

297.08

A161mA

v. 1

c. 1

مختصر

سيرة الجنيد

للمحافظ المنذرى

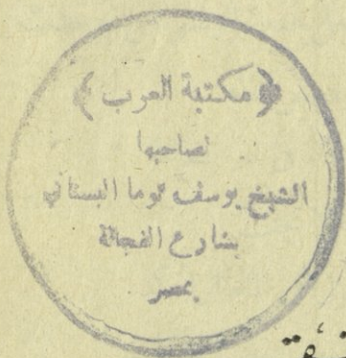
ومعالم السنين لأبي سليمان الخطابي

وتحذير الأماك ابن قسيم الجوزية

الجزء الأول

تحقيق

أحمد محمد شاكر و محمد منير الفنتي



مطبعة أنصار السنة المحمدية

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

Q.13Feb.153



فهرس مختصر سنن أبي داود

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨	باب الاستنجاء بالأحجار	٣	مقدمات الكتاب
٣٨	« في الاستبراء »	١٤٢	كتاب الطهارة
٣٨	« الاستنجاء بالماء »	١٤	باب الرجل يتبول لبوله
٣٩	« الرجل يذلك يده بالأرض إذا استنجى »	١٥٠	« ما يقول إذا دخل الخلاء »
٣٩	« السواك »	١٦	« كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة »
٤١	« كيف يستاك »	٢١١	« الرخصة في ذلك »
٤١	« في الرجل يستاك بسواك غيره »	٢٣٠	« كيف التكشف عند الحاجة »
٤١	« غسل السواك »	٢٤٠	« كراهية الكلام عند الخلاء »
٤٢	« السواك من الفطرة »	٢٤	« في الرجل يرد السلام وهو يبول »
٤٣	« لمن قام من الليل »	٢٥٠	« الرجل يذكر الله على غير طهر »
٤٤	« فرض الوضوء »	٢٦	« الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء »
٤٦	« الرجل يحدث الوضوء من غير حدث »	٢٧	« الاستبراء من البول »
٥٦	« ما ينجس الماء »	٢٨	« البول قائماً »
٧٣	« ما جاء في بئر بضاعة »	٣٠	« في الرجل يبول بالليل في الإناء ثم يضعه عنده »
٧٤	« الماء لا يجنب »	٣٠٠	« المواضع التي نهى عن البول فيها »
٧٥	« البول في الماء الراكد »	٣٢	« ما يقول إذا خرج من الخلاء »
٧٦	« الوضوء بسور السكك »	٣٣	« كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء »
٧٨	« سور المهر »	٣٤	« الاستنار في الخلاء »
٧٩	« الوضوء بفضل المرأة »	٣٦	« ما ينهى عنه أن يستنجى به »
٨٠	« النهى عن ذلك »		
٨١	« الوضوء بماء البحر »		
٨٢	« بالتبديد »		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٧	باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد .	٨٤	باب أيصلي الرجل وهو حاقن
١٢٨	» تفريق الوضوء	٨٦	» ما يجزىء من الماء في الوضوء
١٢٩	» إذا شك في الحدث	٨٦	» في إسباغ الوضوء
١٣٠	» الوضوء من القبلة	٨٧	» الاسراف في الماء
١٣١	» في الوضوء من مس الذكر	٨٧	» الوضوء في آنية الصفر
١٣٣	» الرخصة في ذلك	٨٨	» في التسمية على الوضوء
١٣٦	» في الوضوء من لحوم الإبل	٨٩	» في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها
١٣٨	» الوضوء من مس اللحم النقيء وغسله	٩٠	» صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
١٣٩	» ترك الوضوء من مس الميتة	١٠٢	» الوضوء ثلاثاً
١٣٩	» في ترك الوضوء مما مست النار	١٠٣	» » سرتين
١٤١	» التشديد في ذلك	١٠٣	» » مرة مرة
١٤١	» الوضوء من اللبن	١٠٤	» في الفرق بين المضمضة والاستنشاق
١٤٢	» الرخصة في ذلك	١٠٤	» في الاستنثار
١٤٢	» الوضوء من الدم	١٠٧	» تخليل اللحية
١٤٣	» » من النوم	١١١	» المسح على العمامة
١٤٦	» في الرجل يطأ الأذى برجله	١١٣	» غسل الرجل
١٤٦	» فيمن يحدث في الصلاة	١١٣	» المسح على الخفين
١٤٧	» في المذي	١١٦	» التوقيف في المسح
١٤٩	» » الإكسال	١٢٠	» المسح على الجوربين
١٥٠	» » الجنب يعود	١٢٣	» مسح على نعليه وقدميه
١٥١	» الوضوء لمن أراد أن يعود	١٢٣	» كيف المسح
١٥١	» الجنب ينام	١٢٥	» في الانتضاح
١٥١	» » يأكل	١٢٦	» ما يقول الرجل إذا توضأ
١٥٢	» من قال الجنب يتوضأ		

الصفحة	الموضوع
١٩١	باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر
١٩٢	» » » المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر
١٩٣	» من قال تغتسل كل يوم ولم يقل عند الظهر
١٩٣	» من قال تغتسل بين الأيام
١٩٤	» » » توطأ لكل صلاة
١٩٤	» لم يذكروا الوضوء إلا عند الحدث
١٩٤	» في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر
١٩٥	» المستحاضة يغشاها زوجها
١٩٥	» ماجاء في وقت النساء
١٩٧	» الاغتسال من الحيض
١٩٨	» التيمم
٢٠٤	» » في الحضر
٢٠٥	» » جنب يتيمم
٢٠٧	» إذا خاف جنب البرد أيتيمم؟
٢٠٨	» » المجدور يتيمم
٢٠٩	» المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت
٢١٠	» » في الغسل للجمعة
٢١٦	» الرخصة في ترك غسل يوم الجمعة
٢١٨	» الرجل يسلم فيؤمر بالغسل
٢١٩	» المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها

الصفحة	الموضوع
١٥٢	باب الجنب يؤخر الغسل
١٥٥	» في الجنب يقرأ القرآن
١٥٧	» » » يصافح
١٥٧	» » » يدخل المسجد
١٥٩	» » » يصلي بالقوم وهو ناسي
١٦٠	» الرجل يجد البلة في منامه
١٦١	» المرأة ترى ما يرى الرجل
١٦١	» مقدار الماء الذي يجزى به الغسل
١٦٢	» في الغسل من الجنابة
١٦٥	» الوضوء بعد الغسل
١٦٥	» المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل
١٦٩	» الجنب يغسل رأسه بالخطمي
١٦٩	» فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء
١٧٠	» مؤاكلة الحائض ومجامعتها
١٧١	» الحائض تناول من المسجد
١٧٢	» في الحائض تقضى الصلاة
١٧٢	» » إتيان الحائض
١٧٥	» » الرجل يصيب منها دون الجماع
١٧٨	» » المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض
١٨١	» إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة
١٨٧	» » ماروى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة
١٩٠	» من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلاً

الصفحة	الموضوع
٢٥٥	باب في بناء المساجد
٢٥٨	» اتخاذ المساجد في الدور
٢٥٨	» في السرج في المساجد
٢٥٩	» » حصي المسجد
٢٥٩	» كنس المسجد
٢٦٠	» اعتزال النساء في المساجد عن الرجال
٢٦٠	» ما يقول الرجل عند دخول المسجد
٢٦٠	» ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد
٢٦١	» فضل القعود في المسجد
٢٦٢	» في كراهية إنشاد الضالة في المسجد
٢٦٢	» » » البزاق في المسجد
٢٦٥	» » » المشترك يدخل المسجد
٢٦٦	» » » المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة
٢٦٩	» النهي عن الصلاة في مبارك الابل
٢٧٠	» متى يؤمر الغلام بالصلاة
٢٧١	» بدء الأذان
٢٧٢	» كيف الأذان
٢٧٩	» في الإقامة
٢٨٠	» الرجل يؤذن ويقيم آخر
٢٨١	» رفع الصوت بالأذان
٢٨٢	» ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت
٢٨٣	» المؤذن فوق المنارة

الصفحة	الموضوع
٢٢١	باب الصلاة في الثوب الذي يصيب أهله فيه
٢٢١	» الصلاة في شعر النساء
٢٢٢	» الرخصة في ذلك
٢٢٢	» المنى الذي يصيب الثوب
٢٢٣	» بول الصبي يصيب الثوب
٢٢٤	» الأرض يضيئها البول
٢٢٦	» في طهور الأرض إذا ييست
٢٢٦	» الأذى يصيب الذيل
٢٢٨	» » » النعل
٢٢٨	» الإعادة من النجاسة تكون في الثوب
٢٢٩	» البزاق يصيب الثوب
٢٣٠	» كتاب الصلاة
٢٣١	باب المواقيت
٢٣٦	» وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان يصليها
٢٣٧	» وقت صلاة الظهر
٢٣٩	» » » العصر
٢٤٢	» » » المغرب
٢٤٣	» وقت عشاء الآخرة
٢٤٤	» » » الصبح
٢٤٦	» المحافظة على الوقت
٢٤٨	» إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت
٢٥٠	» فيمن نام عن صلاة أو نسيها

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٨٣	باب المؤذن يستدير في أذانه	٣٠٢	باب كراهية التدافع على الإمامة
٢٨٣	» في الدعاء بين الأذان والإقامة	٣٠٢	» من أحق بالإمامة
٢٨٣	» ما يقول إذا سمع المؤذن	٣٠٧	» إمامة النساء
٢٨٤	» » » » الإقامة	٣٠٧	» الرجل يؤم القوم وهم له كارهون
٢٨٥	» الدعاء عند الأذان	٣٠٨	» إمامة البر والفاجر
٢٨٥	» أخذ الأجر على التأذين	٣٠٨	» إمامة الأعشى
٢٨٦	» في الأذان قبل دخول الوقت	٣٠٨	» » » الزائر
٢٨٧	» الأذان للأعشى	٣٠٩	» الإمام يقوم مكاناً أرفع من
٢٨٧	» الخروج من المسجد بعد الأذان		مكان القوم
٢٨٨	» في المؤذن ينتظر الإمام	٣٠٩	» إمامة من صلى بقوم وقد صلى
٢٨٨	» التشويب		تلك الصلاة
٢٩٠	» التشديد في ترك الجماعة	٣١٠	» الإمام يصلي من قعود
٢٩٢	» في فضل صلاة الجماعة	٣١٤	» الرجلين يؤم أحدهما صاحبه ،
٢٩٣	» ماجاء في فضل المشي إلى الصلاة		كيف يقومان ؟
٢٩٥	» المشي إلى الصلاة في الظلمة	٣١٥	» إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون
٢٩٥	» الهدى في المشي إلى الصلاة	٣١٧	» الإمام ينحرف بعد التسليم
٢٩٦	» فيمن خرج يريد الصلاة	٣١٧	» » يتطوع في مكانه
	فسبق بها	٢١٧	» » يحدث بعد ما يرفع رأسه
٢٩٦	» في خروج النساء إلى المسجد	٣٢٠	» التشديد فيمن يرفع قبل الامام
٢٩٧	» التشديد في ذلك		أو يضع قبله
٢٩٧	» السعى إلى الصلاة .	٣٢٠	» فيمن ينصرف قبل الإمام
٢٩٩	» الجمع في المسجد مرتين	٣٢١	» جامع أبواب ما يصلي فيه
٢٩٩	» فيمن صلى في منزله ثم أدرك	٣٢٢	» الرجل يعقد الثوب في قفاه ثم
	الجماعة يصلي معهم		يصلي
٣٠١	» إذا صلى ثم أدرك جماعة يعيد	٣٢٢	» الرجل يصلي في ثوب بعضه
٣٠٢	» جامع الإمامة وفضلها		علي غيره

الصفحة	الموضوع
٣٣٩	أبواب السترة
٣٣٩	باب ما يستر المصلي
٣٤٠	« الخط إذا لم يجد عصا
٣٤٠	« الصلاة إلى الراحة
٣٤١	« إذا صلى إلى سارية أو نحوها أن يجعلها منه
٣٤١	« الصلاة إلى المتحدثين والنيام
٣٤٢	« الدنو من السترة
٣٤٣	« ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه
٣٤٤	« ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلي
٣٤٥	تفريع أبواب ما يقطع الصلاة وما لا يقطعها
٣٤٥	باب ما يقطع الصلاة
٣٤٧	« سترة الامام سترة لمن خلفه
٣٤٨	« من قال المرأة لا تقطع الصلاة
٣٤٩	« » » الحمار لا يقطع الصلاة
٣٥٠	« » » الكلب » »
٣٥٠	« » » لا يقطع الصلاة شيء
٣٥١	تفريع استفتاح الصلاة
٣٥١	باب رفع اليدين في الصلاة
٣٥٥	« افتتاح الصلاة
٣٦٦	« من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الثنتين

الصفحة	الموضوع
٣٢٢	باب الرجل يصلي في قميص واحد
٣٢٢	« إذا كان الثوب ضيقاً يتزربه
٣٢٣	« الإسهال في الصلاة
٣٢٣	« من قال يتزربه إن كان ضيقاً
٣٢٤	« في كم تصلي المرأة
٣٢٥	« المرأة تصلي بغير خمار
٣٢٦	« التمدد في الصلاة
٣٢٧	« الصلاة في شعر النساء
٣٢٧	« الرجل يصلي عاقصاً شعره
٣٢٨	« الصلاة في النعل
٣٢٨	« المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما
٣٣٠	« الصلاة على الخمرة
٣٣٠	« » » الحصير
٣٣١	« الرجل يسجد على ثوبه
٣٣١	تفريع أبواب الصفوف
٣٣١	باب تسوية الصفوف
٣٣٤	« الصفوف بين السواري
٣٣٤	« من يستجيب أن يلي الإمام في الصف وكرهية التأخر
٣٣٥	« مقام الصبيان من الصف
٣٣٥	« صف النساء والتأخر عن الصف الأول
٣٣٦	« مقام الامام في الصف
٣٣٦	« الرجل يصلي وحده خلف الصف
٣٣٨	« » » يركع دون الصف

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٦٧	باب من لم يذكر الرفع عند الركوع	٤٠٣	باب رفع النساء إذا كن مع الإمام
٣٧٠	» وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة		رؤوسهن من السجدة
٣٧٠	» ما يفتتح به الصلاة من الدعاء	٤٠٤	» طول القيام من الركوع وبين السجدين
٣٧٤	» من رأى الاستفتاح : سبحانك اللهم وبحمدك	٤٠٤	» صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود
٣٧٦	» السكنة عند الاستفتاح	٤٠٩	» فصل في سياق صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيان اتفاق الأحاديث فيها وغلط من ظن أن التخفيف الوارد فيها هو التخفيف الذي اعتاده سراق الصلاة والتقارون لها
٣٧٧	» من لم يراجه بيسم الله الرحمن الرحيم	٤١٧	» قول النبي صلى الله عليه وسلم « كل صلاة لا يتمها صاحبها تم من تطوعه »
٣٨٠	» من جهر بها	٤١٧	» توزيع أبواب الركوع والسجود ووضع اليدين على الركبتين
٣٨١	» تخفيف الصلاة للأمر يحدث	٤١٨	» ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده
٣٨١	» » »	٤٢٠	» الدعاء في الركوع والسجود
٣٨٣	» القراءة في الظهر	٤٢١	» » » الصلاة
٣٨٤	» تخفيف الآخرين	٤٢٢	» مقدار الركوع والسجود
٣٨٥	» قد القراءة في صلاة الظهر والعصر	٤٢٣	» الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع ؟
٣٨٦	» » » المغرب	٤٢٤	» أعضاء السجود
٣٨٧	» من رأى التخفيف فيها	٤٢٥	» السجود على الأنف والجبهة
٣٨٧	» الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين	٤٢٥	» صفة السجود
٣٨٧	» القراءة في الفجر	٤٢٦	» الرخصة في ذلك للضرورة
٣٨٧	» من ترك القراءة في صلاته	٤٢٦	» التخصر والإقعاء
٣٩١	» رأى القراءة إذا لم يجهر		
٣٩٥	» ما يجزئ الأحمى والأعجمى من القراءة		
٣٩٦	» تمام التكبير		
٣٩٧	» كيف يضع ركبتيه قبل يديه		
٤٠٠	» النهوض في الفرد		
٤٠١	» الإقعاء بين السجدين		
٤٠٢	» ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع		
٤٠٣	» الدعاء بين السجدين		

الصفحة	الموضوع
٤٥٦	باب ما يقول بعد التشهد
٤٥٦	» إخفاء التشهد
٤٥٧	» الإشارة في التشهد
٤٥٨	» كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة
٤٥٨	» في تخفيف القعود
٤٥٩	» السلام
٤٦٠	» الرد على الإمام
٤٦٠	» حذف السلام
٤٦٠	» إذا أحدث في صلاته
٤٦١	» الرجل يتطوع في المكان الذي صلى فيه المكتوبة
٤٦١	» السهو في السجدين
٤٦٥	» إذا صلى خمسا
٤٦٦	» إذا شك في الثنتين والثلاث من قال : يلقي الشك
٤٦٧	» من قال : يتم على أكبر ظنه
٤٦٨	» » » بعد التسليم
٤٦٨	» قام من ثنتين ولم يتشهد
٤٦٨	» نسي أن يتشهد وهو جالس
٤٧٠	» سجدتي السهو فيهما تشهد وتسليم
٤٧٢	» كيف الانصراف من الصلاة
٤٧٣	» صلاة الرجل التطوع في بيته
٤٧٣	» من صلى لغير القبلة ثم علم

الصفحة	الموضوع
٤٢٦	باب البكاء في الصلاة
٤٢٧	» كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة
٤٢٧	» الفتح على الإمام في الصلاة
٤٢٨	» النهي عن التلقين
٤٢٩	» الالتفات في الصلاة
٤٢٩	» السجود على الأنف
٤٢٩	» النظر في الصلاة
٤٣٠	» الرخصة في ذلك
٤٣١	» العمل في الصلاة
٤٣٣	» رد السلام في الصلاة
٤٣٥	» تسميت العاطس في الصلاة
٤٣٨	» التأمين وراء الإمام
٤٤١	» التصفيق في الصلاة
٤٤٣	» الإشارة » »
٤٤٣	» مسح الحصى في الصلاة
٤٤٤	» الرجل يصلي مختصراً
٤٤٤	» » يعتمد في الصلاة على عصا
٤٤٥	» النهي عن الكلام في الصلاة
٤٤٥	» في صلاة القاعد
٤٤٧	» كيف الجلوس في التشهد
٤٤٨	» من ذكر التورك في الرابعة
٤٤٩	» التشهد
٤٥٤	» الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد

الإمام الثبت سید الحفاظ

أبو داود : سليمان بن الأشعث بن اسحق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي
السجستاني . صاحب السنن

ولد سنة ٢٠٢ . سمع أبا عمرو الضرير . ومسلم بن إبراهيم ، والقعني ، وعبد الله بن
رجاء ، وأبا الوليد الطيالسي ، وأحمد بن يونس ، وأبا جعفر النفيلي ، وأبا توبة الحلبي ،
وسليمان بن حرب ، وأحمد بن حنبل ، وخلقاً كثيراً ، بالحجاز والشام ومصر والعراق ،
والجزيرة والثغر وخراسان .

حدث عنه : الترمذي والنسائي ، وابنه أبو بكر بن أبي داود ، وأبو عوانة وأبو بشر
الدولابي ، وأبو سعيد بن الأعرابي ، وأبو علي اللؤلؤي ، وأبو بكر بن داسة ، وعلي بن
الحسين بن العبد ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي ،
وأبو عمرو أحمد بن علي . وهؤلاء السبعة رووا عنه سننه . وكتب عنه شيخه الإمام أحمد بن
حنبل . وخلق كثير .

كان رحمه الله عالماً عابداً ، يشبه أحمد في هديه ودله وسمته .

قال الحاكم : أبو داود : إمام أهل الحديث في زمانه غير مدافع .

قال زكريا الساجي : كتاب الله أصل الإسلام . وسنن أبي داود عهد الإسلام .

مات أبو داود : في سادس عشر شوال سنة ٢٧٥ رحمه الله ورضي عنه

تذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ١٥٢ - ١٥٤) وتاريخ بغداد (ج ٩ ص ٥٥)

أبو سليمان الخطابي

الإمام العلامة ، المحدث الرحال : حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب ، البستي الخطابي ، صاحب التصانيف من ولد زيد بن الخطاب .

قال الذهبي : ووهم أبو منصور الثعالبي في اليتيمة حيث سماه أحمد بن محمد .

وكذلك في النجوم الزاهرة « أحمد » وابن كثير حكي في التاريخ الوجهين .

وقد رجح ياقوت في معجم الأدباء ومعجم البلدان : أن اسمه « حمد » وكذلك ابن خلكان . فانه حكي عن الحاكم أبي عبد الله عن أبي القاسم المظفر بن طاهر البستي أنه سمع الخطابي يقول : اسمي الذي سميت به « حمد » ولكن الناس كتبوه أحمد فتركته عليه .

سمع أبا سعيد بن الأعرابي بمكة ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وطبقته ببغداد ، وأبا بكر ابن داسة بالبصرة ، وأبا العباس الأصبهاني ، وطبقته بنيسابور .

روى عنه الحاكم ، وأبو حامد الاسفرائيني ، وأبو نصر محمد أحمد البلخي الغزنوي ، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرايسي ، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الرزجاني ، وأبو ذر الهروي ، وخلق سواهم .

أقام مدة بنيسابور يصنف . فعمل غريب الحديث ، ومعالم السنن ، وأعلام السنن ، شرح البخاري ، وشرح الأسماء الحسنى ، والعزلة ، والغنية عن الكلام وأهله ، وغير ذلك من المؤلفات . ويلاحظ أنه اكتفى بشرح بعض الأحاديث التي انتقاها .

وكان ثقة ثبتاً من أوعية العلم والأدب . أخذ اللغة عن أبي عمرو الزاهد ببغداد ، والفقه عن أبي علي بن أبي هريرة والقفال . وغيرها .

توفي لخمس بقين في شهر ربيع الآخر سنة ٣٨٨ . ودفن بيست رحمه الله .

مختصرة من المقدمة التي قدم بها العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ .

لطبعته لمعالم السنن التي اعتمدها في الطبع

الإمام المنذرى

عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد ، الحافظ الكبير ، الإمام
الثبت ، شيخ الإسلام ، زكي الدين ، أبو محمد المنذرى ، الشافعى ، ثم المصرى ، ولد فى غرة
شعبان سنة ٥٨١ . تأدب وتفقه ، ثم طلب الحديث وبرع فيه .

سمع أبا عبد الله الأرياحى ، وعبد المجيد بن زهير ، وإبراهيم بن النيب ، وأبا الجود
غياث بن فارس ، والحافظ أبا الحسن المقدسى . وتخرج به وصحبه . وسمع بالمدينة النبوية من
الحافظ جعفر بن أموسان ، وبدمشق من عمر بن طبرزد ، ومحمد الشريف ، والتاج الكندى
وطبقتهم ، وبحران والاسكندرية والرها وبيت المقدس ، وكان أول سماعه فى سنة إحدى
وتسعين وخمسمائة : وعمل معجمه فى مجلدين . واختصر صحيح مسلم ، وسنن أبى داود قال
ابن كثير : وهو أجود من اختصاره لمسلم ، وصنف فى المذهب . وفى الترغيب والترهيب .
حدث عنه : الدمياطى ، وابن الظاهري ، وأبو الحسين اليونينى ، وأبو عبد الله بن
القراد ، وإسماعيل بن نصر الله ، وعلم الدين سنجر الدوادارى ، وتقى الدين بن دقيق العيد .
والعماد محمد بن الخرائدى ، وإسحق بن الوزيرى . وخلق سواهم .

درس بالجامع الظافرى بالقاهرة ، ثم ولي مشيخة المدرسة الكاملية ، وانقطع بها
ينشر القلم عشرين سنة .

قال الشريف عز الدين الحافظ : كان شيخنا زكي الدين عديم النظير فى علم الحديث
على اختلاف فنونه ، عالماً بصحيحه وسقيمه ومعلوله وطرقه ، متبحراً فى معرفة أحكامه
ومعانيه ومشكله ، قياً بمعرفة غريبه وإعراجه واختلاف ألفاظه ، إماماً حجة ثباتاً ، ورعاً
متجرداً فيما يقوله ، مثبِتاً فيما يرويه .

توفى فى رابع ذى القعدة سنة ٦٥٦ ، ودفن بالقاهرة رحمه الله .

تذكرة الحفاظ (ج ٤ ص ٢٢٠ ، ٢٢١)

الحافظ ابن قيم الجوزية

شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ، ثم الدمشقي ، الفقيه ، المفسر النحوي الأصولي ، المجتهد المطلق . ولد سنة ٦٩١ . ولازم شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية رحمه الله وأخذ عنه . وتفنن في كافة علوم الإسلام . كان لا يجارى في التفسير ، إليه المنتهى في أصول الدين ، متبحراً في فنون الحديث : رجاله ومعانيه وفقهه ، ودقائق الاستنباط منه . لا يلحق في ذلك . وله في العربية وفنونها وفقهها اليد الطولى .

كان تقياً متعبداً خاشعاً مخبتاً . قال ابن رجب : لم أشاهد مثله في عبادته وعلمه بالقرآن والحديث وحقائق الإيمان . وقد امتحن وأوذى مرات ، وجلس مع شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في المرة الأخيرة بقلعة دمشق ، منفرداً عن شيخه . ولم يفرج عنه إلا بعد موت شيخه ، وكان في حبسه مشغلاً بتلاوة القرآن وتدبره ، ففتح عليه في ذلك خير كثير ، وفقه غزير . وله كلام دقيق في نقد الصوفية وكشف خباياهم ، وهدم باطلهم ، وحبج مرات كثيرة ، وجاور بمكة .

أخذ عنه العلم خلق كثير في حياة شيخه وإلى أن مات ، وانتفعوا به أعظم نفع ، ودرس بالصدرية ، وأمّ بالجوزية ، وكتب بخطه مالا يوصف كثرة .

قال القاضي برهان الدين الزرعي : ما تحت أديم السماء أوسع علماً منه .

وصنف تصانيف كثيرة جداً في أنواع من العلوم . وحصل له من الكتب ما لم يحصل لغيره . فمن تصانيفه : تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته - وهو من أنفس ما ألف - وسفر الهجرتين ، وأعلام الموقعين ، وزاد المعاد ، وإغاثة اللهفان ، وبدائع الفوائد ، والصواعق المرسلّة ، ومفتاح دار السعادة ، وغيرها من المؤلفات القيمة النافعة .

توفي في ثالث عشر رجب سنة ٧٥١ ، ودفن بمقبرة الباب الصغير بدمشق رحمه الله .

مختصر من مقدمة إغاثة اللهفان طبع الحلبي بتصحيح وتعليق : محمد حامد الفقي



مختصر

سُنَنُ أَبِي جَاوِدٍ

لِلْحَافِظِ الْمُنْزِيِّ

وَمَعَالِمُ السُّنَنِ لِأَبِي سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيِّ

و: مُخْتَصَرُ الْأَمَامِ أَبِي قُرَيْبٍ الْجَوْزِيِّ

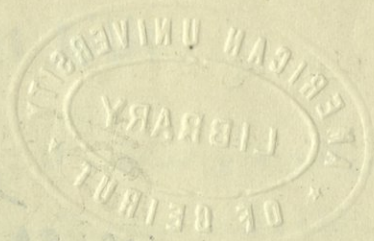
الجزء الأول

تحقيق

أحمد محمد شاكر و محمد منير الفففة

مطبعة أنصار السنة المحمدية

١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م



مكتبة الجامعة الأمريكية

في حارة الخلد

رسالة في تاريخ لبنان

تأليف الأستاذ الدكتور

سليم النجدي

طبعة الأولى ١٩٦٤

طبعة الثانية ١٩٦٤

١٩٦٤ - ١٩٦٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
أملى علينا سيدنا وشيخنا الفقيه ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الناقد ، الحافظ ، الخبير ،
القدوة ، عمدة المحدثين ، زكي الدين ، أبو محمد ، عبد العظيم بن عبد الله المنذرى : في يوم
الأحد ، لثلاث بقين من جمادى الأولى سنة خمس وأربعين وستمائة ، بدار الحديث الكاملية
من القاهرة المعزية قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي رحمه الله تعالى :
الحمد لله الذى هدانا لدينه ، وأكرمنا بسنة نبيه ، وجعلنا من العاملين بها والمتبعين لها
والمتفقهين فيها . ونسأله أن ينفعنا بما علمنا منها ، وأن يرزقنا العمل به والنصيحة
للمسلمين فيها ، وأداء الحق فى إرشاد متعلميها ، وإفادة طلابها ومقتبسيها ، وأن يصلى
أولاً وآخرًا على عبده ورسوله وخيرته من خلقه سابق الأنبياء شرفاً وفضيلة ، وسابقهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا آتانا من لدنك رحمة وهى ، لنا من أمرنا رشداً
قال الشيخ الإمام العلامة ، شمس الدين ، أبو بكر محمد بن قيم الجوزية ، الحنبلى ، غفر الله له :
الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له ، رب العالمين ، وإله المرسلين . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
المبعوث رحمة للعالمين ، ومحجة للسالكين ، وحجة على جميع المكلفين ، فرق الله برسالته
بين الهدى والضلال ، والغي والرشاد ، والشك واليقين . فهو الميزان الراجح الذى على
أقواله وأعماله وأخلاقه توزن الأخلاق والأعمال والأقوال ، وبمتابعتة والاقتداء به يتميز

الحمد لله حق حمده . وصلواته على خيرته من خلقه ، محمد نبيه وعبيده ، وعلى آله وأصحابه من بعده ، وسلم تسليماً كثيراً

أما بعد : فإننى لما يسر الله تعالى لى اختصار صحيح الإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - رضى الله عنه - واشتغل الجماعة بجميعه دروساً بدار الحديث الكاملية عمرها الله تعالى بذكره ، وقدر روح واقفها ، وتغمد بمغفرته ورضوانه ، وأسكنه غرف جنانه ، وجعلها له ذخيرة صالحة فى آخرته ، وشمله بفضله ورحمته - حمدت الله جل جلاله على إحسانه وإفضاله ، وما من به من إتمامه وإكمله ، واستخرته تبارك وتعالى مراراً فيما أُمليه عليهم بعده . فترجح عندى أن أشفعه باختصار كتاب السنن للإمام أبى داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني - رضى الله عنه - فإنه أحد الكتب المشهورة فى

ديننا وشريعة ، ليكون دينه قاضياً على الأديان ، وملته باقية آخر الزمان ، لا يستولى عليها نسخ ، ولا يتعقب حكمه حكم ، وليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

أما بعد : فقد فهمت مساءلتكم ، إخوانى أكرمكم الله ، وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبى داود سليمان بن الأشعث ، وإيضاح مايشكل من متون ألفاظه ، وشرح مايستغلّق من معانيه ، وبيان وجوه أحكامه ، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه ، والكشف عن معانى الفقه المنطوية فى ضمنها ، لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية بها . وقد رأيت الذى ندمتمونى له وسألتونيّه من ذلك أمراً لايسعني تركه ، كما لايسعكم جهله ، ولا يجوز لى كتابته ، كما لايجوز لكم إغفاله وإهماله .

أهل الهدى من أهل الضلال ، أرسله على حين فترة من الرسل ، فهدى به إلى أقوم الطرق وأوضح السبل . وافترض على العباد طاعته ومحبته ، وتعزيره وتوقيره ، والقيام بحقوقه ، وأغلق دون جنّته الأبواب ، وسد إليها الطرق ، فلم يفتح إلا من طريقه . فشرح له صدره ، ورفع له ذكره ، ووضع عنه وزره ، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمره . هدى به من الضلالة ، وعلم به من الجهالة ، وأرشد به من الغي . وفتح به أعينا عميا ، وآذانا صما ، وقلوبا غلفاً . فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد فى الله حق الجهاد ، لايرده عنه راد ، ولايصده عنه صاد . حتى سارت دعوته مسير الشمس فى الأقطار ، وبلغ

الأقطار . وحفظ مصنفه وإتقانه ، وتقدمه محفوظ عن حفاظ الأمصار . وثناء الأئمة على هذا الكتاب وعلى مصنفه ماثور عن رواة الآثار . وها أنا أذكر طرفاً منه على طريق الاختصار ، فأقول :

روينا عن أبي بكر أحمد بن علي الخطيب أنه قال : وكان أبو داود قد سكن البصرة ، وقدم بغداد غير مرة ، وروى كتابه المصنف في السنن بها ، ونقله عنه أهلها . ويقال : إنه صنّفه قديماً ، وعرضه على أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - فاستجاده واستحسنه . وروينا عن إبراهيم بن إسحق الحربي أنه قال لما صنف أبو داود هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - : ألين لأبي داود الحديث ، كما ألين لداود الحديد . وقال محمد بن إسحق الصاغاني : ألين لأبي داود السجستاني الحديث كما لين لداود النبي الحديد . وقال أبو بكر محمد بن عبد

فقد عاد الدين غريباً كما بدأ ، وعاد هذا الشأن دراسة أعلامه ، خاوية أطلاله . وأصبحت رباعه مهجورة ، ومسالك طرقه مجهولة .

ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين ، وانقسموا إلى فرقتين : أصحاب حديث وأثر ، وأهل فقه ونظر . وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ، ولا تستغنى عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة ، لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل ، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع ، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار ، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب .

دينه القيم ما بلغ الليل والنهار . فصلّى الله عليه وعلى آله الطيبين ، صلاة دائمة على تعاقب الأوقات والسنين ، وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإن أولى ما صرفت إليه العناية ، وجرى المتسابقون في ميدانه إلى أفضل غاية ، وتنافس فيه المتنافسون ، وشمر إليه العاملون : العلم الموروث عن خاتم المرسلين ، ورسول رب العالمين ، الذي لا نجاة لأحد إلا به ، ولا فلاح له في داريه إلا بالتعلق بسببه ، الذي من ظفر به فقد فاز وغنم ، ومن صرف عنه فقد خسروا وحرم ، لأنه قطب السعادة الذي مدارها عليه ، وآخية الإيمان الذي مرجعه إليه . فالوصول إلى الله وإلى رضوانه بدونه محال ، وطلب الهدى من غيره هو عين الضلال . وكيف يوصل إلى الله من غير الطريق التي جعلها هو سبحانه موصلة إليه ، ودالة لمن سلك فيها عليه . بعث رسوله بها منادياً ، وأقامه على أعلامها

العزيز: سمعت أبا داود بن الأشعث بالبصرة، وسئل عن رسالته التي كتبها لأهل مكة وغيرها جواباً لهم، فأملى علينا: «سلام عليكم». فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو. وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم. أما بعد - عافانا الله وإياكم - فهذه الأربعة الآلاف والثمانمائة الحديث كلها في الأحكام. فأما أحاديث كثيرة، من الزهد والفضائل وغيرها، من غير هذا، فلم أخرجها. والسلام عليكم ورحمة الله، وصلى الله على محمد النبي وآله». وقال أبو بكر محمد بن بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث. ذكرت الصحيح وما يشبهه

ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداي في الحلين، والتقارب في المنزلتين، وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض، وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه: إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين.

فأما هذه الطبقة، الذين هم أهل الأثر والحديث، فإن الأكثرين منهم إنما وكدهم الروايات وجمع الطرق، وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع أو مقلوب، لا يراعون المتن، ولا يتفهمون المعاني، ولا يستنبطون سيرها، ولا يستخرجون ركازها وفقهها، وربما عابوا الفقهاء، وتناولوهم بالطعن، وادعوا عليهم مخالفة السنن، ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون، وبسوء القول فيهم آثمون.

داعياً، وإليها هادياً؟ فالباب عن السالك في غيرها مسدود، وهو عن طريق هداة وسعادته مسدود، بل كلما ازداد كدحاً واجتهاداً، ازداد من الله طرداً وإبعاداً. ذلك بأنه صدف عن الصراط المستقيم، وأعرض عن المنهج القويم، ووقف مع آراء الرجال، ورضى لنفسه بكثرة القيل والقال، وأخذ إلى أرض التقليد، وقنع أن يكون عيلاً على أمثاله من العبيد، لم يسلك من سبل العلم منهاجها، ولم يرتق في درجاته معارجها، ولا تألفت في خلدته أنوار بوارقه، ولا بات قلبه يتقلب بين رياضه وحدائقه، لكنه ارتضع من ثدى من لم تطهر بالعصمة لبانه، وورد مشرباً آجناً طالما كدره قلب الوارد ولسانه، تضح منه الفروج والدماء والأموال، إلى من حلل الحلال وحرم الحرام: وتعي منه الحقوق، إلى منزل الشرائع

ويقاربه . ويكفي الانسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث . أحدها : قوله صلى الله عليه وسلم «الأعمال بالنيات» والثاني : قوله «من حسن المرء تركه مالا يعنيه» والثالث : قوله «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه» والرابع : قوله «الحلال بين ، والحرام بين . وبين ذلك أمور مشتهات - الحديث» .

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي : سليمان بن الأشعث السجزي كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه وعلمه وسنده ، في أعلى درجة النسك والعفاف ، والصلاح والورع ، من فرسان الحديث .

وقال أحمد بن محمد بن الليث : جاء سهل بن عبد الله التستري إلى أبي داود السجستاني ، فقيل : يا أبا داود ، هذا سهل بن عبد الله التستري جاءك زائراً . قال : فرحب به وأجله . فقال له سهل : يا أبا داود ، لي إليك حاجة . قال : وما هي ؟ قال : حتى تقول : قد قضيتها

وأما الطبقة الأخرى - وهم أهل الفقه والنظر - فإن أكثرهم لا يرجون من الحديث إلا على أقله ، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيم ، ولا يعرفون جيده من رديئه ، ولا يعباؤون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها ، ووافق آرائهم التي يعتقدونها . وقد اصطلحوا على مواضع بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع ، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتعاورته الألسن فيما بينهم ، من غير ثبت فيه أو يقين علم به ، فكان ذلك ضلة من الرأي وغيباً فيه ، وهؤلاء - وفقنا الله وإياهم - لو حكى لهم عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقوله باجتهاد من قبل نفسه ، طلبوا فيه الثقة واستبرؤا

والأحكام . فحق على من كان في سعادة نفسه ساعياً ، وكان قلبه حياواعياً ، أن يرغب بنفسه عن أن يجعل كده وسعيه في نصرة من لا يملك له ضراً ولا نفعاً ، وأن لا ينزلها في منازل الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . فإن لله يوماً يخسر فيه المبطلون ، ويرج فيه الحقون (يوم يعرض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً) (يوم ندعو كل أناس بأمامهم فمن أوتى كتابه يمينه فأولئك يقرؤون كتابهم ولا يظلمون فتيلاً) فما ظن من اتخذ غير الرسول إمامه ، ونبذ سنته وراء ظهره ، وجعل خواطر الرجال وآراءها بين عينيه وأمامه ، فسيعلم يوم العرض أي بضاعة أضاع ، وعند الوزن ماذا أحضر من الجواهر أو خرثي المتاع .

مع الإمكان ، قال : قد قضيتها مع الإمكان . قال : أخرج إلى لسانك الذي حدثت به
أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله . قال : فأخرج إليه لسانه ، فقبله .
وحكى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَةَ الحافظ : أن شرط أبي داود والنسائي
إخراج حديث أقوام لم يجتمع على تركهم ، إذا صح الحديث باتصال الإسناد ، من غير قطع
ولا إرسال . وحكى عن أبي داود أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه .
وقال أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي : واعلموا - رحمكم الله - أن كتاب السنن
لأبي داود - رحمه الله - كتاب شريف ، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله . وقد رزق
القبول من كافة الناس ، فصار حكماً بين فرق العلماء ، وطبقات الفقهاء ، على اختلاف
مذاهبهم . فلكل فيه ورد ، ومنه شرب ، وعليه معول أهل العراق ، وأهل مصر ، وبلاد

له العهدة . فتجد أصحاب مالك لا يعتمدون من مذهبه إلا ما كان من رواية ابن القاسم
والأشهب وضرابهم من تلامذ أصحابه ، فإذا جاءت رواية عبد الله بن عبد الحكم وأضرابه
لم تكن عندهم طائلاً .

وترى أصحاب أبي حنيفة لا يقبلون من الرواية عنه إلا ما حكاه أبو يوسف ومحمد
بن الحسن والعلية من أصحابه والأجلة من تلامذته . فإن جاءهم عن الحسن بن زياد التؤلؤي
وذويه رواية قول بخلافه لم يقبلوه ولم يعتمدوه .

وكذلك تجد أصحاب الشافعي إنما يعولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن سليمان
المرادي ، فإذا جاءت رواية حرملة والجيزي وأمثالهما لم يلتفتوا إليها ولم يعتدوا بها في أقاويله .
وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في أحكام مذاهب أئمتهم وأستادهم .

فصل

ولما كان كتاب السنن لأبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني - رحمه الله - من
الاسلام بالموضع الذي خصه الله به ، بحيث صار حكماً بين أهل الاسلام ، وفصلاً في موارد
نزاع والخصام . فاليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى المحققون . فانه جمع شمل أحاديث
الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام ، مع انتقاء أحسن انتقاء ، واطراحه
نفا أحاديث المجروحين والضعفاء .

المغرب ، وكثير من مدن أقطار الأرض . وأما أهل خراسان ، فقد أولع أكثرهم بكتابي
محمد بن إسماعيل ، ومسلم بن الحجاج . ومن نحائهما في جمع الصحيح على شرطهما في
السبك والانتقاد .

وقال أبو العلاء المحسن الوزاري : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال :
من أراد أن يستمسك بالسنن فليقرأ سنن أبي داود ، هذا آخر كلامه .

وقد أخبرنا بجميع كتاب السنن الشيخ الأجل المسند أبو حفص عمر بن محمد بن معمر
البغدادى ، بقراءة عليه بعضه ، وقراءة عليه وأنا أسمع لباقيه ، قال : أخبرنا بجميع الكتاب
الشيخان : أبو البدر إبراهيم بن محمد منصور الكرخي ، وأبو الفتح مفلح بن أحمد الدومى -
على ما هو مبين في الأصل من اجتماعهما في بعض الأجزاء ، وانفراد أحدهما عن الآخر

فإذا كان هذا دأبهم وكانوا لا يقنعون في أمر هذه الفروع ورواياتها عن هؤلاء الشيوخ
إلا بالوثيقة والثبت ، فكيف يجوز لهم أن يتساهلوا في الأمر الأهم والخطب الأعظم ؟ وأن
يتواكلوا الرواية والنقل عن إمام الأئمة ورسول رب العزة ، الواجب حكمه ، اللازمة طاعته ،
الذى يجب علينا التسليم لحكمه ، والانقياد لأمره ، من حيث لا نجد في أنفسنا حرجاً مما قضاه ،
ولا في صدورنا غلاً من شيء مما أبرمه وأمضاه ؟ أرايتم إذا كان للرجل أن يتساهل في أمر
نفسه ، ويتسامح عن غرمائه في حقه ، فيأخذ منهم الزيف ، ويغضى لهم عن العيب ، هل يجوز له
أن يفعل ذلك في حق غيره إذا كان نائباً عنه ، كولى الضعيف ووصى اليتيم ووكيل الغائب ؟
وهل يكون ذلك منه إذا فعله إلا خيانة للعهد ، وإخفاقاً للذمة ؟ فهذا هو ذاك ، إما عيان حس
وإما عيان مثل . ولكن أقواماً عساهم استوعروا طريق الحق ، واستطالوا المدة في درك الخطأ ،
وأحبوا عجالة النيل ، فاختصروا طريق العلم ، واقتصروا على تنف وحروف منتزعة عن معاني

وكان الامام العلامة الحافظ زكى الدين أبو محمد عبد العظيم المنذرى - رحمه الله تعالى - قد
أحسن في اختصاره وتهذيبه ، وعزوا أحاديثه وإيضاح علاله وتقريبه ، فأحسن حتى لم يك
يدع للأحسان موضعاً ، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً : جعلت كتابه من أفضل الزاد ،
واتخذته ذخيرة ليوم المعاد . فهذه نحو ما هذب هو به الأصل ، وزدت عليه من الكلام
على علل سكنت عنها أو لم يكملها ، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها ، والكلام على
متون مشكلة لم يفتح مقفلها ، وزيادة أحاديث صالحة في الباب لم يشر إليها . وبسطت الكلام

بعضها - قالوا : أنبأنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ، أنبأنا أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ، أنبأنا أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي ، أنبأنا الامام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، رضي الله عنهم أجمعين .

أصول الفقه سموها علماً ، وجعلوها شعاراً لأنفسهم في الترسم برسم العلم ، واتخذوها جنة عند لقاء خصومهم ، ونصبوها دريئة للخوض والجدال ، يتناظرون بها ويتلاطمون عليها . وعند التصادر عنها قد حكم للغالب بالخذق والتبريز ، فهو الفقيه المذكور في عصره ، والرئيس المعظم في بلده ومصره . هذا وقد دس لهم الشيطان حيلة لطيفة ، وبلغ منهم مكيدة بليغة ، فقال لهم : هذا الذي في أيديكم علم قصير ، وبضاعة مزجة لا تفي بمبلغ الحاجة والكفاية ، فاستعينوا عليه بالكلام ، وصَلُّوه بمقطعات منه ، واستظفروا بأصول المتكلمين ، يتسع لكم مذهب الخوض ومجال النظر ، فصديق عليهم ظنه ، وأطاعه كثير منهم واتبعوه ، إلا فريقاً من المؤمنين .
فيا للرجال والعقول ! أننى يذهب بهم ! وأننى يختدعهم الشيطان عن حظهم وموضع رشدهم؟! والله المستعان .

وقد انتهيت - أكرمكم الله - إلى ما دعوتكم إليه بجهدى ، وأتيت من مسألتكم بقدر ما تيسرت له ، ورجوت أن يكون الفقيه إذا ما نظر إلى ما أثبتته في هذا الكتاب من معاني الحديث ، ونهجته من طرق الفقه المتشعبة عنه ، دعاه ذلك إلى طلب الحديث وتتبّع علمه ، وإذا تأمله صاحب الحديث رغبه في الفقه وتعلمه . والله الموفق له ، وإليه أرغب في أن يجعل ذلك لوجهه ، وأن يعصمني من الزلل فيه برحمته .

واعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف ، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله . وقد رزق القبول من الناس كافة . فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء

على مواضع جليلة ، لعل الناظر المجتهد لا يجد فيها كتاب سواه . فهي جديرة بأن تثني عليها الخناصر ، ويعض عليها بالنواجذ . وإلى الله الرغبة أن يجعله خالصاً لوجهه ، موجباً للمغفرة . وأن يتفع به من كتبه أو قرأه أو نظر فيه ، أو استفاد منه . فأنا أبرأ إلى الله من التعصب والحمية ، وجعل سنة رسوله صلى الله عليه وسلم تابعة لآراء الرجال ، منزلة عليها ، مسوقة إليها . كما أبرأ إليه من الخطأ والزور والسهو . والله سبحانه عند لسان كل قائل وقلبه . وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

وتوفي أبو داود — رضى الله عنه — بالبصرة ، ودفن بها في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين . وكان مولده سنة اثنتين ومائتين . وهو أزدي سجستاني ، منسوب إلى سجستان — الاقليم المعروف بين خراسان وكرمان — وقيل : هو منسوب إلى سجستان ، أو سجستانة —

على اختلاف مذاهبهم ، فلكل فيه ورد ، ومنه شرب ، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب ، وكثير من مدن أقطار الأرض . فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد ، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفاً ، وأكثر فقهاً ، وكتاب أبي عيسى أيضاً كتاب حسن ، والله يغفر لجماعتهم ، ويحسن على جميل النية فيما سعوا له مثوبتهم ، برحمته .

ثم اعلّموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام : حديث صحيح ، وحديث حسن ، وحديث سقيم . فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته . والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء . وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث . فأما السقيم منه فعلى طبقات ، شرها الموضوع ، ثم المقلوب ، أعنى ما قلب إسناده ثم المجهول . وكتاب أبي داود خلى منها ، برىء من جملة وجوهها . فان وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره ، فانه لا يألوا أن يبين أمره ، ويذكر علته ، ويخرج من عهده .

وحكى لنا عن أبي داود أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه . وكان تصنيف علماء الحديث — قبل زمان أبي داود — الجوامع والمسانيد ونحوها ، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وآداباً . فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثنائها تلك الأحاديث الطويلة ، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود . ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الآثار محل العجب ، فضربت فيه أكباده الإبل ودامت إليه الرحل .

أخبرني أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب أبي العباس أحمد بن يحيى قال :

قرية بالبصرة — والأول أكثر وأشهر . ويقال في النسبة إلى سجستان : سجزى أيضاً .
وقد نسب أبو داود وغيره كذلك . وهو من عجيب التغيير في النسب .

قال إبراهيم الحربي لما صنف أبو داود هذا الكتاب : أَلَيْنَ لَأَبِي دَاوُدَ الْحَدِيثَ ، كما أَلَيْنَ
لِدَاوُدَ الْحَدِيدِ .

وحدثني عبد الله بن محمد المكي قال : حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود قال : كنت
معه ببغداد ، فصلينا المغرب إذ قرع الباب ، ففتحته ، فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق
يستأذن ، فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه ، فأذنه ، فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود
وقال : ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ فقال خلال ثلاث ، فقال : وما هي ؟ قال : تنتقل
إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض ، فتعمر بك ، فانها
قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى عليها من محنة الزنج ، فقال : هذه واحدة ، هات
الثانية ، قال : وتروى لأولادي كتاب السنن ، فقال : نعم ، هات الثالثة ، قال : وتفرد
لهم مجلساً للرواية ، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة ! فقال : أما هذه فلا سبيل اليها ،
لأن الناس شريفهم ووضعهم في العلم سواء ، قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك
ويقعدون في كم حيرى ، ويضرب بينهم وبين الناس ستر ، فيسمعون مع العامة .

وسمعت ابن الأعرابي يقول — ونحن نسمع منه هذا الكتاب ، فأشار إلى النسخة وهي
بين يديه — : لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ، ثم هذا
الكتاب ، لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بثة .

قال أبو سليمان : وهذا كما قال ، لا شك فيه ، لأن الله تعالى أنزل كتابه تبياناً لكل شيء
وقال (ما فرطنا في الكتاب من شيء) فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئاً من أمر الدين لم
يتضمن بيانه الكتاب ، إلا أن البيان على ضربين : بيان جلي تناوله الذكر نصاً ، وبيان خفي
اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً . فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، وهو معنى قوله سبحانه (لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) .

ونشرع الآن في اختصار الكتاب على مارتبه مصنفه في الكتب والأبواب .
وأذكر عقيب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه ، بلفظه أو بنحوه .
والرغبة إلى الله سبحانه وتعالى أن ينفع به جامعه ، وسامعه ، وكاتبه ، وقارئه ، والناظر
فيه . إنه سميع الدعاء ، فعال لما يشاء .

فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهى البيان . وقد جمع أبو داود في كتابه هذا ،
من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ، مالا نعلم متقدماً سبقه إليه ، ولا
متأخراً لحقه فيه .

وقد كتبت لكم فيما أملت من تفسيرها وأوضحته من وجوهها ومعانيها ، وذكر
أقوال العلماء واختلافهم فيها ، علماً جمّاً ، فكونوا به سعداء . نفعنا الله تعالى
وأيامكم برحمته .

ملحوظة — : الأرقام التي بجوار أبواب سنن أبي داود هي أرقام الأجزاء والصفحات
الموجودة بها تلك الأبواب في كتاب شرح عون المعبود المطبوع في الهند

كتاب الطهارة

باب التخلي عند قضاء الحاجة [١ : ٥]

١ - عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد ».

وأخرجه أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه^(١). وقال الترمذي : حسن صحيح .
٢ - وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد » .

وأخرجه ابن ماجه أيضا . وفي إسناده : إسماعيل بن عبد الملك الكوفي ، نزيل مكة شرفها الله تعالى . وقد تكلم فيه غير واحد .

باب الرجل يتبول لبوله (١ : ٥)

٣ - عن أبي التياح قال : حدثني شيخ قال « لما قدم عبد الله بن عباس البصرة ، فكان يحدث عن أبي موسى ، فكتب عبد الله إلى أبي موسى ، يسأله عن أشياء . فكتب إليه أبو موسى : إني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فأراد أن يبول ، فأتى

٢ - « البراز » بالباء المفتوحة إسم للفضاء الواسع من الأرض ، كنوا به عن حاجة الانسان ، كما كنوا بالخلاء عنه . يقال : تبرز الرجل إذا تغوط ، وهو أن يخرج إلى البراز ، كما يقال : تخلى إذا صار إلى الخلاء . وأكثر الرواة يقولون : البراز - بكسر الباء - وهو غلط ، وإنما البراز مصدر بارزت الرجل في الحرب مبارزة وبرازاً .

وفيه من الأدب : استحباب التباعد عند الحاجة عن حضرة الناس إذا كان في براح من الأرض . ويدخل في معناه الاستتار بالأبنية وضرب الحجب ، وإرخاء الستور وإعماق الآبار والحفائر ، في نحو ذلك في الأمور الساترة للعورات .

(١) اعتمدنا أن هذه الأسماء قد صارت بالاستعمال عربية ، فعملت معاملة غيرها في التأنيث .

دَمِيثًا فِي أَصْلِ جِدَارٍ ، فَبَالَ ، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِهِ . [بَابُ الْخَلَاءِ] : قَوْلُهُ : « فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِهِ » . فِيهِ مَجْهُولٌ .

باب ما يقول إذا دخل الخلاء [١ : ٥]

٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ - قَالَ عَنْ حَمَّادٍ : قَالَ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ . - وَقَالَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ - أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » .

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشَ مُحْتَضَرَةٌ ، فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَقُلْ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » .

٣ - « الدَّمَثُ » الْمَكَانُ السَّهْلُ الَّذِي يَخِذُّ فِيهِ الْبَوْلُ ، فَلَا يَرْتَدُّ عَلَى الْبَائِلِ ، يَقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا وَصَفَ بِاللَّيْنِ وَالسَّهُولَةِ : إِنَّهُ لَدَمَثُ الْخَلْقِ ، وَفِيهِ دَمَائِمَةٌ . وَقَوْلُهُ « فَلْيَرْتَدْ » أَيْ لِيُطْلَبَ وَلِيَتَحَرَّ ، وَمِنْهُ الْمَثَلُ « إِنْ الرَّائِدُ لَا يَكْذِبُ أَهْلَهُ » وَهُوَ الرَّجُلُ يَبْعَثُهُ الْقَوْمُ لِيُطْلَبَ لَهُمُ الْمَاءُ وَالْكَلَاءُ . يَقَالُ : رَادَهُمْ يَرُودُهُمْ رِيَادًا ، وَارْتَادَ لَهُمْ ارْتِيَادًا .

وفيه دليل على أن المستحب للبائِل - إذا كانت الأرض التي يريد القعود عليها صلبة - أن يأخذ حجرًا ، أو عودًا ، فيعالجها به ويثير ترابها ، ليصير دمعًا سهلًا . فلا يرتد بوله عليه .

قلت : ويشبه أن يكون الجدار الذي قعد إليه النبي صلى الله عليه وسلم جدارًا عاديًا غير مملوك لأحد من الناس ، فإن البول يضر بأصل البناء ويوهي أساسه ، وهو عليه الصلاة والسلام لا يفعل ذلك في ملك أحد إلا بأذنه ، أو يكون قعوده متراخيًا عن جذمه ، فلا يصيبه البول فيضر به .

٥ - « الْحُشُوشُ » الْكَنْفُ ، وَأَصْلُ الْحَشِّ : جَمَاعَةُ النَّخْلِ الْكَشِيفَةِ . وَكَانُوا يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ إِلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَتَخَذُوا الْكَنْفَ فِي الْبُيُوتِ . وَفِيهِ لَفْظَانِ : حَشٌّ وَخُشٌّ . وَمَعْنَى « مُحْتَضَرَةٌ »

وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث أنس أصبح شئاً في هذا الباب وأحسن . وحديث زيد بن أرقم : في إسناده اضطراب . وأشار إلى اختلاف الرواة فيه

باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة [١ : ٦]

٦ - عن سلمان رضى الله عنه قال « قيل له : قد علمكم نبيكم صلى الله عليه وسلم كل شئ حتى الخراءة ؟ قال : أجل ، لقد نهانا صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ، وأن لا نستنجى باليمين ، وأن لا يستنجى أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار ، أو تستنجى برجيع ، أو عظم » .

أى تحضرها الشياطين وتنتابها . و « الخبث » بضم الباء جماعة الخبيث . و « الخبائث » جمع الخبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناتهم . وعامة أصحاب الحديث يقولون « الخبث » ساكنة الباء ، وهو غلط . والصواب الخبث مضمومة الباء ، وقال ابن الأعرابي : أصل الخبث فى كلام العرب المكروه ، فإن كان من الكلام فهو الشتم ، وإن كان من الملل فهو الكفر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضار .

٦ - « الخراءة » مكسورة الخاء ممدودة الألف : أدب النخلى والقعود عند الحاجة . وأكثر الرواة يفتحون الخاء ولا يمدون الألف ، فيفحش معناه . ونهيه عن الاستنجاء باليمين فى قول أكثر العلماء نهى تأديب وتنزيه . وذلك أن اليمين مرصدة فى أدب السنة للأكل والشرب والأخذ والإعطاء ، ومصونة عن مباشرة السفلى والمغابن ، وعن مماسة الأعضاء التى هى مجارى الأثقال والنجاسات ، وامتنت اليسرى فى خدمة أسافل البدن لإماطة ما هناك من القذارات ، وتنظيف ما يحدث فيها من الدنس والشعث .

وقال بعض أهل الظاهر : إذا استنجى بيمينه لم يجزه ، كما لا يجزيه إذا استنجى برجيع أو عظم . واحتج بأن النهى قد اشتمل على الأمرين معاً فى حديث واحد ، فإذا كان أحد فصلية على التحريم كان الفصل الآخر كذلك .

قلت : والفرق بين الأمرين : أن الرجيع نجس ، وإذا لاقى نجاسة لم يزلها ، بل يزيدها نجاسة . وليس كالحجر الطاهر الذى يتناول الأذى ، فيزيله عن موضعه ويقطعه عن أصله . وأما اليمين فليست هى المباشرة لموضع الحدث ، وإنما هى آلة يتناول بها الحجر الملاقى للنجاسة ، والشمال فى هذا المعنى كاليمين ، إذ كل واحدة منهما تعمل مثل عمل الأخرى فى الإمساك بالحجر واستعماله فيما هنالك .

والرجيع النجس لا يعمل عمل الحجر الطاهر ، ولا ينظف تنظيفه ، فصار نهيه عن الاستنجاء باليمين نهى تأديب ، وعن الرجيع نهى تحريم ، والمعانى هى المصرفة للأسماء والمرتبة لها . وحاصل المعنى : أن المزيل للنجاسة الرجيع . لا اليد .

وفى قوله « وأن يستنجى أحداً بأقل من ثلاثة أحجار » بيان أن الاستنجاء بالأحجار أحد الطهرين ، وأنه إذا لم يستعمل الماء لم يكن بد من الحجارة أو ما يقوم مقامها . وهو قول سفيان الثورى ومالك بن أنس والشافعى وأحمد بن حنبل . وفى قوله « أن يستنجى أحداً بأقل من ثلاثة أحجار » البيان الواضح أن الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز ، وإن وقع الإنقاء بما دونها . ولو كان القصد به الإنقاء حسب لم يكن لاشتراط عدد الثلاث معنى ، ولا فى ترك الاقتصار على مادونها فائدة ، إذ كان معلوماً أن الإنقاء قد يقع بالمسحة الواحدة وبالمسحتين . فلما اشترط العدد لفظاً ، وكان الإنقاء من معقول الخبر ضمناً ، دل على أنه إيجاب للأمرين معاً . وليس هذا كالماء إذا أنقى كفى ، لأن الماء يزيل العين والأثر ، فحل محل الحس والعيان ، ولم يحتج فيه إلى استظهار بالعدد ، والحجر لا يزيل الأثر ، وإنما يفيد الطهارة من طريق الاجتهاد ، فصار العدد من شرطه استظهاراً . كالعدة بالأقراء ، لما كانت دلالتها من جهة الظهور والغلبة على سبيل الاجتهاد شرط فيها العدد ، وإن كانت براءة الرحم قد تكون بالقرء الواحد ، ألا ترى أن الأمة تستبرأ بحيضة واحدة فتكفى . فأما وضع الحمل الذى دلالاته من باب اليقين والإحاطة فإنه لم يحتج فيه إلى شئ من العدد ، فكذلك الماء والحجارة فى معانيها .

وعند أصحاب الرأى : أن الإنقاء إذا وقع بالحجر الواحد كفى ، غير أن مرجع جملة قولهم فى ذلك إلى أنه استحباب لا إيجاب . وعلى هذا تأولوا الحديث . وذلك أنهم يقولون : إن

وأخرجه أيضا مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

٧ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إني أنالكم بمنزلة الوالد ، أعلمكم ، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها ،

كانت النجاسة هناك أكثر من قدر الدرهم فإنه لا يطهره إلا الماء ، وإن كان بقدر الدرهم فلم يزل بالحجارة أو بما يقوم مقامها وصلى أجزأه .

فجاء من هذا أنه إذا أمر بالاستنجاء فإن ذلك منه على سبيل الاستحباب دون الإيجاب .

قلت : ولا ينكر على مذهبيهم أن يكون المراد بالاستنجاء الإتياء ، ويدخله مع ذلك التعبد بزيادة العدد ، وقد قالوا في غسل النجاسات بإيجاب الثلاث ، فإن لم تزل فإن الزيادة عليها واجبة حتى يقع الإتياء .

وقد أجاز الشافعي ثلاث امتساحات بحروف الحجر الواحد ، وأقامها مقام ثلاثة أحجار . ومذهبه في تأويل الخبر : أن معنى الحجر أو قى من اسمه ، وكل كلام كان معناه أوسع من اسمه فالحكم للمعنى ، وكأنه قال : الحجر وحروفه وجوانبه ، والاستنجاء غير واقع بكل الحجر لكن ببعضه ، فأبعض الحجر الواحد كأبعض الأحجار .

وأما نهي عن الاستنجاء بالعظم ، فقد دخل فيه كل عظم من ميتة أو ذكي ، لأن الكلام على إطلاقه وعمومه . وقد قيل : إن المعنى في ذلك أن العظم زج لا يكاد يتناسك فيقلع النجاسة وينشف البلة ، وقيل : إن العظم لا يكاد يعرى من بقية دسم قد علق به . ونوع العظام قد يتألف فيه الأكل لبني آدم ، لأن الرخو الرقيق منه قد يتمشش في حالة الوجد والرفاهية ، والغليظ الصلب منه يدق ويستف عند المجاعة . وقد حرم الاستنجاء بالمطعموم والرجيع والعذرة ، ويسئ رجيعاً لرجوعه عن حال الطهارة إلى الاستحالة والنجاسة .

٧ - قوله « إني أنالكم بمنزلة الوالد » كلام بسط وتأنيس للمخاطبين ، لئلا يحتشموه ولا يستحيوا عن مسألته فيما يعرض لهم من أمر دينهم ، كما لا يستحي الولد عن مسألة الوالد فيما عن وعرض له من أمر . وفي هذا بيان وجوب طاعة الآباء ، وأن الواجب عليهم تأديب أولادهم وتعليمهم ما يحتاجون إليه من أمر الدين .

ولا يَسْتَطِبُّ يَمِينَهُ ، وكان يأمر بثلاثة أحجار ، وَيَنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَةِ . . .
وأخرجه أيضاً مسلم مختصراً ، والنسائي وابن ماجه تأملاً .

وقوله « ولا يستطب يمينه » أى لا يستنج بها . وسمى الاستنجاء استطابة لما فيه من إزالة النجاسة وتطهير موضعها من البدن . يقال : استطاب الرجل إذا استنجدى ، فهو مستطيب وأطاب فهو مطيب . ومعنى الطيب ههنا : الطهارة ، ومن هذا قوله تعالى (فتييموا صعيداً طيباً) وسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة « طابة » ومعناه طهارة التربة وهى سبخة . فدل ذلك على جواز التيمم بالسبخ ، وقيل : معناه الطهارة من النفاق .
وأصل الاستنجاء فى اللغة : الذهاب إلى النجوة من الأرض لقضاء الحاجة ، والنجوة : المرتفع منها ، كانوا يستترون بها إذا قعدوا للتخلى ، فقيل على هذا : قد استنجدى الرجل ، أى أزال النجوة عن بدنه . والنجو كناية عن الحدث ، كما كنى عنه بالغائط . وأصل الغائط : المطمئن من الأرض ، كانوا ينتابونه للحاجة ، فكأنوا به عن نفس الحدث ، كراهية لذكره بخاص اسمه .

ومن عادة العرب التعفف فى ألفاظها ، واستعمال الكناية فى كلامها ، وصون الألسنة عما تضان الأسماع والأبصار عنه .
وقيل : أصل الاستنجاء : نزع الشيء عن موضعه وتخليصه منه ، ومنه قولهم : نجوت الرطب ، واستنجيته : إذا جنيته ، واستنجيت الوتر : إذا خلصته من أثناء اللحم والعظم ، قال الشاعر :

فَتَبَارَزْتُ فِتَبَارَزْتُ لَهَا قَعْدَةُ الْجَارِ يَسْتَنْجِي الْوَتْرُ (١)

وفى قوله « يأمرنا بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة » دليل على أن أعيان الحجارة غير مختصة بهذا المعنى دون غيرها من الأشياء التى تعمل عمل الحجارة . وذلك أنه لما أمر بالأحجار ثم استثنى الروث والرمة فخصهما بالنهى ، دل على أن ماعدا الروث والرمة قد دخل فى الإباحة ، وأن الاستنجاء به جائز ، ولو كانت الحجارة مخصوصة بذلك ، وكان كل ماعداها

[١] تبارزت : رفعت مؤخرها . تبارزت : جلست جلسة الأبرخ ، وهو أن يطمئن وسط الظهر ويخرج أسفل البطن

٨ - وعن أبي أيوب رواية ، قال : « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولكن شرقوا أو غربوا . فقدّمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بُنيت قبل القبلة ، فكنا ننحرف عنها ، ونستغفر الله . »

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه

٩ - وعن معقل بن أبي معقل الأسدي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بين بول أو غائط »

بخلاف ذلك ، لم يكن لنهيه عن الروث والرمة وتخصيصهما بالذكر معنى ، وإنما جرى ذكر الحجارة وسبق اللفظ إليها لأنها كانت أكثر الأشياء التي يستنجى بها وجوداً ، وأقربها متناولاً . « والرمة » العظام البالية ، ويقال : إنها سميت رمة لأن الإبل ترميها أي تأكلها ، قال لبيد :
والنّيب إن تعرّ مني رمة خلّفاً بعد الممات ، فإني كنت أتبر

٨ - قوله « شرقوا أو غربوا » هذا خطاب لأهل المدينة ولمن كانت قبلته على ذلك السمت . فأما من كانت قبلته إلى جهة المغرب أو المشرق ، فإنه لا يغرب ولا يشرق . « والمراحيض » جمع المرحاض ، وهو المغتسل . يقال : رحضت الثوب إذا غسلته . وقد اختلف الناس في تأويل ما اختلف من الأخبار في استقبال القبلة وتخرجهما . فذهب أبو أيوب إلى تعميم النهي والتسوية في ذلك بين الصحاري والأبنية ، وهو مذهب سفیان الثوري . وذهب عبد الله بن عمر إلى أن النهي عنه إنما جاء في الصحاري ، فأما الأبنية فلا بأس باستقبال القبلة فيها ، وكذلك قال الشعبي ، وإليه ذهب مالك والشافعي . وقد قيل : إن المعنى في ذلك : هو أن الفضاء من الأرض موضع للصلاة ومتعبد للملائكة والإنس والجن ، فالقاعد فيه مستقبلاً للقبلة ومستدبراً لها مستهدف للأبصار ، وهذا المعنى مأمون في الأبنية .

قلت : الذي ذهب إليه ابن عمر ومن تابعه من الفقهاء أولى ، لأن في ذلك جمعاً بين الأخبار المختلفة واستعمالها على وجوها كلها . وفي قول أبي أيوب وسفيان تعطيل لبعض الأخبار وإسقاط له .

٩ - أراد بالقبليين : الكعبة وبيت المقدس . وهذا يحتمل أن يكون على معنى الاحترام

وأخرجه ابن ماجه أيضاً .

١٠ - وعن مروان الأصفر قال : « رأيت ابن عمر أنخ راحلته مستقبل القبلة ، ثم جلس يبول إليها ، فقلت : أبا عبد الرحمن ، أليس قد نهي عن هذا ؟ قال : بلى ، إنما نهى عن ذلك في الفضاء . فإذا كان بينك وبين القبلة شيء ، يترك فلا بأس »

باب الرخصة في ذلك [١ : ٧]

١١ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « لقد ارتقيت على ظهر البيت ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين ، مستقبل بيت المقدس لحاجته » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

١٢ - وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول ، فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها » .
وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن غريب .

لبيت المقدس ، إذ كان مرة قبله لنا . ويحتمل أن يكون ذلك من أجل استدبار الكعبة ، لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة^(١) .

١١ - وقد روى أبو داود عن ابن عمر أنه قال : « ارتقيت على ظهر البيت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته » قال : حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر .

١٢ - وروى أيضاً عن جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول ، فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها » قال : حدثنا محمد بن بشار حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت محمد بن إسحق يحدث عن أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله . قلت : وفي هذا بيان ما ذكرناه من صحة مذهب من فرق بين البناء والصحراء . غير أن جابراً توهم أن النهي عنه كان على العموم ، فحمل الأمر في ذلك على النسخ .

(١) كان هذا الشرح بعد شرح حديث ١٢ ولكن الأصح أن موضعه هنا

باب الرخصة

١٢ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله - بعد قول الحافظ زكي الدين «وقال الترمذي حديث غريب» : وقال الترمذي : سألت مجداً عن هذا الحديث ، فقال : حديث صحيح . وقد أعل ابن حزم حديث جابر بأنه عن أبان بن صالح ، وهو مجهول ، ولا يحتاج برواية مجهول . قال ابن مفلوز : أبان بن صالح مشهور ثقة صاحب حديث . وهو أبان بن صالح بن عمير ، أبو محمد القرشي ، مولى لهم ، المكي ، روى عنه ابن جريج ، وابن عجلان ، وابن إسحق ، وعبيد الله بن أبي جعفر ، استشهد بروايته البخاري في صحيحه عن مجاهد والحسن بن مسلم وعطاء ، وثقه يحيى بن معين ، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان والنسائي ، وهو والد محمد بن أبان بن صالح بن عمير الكوفي ، الذي روى عنه أبو الوليد وأبو داود انطياشي وحسين الجعفي وغيرهم ، وجد أبي عبد الرحمن مشككاته ، شيخ مسلم ، وكان حافظاً . وأما الحديث فإنه انفراد به محمد بن إسحق ، وليس هو ممن يحتاج به في الأحكام . فكيف أن يعارض بحديثه الأحاديث الصحاح ، أو ينسخ به السنن الثابتة ؟ مع أن التأويل في حديثه ممكن ، والمخرج منه معرض . تم كلامه .

وهو - لو صح - حكاية فعل لا عموم لها ، ولا يعلم هل كان في قضاء أو بنيان ؟ وهل كان لعذر : من ضيق مكان ونحوه ، أو اختياراً ؟ فكيف يقدم على النصوص الصحيحة الصريحة بالمنع ؟

فان قيل : فهب أن هذا الحديث معلول ، فما يقولون في حديث عراك عن عائشة « ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو قد فعلوها ؟! استقبلوا بمقعدتي القبلة » :

فالجواب : أن هذا حديث لا يصح ، وإنما هو موقف على عائشة . حكاة الترمذي في كتاب العلل عن البخاري . وقال بعض الحفاظ : هذا حديث لا يصح ، وله علة لا يدركها إلا المعتنون بالصناعة ، المعانئون عليها . وذلك أن خالد بن أبي الصلت لم يحفظ متنه ، ولا أقام إسناده . خالفه فيه الثقة الثبت صاحب عراك بن مالك المختص به ، الضابط لحديثه : جعفر بن ربيعة الفقيه ، فرواه عن عراك عن عروة عن عائشة : أنها كانت تنسك ذلك . فبين أن الحديث لعراك عن عروة ، ولم يرفعه ، ولا يجاوز به عائشة . وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراك بن مالك . مع صحة الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وشهرتها بخلاف ذلك . وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب المراسيل عن الأثرم قال : سمعت أبا عبد الله - وذكر حديث خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة عن النبي

باب كيف التكشف عند الحاجة [١: ٧]

١٣ - عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض » قال أبو داود : عبد السلام بن حرب رواه عن الأعمش عن أنس بن مالك . وهو ضعيف (١) .

وأخرجه الترمذي من حديث الأعمش عن أنس . وأشار إلى حديث الأعمش عن ابن عمر ، وقال : وكلا الحديثين مرسل ، ويقال : لم يسمع الأعمش من أنس بن مالك ، ولا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نظر إلى أنس بن مالك ، قال :

صلى الله عليه وسلم ، هذا الحديث فقال : مرسل . فقلت له : عراك بن مالك قال سمعت عائشة ؟ فأنكره وقال : عراك بن مالك من أين سمع عائشة ؟ ! ماله ولعائشة ؟ ! إنما يرويه عن عروة ، هذا خطأ . قال لي : من روى هذا ؟ قلت : حماد بن سلمة عن خالد الحذاء ، قال : رواه غير واحد عن خالد الحذاء ، وليس فيه : سمعت ، وقال غير واحد أيضاً عن حماد بن سلمة ، ليس فيه : سمعت .

فان قيل : قد روى مسلم في صحيحه حديثاً عن عراك عن عائشة ؟ قيل : الجواب : أن أحمد وغيره خالفه في ذلك ، وينبوا أنه لم يسمع منها .
١٣ - وقال في آخر باب التكشف عند الحاجة بعد قول الحافظ زكي الدين « والذي قاله الترمذي هو المشهور » :

وقال حنبل : ذكرت لأبي عبد الله — يعني أحمد — حديث الأعمش عن أنس ؟ فقال : لم يسمع الأعمش من أنس ، ولكن رآه ، زعموا أن غياثاً حدث الأعمش بهذا عن أنس ، ذكره الحلال في العلل . وقال الحلال أيضاً : حدثنا مهنا قال : سألت أحمد : لم كرهت مراسيل الأعمش ؟ قال : كان لا يبالي بمن حدث ، قلت : كان له رجل ضعيف سوى يزيد الرقاشي وإسماعيل بن مسلم ؟ قال : نعم ، كان يحدث عن غياث بن إبراهيم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد الحاجة أبعد » . وسألته عن غياث بن إبراهيم ؟ فقال : كان كذوباً .

(١) في عون المعبود : في بعض النسخ « قال أبو عيسى الرملي : حدثنا أحمد بن الوليد حدثنا عمرو بن عون حدثنا عبد السلام به » قلت : أبو عيسى : هو إسحاق وراق أبي داود . وهذه إشارة منه إلى أن الحديث اتصل إليه من غير طريق شيخه أبي داود .

رأيتَه يصلي - فذكر عنه حكاية في الصلاة -- وذكر أبو نعيم الأصبهاني : أن الأعمش رأى أنس بن مالك وابن أبي أوفى ، وسمع منهما . والذي قاله الترمذى هو المشهور .

باب كراهية الكلام عند الخلاء [٧ : ١]

١٤ - عن أبي سعيد رضى الله عنه قال : « سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يَخْرُجُ الرجلانِ يَضْرِبَانِ الغَائِطَ كاشِفَيْنِ عن عَوْرَتَيْهِمَا يتَحَدَّثَانِ ، فإن الله عز وجل يَمَقُّتُ على ذلك »

وأخرجه ابن ماجه أيضا . وقال أبو داود : لم يسنده إلا عكرمة . وعكرمة هذا - الذى أشار إليه أبو داود - هو أبو عمار عكرمة بن عمار العجلي اليمامى ، وقد احتج به مسلم فى صحيحه . وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبى كثير ، وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبى كثير ، واستشهد البخارى بحديثه عن يحيى بن أبى كثير .

باب فى الرجل يرد السلام وهو يبول [٨ : ١]

١٥ - عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « مرَّ رجلٌ على النبی صلى الله عليه وسلم - وهو يبول - فسَلَّمَ عليه ، فلم يردَّ عليه » .
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

١٥ - قوله « يضر بان الغائط » قال أبو عمر صاحب أبى العباس : يقال : ضربت الأرض : إذا أتيت الخلاء ، وضربت فى الأرض : إذا سافرت .

١٥ - قلت : وفى هذا دلالة على أن السلام الذى يحى به الناس بعضهم بعضاً اسم من أسماء الله عز وجل . وقد روى ذلك فى حديث حدثناه محمد بن هاشم حدثنا الدَّبْرِى عن عبد الرزاق حدثنا بشر بن رافع عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن السلام اسم من أسماء الله ، فأفشوه بينكم » .
وفى الحديث من الفقه : أنه قد تيمم فى الحضر لغير مرض ولا جرح . وإلى هذا ذهب

قال أبو داود : وروى عن ابن عمر وغيره : « أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم ، ثم رد على الرجل السلام » .

١٦ - وعن المهاجر بن قنفذ : « أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم - وهو يقول - فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى توضأ ، ثم اعتذر إليه ، فقال : إني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر ، أو قال : على طهارة » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

باب [في] الرجل يذكر الله على غير طهر [١ : ٨]

١٧ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » .
وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

الأوزاعي في الجنب يخاف إن اغتسل أن تطلع الشمس ، قال : يتيمم ويصلي قبل فوات الوقت .

وقال أصحاب الرأي : إذا خاف فوات صلاة الجنائز والعيدين تيمم وأجزأه .

وفيه أيضاً حجة للشافعي فيمن كان محبوساً في حش أو نحوه فلم يقدر على الطهارة بالماء أنه يتيمم ويصلي على حسب الإمكان ، إلا أنه يرى عليه الإعادة إذا قدر عليها ، وكذلك قال في المصلوب ، وفيمن لا يجد ماءً ولا تراباً أنه يصلي ويعيد ، وزعم أن لأوقات الصلاة أذمة ترعى ولا تعطل حرمتها ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن ينسأ في يوم عاشوراء : « من لم يأكل فليصمه ، ومن أكل فليمسك بقية النهار » ؟ ومعلوم أن صوم بعض النهار لا يصح ، وقد يمضي في فاسد الحج ، وإن كان غير محسوب له عن فرضه .

باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء [١٦ : ٨]

١٨ - عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمته » وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه .

قال أبو داود : هذا حديث منكر ، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه » . والوهم فيه من همام ، ولم يروه إلا همام .

وقال النسائى : وهذا الحديث غير محفوظ . وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب . هذا آخر كلامه . وهمام هذا ، هو أبو عبد الله همام بن يحيى بن دينار الأزدى العوذى مولا هم البصرى ، وإن كان قد تكلم فيه بعضهم ، فقد اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه ، وقال يزيد بن هارون : همام قوى فى الحديث . وقال يحيى بن معين : ثقة صالح ، وقال أحمد بن حنبل : همام ثبت فى كل المشايخ ، وقال ابن عدى الجرجاني : وهمام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث منكر ، أو له حديث منكر ، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة ، وهو مقدم أيضاً فى يحيى بن أبى كثير ، وعامة ما يرويه مستقيم . هذا آخر كلامه . وإذا كان حال همام كذلك فيترجح ما قاله الترمذى . وتفرد به لايوهن الحديث . وإنما يكون غريباً ، كما قال الترمذى . والله عز وجل أعلم .

١٨ - وقال فى آخر باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء ، بعد قول الحافظ زكى الدين « وإنما يكون غريباً كما قال الترمذى والله عز وجل أعلم » :

قلت : هذا الحديث رواه همام ، وهو ثقة ، عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس . قال الدارقطنى فى كتاب العلل : رواه سعيد بن عامر وهديبة بن خالد عن همام عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وخالفهم عمرو بن عاصم ، فرواه عن همام عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس « أنه كان إذا دخل الخلاء ، موقوفاً ، ولم يتابع عليه . ورواه يحيى بن المتوكل ويحيى بن الضريس عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس ، نحو قول سعيد بن عامر ومن تابعه عن همام ، ورواه عبد الله بن الحرث الخزومى وأبو عاصم وهشام بن سليمان وموسى بن طارق عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس « أنه رأى فى يد النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب ، فاضطرب

باب الاستبراء من البول [٩ : ١]

١٩ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «مرَّ النبي صلى الله عليه وسلم على قَبْرَيْنِ ، فقال :
إِنَهُمَا يُعَذَّبَانِ ، وما يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ
يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ . ثُمَّ دَعَا بِعَسِيْبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِأَثْنَيْنِ ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا
وَاحِدًا ، وَقَالَ : لَعَلَّهُ يَخْفَفُ عَنْهُمَا . مَا لَمْ يُبَيِّسَا » . وفي رواية « لَا يَسْتَنْزَهُ مِنَ بَوْلِهِ » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

١٩ - قوله « وما يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ » معناه : أَنَهُمَا لَمْ يُعَذَّبَا فِي أَمْرٍ كَانَ يَكْبُرُ عَلَيْهِمَا أَوْ يَشُقُّ
فَعَلَهُ لَوْ أَرَادَا أَنْ يَفْعَلَاهُ ، وَهُوَ التَّنْزَهُ مِنَ الْبَوْلِ وَتَرْكُ النَّمِيمَةِ . وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ فِي هَاتَيْنِ
الْخَصَلَتَيْنِ لَيْسَتْ بِكَبِيرَةٍ فِي حَقِّ الدِّينِ ، وَأَنَّ الذَّنْبَ فِيهِمَا هِينٌ سَهْلٌ .
وفي قوله صلى الله عليه وسلم « أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنَ الْبَوْلِ » دلالة على أَنَّ
الْأَبْوَالَ كُلَّهَا نَجَسَةٌ مُحْتَنَبَةٌ ، مِنْ مَّا كَوَلَ اللَّحْمَ وَغَيْرَ مَّا كَوَلَهُ ، لَوُرُودِ اللَّفْظِ بِهِ مُطْلَقًا عَلَى
سَبِيلِ الْعُمُومِ وَالشُّمُولِ . وَفِيهِ إِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ .

وأما غرسه شق العسيب على القبر وقوله « لَعَلَّهُ يَخْفَفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يُبَيِّسَا » فإنه من
ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما^(١) ، وكأنه صلى الله عليه
وسلم جعل مدة بقاء النداءة فيهما حدًّا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما . وليس
ذلك من أجل أَنَّ فِي الْجَرِيدِ الرُّطْبَ مَعْنَى لَيْسَ فِي الْيَابِسِ . وَالْعَامَّةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ
تَفْرَشُ الْخَوْصَ فِي قُبُورِ مَوْتَاهُمْ ، وَأَرَاهُمْ ذَهَبُوا إِلَى هَذَا . وَلَيْسَ لِمَا تَعَاطَوْهُ مِنْ ذَلِكَ وَجْهٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الناس الخوايم ، فرمى به النبي صلى الله عليه وسلم وقال : لَا أَلْبِسُهُ أَبَدًا » . وهذا هو
المحفوظ والصحيح عن ابن جريج ، انتهى كلام الدار قطني . وحديث يحيى بن المتوكل
الذي أشار إليه رواه البيهقي من حديث يحيى بن المتوكل عن ابن جريج به ، ثم قال : هذا
شاهد ضعيف . وإنما ضعفه لأن يحيى هذا قال فيه الإمام أحمد : وأهى الحديث ، وقال
ابن معين : ليس بشيء ، وضعفه الجماعة كلهم . وأما حديث يحيى بن الضريس ، فيحكي هذا

(١) بل إنما كان ذلك لأمر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لهما . ويدل لذلك ما رواه مسلم في
آخر الكتاب في الحديث الطويل حديث جابر في صاحبي القبرين : « فَأُجِيبَتْ شَفَاعَتِي أَنْ يَرْفَعَ ذَلِكَ
عَنْهُمَا مَا دَامَ الْعُودَانِ رَطْبَيْنِ » .

٢٠ - وعن عبد الرحمن بن حَسَنَةَ قال: « أَنْطَلَقْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فخرج ومعه دَرَقَةٌ ، ثُمَّ اسْتَتَرَ بِهَا ، ثُمَّ بَالَ ، فَقُلْنَا : انْظُرُوا إِلَيْهِ ، يَبُولُ كَمَا تَبُولُ الْمَرْأَةُ . فَسَمِعَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَلَمْ تَعْلَمُوا مَا لِقِيَ صَاحِبُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَوْلُ قَطَعُوا مَا أَصَابَهُ الْبَوْلُ مِنْهُمْ ، فَهَبَّاهُمْ ، فَعُذِبَ فِي قَبْرِهِ . »

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقال أبو داود : وقال عاصم : عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « جسد أحدهم » .

باب البول قائماً [١ : ١٠]

٢١ - عن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَاطَةَ قَوْمٍ ،

٢١ - « السباطة » ملقى التراب والقمام ونحوه ، تكون بفناء الدار مرفقاً للقوم ، ويكون ذلك في الأغلب سهلاً مُنْثَلاً يَخْدُ فِيهِ الْبَوْلُ فَلَا يَرْتَدُّ عَلَى الْبَائِلِ .

ثقة ، فينظر الاسناد إليه . وهمام — وإن كان ثقة صدوقاً احتج به الشيخان في الصحيح — فان يحيى بن سعيد كان لا يحدث عنه ولا يرضى حفظه ، قال أحمد : ما رأيت يحيى أسوأ رأياً منه في حجاج — يعني ابن أوطاة — وابن إسحق وهمام ، لا يستطيع أحد أن يراجعهم فيهم . وقال يزيد بن زريع — وسئل عن همام — : كتابه صالح ، وحفظه لا يسوى شيئاً . وقال عفان : كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه ، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتاب ، وكان يكره ذلك ، قال : ثم رجع بعد فنظر في كتبه ، فقال : يا عفان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله عز وجل . ولا ريب أنه ثقة صدوق ، ولكنه قد خولف في هذا الحديث ، فلعلهم مما حدث به من حفظه فغلط فيه ، كما قال أبو داود والنسائي والدارقطني . وكذلك ذكر البيهقي أن المشهور عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « اتخذ خاتماً من ورق ، ثم ألقاه » . وعلى هذا فالحديث شاذ أو منكور ، كما قال أبو داود ، وغريب كما قال الترمذي .

فان قيل : فغاية ما ذكر في تعليقه تفرد همام به ؟ وجواب هذا من وجهين : أحدهما : أن هماماً لم ينفرد به ، كما تقدم . الثاني : أن هماماً ثقة ، وتفرد الثقة لا يوجب نكارة الحديث . فقد تفرد عبد الله بن دينار بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، وتفرد مالك بحديث دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر . فهذا غاية أن يكون غريباً ، كما قال الترمذي ، وأما أن يكون منكراً أو شاذاً فلا .

فبال قائماً ، ثم دعا بماء ، فمسح على خفيه ، قال أبو داود : قال مُسَدَّدٌ : قال : فذهبتُ أتباعه ، فدعاني ، حتى كنتُ عند عقبه .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وأما بوله قائماً فقد ذكر فيه وجوه :

منها : أنه لم يجد للعود مكاناً فاضطر إلى القيام ، إذ كان ما يليه من طرف السباطة مرتفعاً عالياً . وقيل : إنه كان برجله جرح لم يتمكن من القعود معه ، وقد روى ذلك فى حديث حدث به عن محمد بن عقيل ، قال حدثني يحيى بن عبد الله الهمداني ، قال حدثنا حماد بن غسان الجعفي حدثنا . عن بن عيسى القزاز عن مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائماً من جرح كان بمأبضه » .
وحدثونا عن الشافعى أنه قال : كانت العرب تستشفى لوجع الصلب بالبول قائماً .
فترى أنه لعله كان به إذ ذاك وجع الصلب . والله أعلم .

وروى عن عمر أنه بال قائماً وقال : البول قائماً أحسن للدبر . يريد به أنه إذا تفاجأ قاعداً استرخت مقعدته ، وإذا كان قائماً كان أحسن لها . والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعتاد من فعله : أنه كان يبول قاعداً . وهذا هو الاختيار ، وهو المستحسن من العادات ، وإنما كان ذلك الفعل منه نادراً ، لسبب أو ضرورة دعت إليه .
وفى الخبر دليل على أن مدافعة البول ومصابرته مكروهة ، لما فيه من الضرر والأذى .
وفيه جواز المسح من الحدث على الخفين .

وأما قوله « فدعاني حتى كنت عند عقبه » فالمعنى فى إدناؤه إياه مع إبعاده فى الحاجة إذا أرادها : أن يكون سترًا بينه وبين الناس ، وذلك أن السباطة إنما تكون فى الأفنية والمحال المسكونة أو قريبة منها ، ولا تكاد تلك البقعة تخلو من المارة .

قيل : التفرد نوعان : تفرد لم يخالف فيه من تفرد به ، كتفرد مالك وعبد الله بن دينار بهذين الحديثين ، وأشبه ذلك . وتفرد خولف فيه المتفرد ، كتفرد همام بهذا المتن على هذا الاسناد ، فإن الناس خالفوه فيه ، وقالوا « إن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق - الحديث » . فهذا هو المعروف عن ابن جريج عن الزهرى ، فلو لم يرو

باب في الرجل يبول بالليل في الاناء ثم يضعه عنده [١١ : ١]

٢٢ - عن أميمة بنت رقيقة أنها قالت : « كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عیدان تحت سريره يبول فيه بالليل »
وأخرجه النسائي .

باب المواضع التي نهى عن البول فيها [١١ : ١]

٢٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اتقوا اللاعنين ، قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله ؟ قال : الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم » .
وأخرجه مسلم .

٢٣ - قوله « اتقوا اللاعنين » يريد الأمرين الجالبيين للعن ، الحاملين الناس عليه والداعين إليه ، وذلك أن من فعلهما لعن وشتم ، فلما صار سبباً لذلك أضيف إليهما الفعل ، فكانا كأنهما اللاعنان . وقد يكون اللاعن أيضاً بمعنى الملعون : فاعل بمعنى مفعول ، كما قالوا : سر كاتم ، أي مكتوم ، وعيشة راضية ، أي مرضية . « والملاعن » مواضع اللعن « والموارد » طرق الماء ، واحدها موردة . « والظل » هنا يراد به مستظل الناس الذي اتخذوه مقبلاً ومناخاً ينزلونه . وليس كل ظل يحرم القعود للحاجة تحته ، فقد قعد النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته تحت حائش من النخل ، وللحائش لا محالة ظل . وإنما ورد النهي عن ذلك في الظل يكون ذرى للناس ومنزلاً لهم .

هذا عن ابن جريج وتفرد هام بحديثه لسكان نظير حديث عبد الله بن دينار ونحوه . فينبغي مراعاة هذا الفرق وعدم إهماله .

وأما متابعة يحيى بن المتوكل فضعيفة ، وحديث ابن الضريس ينظر في حاله ومن أخرجه .
فان قيل : هذا الحديث كان عند الزهري على وجوه كثيرة ، كلها قد رويت عنه في قصة الخاتم ، فروى شعيب بن أبي حمزة وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري كرواية زياد بن سعد هذه « أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق » ورواه يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس « كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من ورق فضه حبشي » ورواه

٢٤ - وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ». قال ابن ماجه
وأخرجه ابن ماجه .

٢٥ - وعن عبدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحْمَةٍ نَمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» قَالَ أَحْمَدُ - يَعْنِي ابْنَ حَنْبَلٍ - «نَمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ». قال ابن ماجه

وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذی: هذا حديث غريب . قال ابن ماجه
٢٦ - وعن حُمَيْدِ الْحَمِيرِيِّ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - قَالَ: «لَقِيتُ رَجُلًا صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا صَحِبَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ، أَوْ يَبُولَ فِي مُغْتَسَلِهِ». قال ابن ماجه
وأخرجه النسائي .

٢٥ - «المستحم» المغتسل . وسمى مستحماً باسم الحميم ، وهو الماء الحار الذي يغتسل به . وإنما نهى عن ذلك إذا لم يكن المكان جَدَدًا صلباً ، أو لم يكن مسلكاً ينفذ فيه البول ويسيل فيه الماء ، فيوهم المغتسل أنه أصابه من قطره ورشاشه ، فيورثه الوسواس .

سليمان بن بلال وطلحة بن يحيى ويحيى بن نصر بن حاجب عن يونس عن الزهري ، وقالوا «إن النبي صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً من فضة في يمينه ، فيه فص حبشي ، جعله في باطن كفه» ورواه إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ آخر قريب من هذا ، ورواه همام عن ابن جريج عن الزهري كما ذكره الترمذی وصححه . وإذا كانت هذه الروايات كلها عند الزهري فالظاهر أنه حدث بها في أوقات ، فما الموجب لتعليق همام وحده؟
قيل : هذه الروايات كلها تدل على غلط همام ، فانها مجمعة على أن الحديث إنما هو في اتخاذ الخاتم ولبسه ، وليس في شيء منها نزع إذا دخل الحلاء . فهذا هو الذي حكم لأجله هؤلاء الحفاظ بنكارة الحديث وشذوذه . والمصحح له لما لم يمكنه دفع هذه العلة حكم بغرابته لأجلها ، فلولا ما كان مخالفاً لرواية من ذكرناها وجه غرابته ؟ ولعل الترمذی موافق للجماعة ، فانه صححه من جهة السند لثقة الرواة ، واستغفر به لهذه العلة ، وهي التي منعت أباً داود من تصحيحه منه ، فلا يكون بينهما اختلاف ، بل هو صحيح السند لكنه مغلول . والله أعلم !!

٢٧ - وعن عبد الله بن سرجس : أن النبي صلى الله عليه وسلم « نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ ». قال : تَالُوا لِقِتَادَةَ : مَا يَكْرَهُ مِنَ الْبُولِ فِي الْجُحْرِ ؟ قال : كَانَ يَقَالُ : إِنَّهَا مَسَاكِينُ الْجِنِّ . وأُخْرِجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضاً .

باب ما يقول إذا خرج من الخلاء [١ : ١٢]

٢٨ - عن عائشة رضى الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الغائط قال : غُفِرَ انْكَ » .

وأُخْرِجَهُ الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث غريب حسن ، ولا نعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة . هذا آخر كلام الترمذى . وفى الباب حديث أبى ذر ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال : الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافانى » .

وحديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . وفى لفظ : « الحمد لله الذى أحسن إلى فى أوله وآخره » .

٢٨ - « الغفران » مصدر كالمغفرة . وإنما نصبه بإضمار الطلب والمسألة ، كأنه يقول : اللهم إني أسألك غفرانك ، كما تقول : اللهم عفوك ورحمتك ، تريد : هب لى عفوك ورحمتك . وقيل فى تأويل ذلك وفى تعقيبهِ الخروج من الخلاء بهذا الدعاء قولان : أحدهما : أنه قد استغفر من تركه ذكره الله تعالى مدة لبثه على الخلاء ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يهجر ذكر الله إلا عند الحاجة ، فكأنه رأى هجران الذكر فى تلك الحالة تقصيراً ، وعده على نفسه ذنباً فتداركه ، بالاستغفار .

وقيل : معناه التوبة من تقصيره فى شكر النعمة التى أنعم الله تعالى بها عليه ، فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه ، فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعم ، فنزع إلى الاستغفار منه . والله أعلم .

وحديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم - يعني : كان إذا خرج - قال : « الحمد لله الذى أذاقنى لذته ، وأبقى فى قوته ، وأذهب عني أذاه » .

غير أن هذه الأحاديث أسانيدها ضعيفة . ولهذا قال أبو حاتم الرازى : أصح ما فيه حديث عائشة .

باب كراهية مس الذكر باليمين فى الاستبراء [١ : ١٢]

٢٩ - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضى الله عنهما ، قال : قال نبي الله صلى الله عليه وسلم : « إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه ، وإذا أتى الخلاء فلا يتمسح بيمينه وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً » .

٢٩ - إنما كره مس الذكر باليمين تنزيهاً لها عن مباشرة العضو الذى يكون منه الأذى والحدث . وكان صلى الله عليه وسلم يجعل يمينه لطعامه وشرابه ولباسه ، ويسراه لما عداها من مهنة البدن .

وقد تعرض ههنا شبهة ويشكل فيه مسألة ، فيقال : قد نهى عن الاستنجاء باليمين ، ونهى عن مس الذكر باليمين ، فكيف يعمل إذا أراد الاستنجاء من البول ، فإنه إن أمسك ذكره بشماله احتاج إلى أن يستنجى بيمينه ، وإن أمسكه بيمينه يقع الاستنجاء بشماله ، فقد دخل فى النهى ؟

فالجواب : أن الصواب فى مثل هذا أن يتوخى الاستنجاء بالخجر الضخم الذى لا يزول عن مكانه بأذى حركة تصيبه ، أو بالجدار ، أو بالموضع الناقى من وجه الأرض ونحوها من الأشياء ، فإن أدته الضرورة إلى الاستنجاء بالحجارة والنبل ونحوها فالوجه أن يتأتى لذلك ، بأن يلصق مقعدته إلى الأرض ويمسك المسموح بين عقبيه ، ويتناول عضوه بشماله ، فيمسحه به ، وينزعه عنه بيمينه .

وسمعت ابن أبي هريرة يقول : حضرت مجلس المحاملى ، وقد حضر شيخ من أهل أصفهان ، نبيل الهيئة ، قدم أيام الموسم حاجاً ، فأقبلت عليه وسألته عن مسألة من الطهارة ؟

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ، مطولاً ومختصراً .
 ٣٠ - وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل
 يمينه لطعامه وشرابه وثيابه ، ويجعل شماله لما سوى ذلك » .
 فى إسناده أبو أيوب الإفريقى - عبد الله بن على - وفيه مقال .

٣١ - وعن إبراهيم - وهو ابن يزيد - النخعى عن عائشة قالت : « كانت يد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهوره وطعامه ، وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان
 من أذى » .

إبراهيم لم يسمع من عائشة ، فهو منقطع . وأخرجه من حديث الأسود عن عائشة
 بمعناه ، وأخرجه فى اللباس من حديث مسروق عن عائشة بمعناه . ومن ذلك الوجه
 أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

باب الاستتار فى الخلاء [١ : ١٣]

٣٢ - عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ اكْتَحَلَ
 فليوتر ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فليوتر ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ

فضجر ، وقال : مثلى يُسأل عن مسائل الطهارة ! فقلت : لا والله ، إن سألتك إلا عن
 الاستنجاء نفسه ، وألقيت عليه هذه المسئلة ؟ فبقى متحيراً لا يحسن الخروج منها إلى
 أن فهمته .

وأما نهيه عن الشرب نفساً واحداً فنهى تأديب . وذلك أنه إذا جرعه جرعة واستوفى
 ربه نفساً واحداً تكابس الماء فى موارد حلقه وأثقل معدته . وقد روى أن الكباد من
 العب . وهو إذا قطع شربه فى أنفاس ثلاثة كان أنفع لربه ، وأخف لمعدته ، وأحسن فى
 الأدب ، وأبعد من فعل ذوى الشره .

٣٣ - قوله « من استجمر فليوتر » . الاستجمار : الاستنجاء بالأحجار ، ومنه رمى الجمار فى
 الحج . وهى الحصا التى يرمى بها فى أيام منى . وحدثنى محمد بن الحسين بن عاصم وإبراهيم
 بن عبد الله القصار ، ومحمد بن الحباب قالوا : حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال : سمعت

أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ أَكَلَ ، فَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ ، وَمَا لَكَ بِلِسَانِهِ فَلْيَبْتَدِعْ ،
 مِنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ
 يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنْ رَمْلٍ فَلْيَسْتَذْبِرْهُ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ ، مَنْ فَعَلَ
 فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ .

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده أبو سعد الخير الحمصي ، وهو الذي رواه عن أبي هريرة ،
 قال أبو زرعة الرازي : لا أعرفه ، قلت : لقي أبا هريرة ؟ قال : على هذا يوضع

يونس بن عبد الأعلى يقول : سئل ابن عيينة عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم
 « من استجمر فليوتر » ؟ فسكت ابن عيينة ، فقيل له : أترضى بما قال مالك ؟ فقال :
 وما قال مالك ؟ قيل : قال مالك : الاستجمار الاستطابة بالأحجار . قال ابن عيينة : إنما على
 ومثل مالك كما قال الأول :

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قُرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

وقوله صلى الله عليه وسلم « من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » ، معناه : التخيير بين
 الماء الذي هو الأصل في الطهارة وبين الأحجار التي هي للترخيص والترفيه . يريد أن
 الاستنجاء ليس بعزيمة ، لا يجوز تركها إلى غيره ، لكنه إن استنجى بالحجارة فليجعلها
 وترًا ثلاثًا ، وإلا فلا حرج إن تركه إلى غيره ، وليس معناه رفع الحرج في ترك التعبد أصلاً ،
 بدليل حديث سلمان الذي روينااه متقدماً ، وهو قوله « نهانا أن يستنجى أحدنا بأقل من
 ثلاثة أحجار » . وفيه وجه آخر : وهو رفع الحرج في الزيادة على الثلاث ، وذلك أن ما جاوز
 الثلاث في الماء عدوان وترك للسنة ، والزيادة في الأحجار ليست بعدوان ، وإن صارت شفعاً .

وقوله صلى الله عليه وسلم « إن الشيطان يلعب بمقاعد ابن آدم » ، فمعناه أن الشياطين
 تحضر تلك الأمكنة وترصدها بالأذى والفساد ، لأنها مواضع يهجر فيها ذكر الله ،
 وتسكشف فيها العورات ، وهو معنى قوله « إن هذه الحشوش محتضرة » . فأمر عليه الصلاة
 والسلام بالتستر ما أمكن ، وأن لا يكون قعود الإنسان في براح من الأرض تقع عليه أبصار
 الناظرين ، فيتعرض لانهتك الستر ، أو تهيب عليه الريح ، فيصيبه نشر البول عليه والخلاء ،

باب ما ينهى عنه أن يستنجى به [١ : ١٤]

٣٣ - عن شيبان القتباني أن مسلمة بن محمد استعمل رُوَيْفِعَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ ، قَالَ شَيْبَانُ : فسرنا معه من كَوْمِ شَرِيكِ إِلَى عُلُقَمَاءَ ، أَوْ مِنْ عُلُقَمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكِ ، يَرِيدُ عُلُقَمَاءَ ، فَقَالَ رُوَيْفِعٌ : إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَأْخُذُ نِضْوَ أَخِيهِ ، عَلَى أَنْ لَهُ النِّصْفُ مِمَّا يَغْنَمُ وَلَنَا النِّصْفُ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا

فيلوث بدنه أو ثيابه ، وكل ذلك من لعب الشيطان به ، وقصده إياه بالأذى والفساد .

وفي قوله « من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » ، دليل على أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب والازم ، ولولا أن ذلك حكم الظاهر منه ما كان يحتاج فيه إلى بيان سقوط وجوبه ، وإزالة الإثم والحرج فيه .

٣٣ - « النضو » ههنا البعير المهزول . يقال : بعير نضو ، وناقاة نضو ونضوة . وهو الذي أنضاه العمل وهزله الكد والجهد . وفي هذا حجة لمن أجاز أن يعطى الرجل فرسه أو بعيره على شطر ما يصيبه المستأجر من الغنيمة . وقد أجازوه الأوزاعي وأحمد ، ولم يجزه أكثر الفقهاء ، وإنما رأوا في مثل هذا أجرة المثل .

وقوله « وإن كان أحدا ليطير له النصل » ، أى يصيبه فى القسمة ، يقال : طار لفلان النصف ولفلان الثلث : إذا وقع له ذلك فى القسمة . و « القدح » خشب السهم قبل أن يراش ويركب فيه النصل . وفيه دليل على أن الشيء المشترك بين الجماعة إذا احتل القسمة وطلب أحد الشركاء المقاسمة كان له ذلك مادام ينتفع بالشيء الذى يخصه منه وإن قلّ وتزّر ، وذلك لأن القدح قد ينتفع به عريّا من الريش والنصل ، وكذلك قد ينتفع بالنصل والريش ، وإن لم يكونا مركبين فى قدح . فأما ما لا ينتفع بقسمته أحد من الشركاء ، وكان فى ذلك الضرر والإفساد للمال ، كالؤلؤة تكون بين الشركاء ، ونحوها من الشيء الذى إذا فرق بين أجزائه بطلت قيمته وذهبت منفعته ، فإن المقاسمة لا تجب فيه ، لأنها حينئذٍ من باب إضاعة المال ، ويبيعون الشيء ويقسمون الثمن بينهم على قدر حقوقهم منه .

وأما نهيه عن « عقد اللحية » فإن ذلك يفسر على وجهين :

لِيُظِيرَ لَهُ النَّصْلُ وَالرَّيْشُ وَالْآخِرَ الْقِدْحُ . ثم قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يَا رُوَيْفِعُ ، كَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحَيْتَهُ ، أَوْ
تَقَلَّدَ وَتَرًّا ، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ ذَابَةِ أَوْ عَظْمٍ ، فَإِنْ مُحَمَّدًا مِنْهُ بَرَى » .
وأخرجه النسائي .

٣٤ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
نَتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ بَعَرٍ » .
وأخرجه مسلم .

٣٥ - وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : « قَدِمَ وَفَدُ الْجَنُّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّهُ أُمِّتَكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ ، أَوْ حُمَةٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا . قال : فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »
في إسناده إسماعيل بن عياش ، وفيه مقال .

أحدهما : ما كانوا يفعلونه من ذلك في الحروب ، كانوا في الجاهلية يعتقدون لحاهم ،
وذلك من زى الأعاجم ، يقتلونهم ويعقدونها .

وقيل معناه : معالجة الشعر ليمتد ويدتجد ، وذلك من فعل أهل التوضيع والتأنيث .
وأما نهيه عن « تقليد الوتر » فقد قيل : إن ذلك من العوذ التي كانوا يعلقونها عليه والتمائم
التي يشدون بها تلك الأوتار ، وكانوا يرون أنها تعصمهم من الآفات ، وتدفع عنهم المكاره . فأبطل
النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من فعلهم ، ونهاهم عنه . وقد قيل : إن ذلك من جهة
الأجراس التي كانوا يعلقونها بها . وقيل : إنه نهى عن ذلك لئلا تختنق الخليل بها عند
شدة الركن .

٣٥ - « الحمم » الفحم ، وما أحرق من الخشب والعظام ونحوهما . والاستنجاء به منهي
عنه لأنه جعل زرقاً للجن ، فلا يجوز إفساده عليهم .
وفيه أيضاً : أنه إذا مس ذلك المكان وناله أدنى غمز وضغط فتفتت لرخاوته ، فعلق به
شيء منه متلوثاً بما يلقاه من تلك النجاسة . وفي معناه : الاستنجاء بالتراب وفتات
المدرو ونحوها .

باب الاستنجاء بالأحجار [١٥ : ١]

٣٦ - عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن ، فإنها تجزىء عنه » .
وأخرجه النسائي .

٣٧ - وعن خزيمة بن ثابت رضى الله عنه قال : « سُئِلَ النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة ؟ فقال : بثلاثة أحجار ليس فيها رَجِيعٌ » .
وأخرجه ابن ماجه .

باب فى الاستبراء [١٥ : ١]

٣٨ - عن عائشة رضى الله عنها قالت : « بَالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فقام عمر خلفه بَكُوزٍ مِنْ ماء ، فقال : ما هذا يا عمر ؟ قال : [هذا ^(١)] ماءٌ تَتَوَضَّأُ بِهِ ، قال : ما أُمِرْتُ كَلِمًا بُلْتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ ، ولو فعلتُ لكانتْ سُنَّةً » .
وأخرجه ابن ماجه . التى روته عن عائشة مجبولة .

باب الاستنجاء بالماء [١٦ : ١]

٣٩ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه: « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم دخل حَائِطًا ومعه غلامٌ معه مِیْضَاءٌ ، وهو أَصْغَرُنا ، فَوَضَعَهَا عند السِّدْرَةِ ، فَقَضَى حاجَتَهُ ، فخرَجَ علينا وقد اسْتَنْجَى بالماء » .
وأخرجه البخارى ومسلم .

٣٩ - « الميضأة » شبه المطهرة ، تسع من الماء قدر ما يتوضأ به .

وفيه من العلم : أن حمل الخادم الماء إلى المغتسل غير مكروه ، وأن الأدب فيه أن يليه الأصغر من الخدم دون الكبار . وفيه استحباب الاستنجاء بالماء ، وإن كانت الحجارة مجزية . وقد كره قوم من السلف الاستنجاء بالماء . وزعم بعض المتأخرين أن الماء نوع من (١) كلمة « هذا » زيادة ثابتة فى أبى داود .

٤٠ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « نزلت هذه الآية في أهل قباء ،
(فيه رجالٌ يحبون أن يتطهروا) قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية » .
وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : غريب .

باب الرجل يده بالأرض إذا استنجى [١٦ : ١]

٤٢ - عن أبي هريرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلاء أتيتُ بماء في
تورٍ أو ركوةٍ فاستنجى ، ثم مسح يده على الأرض . ثم أتيتُ بإناءٍ آخر فتوضأ » .
وأخرجه ابن ماجه .

باب السواك [١٧ : ١]

٤٢ - عن أبي هريرة رضى الله عنه - يرفعه - قال : « لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم
بتأخير العشاء ، والسواك عند كل صلاة » .

المطعم ، فكرهه لأجل ذلك . والسنة تقضى على قوله وتبطله . وكان بعض القراء يكره الوضوء
في مشارع المياه الجارية ، وكان يستحب أن يؤخذ له الماء في ركوة أو ميضأة ، وزعم أنه
من السنة ، لأنه لم يبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ على نهر ، أو شرع في ماء جار .
قلت : وهذا عندي من أجل أنه لم يكن يحضرته المياه الجارية والأنهار المطردة ، فأما
من كان في بلاد ريف وبين ظهرائي مياه جارية فأراد أن يشرع فيها ويتوضأ منها كان له
ذلك من ذلك من غير حرج في حق دين ولا سنة .

٤٢ - فيه من الفقه : أن السواك غير واجب . وذلك أن « لولا » كلمة تمنع الشيء لوقوع
غيره ، فصار الوجوب بها ممنوعاً . ولو كان السواك واجباً لأمرهم به ، شق أو لم يشق .
وفيه دليل أن أصل أوامره على الوجوب . ولولا أنه إذا أمرنا بالشيء صار واجباً لم
يكن لقوله « لأمرتهم به » معنى . وكيف يشفق عليهم من الأمر بالشيء ، وهو إذا أمر به
لم يجب ولم يلزم ؟ فثبت أنه على الوجوب ، مالم يقم دليل على خلافه .

وأما تأخير العشاء فالأصل ، أن تعجيل الصلوات كلها أولى وأفضل . وإنما اختار

وأخرج البخارى ومسلم فضل السواك فقط . وأخرج النسائى الفضلين ، وأخرج ابن
 ماجة فضل الصلاة ، وأخرج فضل السواك من حديث سعيده المقرئ عن أبى هريرة ،
 وأخرج الترمذى فضل السواك من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة .
 ٤٣ - وعن زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»
 قال أبو سلمة : فرأيت زيدا يجلس في المسجد وإن السواك من أذنه موضع القلم
 من أذن الكاتب ، فكلما قام إلى الصلاة استاك .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وحديث الترمذى مشتمل على الفضلين ، وقال : هذا

حديث حسن صحيح

٤٤ - وعن عبد الله بن حنظلة بن أبى عامر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر
 بالوضوء لكل صلاة ، طاهراً وغير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة ،
 فكان ابن عمر رضى الله عنهما يرى أن به قوة ، وكان لا يدع الوضوء لكل صلاة .
 في إسناده : محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديثه .

لهم تأخير العشاء ليقل حظ النوم ، وتطول مدة انتظار الصلاة . وقد قال صلى الله عليه وسلم :
 « إن أحدم في صلاة مادام ينتظر الصلاة » .

٤٤ - قال : يحتاج بهذا الحديث من يرى أن التيمم لا يجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد ،
 وأن عليه أن يتيمم لكل صلاة فريضة . قال : وذلك لأن الطهارة بالماء كانت مفروضة
 عليه لكل صلاة ، وكان معلوماً أن حكم التيمم الذي جعل بدلاً عنها مثلها في الوجوب ،
 فلما وقع التخفيف بالعفو عن الأصل ولم يذكر سقوط التيمم ، كان باقياً على حكمه الأول .
 وهو قول على بن أبى طالب وابن عمر رضى الله عنهما ، والنخعي وقتادة ، وإليه ذهب مالك
 والشافعي وأحمد وإسحاق .

فإن سئل على هذا ، فقيل : فهلا كان التيمم تبعاً له في السقوط ، كفو في الوجوب ؟ قيل :
 الأصل أن الشئ إذا ثبت وصار شرعاً لم يزل عن محله إلا بيقين نسخ ، وليس مع من أسقطه
 إلا معنى يحتمل ما دعاه ويحتمل غيره ، والنسخ لا يقع بالقياس ولا بالأمر التي فيها احتمال .

باب كيف يستاك [١٩ : ١]

٤٥ - عن أبي بريدة عن أبيه - قال مسدد - قال : « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نستحم له ، فرأيتُه يستاك على لسانه ، وقال سليمان : قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك ، وقد وضع السواك على طرف لسانه ، وهو يقول « إه إه » يعني يتهوَّع . وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

باب في الرجل يستاك بسواك غيره [١٩ : ١]

٤٦ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستنّ وعنده رجلان أحدهما أكبر من الآخر ، فأوحى إليه في فضل السواك : أن أكبر ، أعط السواك الأكبرهما . » وأخرج مسلم معناه من حديث ابن عمر مسنداً . وأخرجه البخاري تعليقاً .

باب غسل السواك [١٩ : ١]

٤٧ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستاك ، فيعطيني السواك لأغسله ، فأبدأ به فاستاك ، ثم أغسله وأدفعه إليه . »

٤٦ - قوله : « يستن » معناه : يستاك . وأصله مأخوذ من السن ، وهو إمراة الشيء الذي فيه حزونة على شيء آخر . ومنه المسن الذي يشحن به الحديد ونحوه . يريد : أنه كان يدلك أسنانه .

وفيه من الأدب : تقديم حق الأكبر من جماعة الحضور ، وتبديته على من هو أصغر منه ، وهو السنة في السلام والتحية والشراب والطيب ، ونحوها من الأمور . وفي معناه تقديم ذي السن بالركوب والخذاء والطست ، وما أشبه ذلك من الأرفاق .

وفيه : أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه ، على ما يذهب إليه بعض من يتقزز ، إلا أن السنة فيه أن يغسله ثم يستعمله .

باب السواك من الفطرة [١٩: ١]^(١)

٤٨ - وعنهما قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : قَصُّ الشَّارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ ، وَالسَّوَاكُ ، وَالِاسْتِنْشَاقُ بِالْمَاءِ ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ ، وَتَنْفُّ الْإِبْطِ ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ — يَعْنِي الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ — قَالَ مُصْعَبٌ ، وَهُوَ ابْنُ شَيْبَةَ : وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةُ » .

٤٨ - قوله صلى الله عليه وسلم «عشر من الفطرة» ، فسر أكثر العلماء «الفطرة» في هذا الحديث بالسنة . وتأويله : أن هذه الخصال من سنن الأنبياء الذين أمرنا أن نقتدى بهم ، لقوله سبحانه (فبهذا هم اقتدوا) وأول من أمر بها إبراهيم صلوات الله عليه ، وذلك قوله تعالى (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ بكلماتٍ فآتمهن) . قال ابن عباس : أمره بعشر خصال - ثم عددهن - فلما فعلهن قال : إني جاعلك للناس إماماً ، أى ليقبلى بك ويستن بسنتك . وقد أمرت هذه الأمة بمتابعته خصوصاً . وبيان ذلك في قوله تعالى (ثم أوحينا إليك أن أتبع ملة إبراهيم حنيفاً) ويقال : إنها كانت عليه فرضاً ، وهن لنا سنة .

وأما إعفاء اللحية فهو إرسالها وتوفيرها ، كره لنا أن نقصها ، كفعل بعض الأعاجم . وكان من زى آل كسرى قص اللحى وتوفير الشوارب ، فندب صلى الله عليه وسلم أمته الى مخالفتهم فى الزى والهيئة .

ويقال «عفا الشعر والنبات» إذا وفا . وقد عفوته وأعفيتها : لغتان . قال تعالى (حقى عَفُواً) أى كنزوا .

وأما غسل البراجم فمعناه تنظيف المواضع التى تتشنج ، ويجمع فيها الوسخ . وأصل البراجم : العقد التى تكون فى ظهور الأصابع ، والرواجب : ما بين البراجم ، وواحدة البراجم : برجة .

وأما الختان فإنه وإن كان مذكوراً فى جملة السنن فإنه عند كثير من العلماء على الوجوب ، وذلك أنه شعار الدين ، وبه يعرف المسلم من الكافر ، وإذا وجد الختون بين جماعة قتلى غير محتمتين صلى عليه ودفن فى مقابر المسلمين .

وحكى عن أبى العباس بن سريج أنه كان يقول : لا خلاف أن ستر العورة واجب ،

(١) العنوان ثابت فى أبى داود ، فزدناه منه .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن .
 ٤٩ - وعن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه - وفي رواية : عن سلمة بن محمد بن عمار
 بن ياسر - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ »
 فذكر نحوه ، لم يذكر إعفاء اللحية ، زاد « والختان » قال : « والانتضاح » لم يذكر انتقاض الماء
 وأخرجه ابن ماجه . قال شيخنا الحافظ العلامة أبو محمد المنذرى . وحديث سلمة بن محمد
 عن أبيه مرسل ، لأن أباه ليست له صحبة . وحديثه عن جده عمار ، قال ابن معين : مرسل ،
 وقال غيره : إنه لم ير جده . قال أبو داود : روى نحوه عن ابن عباس ، وقال : « خمس كلها
 فى الرأس » ذكر فيها « الفرق » ولم يذكر إعفاء اللحية

باب السواك لمن قام من الليل [١٠ : ١٢]

٥٠ - عن حذيفة رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل
 يشوص فاه بالسواك »
 وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

فلولا أن الختان فرض لم يحز هتك حرمة الختون بالنظر إلى عورته .
 وأما انتضاح الماء فلاستنجاه . وأصله : من النضح ، وهو الماء القليل ، وانتقاض الماء :
 الاستنجاه به أيضاً كما فسروه .

وقد يستدل بهذا الحديث من يرى المضمضة والاستنشاق غير واجبين فى شيء من
 الطهارات ، ويراهما سنة ، كمنظائرهما المذكورات معهما ، إلا أنه قد يجوز أن يفرق بين القرائن
 التى يجمعها نظم واحد ، بدليل يقوم على بعضها ، فيحكم له بخلاف حكم صواباتها .

وقد روى أنه كره من الشاة سبعا : الدم ، والمرارة ، والحيا ، والغدة ، والذكر
 والأنثيين ، والمثانة ، والدم حرام بالإجماع ، وعامة المذكورات معه مكروهة غير محرمة .

٥٠ - قوله « يشوص » معناه يغسل ، يقال : شاصه يشوصه ، وماصه يموصه ، بمعنى
 واحد ، إذا غسله .

٥١ - وعن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُوَضِّعُ لَهُ وَضُوءَهُ وَسِوَاكَه ، فإذا قام من اللَّيْلِ تَخَلَّى ، ثُمَّ اسْتَاكَ » .

في إسناده بهز بن حكيم بن معاوية ، وفيه مقال .

٥٢ - وعنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يَرُقْدُ من لَيْلٍ ولا نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ » .

في إسناده علي بن زيد بن جُدعان ، ولا يحتاج به .

٥٣ - وعن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده عبد الله بن عباس قال :

« بَتُّ لَيْلَةٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا اسْتَقِظَ مِنْ مَنَامِهِ أَتَى ظُهُورَهُ ، فَأَخَذَ سِوَاكَهَ فَلَسَّكَ ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَاتِ (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) حَتَّى قَارَبَ أَنْ يَخْتِمَ السُّورَةَ ، أَوْ خَتَمَهَا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، فَأَتَى مُصَلَّاهُ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَنَامَ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ اسْتَقِظَ ففَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى فِرَاشِهِ فَنَامَ ، ثُمَّ اسْتَقِظَ ففَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، كُلُّ ذَلِكَ يَسْتَاكَ وَيَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ » . وفي رواية : « فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ وَهُوَ يَقُولُ (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ » .

وأخرجه مسلم مطولاً ، والنسائي مختصراً . وأخرجه أبو داود في الصلاة من رواية كريب عن ابن عباس بنحوه أتم منه . ومن ذلك الوجه أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطولاً ومختصراً .

باب فرض الوضوء [١ : ٢٢]

٥٤ - عن أبي السَّيَّاحِ عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ ، وَلَا صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ » .

٥٤ - فيه من الفقه : أن الصلوات كلها مفتقرة إلى الطهارة . وتدخل فيها صلاة الجنابة والعيدين وغيرهما من النوافل كلها .

وفيه دليل أن الطواف لا يجزىء بغير طهور ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سماه

وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، والصلاة فى حديث جميعهم مقدمة على الصدقة .

٥٥ - وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

٥٦ - وعن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا الحديث أصح شئ فى الباب وأحسن .

صلاة . فقال : « الطواف صلاة إلا أنه أبيح فيه الكلام » .

وفى قوله « ولا صدقة من غلول » بيان أن من سرق مالا أو خانه ، ثم تصدق به ، لم يجز ، وإن كان نواه عن صاحبه .

وفيه مستدل لمن ذهب إلى أنه إن تصدق به على صاحب المال لم تسقط عنه تبعته ، وإن كان طعاماً فأطعمه إياه ، لم يبرأ منه ، ما لم يعلمه بذلك .

وإطعام الطعام لأهل الحاجة صدقة ولغيرهم معروف ، وليس من أداء الحقوق ورد الظلمات .

٥٦ - فيه من الفقه : أن تكبيرة الافتتاح جزء من أجزاء الصلاة ، وذلك لأنه أضافها إلى الصلاة ، كما يضاف إليها سائر أجزائها ، من ركوع وسجود ، وإذا كان كذلك لم يجز أن تعرى مبادئها عن النية ، لكن تضامها ، كما لا يجزى به الإجماع سائر شرائطها ، من استقبال القبلة ، وستر العورة ونحوها .

وقال فى باب فرض الوضوء :

٥٦ - قوله صلى الله عليه وسلم « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » اشتمل هذا الحديث على ثلاثة أحكام . الحكم الأول : أن مفتاح الصلاة الطهور والمفتاح : ما يفتح به الشئ المغلق ، فيكون فاتحاً له ، ومنه : « مفتاح الجنة لا إله إلا الله »

باب الرجل يحدث الوضوء من غير حدث [١ : ٢٢]

٥٧ - عن غُطَيْف - وقيل : عن أَبِي غُطَيْفٍ الهذلي - قال : كنت عند ابن عمر ، فلما نُوْدِيَ بالظهر تَوْضُأً فصلّى ، فلما نُوْدِيَ بالعصر تَوْضُأً ، فقلت له ؟ فقال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من تَوْضُأً على طَهْرٍ كُتِبَ له عَشْرُ حَسَنَاتٍ » . وأخرجه الترمذى وابن ماجّة . وقال الترمذى : وهو إسناده ضعيف .

وفيه دليل أن الصلاة لا يجوز افتتاحها إلا بلفظ التكبير ، دون غيره من الأذكار . وذلك لأنه قد عينه بالآلف واللام ، اللتين هما للتعريف . والآلف واللام مع الإضافة يفيدان السلب والإيجاب ، وهو أن يسلبا الحكم فيما عدا المذكور ، ويوجبان ثبوت المذكور ، كقولك : فلان مبيتة المساجد ، أى لا مأوى له غيرها ، وحيلة الهم الصبر ، أى لا مدفع له إلا بالصبر . ومثله فى الكلام كثير .

وفيه دليل على أن التحليل لا يقع بغير السلام ، لما ذكرنا من المعنى . ولو وقع بغيره لكان ذلك خلفاً فى الخبر .

وقوله « مفتاح الصلاة الطهور » يفيد الحصر ، وأنه لا مفتاح لها سواه ، من طريقين : أحدهما حصر المبتدأ فى الخبر إذا كانا معرفتين . فان الخبر لا بد وأن يكون مساوياً للمبتدأ أو أعم منه ، ولا يجوز أن يكون أخص منه . فاذا كان المبتدأ معرفاً بما يقتضى عمومته — كاللام وكل ، ونحوهما — ثم أخبر عنه بخبر ، اقتضى صحة الاخبار أن يكون إخباراً عن جميع أفراد المبتدأ ، فانه لا فرد من أفرادها إلا والخبر حاصل له . وإذا عرف هذا لزم الحصر ، وأنه لا فرد من أفراد ما يفتح به الصلاة إلا وهو الطهور . فهذا أحد الطريقين . والثانى : أن المبتدأ مضاف إلى الصلاة ، والاضافة تعم . فكأنه قيل : جميع مفتاح الصلاة هو الطهور . وإذا كان الطهور هو جميع ما يفتح به لم يكن لها مفتاح غيره . ولهذا فهم جمهور الصحابة والأئمة أن قوله تعالى (وأولات الأهل أجلهن أن يضعن حملهن) أنه على الحصر ، أى مجموع أجلهن الذى لا أجل لهن سواه : وضع الحمل . وجاءت السنة مفسرة لهذا الفهم مقررة له ، بخلاف قوله (والمطلقات يتربصن) فانه فعل لا عموم له ، بل هو مطلق . وإذا عرف هذا ثبت أن الصلاة لا يمكن الدخول فيها إلا بالطهور . وهذا أدل على الاشتراط من قوله « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » من وجهين : أحدهما : أن نفي القبول

قد يكون لقوات الشرط وعدمه . وقد يكون لمقارنة محرم ، يمنع من القبول . كالأباق وتصديق العراف وشرب الخمر وتطيب المرأة إذا خرجت للصلاة ، ونحوه . الثاني : أن عدم الافتتاح بالمفتاح يقتضى أنه لم يحصل له الدخول فيها ، وأنه مصدود عنها ، كالبيت المقفل على من أراد دخوله بغير مفتاح . وأما عدم القبول فعنائه : عدم الاعتماد بها ، وأنه لم يرتب عليها أثرها المطلوب منها ، بل هي مردودة عليه . وهذا قد يحصل لعدم ثوابه عليها ورضا الرب عنه بها ، وإن كان لا يعاقبه عليها عقوبة تاركها جملة ، بل عقوبة ترك ثوابه وفوات الرضا لها بعد دخوله فيها . بخلاف من لم يفتحها أصلاً بمفتاحها ، فإن عقوبته عليها عقوبة تاركها . وهذا واضح .

فان قيل : فهل في الحديث حجة لمن قال : إن عدم الطهورين لا يصلى ، حتى يقدر على أحدهما ، لأن صلاته غير مفتححة بمفتاحها ، فلا تقبل منه ؟
قيل : قد استدل به من يرى ذلك ، ولا حجة فيه .

ولا بد من تمهيد قاعدة يتبين بها مقصود الحديث ، وهى أن ما أوجبه الله تعالى ورسوله ، أو جعله شرطاً للعبادة ، أو ركناً فيها ، أو وقف صحتها عليه : هو مقيد بحال القدرة ، لأنها الحال التى يؤمر فيها به . وأما فى حال العجز فغير مقدور ولا مأمور ، فلا تتوقف صحة العبادة عليه . وهذا كوجوب القيام والقراءة والركوع والسجود عند القدرة ، وسقوط ذلك بالعجز ، وكاشتراط ستر العورة ، واستقبال القبلة عند القدرة ، ويسقط بالعجز . وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » ولو تعذر عليها الخمار صلت بدونه ، وصحت صلاتها . وكذلك قوله « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » فإنه لو تعذر عليه الوضوء صلى بدونه ، وكانت صلاته مقبولة . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه فى الركوع والسجود » فإنه لو كسر صلبه وتعذر عليه إقامته أجزأته صلاته ونظائره كثيرة فيكون « الطهور مفتاح الصلاة » هو من هذا . لكن هنا نظر آخر ، وهو أنه إذا لم يمكن اعتبار الطهور عند تعذره فإنه يسقط وجوبه فمن أين لكم أن الصلاة تشرع بدونه فى هذه الحال ؟ وهذا حرف المسئلة ،

وهلا قلتم : إن الصلاة بدونه كالصلاة مع الحيض غير مشروعة ، لما كان الطهور غير مقدور للمرأة ، فلما صار مقدوراً لها شرعت لها الصلاة وترتبت فى ذمتها ، فما الفرق بين العاجز عن الطهور شرعاً والعاجز عنه حساً ؟ فان كلا منهما غير متمكن من الطهور ؟

قيل : هذا سؤال يحتاج إلى جواب . وجوابه أن يقال : زمن الحيض جعله الشارع منافياً لشرعية العبادات ، من الصلاة ، والصوم ، والاعتكاف . فليس وقتاً لعبادة الحائض ، فلا يترتب عليها فيه شيء . وأما العاجز فالوقت فى حقه قابل لترتب العبادة المقدورة فى

ذمته ، فالوقت في حقه غير منافي لشرعية العبادة بحسب قدرته ، بخلاف الحائض ، فالعاجز ملحق بالمريض المعذور الذي يؤمر بما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما يسجز عنه ، والحائض ملحقة بمن هو من غير أهل التكليف ، فافترقا .

ونكتة الفرق : أن زمن الحيض ليس بزمن تكليف بالنسبة إلى الصلاة ، بخلاف العاجز ، فانه مكلف بحسب الاستطاعة ، وقد ثبت في صحيح مسلم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أناساً لطلب قلادة أضلتها عائشة ، فحضرت الصلاة ، فصلوا بغير وضوء ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له ، فنزلت آية التيمم » . فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ، ولم يأمرهم بالاعادة ، وحالة عدم التراب كحالة عدم مشروعيته ، ولا فرق ، فانهم صلوا بغير تيمم لعدم مشروعية التيمم حينئذ . فهكذا من صلى بغير تيمم لعدم ما يتيمم به ، فأى فرق بين عدمه في نفسه وعدم مشروعيته ؟

فمقتضى القياس والسنة أن العادم يصلي على حسب حاله ، فان الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، ويعيد ، لأنه فعل ما أمر به ، فلم يجب عليه الاعادة ، كمن ترك القيام والاستقبال والسترة والقراءة لعجزه عن ذلك ، فهذا موجب النص والقياس .

فان قيل : القيام له بدل ، وهو القعود ، فقام بدله مقامه ، كالتراب عند عدم الماء ، والعادم هنا صلى بغير أصل ولا بدل ؟

قيل : هذا هو مأخذ المانعين من الصلاة ، والموجبين للاعادة ، ولكنه منتقض بالعاجز عن السترة . فانه يصلي من غير اعتبار بدل ، وكذلك العاجز عن الاستقبال ، وكذلك العاجز عن القراءة والذكر .

وأيضاً فالعجز عن البدل في الشرع كالعجز عن المبدل منه سواء . هذه قاعدة الشريعة . وإذا كان عجزه عن المبدل لا يمنعه من الصلاة ، فكذلك عجزه عن البدل . وستأتي المسألة مستوفاة في باب التيمم إن شاء الله .

وفي الحديث دليل على اعتبار النية في الطهارة بوجه بديع . وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الطهور مفتاح الصلاة ، التي لا تفتح ويدخل فيها إلا به ، وما كان مفتاحاً للشيء كان قد وضع لأجله وأعد له . فدل على أن كونه مفتاحاً للصلاة هو جهة كونه طهوراً ، فانه إنما شرع للصلاة وجعل مفتاحاً لها ، ومن المعلوم أن ما شرع للشيء ووضع لأجله لا بد أن يكون الآتي به قاصداً ما جعل مفتاحاً له ومدخلاً إليه ، هذا هو المعروف حساً كما هو ثابت شرعاً . ومن المعلوم أن من سقط في ماء - وهو لا يريد التطهر - لم يأت بما هو مفتاح الصلاة ، فلا تفتح له الصلاة ، وصار هذا كمن حكى عن غيره أنه قال لا إله إلا الله ، وهو غير قاصد لقولها ، فانها لا تكون مفتاحاً للجنة منه ، لأنه لم يقصد هذا . وهكذا هذا ،

لما لم يقصد الطهور لم يحصل له مفتاح الصلاة . ونظير ذلك الاحرام ، هو مفتاح عبادة الحج ، ولا يحصل له إلا بالنية . فلو اتفق تجرده لحر أو غيره ، ولم يخطر بباله الاحرام لم يكن محرماً بالاتفاق . فهكذا هذا يجب أن لا يكون متطهراً . وهذا بحمد الله .

فصل

الحكم الثانى : قوله « وتحريمها التكبير » وفى هذا من حصر التحريم فى التكبير نظير ما تقدم فى حصر مفتاح الصلاة فى الطهور من الوجهين ، وهو دليل بين أنه لا تحريم لها إلا التكبير . وهذا قول الجمهور وعامة أهل العلم قديماً وحديثاً . وقال أبو حنيفة : يتعقد بكل لفظ يدل على التعظيم . فاحتج الجمهور عليه بهذا الحديث . ثم اختلفوا ، فقال أحمد ومالك ، وأكثر السلف : يتعين لفظ « الله أكبر » وحدها . وقال الشافعى : يتعين أحد اللفظين : « الله أكبر » و « الله الأكبر » وقال أبو يوسف : يتعين التكبير وما تصرف منه ، نحو « الله الكبير » ونحوه ، وحجته : أنه يسمى تكبيراً حقيقة ، فيدخل فى قوله « تحريمها التكبير » . وحجة الشافعى : أن المعرف فى معنى المنكر ، فاللام لم تخرجه عن موضوعه ، بل هى زيادة فى اللفظ غير مخلّة بالمعنى ، بخلاف « الله الكبير » « وكبرت الله » ونحوه ، فإنه ليس فيه من التعظيم والتفضيل والاختصاص ما فى لفظة « الله أكبر » . والصحيح قول الأكثرين ، وأنه يتعين « الله أكبر » لخمس حجج :

إحداها : قوله « تحريمها التكبير » ، واللام هنا للعهد ، فهى كاللام فى قوله « مفتاح الصلاة الطهور » وليس المراد به كل طهور ، بل الطهور الذى واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعه لأمة ، وكان فعله له تعليماً وبياناً لمراد الله من كلامه . وهكذا التكبير هنا : هو التكبير المعهود ، الذى نقلته الأمة نقلاً ضرورياً خلفاً عن سلف عن نبيها صلى الله عليه وسلم أنه كان يقوله فى كل صلاة ، لا يقول غيره ولا مرة واحدة . فهذا هو المراد بلاشك فى قوله « تحريمها التكبير » ، وهذا حجة على من جوز « الله الأكبر » و « الله الكبير » فإنه وإن سمي تكبيراً ، لكنه ليس اتكبير المعهود المراد بالحديث .

الحجة الثانية : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء فى صلاته : « إذا قلت إلى الصلاة فكبر » ولا يكون ممثلاً للأمر إلا بالتكبير . وهذا أمر مطلق يتقيد بفعله الذى لم يخل به هو ولا أحد من خلفائه ولا أصحابه .

الحجة الثالثة : ما روى أبو داود من حديث رفاعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ، ثم يستقبل القبلة ويقول : الله أكبر » .

الحجة الرابعة : أنه لو كانت الصلاة تتعقد بغير هذا اللفظ لتركه النبي صلى الله عليه وسلم

(٤ — مختصر السنن ج ١)

وسلم ولو في عمره مرة واحدة ، لبيان الجواز . فحيث لم ينقل أحد عنه قط أنه عدل عنه حتى فارق الدنيا ، دل على أن الصلاة لا تنعقد بغيره .

الحجة الخامسة : أنه لو قام غيره مقامه لجاز أن يقوم غير كلمات الأذان مقامها ، وأن يقول المؤذن : « كبرت الله ، أو « الله الكبير » ، أو « الله أعظم » ونحوه . بل تعين لفظة « الله أكبر » في الصلاة أعظم من تعيينها في الأذان ، لأن كل مسلم لا بد له منها ، وأما الأذان فقد يكون في المصبر مؤذن واحد أو اثنان . والأمر بالتكبير في الصلاة أكد من الأمر بالتكبير في الأذان .

وأما حجة أصحاب الشافعي على ترادف « الله أكبر » و « الله الأكبر » . فجوابها : أنهم ليسا بمترادفين ، فإن الألف واللام اشتملت على زيادة في اللفظ ونقص في المعنى .

وبيانه : أن أفعال التفضيل إذا نكر وأطلق تضمن من عموم الفضل وإطلاقه عليه ما لم يتضمنه المعروف ، فإذا قيل « الله أكبر » كان معناه : من كل شيء . وأما إذا قيل « الله الأكبر » فإنه يقتيد معناه ويتخصص ، ولا يستعمل هذا إلا في مفضل عليه معين ، كما إذا قيل : من أفضل ، أزيد أم عمرو ؟ فيقول : زيد الأفضل . هذا هو المعروف في اللغة والاستعمال . فإن أداة التعريف لا يمكن أن يوثق بها إلا مع « من » وأما بدون « من » فلا يوثق بالأداة ، فإذا حذف المفضل عليه مع الأداة أفاد التعميم ، وهذا لا يتأتى مع اللام ، وهذا المعنى مطلوب من القائل : « الله أكبر » بدليل ما روى الترمذي ، من حديث عدي بن حاتم الطويل : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « ما يضرك ؟ يضرك أن يقال : الله أكبر ، فهل تعلم شيئاً أكبر من الله ؟ » وهذا مطابق لقوله تعالى : (٦: ١٩) قل أي شيء أكبر شهادة ؟ وهذا يقتضى جواباً : لا شيء أكبر شهادة من الله . فالله أكبر شهادة من كل شيء ، كما أن قوله لعدي « هل تعلم شيئاً أكبر من الله ؟ » يقتضى جواباً : لا شيء أكبر من الله ، فالله أكبر من كل شيء .

وفي افتتاح الصلاة بهذا اللفظ ، المقصود منه : استحضار هذا المعنى ، وتصوره : سر عظيم يعرفه أهل الحضور ، المصلون بقلوبهم وأبدانهم . فإن العبد إذا وقف بين يدي الله عز وجل وقد علم أنه لا شيء أكبر منه ، وتحقق قلبه ذلك ، وأشربه سره — استحي من الله ، ومنعه وقاره وكبرياؤه أن يشغل قلبه بغيره ، وما لم يستحضر هذا المعنى فهو واقف بين يديه بجسمه ، وقلبه يهيم في أودية الوسواس والخطرات ، وبالله المستعان . فلو كان الله أكبر من كل شيء في قلب هذا لما اشتغل عنه ، وصرف كلية قلبه إلى غيره ، كما أن الواقف بين يدي الملك المخلوق لما لم يكن في قلبه أعظم منه لم يشغل قلبه بغيره ولم يصرفه عنه صارف .

فصل

الحكم الثالث: قوله «تحليلها التسليم». والكلام في إفادته الحصر كالـكلام في الجملةين قبله. والكلام في التسليم على قسمين: أحدهما: أنه لا ينصرف من الصلاة إلا بالتسليم. وهذا قول جمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يتعين التسليم. بل يخرج منها بالمنافي لها، من حدث أو عمل مبطل ونحوه. واستدل به بحديث ابن مسعود الذي رواه أحمد وأبو داود في تعليمه التشهد، وبأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسىء في صلاته، ولو كان فرضاً لعلمه إياه، وبأنه ليس من الصلاة، فانه ينافيها ويخرج به منها، ولهذا لو أتى به في أثناءها لأبطلها، وإذا لم يكن منها، علم أنه شرع منافياً لها، والمنافي لا يتعين. هذا غاية ما يحتاج له به.

والجمهور أجابوا عن هذه الحجج. أما حديث ابن مسعود: فقال الدارقطني والخطيب والبيهقي وأكثر الحفاظ: الصحيح أن قوله «إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك» من كلام ابن مسعود، فصله شبابة عن زهير، وجعله من كلام ابن مسعود. وقوله أشبه بالصواب ممن أدرجه، وقد اتفق من روى تشهد ابن مسعود رضى الله عنه على حذفه.

وأما كون النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسىء في صلاته، فما أكثر ما يحتاج بهذه الحجة على عدم واجبات الصلاة، ولاندل، لأن المسىء لم يسيء في كل جزء من الصلاة، فلعلمه لم يسيء في السلام، بل هذا هو الظاهر، فانهم لم يكونوا يعرفون الخروج منها إلا بالسلام.

وأيضاً فلو قدر أنه أساء فيه لكان غاية ما يدل عليه ترك التعليم: استصحاب براءة الذمة من الوجوب، فكيف يقدم على الأدلة الناقلة لحكم الاستصحاب؟

وأيضاً فأنتم لم توجبوا في الصلاة كل ما أمر به المسىء، فكيف تحتجون بترك أمره على عدم الوجوب؟ ودلالة الأمر على الوجوب أقوى من دلالة تركه على نفي الوجوب؟ فانه قال «إذا قلت إلى الصلاة فكبر» ولم توجبوا التكبير، وقال «ثم اركع حتى تطمئن راعكاً» وقلتم: لو ترك الطمأنينة لم تبطل صلاته، وإن كان مسيئاً.

وأما قولكم: إنه ليس من الصلاة، فانه ينافيها ويخرج منها به، فجوابه: أن السلام من تمامها، وهو نهايتها. ونهاية النسيء منه، ليس خارجاً عن حقيقة، ولهذا أضيف إليها إضافة الجزء، بخلاف مفتاحها، فان إضافته إضافة مغايرة، بخلاف تحليلها، فانه يقتضى أنه لا يتحلل منها إلا به.

وأما بطلان الصلاة إذا فعله في أثناءها، فلا نه قطع لها قبل إتمامها، وإتيان بنهايتها قبل فراغها، فلذلك أبطلها، فالتسليم آخرها وخاتمها، كما في حديث أبي حميد «ويختم صلاته

بالتسليم « فنسبة التسليم إلى آخرها كنسبة تكبيرة الاحرام إلى أولها ، فقول « الله أكبر » أول أجزائها ، وقول « السلام عليكم » آخر أجزائها .
ثم لو سلم أنه ليس جزءاً منها فإنه تحليل لها لا يخرج منها إلا به ، وذلك لا ينفي وجوبه ، كتحليلات الحج ، فكونه تحليل لا يمنع الإيجاب . فان قيل : ولا يقتضى ، قيل : إذا ثبت انحصار التحليل في السلام تعين الاتيان به ، وقد تقدم بيان الحصر من وجهين .

فصل

وقد دل هذا الحديث على أن كل ما تحريمه التكبير وتحليله التسليم مفتاحه الطهور ، فيدخل في هذا الوتر بركة ، خلافاً لبعضهم .

واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل وانهار مثني مثني » .
وجوابه : أن كثيراً من الحفاظ طعن في هذه الزيادة ، ورأوها غير محفوظة .
وأيضاً فإن الوتر تحريمه التكبير وتحليله التسليم ، فيجب أن يكون مفتاحه الطهور .
وأيضاً فالمغرب وتر ، لامثني ، والطهارة شرط فيها . وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم سمى الوتر صلاة ، بقوله « فإذا خفت الصبح فصل ركعة توتر لك ما قد صليت » .
وأيضاً فاجماع الأمة من الصحابة ومن بعدهم على إطلاق اسم الصلاة على الوتر . فهذا القول في غاية الفساد .

ويدخل في الحديث أيضاً صلاة الجنابة ، لأن تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم .
وهذا قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يعرف عنهم فيه خلاف ، وهو قول الأئمة الأربعة وجهور الأمة ، خلافاً لبعض التابعين . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها صلاة ، وكذلك عن الصحابة ، وحمله الشرع كلهم يسمونها صلاة .
وقول النبي صلى الله عليه وسلم « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » هو فصل الخطاب في هذه المسائل وغيرها ، طرداً وعكساً ، فكل ما كان تحريمه التكبير وتحليله التسليم فلا بد من افتتاحه بالطهارة .

فان قيل : فما تقولون في الطواف بالبيت ، فإنه يفتتح بالطهارة ، ولا تحريم فيه ولا تحليل ؟
قيل : شرط النقض أن يكون ثابتاً بنص أو إجماع . وقد اختلف السلف والخلف في اشتراط الطهارة للطواف على قولين : أحدهما : أنها شرط ، كقول الشافعي ومالك وإحدى الروایتين عن أحمد . والثاني : ليست بشرط ، نص عليه في رواية ابنه عبد الله وغيره ، بل نصه في رواية عبد الله تدل على أنها ليست بواجبة ، فإنه قال : أحب إلى أن يتوضأ ، وهذا مذهب أبي حنيفة . قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية : وهذا قول أكثر السلف ، قال : وهو الصحيح ، فإنه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المسلمين

بالطهارة ، لا في عمره ولا في حجته ، مع كثرة من حج معه واعتصر ، ويمتنع أن يكون ذلك واجباً ولا يبينه للأمة ، وتأخير البيان عن وقته ممتنع .

فان قيل : فقد طاف النبي صلى الله عليه وسلم متوضئاً ، وقال « خذوا عني مناسككم » ؟ قيل : الفعل لا يدل على الوجوب . والأخذ عنه : هو أن يفعل كما فعل على الوجه الذي فعل ، فإذا كان قد فعل فعلاً على وجه الاستحباب ، فأوجبناه ، لم نكن قد أخذنا عنه وتأسينا به ، مع أنه صلى الله عليه وسلم فعل في حجته أشياء كثيرة جداً لم يوجبها أحد من الفقهاء .

فان قيل : فما تقولون في حديث ابن عباس « الطواف بالبيت صلاة » ؟ قيل : هذا قد اختلف في رفعه ووقفه ، فقال النسائي والدارقطني . وغيرهما : الصواب أنه موقوف ، وعلى تقدير رفعه : فالمراد شبيهة بالصلاة ، كما شبه انتظار الصلاة بالصلاة ، وكما قال أبو الدرداء : « ما دمت تذكر الله فأنت في صلاة » ، وإن كنت في السوق » ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن أحدكم في صلاة مادام يعمد إلى الصلاة » فالطواف وإن سمي صلاة فهو صلاة ، بالاسم العام ، ليس بصلاة خاصة ، والوضوء إنما يشترط للصلاة الخاصة ، ذات التحريم والتحليل .

فان قيل : فما تقولون في سجود التلاوة والشكر ؟ قيل : فيه قولان مشهوران : أحدهما : يشترط له الطهارة . وهذا هو المشهور عند الفقهاء ، ولا يعرف كثير منهم فيه خلافاً ، وربما ظنه بعضهم إجماعاً ، والثاني : لا يشترط له الطهارة ، وهذا قول كثير من السلف ، حكاه عنهم ابن بطال في شرح البخاري . وهو قول عبد الله بن عمر ، ذكره البخاري عنه في صحيحه ، فقال : « وكان ابن عمر يسجد للتلاوة على غير وضوء » وترجمة البخاري واستدلاله يدل على اختياره إياه ، فانه قال « باب من قال يسجد على غير وضوء » — هذا لفظه

واحتج الموجبون للوضوء له بأنه صلاة ، قالوا : فانه له تحريم وتحليل ، كما قاله بعض أصحاب أحمد والشافعي . وفيه وجه أنه يتشهد له ، وهذا حقيقة الصلاة . والمشهور من مذهب أحمد عند المتأخرين : أنه يسلم له . وقال عطاء ، وابن سيرين : إذا رفع رأسه يسلم ، وبه قال إسحاق بن راهويه . واحتج لهم بقوله « تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » قالوا : ولأنه يفعل تبعاً للإمام ، ويعتبر أن يكون القارئ يصلح إماماً للمستمع ، وهذا حقيقة الصلاة

قال الآخرون : ليس معكم باشتراط الطهارة له كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس صحيح . وأما استدلالكم بقوله « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » فهو من أقوى ما يحتج به عليكم . فان أئمة الحديث والفقهاء ليس فيهم أحد قط نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه سلم منه ، وقد أنكر أحمد السلام منه ، قال الخطابي : وكان أحمد لا يعرف التسليم في هذا . وقال الحسن البصري (١)

(١) يياض بالأصل . ولعله « ليس لسجود التلاوة والشكر سلام » كما يفهم من السياق .

ويذكر نحوه عن إبراهيم النخعي ، وكذلك المنصوص عن الشافعي أنه لا يسلم فيه .
والذي يدل على ذلك : أن الذين قالوا : يسلم منه ، إنما احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم
« وتخليها التسليم » وبذلك احتج لهم إسحاق ، وهذا استدلال ضعيف ، فإن النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه فعلوها ، ولم ينقل عنهم سلام منها ، ولهذا أنكره أحمد وغيره ، وتجوز
كونه سلم منه — ولم ينقل — كتجوز كونه سلم من الطواف .

قالوا : والسجود هو من جنس ذكر الله ، وقراءة القرآن والدعاء ، ولهذا شرع
في الصلاة وخارجها ، فكما لا يشترط الوضوء لهذه الأمور — وإن كانت من أجزاء الصلاة —
فكذا لا يشترط للسجود ، وكونه جزءاً من أجزاءها لا يوجب أن لا يفعل إلا بوضوء .
واحتج البخاري بحديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد بالنجم ، وسجد
معه المسلمون والمشركون والجن والإنس » ومعلوم أن الكافر لا وضوء له .

قالوا : وأيضاً فالمسلمون الذين سجدوا معه صلى الله عليه وسلم لم ينقل أن النبي صلى الله
عليه وسلم أمرهم بالطهارة ، ولا سألهم : هل كنتم متطهرين أم لا ؟ ولو كانت الطهارة شرطاً
فيه للزم أحد الأمرين : إما أن يتقدم أمره لهم بالطهارة ، وإما أن يسألهم بعد السجود ،
ليبين لهم الاشتراط ، ولم ينقل مسلم واحداً منهما .

فان قيل : ففعل الوضوء تأخرت مشروعيته عن ذلك ، وهذا جواب بعض الموجبين ..
قيل : الطهارة شرعت للصلاة من حين المبعث ، ولم يصل قط إلا بطهارة ، أتاه جبريل
فعلمه الطهارة والصلاة . وفي حديث إسلام عمر أنه لم يمكن من مس القرآن إلا بعد تطهره ،
فكيف نظن أنهم كانوا يصلون بلا وضوء ؟

قالوا : وأيضاً فيبعد جداً أن يكون المسلمون كلهم إذ ذاك على وضوء !
قالوا : وأيضاً ففي الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقرأ القرآن ، فيقرأ السورة فيها السجدة فيسجد ، ونسجد معه ، حتى ما يجد بعضنا
موضعاً لمكان جبهته » .

قالوا : وقد كان يقرأ القرآن عليهم في المجمع كلها ، ومن البعيد جداً أن يكون كلهم إذ ذاك
على وضوء ، وكانوا يسجدون حتى لا يجد بعضهم مكاناً لجبهته ، ومعلوم أن مجامع الناس تجمع
المتوضىء وغيره .

قالوا : وأيضاً فقد أخبر الله تعالى في غير موضع من القرآن : أن السجدة سجدوا لله
سجدة ، فقبلها الله منهم ومدحهم عليها ، ولم يكونوا متطهرين قطعاً ، ومنازعونا يقولون :
مثل هذا السجود حرام ، فكيف يمدحهم ويثني عليهم بما لا يجوز ؟

فان قيل : شرع من قبلنا ليس بشرع لنا . قيل : قد احتج الأئمة الأربعة بشرع من قبلنا ، وذلك منصوص عنهم أنفسهم في غير موضع .

قالوا : سلمنا ، لكن ما لم يرد شرعنا بخلافه .

قال المجوزون : فأين ورد في شرعنا خلافه ؟

قالوا : وأيضاً فأفضل أجزاء الصلاة وأقوالها هو القراءة ، ويفعل بلا وضوء ، قال سجود أولى .

قالوا : وأيضاً فالله سبحانه وتعالى أتى على كل من سجد عند التلاوة ، فقال تعالى : (١٧: ١٠٧) إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجداً) وهذا يدل على أنهم سجدوا عقب تلاوته بلا فصل ، سواء كانوا بوضوء أو بغيره ، لأنه أتى عليهم بمجرد السجود عقب التلاوة ، ولم يشترط وضوءاً ، وكذلك قوله تعالى (١٩: ٥٨) إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً) .

قالوا : وكذلك سجود الشكر مستحب عند تجدد النعم المنتظرة . وقد تظاهرت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بفعله في مواضع متعددة ، وكذلك أصحابه ، مع ورود الخبر السار عليهم بغتة ، وكانوا يسجدون عقبه ، ولم يؤمروا بوضوء ، ولم يخبروا أنه لا يفعل إلا بوضوء . ومعلوم أن هذه الأمور تدهم العبد وهو على غير طهارة ، فلو تركها لفاتت مصلحتها .

قالوا : ومن الممتنع أن يكون الله تعالى قد أذن في هذا السجود وأتى على فاعله وأطلق ذلك ، وتكون الطهارة شرطاً فيه ، ولا يسنها ولا يأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه ، ولا روى عنه في ذلك حرف واحد . وقياسه على الصلاة ممتنع لوجهين :

أحدهما : أن الفارق بينه وبين الصلاة أظهر وأكثر من الجامع ، إذ لا قراءة فيه ولا ركوع ، لا فرضاً ولا سنة ، ثابتة بالتسليم . ويجوز أن يكون القارىء خلف الإمام فيه ، ولا مصافاة فيه . وليس إلحاق محل النزاع بصور الاتفاق أولى من إلحاقه بصور الافتراق .

الثاني : أن هذا القياس إنما يمتنع لو كان صحيحاً إذا لم يكن الشيء المقيس قد فعل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم تقع الحادثة ، فيحتاج المجتهد أن يلحقها بما وقع على عهد صلى الله عليه وسلم من الحوادث أو شملها نصه ، وأما مع سجوده وسجود أصحابه وإطلاق الأذن في ذلك من غير تقييد بوضوء فيمتنع التقييد به .

فان قيل : فقد روى البيهقي من حديث الليث عن نافع عن ابن عمر أنه قال « لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر » وهذا يخالف ما رويتموه عن ابن عمر ، مع أن في بعض الروايات « وكان ابن عمر يسجد على وضوء » وهذا هو اللائق به ، لأجل رواية الليث .

باب ما يُجَسَّبُ الماءَ [١ : ٢٣]

٥٨ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الماء ، وما ينوبه من الدواب والسباع ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث »

٥٩ - وفي رواية : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون في الفلاة » ؟
— فذكر معناه .

٥٨ - هذا لفظ ابن العلاء . وقال عثمان والحسن بن علي : عن محمد بن عباد بن جعفر^(١) .
٥٩ - قال أبو داود : حدثنا أبو كامل حدثنا يزيد بن زريع عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون في الفلاة - ؟ فذكر معناه .

قيل : أما أثر الليث فضعيف .

وأما رواية من روى « كان يسجد على وضوء » فغلط ، لأن تبويب البخاري واستدلاله وقوله : « والمشارك ليس له وضوء » : يدل على أن الرواية بلفظ « غير » وعليها أكثر الرواة ، ولعل الناسخ استشكل ذلك ، فظن أن لفظة « غير » غلط فأسقطها ، ولا سيما إن كان قد اغتر بالآثر الضعيف المروى عن الليث . وهذا هو الظاهر ، فإن إسقاط الكلمة للاستشكال كثير جداً ، وأما زيادة « غير » في مثل هذا الموضع فلا يظن زيادتها غلطاً ثم تنفق عليها النسخ المختلفة أو أكثرها .

٥٨ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : ورواه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط البخاري ومسلم . وصححه الطحاوي . رواه الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه . هكذا رواه إسحاق بن راهويه وجماعة عن أبي أسامة عن الوليد . ورواه الحميدي عن أبي أسامة : حدثنا الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه . فهذان وجهان : قال الدارقطني في هاتين الروایتين : فلما اختلف على أبي أسامة اخترنا أن نعلم من أتى بالصواب ، فنظرنا في ذلك ، فإذا شعيب

(١) يريد الخطابي أن أبا داود رواه عن محمد بن العلاء وعثمان بن أبي شيبة والحسن بن علي عن أبي أسامة « عن محمد بن جعفر بن الزبير » في رواية ابن العلاء ، وسماه الباقر في روايتهم « محمد بن عباد بن جعفر » قال أبو داود : « وهو الصواب » .

٦٠ - وفي رواية : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس »

٦٠ - قلت : قد تكون القلة الإناء الصغير الذي تُقْلَهُ الأيدي، ويتعاطى فيه الشرب، كالكيزان ونحوها، وقد تكون القلة الجرّة الكبيرة التي يُقْلها القوى من الرجال. إلا أن مخرج الخبر قد دل على أن المراد به ليس النوع الأول، لأنه إنما سئل عن الماء الذي يكون بالفلاة من الأرض في المصانع والوهاد والغدران ونحوها. ومثل هذه المياه لا تحمل بالكوز والكوزين في العرف والعادة، لأن أدنى النجس إذا أصابه نجسه، فلم أنه ليس معنى الحديث.

وقد روى من غير طريق أبي داود من رواية ابن جريج : « إذا كان الماء قلتين بقلال هجر » أخبرناه محمد بن هاشم حدثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج، وذكر الحديث مرسلًا. وقال في حديثه : « بقلال هجر » قال : وقلال هجر مشهورة الضنعة، معلومة المقدار، لا تختلف، كما لا تختلف المكييل والصيعان والقرب المنسوبة إلى البلدان المحدودة على مثال واحد. وهي أكبر ما يكون من القلال وأشهرها، لأن الحد لا يقع بالمجهول، ولذلك قيل « قلتين » على لفظ التثنية، ولو كان وراءها قلة في الكبر لأشككت دلالاته، فلما ثناها دل على أنه أكبر القلال، لأن التثنية لا بد لها من فائدة، وليست فائدتها إلا ما ذكرناه. وقد قدر العلماء القلتين بخمس قرب، ومنهم من قدرها بخمسة رطل.

ومعنى قوله « لم يحمل الخبث » أي يدفعه عن نفسه، كما يقال : فلان لا يحمل الضيم : إذ كان يأباه ويدفعه عن نفسه. فأما من قال : معناه إنه يضعف عن حمله فينجس ! فقد أحال، لأنه لو كان كما قال لم يكن إذن فرق بين ما بلغ من الماء قلتين وبين ما لم يبلغهما. وإنما ورد هذا مورد الفصل والتحديد بين المقدار الذي ينجس والذي لا ينجس. ويؤكد ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم « فإنه لا ينجس » من رواية عاصم بن المنذر.

ابن أيوب قد روى عن أبي أسامة، وصح أن الوليد بن كثير رواه عنهما جميعاً، وكان أبو أسامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومرة يحدث به عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر. ورواه محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه، رواه جماعة عن ابن إسحاق، وكذلك رواه

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وسئل يحيى بن معين عن حديث حماد بن سلمة - حديث عاصم بن المنذر ؟ فقال : هذا جيد الإسناد . فقليل له : فإن ابن عليه لم

ومن ذهب إلى هذا فى تحديد الماء : الشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور ، وجماعة من أهل الحديث ، منهم محمد بن إسحق بن خزيمة .
وفد تكلم بعض أهل العلم فى إسناده من قبل أن بعض رواته قال : عبد الله بن عبد الله وقال بعضهم : عبيد الله بن عبد الله ، وليس هذا باختلاف يوجب توهينه ، لأن الحديث قد رواه عبيد الله وعبد الله معاً . وذكروا أن الرواة قد اضطربوا فيه ، فقالوا مرة : عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ومرة : عن محمد بن عباد بن جعفر . وهذا اختلاف من قبل أبى أسامة حماد بن أسامة القرشى .

ورواه محمد بن إسحق بن يسار عن محمد بن جعفر بن الزبير ، فالخطأ من إحدى روايته متروك ، والصواب معمول به . وليس فى ذلك ما يوجب توهين الحديث . وكفى شاهداً على صحته أن نجوم الأرض من أهل الحديث قد صححوه وقالوا به ، وهم القدوة ، وعليهم المَعول فى هذا الباب .

حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه . وفيه تقوية لحديث ابن إسحاق . فهذه أربعة أوجه .

ووجه خامس : محمد بن كثير المصيصى عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم .

ووجه سادس : معاوية بن عمرو عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر — قوله . قال البيهقى : وهو الصواب ، يعنى حديث مجاهد .

ووجه سابع . بالشك فى قلتين أو ثلاث ، ذكرها يزيد بن هارون وكامل بن طلحة وإبراهيم بن الحجاج وهديبة بن خالد ، عن حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر بن الزبير ، قال : « دخلت مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بستاناً فيه مقراة ماء (١) فيه جلد بغير ميت ، فتوضأ منه ، فقلت : أتوضأ منه وفيه جلد بغير ميت ؟ فحدثنى عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا بلغ الماء قدر قلتين ، أو ثلاث لم ينجسه شئ » . ورواه أبو بكر النيسابورى : حدثنى أبو حميد المصيصى حدثنا حجاج ، قال ابن جريج : أخبرنى لوط عن (١) قال فى النهاية : المقرى ، والمقراة : الحوض الذى يجتمع فيه الماء .

يرفعه ؟ قال يحيى : وإن لم يكن يحفظه ابن علية فالحديث حديث جيد الإسناد . وقال أبو بكر البيهقي : وهذا الإسناد صحيح موصول .

وقد يستدل بهذا الحديث من يرى سؤر السباع نجساً ، لقوله « وما ينوبه من الدواب والسباع » فلولاً أن شرب السباع منه ينجسه لم يكن لمسألتهم عنه ولا لجوابه إياهم بهذا الكلام معنى . وقد يحتمل أن يكون ذلك من أجل أن السباع إذا وردت المياه خاضتها وبالت فيها ، وتلك عاداتها وطباعها . وقلماً تخلو أعضاؤها من لوث أبوالها ورجيعها ، وقد ينتابها أيضاً في جملة السباع الكلاب ، وأسارها نجسة ببيان السنة .

ابن إسحاق عن مجاهد أن ابن عباس قال : « إذا كان الماء قلتين فصاعداً لم ينجسه شيء » ورواه أبو بكر بن عياش عن أبان عن أبي يحيى عن ابن عباس ، كذلك موقوفاً . وروى أبو أحمد بن عدى من حديث القاسم العمري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء أربعين قلة لا يحمل الخبث » . تفرد به القاسم العمري هكذا ، وهو ضعيف ، وقد نسب إلى الغلط فيه ، وقد ضعف القاسم أحمد والبخارى ويحيى بن معين وغيرهم . قال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا علي الحافظ يقول : حديث محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا بلغ الماء أربعين قلة » خطأ ، والصحيح عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو ، قوله . قلت : كذلك رواه عبد الرزاق أخبرنا الثوري ومعمّر عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو بن العاص — قوله . وروى ابن هبة عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان عن عبد الرحمن بن أبي هريرة عن أبيه قال « إذا كان الماء أربعين قلة لم يحمل خبثاً » وخالفه غير واحد ، فرووه عن أبي هريرة ، فقالوا « أربعين غرباً » ومنهم من قال « دلواً » قاله الدارقطني .

والاحتجاج بحديث القلتين مبني على ثبوت عدة مقامات :

(الأول) صحة سنده . (الثاني) ثبوت وصله ، وأن إرساله غير قادح فيه . (الثالث) ثبوت رفعه وأن وقف من وقفه ليس بعله . (الرابع) أن الاضطراب الذي وقع في سنده لا يوهنه . (الخامس) أن القلتين مقدرتان بقلال حجر . (السادس) أن قلال حجر متساوية المقدار ليس فيها كبار وصغار . (السابع) أن القلة مقدرة بقربتين حجازيتين ، وأن قرب الحجاز لا تتفاوت . (الثامن) أن المفهوم حجة . (التاسع) أنه مقدم على العموم . (العاشر) أنه مقدم على القياس الجلي . (الحادي عشر) أن المفهوم عام في سائر صور المسكوت عنه . (الثاني عشر)

أن ذكر العدد خرج مخرج التجديد والتقيد (الثالث عشر) الجواب عن المعارض .
ومن جعلهما خمسين رطل احتياج إلى مقام (رابع عشر) وهو أنه يجعل الشيء نصفاً
احتياطاً . (ومقام خامس عشر) أن ما وجب به الاحتياط صار فرضاً .

قال المحددون : الجواب عما ذكرتم : —

أما صحة سنده فقد وجدت ، لأن رواته ثقات ، ليس فيهم مجروح ولا متهم . وقد سمع
بعضهم من بعض . ولهذا صححه ابن خزيمة والحاكم والطحاوي وغيرهم . وأما وصله ، فالذين
وصلوه ثقات ، وهم أكثر من الذين أرسلوه ، فهي زيادة من ثقة ، ومعها الترجيح . وأما
رفعه فكذلك ، وإنما وقفه مجاهد على ابن عمر ، فإذا كان مجاهد قد سمعه منه موقوفاً لم
يمنع ذلك سماع عبيد الله وعبد الله له من ابن عمر مرفوعاً . فإن قلنا : الرفع زيادة ، وقد
أتى بها ثقة ، فلا كلام . وإن قلنا : هي اختلاف وتعارض ، فعبيد الله أولى في أبيه من
مجاهد ، لملازمته له وعلمه بحديثه ، ومتابعة أخيه عبد الله له .

وأما قولكم ، إنه مضطرب : فمثل هذا الاضطراب لا يقدر فيه ، إذ لا مانع من سماع
الوليد بن كثير له من محمد بن عباد ومحمد بن جعفر ، كما قال الدارقطني : قد صح أن الوليد
بن كثير رواه عنهما جميعاً ، فحدث به أبو أسامة عن الوليد على الوجهين ، وكذلك لا مانع
من رواية عبيد الله وعبد الله له جميعاً عن أبيهما ، فرواه المحدثان عن هذا تارة ، وعن
هذا تارة .

وأما تقدير القلتين بقلال هجر ، فقد قال الشافعي : حدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريج —
باسناد لا يحضرني ذكره — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان الماء قلتين لم
يحمل خبثاً » وقال في الحديث : « بقلال هجر » وقال ابن جريج : أخبرني محمد أن يحيى بن
عقيل أخبره أن يحيى بن يعمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان الماء
قلتين لم يحمل نجساً ولا بأساً » قال : فقلت ليحيى بن عقيل : قلال هجر ؟ قال : قلال هجر ،
قال : فأظن أن كل قلة تأخذ قربتين . قال ابن عدي : محمد هذا : هو محمد بن يحيى ،
يحدث عن يحيى بن أبي كثير ويحيى بن عقيل .

قالوا : وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها لهم في حديث المعراج ، وقال : في سدره
المنتهى « فإذا نبقها مثل قلال هجر » فدل على أنها معلومة عندهم . وقد قال يحيى بن آدم ،
ووكيع ، وابن إسحاق : القلة : الجرة . وكذلك قال مجاهد : القلتان : الجرتان
وأما كونها متساوية المقدار ، فقد قال الخطابي في معالجه : قلال هجر : مشهورة الصنعة
معلومة المقدار ، لا تختلف كما لا تختلف المسكايل والصيعان . وهو حجة في اللغة .

وأما تقديرها بقرب الحجاز ، فقد قال ابن جريج : رأيت القلة تسع قربتين . وابن

جريح حجازي ، إنما أخبر عن قرب الحجاز ، لا العراق ولا الشام ولا غيرهما .
وأما كونها لا تتفاوت ، فقال الخطابي : القرب المنسوبة إلى البلدان المحذوة على مثال
واحد . يريد أن قرب كل بلد على قدر واحد ، لا يختلف . قال : والحد لا يقع بالمجهول .
وأما كون المفهوم حجة ، فله طريقتان :

أحدهما : التخصيص .

والثاني : التعليل .

أما التخصيص ، فهو أن يقال : تخصيص الحكم بهذا الوصف والعدد لا بد له من فائدة ،
وهي نفي الحكم عما عدا المنطوق . وأما التعليل فيختص التعليل فيختص بمفهوم الصفة ،
وهو أن تعليق الحكم بهذا الوصف المناسب يدل على أنه علة له ، فينتفي الحكم بانتفاءها .
فإن كان المفهوم مفهوم شرط فهو قوى ، لأن المشروط عدم عند عدم شرطه ، وإلا لم
يكن شرطاً له .

وأما تقديمه على العموم ، فلأن دلالة خاصة ، فلو قدم العموم عليه بطلت دلالة جملة ،
وإذا خص به العموم عمل بالعموم فيما عدا المفهوم ، والعمل بالدليلين أولى من إلغاء
أحدهما ، كيف وقد تأيد المفهوم بحديث الأمر بغسل الاناء من ولوغ الكلب وإراقته ،
وبحديث النهي عن غمس اليد في الاناء قبل غسلها عند القيام من نوم الليل ؟

وأما تقديمه على القياس الجلي فواضح ، لأن القياس عموم معنوي ، فإذا ثبت تقديمه على
العموم اللفظي فتقديمه على المعنوي بطريق الأولى ، ويكون خروج صور المفهوم من مقتضى
القياس ، كخروجها من مقتضى لفظ العموم .

وأما كون المفهوم عاماً ، فلأنه إنما دل على نفي الحكم عما عدا المنطوق بطريق سكوته
عنه ، ومعلوم أن نسبة المسكوت إلى جميع الصور واحدة ، فلا يجوز نفي الحكم عن بعضها
دون بعض ، للتحكم ، ولا إثبات حكم المنطوق لها لا بطلان فائدة التخصيص ، فتعين بقيد عن جميعها
وأما قولكم : إن العدد خرج مخرج التحديد : فلأنه عدد صدر من الشارع فكان تحديداً
وتقييداً ، كالتسعة الأوسق ، والأربعين من الغنم ، والخمس من الابل ، والثلاثين من البقر ،
وغير ذلك ، إذ لا بد للعدد من فائدة ، ولا فائدة له إلا التحديد .

وأما الجواب عن بعض المعارض ، فليس معكم إلا عموم لفظي ، أو عموم معنوي وهو القياس ،
وقد بينا تقديم المفهوم عليهما .

وأما جعل الشيء نصفاً ، فلأنه قد شك فيه ، فجعلناه نصفاً احتياطاً ، والظاهر أنه لا
يكون أكثر منه ، ويحتمل النصف فما دون ، فتقديره بالنصف أولى .

وأما كون ما أوجب به الاحتياط يصير فرضاً ، فلأن هذا حقيقة الاحتياط ، كامسك
جزء من الليل مع النهار ، وغسل جزء من الرأس مع الوجه

فهذا تمام تقرير هذا الحديث سنداً وممتناً ، ووجه الاحتجاج به .

قال المانعون من التحديد بالقلتين :

أما قولكم : إنه قد صح سنده ، فلا يفيد الحكم بصحته ، لأن صحة السند شرط أوجز سبب للعلم بالصحة لا موجب تام ، فلا يلزم من مجرد صحة السند صحة الحديث ما لم ينتف عنه الشذوذ والعلة ، ولم ينتفيا عن هذا الحديث . أما الشذوذ فإن هذا حديث فاصل بين الحلال والحرام ، والطاهر والتجس ، وهو في المياه كالأوسق في الزكاة ، والنصب في الزكاة ، فكيف لا يكون مشهوراً شائعاً بين الصحابة ينقله خلف عن سلف ، لشدة حاجة الأمة إليه أعظم من حاجتهم إلى نصب الزكاة ؟ فإن أكثر الناس لا تجب عليهم زكاة ، والوضوء بالماء الطاهر فرض على كل مسلم ، فيكون الواجب نقل هذا الحديث كنقل نجاسة البول ووجوب غسله ، ونقل عدد الركعات ، ونظائر ذلك . ومن المعلوم : أن هذا لم يروه غير ابن عمر ، ولا عن ابن عمر غير عبيد الله وعبد الله ، فأين نافع ، وسالم ، وأيوب ، وسعيد بن جبير ؟ وأين أهل المدينة وعلماءهم عن هذه السنة التي خرجها من عندهم ، وهم إليها أحوج الخلق ، لعزة الماء عندهم ؟ ومن البعيد جداً أن تكون هذه السنة عند ابن عمر وتخفى على علماء أصحابه وأهل بلده ، ولا يذهب إليها أحد منهم ، ولا يروونها ويديرونها بينهم . ومن أنصف لم يخف عليه امتناع هذا ، فلو كانت هذه السنة العظيمة المقدار عند ابن عمر لكان أصحابه وأهل المدينة أقول الناس بها وأرواهم لها . فأى شذوذ أبلغ من هذا ؟ وحيث لم يقل بهذا التحديد أحد من أصحاب ابن عمر علم أنه لم يكن فيه عنده سنة من النبي صلى الله عليه وسلم . فهذا وجه شذوذه .

وأما علمته : فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : وقف مجاهد له على ابن عمر ، واختلف فيه عليه ، واختلف فيه على عبيد الله أيضاً ، رفعاً ووقفاً . ورجح شيخنا الإسلام أبو الحجاج المزني ، وأبو العباس بن تيمية وقفه ، ورجح البيهقي في سننه وقفه من طريق مجاهد ، وجعله هو الصواب . قال شيخنا أبو العباس : وهذا كله يدل على أن ابن عمر لم يكن يحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن سئل عن ذلك فأجاب بحضرة ابنه ، فنقل ابنه ذلك عنه .

قلت : ويدل على وقفه أيضاً : أن مجاهداً — وهو العلم المشهور الثبت — إنما رواه عنه موقوفاً . واختلف فيه على عبيد الله ووقفاً ورفعاً .

العلة الثانية : اضطراب سنده ، كما تقدم .

العلة الثالثة : اضطراب متنه ، فإن في بعض ألفاظه « إذا كان الماء قلتين » وفي بعضها « إذا بلغ الماء قدر قلتين أو ثلاث » والذين زادوا هذه اللفظة ليسوا بدون من سكنت عنها ، كما تقدم .

قالوا : وأما تصحيح من صححه من الحفاظ ، فعارض بتضعيف من ضعفه ، وممن ضعفه حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر وغيره . ولهذا أعرض عنه أصحاب الصحيح جملة .

قالوا : وأما تقدير القاتين بقلال هجر ، فلم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء أصلاً . وأما ما ذكره الشافعي فمقطع ، وليس قوله « بقلال هجر » فيه : من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أضافه الراوي إليه . وقد صرح في الحديث أن التفسير بها من كلام يحيى بن عكيل . فكيف يكون بيان هذا الحكم العظيم ، والحد الفاصل بين الحلال والحرام ، الذي تحتاج إليه جميع الأمة ، لا يوجد إلا بلفظ شاذ باسناد منقطع ؟ وذلك اللفظ ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

قالوا : وأما ذكرها في حديث المعراج ، فمن العجب أن يحال هذا الحد الفاصل على تمثيل النبي صلى الله عليه وسلم بنق السدرة بها ! وما الرابط بين الحكمين ؟ وأي ملازمة بينهما ؟ الكونها معلومة عندهم معروفة لهم مثل لهم بها ؟! وهذا من عجيب حمل المطلق على المتقيد . والتقييد بها في حديث المعراج لبيان الواقع ، فكيف يحمل إطلاق حديث القلتين عليه ؟ وكونها معلومة لهم لا يوجب أن ينصرف الإطلاق إليها حيث أطلقت العلة ، فانهم كانوا يعرفونها ويعرفون غيرها . والظاهر : أن الإطلاق في حديث القلتين إنما ينصرف إلى قلل البلد التي هي أعرف عندهم ، وهم لها أعظم ملازمة من غيرها ، فالإطلاق إنما ينصرف إليها ، كما ينصرف إطلاق النقد إلى نقد البلد دون غيره ، هذا هو الظاهر . وإنما مثل النبي صلى الله عليه وسلم بقلال هجر ، لأنه هو الواقع في نفس الأمر ، كما مثل بعض أشجار الجنة بشجرة بالشام تدعى الجوزة ، دون النخل وغيره من أشجارهم ، لأنه هو الواقع ، لا لكون الجوز أعرف الأشجار عندهم . وهكذا التمثيل بقلال هجر ، لأنه هو الواقع ، لا لكونها أعرف القلال عندهم . وهذا بحمد الله واضح .

وأما قولكم : إنها متساوية المقدار ، فهذا إنما قاله الخطابي ، بناء على أن ذكرها تحديد ، والتحديد إنما يقع بالمقادير المتساوية . وهذا دور باطل ، وهو لم ينقله عن أهل اللغة ، وهو الثقة في نقله . ولا أخبر به عن عيان . ثم إن الواقع بخلافه ، فإن القلال فيها الكبار والصغار في العرف العام أو الغالب ، ولا تعمل بقلب واحد ، ولهذا قال أكثر السلف : القلة الجرة . وقال عاصم بن المنذر — أحد رواة الحديث — : القلال الخواصي العظام . وأما تقديرها بقرب الحجاز فلا تنازعكم فيه ، ولكن الواقع أنه قدر قلة من القلال بقربتين من القرب فرأها تسعهما ، فهل يلزم من هذا أن كل قلة من قلال هجر تأخذ قربتين من قرب الحجاز ؟ وأن قرب الحجاز كلها على قدر واحد ، ليس فيها صغار وكبار ؟ ومن جعلها متساوية فأنما مستنده أن قال : التحديد لا يقع بالمجهول ، فياسبحان الله !

إنما يتم هذا أن لو كان التحديد مستنداً إلى صاحب الشرع ، فأما والتقدير بقلال هجرز وقرب الحجاز تحديد يحيى بن عقيل وابن جريج ، فكان ماذا ؟
وأما تقرير كون المفهوم حجة ، فلا تنفعكم مساعدتنا عليه ، إذ المساعدة على مقدمة من مقدمات الدليل لا تستلزم المساعدة على الدليل .

وأما تقديمكم له على العموم فممنوع ، وهى مسألة نزاع بين الأصوليين والفقهاء ، وفيها قولان معروفان . ومنشأ النزاع تعارض خصوص المفهوم وعموم المنطوق ، فالخصوص يقتضى التقديم ، والمنطوق يقتضى الترجيح ، فإن رجحتم المفهوم بخصوصه . رجح منازعكم العموم بمنطوقه ثم الترجيح معهم ههنا للعموم من وجوه :
أحدها : أن حديثه أصح .

الثانى : أنه موافق للقياس الصحيح .

الثالث : أنه موافق لعمل أهل المدينة قديماً وحديثاً ، فانه لا يعرف عن أحد منهم أنه حدد الماء بقلتين ، وعملهم بترك التحديد فى المياه عمل تقلى خلفاً عن سلف ، فجرى مجرى نقلهم الصاع والمد والأجناس ، وترك أخذ الزكاة من الخضروات ، وهذا هو الصحيح المحتج به من إجماعهم ، دون ما طريقه الاجتهاد والاستدلال ، فانهم وغيرهم فيه سواء ، وربما يرجح غيرهم عليهم ، ويرجحوا هم على غيرهم . فتأمل هذا الموضع .

فان قيل : ما ذكرتم من الترجيح فعنا من الترجيح ما يقابله ، وهو أن المفهوم هنا قد تأيد بحديث النهى عن البول فى الماء الراكد ، والأمر باراقة ما ولغ فيه الكلب ، والأمر بغسل اليد من نوم الليل ، فان هذه الأحاديث تدل على أن الماء يتأثر بهذه الأشياء وإن لم يتغير ، ولا سبيل إلى تأثر كل ماء بها ، بل لا بد من تقديره ، فتقديره بالقلتين أولى من تقديره بغيرهما ، لأن التقدير بالحركة ، والأذرع المعينة ، وما يمكن نزحه وما لا يمكن — : تقديرات باطلة لا أصل لها ، وهى غير منضبطة فى نفسها ، فرب حركة تحرك غديراً عظيماً من الماء ، وأخرى تحرك مقداراً يسيراً منه ، بحسب المحرك والمتحرك ، وهذا التقدير بالأذرع تحكم محض لا بسنة ولا قياس ، وكذا التقدير بالنزح الممكن مع عدم انضباطه ، فان عشرة الاف مثلاً يمكنهم نزح ما لا ينزحه غيرهم ، فلا ضابط له . وإذا بطلت هذه التقديرات — ولا بد من تقدير — فالتقدير بالقلتين أولى ، لثبوته ، إما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإما عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم .
قيل : هذا السؤال مبنى على مقامات .

أحدها : أن النهى فى هذه الأحاديث مستلزم لتنجاسة الماء المنهى عنه .

والثانى : أن هذا التنجيس لا يعم كل ماء ، بل يختص ببعض المياه دون بعض .

والثالث : أنه إذا تعين التقدير ، كان تقديره بالقلتين هو المتعين .

فأما المقام الأول ، فنقول : ليس في شيء من هذه الأحاديث أن الماء ينجس بمجرد ملاقة البول والولوغ وغمس اليد فيه . أما النهي عن البول فيه فليس فيه دلالة على أن الماء كله ينجس بمجرد ملاقة البول لبعضه ، بل قد يكون ذلك لأن البول سبب لتنجيسه ، فإن الأبول متى كثرت في المياه الدائمة أفسدتها ، ولو كانت قلالة عظيمة . فلا يجوز أن يخص نهيها بمادون القلتين ، فيجوز للناس أن يبولوا في القلتين فصاعداً ، وحاشى للرسول صلى الله عليه وسلم أن يكون نهيها خرج على مادون القلتين ، ويكون قد جوز للناس البول في كل ماء بلغ القلتين ، أو زاد عليهما ، وهل هذا إلا إلغاز في الخطاب ، أن يقول : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري » ومراده من هذا اللفظ العام : أربعائة رطل بالعراقي أو خمسمائة ، مع ما يتضمنه التجويز من الفساد العام . وإفساد موارد الناس ومياههم عليهم؟!

وكذلك حمله على ما لا يمكن نزحه ، أو ما لا يتحرك أحد طرفيه بحركة طرفه الآخر ، وكل هذا خلاف مدلول الحديث ، وخلاف ما عليه الناس وأهل العلم قاطبة . فانهم ينهون عن البول في هذه المياه ، وإن كان مجرد البول لا ينجسها ، سدا للذريعة . فانه إذا مكن الناس من البول في هذه المياه — وإن كانت كبيرة عظيمة — لم تلبث أن تتغير وتفسد على الناس ، كما رأينا من تغير الأنهار الجارية بكثرة الأبول . وهذا كما نهى عن إفساد ظلالهم عليهم بالتخلي فيها ، وإفساد طرقاتهم بذلك . فالتعليل بهذا أقرب إلى ظاهر لفظه صلى الله عليه وسلم ، ومقصوده ، وحكمته بنهيه ، ومراعاته مصالح العباد ، وحمايتهم مما يفسد عليهم ما يحتاجون إليه من مواردهم وطرقاتهم وظلالهم ، كما نهى عن إفساد ما يحتاج إليه الجن من طعامهم ، وعلف دوابهم .

فهذه علة معقولة تشهد لها العقول والفطر ، ويدل عليها تصرف الشرع في موارد ومصادره ، ويقبلها كل عقل سليم ، ويشهد لها بالصحة .

وأما تعليل ذلك بمائة وثمانية أرتال بالدهشقي ، أو بما يتحرك أو لا يتحرك ، أو بعشرين ذراعاً مكسرة ، أو بما لا يمكن نزحه — فأقوال ، كل منها بكل معارض ، وكل بكل مناقض ، لا يشتمل منها رائحة الحكمة ، ولا يشام منها بوارق المصلحة ، ولا تعطل بها المفسدة المخوفة . فإن الرجل إذا علم أن النهي إنما تناول هذا المقدار من الماء لم يبق عنده وازع ولا زاجر عن البول فيما هو أكثر منه ، وهذا يرجع على مقصود صاحب الشرع بالابطال . وكل شرط أو علة أو ضابط يرجع على مقصود الشارع بالابطال كان هو الباطل المحال

ومما يدل على هذا: أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في النهي وصفا يدل على أنه هو المعتبر في النهي ، وهو كون الماء « دائماً لا يجري » ولم يقتصر على قوله « الدائم » حتى =

[ه مختصر السنن — ج ١]

نبه على العلة بقوله « لا يجرى » فتقف النجاسة فيه ، فلا يذهب بها . ومعلوم ان هذه العلة موجودة في القلتين ، وفيما زاد عليهما .

والعجب من مناقضة المحددين بالقلتين لهذا المعنى ، حيث اعتبروا القلتين حتى في الجارى ، وقالوا : إن كانت الجرية قلتين فصاعداً لم يتأثر بالنجاسة ، وإن كانت دون القلتين تأثرت ، وألغوا كون الماء جارياً أو واقفاً ، وهو الوصف الذى اعتبره الشارع . واعتبروا في الجارى والواقف القلتين . والشارع لم يعتبره ، بل اعتبر الوقوف والجريان

فان قيل : فاذا لم تخصصوا الحديث ولم تقيدوه بماء دون ماء ، لزمكم المحال ، وهو أن ينهى عن البول في البحر ، لأنه دائم لا يجرى .

قيل : ذكره صلى الله عليه وسلم « الماء الدائم الذى لا يجرى » تنبيه على أن حكمة النهى : إنما هي ما يخشى من إفساد ميثاء الناس عليهم ، وأن النهى إنما تعلق بالمياه الدائمة التى من شأنها أن تفسدها الأبوال . فأما الأنهار العظام والبحار ، فلم يدل نهى النبى صلى الله عليه وسلم عليها بوجه ، بل لما دل كلامه بمفهومه على جواز البول في الأنهار العظام — كالنيل والفرات — فجواز البول في البحار أولى وأحرى ، ولو قدر أن هذا تخصيص لعموم كلامه ، فلا يستريب عاقل أنه أولى من تخصيصه بالقلتين ، أو مالا يمكن نزحه ، أو مالا تبلغ الحركة طرفيه ، لأن المفسدة المنهى عن البول لأجلها لا تزول في هذه المياه ، بخلاف ماء البحر ، فانه لامفسدة في البول فيه . وصار هذا بمنزلة نهيه عن التخلى في الظل . وبوله صلى الله عليه وسلم في ظل الشجرتين واستتاره بجذم الحائط ، فانه نهى عن التخلى في الظل النافع ، وتخلى مستتراً بالشجرتين والحائط ، حيث لم ينتفع أحد بظلهما ، فلم يفسد ذلك الظل على أحد .

وبهذا الطريق يعلم أنه إذا كان صلى الله عليه وسلم قد نهى عن البول في الماء الدائم ، مع أنه قد يحتاج إليه ، فلا أن ينهى عن البول في إناء ثم يصبه فيه بطريق الأولى . ولا يستريب في هذا من علم حكمة الشريعة ، وما اشتملت عليه من مصالح العباد ونصائحهم . ودع الظاهرية البحتة ، فانها تقسى القلوب ، وتحجبها عن رؤية محاسن الشريعة وبهجتها ، وما أودعته من الحكم والمصالح والعدل والرحمة . وهذه الطريق — التى جاءتك عفواً تنظر إليها نظر متكىء على أريكته — قد تقطعت في مفاوزها أعناق المطى ، لا يسلكها في العالم إلا الفرد بعد الفرد ، ولا يعرف مقدارها من أفرحت قلبه الأقوال المختلفة ، والاحتمالات المتعددة ، والتقدير المستبعدة . فان علت همته جعل مذهبه عرضة للأحاديث النبوية وخدمه بها ، وجعله أصلاً محكماً يرد إليه متشابهها ، فما وافقه منها قبله ، وما خالفه تسكف له وجوها بالرد غير الجميل ، فما أتعبه من شقى ، وما أقل فائدته !

ومما يفسد قول المحددين بقلتين : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الماء الدائم ثم يغتسل البائل فيه بعد البول ، هكذا لفظ الصحيحين : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه » وأتم تجوزون أن يغتسل في ماء دائم قدر القلتين بعد ما بال فيه . وهذا خلاف صريح الحديث ! فإن منعت الغسل فيه تقضتم أصلكم ، وإن جوزتموه خالفتم الحديث ، فإن جوزتم البول والغسل خالفتم الحديث من الوجهين جميعاً . ولا يقال : فهذا بعينه وارد عليكم ، لأنه إذا بال في الماء اليسير ولم يتغير جوزتم له الغسل فيه ، لأننا لم نعمل النهي بالتنجيس ، وإنما علمناه بإفضائه إلى التنجيس ، كما تقدم ، فلا يرد علينا هذا . وأما إذا كان الماء كثيراً فبال في ناحية ثم اغتسل في ناحية أخرى لم يصل إليه البول ، فلا يدخل في الحديث ، لأنه لم يغتسل في الماء الذي بال فيه ، والإلزام إذا بال في ناحية من البحر أن لا يغتسل فيه أبداً ، وهو فاسد . وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الغسل فيه بعد البول ، لما يقضى إليه من إصابة البول له .

ونظير هذا نهيه أن يبول الرجل في مستحبه . وذلك لما يقضى إليه من تطاير رشاش الماء الذي يصيب البول ، فيقع في الوسواس ، كما في الحديث « فإن عامة الوسواس منه » حتى لو كان المكان مبلطاً لا يستقر فيه البول ، بل يذهب مع الماء ، لم يكره ذلك عند جمهور الفقهاء ونظير هذا منع البائل أن يستجمر أو يستنجي موضع بوله ، لما يقضى إليه من التلوث بالبول . ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم بنهيه الأخبار عن نجاسة الماء الدائم بالبول ، فلا يجوز تعليل كلامه بعلة عامة تتناول ما لم ينه عنه . والذي يدل على ذلك : أنه قيل له في بئر بضاعة « أنتوضأ منها ، وهي بئر يطرح فيها الحيض (١) ولحوم الكلاب وعذر الناس ؟ فقال : الماء طهور لا ينجسه شيء » . فهذا نص صحيح صريح على أن الماء لا ينجس بملاقاة النجاسة ، مع كونه واقفاً ، فإن بئر بضاعة كانت واقفة ، ولم يكن على عهده بالمدينة ماء جارياً أصلاً . فلا يجوز تحريم ما أباحه وفعله ، قياساً على ما نهى عنه ، ويعارض أحدهما بالآخر ، بل يستعمل هذا وهذا ، هذا في موضعه ، وهذا في موضعه ، ولا تضرب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض . فوضوؤه من بئر بضاعة - وحالها ما ذكرناه - دليل على أن الماء لا ينجس بوقوع النجاسة فيه ، ما لم يتغير . ونهيه عن الغسل في الماء الدائم بعد البول فيه ، لما ذكرنا من إفضائه إلى تلوثه بالبول ، كما ذكرنا عنه التعليل بنظيره ، فاستعملنا السنن على وجوهها . وهذا أولى من حمل حديث بئر بضاعة على أنه كان أكثر من قلتين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعمل بذلك ، ولا أشار إليه ، ولا دل كلامه عليه بوجه . وإنما علل بطهورية الماء ، وهذه علة مطردة في كل ماء . قل أو أكثر ، ولا يرد المتغير ، لأن ظهور النجاسة فيه يدل على تنجسه بها ، فلا يدخل في الحديث ، على أنه محل وفاق ، فلا يناقض به .

[١] بكسر الحاء وفتح الياء .

وأيضاً : فلو أراد صلى الله عليه وسلم النهي عن استعمال الماء الدائم اليسير إذا وقعت فيه أى نجاسة كانت لآتى بلفظ يدل عليه . ونهيه عن الغسل فيه بعد البول لا يدل على مقدار ولا تنجيس ، فلا يحمل مالا يحتمله .

ثم إن كل من قدر الماء المتنجس بقدر خالف ظاهر الحديث . فأصحاب الحركة خالفوه ، بأن قدروه بما لا يتحرك طر فاه . وأصحاب النزع خصوه بما لا يمكن نزحه . وأصحاب القلتين خصوه بمقدار القلتين . وأسعد الناس بالحديث من حمله على ظاهره ، ولم يخصه ولم يقيده ، بل إن كان تواتر الآوال فيه يقضى إلى إفساده منع من جوازها ، وإلا منع من اغتساله في موضع بوله كالبحر ؛ ولم يمنع من بوله في مكان واغتساله في غيره .

وكل من استدل بظاهر هذا الحديث على نجاسة الماء الدائم — لوقوع النجاسة فيه — فقد ترك من ظاهر الحديث ما هو أبين دلالة مما قال به ، وقال بشئ لا يدل عليه لفظ الحديث . لأنه إن عمم النهي في كل ماء بطل استدلاله بالحديث ، وإن خصه بقدر خالف ظاهره ، وقال مالا دليل عليه ، ولزمه أن يجوز البول فيما عدا ذلك القدر ، وهذا لا يقوله أحد .

فظهر بطلان الاستدلال بهذا الحديث على التنجيس بمجرد الملاقاة على كل تقدير .
وأما من قدره بالحركة ، فيدل على بطلان قوله : أن الحركة مختلفة اختلافا لا ينضبط ، والبول قد يكون قليلا وقد يكون كثيرا ، ووصول النجاسة إلى الماء أمر حسي ، وليس تقديره بحركة الطهارة الصغرى أو الكبرى أولى من سائر أنواع الحركات ، فيا لله العجب !
حركة الطهارة ميزان ومعيان على وصول النجاسة وسريانها ، مع شدة اختلافها ؟! ونحن نعلم بالضرورة أن حركة المغتسل تصل إلى موضع لاتصل إليه القطرة من البول ، ونعلم أن البولة الكبيرة تصل إلى مكان لا تصل إليه الحركة الضعيفة ، وما كان هكذا لم يجز أن يجعل حدا فاصلا بين الحلال والحرام .

والذين قدروه بالنزع أيضا قولهم باطل ، فإن العسكر العظيم يمكنهم نزع مالا يمكن الجماعة اقليلة نزحه . وأما حديث « ولوغ الكلب » فقالوا : لا يمكنكم أن تحتجوا به علينا ، فإنه ما منكم إلا من خالفه أو قيده أو خصه فخالف ظاهره . فإن احتج به علينا من لا يوجب التسبيع ولا التراب ، كان احتجاجه باطلا . فإن الحديث إن كان حجة له في التنجيس بالملاقاة ، فهو حجة عليه في العدد والتراب . فأما أن يكون حجة له فيما وافق مذهبه ولا يكون حجة عليه فيما خالفه فكلا . ثم هم يخصونه بالماء الذي لا تبلغ الحركة طرفيه ، وأين في الحديث ما يدل على هذا التخصيص ؟

ثم يظهر تناقضهم من وجه آخر : وهو أنه إذا كان الماء رقيقا جدا ، وهو منبسط

انبساطاً لا تبلغه الحركة : أن يكون طاهر أو لا يؤثر الولوج فيه ، وإذا كان عميقاً جداً وهو متضايق ، بحيث تبلغ الحركة طرفيه : أن يكون نجساً ، ولو كان أضعاف أضعاف الأول . وهذا تناقض بين لاجميد عنه .

قالوا : وإن احتج به من يقول بالقلتين فإنه يخصصه بما دون القلتين ، ويحمل الأمر بنفسه وإراسته على هذا المقدار ، ومعلوم أنه ليس في اللفظ ما يشعر بهذا بوجه ، ولا يدل عليه بواحدة من الدلالات الثلاث . وإذا كان لا بد لهم من تقييد الحديث وتخصيصه ومخالفة ظاهره ، كان أسعد الناس به من حمله على الولوج المعتاد في الآنية المعتادة التي يمكن إراقتها ، وهو ولوغ متتابع في آنية صغار ، يتحلل من فم الكلب في كل مرة ريق ولعاب نجس يخالط الماء ، ولا يخالف لونه لونه ، فيظهر فيه التغير ، فتكون أعيان النجاسة قائمة بالماء ، وإن لم تر ، فأمر باراقته وغسل الاناء . فهذا المعنى أقرب إلى الحديث والصق به ، وليس في حمله عليه ما يخالف ظاهره . بل الظاهر أنه إنما أراد الآنية المعتادة التي تتخذ للاستعمال فيلغ فيها الكلاب ، فإن كان حمله على هذا موافقة للظاهر فهو المقصود ، وإن كان مخالفة للظاهر ، فلا ريب أنه أقل مخالفة من حمله على الأقوال المتقدمة . فيكون أولى على التقديرين .

قالوا : وأما حديث النهي عن غمس اليد في الاناء عند القيام من نومه ، فلا استدلال به أضعف من هذا كله ، فإنه ليس في الحديث ما يدل على نجاسة الماء . وجهور الأمة على طهارته ، والقول بنجاسته من أشد الشاذ ، وكذا القول بصيرورته مستعملاً ضعيف أيضاً ، وإن كان إحدى الروايتين عن أحمد ، واختيار القاضي وأتباعه ، واختيار أبي بكر وأصحاب أحمد — فإنه ليس في الحديث دليل على فساد الماء . وقد بينا أن النهي عن البول فيه لا يدل على فساده بمجرد البول ، فكيف بغمس اليد فيه بعد القيام من النوم ؟

وقد اختلف في النهي عنه ، فقيل : تعبدى ، ويرد هذا القول : أنه معلل في الحديث بقوله « فإنه لا يدري أين باتت يده ؟ »

وقيل : معلل باحتمال النجاسة . كبادرة في يديه ، أو مباشرة اليد محل الاستنجار . وهو ضعيف أيضاً . لأن النهي عام للمستنجي والمستجمر ، والصحيح وصاحب البثرات . فيلزمكم أن تخصوا النهي بالمستجمر ، وصاحب البثور ! وهذا لم يقله أحد .

وقيل — وهو الصحيح — : إنه معلل بخشية مميت الشيطان على يده ، أو مميتها عليه . وهذه العلة نظير تعليل صاحب الشرع الاستنشاق بمميت الشيطان على الخيشوم ، فإنه قال : « إذا اسقظ أحدكم من نومه فليستنشق بمنخريه من الماء ، فإن الشيطان يبيت على خيشومه » متفق عليه . وقال هنا : « فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ؟ » فعلم بعدم الدراية لمحل المبيت . وهذا السبب ثابت في مميت الشيطان على الخيشوم ، فإن اليد إذا باتت

ملا بسة للشيطان لم يدر صاحبها أين باتت ، وفي مبيت الشيطان على الخيشوم وملا بسته ليده سر ، يعرفه من عرف أحكام الأرواح ، واقتران الشياطين بالحال التي تلبسها ، فان الشيطان خبيث يناسبه الجبائث ، فاذا نام العبد لم ير في ظاهر جسده أوسخ من خيشومه ، فيستوطنه في المبيت ، وأما ملا بسته ليده فلائها أعم الجوارح كسباً وتصرفاً ومباشرة لما يأمر به الشيطان من المعصية ، فصاحبها كثير التصرف والعمل بها ، ولهذا سميت جارحة ، لأنه يجترح بها ، أى يكسب . وهذه العلة لا يعرفها أكثر الفقهاء ، وهى كما ترى وضوحاً وبياناً . وحسبك شهادة النص لها بالاعتبار .

والمقصود : أنه لا دليل لكم في الحديث بوجه ما ، والله أعلم .

وقد تبين بهذا جواب المقامين : الثانى والثالث .

فلنرجع إلى الجواب عن تمام الوجوه الخمسة عشر ، فنقول :

وأما تقديمكم للمفهوم من حديث القلتين على القياس الجلى ، فما يخالفكم فيه كثير من الفقهاء والأصوليين ، ويقولون : القياس الجلى مقدم عليه ، وإذا كانوا يقدمون القياس على العموم الذى هو حجة بالاتفاق ، فلأن يقدم على المفهوم المختلف فى الاحتجاج به أولى : ثم لو سلمنا تقديم المفهوم على القياس فى صورة ما ، فتقديم القياس ههنا متعين ، لقوته ، ولتأيده بالعمومات ، ولسلامته من التناقض اللازم لمن قدم المفهوم ، كما سنذكره ، ولموافقته لأدلة الشرع الدالة على عدم التحديد بالقلتين . فالمصير إليه أولى ، ولو كان وحده ، فكيف بمآله من الأدلة ؟ وهل يعارض مفهوم واحد لهذه الأدلة : من الكتاب ، والسنة ، والقياس الجلى ، واستصحاب الحال ، وعمل أكثر الأمة — مع اضطراب أصل منطوقه ، وعدم برأته من العلة والشذوذ ؟ قالوا : وأما دعواكم أن المفهوم عام فى جميع الصور المسكوت عنها ، فدعوى لا دليل عليها . فان الاحتجاج بالمفهوم يرجع إلى حرفين : التخصيص ، والتعليل ، كما تقدم . فمعلوم أنه إذا ظهر للتخصيص فائدة بدون العموم بقيت دعوى العموم باطلة ، لأنها دعوى مجردة ، ولا لفظ معنا يدل عليها . وإذا علم ذلك فلا يلزم من انتفاء حكم المنطوق انتفاؤه عن كل فرد فرد من أفراد المسكوت ، لجواز أن يكون فيه تفصيل ، فينتفى عن بعضها ويثبت لبعضها ، ويجوز أن يكون ثابتاً لجميعها بشرط ليس فى المنطوق ، فتكون فائدة التخصيص به لدلالته على ثبوت الحكم له مطلقاً ، وثبوتة للمفهوم بشرط . فيكون المنفى عنه الثبوت المطلق ، لا مطلق الثبوت . فمن أين جاء العموم للمفهوم ، وهو من عوارض الألفاظ ؟ وعلى هذا عامة المفهومات . فقوله تعالى (٢ : ٢٣٠) لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (لا يدل المفهوم على أن بمجرد نكاحها الزوج الثانى تحل له . وكذا قوله (٢٤ : ٣٣) فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) لا يدل

على عدم الكتابة عند عدم هذا الشرط مطلقاً . وكذا قوله (٢٤ : ٣٣) والذين يبتغون الكتاب) . ونظائره أكثر من أن تحصى .

وكذلك إن سلكت طريقة التعليل لم يلزم العموم أيضاً ، فانه يلزم من انتفاء العلة انتفاء معلولها ، ولا يلزم انتفاء الحكم مطلقاً ، لجواز ثبوته بوصف آخر . وإذا ثبت هذا فنطوق حديث القلتين لانتازعكم فيه ؛ ومفهومه لا عموم له . فبطل الاحتجاج به منطوقاً ومفهوماً . وأما قولكم : إن العدد خرج مخرج التحديد والتقييد — كنصب الزكوات — فهذا باطل من وجوه :

أخذها : أنه لو كان هذا مقداراً فاصلاً بين الحلال والحرام ، والطاهر والنجس ، لوجب على النبي صلى الله عليه وسلم بيانه بياناً عاماً متتابعاً تعرفه الأمة ، كما بين نصب الزكوات ، وعدد الجلد في الحدود ، ومقدار ما يستحقه الوارث ، فان هذا أمر يعم الابتلاء به كل الأمة ، فكيف لا يبينه ، حتى يتفق سؤال سائل له عن قضية جزئية فيجيبه بهذا ، ويكون ذلك حداً عاماً للأمة كلها لا يسع أحداً جهله ، ولا تتناقضه الأمة ، ولا يكون شائعاً بينهم ، بل يحاولون فيه على مفهوم ضعيف ، شأنه ما ذكرناه ، قد خالفته العمومات والأدلة الكثيرة ، ولا يعرفه أهل بلده ، ولا أحد منهم يذهب إليه ؟ !

الثاني : أن الله سبحانه وتعالى قال : (١١٥ : ٩) وما كان الله ليضل قوماً بعد إزهداهم حتى يبين لهم ما يتقون) وقال : (١١٩ : ٦) وقد فصل لكم ما حرم عليكم (فلو كان الماء الذي لم يتغير بالجماسة : منه ما هو حلال ومنه ما هو حرام ، لم يكن في هذا الحديث بيان للأمة ما يتقون ، ولا كان قد فصل لهم ما حرم عليهم . فان المنطوق من حديث القلتين لا دليل فيه ، والمسكوت عنه كثير من أهل العلم يقولون لا يدل على شيء ، فلم يحصل لهم بيان ، ولا فصل الحلال من الحرام . والآخرون يقولون : لا بد من مخالفة المسكوت للمنطوق ، ومعلوم أن مطلق المخالفة لا يستلزم المخالفة المطلقة الثابتة لكل فرد فرد من المسكوت عنه ، فكيف يكون هذا حداً فاصلاً ؟ فتبين أنه ليس في المنطوق ولا في المسكوت عنه فصل ولا حد .

الثالث : أن القائمين بالمفهوم إنما قالوا به إذا لم يكن هناك سبب يقتضي التخصيص بالمنطوق ، فلم يظهر سبب يقتضي التخصيص به لم يكن المفهوم معتبراً ، كقوله (١٧ : ٣١) ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق (فذكر هذا القيد لحاجة المخاطبين إليه ، إذ هو الحامل لهم على قتلهم ، إلا لاختصاص الحكم به . ونظيره (٣ : ١٣٠) لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة (ونظائره كثيرة .

وعلى هذا فيحتمل أن يكون ذكر القلتين وقع في الجواب لحاجة السائل إلى ذلك ، ولا يمكن الجزم بدفع هذا الاحتمال . نعم لو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا اللفظ ابتداء من غير سؤال لاندفع هذا الاحتمال .

الرابع : أن حاجة الأمة - حضرها وبدوها ، على اختلاف - أصنافها إلى معرفة الفرق بين الطاهر والتنجس ضرورية ، فكيف يحاولون في ذلك على مالا سبيل لأكثرهم إلى معرفته ؟ فإن الناس لا يكتالون الماء ، ولا يكادون يعرفون مقدار القلتين : لا طولها ، ولا عرضهما ، ولا عمقهما ! فإذا وقعت في الماء نجاسة فما يدريه أنه قلتان ؟ وهل تسكيف ذلك إلا من باب علم الغيب ، وتسكيف مالا يطاق ؟

فان قيل : يستظهر حتى يغلب على ظنه أنه قلتان . قيل : ليس هذا شأن الحدود الشرعية ، فانها مضبوطة لايزاد عليها ولا ينقص منها ، كعدد الجلدات ، ونصب الزكوات ، وعدد الركعات ، وسائر الحدود الشرعية .

الخامس : أن خواص العلماء إلى اليوم لم يستقر لهم قدم على قول واحد في القلتين ، فمن قائل : ألف رطل بالعراقي ، ومن قائل : ستمائة رطل ، ومن قائل : خمسمائة ، ومن قائل : أربعمائة . وأعجب من هذا : جعل هذا المقدار تحديدا ! فإذا كان العلماء قد أشكل عليهم قدر القلتين ، واضطربت أقوالهم في ذلك ، فما الظن بسائر الأمة ؟ ! ومعلوم أن الحدود الشرعية لا يكون هذا شأنها .

السادس : أن المحددين يلزمهم لوازم باطلة شنيعة جدا .

منها : أن يكون ماء واحد إذا ولغ فيه السكب تنجس ! وإذا بال فيه لم يتنجسه

ومنها : ان الشعرة من الميتة إذا كانت نجسة ف وقعت في قلتين إلا رطلا مثلاً أن يتنجس الماء ، ولو وقع رطل بول في قلتين لم يتنجسه ! ومعلوم أن تأثر الماء بهذه النجاسة أضعاف تأثره بالشعرة ، فبحال أن يحجى ، شرع بتنجس الأول وطهارة الثاني . وكذلك ميتة كاملة تقع في قلتين لا تنجسها ، وشعرة منها تقع في قلتين إلا نصف رطل أو رطلا فتنجسها ! إلى غير ذلك من اللوازم التي يدل بطلانها على بطلان ملزوماتها .

وأما جعلكم الشيء نصفاً ففي غاية الضعف ، فانه شك من ابن جرير . فيا سبحان الله ! يكون شكك حدا لازماً للأمة ، فاصلاً بين الحلال والحرام ، والتبى صلى الله عليه وسلم قد بين لأئمة الدين ، وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، فيمتنع أن يقدر لأئمة حدا لا سبيل لهم إلى معرفته إلا شك حادث بعد عصر الصحابة ، يجعل نصفاً احتياطاً ؟ وهذا بين لمن أنصف . والشك الجاري الواقع من الأمة في طهورهم وصلاتهم قد بين لهم حكمه ليندفع عنهم باليقين ، فكيف يجعل شكك حداً فاصلاً فارقاً بين الحلال والحرام ؟ !

ثم جعلكم هذا احتياطاً : باطل ، لأن الاحتياط يكون في الأعمال التي يترك المكلف منها عملاً لآخر احتياطاً ، وأما الأحكام الشرعية والأخبار عن الله ورسوله فطريق الاحتياط فيها أن لا يخبر عنه إلا بما أخبر به ، ولا يثبت إلا ما أثبت . ثم إن الاحتياط هو في ترك هذا =

باب ماجاء في بئر بضاعة [٢٤ : ١]

٦١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أنتوضأ من بئر بضاعة ، وهي بئر يطرح فيها الحَيْضُ ، ولحم الكلاب والنَّتْنُ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الماء طهور لا ينجسه شيء . »

٦١ - قد يتوهم كثير من الناس إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة ، وأنهم كانوا يأتون هذا الفعل قصداً وتعمداً . وهذا مالا يجوز أن يظن بذي ، بل بوثنى ، فضلاً عن مسلم . ولم يزل من عادة الناس قديماً وحديثاً ، مسلمهم وكافرهم : تنزيه المياه وصونها عن النجاسات ، فكيف يظن بأهل ذلك الزمان ، وهم أعلى طبقات أهل الدين ، وأفضل جماعة المسلمين ، والماء في بلادهم أعز ، والحاجة إليه أمس : أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتنانهم له ؟ وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تغوط في موارد الماء ومشارعه ، فكيف من اتخذ عيون الماء ومنابه رصداً للأنجاس ، ومطرحاً للأقذار ؟ هذا مالا يليق بحالهم . وإنما كان هذا من أجل أن هذه البئر موضعها في حذور من الأرض ، وأن السيول كانت تمسح هذه الأقذار من الطرق والأفنية ، وتحملها فتلقها فيها ، وكان الماء لكثرتة لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره . فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شأنها ، ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة ، فكان من جوابه لهم : « إن الماء لا ينجسه شيء » ، يريد الكثير منه الذي صفته صفة ماء هذه البئر في غزارته وكثرة جماله ، لأن السؤال إنما وقع عنها بعينها ، فخرج الجواب عليها . وهذا لا يخالف حديث القلتين ، إذ كان معلوماً أن الماء في بئر بضاعة يبلغ القلتين فأحد الحديثين يوافق الآخر ولا يناقضه . والخاص يقضى على العام ، ويبينه ، ولا يفسخه .

الاحتياط ، فإن الرجل تحضره الصلاة وعنده قلة ماء قد وقعت فيها شعرة ميتة ، فتركه الوضوء منه مناف للاحتياط . فهلا أخذتم بهذا الأصل هنا ، وقلتم : ما ثبت تنجيسه بالدليل الشرعي نجسناه ، وما شككنا فيه رددناه إلى أصل الطهارة ؟ لأن هذا لما كان طاهراً قطعاً وقد شككنا : هل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتنجيسه أم لا ؟ فالأصل الطهارة . وأيها : فأنتم لا تبيحون لمن شك في نجاسة الماء أن يعدل إلى التيمم ، بل توجبون عليه =

وأخرجه الترمذى والنسائى ، وتكلم فيه بعضهم . وحكى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال : حديث بئر بضاعة صحيح . وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، وقد جود أبو أسامة هذا الحديث ، لم يرو حديث أبى سعيد فى بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى سعيد .

قال أبو داود : سمعت قتبية بن سعيد قال : سألت قتيماً بئر بضاعة عن عمقها ؟ فقال : أكثر ما يكون الماء فيها إلى العانة . قلت : فإذا نقص ؟ قال : دون العورة . قال أبو داود : وقد رت أنا بئر بضاعة بردائى - مددته عليها ثم ذرعت - فإذا عرضها : ستة أذرع . وسألت الذى فتح لى باب البستان فأدخلنى إليه : هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورأيت فيها ماء متغير اللون .

باب : الماء لا يجنب [٢٦ : ١]

٦٢ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « اغتسل بعض أزواج النبى صلى الله عليه وسلم فى جَنَّةٍ ، فجاء النبى صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها ، أو يغتسل ، فقالت له : يا رسول الله إني كنت جنباً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الماء لا يجنب . »
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

٦٣ - قوله صلى الله عليه وسلم « لا يجنب » معناه لا ينجس . وحقيقته : أنه لا يصير بمثل هذا الفعل إلى حال يُجتنب فلا يستعمل ، وأصل الجنابة : البعد ، ولذلك قيل للغريب : جنب ، أى بعيد ، وسمى الجامع ما لم يغتسل : جنباً ، لمجاوبته الصلاة وقراءة القرآن ، كما سمي الغريب جنباً ، لبعد عن أهله ووطنه .

وقد روى : « أربع لا يجنبن : الثوب ، والإنسان ، والأرض ، والماء » وفسروه : أن الثوب إذا أصابه عرق الجنب والحائض لم ينجس ، والإنسان إذا أصابته الجنابة لم ينجس ، وإن

الوضوء . فكيف تحرمون عليه الوضوء هنا بالشك ؟
وأيضاً : فإنكم إذا نجستم بالثوب ما يصيبه من الثياب والأبدان والآنية ، وحرمت شربه والطبخ به ، وأرقت الأطعمة المتخذة منه . وفى هذا تحريم لأنواع عظيمة من الحلال بمجرد الشك ، وهذا مناف لأصول الشريعة . والله أعلم .

باب البول في الماء الراكد [١ : ٢٦]

٦٣ - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، ثم يغتسل منه » .

وأخرجه مسلم والنسائي . وأخرجه البخاري من حديث الأعرج عن أبي هريرة .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من حديث همام بن منبه عن أبي هريرة .
ولفظ الترمذي - وفي لفظ للنسائي - : « ثم يتوضأ منه » .

صاحبه جنب أو مشرك لم ينجس ، والماء إن أدخل يده فيه جنب أو اغتسل فيه لم ينجس ،
والأرض إن اغتسل عليها جنب لم تنجس .

٦٣ - « الماء الدائم » هو الراكد الذي لا يجري . ونهيه عن الاغتسال فيه يدل على أنه
يسلبه حكمه ، كالبول فيه يسلبه حكمه ، إلا أن الاغتسال فيه لا ينجسه ، لأن بدن المؤمن ليس
بنجس ، والبول ينجسه لنجاسته في نفسه .

وفيه دليل على أن الوضوء بالماء المستعمل غير جائز ، وإنما ينجس الماء بالبول فيه إذا
كان دون القلتين ، بدليل ما تقدم من الحديث .

وفيه دليل على أن حكم الماء الجاري بخلاف الراكد ، لأن الشيء إذا ذكر بأخص
أوصافه كان حكم ما عداه بخلافه .

والمعنى فيه : أن الماء الجاري إذا خالطه النجس دفعه الجزء الثاني الذي يتلو فيه فيغلبه ،
فيصير في معنى المستهلك ، ويخلفه الطاهر الذي لم يخالطه النجس . والماء الراكد لا يدفع النجس
عن نفسه إذا خالطه ، لكن يداخله ويقارّه ، فمما أراد استعمال شيء منه كان النجس فيه قائماً
والماء في حد القلة ، فكان محرماً .

٦٤ - وعن عَجَلان - والد مجد - عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، ولا يغتسل فيه من الجنابة » .
وأخرجه ابن ماجه . ولفظه : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » .

باب الوضوء بسؤر الكلب [١ : ٢٧]

٦٥ - عن مجد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ، أن يغسل سبع مرار أولاهن بالتراب » .

٦٥ - في هذا الحديث من الفقه : أن الكلب نجس الذات ، ولولا نجاسته لم يكن لأمره بتطهير الإناء من ولوغه معنى .

و« الطهور » يقع في الأصل إما لرفع حدث ، أو لإزالة نجس ، والإناء لا يلحقه حكم الحدث .
فعلم أنه قصد به إزالة النجس . وإذا ثبت أن لسانه الذي يتناول به الماء نجس يجب تطهير الإناء منه ، علم أن سائر أجزائه وأبعاضه في النجاسة بمثابة لسانه ، فبأي جزء من أجزاء بدنه ماسه وجب تطهيره ^(١) ،

وفيه: البيان الواضح أنه لا يطهره أقل من عدد السبع ، وأن تعفيره بالتراب واجب .
وإذا كان معلوماً أن التراب إنما ضم إلى الماء استظهاراً في التطهير وتوكيداً له ، لغلظ نجاسة الكلب ، فقد عقل أن الأشنان وما أشبهه من الأشياء التي فيها قوة الجلاء والتطهير بمنزلة التراب في الجواز ^(٢) .

وفيه دليل على أن الماء المولوغ فيه نجس ، لأن الذي قدمه الكلب هو الماء دون الإناء . فلو أن الماء نجس لم يجب تطهير الإناء منه .

ويؤيد ذلك قوله في رواية أخرى : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ، وليغسله سبعاً » من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى

(١) إذا كان ذلك كذلك . لم يكن لتخصيص الرسول صلى الله عليه وسلم « الولوغ » معنى أصلاً . والواجب إعمال قول الرسول صلى الله عليه وسلم كما ورد . وقياس أبعاض الكلب على لسانه قياس مع الفارق ، فلا يعمد عليه . والله أعلم .

(٢) قد تبين بالفحص العلمي أن العلة الغالبة عليه طيبة فوق النجاسة فكانت المبالغة في الغسل

وأخرجه مسلم والنسائي . وأخرجه الترمذى ، وفيه : « أولاهن أو أخراهن بالتراب ، وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة » . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأخرج أبو داود قوله « وإذا ولغ الهرة غسل مرة » موقوفاً . وقال البيهقي : أدرجه بعض الرواة في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ووهما فيه . والصحيح : أنه في ولوغ الكلب مرفوع ، وفي ولوغ الهرة موقوف .

٦٦ - وفي لفظ لأبي داود : « السابعة بالتراب » .

وأخرج البخاري ومسلم من حديث الأعرج عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات » .

٦٧ - وعن ابن مغل - وهو عبد الله - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ، ثم قال : ما لهم ولها ؟ فرخص في كلب الصيد ، وفي كلب الغنم ، وقال : إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرار ، والثامنة عفروه بالتراب » .
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

الله عليه وسلم ، حدثناه غير واحد من أصحابنا ، قالوا حدثنا محمد بن إسحق بن خزيمة حدثنا محمد بن يحيى حدثنا إسماعيل بن خليل حدثنا علي بن مسهر .

ولو كان المولوغ فيه باقياً على طهارته لم يأمر بإراقته ، وقد يكون لبناً وزيتاً ونحو ذلك من المطعوم . وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال .

وذهب بعض أهل الظاهر إلى أن الماء طاهر ، وأن غسل الإناء تعبد . وقد دل الحديث على فساد هذا القول وبطلانه . وذهب مالك والأوزاعي إلى أنه إذا لم يجد ماء غيره توضأ به . وكان سفیان الثوري يقول : يتوضأ به إذا لم يجد ماء غيره ثم يقيم بعده . فدل هذا من فتواهم على أن الماء المولوغ فيه عندهم ليس على النجاسة المحضة . وخالفهم من سواهم من أهل العلم ، ومنعوا التطهير به ، وحكموا بنجاسته .

وفي الخبر دليل على أن الماء القليل إذا حلت به نجاسة فسد .

وفيه دليل على تحريم بيع الكلب ، إذ كان نجس الذات ، فصار كسائر النجاسات .

باب سؤر الهر [٢٨ : ١]

٦٨ - عن كبشة بنت كعب بن مالك - وكانت تحت ابن أبي قتادة : « أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرة فشربت منه ، فأصغى لها الإناء حتى شربت ، قالت كبشة : فرآني أنظر إليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟ فقلت : نعم ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنها ليست بنجس ، إنها من الطوافين عليكم والطوافات . »
وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .
وقال : وهذا أحسن شيء في هذا الباب ، وقد جود مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، ولم يأت به أحد أتم من مالك ، وقال محمد بن إسماعيل البخاري : جود مالك بن أنس هذا الحديث ، وروايته أصح من رواية غيره .

٦٩ - وعن داود بن صالح بن دينار التمار ، عن أمه : « أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة ، فوجدتها تصلي ، فأشارت إلي : أن ضعها ، فجاءت هرة ، فأكلت منها ، فلما انصرفت أكلت من حيث أكلت الهرة ، فقالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنها

٦٨ - فيه من الفقه : أن ذات الهرة طاهرة ، وأن سؤرها غير نجس ، وأن الشرب منه والوضوء به غير مكروه .

وفيه دليل على أن سؤر كل طاهر الذات من السباع والدواب والطيور ، وإن لم يكن مأكول اللحم : طاهر .

وفيه دليل على جواز بيع الهر ، إذ قد جمع الطهارة والنفع .

وقوله « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » يتناول على وجهين :

أحدهما : أن يكون شبيهها بخدم البيت ، وبمن يطوف على أهله للخدمة ومعالجة المهنة ، كقوله تعالى : (٢٤ : ٥٨ طوافون عليكم بعضكم على بعض) يعني الممالك والخدم .
وقال تعالى : (١٧ : ٥٦ يطوف عليهم ولدان مخلدون) وقال ابن عمر : « إنما هي ربيطة من ربائط البيت » .

والوجه الآخر : أن يكون شبيهها بمن يطوف للحاجة والمسئلة ، يريد أن الأجر في مواساتها كالأجر في مواساة من يطوف للحاجة ويتعرض للمسئلة .

ليست بنجس ، إنما هي من الطوافين عليكم ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها .

قال الدارقطني : تفرد به عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن داود بن صالح عن أمه ، بهذه الألفاظ .

باب الوضوء بفضل المرأة [١ : ٢٩]

٧٠ - عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، ونحن جنبان » .

وأخرجه النسائي مختصراً . وأخرج مسلم من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، ونحن جنبان » . وأخرج البخاري من حديث عروة عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من جنابة » .

٧١ - وعن أم صُبَيْة الجُهَنِيَّة قالت : « اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء من إناء واحد » .

وأخرجه ابن ماجه ، وحكى أن أم صبية : هي خولة بنت قيس .

٧٢ - وعن ابن عمر قال « كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال مسدد - : من الإناء الواحد ، جميعاً » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وأخرجه البخاري ، وليس فيه « من الإناء الواحد »

٧٣ - وعنه قال : « كنا نتوضأ ، نحن والنساء ، من إناء واحد ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نُدْلِي فيه أيدينا » .

٧٠ - فيه دليل على أن الجنب ليس بنجس ، وأن فضل وضوء المرأة طاهر ، كفضل وضوء الرجل . وروى أبو داود في هذا الباب حديثاً آخر في النهي عن فضل ظهور المرأة .

باب النهي عن ذلك [٣٠ : ١]

٧٤ - عن حميد الحميري قال : لقيت رجلاً صحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين ، كما صحبه أبو هريرة ، قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ، أو يغتسل الرجل بفضل المرأة - زاد مسدد - : وليغتربا جميعاً » . وأخرجه النسائي .

٧٥ - وعن أبي حنبل عن الحكم بن عمرو - وهو الأقرع - : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وقال البخاري : سواده بن عاصم - أبو حنبل العنزي - يعد في البصريين ، كناه أحمد وغيره ، يقال : الغفاري ولا أراه يصح عن الحكم بن عمرو .

٧٥ - فكان وجه الجمع بين الحديثين - إن ثبت حديث الأقرع - : أن النهي إنما وقع عن التطهير بفضل ما تستعمله المرأة من الماء ، وهو ما سال وفضل عن أعضائها عند التطهر به ، دون الفضل الذي تسيره في الإناء .

وفيه حجة لمن رأى أن الماء المستعمل لا يجوز الوضوء به . ومن الناس من يجعل النهي في ذلك على الاستحباب ، دون الإيجاب ، وكان ابن عمر يذهب الى أن النهي عن فضل وضوء المرأة إنما هو إذا كانت جنباً أو حائضاً ، فإذا كانت طاهراً فلا بأس به .

وإسناد حديث عائشة في الإباحة أجود من إسناد خبر النهي . وقال محمد بن إسماعيل : خبر الأقرع لا يصح . والصحيح في هذا الباب حديث عبد الله بن سرجس ، وهو موقوف ، ومن رفعه فقد أخطأ .

٧٥ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وقال الترمذي في كتاب العلل : سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث - يعني حديث أبي حنبل عن الحكم بن عمرو ؟ فقال : ليس بصحيح ، قال : وحديث عبد الله بن سرجس في هذا الباب ، الصحيح هو

باب الوضوء بماء البحر [٣١ : ١]

٧٦ - عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديث صحيح . قال البيهقى : وإنما لم يخرج البخارى ومسلم بن الحجاج فى الصحيح لأجل اختلاف وقع فى اسم سعيد بن سلمة ، والمغيرة بن أبى بردة .

٧٦ - فى هذا الحديث أنواع من العلم . منها : أن المعقول من الطهور والغسل المضمنين فى قوله تعالى (٥: ٦) إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية - إنما كان عند السامعين له والمخاطبين به : الماء المفطور على خلقته ، السليم فى نفسه ، الخلى من الأعراض المؤثرة فيه . ألا تراهم كيف ارتابوا بماء البحر لما رأوا تغيره فى اللون وملوحة الطعم ، حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستفتوه عن جواز التطهير به ؟

وفيه : أن العالم والمفتى إذا سئل عن شئ وهو يعلم أن بالسائل حاجة إلى معرفة ما وراءه من الأمور التى تتضمنها مسئلته أو تتصل بمسئلته ، كان مستحباً له تعليمه إياه

موقوف ، ومن رفعه فهو خطأ . ثم كلامه . وقال أبو عبيد فى كتاب الطهور : حدثنا على بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن معمر بن عاصم بن سليمان عن عبد الله بن سرجس أنه قال : أترونا هذا الشيخ - يعنى نفسه - فانه قد رأى نبيكم صلى الله عليه وسلم وأكل معه ، قال عاصم : فسمعتة يقول « لا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من الجنابة من الاناء الواحد فان خلت به فلا تقر به » . فهذا هو الذى رجحه البخارى ، ولعل بعض الرواة ظن أن قوله « فسمعتة يقول » من كلام عبد الله بن سرجس ، فوهم فيه ، وإنما هو من قول عاصم بن سليمان يحكيه عن عبد الله .

وقد اختلف الصحابة فى ذلك . فقال أبو عبيد : حدثنا حجاج عن المسعودى عن مهاجر أبى الحسن قال : حدثنى كاثوم بن عامر بن الحرث قال : « توضأت جويرية بنت الحرث - وهى عمته - قال : فأردت أن أتوضأ بفضل وضوءها ، فجدبت الاناء ، ونهتني وأمرتني أن أهريقه ، قال : فأهرقته » . وقال : حدثنا الهيثم بن جميل عن شريك عن مهاجر الصائغ عن

باب الوضوء بالنبيذ [٣٢ : ١]

٧٧ - عن أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن : ما في إداوتك ؟ قال : نبيذ . قال : تمر طيبة وماء طهور » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وفي حديث الترمذي قال : « فتوضأ منه » وقال الترمذي : وأبو زيد رجل مجهول عند أهل العلم ، لا يعرف له رواية غير هذا الحديث . وقال أبو زرعة : وليس هذا الحديث بصحيح . وقال أبو أحمد الكرابيسي : ولا يثبت في هذا الباب من

والزيادة في الجواب عن مسئلته . ولم يكن ذلك عدواناً في القول ، ولا تكلفاً لما لا يعنى من الكلام : ألا تراهم سألوه عن ماء البحر حسب ، فأجابهم عن مائه وعن طعامه ؟ ألملمه بأنه قد يعوزهم الزاد في البحر ، كما يعوزهم الماء العذب ، فلما جمعتهما الحاجة منهم انتظمهما الجواب منه لهم .

وأيضاً فإن علم طهارة الماء مستفيض عند الخاصة والعامة ، وعلم ميتة البحر وكونها حلالاً : مشكل في الأصل ، فلما رأى السائل جاهلاً بأظهر الأمرين ، غير مستبين للحكم فيه علم أن أخفاهما أولاً بالبيان .

ابن لعبد الرحمن بن عوف : أنه دخل على أم سلمة ، ففعلت به مثل ذلك . فهو لاء ثلاثة : عبد الله بن سرجس ، وجويرية ، وأم سلمة .

وخالفهم في ذلك ابن عباس ، وابن عمر ، قال أبو عبيد : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي زيد المديني عن ابن عباس : أنه سئل عن سؤر المرأة ؟ فقال : « هي اللف بناناً ، وأطيب ريحاً » . حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان لا يرى بأساً بسؤر المرأة ، إلا أن تكون حائضاً أو جنباً » .

واختلف الفقهاء أيضاً في ذلك على قولين . أحدهما : المنع من الوضوء بالماء الذي تخلو به ، قال أحمد : وقد كرهه غير واحد من الصحابة ، وهذا هو المشهور من الروايتين عن أحمد ، وهو قول الحسن . والقول الثاني : يجوز الوضوء به . وهو قول أكثر أهل العلم واحتجوا بما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة » وفي السنن الأربع ، عن ابن عباس أيضاً « أن امرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم استحمت من جنابة ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من فضلها . فقالت : إني اغتسلت منه . فقال : إن الماء لا ينجسه شيء » وفي رواية « لا ينجب » .

هذه الرواية حديث ، بل الأخبار الصحيحة عن عبد الله بن مسعود ناطقة بخلافه . هذا آخر كلامه . وأبو زيد : هو مولى عمرو بن حريث ، ولا يعرف له اسم . ووقع في بعض الروايات : عن زيد عن ابن مسعود . وأبو فزارة : قيل هو راشد بن كيسان ، وهو ثقة ، أخرج له مسلم . وقيل : إن أبا فزارة رجلان . وراوى هذا الحديث رجل مجهول ، ليس هو راشد بن كيسان . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، فانه قال : أبو فزارة - في حديث ابن مسعود - رجل مجهول . وذكر البخارى أبا فزارة العبسى راشد بن كيسان ، وأبا فزارة العبسى غير مسمى ، فجعلهما اثنين . ونو ثبت أن راوى هذا الحديث هو راشد بن كيسان كان فيما تقدم كفاية في ضعف الحديث .

٧٨ - وعن علقمة - وهو ابن قيس - قال : قلت لعبد الله بن مسعود : « من كان منكم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجَنِّ ؟ فقال : ما كان معه مِنَّا أَحَدٌ » . وأخرجه مسلم والترمذى بطولاً .

ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم للرجل الذى أساء الصلاة بحضرته فقال له : « صل فإنك لم تصل » فأعادها ثلاثاً ، كل ذلك يأمره بإعادة الصلاة ، إلى أن سأله الرجل أن يعلمه الصلاة ، فابتدأ فعله الطهارة ثم علمه الصلاة . وذلك - والله أعلم - لأن الصلاة شىء ظاهر تشهره الأبصار ، والطهارة أمر يستخلى به الناس في ستر وخفاء . فلما رآه صلى الله عليه وسلم جاهلاً بالصلاة حمل أمره على الجهل بأمر الطهارة ، فعلمه إياها . وفيه وجه آخر : وهو أنه لما أعلمهم بطهارة ماء البحر - وقد علم أن في البحر حيواناً قد يموت فيه ، والميتة نجس - احتاج إلى أن يعلمهم أن حكم هذا النوع من الميتة حلال ، بخلاف سائر الميتات ، لئلا يتوهموا أن ماءه ينجس بحلوه إياه .

وفيه دليل على أن السمك الطافي حلال ، وأنه لا فرق بين ما كان موته في الماء وبين ما كان موته خارج الماء من حيوانه .

وفيه مستدل لمن ذهب إلى أن حكم جميع أنواع الحيوان التى تسكن البحر إذا ماتت فيه : الطهارة ، وذلك بقضية العموم ، إذ لم يستثن نوعاً منها دون نوع .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن ما كان له في البر مثل ونظير مما لا يؤكل لحمه ، كالإنسان

باب ، أيصلي الرجل وهو حاقن ؟ [١ : ٣٣]

٧٩ - عن عبد الله بن أرقم رضي الله عنه : أنه خرج حاجباً - أو معتمراً - ومعه الناس وهو يؤمهم . فلما كان ذات يوم أقام الصلاة - صلاة الصبح - ثم قال : ليتقدم أحدكم ، وذهب الخلاء ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أراد أحدكم أن يذهب الخلاء ، وقامت الصلاة ، فليبدأ بالخلاء » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقيل : إن عبد الله بن أرقم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً واحداً ، وليس له في هذه الكتب سوى هذا الحديث . وقال الترمذي : حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح .

٨٠ - وعن عبد الله بن محمد - وهو أخو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم - قال : كُنَّا عند عائشة رضي الله عنها ، فجئنا بطعامها ، فقام القاسم يصلي ، فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يصلي بحضرة الطعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » .

الماء والكلب والخنزير ، فإنه محرم ، وماله مثل في البري يؤكل ، فإنه مأكول .
وذهب آخرون إلى أن هذه الحيوانات وإن اختلفت صورها فإنها كلها سموك ، والجريث يقال له : حية الماء ، وشكله شكل الحيات ، ثم أكله جائز . فعلم أن اختلافها في الصور لا يوجب اختلافها في حكم الإباحة ، وقد استثنى هؤلاء من جملتها الضفدع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن قتل الضفدع » .

٨٠ - إنما أمر صلى الله عليه وسلم أن يبدأ بالطعام لتأخذ النفس حاجتها منه ، فيدخل المصلي في صلاته وهو ساكن الجأش ، لا تنازعه نفسه شهوة الطعام ، فيعجله ذلك عن إتمام ركوعها وسجودها وإيفاء حقوقها . وكذلك إذا دافعه البول ، فإنه يصنع به نحواً من هذا الصنيع . وهذا إذا كان في الوقت فضل يتسع لذلك ، فأما إذا لم يكن فيه متسع له ابتداء الصلاة ولم يعرج على شيء سواها .

٨١ - وعن أبي حنيفة المؤذن عن ثوبان رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن : لا يؤم الرجل قوماً فيخص نفسه بالدعاء دونهم ، فإن فعل فقد خانهم ، ولا ينظر في قعر بيت قبل أن يستأذن ، فإن فعل فقد دخل ، ولا يصلى وهو حقن ، حتى يتخفف » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وحديث ابن ماجه مختصر . وقال الترمذى : حديث ثوبان حديث حسن . وذكر حديث يزيد بن شريح عن أبي أمامة ، وحديث يزيد بن شريح عن أبي هريرة في ذلك ، وقال : وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي حنيفة المؤذن عن ثوبان في هذا أجود إسناداً وأشهر .

٨٢ - وعن أبي حنيفة المؤذن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلى وهو حقن ، حتى يتخفف » . ثم ساق نحوه على هذا اللفظ قال : « ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذنهم ، ولا يختص نفسه بدعوة دونهم . فإن فعل فقد خانهم » .

٨٣ - قوله « لا يحل لرجل أن يؤم قوماً إلا بإذنهم » يريد أنه إذا لم يكن بأقرئهم ولا بأفقههم لم يجوز له الاستبداد عليهم بالإمامة . فأما إذا كان جامعاً لأوصاف الإمامة ، بأن يكون أقرأ الجماعة وأفقههم فإنهم عند ذلك يأذنون له لا محالة في الإمامة ، بل يسألونه ذلك ، ويرغبون إليه فيها ، وهو إذ ذاك أحقهم بها ، أذنوا له أو لم يأذنوا .

وإنما هذا كقوله صلى الله عليه وسلم : « من تولى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله » والمعنى : أنه لا يجوز له أن يتولى غير مواليه ، إلا أنه إذا أراد أن يوالى قوماً فاستأذن مواليه فلم يأذنوا له ومنعوه ، امتنع من ذلك ، وبقي على أصل ولائه ، لم يحدث عنه انتقالات ولا له استبدالات ، وليس معناه أنه لو أذنوا له في ذلك جازت موالاته إياهم ، ولكن الإشارة وقعت بالإذن إلى المنع مما يقع الاستئذان له .

وقد قيل : إن النبي عن الإمامة إلا بالاستئذان إنما هو إذا كان في بيت غيره . فأما إذا كان في سائر بقاع الأرض فلا حاجة به إلى الاستئذان . وأولاهم بالإمامة أقرؤهم وأفقههم ، على ما جاء معناه في حديث أبي مسعود البدرى .

باب ما يجزىء من الماء في الوضوء [٣٤: ١]

٨٣ - عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » وأخرجه النسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد » . وأخرجه مسلم من حديث سفيانة بنحوه .
٨٤ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله ، رضي الله عنهما - قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » .

في إسناده : يزيد بن زياد ، يعد في الكوفيين ، ولا يحتج به
٨٥ - وعن أم عمار - وهي نسيبة بنت كعب الأنصارية - « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ، فأتى بإناء فيه ماء قدر ثلثي المد » .
وأخرجه النسائي . وفيه قال شعبة : « فأحفظ أنه غسل ذراعيه وجعل يدهما ، ومسح أذنيه باطنهما ، ولا أحفظ أنه مسح ظاهرهما » .
٨٦ - وعن عبد الله بن جبر عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين ، ويغتسل بالصاع » وفي رواية قال : « يتوضأ بمكوك » .
وأخرجه النسائي ، ولفظه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمكوك ويغتسل بخمس مكاي » . وأخرجه مسلم ولفظه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بخمس مكايك ويتوضأ بمكوك » . وفي رواية : « مكاي »

باب في إسباغ الوضوء [٣٦: ١]

٨٧ - عن أبي يحيى - واسمه مصدغ - عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما وأعقابهم تلوح ، فقال : ويل للأعقاب من النار ، أسبغوا الوضوء » .

٨٧ - فيه من الفقه : أن المسح لا يجوز على النعملين ، وأنه لا يجوز ترك شيء من القدم وغيره من أعضاء الوضوء لم يمسه الماء ، قل ذلك أو أكثر . لأنه صلى الله عليه وسلم لا يتوعد على ما ليس بواجب .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه . واتفق البخاري ومسلم على إخراجهم من حديث يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو ، بنحوه .

باب الاسراف في الماء [٣٦ : ١]

٨٨ - عن أبي نعامة - واسمه قيس بن عباية - أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول : اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها . فقال : أي بني ، سل الله الجنة ، وتموّد به من النار . فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء » .

وأخرجه ابن ماجه مقتصراً منه على الدعاء .

باب [الوضوء] في آنية الصفر [٣٧ : ١]

٨٩ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في تورٍ من شيه » .

أخرجه من طريقين : إحداهما منقطعة ، وفيها مجهول ، والأخرى متصلة ، وفيها مجهول . ٩٠ - وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنهما قال : « جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا له ماء في تورٍ من صفرٍ ، فتوضأ » .

وأخرجه ابن ماجه وقال : « فتوضأ به » .

٨٨ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : وفي الباب حديث أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن للوضوء شيطاناً يقال له الوهل ، فاتقوا وسواس الماء » رواه الترمذي وقال : غريب ، ليس إسناده بالقوى عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً أسنده غير خارجه — يعني ابن مصعب — قال : وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن ، قوله . ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ، وخارجه ضعيف ، ليس بالقوى عند أصحابنا ، وضعفه ابن المبارك قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن مغفل . هذا آخر كلامه . والذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم تسمية شيطان الصلاة الذي يوسوس للمصلي فيها « خنزب » رواه مسلم في صحيحه من حديث عمارة بن أبي العاص الثقفي .

باب في التسمية على الوضوء [٣٧:١]

٩١ - عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

وحكى أبو داود عن ربيعة : أن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » : أنه الذي يتوضأ ويغتسل ولا ينوي وضوءاً للصلاة ولا غسلًا للجنابة . وأخرجه ابن ماجه ، وليس فيه تفسير ربيعة . وأخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث سعيد بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفي هذا الباب أحاديث ليست أسانيدها مستقيمة . وحكى الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : ليس في هذا حديث يثبت . وقال : وأرجو أن يجزئيه الوضوء ، لأنه ليس في هذا حديث أحكم به . وقال أيضا : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد . وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده هذا الحديث الذى أخرجه أبو داود ، ورواه عن الشيخ الذى رواه عنه أبو داود بسنده . وهو أمثل الأحاديث الواردة إسناداً . وتأويل ربيعة بن أبي عبد الرحمن له ظاهر في قبوله . غير أن البخارى قال في تاريخه : ولا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ، ولا ليعقوب من أبيه .

٩١ - قلت : قد ذهب بعض أهل العلم إلى ظاهر لفظ الحديث ، فأوجب إعادة الوضوء إذا ترك التسمية عامداً ، وهو قول إسحق بن راهويه .

وقال آخرون : معناه نفى الفضيلة ، كما روى : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » أى فى الأجر والفضيلة .

وتأوله جماعة من العلماء على النية ، وجعلوه ذكر القلب ، وقالوا : وذلك أن الأشياء قد تعتبر بأضدادها ، فلما كان النسيان محله القلب كان محل ضده - الذى هو الذكر - القلب ، وإنما ذكر القلب : النية والعزيمة .

بأنه في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها [٣٨: ١]

٩٢ - عن أبي رَزِينٍ وأبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إذا قام أحدكم من الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرّات ، فإنه
لا يدري ، أين باتت يده » .

وأخرجه مسلم .

٩٢ - قلت : قد ذهب داود ومحمد بن جرير إلى إيجاب غسل اليد قبل غمسها في الإناء ؛
ورأيا أن الماء ينجس به إن لم تكن اليد مغسولة . وفرق أحمد بين نوم الليل ونوم النهار ، قال :
وذلك لأن الحديث إنما جاء فيه ذكر الليل في قوله « إذا قام أحدكم من الليل » ولأجل أن
الإنسان لا يتكشف لنوم النهار ويتكشف غالباً لنوم الليل ، فتطوف يده في أطراف بدنه ،
فربما أصابت موضع العورة ، وهناك لوث من أثر النجاسة لم ينقه الاستنجاء بالحجارة . فإذا
غمسها في الماء فسد الماء بمخالطة النجاسة إياه ، وإذا كان بين اليد وبين موضع العورة حائل
من ثوب أو نحوه كان هذا المعنى مأموناً .

وذهب عامة أهل العلم إلى أنه إن غمس يده في الإناء قبل غسلها فإن الماء طاهر مالم
يقتن نجاسة بيده . وذلك لقوله : « فإنه لا يدري أين باتت يده » ، فعلقه بشك وارتياح ،
والأمر المضمن بالشك والارتياح لا يكون واجباً ، وأصل الماء الطهارة ، وبدن الإنسان على
حكم الطهارة كذلك ، وإذا ثبتت الطهارة يقيناً لم تنزل بأمر مشكوك فيه .

وفي الخبر دليل على أن الماء القليل إذا وردت عليه النجاسة وإن قلت غيرت حكمه ، لأن
الذي يعلق باليد منها من حيث لا يرى قليل ، وكان من عادة القوم في ظهورهم استعمال ما لطف
من الآنية ، كالخاضب والمراكن والركاء والأداوى ونحوها من الآنية التي تقصر عن قدر القلتين
وفيه من الفقه : أن القليل من الماء إذا ورد على النجاسة على حد الغلبة والكثرة أزالها
ولم يتنجس بها ، لأن معقولا أن الماء الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصبه من
الإناء على يده أقل من الماء الذي أبقاه في الإناء ، ثم قد حكم للأقل بالطهارة والتحذير
وللأكثر بالنجاسة ، فدل على الفرق بين الماء وارداً على النجاسة وموروداً عليه بالنجاسة .

٩٣ - وعن أبي مريم ، وهو الأنصاري الشامي ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يَدْخُلْ يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات . فإن أحدكم لا يدري : أين باتت ، أو أين كانت تطوف يده ؟ » .

باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم [١ : ٣٩]

٩٤ - عن حمران بن أبان ، مولى عثمان بن عفان رضى الله عنهما ، قال : « رأيت عثمان بن عفان توضأ ، فأفرغ على يديه ثلاثاً فغسلهما . ثم مضمض واستنثر وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ، ثم اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً ، ثم اليسرى مثل ذلك ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مثل وضوئي هذا ، ثم قال : من توضأ مثل وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٩٥ - وفي رواية لأبي داود : « رأيت عثمان بن عفان توضأ فذكر نحوه وقال فيه : « ومسح رأسه ثلاثاً ، ثم غسل رجليه ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ هكذا وقال : من توضأ دون هذا كفاه » .

وفيه دليل على أن غسل النجاسة سبباً مخصوص به بعض النجاسات دون بعض ، وأن ما دونها من العدد كاف لإزالة سائر الأنجاس ، والعدد الثلاثة في هذا الخبر احتياط واستظهار باليقين ، لأن الغالب أن الغسلات الثلاث إذا توالى على نجاسة عين أزالها وأذهبتها ، وموضع النجاسة ههنا غير مرئي العين ، فاحتيج إلى الاستظهار بالعدد ، ليُتيقن إزالتها ، ولو كانت عينها مرئية لكانت الكفاية واقعة بالغسلة الواحدة مع الإزالة .

وفيه من الفقه : أن موضع الاستنجاء مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة ، مع بقاء أثر النجاسة عليه ، وأن ما عداه غير مقبس عليه .

وفي الحديث من العلم : أن الأخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط في باب العبادات أولى .

وسئل ابن أبي مليكة - وهو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي - عن الوضوء ؟ فقال : « رأيت عثمان بن عفان سئل عن الوضوء ؟ فدعا بماء ، فأتى بميضأة ، فأصغأها على يده اليمنى ، ثم أدخلها في الماء ، فتمضمض ثلاثاً ، واستنثر ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده اليسرى ثلاثاً ، ثم أدخل يده فأخذ ماء ، فمسح برأسه وأذنيه ، فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة ، ثم غسل رجله ، ثم قال : أين السائلون عن الوضوء ؟ هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ » .

قال أبو داود : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة ، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ، وقالوا فيه : « مسح رأسه » ، ولم يذكروا عدداً . كما ذكروا في غيره .

٩٦ - وعن أبي علقمة - وهو الهاشمي : « أن عثمان دعا بماء فتوضأ ، فأفرغ بيده اليمنى على اليسرى ، ثم غسلهما إلى الكوعين ، قال : ثم مضمض واستنشق ثلاثاً - وذكر الوضوء ثلاثاً - قال : ومسح برأسه ، ثم غسل رجله ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مثل ما رأيتموني توضأت » .

في إسناده عبيد الله بن أبي زياد المكي ، وفيه مقال .

٩٧ - وعن شقيق بن سلمة قال : « رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح رأسه ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا » . قال أبو داود : رواه وكيع عن إسرائيل قال : « توضأ ثلاثاً » ، قَطُّ .

في إسناده عامر بن شقيق بن جمره ، وهو ضعيف .

٩٨ - وعن عبد خير قال : « أتانا علي رضي الله عنه - وقد صلى - فدعا بطهور ، فقلبنا : ما يصنع بالطهور ، وقد صلى ؟ ما يريد إلا أيعلمنا ، فأتى بإناء فيه ماء وطست ، فأفرغ من الإناء على يمينه ، فغسل يديه ثلاثاً ، ثم تمضمض ، واستنثر ثلاثاً ، فمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده الشمال ثلاثاً ، ثم جعل يده في الإناء فمسح برأسه مرة واحدة ، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ، ورجله الشمال ثلاثاً ، ثم قال : من سره أن يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو هذا » . وأخرجه النسائي . وأخرج الترمذي وابن ماجه طرفاً منه .

٩٩ - وعنه قال : « صلى على رضى الله عنه الغداة ، ثم دخل الرحبة ، فدعا بماء ، فأتاه الغلام بإناء فيه ماء ، وطست ، قال : فأخذ الإناء بيده اليمنى ، فأفرغ على يده اليسرى ، وغسل كفيه ثلاثاً ، ثم أدخل يده اليمنى في الإناء فتمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً — وفيه قال : ثم مسح رأسه : مُقَدِّمَهُ وَمُؤَخَّرَهُ مرةً » .
وأخرجه النسائي بنحوه .

١٠٠ - وعنه قال : رأيت علياً رضى الله عنه « أُنِيَّ بِكَرْسِيٍّ ، فَقَعَدَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أُنِيَّ بِكَوْزٍ مِنْ مَاءٍ ، فَغَسَلَ يَدَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضَّمُ مَعَ الْاسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ » .
وأخرجه النسائي أتم منه .

١٠١ - وعن زُرَّ بْنِ حَبِيشٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا — وَسُئِلَ عَنْ وَضوءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ : « مَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمَّا يَقْطُرُ ^(١) ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا كَانَ وَضوءُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

١٠٢ - وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال : « رأيت علياً توضأ ، فغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه واحدة ، ثم قال : هَكَذَا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

١٠٣ - وعن أبي حَيَّةَ - وهو ابن قيس الهمداني الوادعي - قال : « رأيت علياً توضأ -

١٠١ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : حديث زر عن علي هذا : فيه المنهال بن عمرو ، كان ابن حزم يقول : لا يقبل في باقة بقل . ومن روايته : حديث البراء الطويل في عذاب القبر . والمنهال قد وثقه يحيى بن معين وغيره . والذي غر ابن حزم شيئان :

أحدهما : قول عبد الله بن أحمد عن أبيه : تركه شعبة على عمد . والثاني : أنه سمع من داره صوت طنبور . وقد صرح شعبة بهذه العلة ، فقال العقيلي ، عن وهيب : قال : سمعت شعبة يقول : أتيت المنهال بن عمرو ، فسمعت عنده صوت طنبور ، فرجعت ، ولم أسأله ، قيل : فهلا سألته فعسى كان لا يعلم به ؟! وليس في شيء من هذا ما يقدر فيه . وقال ابن القطان : ولا أعلم لهذا الحديث علة .

(١) قال ابن رسلان في شرحه : « حتى لما يقطر الماء : هي بمعنى لم » .

فذكر وضوءه كله ثلاثاً ثلاثاً - قال : ثم مسح رأسه ، ثم غسل رجله إلى السكبين ، ثم قال :
إنما أحببت أن أريكم طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأخرجه الترمذى والنسائى بنحوه ، أنتم منه .

١٠٤ - وعن ابن عباس قال : « دخل على بن أبي طالب - وقد أهرأق الماء - فدعا بوضوء .
فأتيناه بتور فيه ماء ، حتى وضعناه بين يديه ، فقال : يا ابن عباس ، ألا أريك كيف
كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : بلى ، قال : فأصغى الإنياء على يده فغسلها ،
ثم أدخل يده اليمنى فأفرغ بها على الأخرى ، ثم غسل كفيه ، ثم تمضمض واستنثر ، ثم

١٠٤ - قوله « استنثر » معناه : استنشق الماء ثم أخرجه من أنفه ، وأصله مأخوذ من
النثرة وهي الأنف ، ويقال : نثر الرجل نثراً ، إذا عطس .

وقوله « تستن على وجهه » معناه : تسيل وتنصب ، يقال « سننت الماء » إذا صببته
صباً سهلاً .

وفيه : أن مسح باطن الأذن مع الوجه ، وظاهرهما مع الرأس ، وكان الشعبي يذهب
إلى أن باطن الأذنين من الوجه وظاهرهما من الرأس .

وأما مسحه على الرجلين - وهما في النعلين - فإن الروافض ومن ذهب مذهبه في
خلاف جماعة المسلمين يحتجون به في إباحة المسح على الرجلين في الطهارة من الحدث .
واحتج بذلك أيضاً بعض أهل الكلام ، وهو الجبائى ، زعم أن المرء مخير بين غسل الرجل
ومسحها ، وحكى ذلك أيضاً عن محمد بن جرير ، محتجين بقوله تعالى (٥ : ٦) وامسحوا
برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين) قالوا : والقراءة بالخفض في « أرجلكم » مشهورة ، وموجبها المسح
وهذا تأويل فاسد ، يخالف لقول جماعة الأئمة .

فما احتجاجهم بالقراءة في الآية فلا ذرك لهم فيها ، لأن العطف قد يقع مرة على
اللفظ المجاور ، ومرة على المعنى المجاور ، فالأول كقولهم : جحر ضب حرب ، والخرب من
نعت الجحر ، وهو مرفوع . وكقول الشاعر :

كأن نسج العنكبوت المرمك

أدخل يديه في الإناء جميعاً ، فأخذ بهما حَفْنَةً من ماء ، فضرب بها على وجهه ، ثم أَلَقَمَ إِبْهَامِيهِ ما أَقْبَلَ من أذنيه ، ثم الثانية ، ثم الثالثة مثل ذلك ، ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فصبها على ناصيته ، فتركها تَسْتَنُّ على وجهه ، ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح رأسه وظهور أذنيه ، ثم أدخل يديه جميعاً ، فأخذ حَفْنَةً من ماء فضرب بها على رجله وفيها النعل ، ففَتَّلَهَا بها ، ثم الأخرى مثل ذلك ، قال : قلت : وفي النعلين ؟ قال :

وقول الآخر :

معاوي ، إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فلسنا بالجبال ولا الحديد
وإذا كان الأمر في ذلك على مذهب اللغة وحكم الإعراب سواء في الوجهين ، وجب الرجوع إلى بيان النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت عنه أنه قال : « ويل للأعقاب من النار » فثبت أن استيعاب الرجلين غسلًا واجب

قلت : وقد يكون المسح في كلام العرب بمعنى الغسل . أخبرني الأزهرى حدثنا أبو بكر بن عثمان عن أبي حازم عن أبي زيد الأنصاري . قال : المسح في كلام العرب يكون غسلًا ، ويكون مسحًا ، ومنه يقال للرجل ، إذا توضأ فغسل أعضائه : قد تمسح ، ويقال : مسح الله مابك ، أي أذهب عنه وطهره من الذنوب .

وأما هذا الحديث فقد تكلم الناس فيه ، قال أبو عيسى : سألت محمد بن إسماعيل عنه ؟ فضعه ، وقال : ما أدري ما هذا ؟ وقد يحتمل - إن ثبت الحديث - أن تكون تلك الحفنة من الماء قد وصلت إلى ظاهر القدم وباطنه ، وإن كان في النعل . ويدل على ذلك قوله « ففتلها بها ، ثم الأخرى مثل ذلك » والحفنة من الماء إنما كفت مع الرفق في مثل هذا ، فأما من أراد المسح على بعض القدم فقد يكفيه مادون الحفنة . وقد روى في غير هذه الرواية عن علي رضي الله عنه « أنه توضأ ومسح على نعليه ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث » وإذا احتمل الحديث وجهًا من التأويل يوافق قول الأمة فهو أولى من قول يكون فيه مفارقتهم والخروج من مذاهبهم .

والعجب من الروافض ، تركوا المسح على الخفين ، مع تظاهر الأخبار فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، واستفاضة علمه على لسان الأمة ، وتعلقوا بمثل هذا التأويل من الكتاب ،

وفي النعلين ، قال : قلت : وفي النعلين ؟ قال : قلت : وفي النعلين ؟
قال : وفي النعلين . »

في هذا الحديث مقل . قال الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل عنه ، فضغفه ، وقال :
ما أدري ما هذا ؟ قال أبو داود : حديث ابن جريج عن شعبة يشبه حديث علي ، لأنه قال فيه
حجاج بن محمد عن ابن جريج : « ومسح برأسه مرة واحدة » . وقال ابن وهب فيه عن ابن
جرير : « ومسح برأسه ثلاثاً » (*)

وبمثل هذه الرواية من الحديث ! ثم اتخذوه شعاراً ، حتى إن الواحد من غلاتهم ربما تألى
فقال : برئت من ولاية أمير المؤمنين ومسحت على خفي إن فعلت كذا ! وحدثني إبراهيم
ابن فراس حدثنا أحمد بن علي المروزي حدثنا ابن أبي الجوال أن الحسن بن زيد عتب
على كاتب له ، فحبسه وأخذ ماله . فكتب إليه من الحبس :

أشكو إلى الله ما لقيت * أحببت قوماً بهم بليت
لا أشتم الصالحين جهراً * ولا تشيعت ما بقيت
أمسح خفي ببطن كفي * ولو على جيفة وطيت

قال : : فدعا به من الحبس ورد عليه ماله وأكرمه .

* قال الشيخ شمس الدين بن القيم : هذا من الأحاديث المشككة جداً ، وقد اختلفت
مسالك الناس في دفع إشكاله : فطائفة ضعفته ، منهم البخاري والشافعي ، قال : والذي
خالفه أكثر وأثبت منه . وأما الحديث الآخر — يعني هذا — فليس مما يثبت أهل العلم
بالحديث لو انفرد . وفي هذا المسلك نظر ، فإن البخاري روى في صحيحه حديث ابن
عباس رضي الله عنهما كما سيأتي ، وقال في آخره : « ثم أخذ غرفة من ماء فرش بها علي
رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة أخرى ، فغسل بها — يعني رجله اليسرى —
ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ »

المسلك الثاني : أن هذا كان في أول الإسلام ، ثم نسخ بأحاديث الغسل . وكان
ابن عباس أولاً يذهب إليه ، بدليل ما روى الدارقطني : حدثنا إبراهيم بن حماد حدثنا

العباس بن يزيد حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل : أن علي بن الحسين أرسله إلى الربيع بنت معوذ ، يسألها عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم — فذكر الحديث — وقالت : « ثم غسل رجله » قالت : وقد أتاني ابن عم لك — تعني ابن عباس — فأخبرته فقال : « ما أجد في الكتاب إلا غسلين ومسحين » . ثم رجع ابن عباس عن هذا لما بلغه غسل النبي صلى الله عليه وسلم رجله ، وأوجب الغسل ، فلعل حديث علي وحديث ابن عباس كانا في أول الأمر ثم نسخ . والذي يدل عليه أن فيه « أنه مسح عليهما بدون حائل » كما روى هشام بن سعد : حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : قال لنا ابن عباس : « أتحبون أن أحدثكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ » فذكر الحديث ، قال : « ثم اغترف غرفة أخرى فرش على رجله وفيها التعل ، واليسرى مثل ذلك ، ومسح بأسفل الكعبين » . وقال عبد العزيز الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس : « توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم — فذكره قال : ثم أخذ حفنة من ماء فرش قدميه وهو منتعل » .

المسلك الثالث : أن الرواية عن علي وابن عباس مختلفة ، فروى عنهما هذا ، وروى عنهما الغسل ، كما رواه البخاري في الصحيح عن عطاء بن يسار عن ابن عباس — فذكر الحديث — وقال في آخره : « أخذ غرفة من ماء ، فرش بها على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله — يعني اليسرى » فهذا صريح في الغسل . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبد الله بن إدريس عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به ، وقال : « ثم غرف غرفة ، ثم غسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى » . وقال ورقاء عن زيد بن أسلم عن عطاء بن أسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فذكره ، وقال فيه « وغسل رجله مرة مرة » . وقال محمد بن جعفر عن زيد : « وأخذ حفنة فغسل بها رجله اليمنى ، وأخذ حفنة فغسل رجله اليسرى » قالوا : والذي روى أنه رش عليهما في التعل هو هشام بن سعد ، وليس بالحافظ ، فرواية الجماعة أولى من روايته . علي أن سفيان الثوري وهشاماً أيضاً رويما ما يوافق الجماعة ، فروى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : قال لي ابن عباس : « ألا أريك وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فتوضأ مرة مرة ، ثم غسل رجله ، وعليه نعله » .

وأما حديث علي رضي الله عنه ، فقال البيهقي : رويانا من أوجه كثيرة عن علي « أنه غسل رجله في الوضوء » . ثم ساق منها حديث عبد خير عنه « أنه دعا بوضوء » فذكر الحديث وفيه : « ثم صب بيده اليمنى ثلاث مرات على قدمه اليمنى ، ثم غسلها بيده اليسرى ، ثم قال : هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وسلم » .

ومنها : حديث زر بن حبیش عنه : أنه سئل عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
فذكر الحديث ، وفيه : « وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً » .

ومنها : حديث أبي حية عنه : « رأيت علياً توضأ » الحديث ، وفيه : « وغسل قدميه إلى الكعبين » ، ثم قال : أحببت أن أريكم كيف كان ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قالوا : وإذا اختلفت الروايات عن علي وابن عباس ، وكان مع أحدهما رواية الجماعة ،
فهي أولى .

المسلك الرابع : أن أحاديث الرش والمسح إنما هي وضوء تجديد للطاهر ، لا طهارة
رفع حدث ، بدليل ما رواه شعبة : حدثنا عبد الملك بن ميسرة قال : سمعت النزال بن سبرة
يحدث عن علي : « أنه صلى الظهر ، ثم قعد في حوائج الناس في رجة الكوفة ، حتى حضرت
صلاة العصر ، ثم أتى بكوز من ماء ، فأخذ منه حفنة واحدة ، فمسح بها وجهه ويديه
ورأسه ورجليه ، ثم قام فشرب فضله وهو قائم ، ثم قال : إن أناساً يكرهون الشرب
قائماً ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت . وقال : هذا وضوء من لم يحدث .
رواه البخاري بمعناه ، قال البيهقي : في هذا الحديث الثابت : دلالة على أن الحديث
الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الرجلين — إن صح — قائماً عن به :
وهو ظاهر غير محدث ، إلا أن بعض الرواة كأنه اختصر الحديث ، فلم ينقل قوله « هذا
وضوء من لم يحدث » . وقال أحمد : حدثنا ابن الأشجعي عن أبيه عن سفيان عن السدي
عن عبد خير عن علي : « أنه دعا بكوز من ماء — ثم قال : ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ومسح
على نعليه — ثم قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما لم يحدث » . وفي رواية :
« للطاهر ما لم يحدث » . قال : وفي هذا دلالة على أن ما روى عن علي في المسح على النعلين
إنما هو في وضوء متطوع به ، لا في وضوء واجب عليه من حدث يوجب الوضوء ، أو أراد
غسل الرجلين في النعلين ، أو أراد أنه مسح على جوربيه ونعليه ، كما رواه عنه بعض الرواة
مقيداً بالجوربين ، وأراد به جوربين منعلين .

قلت : هذا هو المسلك الخامس : أن مسحه رجله ورشه عليهما لأنهما كانتا مستورتين
بالجوربين في النعلين . والدليل عليه ما رواه سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، ومسح على نعليه » .
لكن تفرد به رواد بن الجراح عن الثوري ، والثقات روه عن الثوري ، بدون هذه
الزيادة . وقد رواه الطبراني من حديث زيد بن الحباب عن سفيان — فذكره بإسناده ومتمه :
« أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على النعلين » وروى أبو داود من حديث هشيم عن
يعلى بن عطاء عن أبيه أخبرني أويس بن أبي أويس الثقفي قال : « رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على نعليه وقدميه » فقوله : « مسح على نعليه » كقوله :

١٠٥ - وعن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه : « أنه قال لعبد الله بن زيد - وهو جد عمرو بن يحيى المازني - : « هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم . فدعا بوضوء ، فأفرغ على يديه ، فغسل يديه ، ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين مرتين ، إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ، ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ، ثم غسل رجله » .

« مسح على خفيه » . والنعل لا تكون ساترة لمحل المسح إلا إذا كان عليها جورب ، فلعله مسح على نعل الجورب ، فقال : « مسح على نعليه » .

المسلك السادس : أن الرجل لها ثلاثة أحوال : حال تكون في الخف ، فيجزى مسح ساترها ، وحال تكون حافية ، فيجب غسلها ، فهاتان مرتبتان ، وهما كشفها وسترها ، ففي حال كشفها لها أعلى مراتب الطهارة ، وهي الغسل التام ، وفي حال استتارها لها أدناها ، وهي المسح على الحائل ، ولها حالة ثالثة : وهي حالما تكون في النعل ، وهي حالة متوسطة بين كشفها وبين سترها بالخف - فأعطيت حالة متوسطة من الطهارة ، وهي الرش ، فإنه بين الغسل والمسح . وحيث اطلق لفظ « المسح » عليها في هذه الحال فالمراد به الرش ، لأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى . وهذا مذهب كما ترى ، لو كان يعلم له قائل معين ، ولكن يحكى عن طائفة لا أعلم منهم معيناً . وبالجملة فهو خير من مسلك الشيعة في هذا الحديث - وهو - .

المسلك السابع : أنه دليل على أن فرض الرجلين المسح ، وحكى عن داود الجوارى (١) وابن عباس ، وحكى عن ابن جرير أنه مخير بين الأمرين ، فأما حكايته عن ابن عباس فقد تقدمت ، وأما حكايته عن ابن جرير فغلط بين ، وهذه كتبه وتفسيره كله يكذب هذا النقل عليه ، وإنما دخلت الشبهة لأن ابن جرير القائل بهذه المقالة رجل آخر من الشيعة ، يوافقه في اسمه واسم أبيه ، وقد رأيت له مؤلفات في أصول مذهب الشيعة وفروعهم . فهذه سبعة مسالك للناس في هذا الحديث .

وبالجملة فالذين رويوا وضوء النبي صلى الله عليه وسلم : مثل عثمان بن عفان ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن زيد بن عاصم ، وجابر بن عبد الله ، والمغيرة بن شعبة ، والريبع بنت معوذ ، والمقدام بن معد يكرب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وجد طلحة بن مصرف ، وأنس بن مالك ، وأبي أمامة الباهلي ، وغيرهم - رضى الله عنهم - لم يذكر أحد منهم ما ذكر في حديث علي وابن عباس ، مع الاختلاف المذكور عليهما . والله أعلم .

(١) كذا في الأصل . ويظهر أنه داود بن علي الظاهري ، فإن هذا معروف عنه .

- ١٠٦ - وفي رواية : « فمضمض واستنشق من كف واحد . يفعل ذلك ثلاثاً » .
- ١٠٧ - وفي رواية قال : « مسح رأسه بماء غير فضل يديه ، وغسل رجله حتى أنقاهما » .
وأخرجه البخارى ومسلم الترمذى والنسائى وابن ماجه ، مطولاً ومختصراً .
- ١٠٨ - وعن المقدم بن معدى كَرَبَ الكِنْدِى قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء ، فتوضأ ، فغسل كفيه ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ، ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما » .
- ١٠٩ - وعنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، فلما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه ، فأمرهما حتى بلغ القفا ، ثم ردهما إلى المكان الذى منه بدأ » .
- ١١٠ - وفي رواية : « ومسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وأدخل إصبعيه فى صِياخِ أذنيه » .
وأخرجه ابن ماجه مختصراً .
- ١١١ - وعن أبى الأزهر المغيرة بن فروة ، ويزيد بن أبى مالك : « أن معاوية رضى الله عنه توضأ للناس كما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، فلما بلغ رأسه غرف غرفاً من ماء ، فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه ، حتى قطر الماء ، أو كاد يقطر ، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ، ومن مؤخره إلى مقدمه » .
- ١١٢ - وفي رواية قال : « فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وغسل رجله بغير عدد » .
- ١١٣ - وعن الرُّبَيْع بنت مُعَوِّذ بن عَفْرَاء رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا - فحدثنا أنه قال : أَسْكَبِي لى وَضوءاً » - فذكرت وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قالت فيه : « فغسل كفيه ثلاثاً ، ووضأ وجهه ثلاثاً ، ومضمض واستنشق مرة ، ووضأ يديه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه مرتين ، يبدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه ، وبأذنيه كَتَيْهَما : ظهورهما وبطنهما ، ووضأ رجله ثلاثاً ثلاثاً » .
- ١١٤ - وفي رواية : « وتمضمض واستنثر ثلاثاً » .
وأخرجه الترمذى مختصراً ، وقال : هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسناداً . وأخرجه ابن ماجه .

١١٥ - وعنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً عندها فمسح الرأس كله من قرن الشعر، كل ناحية لمنصب الشعر، لا يحرك الشعر عن هيئته».

١١٦ - وعنها قالت: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ، قالت: فمسح رأسه، ومسح ما أقبل منه، وما أدبر، وضغيه وأذنيه مرة واحدة» وأخرجه الترمذي، وقال: حديث الربيع حديث حسن صحيح.

١١٧ - وعن ابن عقيل عنها: «أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان في يده».

وابن عقيل هذا هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، وقد اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديثه، وذكر الترمذي حديث عبد الله بن زيد «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً، وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه» من رواية ابن لهيعة عن حبان بن واسع^(١) قال: ورواية عمرو بن الحرث عن حبان بن واسع أصح، لأنه قد روى من غير وجه هذا الحديث عن عبد الله بن زيد وغيره: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء جديداً»

١١٨ - وعنها: «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً وأدخل إصبعيه في جُحرى أذنيه» وأخرجه ابن ماجه

١١٩ - وعن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده -- وجده هو كعب بن عمرو، ويقال: عمرو بن كعب الحمداني اليمامي، له صحبة، ومنهم من ينكرها -- قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه مرة واحدة، حتى بلغ القذال، وهو أول القفا» وقال مسدد: «مسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره، حتى أخرج يديه من تحت أذنيه». قال مسدد: فحدثت به يحيى، فأنكره.

١١٩ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم: وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سمعت علي بن المديني يقول: قلت لسفيان: إن ليثاً روى عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده: «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً»؟ فأنكر سفيان ذلك، وعجب أن يكون جد طلحة لقي النبي صلى الله عليه وسلم. قال علي: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جد (١) حبان) بفتح الحاء المهملة.

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ابن عيينة — زعموا — كان ينكره ، ويقول :
إيش هذا ، طلحة عن أبيه عن جده ؟

١٢٠ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ —
فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً — قال : ومسح برأسه وأذنيه مسحاً واحدة » .

١٢١ - وعن أبي أمامة — ذكر وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يمسح المأقين ، قال : وقال : الأذنان من الرأس »

قال سليمان بن حرب : يقولها أبو أمامة . قال قتيبة : قال حماد : لا أدري ، هو من
قول النبي صلى الله عليه وسلم أو أبي أمامة ؟ يعني قصة الأذنين .

١٢١ - « المآق » طرف العين الذي يلي الأنف ، وفيه ثلاث لغات : ماق ، ومآق مهموز ،
وموق . فالمآق : يجمع على المآق ، والموق : يجمع على المآق .

وقوله « الأذنان من الرأس » : فيه بيان أنهما ليستا من الوجه ، كما ذهب إليه الزهري ،
وأنه ليس باطنهما من الوجه وظاهرهما من الرأس ، كما ذهب إليه الشعبي .

وممن ذهب إلى أنهما من الرأس : ابن المسيب ، وعطاء ، والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد
بن جبير ، والنخعي ، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي ومالك وأحمد بن حنبل . وقال
الشافعي : هما سنة على حيالهما ، ليستا من الوجه ولا من الرأس . وتناول أصحابه الحديث
على وجهين : أحدهما : أنهما يمسحان مع الرأس تبعاً له . والآخر : أنهما يمسحان كما يمسح
الرأس ، ولا يغسلان كالوجه ، وإضافتهما إلى الرأس إضافة تشبيه وتقريب ، لإضافة
تحقيق ، وإنما هو في معنى دون معنى ، كقوله « مولى القوم منهم » أي في حكم النصره والموالاة ،

طلحة ؟ فقال : عمرو بن كعب ، أو كعب بن عمرو ، وكانت له صحبة . وقال عباس الدوري :
قلت ليحيى بن معين : طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده ، رأى جده النبي صلى الله
عليه وسلم ؟ فقال يحيى : المحدثون يقولون : قد رآه ، وأهل بيت طلحة يقولون :
ليست له صحبة .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال الترمذى : هذا حديث ليس إسناده بذلك القائم .
وقال الدارقطنى : رفعه وهم ، والصواب أنه موقوف .

باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً [٥١ : ١]

١٢٢ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، كيف الطهور ؟ فدعا بماء فى إناء ، فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، أدخل إصبعيه السباحتين فى أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه ، وبالسباحتين باطن أذنيه ، ثم غسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قل : هكذا الوضوء ، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، أو ظلم وأساء » .

وأخرجه النسائى وابن ماجة . وعمرو بن شعيب ترك الاحتجاج بحديثه جماعة من الأئمة ، ووثقه بعضهم . قال عبد الله بن صالح العجلي : ثقة . وقال يحيى بن معين : ثقة . وقال مرة : ليس بذلك . وقال الإمام أحمد : ليس بحجة ، وقال مرة : ربما احتجنا به . وربما وجس فى القلب منه شيء ، وله منا كبير . وقال البخارى : رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن عبد الله والحميدى وإسحاق بن إبراهيم : يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وقال يحيى بن سعيد القطان : عمرو بن شعيب عندنا واهٍ . وقال أيوب السخيتانى : كنت أتى عمرو بن شعيب فأعطى رأسى حياء من الناس . وكان مغيرة بن مقسم لا يعبأ بصحيفة عمرو بن شعيب . وقال مرة : ما يسرنى أن صحيفة عبد الله بن عمرو عندى بتمرتين ، أو بفلسين . وقال الدارقطنى : إذا قال عن أبيه عن جده ، فيوهم أن

دون حكم النسب واستحقاق الإرث ، ولو أوصى رجل لبنى هاشم لم يعط مواليتهم ، ومولى اليهودى لا يؤخذ بالجزية .

وفائدة الكلام ومعناه عندهم : إبانة الأذن عن الوجه فى حكم الغسل ، وقطع الشبهة فيها ، لما بينهما من الشبه فى الصورة ، وذلك أنهما وجدتا فى أصل الخلقة بلا شعر ، وجعلتا محلاً لحاسة من الحواس ، ومعظم الحواس محله الوجه ، فقل « الأذان من الرأس » ليعلم أنهما ليستا من الوجه .

يكون جده الأعلى وجده الأدنى ، ما لم يبين ، فإذا بين فهو صحيح ، ولم يترك حديثه أحد من الأئمة . وقال ابن عدى : إن أحاديثه عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه ، ولم يدخلوه في صحاح خرجوه ، وقال : هي صحيحة .

باب الوضوء مرتين [٥٢ : ١]

١٢٣ - عن أبي هريرة رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين » وأخرجه الترمذى ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبد الله بن الفضل ، وهو إسناد حسن صحيح .

١٢٤ - وعن عطاء بن يسار قال : قال لنا ابن عباس : « أتُحِبُّونَ أن أريكُم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فدعا بإناء فيه ماء ، فاغترف غرفة بيده اليمنى ، فتمضمض واستنشق ، ثم أخذ أخرى ، فجمع بها يديه ، ثم غسل وجهه ، ثم أخذ أخرى فغسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ أخرى فغسل بها يده اليسرى ، ثم قبض قبضة من الماء ، ثم نفخ يده ، ثم مسح بها رأسه وأذنيه ، ثم قبض قبضة أخرى من الماء ، فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ، ثم مسحها بيديه ، يدٌ فوق القدم ويدٌ تحت النعل ، ثم صنع باليسرى مثل ذلك »

وأخرجه البخارى مطولاً ومختصراً ، وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، مفرقاً بنحوه مختصراً . وفى لفظ البخارى : « ثم أخذ غرفة من ماء ، فرش على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله ، يعنى اليسرى » . وفى لفظ للنسائى « ثم غرف غرفة فغسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى » . وذلك يوضح ما أبهم فى لفظ حديث أبى داود . وترجم البخارى والترمذى والنسائى على طرف من هذا الحديث : « الوضوء مرة » خلاف ما فى هذه الترجمة . وكذلك فعل أبو داود فى الباب الذى بعده .

باب الوضوء مرة مرة [٥٣ : ١]

١٢٥ - عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال « ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فتوضأ مرة مرة » .

وهذا طرف من الحديث الذى قبله .

باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق [٥٣ : ١]

١٢٦ - عن طلحة - وهو ابن مُصَرِّفٍ - عن أبيه عن جده ، قال : « دخلت - يعني على النبي صلى الله عليه وسلم - وهو يتوضأ ، والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره ، فرأيتُه يفصلُ بين المضمضة والاستنشاق » .

باب في الاستنثار [٥٣ : ١]

١٢٧ - عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ، ثم لينثر » .

وأخرجه البخارى والنسائى . وأخرجه مسلم من وجه آخر .

١٢٨ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « استنثروا مرتين بالفتين ، أو ثلاثاً » .

وأخرجه ابن ماجه .

١٢٩ - وعن لَقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ قال : « كنت وافداً بِنِى الْمُنْتَفِقِ - أو فى وفدِ بنى المنتفق - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قدِمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم نُصادفْهُ فى منزله ، وصادفنا عائشةَ أم المؤمنين ، قال : فأمرت لنا بخزيرة ، فصنعت لنا ، قال : وأُتينا بقنّاع - ولم يُقَمِّ قَتَيْبَةُ الْقنّاعَ - والقنّاعُ الطبقُ - فيه تمر ، ثم جاء رسول الله

١٣٠ - قوله « أمرت لنا بخزيرة » فإن الخزيرة من الأطعمة ما تُتخذ بدقيق ولحم ، والخزيرة : حساء من دقيق ودسم . والقنّاع : الطبق ، وسمى قنّاعاً لأن أطرافه قد أقنعت إلى داخل ، أى عطف .

وقوله « تيعر » من اليعار ، وهو صوت الشاة . وقوله « ماولدت » هى مشددة اللام على معنى خطاب الشاهد . وأصحاب الحديث يروونه على معنى الخبر ، يقولون « ماوَلَدَتْ » خفيفة اللام ساكنة التاء ، أى ماولدت الشاة ، وهو غلط ، يقال : ولدت الشاة ، إذا حضرت

صلى الله عليه وسلم ، فقال : هل أصبتم شيئاً ، أو أمر لكم بشيء ؟ قال : قلنا : نعم
يا رسول الله ، قال : فبينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس إذ دفع الراعى
غنمه إلى المراح ، ومعه سَخْلَةٌ تَبْعَرُ ، فقال : ما وَلَدْتَ يا فلان ؟ قال : بِهِمَةٌ ، قال :
فاذبح لنا مكانها شاةً ، ثم قال : لا تحسبن - ولم يقل لا تحسبن - أنا من أجلك

ولادها فعالجتها حتى يبين منها الولد . وأنشدنى أبو عمرو فى ذكر قوم :
إذا ما ولدوا يوماً تنادوا : أجدنى تحت شاتك ، أم غلام ؟
« والبهمة » ولد الشاة أول ما يولد ، يقال للذكر والأنثى : بهمة .
وقوله « لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها » معناه : ترك الاعتماد به على الضيف ،
والتبرؤ من الرياء .

وقوله « ولا تحسبن » مكسورة السين ، وإنما هو لغة عليا ، ضر ، وتحسبن ، بفتحها ، لغة
سفلاها . وهو القياس عند النحويين . لأن المستقبل من « فَعَلَ » مكسورة العين « يفعل »
مفتوحتهما ، كقولهم : علم يعلم ، وعجل يعجل ، إلا أن حروفاً شاذة قد جاءت ، نحو
« نَعِمَ يَنعِم » و « يئس ، يئس » و « حَسِبَ يحسب » ، وهذا فى الصحيح ، فأما المعتل
فقد جاء فيه « ورم ، يرم » ، و « وثق يثق » ، و « ورع يرع » ، و « ورى يرى » .
وقوله « لا تضرب ظعنك كضربك أميتك » فإن الظعينة هى المرأة ، وسميت ظعينة
لأنها تظعن مع الزوج وتنتقل بانتقاله . وليس فى هذا ما يمنع من ضربهن أو يحرمه على
الأزواج عند الحاجة إليه ، فقد أباح الله تعالى ذلك فى قوله (٤ : ٣٤) فَمُظْهَنٌ وَاهْجَرُوهن فى
المضاجع واضربوهن) وإنما فيه النهى عن تبريح الضرب ، كما يضرب المماليك فى عادات
من يستجيز ضربهم ويستعمل سوء الملكة فيهم ، وتمثله بضرب المماليك لا يوجب
إباحة ضربهم ، وإنما جرى ذكره فى هذا على طريق الذم لأفعالهم ، ونهاه عن الاقتداء بها .
وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن ضرب المماليك إلا فى الحدود ، وأمرنا بالإحسان
إليهم وقال : « من لم يوافقكم منهم فبيعوه ، ولا تعذبوا خلق الله » ، فأما ضرب الدواب فمباح .
لأنها لا تتأدب بالكلام ، ولا تعقل معانى الخطاب كما يعقل الإنسان ، وإنما يكون تقويمها

ذبحناها ! لنا غنم مائة ، لا نريد أن تزيد ، فإذا ولد الراعى بهمة ذبحنا مكانها شاة ، قال : قلت : يا رسول الله ، إن لى امرأة ، وإن فى لسانها شيئاً — يعنى البداء — قال : فطلقها إذن ، قال : قلت : يا رسول الله ، إن لها صُحبةً ، ولى منها ولدٌ ، قال : فترها ، يقول : عَظُّها ، فإن يكُ فيها خير فستفعل ، ولا تضرب ظعنيتك كضربك أُميتك . قلت : يا رسول الله ، أخبرني عن الوضوء ، قال : أَسِغِ الوضوء ، وخلل بين الأصابع وبالغ فى الاستنشاق ، إلا أن تكون صائماً .

غالبًا بالضرب ، وقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرك بعيره بمحجنه . ونخس جمل جابر رضى الله عنه حين أبطأ عليه ، فسبق الركب ، حتى ما يملك رأسه .

وفى الحديث من الفقه : أن الاستنشاق فى الوضوء غير واجب ، ولو كان فرضاً فيه لكان على الصائم كهو على المفطر . ونرى أن معظم ما جاء من الحث والتحريض على الاستنشاق فى الوضوء إنما جاء لما فيه من المعونة على القراءة وتنقية مجرى النفس الذى يكون به التلاوة ، وبإزالة ما فيه من الثفل تصح مخارج الحروف .

وقال ابن أبى ليلى وإسحق بن راهويه : إذا ترك الاستنشاق فى الوضوء أعاد الصلاة ، وكذلك إذا ترك المضمضة .

وفى الحديث دليل على أن ما وصل إلى الدماغ من سعوط ونحوه فإنه يفطر الصائم ، كما يفطره ما يصل إلى معدته ، إذا كان ذلك من فعله أو بإذنه .

وفيه دليل على أنه إذا بالغ فى الاستنشاق ذاك كراً لصومه فوصل الماء إلى دماغه فقد أفسد صومه .

وقوله « أخبرني عن الوضوء » فإن ظاهر هذا السؤال يقتضى الجواب عن جملة الوضوء ، إلا أنه صلى الله عليه وسلم لما اقتصر فى الجواب على تحليل الأصابع والاستنشاق علم أن السائل لم يسأله عن حكم ظاهر الوضوء ، وإنما سأله عما يخفى من حكم باطنه . وذلك لأن أخذ الماء قد يأخذه بجمع الكف وضم الأصابع بعضها إلى بعض فيسد خاص ما بينها ،

١٣٠ - وفي رواية قال : « فلم نَنشَبْ أن جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يتَقَلَّعُ ، يتَكَفَّأُ » . وقال : « عَصِيْدَةٌ » مكان « خَزِيْرَةٌ » .

١٣١ - وفي : رواية « إذا تَوَضَّأت فَمَضِمَص » .

وأخرجه الترمذى فى الطهارة ؛ وفى الصوم مختصراً ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .
وأخرجه النسائى فى الطهارة والوليمة مختصراً . وأخرجه ابن ماجة فى الطهارة مختصراً .

باب تَخْلِيلِ اللّحِيَةِ [١ : ٥٦]

١٣٢ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا تَوَضَّأ أخذ كفّاً من ماء فأدخله تحت حَنَكِهِ ، فخلل به لَحِيَّتَهُ ، وقال : هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي » .

فربما لم يصل الماء إلى باطن الأصابع ، وكذلك هذا فى باطن أصابع الرجل ، لأنها ربما ركب بعضها بعضاً حتى تكاد تلتصم ، فقدم له الوصاة بتخلييلها ، ووكد القول فيها ، لئلا يغفلها . والله أعلم .

١٣٣ - قلت : قد أوجب بعض العلماء تخليل اللحية ، وقال : إذا تركه عامداً أعاد الصلاة . وهو قول إسحق بن راهويه وأبى ثور . وذهب عامة العلماء إلى أن الأمر به استحباب وليس بإيجاب . ويشبه أن يكون المأمور بتخلييله من اللحي على سبيل الوجوب ما رُقَّ من الشعر منها فترأى ما تحتها من البشرة .

١٣٤ - وقال الشيخ شمس الدين بن القيم : قال أبو محمد بن حزم : لا يصح حديث أنس هذا ، لأنه من طريق الوليد بن زوران (١) ، وهو مجهول ، وكذلك أعلاه ابن القطان : بأن الوليد هذا مجهول الحال . وفى هذا التعليل نظر ، فإن الوليد هذا روى عنه جعفر بن برقان (٢) وحجاج بن منهال وأبو المليح الحسن بن عمر الرقى وغيرهم ، ولم يعلم فيه جرح .

وقد روى هذا الحديث محمد بن يحيى الذهلى فى كتاب علل حديث الزهرى ، فقال : حدثنا

« ١ » الوليد بن زوران : بزاي معجمة ثم واو ثم راء ، وقيل : بتأخير الواو ، وثقه ابن حبان .
« ٢ » برقان : بضم الباء الموحدة وسكون الراء المهملة .

محمد بن عبد الله بن خالد الصفار ، من أصله ، وكان صدوقاً ، حدثنا محمد بن حرب حدثنا الزبيدي عن الزهري عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً فأدخل أصابعه تحت لحيته فخللها بأصابعه ، ثم قال : هكذا أمرني ربي عز وجل » . وهذا إسناد صحيح . وفي الباب حديث عثمان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته » ، رواه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه ابن خزيمة ، وأبو عبد الله الحاكم ، وقال أحمد : هو أحسن شيء في الباب ، وقال الترمذي : قال محمد بن إسماعيل البخاري : أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان — يريد هذا الحديث — وقد أعلاه ابن حزم ، فقال : هو من طريق إسرائيل ، وليس بالقوي ، عن عامر بن شقيق ، وليس مشهوراً بقوة النقل . وقال في موضع آخر : عامر بن شقيق ضعيف . وهذا تعليل باطل ، فإن إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق ، احتج به الشيخان وبقية الستة ، ووثقه الأئمة الكبار . وقال فيه أبو حاتم : ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق ، ووثقه ابن معين وأحمد ، وكان يتعجب من حفظه . والذي غرأه محمد بن حزم قول أحمد في رواية ابنه صالح : إسرائيل عن أبي إسحاق : فيه لين ، سمع منه بآخرة . وهذا الحديث ليس من روايته عن أبي إسحاق ، فلا يحتاج إلى جواب . وأما عامر بن شقيق فقال النسائي : ليس به بأس ، وروى عن ابن معين تضعيفه ، روى له أهل السنن الأربعة .

وفي الباب حديث عائشة ، رواه أبو عبيد — يعني في كتاب الطهور — عن حجاج عن شعبة عن عمرو بن أبي وهب الخزاز عن موسى بن مروان الجبلي عن طلحة بن عبد الله بن كريب عنها ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضعاً خلل لحيته » .

وفي الباب حديث عمار بن ياسر ، رواه الطبراني عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الكريم عن حسان بن بلال : « أن عمار بن ياسر توضعاً ، فخلل لحيته ، فقل له : ما هذا ؟ قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخلل لحيته » . وقد أعلاه ابن حزم بعلمين : أحدهما : أنه قال : حسان بن بلال مجهول . والثانية : قال : لا نعرف له لقاء لعمار بن ياسر . فأما العلة الأولى ، فإن حساناً روى عنه أبو قلابة . وجعفر بن أبي وحشية وقتادة ويحيى بن أبي كثير ومطر الوراق وابن أبي المخارق وغيرهم ، وروى له الترمذي والنسائي وابن ماجه . قال علي بن المديني : كان ثقة . ولم يحفظ فيه تضعيف لأحد . وأما العلة الثانية : فباطلة أيضاً . فإن الترمذي رواه من طريقين إلى حسان ، أحدهما عن ابن أبي عمر عن سفيان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان عن عمار . والثاني عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن حسان قال :

رأيت عماراً توضاً فخلل لحيته ، وفيه : « ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل لحيته ». وعلة هذا الحديث المؤثرة : هي ما قاله الامام أحمد في رواية ابن منصور عنه ، قال : قال ابن عينة : لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل . قال الترمذى : سمعت إسحاق بن منصور يقول : سمعت أحمد بن حنبل ، فذكره . وذكر الحافظ ابن عساكر عن البخارى مثل ذلك ، وقال الامام أحمد : لا يثبت في تخليل اللحية حديث . وفي الباب حديث ابن أبي أوفى ، رواه أبو عبيد عن مروان بن معاوية عن أبي الوراق عنه أنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل لحيته ».

وفيه حديث أبي أيوب ، رواه أبو عبيد عن محمد بن ربيعة عن واصل بن السائب الرقاشى عن أبي سورة عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضاً فخلل لحيته » .

قلت : وتصحيح ابن القطان لحديث أنس من طريق الذهلى فيه نظر ، فان الذهلى أعله ، فقال في الزهريات : وحدثنا يزيد بن عبد ربه حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدى أنه بلغه عن أنس بن مالك - فذكره - قال الذهلى : هذا هو المحفوظ ، قال ابن القطان : وهذا لا يضره ، فانه ليس من لم يحفظ حجة على من حفظ . والصفار قد عين شيخ الزبيدى فيه ، وبين أنه الزهرى ، حتى لو قلنا : إن محمد بن حرب حدث به تارة ، فقال فيه عن الزبيدى بلغنى عن أنس ، لم يضره ذلك ، فقد يرجع كتابه فيعرف منه أن الذى حدث به الزهرى ، فيحدث به عنه ، فأخذه عن الصفار هكذا . وهذه التجوزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علمه ، ويعلمون أن الحديث معلول بارسال الزبيدى له ، ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجوزات والاحتمالات.

ولهذا الحديث طريق أخرى ، رواه الطبرانى في المعجم الكبير من حديث أبي حفص العبدى عن ثابت عن أنس قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضاً » — فذكره كما تقدم . وأبو حفص وثقه أحمد ، وقال : لا أعلم إلا خيراً ، ووثقه ابن معين ، وقال عبد الصمد بن عبد الوارث : ثقة وفوق الثقة . فهذه ثلاث طرق حسنة ، وذكر الحاكم في المستدرک حديث عثمان في ذلك ، ثم قال : وله شاهد صحيح من حديث أنس . ورواه ابن ماجه في سننه من حديث يحيى بن كثير أبى النضر — صاحب البصرى — عن يزيد الرقاشى عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضاً خلل لحيته وفرج أصابعه مرتين » ، قال الدارقطنى : أبو النضر هذا متروك . وقال النسائى : يزيد الرقاشى متروك . ورواه ابن عدى من حديث هاشم بن سعد عن محمد بن زياد عن أنس مرفوعاً ، ثم قال ابن عدى : وهاشم هذا مقدار ما يرويه لا يتابع عليه . ورواه البيهقى في السنن من حديث إبراهيم الصائغ عن أبي خالد عن أنس مرفوعاً ، وأبو خالد هذا مجهول .

فهذه ثلاث طرق ضعيفة ، والثلاثة الأولى أقوى منها .

وأما حديث عمار ، فقد تقدم تعليل أحمد والبخاري له من طريق عبد الكريم . وأما طريق ابن عيينة عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن حسان ، فقال ابن أبي حاتم ، في كتاب العلل : سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة عن سعيد بن أبي عروبة - فذكره ؟ فقال أبي : لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة عن ابن أبي عروبة ، قلت : هو صحيح ؟ قال : لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة ، ولم يصرح فيه ابن عيينة بالتحديث ، وهذا مما يوهنه . يريد بذلك : أنه لعله دلسه .

قلت : وقد سئل الامام أحمد عن هذا الحديث ؟ فقال : إما أن يكون الحميدي اختلط ، وإما أن يكون من حدث عنه خلط . ولكن متابعة ابن أبي عمر له ترفع هذه العهدة . والله أعلم . وقد رويت أحاديث التخلييل من حديث عثمان ، وعلى ، وأنس ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وأم سلمة ، وعمار بن ياسر ، وأبي أيوب ، وابن أبي أوفى ، وأبي أمامة ، وجابر بن عبد الله ، وجريير بن عبد الله البجلي ، رضى الله عنهم . ولكن قال عبد الله بن أحمد : قال أبي : ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في التخلييل شيء . وقال الحلال ، في كتاب العلل : أخبرنا أبو داود قال : قلت لأحمد : تخلييل اللحية ؟ قال : قد روى فيه أحاديث ليس يثبت منها حديث ، وأحسن شيء فيها حديث شقيق عن عثمان . وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ، في كتاب العلل : سمعت أبي يقول : لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في تخلييل اللحية حديث

قلت : وحديث ابن عباس من رواية نافع مولى يوسف السلمي ، قال العقيلي : لا يتابع عليه ، منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، وحديث ابن عمر رواه الدارقطني . وقال : الصواب أنه موقوف على ابن عمر . وكذلك قال عبد الحق : الصحيح أنه من فعل ابن عمر ، غير مرفوع . وله عدة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم عن أبيه ، وهي أن الوليد بن مسلم حدث به عن الأوزاعي مرسل ، وعبد الحميد رفعه عنه . والصواب رواية ابن المغيرة عنه موقوفاً . وذكرها الحلال في كتاب العلل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً . ثم حكى عن جعفر بن محمد أنه قال : قال أحمد : ليس في التخلييل أصح من هذا ، يعني الموقوف . وأما حديث أبي أيوب فذكره الترمذي في كتاب العلل ، وقال : سألت محمداً عنه ؟ فقال : لا شيء . فقلت : أبوسورة ما اسمه ؟ فقال : ما أدري ، ما يصنع به ؟ عنده مناكير ، ولا يعرف له سماع من أبي أيوب . ورواه ابن ماجه في سننه من حديث ابن أبي أوفى من رواية فائد أبي الوراق ، وهو متروك باتفاقهم . وحديث أبي أمامة رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث أبي غالب عن أبي أمامة . وأبو غالب ضعفه النسائي ووثقه الدارقطني . وقال ابن معين : صالح الحديث ، وصحح له الترمذي . وحديث جابر ضعيف جداً .

باب المسح على العمامة [١ : ٥٦]

١٣٣ - عن ثوبان رضي الله عنه قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية ، فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين » .

١٣٣ - «العصائب»: العمام ، سميت عصائب ، لأن الرأس يعصب بها
« والتساخين » : الخفاف ، ويقال : إن أصل ذلك كل ما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوه .

وقد اختلف أهل العلم في المسح على العمامة فذهب إلى جوازه جماعة من السلف ، وقال به من فقهاء الأمصار: الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبو ثور وداود . وقال أحمد : قد جاء ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من خمسة أوجه . وشرط من جوز المسح على العمامة : أن يعتم الماسح عليها بعد كمال الطهارة ، كما يفعله من يريد المسح على الخفين . وروى عن طاوس أنه قال : لا يمسح على العمامة التي لا تجعل تحت الذقن .

وأبى المسح على العمامة أكثر الفقهاء ، وتأولوا الخبر في المسح على العمامة على معنى أنه كان يقتصر على مسح بعض الرأس ، فلا يمسحه كله مقدمه ومؤخره ، ولا ينزع عمامته من رأسه ولا ينقضها . وجعلوا خبر المغيرة بن شعبة كالمفسر له ، وهو أنه وصف وضوءه ثم قال : « ومسح بناصيته وعلى عمامته » فوصل مسح الناصية بالعمامة . وإنما وقع أداء الواجب من مسح الرأس بمسح الناصية ، إذ هي جزء من الرأس ، وصارت العمامة تبعاً له ، كما روى « أنه مسح أسفل الخف وأعلاه » ثم كان الواجب في ذلك مسح أعلاه ، وصار مسح أسفله كالتبع له . والأصل : أن الله تعالى فرض مسح الرأس ، وحديث ثوبان محتمل للتأويل ، فلا يترك الأصل المتيقن وجوبه بالحديث المحتمل . ومن قاسه على مسح الخفين فقد أبعد ، لأن الخف يشق نزعه ، ونزع العمامة لا يشق :

وحديث جرير ذكره ابن عدي من حديث ياسين بن معاذ الزيات ، عن ربيع بن حراش عن جرير ، مرفوعاً ، وياسين متروك عند النسائي والجماعة .

١٣٤ - وعن أنس رضي الله عنه قال . « رأيت رسول الله صلى عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطريّة ، فأدخل يديه من تحت العمامة ، فمسح مقدّم رأسه ، ولم ينقص العمامة » .

١٣٤ - قلت : وهذا يشهد لما تأولوه في معنى الحديث الأول .
و «القطر» نوع من البرود فيه حمرة .

وحديث عائشة رواه أحمد في مسنده . وحديث أم سلمة ذكره الترمذي في كتابه معلقاً فقال : وفي الباب عن أم سلمة . وذكر جماعة من الصحابة
١٣٤ - وقال في آخر باب المسح على العمامة : قال ابن المنذر : ويمسح على العمامة ، لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . وقال الجوزجاني : روى المسح على العمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم : سلمان الفارسي ، وثوبان ، وأبو أمامة ، وأنس بن مالك ، والمغيرة بن شعبة ، وأبو موسى ، وفعله الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه . وقال عمر بن الخطاب : من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله . قل : والمسح على العمامة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماضية مشهورة ، عند ذوى القناعة من أهل العلم في الأمصار . وحكاها عن ابن أبي شيبة وأبي خيثمة زهير بن حرب وسليمان بن داود الهاشمي ، مذهبهم . ورواه أيضاً عمرو بن أمية الضمري وبلال .
فأما حديث سلمان (١)

[١] بياض في الأصل . ولعله كان يريد أن يخرج الأحاديث فنسبها ، أو لم يوفق لذلك . ونحن نخرجها قدر الطاقة : فحديث سلمان الفارسي أخرجه أحمد ، بلفظ : « أن سلمان رأى رجلاً قد أحدث وهو يريد أن يخلع خفيه . فأمره سلمان أن يمسح على خفيه وتضي عمامته ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الخفين والخمار » . وحديث أبي أمامة رواه الطبراني بلفظ : « مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك » . وحديث أنس رواه البيهقي في سننه ، من حديث عاصم الأحول عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الموقين والخمار » . وحديث المغيرة بن شعبة أخرجه مسلم والترمذي - وصححه - بلفظ : « توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسح على الخفين والعمامة » . وحديث أبي موسى الأشعري رواه الطبراني بلفظ : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فمسح على الجوربين والنعلين والعمامة » . قال الطبراني : تفرد به عيسى بن سنان . وفي الباب عن بلال عند مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة بلفظ قال : « مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين والخمار » . وفي لفظ لأحمد عن بلال « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : امسحوا على الخفين والخمار » . وعن عمرو بن أمية الضمري ، رواه البخاري وأحمد وابن ماجة ، قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته » . وعن أبي ذر ، أخرجه الطبراني في معجمه الاوسط قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين والخمار » . وعن خزيمه بن ثابت أخرجه الطبراني بلفظ : « أن النبي

باب غسل الرجل [٥٧ : ١]

١٣٥- عن المستورد بن شدّاد رضى الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ يَدْلُكُ أصابع رجله بخصره ».

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة . هذا آخر كلامه . وابن لهيعة يضعف في الحديث .

باب المسح على الخفين [٥٧ : ١]

١٣٦- عن المغيرة — وهو ابن شُعْبَةَ — قال : عدّل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه في غزوة تبوك ، قبل الفجر ، فعَدَلْتُ معه ، فأناخ النبي صلى الله عليه وسلم ، فتبرّز ، ثم جاء ، فسكبتُ على يده من الإداوة ، فغسل كفيه ، ثم غسل وجهه ، ثم حَسَرَ عن ذراعيه ، فضاق كَمَا جَبْتُهُ ، فأدخل يديه فأخرجهما من تحت الجبة ، فغسلهما إلى المرفق ، ومسح برأسه ، ثم توضأ على خُفَّيه ، ثم ركب ، فأقبلنا نسير ، حتى نجد الناس في الصلاة ، قد قدّموا عبد الرحمن بن عَوْفٍ ، فصلّى بهم حين كان وقت الصلاة ، ووجدنا عبد الرحمن وقد ركع بهم ركعة من صلاة الفجر ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصَفَّ مع المسلمين . فصلّى وراء عبد الرحمن بن عوف الركعة الثانية ، ثم سلم عبد الرحمن ، فقام

صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين والحمار . قال الترمذى : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : منهم أبو بكر وعمر وأُتْس ، وبه يقول الأوزاعي وأحمد وإسحاق اه ، وهو قول أبي ثور وداود بن علي . ورواه ابن رسلان في شرحه عن أبي أمامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول . وروى الخلال بأسناده عن عمر أنه قال : « من لم يظهره المسح على العمامة فلا طهره الله » وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه ، وحمد وإسحاق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم اه . وأحاديث المسح على العمامة أخرجه البخاري ومسلم والترمذى وأحمد والنسائي وابن ماجه وغير واحد من الأئمة من طرق قوية متصلة الاسانيد . وذهب إليه جماعة من السلف كما عرفت . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الرأس فقط . وعلى العمامة فقط . وعلى الرأس والعمامة معاً . وكل صحيح ثابت ، موجود في كتب الأئمة الصحاح . والنبي صلى الله عليه وسلم مبين عن الله تعالى ، فقصر الاجزاء على بعض ماورد بنفي موجب ليس من دأب المنصفين ، والله أعلم .

(٨ مختصر السنن ج ١)

النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته ، ففزع المسلمون ، فأكثرُوا التسبيح ، لأنهم سبقوا النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة ، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : قد صبتُم ، أو قد أحسنتم .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ، مطولاً ومختصراً
١٣٧ - وعنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح ناصيته . ذكر فوق العمامة » .
١٣٨ - وعنه : « أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين ، وعلى ناصيته ، وعلى عمامته » .

وأخرجه مسلم ، والترمذي ، والنسائي

١٣٩ - وعن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رَكْبَةٍ ، ومعى إداوة ، فخرج لحاجته ، ثم أقبل ، فتلقمته بالإداوة ، فأفرغت عليه ، فغسل كفيه ووجهه ، ثم أراد أن يخرج ذراعيه ، وعليه جبة من صوف من جِباب الرُّوم ضيقة الكمين ، فضاقت ، فأدرعهما أدراعاً ، ثم أهويت إلى الخفين لأنزعهما ، فقال لي : دع الخفين ، فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان ، فمسح عليهما » . قال الشعبي : شهد لي عروة على أبيه ، وشهد أبوه على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وأخرجه البخاري ، ومسلم مختصراً ومطولاً .

١٣٩ - قوله « أدرعهما » معناه : أنه نزع ذراعيه عن الكمين وأخرجهما من تحت الجبة . وزنه : افتعل ، من ذرع ، إذا مد ذراعه ، كما يقال : اذكر من ذكر .

وفي قوله « أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان » دليل على أن المسح على الخفين لا يجوز إلا بأن يلبس على كمال الطهارة ، وأنه إذا غسل إحدى رجليه فلبس عليها أحد الخفين ، ثم غسل رجله الأخرى ، ثم لبس الخلف الآخر ، لم يجزئه . لأنه جعل طهارة القدمين معاً قبل لبس الخفين شرطاً لجواز المسح عليهما ، وعلة لذلك . والحكم المعلق بشرط لا يصح إلا بوجود شرطه ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق .
وفيه : جواز الاستعانة في الطهارة والوضوء بالخادم ونحوه .

١٤٠ - وعن الحسن - وهو البصري - عن زرارة بن أوفى : أن المغيرة بن شعبه قال : « تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم -- فذكر هذه القصة -- قال : فأتينا الناس ، وعبد الرحمن بن عوف يصلي بهم الصبح ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يتأخر ، فأوماً إليه أن يمضي ، قال : فصليتُ أنا والنبي صلى الله عليه وسلم خلفه ركعة ، فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم ، فصلى الركعة التي سبق بها ، ولم يزد عليها شيئاً » قال أبو داود : أبو سعيد الخدري ، وابن الزبير ، وابن عمر ، يقولون : من أدرك الفرد من الصلاة عليه سجدنا السهو .

١٤١ - وعن أبي عبد الرحمن : « أنه شهد عبد الرحمن بن عوف ، يسأل بلالاً عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كان يخرج يقضى حاجته ، فأتيه بالماء ، فيتوضأ ، ويمسح على عمامته وموقيه » .

١٤٢ - وعن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ^(١) : « أن جريراً بال ، ثم توضأ ، فمسح على الخفين ، وقال : ما يمنعني أن أمسح ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ؟ قالوا : إنما كان ذلك قبل نزول المائدة ! قال : ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة » .

١٤١ - « الموق » نوع من الخفاف معروف ، وساقه إلى التقصر .

١٤٢ - أراد القوم بهذا القول أن المسح على الخفين كان رخصة ثم نسخ بقوله سبحانه (وأرجلكم إلى الكعبين) في سورة المائدة ، فقال جرير : « ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة » أي ما صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد إسلامي ، وقد رأيت يمسح على خفيه ، يريد به إثبات المسح على الخفين ، وأنه غير منسوخ .

وفي هذا من قول الصحابة : دلالة على أنهم كانوا يرون نسخ السنة بالقرآن . وقد روى قوم من الشيعة عن علي رضي الله عنه أنه قال : « إنما كان المسح على الخفين قبل نزول المائدة ، ثم نهى عنه » فصارت الإباحة منسوخة . هذا أمر لا يصح عن

(١) اسم أبي زرعة هذا : عمرو ، ويقال : عبد الرحمن بن عمرو بن جرير البجلي . مات عمرو بن جرير - أبو أبي زرعة - في إمارة عثمان ، سمع أبو زرعة جده . وكان منقطعاً إلى أبي هريرة .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة ، من حديث همام بن الحارث النخعى عن جرير -- وهو ابن عبد الله البجلي -- ولفظ البخارى « بال ثم توضع ومسح على خفيه . ثم قام فصلى . فسئل . فقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع مثل هذا »

١٤٣ - وعن ابن بُرَيْدَةَ عن أبيه: « أن النجاشى أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خفين أسودين ساذجين ، فلبسهما ، ثم توضع ، ومسح عليهما » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، إنما نعرفه من حديث دَهِم . قال أبو داود : هذا مما تفرد به أهل البصرة . وقال أبو الحسن الدارقطنى : تفرد به حُجَيْر بن عبد الله عن ابن بريدة . ولم يروه عنه غير دَهِم بن صالح . وذكره فى ترجمة عبد الله بن بريدة عن أبيه . ورواه الإمام أحمد بن حنبل عن وكيع فقال : عبد الله ابن بريدة .

١٤٤ - وعن عبد الرحمن بن أبي نُعْمٍ عن المغيرة بن شُعْبَةَ رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، فقلت : يا رسول الله ، نَسِيتَ ؟ قال : بل أنت نسيت ، بهذا أمرنى ربى تعالى » .

باب التوقيت فى المسح [١ : ٦٠]

١٤٥ - عن خزيمة بن ثابت رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليلة » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

١٤٦ - وفى لفظ لآبى داود : « ولو استزدناه لزدنا » .

على رضى الله عنه . وقد ثبت عنه أنه قال : « لو كان الدين بالقياس ، أو بالرأى ، لكان باطن الخلف أولى بالمسح من ظاهره ، إلا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهر خفيه » .

وقد ذكره أبو داود : حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حفص بن غياث حدثنا الأعمش عن أبى إسحق عن عبد خير عن على رضى الله عنه ، بمعناه .

وفي لفظ لابن ماجه : «ولو مضى السائل على مسأله لجعلها خمسا» . وذكر الخطابي : أن الحكم وحامداً قد رواه عن إبراهيم ، فلم يذكر فيه هذا الكلام . ولو ثبت لم يكن فيه حجة ، لأنه ظن منه وحسبان . والحجة إنما تقوم بقول صاحب الشريعة ، لا بظن الراوي . وقال البيهقي : وحديث خزيمة بن ثابت إسناد مضطرب . ومع ذلك فما لم يرد لا يصير سنة . هذا آخر كلام البيهقي . وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه — لما سئل عن المسح على الخفين — قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم » ولم يذكر هذه الزيادة .

١٤٧ - وعن أبي بن عمارة - وكان قد صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القبليتين - أنه قال : « يا رسول الله ، أمسح على الخفين ؟ قال : نعم ، قال : يوماً ؟ قال : يوماً ، قال : ويومين ؟ قال : ويومين ، قال : وثلاثة ؟ قال : نعم ، وما شئت » .

١٤٦ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد أعلأ أبو محمد بن حزم حديث خزيمة هذا ، بأن قال : رواه عنه أبو عبد الله الجدلي ، صاحب راية الكافر المختار ، لا يعتمد على روايته . وهذا تعليل في غاية الفساد ، فإن أبا عبد الله الجدلي قد وثقه الأئمة : أحمد ويحيى ، وصحح الترمذي حديثه ، ولا يعلم أحد من أئمة الحديث طعن فيه . وأما كونه صاحب راية المختار ، فإن المختار بن أبي عبيد الثقفي ، إنما أظهر الخروج لآخذه بشار الحسين بن علي رضي الله عنهما ، والانتصار له من قتلته ، وقد طعن أبو محمد بن حزم في أبي الطفيل ، ورد روايته بكونه كان صاحب راية المختار أيضاً ، مع أن أبا الطفيل كان من الصحابة ، ولكن لم يكونوا يعلمون ما في نفس المختار وما يسره ، فرد رواية الصاحب والتابع الثقة بذلك باطل . وأيضاً فقد روى ابن ماجه هذا الحديث عن علي بن محمد عن وكيع عن سفيان عن أبيه عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن خزيمة . فهذا عمرو بن ميمون قد تابع أبا عبد الله الجدلي ، وكلاهما ثقة صدوق . وقد قيل : إن عمرو بن ميمون رواه أيضاً عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة . فإن صح ذلك لم يضره شيئاً ، فلعله سمعه من أبي عبد الله ، فرواه عنه ، ثم سمعه من خزيمة ، فرواه عنه .

١٤٨- وفي رواية: «حتى يبلغ سبعا» قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، ما بدأك لك.

١٤٧- قلت: والأصل في التوقيت أنه للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، هكذا روى في خبر خزيمة بن ثابت وخبر صفوان بن عسال. وهو قول عامة الفقهاء، غير أن مالكا قال: يسمح من غير توقيت، قولا بظاهر هذا الحديث.

وتأويل الحديث عندنا: أنه جعل له أن يرتخص بالمسح ماشاء وما بدا له، كلما احتاج إليه على مر الزمان، إلا أنه لا يعدو شرط التوقيت. والأصل وجوب غسل الرجلين، فإذا جاءت الرخصة في المسح مقدرة بوقت معلوم لم يجز مجاوزتها إلا بيقين. والتوقيت في الأخبار الصحيحة إنما هو: اليوم واليلة للمقيم، والثلاثة الأيام ولياليهن للمسافر.

فأما رواية منصور عن إبراهيم التيمي عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت أنه قال: «ولو استزدناه لزادنا» فإن الحكم وحامداً قد رواه عن إبراهيم فلم يذكر فيه هذا الكلام. ولو ثبت لم يكن فيه حجة، لأنه ظن منه وحسبان، والحجة إنما تقوم بقول صاحب الشريعة لا بظن الراوي.

وقال محمد بن إسماعيل: ليس في التوقيت في المسح على الخفين شيء أصح من حديث صفوان بن عسال المرادي.

ورأيت أن أذكر حديث صفوان، إذ كان المعول عليه. وفيه ألفاظ فيها معان تحتاج إلى شرح وتفسير، ونحن نذكر وجوهها إن شاء الله.

حدثنا ابن الأعرابي وإسماعيل بن محمد الصفار قالا حدثنا سعدان بن نصر حدثنا

١٤٨- قال ابن القيم رحمه الله: وقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافاً كثيراً، وعبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن: مجهولون كلهم. وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق يحيى بن عثمان بن صالح ويحيى بن معين، كلاهما عن عمرو بن الربيع بن طارق أخبرنا محمد بن أيوب عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد بن أبي زياد — قال يحيى: شيخ من أهل مصر — عن عبادة بن نسي — الحديث. قال الحاكم: هذا إسناد مصري، لم ينسب واحد منهم إلى جرح. وهذا مذهب مالك، ولم يخرجاه. والعجب من الحاكم كيف يكون هذا مستدركا على الصحيحين، ورواته لا يعرفون بجرح ولا بتعديل؟ والله أعلم.

وأخرجه ابن ماجه . وقال أبو داود : وقد اختلف في إسناده ، وليس [هو] بالقوى . وبمعناه

سفيان بن عيينة عن عاصم بن أبي النجود عن زُرَّ بن حُبَيْش . قال « أتيت صفوان بن عَسَّال ، فقال : ما جاء بك ؟ قلت : ابتغاء العلم ، قال : فإن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم ، رضى بما يطلب ، قلت : حاك في صدرى المسح على الخفين بعد الغائط والبول ، وكنت امرءاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتيتك أسألك : هل سمعت منه في ذلك شيئاً ؟ فقال : نعم ، كان يأمرنا إذا كنا سفراً أو مسافرين ، أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم ، قلت : هل سمعته يذكر الهوى ؟ قال : نعم ، بينما نحن في مسير إذ ناداه أعرابى بصوت له جهورى : يا محمد ، فأجابه على نحو ذلك : هاؤم ، قلنا : ويحك ، أو ويلك ! أغضض من صوتك ، فإنك قد نهيت عن ذلك ، فقال : والله لا أغضض من صوتى ، قال : رأيت رجلاً أحبَّ قومًا ولمَّا يلحق بهم ؟ قال : المرء مع من أحب ، قال : ثم لم يزل يحدثنا حتى قال : إن من قبل المغرب باباً للتوبة مسيرة أربعين سنة ، أو سبعين سنة ، فتحه الله للتوبة يوم خلق السموات والأرض ، فلا يُغلقه حتى تطلع الشمس منه . »

قوله « إن الملائكة تضع أجنحتها » فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون معنى وضع الجناح من الملائكة بسط أجنحتها وفرشها لطالب العلم ، لتكون وطاءً له ومعونة إذا مشى في طلب العلم . والوجه الثانى : أن يكون ذلك بمعنى التواضع من الملائكة تعظيماً لحقه وتوقيراً لعلمه ، فتضم أجنحتها له وتخفضها عن الطيران ، كقوله تعالى (١٧ : ٢٤) واخفض لهما جناح الذل من الرحمة . والوجه الثالث : أن يكون وضع الجناح يراد به النزول عند مجالس العلم والذكر ، وترك الطيران ، كما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ما من قوم يذكرون الله عز وجل إلا حَفَّت بهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، وذكرهم الله فيمن عنده . »

قلت : وهذه الكلمة لم يرفعها سفيان في هذه الرواية ، ورفعها حماد بن سلمة عن عاصم عن زر عن صفوان بن عسال . وقد رواه أيضاً أبو الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقوله « سفراً » هو جمع سافر ، كما يقال : تاجر وتجر ، وراكب وركب .

قال البخاري : وقال الامام أحمد بن حنبل : رجاله لا يعرفون . وقال الدارقطني : هذا إسناد لا يثبت . وعمارة بكسر العين المهملة .

باب المسح على الجوربين [٦١ : ١]

١٤٩ - عن أبي قيس الأودي عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين » .

وقوله « لكن من غائط و بول » كلمة « لكن » موضوعة للاستدراك ، وذلك لأنه قد تقدمه نفى واستثناء ، وهو قوله : « كان يأمرنا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة » ثم قال : « لكن من بول وغائط ونوم » ، فاستدركه بلكن ليعلم أن الرخصة إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابة . فإن المسافر الماسح على خفه إذا أجنب كان عليه نزع الخف وغسل الرجل مع سائر البدن ، وهذا كما تقول : ماجأني زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن خالدًا .

ويشبهه أن يكون رفع النبي صلى الله عليه وسلم صوته في جواب الأعرابي وقوله « هاؤم » يد به صوته من ناحية الشفقة عليه ، لئلا يحبط عمله . وذلك لما جاء من الوعيد في قوله تعالى (٤٩ : ٢) لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ، ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون) فعذره عليه الصلاة والسلام لجهله وقلة علمه ، ورفع صوته حتى كان فوق صوته أو مثله ، لفرط رأفته وشفقته على أمته .

وفيه : أنه أقام المحبة والمشايعة في الخير والطاعة مقام العمل بهما ، وجعل المرء مع من أحب .

وفيه : دليل على استحباب احتمال دالة التلامذة ، والصبر على أذاهم ، لما يرجى من عاقبته من النفع لهم .

١٤٩ - قوله « والنعلين » هو أن يكون قد لبس النعلين فوق الجوربين . وقد أجاز المسح على الجوربين جماعة من السلف . وذهب إليه نفر من فقهاء الأمصار ، منهم سفيان الثوري

وأخرجه الترمذى وابن ماجة ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقال أبو داود : كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المغيرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين» .

قال أبو داود : وروى هذا أيضاً عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم : «أنه مسح على الجوربين» ، وليس بالمتصل ولا بالقوى (*) . قال أبو داود : ومسح على الجوربين على بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، وأبو أمامة ، وسهل بن سعد ، وعمرو بن حريث . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس ، رضى الله عنهم .

وذكر أبو بكر البيهقي حديث المغيرة هذا وقال : وذاك حديث منكر ، ضعفه سفيان الثوري ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المديني ، ومسلم بن الحجاج . والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين ، وروى عن جماعة أنهم فعلوه . والله أعلم بالصواب . هذا آخر كلامه .

وأبو قيس الأودي : اسمه عبد الرحمن بن ثوران الأودي الكوفي . وهو - وإن كان البخاري قد احتج به - فقد قال الإمام أحمد بن حنبل : لا يحتج بحديثه . وسئل عنه أبو حاتم الرازي ؟ فقال : ليس بقوى ، هو قليل الحديث ، وليس بحافظ ، قيل له : كيف حديثه ؟ قال : صالح ، هو لين الحديث .

وأحمد وإسحق . وقال مالك والأوزاعي والشافعي : لا يجوز المسح على الجوربين . قال الشافعي : إلا إذا كانا منعلين ، يمكن متابعة المشي فيهما . وقال أبو يوسف ومحمد : يمسح عليهما إذا كانا نحيين لا يشقان .

وقد ضعف أبو داود هذا الحديث ، وذكر أن عبد الرحمن بن مهدي كان لا يحدث به .

(*) قال الشيخ شمس الدين بن القيم : وقال النسائي : ما نعلم أن أحداً تابع هزيلاً على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة : «أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين» . وقال البيهقي : قال أبو محمد - يعني يحيى بن منصور - : رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر ، وقال : أبو قيس الأودي وهزيل بن شرحبيل : لا يثبتان هذا ، مع مخالفتها جملة الذين رووا

هذا الخبر عن المغيرة ، فقالوا : « مسح على الحفين » ، وقال : لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل . قال : فذكرت هذه الحكاية عن مسلم لأبي العباس الدغولي ؟ فسمعتة يقول : سمعت علي بن مخرم بن سنان يقول : سمعت أبا قدامة السرخسي يقول : قال عبد الرحمن بن مهدي : قلت لسفيان الثوري : لو رجل حدثني بحديث أبي قيس عن هزيل ما قبلته منه ؟ فقال سفيان : الحديث ضعيف ، أو واه ، أو كلمة نحوها . وقال عبد الله بن أحمد : حدثت أبي بهذا الحديث ، فقال أبي : ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس ، قال أبي : أبي عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به ، يقول : هو منكر . وقال ابن البراء ، قال علي بن المديني : حديث المغيرة بن شعبه في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة ، وأهل البصرة ، ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة ، إلا أنه قال : « ومسح على الجوربين » وخالف الناس . وقال الفضل بن عتبان : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث ؟ فقال : الناس كلهم يروونه « على الحفين » غير أبي قيس . قال ابن المنذر : يروى المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : علي ، وعمار ، وأبي مسعود الأنصاري ، وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وسهل بن سعد . وزاد أبو داود : وأبو أمامة ، وعمر بن حريث ، وعمر ، وابن عباس . فهؤلاء ثلاثة عشر صحابياً . والعمدة في الجواز على هؤلاء رضى الله عنهم ، لا على حديث أبي قيس . مع أن المنازعين في المسح متناقضون ، فانهم لو كان هذا الحديث من جانبهم لقالوا : هذه زيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ! ولا يلتفتون إلى ما ذكره ههنا من تفرد أبي قيس . فإذا كان الحديث مخالفاً لهم أعلوه بتفرد راويه ، ولم يقولوا : زيادة الثقة مقبولة ، كما هو موجود في تصرفاتهم ! والانصاف : أن تكتمال المنازعة بالصاع الذي تكتمال به لنفسك ، فإن في كل شيء وفاء وتطفيفاً ، ونحن لانرضى هذه الطريقة ، ولا نعتمد على حديث أبي قيس . وقد نص أحمد على جواز المسح على الجوربين ، وعلل رواية أبي قيس . وهذا من إنصافه وعدله رحمه الله ، وإنما عمدته هؤلاء الصحابة وصرح القياس ، فانه لا يظهر بين الجوربين والحفين فرق مؤثر ، يصح أن يحال الحكم عليه .

والمسح عليهما قول أكثر أهل العلم . منهم من سمينا من الصحابة ، وأحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الله بن المبارك ، وسفيان الثوري ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، وأبو يوسف . ولا نعرف في الصحابة مخالفاً لمن سمينا . وأما حديث أبي موسى الذي أشار إليه أبو داود ، فرواه البيهقي من حديث عيسى بن يونس عن أبي سنان - عيسى بن سنان - عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الجوربين والتمعلين » . وهذا الحديث له علتان ذكرهما البيهقي . إحداها : أن الضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من

باب [١ : ٦٢]

١٥٠ - عن أوْسِ بْنِ أوْسِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ عَبَّادٌ ، هُوَ ابْنُ مُوسَى ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَتَى كِظَامَةَ قَوْمٍ -- يَعْنِي الْمِيضَاةَ -- فَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ » .

باب كيف المسح ؟ [١ : ٦٣]

١٥١ - عن المغيرة بن شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ » . وقال غير محمد ^(١) : « عَلَى ظَهْرِ الْخَفَيْنِ » .
وأخرجه الترمذى وقال : حديث حسن .

أَبَى مُوسَى . والثانية : أَنْ عَيْسَى بْنُ سِنَانٍ ضَعِيفٌ . قال البيهقي : وتأول الأستاذ أبو الوليد حديث المسح على الجوربين والنعلين : على أنه مسح على جوربين منعلين ، لا أنه جورب على الانفراد ، ونعل على الانفراد .

قلت : هذا مبنى على أنه يستحب مسح أعلى الخف وأسفله ، والبيان في ذلك (٢) والظاهر أنه مسح على الجوربين الملبوس عليهما نعلان منفصلان . هذا المفهوم منه ، فانه فصل بينهما وجعلهما سنتين . ولو كانا جوربين منعلين لقال : مسح على الجوربين المنعلين . وأيضاً فان الجلد الذي في أسفل الجورب لا يسمى نعلًا في لغة العرب ، ولا أطلق عليه أحد هذا الاسم . وأيضاً فالمنقول عن عمر بن الخطاب في ذلك : أنه مسح على سيمور النعل التي على ظاهر القدم مع الجورب ، فأما أسفله وعقبه فلا .

وفيه وجه آخر : أنه يمسح على الجورب وأسفل النعل وعقبه . والوجهان لأصحاب أحمد . وأيضاً فان تجليد أسافل الجوربين لا يخرجهما عن كونهما جوربين ، ولا يؤثر اشتراط ذلك في المسح ، وأى فرق بين أن يكونا مجلدين أو غير مجلدين ؟

وقول مسلم رحمه الله : لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل ، جوابه من وجهين : أحدهما : أن ظاهر القرآن لا ينفي المسح على الجوربين إلا كما ينفي المسح على الخفين ، وما كان الجواب عن مورد الإجماع فهو الجواب في مسألة النزاع . الثاني : أن الذين سمعوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وعرفوا تأويله مسحوا على الجوربين ، وهم أعلم الأمة بظاهر القرآن ومراد الله منه . والله أعلم .

(١) هو محمد بن الصباح البزاز (٢) كذا في الأصل . ولعل العبارة : « والبيان في ذلك مفقود » .

- ١٥٢ - وعن علي رضي الله عنه قال : « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه » .
- ١٥٣ - وفي لفظ قال : « ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحقَّ بالغسل ، حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه » .
- ١٥٤ - وفي لفظ : « لو كان الدين بالرأى لكان باطن القدمين أحقَّ بالمسح من ظاهرهما ، وقد مسح النبي صلى الله عليه وسلم على ظهر خفيه » .
- ١٥٥ - وفي لفظ : « كنت أرى أن باطن القدمين أحقَّ بالمسح من ظاهرهما ، حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهرهما » . قال وكيع : يعني الخفين .
- ١٥٦ - وفي لفظ : « رأيت علياً توضأ ، فغسل ظاهر قدميه وقال : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » - وساق الحديث (١) .
- قال شيخنا الحافظ العلامة أبو محمد المنذرى : بقية الحديث : « لظننت أن باطنهما أحقَّ » .
- ١٥٧ - وعن المغيرة بن شعبة قال : « وضأت النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فمسح أعلى الخف وأسفله » .

- ١٥٧ - قال الشيخ ابن القيم : قال إبراهيم : حديث المغيرة هذا قد ذكر له أربع علل : إحداها : أن ثور بن يزيد لم يسمعه من رجاء بن حيوة ، بل قال : حدثت عن رجاء . قال عبد الله بن أحمد في كتاب العلال : حدثنا أبي قال : وقال عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد قال : حدثت عن رجاء بن حيوة ، عن كاتب المغيرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخفين وأسفلهما » .
- العلة الثانية : أنه مرسل ، قال الترمذي : سألت أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث ؟ فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء ، قال : حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم .
- العلة الثالثة : أن الوليد بن مسلم لم يصرح فيه بالسماع من ثور بن يزيد ، بل قال فيه : عن ثور ، والوليد مدلس ، فلا يحتج بعننته ، ما لم يصرح بالسماع .

(١) هو في مسند الامام أحمد برقم ٩١٨٠ .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وضعف الإمام الشافعى رضى الله عنه حديث المغيرة هذا . وقال أبو داود : بلغنى أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء . وقال الترمذى : وهذا حديث معلول . وقال : سألت أبا زرعة ومجداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث . فقالا : ليس بصحيح .

باب فى الانتضاح [١ : ٦٤]

١٥٨ - عن سفيان بن الحكم الثقفى - أو الحكم بن سفيان الثقفى - قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بال تَوْضاً ، وَيَنْتَضِحُ » .

١٥٨ - « الانتضاح » ههنا : الاستنجاء بالماء . وكان من عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة لا يمسون الماء ، وقد يُتَأَوَّل الانتضاح أيضاً على رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء به ، ليرفع بذلك وسوسة الشيطان .

العلة الرابعة : أن كاتب المغيرة لم يسم فيه ، فهو مجهول . ذكر أبو محمد بن حزم هذه العلة . وفى هذه العلة نظر .

أما العلتان الأولى والثانية ، وهما أن ثوراً لم يسمعه من رجاء ، وأنه مرسل : فقد قال الدارقطنى فى سننه : حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا داود بن رشيد حدثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد قال حدثنا رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة - فذكره . فقد صرح فى هذه الرواية بالتحديث والاتصال ، فاتتقى الارسال عنه .

وأما العلة الثالثة ، وهى تدليس الوليد ، وأنه لم يصرح بسماعه : فقد رواه أبو داود عن محمود بن خالد الدمشقى حدثنا الوليد حدثنا ثور بن يزيد . فقد أمن تدليس الوليد فى هذا . وأما العلة الرابعة ، وهى جهالة كاتب المغيرة : فقد رواه ابن ماجة فى سننه ، وقال : عن رجاء بن حيوة عن وراذ ، كاتب المغيرة عن المغيرة . وقال شيخنا أبو الحجاج المزى : رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن عبد الملك بن عمير عن وراذ عن المغيرة . ثم كلامه . وأيضاً فالمعروف بكتابة المغيرة هو مولاة وراذ ، وقد خرج له فى الصحيحين ، وإنما ترك ذكر اسمه فى هذه الرواية لشهرته وعدم التباسه بغيره ، ومن له خبرة بالحديث ورواته لا يتارى فى أنه وراذ كاتبه .

وبعد : فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار : البخارى ، وأبو زرعة ، والترمذى ،

١٥٩ - وفي رواية : عن رجل من ثقيفٍ عن أبيه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ، ثم نضح فرجه » .

١٦٠ - وفي رواية : عن الحكم ، أو ابن الحكم ، عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ونضح فرجه » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . واختلف في سماع الثقفى هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الترمذى ^(١) : له حديث واحد في الوضوء ، وهو مضطرب الإسناد . وقال أبو عيسى الترمذى : واضطربوا في هذا الحديث .

وأخرج الترمذى وابن ماجه من حديث الحسن بن على الهاشمى عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « جاءنى جبريل فقال : يا محمد ، إذا توضأت فانتضح » . وقال الترمذى : هذا حديث غريب ، وسمعت محمداً يقول : الحسن بن على الهاشمى : منكر الحديث . هذا آخر كلامه . والهاشمى هذا ضعفه غير واحد من الأئمة .

باب ما يقول الرجل إذا توضأ [١ : ٦٥]

١٦١ - عن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال : « كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خدام أنفسنا ، نتناوب الرعاية - رعاية إبلنا - فكانت على رعاية الإبل ، فروختها بالعشي ،

وأبو داود ، والشافعى ، ومن المتأخرين : أبو محمد بن حزم . وهو الصواب ، لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه . وهذه العلل - وإن كان بعضها غير مؤثر - فمنها ما هو مؤثر مانع من صحة الحديث . وقد تفرد الوليد بن مسلم بإسناده ووصله ، وخالفه من هو أحفظ منه وأجل ، وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك ، فرواد عن ثور عن رجاء قال : حدثت عن كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإذا اختلف عبد الله بن المبارك والوليد بن مسلم فالقول ما قال عبد الله . وقد قال بعض الحفاظ : أخطأ الوليد بن مسلم في هذا الحديث في موضعين : أحدهما : أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة ، وإنما قال : حدثت عنه . والثانى : أن ثوراً لم يسمعه من رجاء . وخطأ ثالث : أن الصواب إرساله . فميز الحفاظ ذلك كله في الحديث وبينوه ، ورواه الوليد مغنعاً من غير تبين . والله أعلم .

(١) هو أبو عمر يوسف بن عبد البر الترمذى حافظ المغرب .

فأدركتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبُ النَّاسَ ، فسمعتُه يقول : ما منكم من أحدٍ يتوضأ فيُحَسِّنُ الوضوءَ ، ثم يقوم فيركعُ ركعتين ، يُقْبِلُ عليهما بقلبه ووجهه ، إلَّا فَقَدْ أُوجِبَ ، فقلت : بَخٍ بَخٍ ، ما أجودَ هذه ! فقال رجل بين يدي : التي قبلها يا عُبَّةَ أجودَ منها ، فنظرتُ فإذا هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قلت : ما هي يا أبا حفص ؟ قال : إنه قال آنفاً قبل أن تجيء : ما منكم من أحدٍ يتوضأ فيحسن الوضوء ، ثم يقول حين يفرغ من وضوئه : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وأن محمداً عبده ورسوله ، إلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ . .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

١٦٢ - وفي لفظ لآبي داود : « فأحسن الوضوء ، ثم رفعَ نظره إلى السماء فقال . . . » .

وفي إسناد هذا : رجل مجهول . وأخرجه الترمذي من حديث أبي إدريس الخولاني — عائذ الله بن عبد الله — وأبي عثمان ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مختصراً ، وفيه دعاء . وقال : وهذا حديث في إسناده اضطراب ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء . قال محمد : أبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً .

باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد [١ : ٦٦]

١٦٣ - عن عمرو بن عامر البجلي قال « سألت أنس بن مالك عن الوضوء ؟ فقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة ، وكنا نصلي الصلوات بوضوء واحد » .

وأخرجه البخاري ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

١٦٤ - وعن سليمان بن بُرَيْدَةَ عن أبيه قال : « صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومَ الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ، ومسحَ على خفيه ، فقال له عمر : إني رأيتك صنعت شيئاً لم تكن تصنعه ؟ قال : عمداً صنعته » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

باب تفريق الوضوء [١ : ٦٧]

١٦٥ - عن قتادة قال : حدثنا أنس رضى الله عنه : « أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد توضأ وترك على قدمه مثل موضع الظفر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارجع فأحسن وضوءك » .

وأخرجه ابن ماجه . وقال أبو داود : وهذا الحديث ليس بمعروف [عن جرير بن حازم] ، ولم يروه إلا ابن وهب . وقد روى عن معقل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، قال : « ارجع فأحسن وضوءك » . وذكره أبو داود أيضاً من حديث الحسن - وهو البصري - عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مرسلًا بمعنى قتادة . وذكر الدارقطني أن جرير بن حازم تفرد به عن قتادة ، ولم يروه عنه غير ابن وهب .

وحديث عمر - الذى أشار إليه أبو داود - : أخرجه مسلم فى صحيحه عن سلمة بن شبيب عن ابن أعين عن معقل . وأخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن لهيعة عن أبي الزبير عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى ، وفى ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم ، لم يصبها الماء ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة » . فى إسناده بقية بن الوليد ، وفيه مقال (*)

١٦٥ - دلالة هذا الحديث أنه لا يجوز تفريق الوضوء . وذلك لأنه قال : « ارجع فأحسن وضوءك » . وظاهر معناه : إعادة الوضوء فى تمام ، ولو كان تفريقه جائزاً لأشبهه أن يقتصر فيه على الأمر بغسل ذلك الموضع ، أو كان يأمره بإمسأسه الماء فى ذلك ، وأن لا يأمره بالرجوع إلى المكان الذى يتوضأ فيه .

(*) قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : هكذا علل أبو محمد المنذرى وابن حزم هذا الحديث برواية بقية له . وزاد ابن حزم تعليلاً آخر ، وهو أن راويه مجهول لا يدرى من هو . والجواب عن هاتين العلتين :

باب إذا شكَّ في الحدث [٦٨ : ١]

١٦٦ - عن سعيد بن المسيَّب وعَبَاد بن تميم عن عمِّه قال : « شكَّيَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرَّجُلُ يجدُ الشَّيْءَ في الصلاة حتى يُخَيَّلَ إليه ، فقال : لا يَنْقُتِلُ حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » .

وأخرجه البخارى ، ومسلم ، والنسائى ، وابن ماجه .

١٦٧ - وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان أحدكم في الصلاة

١٦٦ - قوله « حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » معناه : حتى يتيقن الحدث ، ولم يرد به الصوت نفسه ولا الريح نفسها حسب . وقد يكون أطروشاً لا يسمع الصوت ، وأخشم لا يجد الريح ، ثم تنتقض طهارته إذا تيقن وقوع الحدث منه . كقوله صلى الله عليه وسلم في الطفل : « إذا استهل صلى عليه » ومعناه : أن تعلم حياته يقيناً . والمعنى ، إذا كان أوسع من الاسم كان الحكم له دون الاسم .

وفي الحديث من الفقه : أن الشك لا يرحم اليقين .

وفيه دليل على أنه إذا تيقن النكاح ، وشك في الطلاق ، كان على النكاح المتقدم إلى أن يتيقن الطلاق .

أما الأولى : فان بقيت ثقة في نفسه صدوق حافظ ، وإنما نقم عليه التدليس ، مع كثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين ، وأما إذا صرح بالسماع فهو حجة . وقد صرح في هذا الحديث بسماعه له . قال أحمد في مسنده : حدثنا إبراهيم بن أبى العباس حدثنا بقيه حدثنى يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث . وقال « فأمره أن يعيد الوضوء » . قال الأثرم ، قلت لأحمد بن حنبل : هذا إسناد جيد ؟ قال : جيد .

وأما العلة الثانية فباطلة أيضاً على أصل ابن حزم وأصل سائر أهل الحديث ، فان عندهم جهالة الصحابي لا تقدر في الحديث ، لثبوت عدالة جميعهم . وأما أصل ابن حزم فانه قال في كتابه في أثناء مسألة : كل نساء النبي صلى الله عليه وسلم ثقات فواضل عند الله عز وجل مقدسات يقيين .

فوجد حركة في دُبُرِهِ : أَحَدَثَ أَوْ لَمْ يُحَدِّثْ ، فَأَشْكَلُ عَلَيْهِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِهِ .

باب الوضوء من القبلة [١ : ٦٩]

١٦٨- عن إبراهيم التيمي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ، ولم يتوضأ » .
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : هُوَ مَرْسَلٌ ، إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ .

١٦٩- وعن حبيب - وهو ابن أبي ثابت - عن عروة عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ » . قَالَ عُرْوَةُ : فَقُلْتُ لَهَا : مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ ؟ فَضَحِكَتْ .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرٍ فِيهِ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا عَنْ عُرْوَةَ الْمَزْنِيِّ عَنْ عَائِشَةَ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَاجَةَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ .

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَى عَنْ الثَّوْرِيِّ قَالَ : مَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ إِلَّا عَنْ عُرْوَةَ الْمَزْنِيِّ ، يَعْنِي لَمْ يُحَدِّثْهُمْ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ شَيْءٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَقَدْ رَوَى حَمْرَةُ الزِّيَّاتِ عَنْ حَبِيبٍ .

وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا شَكَّ فِي الْحَدَثِ لَمْ يَصِلْ إِلَّا مَعَ تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَاعْتَرَضَهُ الشَّكُّ مَضَى فِي صَلَاتِهِ . وَأَحَدُ قَوْلَيْهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي الْآخِرِ .

١٦٨- قَالَ : يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَلَامَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْآيَةِ مَعْنَاهَا الْجَمَاعُ دُونَ الْمَسِّ بِسَائِرِ الْبَدَنِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ ضَعَفَ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَالَ : هُوَ مُنْقَطِعٌ ، لِأَنَّ التَّيْمِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ . وَضَعَفَ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَحَكَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ : هُوَ شَبِيهُ لَأَشْيَاءَ ، قَالَ : وَلَيْسَ هَذَا بِعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، إِنَّمَا هُوَ عُرْوَةُ الْمَزْنِيُّ .

عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً^(١) . هذا آخر كلامه .
وضعف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث ، وقال : هو شبه لاشيء . وقال الترمذى :
وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ، وقال : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من
عروة . وقد روى عن إبراهيم التيمي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم
يتوضأ » وهذا لا يصح أيضاً ، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة ، وليس يصح
عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء .

باب فى الوضوء من مس الذكر [١ : ٧١]

١٧٠ - عن عروة قال : « دخلت على مروان بن الحكم ، فذكرنا ما يكون منه الوضوء ، فقال
مروان : ومن مس الذكر » ، فقال عروة : « ما علمت ذلك » ، فقال مروان : أخبرني بسرة
بنت صفوان : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من مس ذكره فليتوضأ » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن

١٧٠ - قد ذهب إلى إيجاب الوضوء من مس الذكر جماعة من السلف ، منهم عمر ، وسعد بن

(١) فى عون المعبود : هو ما أخرجه الترمذى فى كتاب الدعوات من سننه : حدثنا أبو كريب
حدثنا معاوية بن هاشم عن حمزة الزيات عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم عافني فى جسدى ، وعافني فى بصرى » الحديث . فقصد
أبى داود : أن حبيباً وإن اختلف فى شيخه : أنه المزنى ، أو ابن الزبير ، فلا يشك فى سماع حبيب من
عروة بن الزبير فإنه صحيح . وإليه أشار بقوله : حديثاً صحيحاً . فحصل الكلام : أن عبد الرحمن بن
مغراء - مع ضعفه ورواية شيخه الأعمش عن الجهوليين - قد تفرد عن الأعمش عن حبيب عن عروة
بهذا اللفظ ، أى عروة المزنى . وأما وكيع وعلى بن هاشم وأبو يحيى الحماني - من أصحاب الأعمش -
فلم يقولوا به ! فبعض أصحاب وكيع روى عنه لفظ عروة بغير نسبة . وبعضهم روى عنه بلفظ
عروة بن الزبير . ثم الأعمش أيضاً ليس منفرداً بهذا ، بل تابعه أبو أويس ، بلفظ « عروة بن
الزبير » . ثم حبيب بن أبي ثابت أيضاً ليس منفرداً ، بل تابعه هشام بن عروة عن أبيه . ومعلوم
قطعاً أنه ابن الزبير . فثبت أن المحفوظ عروة بن الزبير . فبعض الحفاظ أطلقه ، وبعضهم نسبته . وقد
تقرر فى موضعه أن زيادة الثقة مقبولة . وأما عروة المزنى فغلط من عبد الرحمن بن مغراء .
وإذا عرفت هذا فاعلم أن سماع حبيب من عروة بن الزبير متكلم فيه . قال سفيان الثوري ويحيى بن
معين ويحيى القطان والبخارى : لم يصح له سماع من عروة بن الزبير . وصححه أبو داود وأبو عمر
بن عبد البر ، لكن الصحيح ، القول الأول ، فيكون الحديث منقطعاً . وأجيب بأن ضعف الانقطاع
منجبر بكثرة الطرق والروايات العديدة .

صحيح . وقال : قال محمد ، يعني ابن إسماعيل البخاري : أصبح شيء في هذا الباب حديث بسرة . هذا آخر كلامه .

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه : قد روينا قولنا عن غير بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروى عن عائشة بنت عبد الله بن عمر وعنده من النساء ، لسن بمعروفات في العامة ، ويحتج بروايتهم ، ويضعف بسرة ، مع سابقتهما ، وقديم هجرتها وصحبتهما النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد حدثت بهذا في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ، لم يدفعه منهم أحد ، بل علمنا بعضهم صار إليه عن روايتها ، منهم عروة بن الزبير ، وقد دفع وأنكر الوضوء من مس الذكر قبل أن يسمع الخبر ، فلما علم أن بسرة روته قال به وترك قوله ، وسمعها ابن عمر تحدث به ، فلم يزل يتوضأ من مس الذكر حتى مات ، وهذه طريقة الفقه والعلم . هذا آخر كلامه .

وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وجابر بن عبد الله ، وزيد بن خالد ، وأبي أيوب الأنصاري ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وأم حبيبة ، رضي الله عنهم .

أبي وقاص ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، رضوان الله عليهم . وهو مذهب الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق ، إلا أن الشافعي لا يرى نقض الطهارة إلا أن يمسه بباطن كفه . وقال الأوزاعي وأحمد : إذا مسه بساعده أو بظهر كفه انتقض طهره ، كمو إذا مسه بباطن كفه سواء . وكان علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار ، وحذيفة ، وأبو الدرداء رضوان الله عليهم لا يرون مسه ناقضاً للطهر . وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه . وهو قول سفينان الثوري . وكان مالك بن أنس يذهب إلى أن الأمر فيه على الاستحباب ، لا على الإيجاب . وروى أبو داود في الرخصة فيه حديث قيس بن طلق قال : حدثنا مسدد حدثنا ملازم بن عمرو الحنفي حدثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه ، قال : « قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل كأنه بدوي ، فقال : يا رسول الله ماترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ ؟ فقال : وهل هو إلا مضغة منه ، أو بضعة منه ؟ ! » .

باب الرخصة في ذلك [١ : ٧٢]

١٧١ - عن قيس بن طلق عن أبيه قال : « قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فُجَاءَ رَجُلٌ كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ ، فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، مَا تَرَى فِي مَسِّ الرَّجُلِ ذِكْرَهُ ، بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ : هَلْ هُوَ إِلَّا مُضَغَةٌ مِنْهُ ، أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ ؟ ! » .

قال أبو داود : ورواه الثوري وشعبة وابن عيينة عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه بإسناده ومعناه ، وقال « في الصلاة » . واحتج من رأى فيه الوضوء بأن خبر بكرة متأخر ، لأن أبا هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو متأخر الإسلام ، وكان قدوم طلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ، وهو إذ ذاك يبني مسجد المدينة أول زمن الهجرة ، وإنما يؤخذ بآخر الأمرين . وتأولوا خبر طلق على أنه أراد به المس ودونه حائل . واستدلوا على ذلك برواية الثوري وشعبة وابن عيينة : أنه سأله عن مسه في الصلاة ؟ والمصلي لا يمس فرجه من غير حائل بينه وبينه .

وحدثنا الحسن بن يحيى حدثنا أبو بكر بن المنذر قال : بلغني عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أنهما اجتمعا ، فتذاكر الوضوء من الذكر ، وكان أحمد يرى فيه الوضوء ، ويحيى لا يرى ذلك ، وتكلمي في الأخبار التي رويت في ذلك ، فحصل أمرهما على أن اتفقا على إسقاط الاحتجاج بالخبرين معاً : خبر بكرة وخبر طلق ، ثم صارا إلى الآثار المروية عن الصحابة في ذلك ، فصار أمرهما إلى أن احتج أحمد بحديث ابن عمر ، فلم يمكن يحيى دفعه .

١٧١ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : نقض الوضوء من مس الذكر : فيه حديث بكرة ، قال الدارقطني : قد صح سماع عروة من بكرة هذا الحديث ، وبكرة هذه من الصحابييات الفضليات . قال مالك : أتدرون من بكرة بنت صفوان ؟ هي جدة عبد الملك بن مروان ، أم أمه ، فاعرفوها . وقال مصعب الزبيري : هي بنت صفوان بن نوفل ، من المبايعات ، وورقة بن نوفل عمها . وقد ظلم من تكلم في بكرة وتعدى . وفي الموطأ في حديثها من رواية ابن بكير : « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وفى لفظ النسائى ورواية لأبى داود :
« فى الصلاة » يعنى مس الرجل ذكره فى الصلاة . قال الإمام الشافعى رضى الله عنه :
قد سألنا عن قيس ، فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره ، وقد عارضه من وصفنا
نعمته ورجاحته فى الحديث وثبته . وقال يحيى بن معين : لقد أكثر الناس فى قيس بن طلق ،
وإنه لا يحتج بحديثه . وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : سألت أبى وأبا زرعة عن هذا
الحديث ؟ فقالا : قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة ، ووهناه ، ولم يثبتاه .

وفيه حديث أبى هريرة يرفعه : « إذا أفضى أحدكم يده إلى ذكره ، ليس بينه وبينها شيء ،
فليتوضأ » . رواه الشافعى عن سليمان بن عمرو ومحمد بن عبد الله عن يزيد بن عبد الملك
الهاشمى عن سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة . قال ابن السكن : هذا الحديث من أجود
ماروى فى هذا الباب . قال ابن عبد البر : كان حديث أبى هريرة لا يعرف إلا بيزيد بن
عبد الملك التوفلى عن سعيد بن أبى هريرة . ويزيد ضعيف - حتى رواه أصبغ بن الفرج
عن ابن القاسم عن نافع بن أبى نعيم ويزيد بن عبد الملك جميعاً ، عن سعيد بن أبى هريرة ،
قال : فصح الحديث بنقل العدل عن العدل ، على ما قال ابن السكن ، إلا أن أحمد بن حنبل كان
لا يرضى نافع بن أبى نعيم ، وخالفه ابن معين فقال : هو ثقة . قال الحازمى : وقد روى
عن نافع بن عمر الجمحي عن سعيد ، كما رواه يزيد ، وإذا اجتمعت هذه الطرق دللتنا على
أن له أصلاً من رواية أبى هريرة .

وفى الباب حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه : « أيما رجل مس فرجه
فليتوضأ ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ » . قال الحازمى : هذا إسناد صحيح ، لأن
إسحاق بن راهويه رواه فى مسنده : حدثنا بقة بن الوليد حدثنى الزبيدى حدثنى عمرو -
فذكره . وبقة ثقة فى نفسه ، وإذا روى عن المعروفين فاحتج به ، وقد احتج به مسلم ومن
بعده من أصحاب الصحيح . والزبيدى - محمد بن الوليد - إمام محتج به . وعمرو بن
شعيب ثقة باتفاق أئمة الحديث . قال : وإذا روى عن غير أبيه لم يختلف أحد فى الاحتجاج
به ، وأما رواياته عن أبيه عن جده ، فالأكثر أن يكون على أنها متصلة ، ليس فيها إرسال
ولا انقطاع . وذكر الترمذى فى كتاب العلل له ، عن البخارى أنه قال : حديث عبد الله
بن عمرو فى هذا الباب - فى باب مس الذكر - هو عندى صحيح . قال الحازمى : وقد روى
هذا الحديث من غير وجه عن عمرو بن شعيب ، فلا يظن أنه من مفاريد بقة .

وأما حديث طلق فقد رجح حديث بسرة وغيره عليه من وجوه : أحدها ضعفه .

والثاني : أن طلقاً قد اختلف عنه ، فروى عنه « هل هو إلا بضعة منك ؟ » وروى أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق عن أبيه مرفوعاً « من مس فرجه فليتوضأ » رواه الطبراني ، وقال : لم يروه عن أيوب بن عتبة إلا حماد بن محمد . وها عندي صحيحان ، يشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي صلى الله عليه وسلم قبل هذا ، ثم سمع هذا بعده ، فوافق حديث بسرة وأم حبيبة وأبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وغيرهم فسمع الناسخ والمنسوخ .

الثالث : أن حديث طلق لو صح لكان حديث أبي هريرة ومن معه مقدماً عليه ، لأن طلقاً قدم المدينة وهم يبنون المسجد ، فذكر الحديث ، وفيه قصة مس الذكر ، وأبو هريرة أسلم عام خيبر ، بعد ذلك بست سنين ، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمره صلى الله عليه وسلم

الرابع : أن حديث طلق مبقى على الأصل ، وحديث بسرة ناقل ، والناقل مقدم ، لأن أحكام الشارع ناقله عما كانوا عليه

الخامس : أن رواية النقض أكثر ، وأحاديثه أشهر ، فانه من رواية بسرة ، وأم حبيبة ، وأبي هريرة وأبي أيوب وزيد بن خالد .

السادس : أنه قد ثبت الفرق بين الذكر وسائر الجسد في النظر والحس ، فثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه نهى أن يمس الرجل ذكره يمينه » فدل على أن الذكر لا يشبه سائر الجسد ، ولهذا صان اليمين عن مسه ، فدل على أنه ليس بمنزلة الأنثى ، والفخذ ، والرجل ، فلو كان كما قال المانعون : إنه بمنزلة الإبهام واليد والرجل لم ينه عن مسه باليمين . والله أعلم

السابع : أنه لو قدر تعارض الحديثان من كل وجه لكان الترجيح لحديث النقض ، لقول أكثر الصحابة به ، منهم : عمر بن الخطاب ، وابنه ، وأبو أيوب الأنصاري ، وزيد بن خالد ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وجابر ، وعائشة ، وأم حبيبة ، وبسرة بنت صفوان رضي الله عنهم ، وعن سعد بن أبي وقاص روايتان ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما روايتان (١)

(١) والذي تطمئن إليه نفس الفقيه : أنه لا تعارض بين حديث بسرة وحديث طلق . وذلك : أن للفرج من الرجل والمرأة إحساساً غير إحساس بقيه الأعضاء . فمن مسه يقصد إيقاظ هذا الإحساس الخاص وجب عليه الوضوء . ومن مسه كما يمس أى عضو آخر فلا وضوء عليه . وهذا واضح من تعليل الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث طلق : « هل هو إلا مضغة منه ، أو بضعة منه ؟ » والله أعلم .

باب في الوضوء من لحوم الإبل [١ : ٧٢]

١٧٢ - عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل ؟ فقال : توضؤوا منها . وسئل عن لحوم الغنم ؟ فقال : لا توضؤوا منها . وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل ؟ فقال : لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها من الشياطين . وسئل عن الصلاة في مرايض الغنم ؟ فقال : صلوا فيها ، فإنها بركة » .

١٧٢ - قلت : قد ذهب عامة أصحاب الحديث إلى إيجاب الوضوء من أكل لحوم الإبل ، قولاً بظاهر هذا الحديث ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل . وأما عامة الفقهاء فمضى الوضوء عندهم متأول على الوضوء الذى هو النظافة ، ونفى الزهومة ، كما روى : « توضؤوا من اللبن فإن له دسماً » وكما قال : « صلوا في مرايض الغنم ولا تصلوا في أعطان الإبل » وليس ذلك من أجل أن بين الأمرين فرقاً في باب الطهارة والنجاسة ، لأن الناس على أحد قولين : إما قائل يرى نجاسة الأبول كلها ، أو قائل يرى طهارة بول ما يؤكل لحمه ، والغنم والإبل سواء عند الفريقين في القضيةين معاً .

وإنما نهى عن الصلاة في مبارك الإبل لأن فيها نفاراً وشراداً لا يؤمن أن تتخبط المصلى إذا صلى بحضرتها ، أو تفسد عليه صلاته ، وهذا المعنى مأمون من الغنم ، لما فيها من السكون وقلة النفار ، ومعلوم أن في لحوم الإبل من الحرارة وشدة الزهومة ما ليس في لحوم الغنم ، فكان معنى الأمر بالوضوء منه منصرفاً إلى غسل اليد ، لوجود سببه ، دون الوضوء الذى هو من أجل رفع الحدث لعدم سببه . والله أعلم .

١٧٢ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد أعل ابن المدينى حديث جابر بن سمرة في الوضوء من لحوم الإبل . قال محمد بن أحمد بن البراء : قال على : جعفر مجهول ، يريد جعفر بن أبي ثور راويه عن جابر . وهذا تعليل ضعيف . قال البخارى في التاريخ : جعفر بن أبي ثور : جده جابر بن سمرة . قال سفيان وزكريا وزائدة عن سمك عن جعفر بن أبي ثور عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللحوم . قال البخارى : وقال أهل النسب : ولد جابر بن سمرة : خالد ، وطلحة ، ومسلمة ، وهو أبو ثور . قال : وقال شعبة : عن سمك عن أبي ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة عن جابر . قال الترمذى في

وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً . وكان أحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم الحنظلى يقولان : قد صح فى هذا الباب حديث البراء بن عازب وحديث جابر بن سمرة . قال شيخنا الحافظ العلامة أبو محمد المنذرى رحمه الله : وحديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم فى صحيحه ، ولفظه : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ . قال : أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال : نعم ، فتوضأ من لحوم الإبل . قال : أصلى فى مرايض الغنم ؟ قال : نعم . قال : أصلى فى مبارك الإبل ؟ قال : لا » .

العلل : حديث سفیان الثورى أصبح من حديث شعبة ، وشعبة أخطأ فيه فقال : عن أبى ثور ، وإنما هو جعفر بن أبى ثور . قال البيهقى : وجعفر بن أبى ثور رجل مشهور ، وهو من ولد جابر بن سمرة ، روى عنه سماك بن حرب وعثمان بن عبد الله بن موهب وأشعث بن أبى الشعثاء . قال ابن خزيمة : وهؤلاء الثلاثة من أجله رواة الحديث . قال البيهقى : ومن روى عنه مثل هؤلاء خرج عن أن يكون مجهولاً ، ولهذا أودعه مسلم كتابه الصحيح . قال البيهقى : وأخبرنا أبو بكر أحمد بن على الحافظ حدثنا إبراهيم بن عبد الله الأصفهاني قال : قال محمد بن إسحاق بن خزيمة : لم نر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله . قال البيهقى : وروينا عن على بن أبى طالب وابن عباس رضى الله عنهم : « الوضوء مما خرج ، وليس مما دخل » وإنما قالوا ذلك فى ترك الوضوء مما مست النار . ثم ذكر عن ابن مسعود أنه أتى بقصعة من الكبد والسنام من لحم الجزور ، فأكل ولم يتوضأ . قال : وهذا منقطع وموقوف . وروى عن أبى عبيدة قال : كان عبد الله بن مسعود يأكل من ألوان الطعام ولا يتوضأ منه . قال البيهقى : وبمثل هذا لا يترك ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . هذا كلامه فى السنن الكبير . وهو كما ترى صريح فى اختياره القول بأحاديث النقض . واختاره ابن خزيمة .

ومن العجب معارضة هذه الأحاديث بحديث جابر : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » ولا تعارض بينهما أصلاً . فإن حديث جابر هذا إنما يدل على أن كونه ممسوساً بالنار ليس جهة من جهات نقض الوضوء ، ومن نازعكم فى هذا ؟ نعم هذا يصلح أن يحتجوا به على من يوجب الوضوء مما مست النار ، على صعوبة تقرير دلالة ، وأما من يجعل كون اللحم لحم إبل هو الموجب للوضوء ، سواء مسته النار أم لم تمسه ، فيوجب الوضوء من نيئته ومطبوخه وقديده ، فكيف يحتج عليه

باب الوضوء من مس اللحم النيء وغسله [١ : ٧٦]

١٧٣ - عن هلال بن ميمون الجبني عن عطاء بن يزيد الليثي ، قال هلال : لا أعلمه إلا عن أبي سعيد ، وقال أيوب وعمرو : ^(١) أراه عن أبي سعيد ، وهو الخدرى رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بـغلام يسْلُخُ شاةً ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَنْحَ حتى أريك . فأدخل يده بين الجلد واللحم ، فدَحَسَ بها ^(٢) حتى توارت إلى الإبط ، ثم مضى فصلى للناس ولم يتوضأ » .

١٧٣ - قوله « حتى أريك » معناه : أعلمك . ومنه قوله تعالى (١٢٨: ٢) وأرنا منّا سكناً وقوله « فدحس بها إلى الإبط » أي أدخل يده بذراعها إلى الإبط . والدحس كالس ، ويقال للسنبلة إذا امتلأت واشتد حبها : قد دحست . ومعنى الوضوء في هذا الحديث غسل اليد . والله أعلم .

بهذا الحديث ؟ وحتى لو كان لحم الأبل فرداً من أفرادها ، فإنما تكون دلالة بطريق العموم ، فكيف يقدم على الخاص ؟ هذا مع أن العموم لم يستفد ضمناً من كلام صاحب الشرع ، وإنما هو من قول الراوى .

وأيضاً : فأبين من هذا كله : أنه لم يحك لفظاً ، لا خاصاً ولا عاماً ، وإنما حكى أمرين هما فعلان : أحدهما متقدم ، وهو فعل الوضوء ، والآخر متأخر ، وهو تركه من ممسوس النار ، فهاتان واقعتان ، توضأ في إحداها وترك في الأخرى ، من شيء معين مسسته النار ، لم يحك لفظاً عاماً ولا خاصاً ينسخ به اللفظ الصريح الصحيح .

وأيضاً : فإن الحديث قد جاء مثبتاً من رواية جابر نفسه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى إلى طعام ، فأكل ثم حضرت الظهر ، فقام وتوضأ وصلى ، ثم أكل ، فحضرت العصر ، فقام فصلى ولم يتوضأ ، فكان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » . فالحديث له قصة ، فبعض الرواة اقتصر على موضع الحجة ، فحذف القصة ، وبعضهم ذكرها ، وجابر روى الحديث بقصته . والله أعلم .

(١) قال أبو داود : حدثنا محمد بن العلاء وأيوب بن محمد الرقي وعمرو بن عثمان المحصى - المعنى - قالوا : حدثنا مروان بن معاوية قال : أخبرنا هلال بن ميمون . اهـ . وقول أبي داود « المعنى » أي أحاديثهم متقاربة في المعنى [٢] في الصحاح : الدحس : إدخال اليد بين جلد الشاة وصفاقها لسدخها .

قال أبو داود : زاد عمرو في حديثه - يعني لم يمس ماء . وقال أيضا : إنه قد روى مرسلًا .
وأخرجه ابن ماجه .

وفي إسناده : هلال بن ميمون الجهني الرملي ، كنيته : أبو المغيرة . قال ابن معين : ثقة .
وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوى ، يكتب حديثه .

باب ترك الوضوء من مس الميتة [٧٤ : ١]

١٧٤ - عن جابر - وهو ابن عبد الله ، رضى الله عنهما - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ بالسوق داخلًا من بعض العالية ^(١) والناس كنفثيه ، فمرَّ بجذئ أسك ^(٢) مَيِّتٍ ، فتناوله فأخذ بأذنه ، ثم قال : أَيُّكُمْ يُحِبُّ أن هذا له ؟ » وساق الحديث ^(٣) .
وأخرجه مسلم .

باب في ترك الوضوء مما مسّت النار [٧٥ : ١]

١٧٥ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتِفَ شاةٍ ثم صلى ، ولم يتوضأ » .
وأخرجه البخاري ومسلم .

١٧٦ - وعن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : « ضَفَّتُ النبي صلى الله عليه وسلم ذات

١٧٦ - قوله « تربت يداه » كلمة يقولها العرب عند اللوم والتأنيب ، ومعناها الدعاء عليه بالفقر والعُدم ، وهم يطلقونها في كلامهم ، وهم لا يريدون وقوع الأمر ، كما قالوا : عَقَرَى حَلْقَى ، وكقولهم : هَبَلْتَهُ أُمَهُ ، فإن هذا الباب لما كثر في كلامهم ودام استعمالهم له في خطابهم صار عندهم بمعنى اللغو ، كقولهم : لا والله وبلى الله ، وذلك من لغو اليمين الذي لا اعتبار به ولا كفارة فيه . ويقال : ترب الرجل إذا افتقر ، وأترب - بالآلف - إذا استغنى ، ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « فَعَلَيْكَ بذات الدِّين ، تربت يداك » .

(١) العوالى : أرض بأعلى المدينة (٢) الأسك - بفتح الهمزة والسين وتشديد الكاف - قال القاضي عياض في المشارق : يطلق على ملتصق الأذنين ، وعلى صغيرهما ، وعلى مقطوعهما ، وعلى الأصم الذي لا يسمع . والمراد ههنا الأول (٣) رواه مسلم في الزهد من صحيحه ، ونصه : « أَيُّكُمْ يُحِبُّ أن هذا له بدرهم ؟ فقالوا : مانحج أنه لنا بشيء ، ومانصنع به ؟ قال : تحبون أنه لكم ؟ قالوا : والله لو كان حيًّا كان عيباً فيه ، لأنه أسك . فكيف وهو ميت ! فقال : والله للدنيا أهون عند الله من هذا عليكم » .

ليلة ، فأمرَ بِجَنْبٍ ، فَشَوَى ، وأخذَ الشَّفْرَةَ ، فجعلَ يحزُّ لى بها منه ، قال : فجاءَ بلالٌ ، فأذنه بالصلاة ، قال : فألقى السَّكِينُ (١) ، وقال : ما له ؟ تَرَبَّتْ يداهُ ! وقام يصلى - زاد الأنباري (٢) : وكان شارِبِي وَفَى ، فَقَضَهُ لى عَلَى سِوَاكِ ، أو قال : أَقْضَهُ لك عَلَى سِوَاكِ ؟ . وأخرجه الترمذى وابن ماجه .

١٧٧ - وعن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم كَتِفًا ، ثم مسح يده بِمَسْحٍ كان تحته ، ثم قام فصلى » . وأخرجه ابن ماجه .

١٧٨ - وعن يحيى بن يعمر عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهَس من كتف ، ثم صلى ولم يتوضأ » . وقد أخرج البخارى ومسلم من حديث عطاء بن يسار عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ، ولم يتوضأ » . وقد تقدم .

قلت : وليس هذا الصنيع من رسول الله بمخالف لقوله « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء » ، وإنما هو للصائم الذى قد أصابه الجوع وتاقت نفسه إلى الطعام ، فأمر بأن يصيب من الطعام قدر ما يسكن به شهوته ، لتطمئن نفسه فى الصلاة ، فلا تنازعه شهوة الطعام ، وهذا فيمن حضره الطعام ، أو أن العادة غداء وعشاء ، وهو متماسك فى نفسه ، لا يزعجه الجوع ، ولا يعجله عن إقامة الصلاة وإيفاء حقها .

وفى الخبر دليل : على أن الأمر بالوضوء مما غيَّرت النار استحباب ، لأمر إيجاب . وفيه جواز قطع اللحم بالسكين ، وقد جاء النهى عنه فى بعض الحديث ، ورويت الكراهة فيه ، وأمر بالنهى . ويشبه أن يكون المعنى فى ذلك كراهية زى العجم واستعمال عاداتهم فى الأكل بالأخلة والبارجين على مذهب الذخوة والترفع عن مس الأصابع الشفتين والفم ، وليس يضيق قطعه بالسكين وإصلاحه به والحز منه إذا كان اللحم طابقاً أو عضواً كبيراً ، كالجنب ونحوه ، فإذا كان عراًقاً ونحوه فتمسه مستحب على مذهب التواضع وطرح الكبير ، وقطعه بالسكين مباح عند الحاجة إليه غير ضيق .

(١) فى أبى داود : « فألقى الشفرة » . (٢) هو محمد بن سليمان

١٧٩ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « قَرَّبْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبْزًا وَلَحْمًا ، فَأَكَلَ ، ثُمَّ دَعَا بَوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ [بِهِ] ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَتَوَضَّأَ . »

١٨٠ - وعنه قال : « كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكُّ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ . »

وأخرجه النسائي

١٨١ - وعن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ رضى الله عنه قال : « لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ ، أَوْ سَادِسَ سِتَّةٍ ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي دَارِ رَجُلٍ ، فَمَرَّ بِلَالٌ ، فَنَادَاهُ بِالصَّلَاةِ ، فَخَرَجْنَا ، فَمَرَرْنَا بِرَجُلٍ وَبُرْمَتُهُ عَلَى النَّارِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَطَابَتْ بِرْمَتُكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي ، فَتَنَاوَلَ مِنْهَا بَضْعَةً ، فَلَمْ يَزَلْ يَعْطِيهَا حَتَّى أُحْرِمَ بِالصَّلَاةِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ . »

باب التشديد في ذلك [١ : ٧٦]

١٨٢ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الْوُضُوءُ مِمَّا أَنْضَجَتِ النَّارُ . »

١٨٣ - وعن أبي سفيان بن سعيد بن المغيرة : « أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ ، فَسَقَتْهُ قَدْحًا مِنْ سَوِيقٍ ، فِدْعًا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ ، قَالَتْ : يَا ابْنَ أَخْتِي ، أَلَا تَوَضَّأُ ؟ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ — أَوْ قَالَ : مَسَّتِ النَّارُ . »

وأخرجه النسائي

باب الوضوء من اللبن [١ : ٧٦]

١٨٤ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا ، فِدْعًا بِمَاءٍ ، فَمَضْمَضَ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ لَهُ دَسْمًا »

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

١٨٥ - قوله « يعلِّكها » أى يلوكلها فى فيه . والعلِّك : مضغ مالا يطاوع الأسنان .

باب الرخصة في ذلك [٧٧ : ١]

١٨٥ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فلم يعضض ولم يتوضأ ، وصلى » .

باب الوضوء من الدم [٧٧ : ١]

١٨٦ - عن جابر رضى الله عنه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعنى فى غزوة ذات الرقاع ^(١) - فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين ، فحلف أن لا أنهى حتى أهرق دماً فى أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي صلى الله عليه وسلم ، فنزل النبي صلى الله عليه وسلم منزلاً ، فقال : مَنْ رجل يكلؤنا ؟ فانتدب رجل من المهاجرين ، وقام رجل من الأنصار ^(٢) ، فقال : كونا بفم الشعب ، قال : فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب اضطجع المهاجرى ، وقام الأنصارى يصلى ، وأتى الرجل ، فلما رأى شخصه عرف أنه ربيثة القوم ، فرماه بسهم ، فوضعه فيه ، ففرعه ، حتى رماه بثلاثة أسهم ، ثم ركع وسجد ، ثم أنبأ صاحبه ، فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب ، فلما رأى المهاجرى ما بالأنصارى من الدماء قال : سبحان الله ، سبحان الله ! ألا أنبئتنى أول مارمى ؟ قال : كنت فى سورة أقرؤها ، فلم أحب أن أقطعها ^(٣) »

١٨٦ - « ربيثة القوم » هو الرقيب الذى يشرف على المرقب ينظر العدو من أى وجه يأتى فينذر أصحابه . وقوله « نذروا به » أى شعروا به ، وعلموا بمكانه .

وقد يحتج بهذا الحديث من لا يرى خروج الدم ونسيلاه من غير السبيلين ناقضاً للطهارة ، ويقول : لو كان ناقضاً للطهارة لكانت صلاة الأنصارى تفسد بسيلان الدم أول ما أصابته الرمية ، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وهو محدث ، وإلى هذا ذهب الشافعى .

(١) كانت غزوة ذات الرقاع سنة أربع من الهجرة ، وذكر البخارى أنها كانت بعد خيبر . وسميت بذلك لان أقدام الصحابة رضى الله عنهم دميت من المشى فلفوا عليها خرقة ، وقيل : سميت بأرض تدعى بذلك .

(٢) همام بن ياسر وعباد بن بشر . أو يقال : الأنصارى هو عمار بن حزم . والمشهور الأول . والمصلى : هو عباد بن بشر . والسورة : هى الكهف . حكاه أبو بكر البيهقي . اهـ من هامش أصل المنذرى .

(٣) [الحديث فى المسند مطولا برقم ١٤٧٥٧]

باب الوضوء من النوم [٧٨ : ١]

١٨٧ - عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة ، فأخرها ، حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم خرج علينا فقال : ليس أحدٌ ينتظر الصلاة غيركم . » وأخرجه البخارى ومسلم .

١٨٨ - وعن أنس قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتضون العشاء الآخرة حتى تحفّق رؤوسهم ، ثم يصلّون ولا يتوضّؤون » وفي لفظ : « على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرج مسلم من وجه آخر عن أنس قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ، ثم يصلّون ولا يتوضّؤون » .

وقال أكثر الفقهاء : سيلان الدم من غير السبيلين ينقض الوضوء . وهذا أحوط المذهبين وبه أقول ، وقول الشافعى قوى فى القياس ، ومذاهبهم أقوى فى الاتباع . ولست أدرى كيف يصح هذا الاستدلال من الخبر ؟ والدم إذا سال أصاب بدنه وجلده ، وربما أصاب ثيابه . ومع إصابة شيء من ذلك - وإن كان يسيراً - لا تصح الصلاة عند الشافعى ، إلا أن يقال : إن الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق ، حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه ! ولئن كان كذلك فهو أمر عجب !

١٨٨ - فى هذا الحديث من الفقه : أن عين النوم ليس بحدث ، ولو كان حدثاً لكان على أى حال وجد ناقضاً للطهارة ، كسائر الأحداث التى قليلها وكثيرها وعمدها وخطؤها سواء فى نقض الطهارة ، وإنما هو مظنة للحدث ، موهم لوقوعه من النائم غالباً ، فإذا كان بحال من التماسك والاستواء فى القعود المانع من خروج الحدث منه كان محكوماً له بالسلامة وبقاء الطهارة المتقدمة . فإذا زال عن مستوى القعود ، بأن يكون مضطجعاً أو راكعاً أو ساجداً أو قائماً أو مائلاً إلى أحد شقيه أو على حال يسهل معها خروج الحدث من حيث لا يشعر بذلك :

١٨٩ - وعن ثابت عن أنس قال: « أقيمت صلاة العشاء فقام رجل ، فقال : يا رسول الله : إن لي حاجة ، فقام يناجيه حتى نعس القوم ، أو بعض القوم ، ثم صلى بهم ، ولم يذكر وضوءاً » . وأخرجه مسلم . وليس فيه « ولم يذكر وضوءاً » . وأخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس .

١٩٠ - وعن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفخ ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ ، فقلت له : صليت ولم تتوضأ ، وقد نمت ؟ فقال : إنما الوضوء على من نام مضطجعا » (١) .

وفي رواية : « فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » .

وأخرجه الترمذي . وذكر أن قتادة رواد عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه . وقال أبو داود : قوله « الوضوء على من نام مضطجعا » هو حديث منكر ، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني (٢) عن قتادة . وروى أوله جماعة عن ابن عباس ، لم يذكروا شيئاً من هذا . وقال : « وكان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظاً » وقالت عائشة : قال النبي

كان أمره محمولاً على أنه قد أحدث ، لأنه قد يكون منه الحدث في تلك الحالة غالباً . ولو كان نوم القاعد ناقضاً للطهارة لم يحز على عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو بين أظهرهم والوحي ينزل عليه . أن يصلوا محدثين بحضرته . فدل على أن النوم إذا كان بهذه الصفة غير ناقض للطهور .

وفي قوله « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤسهم » دليل على أن ذلك أمر كان يتواتر منهم ، وأنه قد كثر حتى صار كالعادة لهم ، وأنه لم يكن نادراً في بعض الأحوال . وذلك يؤكد ما قلناه من أن عين النوم ليس بحدث . وقوله « تخفق رؤسهم » معناه تسقط أذقانهم على صدورهم . وهذا لا يكون إلا عن نوم مثقل . قال ذو الرمة يذكر سرى الليل وغلبة النوم :

وخافق الرأس وسط الكور قلت له : زع بالزمام ، وجوف الليل مركوم

(١) يعني أن النوم في الصلاة لا ينقض . (٢) دالان : بطن من همدان . ولم يكن هذا منهم ، بل كان نازلاً فيهم . اهـ من هامش أصل المنذرى .

صلى الله عليه وسلم : « تنام عيناي ولا ينام قلبي » . وذكر أبو داود أيضاً ما يدل على أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية . فيكون منقطعاً . وقال أبو القاسم البغوي : يقال : إن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية . وقال الدارقطني : تفرد به يزيد - وهو الدالاني - عن قتادة ، ولا يصح . وذكر ابن حبان البستي : أن يزيد الدالاني كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يخالف الثقات في الروايات ، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معمولة ^(١) أو مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات ؟ وذكر أبو أحمد السكرايبي الدالاني هذا ، فقال : لا يتابع في بعض أحاديثه . وسئل أبو حاتم الرازي عن الدالاني هذا ؟ فقال : صدوق ، ثقة . وقال الإمام أحمد بن حنبل : يزيد لا بأس به . وقال يحيى بن معين ، وأبو عبد الرحمن النسائي : ليس به بأس . وقال البيهقي : فأما هذا الحديث فإنه قد أنكره على أبي خالد الدالاني جميع الحفاظ . وأنكر سماعه من قتادة أحمد بن حنبل ، ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما . ولعل الشافعي رضى الله عنه وقف على علة هذا الأثر ، حتى رجع عنه في الجديد . هذا آخر كلامه . ولو فرض استقامة حال الدالاني ، كان فيما تقدم من الانقطاع في إسناده والاضطراب ومخالفة الثقات ما يعضد قول من ضعفه من الأئمة رضى الله عنهم أجمعين .

١٩١ - وعن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وكاء السه العينان ، فمن نام فليمتوضأ » ^(٢) .

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده بقية بن الوليد ، والوضين بن عطاء ، وفيهما مقال .

١٩١ - « السه » اسم من أسماء الدبر . « والوكاء » الرباط الذي يشد به فم القربة ونحوها من الأوعية . وفي بعض الكلام الذي يجري مجرى الأمثال : حفظ ما في الوعاء بشد الوكاء . وفي هذا الحديث ما يؤيد ما قلناه من أن النوم عينه ليس بمحدث ، وإنما ينقض به الطهر إذا كان مع إمكان انحلال الوكاء غالباً ، فأما مع إمساكه ، بأن يكون واطداً بالأرض فلا .

(١) في عون المعبود : « معمولة » (٢) انظر المسند ٨٨٧ .

[١٠ مختصر السنن — ج ١]

باب في الرجل يطأ الأذى برجله [٨٢ : ١]

١٩٢ - عن عبد الله - وهو ابن مسعود رضي الله عنه - قال : « كنا لا نتوضأ من موطئ »
ولا نكف شعراً ولا ثوباً ^(١) .
وأخرجه ابن ماجه .

باب فيمن يحدث في الصلاة [٨٣ : ١]

١٩٣ - عن علي بن طلق قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف فليتوضأ ، وليعد الصلاة » .
وأخرجه الترمذی والنسائي بنحوه أتم منه . وقال الترمذی : حديث علي بن طلق

ومن أهل العلم من يذهب إلى أن النوم قليله وكثيره حدث ، إلا أنه لا يسمى هذا النوع منه نوماً مطلقاً ، إنما يسميه تماساً ، قال : وذلك لأنه إذا وجد منه النوم عدم معه التماسك أصلاً ، وأنشد فيه قول الشاعر :

وسنان أثقله النعاس فرنقت في عينه سنة ، وليس بنائم

وقال المفضل الضبي : السنة في الرأس ، والنوم في القلب . ويشهد لذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « تنام عيناى ولا ينام قلبي » .

١٩٤ - « الموطئ » ما يوطأ من الأذى في الطرق ، وأصله : الموطؤ بالواو . وإنما أراد بذلك : أنهم كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم ، لا أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم . ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها

وقوله « لا نكف شعراً ولا ثوباً » أى لا تقيهما من التراب إذا صلينا صيانة لهما عن التثريب ، ولكن نرسلهما حتى يقعا بالأرض ، فيسجدا مع الأعضاء .

[١] وقال الترمذی : هو قول غير واحد من أهل العلم ، قالوا إذا وطئ الرجل على المكان القدر أن لا يجب عليه غسل القدم . إلا أن يكون رطبا فيغسل ما أصابه ،

حديث حسن . وسمعت محمداً ، يعنى البخارى ، يقول : لا أعرف لعلى بن طلق عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد ، ولا أعرف هذا الحديث الواحد من حديث طلق بن على السحيمى ، وكأنه رأى هذا رجلاً آخر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

باب فى المذى ^(١) [١ : ٨٣]

١٩٤ - عن حصين بن قبيصة عن على بن قلى : « كنت رجلاً مَذَّاءً ، فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، أو ذكر له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تفعل ، إذا رأيت المذى فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاغتسل » . ^(٢)

وأخرجه النسائى . وأخرجه البخارى ومسلم من حديث محمد بن على - وهو ابن الحنفية - عن أبيه بنحوه مختصراً . وأخرجه الترمذى وابن ماجة من حديث عبد الرحمن بن أبى ليلى عن على ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

١٩٥ - وعن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود : « أن على بن أبى طالب رضى الله عنه أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذى : ماذا عليه ؟ فإن عندى ابنته ، وأنا أستحي أن أسأله ، قل المقداد : فسألت

١٩٥ - قوله « فليَنْضَحْ فرجه » معناه : ليغسله بالماء . وأمر بغسل الأثمين استظهاراً بزيادة التطهير ، لأن المذى ربما انتشر فأصاب الأثمين . ويقال : إن الماء البارد إذا أصاب الأثمين ردّ المذى وكسّر من غرّبه ، فلذلك أمره بغسلهما .

وفيه من الفقه : أن المذى نجس ، وأنه ليس فيه إلا الوضوء .

(١) المذى - بفتح الميم وسكون الذال المعجمة - الماء الرقيق الذى يخرج عند الملاعبة والتقبيل ، وهو نجس وفيه الوضوء . ويقال فيه : مذى الرجل وأمذى . وقال الاموى : المذى والودى والمنى مشددات (٢) فضخ الماء : دقّه

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : إذا وجد أحدكم ذلك فليتنضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة .^(١)

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقال الشافعي : حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل ، لا نعلم سمع منه شيئاً . قال البيهقي : هو كما قال . وقد رواه بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن ابن عباس في قصة علي والمقداد موصولاً .

١٩٦ - وعن عروة بن الزبير عن علي بن أبي طالب نحو حديث المقداد ، وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليغسل ذكره وأنثيه » .
وأخرجه النسائي ولم يذكر « أنثيه » . وقال أبو حاتم الرازي : عروة بن الزبير عن علي مرسل .

١٩٧ - وعن سهل بن حنيف قال « كنت ألقى من المذى شدة ، وكنت أكثر منه الاغتسال ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : إنما يُجزئك من ذلك الوضوء ، قلت : يا رسول الله ، فكيف بما يصيب ثوبي منه ؟ قال : يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتتنضح بها من ثوبك حيث ترى أنه أصابه » .
وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، ولا نعرفه مثل هذا إلا من حديث محمد بن إسحاق .

١٩٨ - وعن عبد الله بن سعد الأنصاري قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجب الغسل ، وعن الماء يكون بعد الماء ؟ فقال : ذاك المذى ، وكل فحل يمذى ، فتغسل من ذلك فرجك وأنثيك ، وتوضأ وضوءك للصلاة » .

١٩٩ - وفي لفظ : « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قال : لك ما فوق الإزار - وذكر مواكلة الحائض أيضاً - وساق الحديث » .

١٩٦ - وقال ابن القيم : وقد رواه أبو عوانة الاسفرائيني في صحيحه من حديث سليمان بن حسان عن ابن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي . وفيه « يغسل أنثيه وذكره » وهذا متصل .

(١) المراد بالتنضح ههنا : الغسل . ويدل عليه الحديث الذي قبله « فاغسل ذكرك » هذا على تقدير ثبوت هذه اللفظة .

وأخرج الترمذى طرفاً منه في الجامع، وطرفاً في الشمائل، وقال: حسن غريب. وأخرجه ابن ماجة مختصراً في موضعين.

٢٠٠ - وعن معاذ بن جبل قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض؟ فقال: ما فوق الإزار، والتعفف عن ذلك أفضل». قال أبو داود: وليس بالقوى.

باب في الإكسال [١: ٨٦]

٢٠١ - عن أبي بن كعب رضى الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة للناس في أول الإسلام لقلة الثياب، ثم أمر بالغسل، ونهى عن ذلك». قال أبو داود: يعنى «الماء من الماء».

٢٠١ - قال: معنى «الماء من الماء» إنما هو وجوب الاغتسال بالماء من أجل خروج الماء الدافق. وكان الحكم في صدر الإسلام أن مخالطة الرجل المرأة حتى يلتقى الختانان منهما من غير إنزال لا يوجب الاغتسال. فأحد الماءين المذكورين في الخبر هو المني، والماء الآخر: الغسول الذي يغسل به. ثم نسخ ذلك واستقر الحكم على أن الختانين إذا التقيا

١٩٩ - قال ابن القيم: قال أبو محمد بن حزم: نظرنا في حديث حزام بن حكيم عن عمه، فوجدناه لا يصح، يعنى حديث عبد الله بن سعد، حكيم ضعيف، وهو الذى روى غسل الأثنين من المذى. ثم كلامه. وهذا الحديث قد رواه أبو داود عن إبراهيم بن موسى عن عبد الله بن وهب، وهما من المتفق على حديثهما، عن معاوية بن صالح. وهو ممن روى له مسلم، عن العلاء بن الحارث، روى له مسلم أيضاً، وحزام بن حكيم وثقه غير واحد (١). وعمه هو عبد الله بن سعد الأنصارى، صاحب الحديث صحابى. وقوله: وهو الذى روى حديث غسل الأثنين من المذى، فالحديث حديث واحد، فرقه بعض الرواة وجمعه غيره. وقد روى الأمر بغسل الأثنين من المذى أبو عوانة في صحيحه من حديث محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي - الحديث، وفيه: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يغسل أثنينه وذكره ويتوضأ». وأما حديث معاذ فأعله ابن حزم بيقية بن الوليد وبسعيد الأغطش، قال: وهو مجهول. وقد ضعفه أبو داود كما تقدم. ورواه الطبراني من طريق إسماعيل بن عياش: حدثني سعيد بن عبد الله الخزازي عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن معاذ. وهو منقطع.

٢٠٢ - وعنه : « إن الفتيا التي كانوا يفتنون : أن الماء من الماء : كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الاسلام ، ثم أمر بالاغتسال بعد » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

٢٠٣ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قعد بين شعبها الأربع ^(١) وألزم الختان بالختان فقد وجب الغسل » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه . وليس في حديثهم « وألزم الختان بالختان » . وفى لفظ لمسلم : « وإن لم ينزل » .

٢٠٤ - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدرى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الماء من الماء » وكان أبو سلمة يفعل ذلك . وأخرجه مسلم . ولفظه « إنما الماء من الماء »

باب فى الجنب يعود [٨٧ : ١]

٢٠٥ - عن حميد الطويل عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه فى غسل واحد » .

فقد وجب الغسل ، سواء كان هناك إنزال أو لم يكن . وقد بقى على المذهب الأول جماعة من الصحابة ، لم يبلغهم خبر التقاء الختانيين . منهم سعد بن أبى وقاص ، وأبو أيوب الأنصارى ، وأبو سعيد الخدرى ، ورافع بن خديج ، وزيد بن خالد . ومن ذهب إلى قولهم : سليمان الأعمش . ومن المتأخرين : داود بن على . وروى شريك عن داود عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله « الماء من الماء » قال : « إنما ذلك فى الاحتلام » .

وفى قوله « الماء من الماء » مستدل لمن ذهب إلى طهارة المتى ، وذلك أنه سماه ماء ، وهذا الاسم على إطلاقه لا يكون إلا فى الطاهر ، ألا ترى أنه قال : « لا يقولن أحداكم : أرقت ماء ، وليقل : بليت » فمنع إطلاق هذا الاسم على النجاسة .

(١) قيل : شعبها : اليدان والرجلان ، وقيل : الرجلان والشفران . وقيل : الرجلان والفخذان ، وقيل : نواحي الفرج الأربع . من هامش أصل المتن .

وأخرجه النسائي ، وأخرج مسلم من حديث هشام بن زيد عن أنس : « أن النبي كان يطوف على نسائه بغسل واحد » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث قتادة عن أنس . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وأخرج البخاري من حديث قتادة عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار ، وهن إحدى عشرة ، قال : قلت لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة فلا ين » وفي لفظ « تسع نسوة » .

باب الوضوء لمن أراد أن يعود [١ : ٨٨]

٢٠٦ - عن أبي رافع رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه ، يغتسل عند هذه وعند هذه ، قال : فقلت : يا رسول الله ، ألا تجعله غسلًا واحدًا ؟ قال : هذا أزكى ، وأطيب ، وأطهر » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقال أبو داود : حديث أنس أصح من هذا . يريد الحديث الذي تقدم في الباب قبله .

٢٠٧ - وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أتى أحدكم أهله ثم بدا له أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً » .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

باب الجنب ينام [١ : ٨٨]

٢٠٨ - عن عبد الله بن عمر أنه قال : « ذكر عمر بن الخطاب رضى الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : توضأ واغسل ذكرك ثم نم » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

باب الجنب يأكل [١ : ٨٨]

٢٠٩ - عن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن - عن عائشة رضى الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام - وهو جنب - توضأ وضوءه للصلاة » .

٢٠٠ - وفي رواية: « وإذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه ».

٢١١ - وفي رواية: جعل قصة الأكل قول عائشة مقصوداً.

وأخرجه مسلم مقتضباً على الفصل الأول . وأخرجه النسائي ، وفيه : « وإذا أراد أن يأكل أو يشرب - قالت - غسل يديه ، ثم يأكل ويشرب » . وأخرجه ابن ماجه ، ولفظه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه » .

باب من قال : الجنب يتوضأ [١ : ٨٩]

٢١٢ - عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ - تعني وهو جنب » .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه . ولفظ مسلم : « توضأ وضوءه » وفي لفظ للنسائي : « وضوءه للصلاة » .

٢١٣ - وعن يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب إذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ » .

قال أبو داود : بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر في هذا الحديث رجل . وقال علي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو : « الجنب إذا أراد أن يأكل توضأ » .

وأخرجه الترمذي من حديث يحيى بن يعمر عن عمار وفيه : « وضوءه للصلاة » . وقال : هذا حديث حسن صحيح .

باب الجنب يؤخر الغسل [١ : ٨٩]

٢١٤ - عن غُصَيْف بن الحُرث قال : قلت لعائشة : « أرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من الجنابة في أول الليل أو في آخره ؟ » قالت : ربما اغتسل في أول الليل ، وربما اغتسل في آخره ، فقلت : الله أكبر ، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة ، قلت :

(١) غصيف : كنيته أبو أسماء ، ويقال : أبو عبيدة ، والاول أشهر . وله صحبة ، ولم يثبتها بعضهم . وهو بضم الغين وفتح الضاء المعجمتين وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها فاء . من هامش أصل المنذرى .

أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر في أول الليل أم في آخره؟ قالت :
ربما أوتر في أول الليل ، وربما أوتر في آخره ، قالت : الله أكبر ، الحمد لله الذي جعل في
الأمر سعة ، قلت : أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحجر بالقرآن أم يخفت به ؟
قالت : ربما جهر [به] ، وربما خفت ، قلت : الله أكبر ، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة .
وأخرجه النسائي ، مقتصرًا على الفصل الأول . وابن ماجه مقتصرًا على الفصل الأخير .
وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : « من كل الليل
أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أول الليل ، وأوسطه ، وآخره ، فانتهى وتره إلى
السحر » . وأخرجه البخاري مختصرًا . وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .
٢١٥ - وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تدخل الملائكة بيتًا فيه
صورة ولا كلب ولا جنب » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وليس في حديث ابن ماجه « ولا جنب » : وقال البخاري :

٢١٤ - قوله « لا تدخل الملائكة بيتًا » يريد الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة ، دون
الملائكة الذين هم الحفظة ، فإنهم لا يفارقون الجنب وغير الجنب .
وقد قيل : إنه لم يرد بالجنب ههنا من أصابته جنابة فأخر الغتسال إلى أوان حضور
الصلاة ، ولكنه الذي يجنب فلا يغتسل ، ويتهاون به ، ويتخذ عادة ، فإن النبي صلى الله
عليه وسلم قد كان يطوف على نسائه في غسل واحد ، وفي هذا تأخير الغتسال عن أول
وقت وجوبه ، وقالت عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير
أن يمس ماء » .

وأما الكلب : فهو أن يقتنى كلبًا ليس لزرع ولا ضرع أو صيد ، فأما إذا كان يرتبطه
للحاجة إليه في بعض هذه الأمور ، أو لحراسة داره إذا اضطر إليه ، فلا حرج عليه .
وأما الصورة فهي كل صورة من ذوات الأرواح ، كانت لها أشخاص منتصبه ، أو كانت
منقوشة في سقف أو جدار ، أو مصنوعة في نبط ، أو منسوجة في ثوب ، أو ما كان ،
فإن قضية العموم تأتي عليه ، فليجنب . والله التوفيق .

عبد الله بن نجى الحضرمي عن أبيه عن علي : فيه نظر . وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أبي طلحة - زيد بن سهل الأنصاري - رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة » .

٢١٦ - وعن أبي إسحاق - وهو السبيعي - عن الأسود - وهو ابن يزيد - عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال يزيد بن هرون : هذا الحديث وهم - يعني حديث أبي إسحاق . وقال الترمذي : يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق . وقال سفيان الثوري : فذكرت الحديث يوماً - يعني حديث أبي إسحاق - فقال لي إسماعيل : يا قتي ، تشدد هذا الحديث بشيء ؟ قال البيهقي : وحمل أبو العباس بن سريج رواية أبي إسحاق على أنه كان لا يمس ماء للغسل .

٢١٦ - قال ابن القيم : قال أبو محمد بن حزم : نظرنا في حديث أبي إسحاق فوجدناه ثابتاً صحيحاً تقوم به الحجة . ثم قال : وقد قال قوم : إن زهير بن معاوية روى عن أبي إسحاق هذا الخبر فقال فيه : « وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة » ، قال : فدل ذلك على أن سفيان اختصره أو وهم فيه . ومدعى هذا الخطأ والاختصار في هذا الحديث هو الخطي ، بل نقول : إن رواية زهير عن أبي إسحاق صحيحة . ورواية الثوري ومن تابعه عن أبي إسحاق صحيحة . ولم تكن ليلة واحدة فتحمل روايتهم على التضاد ، بل كان يفعل مرة هذا ومرة هذا . قال ابن معوذ : وهذا كله تصحيح للخطأ الفاسد بالخطأ البين . أما حديث أبي إسحاق من رواية الثوري وغيره فأجمع من تقدم من المحدثين ومن تأخر منهم أنه خطأ منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم ، وعلى ذلك تلقوه منه وحملوه عنه ، وهو أول حديث أو ثابن مما ذكره مسلم في كتاب التمييز له ، مما حمل من الحديث على الخطأ . وذلك أن عبد الرحمن بن يزيد وإبراهيم النخعي - وأين يقع أبو إسحاق من أحدهما ، فكيف باجتماعهما على مخالفته - روى الحديث بعينه عن الأسود بن يزيد عن عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً فأراد أن ينام توضأ وضوءه للصلاة » . فحكم الأئمة برواية هذين الفقيهين الجليلين عن الأسود على رواية أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة « أنه كان ينام ولا يمس ماء » ، ثم عضدوا ذلك برواية عروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي قيس عن عائشة ، وبفتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بذلك حين

باب في الجنب يقرأ القرآن [١ : ٩٠]

٢١٧ - عن سلامة بن عبد الله - وهو المرادى - الكوفي قال : « دخلت على علي رضي الله عنه - أنا ورجلان : رجل منا ، ورجل من بني أسد ، أحسب ، فبعثهما عليّ وجهاً ، وقال : إنكما عُلجان ، فعالجا عن دينكما ، ثم قام فدخل المخرج ، ثم خرج ، فدعا بماء فأخذ منه

٢١٧ - قوله « إنكما عُلجان » يريد الشدة والقوة على العمل . يقال : رجل عُلجّ وعُلجج إذا كان قوى الخلقة وثيق البنية . وقوله « عالجا عن دينكما » أي جاهدا وجالدا .

استفتاه . وبعض المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد ولا ينظرون الطرق يجمعون بينها بالتأويل ، فيقولون : لا يمس ماء للغسل . ولا يصح هذا . وفقهاء الحديث وحفاظهم على ما أعلمتكم . وأما الحديث الذي نسبته إلى رواية زهير عن أبي إسحاق فقال فيه : « وإن نام جنباً توضأ » وحكي أن قوماً ادعوا فيه الخطأ والاختصار ، ثم صححه هو ، قائماً عن ذلك أحمد بن محمد الأزدي ، فهو الذي رواه بهذا اللفظ ، وهو الذي ادعى فيه الاختصار . وروايته خطأ ، ودعواه سهو وغفلة . ورواية زهير عن أبي إسحاق كرواية الثوري وغيره عن أبي إسحاق في هذا المعنى ، وحديث زهير أتم سياقة . وقد روى مسلم الحديث بكامله في كتاب الصلاة ، وقال فيه : « وإن لم يكن جنباً توضأ للصلاة » وأسقط منه وهم أبي إسحاق . وهو قوله « ثم ينام قبل أن يمس ماء » فأخطأ فيه بعض النقلة ، فقال « وإن نام جنباً توضأ للصلاة » فعمد ابن حزم إلى هذا الخطأ الحادث على زهير فصحيحه ، وقد كان صحيح خطأ أبي إسحاق القديم فصحيح خطأين متضادين ! وجمع بين غلطين متنافرين ! ثم كلامه . قال البيهقي : والحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهوها مأخوذة عن غير الأسود ، وأن أبا إسحاق ربما دلس ، فرواها من تدليساته ، بدليل رواية إبراهيم عن الأسود وعبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة ، ثم ينام » رواه مسلم ، قال : وحديث أبي إسحاق صحيح من جهة الرواية ، فإن أبا إسحاق بين فيه سماعه من الأسود والمدلس إذا بين سماعه وكان ثقة فلا وجه لرده . ثم كلامه . والصواب ما قاله أئمة الحديث الكبار مثل يزيد بن هرون ومسلم والترمذي وغيرهم من أن هذه اللفظة وهم وغلط . والله أعلم .

حَفَنَةً فتمسح بها ، ثم جعل يقرأ القرآن ، فأنكروا ذلك ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ويأكل من اللحم ، ولم يكن يحجبه - أو قال : يحجزه - عن القرآن شيء ، ليس الجنابة » .^(١)

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . وذكر أبو بكر البزار أنه لا يروى عن علي إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة ، وحكى البخارى عن عمرو بن مرة : كان عبد الله - يعنى ابن سلمة - يحدثنا ، فتعرف وتنكر . وكان قد كبر ، لا يتابع على حديثه . وذكر الإمام الشافعى رضى الله عنه هذا الحديث ، وقال : لم يكن أهل الحديث يثبتونه . قال البيهقى : وإنما توقف الشافعى فى ثبوت هذا الحديث لأن مداره على عبد الله بن سلمة الكوفى ، وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة ، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر . قاله شعبة . هذا آخر كلامه . وذكر الخطابى أن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كان يوهن حديث على هذا ، ويضعف أمر عبد الله بن سلمة .

وقوله « ليس الجنابة » معناه : غير الجنابة ، وحرف « ليس » لها ثلاثة مواضع : أحدها : أن تكون بمعنى الفعل ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كقولك : ليس عبد الله عاقلاً . وتكون بمعنى « لا » ، كقولك : رأيت عبد الله ليس زيداً ، تنصب به زيداً ، كما تنصب بلا . وتكون بمعنى « غير » كقولك : ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيد ، أى غير زيد . وهو يجر ما بعده .

وفى الحديث من الفقه : أن الجنب لا يقرأ القرآن ، وكذلك الحائض لا تقرأ ، لأن حديثها أغلظ من حديث الجنابة . وكان أحمد بن حنبل يرخص للجنب أن يقرأ الآية ونحوها . وكان يوهن حديث على هذا ، ويضعف أمر عبد الله بن سلمة . وكذلك قال مالك فى الجنب : إنه يقرأ الآية ونحوها . وقد حكى عنه أنه قال : تقرأ الحائض ولا يقرأ الجنب ، لأن الحائض إذا لم تقرأ نسيت القرآن ، لأن أيام الحيض تتطاول ، ومدة الجنابة لا تطول . وروى عن ابن المسيب وعكرمة : أنهما كانا لا يريان بأساً بقراءة الجنب القرآن . وأكثر العلماء على تحريمه .

باب فى الجنب يصافح [٩٢ : ١]

٢١٨ - عن حذيفة رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه ، فأهوى إليه ، فقال : إني جنب ! فقال : إن المسلم ليس ينجس . »
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجة بنحو .

٢١٩ - وعن أبي هريرة قال : « لقينى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طريق من طرق المدينة ، وأنا جنب ، فاغتسلت ، فذهبت فاغتسلت ، ثم جئت ، فقال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال : قلت : إني كنت جنباً ، فكرهت أن أجالسك على غير طهارة ، قال : سبحان الله ! إن المسلم لا ينجس . »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي وابن ماجة . وفى لفظ البخارى والترمذى : « فأنسلت » . وفى لفظ البخارى : « فأنخست » وفى لفظ : « فأنسلت » وفى لفظ مسلم والنسائي وابن ماجة : « فأنسل » .

باب فى الجنب يدخل المسجد [٩٢ : ١]

٢٢٠ - عن جَسْرَةَ بنت دِجاجة عن عائشة قالت : « جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه

٢٢٠ - وجوه البيوت : أبوابها . ولذلك قيل لناحية البيت التى فيها الباب : وجه الكعبة .
وقوله « وجوه هذه البيوت عن المسجد » أى احرفوا وجوهها . يقال : وجهت الرجل إلى ناحية كذا : إذا جعلت وجهه إليها ، ووجهته عنها : إذا صرفته عن جهتها إلى جهة غيرها .

٢٢٠ - قال ابن القيم : وقال الدار قطنى : أفلت بن خليفة صالح . وقد روى ابن ماجة فى سننه من حديث أبى الخطاب الهجرى عن محدوج الذهبى عن جَسْرَةَ بنت دِجاجة عن أم سلمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى بأعلى صوته : الا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض » . قال أبو محمد بن حزم : محدوج ساقط ، وأبو الخطاب مجهول . ثم رواه من طريق عبد الوهاب بن عطاء الحفاف عن ابن أبى عتبة عن إسماعيل عن

بيوت أصحابه شائعة في المسجد ، فقال : وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئاً ، رجاء أن ينزل فيهم رخصة ، فخرج إليهم بعد ، فقال : وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب .
وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ، وفيه زيادة ، وذكر بعده حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « سدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر » ثم قال : وهذا أصح . وقال الخطابي : وضعفوا هذا الحديث ، وقالوا : أفلت - راويه - مجهول ، لا يصح الاحتجاج بحديثه . وفيما حكاه الخطابي أنه مجهول نظر ، فإنه أفلت بن خليفة ، ويقال : فليت بن خليفة العامري ، ويقال : الذهلي ، وكنيته : أبو حسان ، حديثه في الكوفيين ، روى عنه سفیان بن سعيد الثوري ، وعبد الواحد بن زياد . وقال الإمام أحمد بن حنبل : ما أرى به بأساً . وسئل عنه أبو حاتم الرازي ؟ فقال : شيخ . وحكى البخاري أنه سمع من جسر بن ذاجة . قال البخاري : وعند جسر عجايب (١) .

وفي الحديث بيان أن الجنب لا يدخل المسجد . وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » يأتي على مقامه في المسجد ومروءه فيه . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فقال أصحاب الرأي : لا يدخل الجنب المسجد إلا بأحد الطهرين .

جسر عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « هذا المسجد حرام على كل جنب من الرجال وحائض من النساء ، إلا محمداً وأزواجه وعلياً وفاطمة » قال ابن حزم : عبد الوهاب بن عطاء منكر الحديث ، وإسماعيل مجهول . وليس الأمر كما قال أبو محمد ، فقد قال ابن معين في رواية الدوري : إنه ثقة ، وقال في رواية الدارمي وابن أبي خيثمة : ليس به بأس . وقال في رواية الغلابي : يكتب حديثه . وقال أحمد : كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه ، وكان يعرفه معرفة قديمة . وقال صالح بن محمد : أنكروا على الحفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد عن مكحول عن كريب عن ابن عباس في فضل العباس ، وما أنكروا عليه غيره ، فكان يحيى يقول : هذا موضوع ، وعبد الوهاب لم يقل فيه حديثاً ثور ، ولعله دلس فيه ، وهو ثقة . وأما إسماعيل ، فإن كان إسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي فإنه ذكر في ترجمة ابن أبي عتبة أنه روى عن إسماعيل هذا ، ولم يذكر في شيوخه إسماعيل غيره ، فهو ثقة ، وروى له مسلم في الصحيح . وبعد : فهذا الاستثناء باطل موضوع من زيادة بعض غلاة الشيعة ، ولم يخرج ابن ماجه في الحديث .

(١) حديث جسر بن ذاجة نسبه الحافظ ابن حجر في التهذيب في ترجمة « أفلت » إلى ابن خزيمة في صحيحه .

باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناسٍ [١ : ٩٣]

- ٢٢١ - عن أبي بَكْرَةَ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر ، فأومأ بيده : أن مكأنكم ، ثم جاء ورأسه يقطر ، فصلى بهم » .
- ٢٢٢ - وفي رواية : قال في أوله : « فكبر » . وقال في آخره : « فلما قضى الصلاة قال : إنما أنا بشر ، وإني كنت جنباً » .

وهو قول سفيان الثوري . فإن كان مسافراً ومر على مسجد فيه عين ماء تيمم بالصعيد ثم دخل المسجد واستقى . وقال مالك والشافعي : ليس له أن يقعد في المسجد ، وله أن يمر فيه عابراً سبيل . وتأول الشافعي قوله تعالى (٤ : ٤٣) لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى - الآية ، على أن المراد به المسجد ، وهو موضع الصلاة . وعلى هذا تأوله أبو عبيد بن عمير بن المشني . وكان أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الظاهر يجيزون للجنب دخول المسجد ، إلا أن أحمد كان يستحب له أن يتوضأ إذا أراد دخوله . وضعفوا هذا الحديث ، وقالوا : أفلت راويه مجهول ، لا يصح الاحتجاج بحديثه ، والآية على مذهب هؤلاء الطائفة المتقدمة متأولة على أن عابري سبيل : هم المسافرون تصيبهم الجنابة ، فيتيممون ويصلون ، وقد روى ذلك عن ابن عباس .

٢٢١ - قلت : في هذا الحديث دلالة على أنه إذا صلى بالقوم وهو جنب وهم لا يعلمون بجنابته أن صلاتهم ماضية ، ولا إعادة عليهم ، وعلى الإمام الإعادة . وذلك أن الظاهر من حكم لفظ الخبر أنهم قد دخلوا في الصلاة معه ، ثم استوقفهم إلى أن اغتسل وجاء ، فاتم الصلاة بهم ، وإذا صح جزء من الصلاة - حتى يجوز البناء عليه - جاز سائر أجزائها . والافتداء بالإمام طريقه الاجتهاد ، وإنما كلف المأموم الظاهر من أمره ، وليس عليه الإحاطة ، لأنه يتعذر دركها ، فإذا أخطأ فيما حكمه الظاهر لم ينتقض عليه فعله ، كالحاكم لا ينتقض عليه حكمه فيما طريقه الاجتهاد ، وإن أخطأ فيه . ولا سبيل للمأموم إلى معرفة طهارة الإمام ، ولا عتب عليه إن عذب عنه علمها . وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ولا يعلم له مخالف ، وإليه ذهب الشافعي .

وفي الحديث : دليل على أن افتتاح المأموم صلاته قبل الإمام لا يبطل صلاته . وفيه حجة لمن ذهب إلى البناء على الصلاة في الحدث .

٢٢٣ - وعن محمد - وهو ابن سيرين - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فكبر، ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا، وذهب فاغتسل». وهذا مرسل.

٢٢٤ - وعن عطاء بن يسار: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة». وهذا أيضاً مرسل.

٢٢٥ - وعن الربيع بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه كبر». وهو أيضاً مرسل.

٢٢٦ - وعن أبي هريرة قال: «أقيمت الصلاة وصف الناس صفوفهم، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إذا قام في مقامه ذكر أنه لم يغتسل، فقال للناس: مكانكم، ثم رجع إلى بيته، فخرج علينا ينظف رأسه، وقد اغتسل، ونحن صفوف». وهذا أيضاً مرسل.

٢٢٧ - وفي رواية «فلم نزل قياماً ننتظره حتى خرج علينا، وقد اغتسل»

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي. وفي لفظ البخاري: «ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكبر، فصلينا معه». وفي لفظ مسلم: «حتى خرج إلينا وقد اغتسل ينظف رأسه ماء، فكبر، فصلى بنا».

باب الرجل يجد البيلة في منامه [١: ٩٥]

٢٢٨ - عن عائشة قالت: «سئل النبي صلى الله عليه وسلم: عن الرجل يجد الببل،

٢٢٨ - قلت: ظاهر هذا الحديث: يوجب الاغتسال إذا رأى البيلة، وإن لم يتيقن أنها الماء الدافق. وروى هذا القول عن جماعة من التابعين، منهم عطاء، والشعبي، والنخعي. وقال أحمد بن حنبل: أعجب إلى أن يغتسل، إلا رجلاً به أبرة.

وقال أكثر أهل العلم: لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم أنه ببل الماء الدافق، واستحبوا أن يغتسل من طريق الاحتياط. ولم يختلفوا أنه إذا لم ير الماء، وإن كان رأى في النوم أنه قد احتلم، أنه لا يجب عليه الاغتسال. وعبد الله بن عمر العمري: ليس بالقوى عند أهل الحديث.

ولا يذكر احتلاماً ؟ قال : يغتسل . وعن الرجل يرى أن قد احتلم ، ولا يجد الببل ؟ قال : لا غسل عليه . فقالت أم سليم : المرأة ترى ذلك ، أعليها غسل ؟ قال : نعم ، إنما النساء شقائق الرجال .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وأشار الترمذى إلى أن راويه — وهو عبد الله بن عمر بن حفص العمري — ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث .

باب المرأة ترى ما يرى الرجل [٩٦ : ١]

٢٢٩ - عن عائشة : « أن أم سليم الأنصارية ، وهى أم أنس بن مالك ، قالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ، أرايت المرأة إذا رأت في النوم ما يرى الرجل ، أتغتسل أم لا ؟ قالت عائشة : فأقبلت عليها ، فقلت : أف لك ، وهل ترى ذلك المرأة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نعم ، فلتغتسل إذا وجدت الماء . قالت عائشة : فأقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ربّ يمينك يا عائشة ، ومن أين يكون الشبه ؟ ! » . وأخرجه مسلم والنسائي ، وقد أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

باب مقدار الماء الذى يجزى به الغسل [٩٧ : ١]

٢٣٠ - عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء ، هو الفرق [من الجنابة ^(١)] . »

وقوله « النساء شقائق الرجال » أى نظائهم وأمثالهم فى الخلق والطباع ، فكأنهن شققن من الرجال .

وفيه من الفقه إثبات القياس وإلحاق حكم النظير بالنظير ، وأن الخطاب إذا ورد بلفظ الذكور كان خطاباً للنساء ، إلا مواضع الخصوص التى قامت أدلة التخصيص فيها . وفيه مادل على فساد قول من زعم من أهل الظاهر أن من أعتق شركاً له فى جارية

(١) الزيادة من أبى داود .

٢٣١ - وفي رواية « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، فيه قدر الفرق » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : الفرق ستة عشر رطلاً .

باب [فى] الغسل من الجنابة [١ : ٩٨]

٢٣٢ - عن جبير بن مطعم : « أنهم ذكروا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما أنا فأفيض على رأسى ثلاثاً ، وأشار بيديه كليهما » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٢٣٣ - وعن القاسم ، وهو ابن مخد ، عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب ، فأخذ بكفيه ، فبدأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٣٤ - وعن جميع بن عمير ، أحد بنى تيم الله ، قال : « دخلت مع أمى وخالتي على عائشة ، فسألتها إحداها : كيف كنتم تصنعون عند الغسل ؟ فقالت عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يفيض على رأسه ثلاث مرار ، ونحن نفيض على رؤوسنا خمسا من أجل الضفر » .

بينه وبين شريكه وكان موسراً ، فإنه لا يقوم عليه نصيب شريكه ، ولا تعتق الجارية ، لأن الحديث إنما ورد فى العبد دون الأمة .

٢٣٥ - « الحلاب » إناء يسع قدر حلبة ناقة ، وقد ذكره محمد بن إسماعيل فى كتابه ، وتأوله على استعمال الطيب فى الطهور . وأحسبه توهم أنه أريد به الحلب الذى يستعمل فى غسل الأيدي . وليس هذا من الطيب فى شيء ، وإنما هو على ما فسرت لك ، ومنه قول الشاعر :

صاح ، هل رأيت أو سمعت براع رد فى الضرع ما قرى فى الحلاب ؟

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وجميع هذا - بضم الجيم وفتح الميم - ولا يحتج بحديثه .
٢٣٥ - وعن عروة ، وهو ابن الزبير ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة - قال سليمان : يبدأ فيفرغ يمينه على شماله - وقال مسدد : غسل يديه يصب الإناء على يده اليمنى - ثم اتفقا : فيغسل فرجه - وقال مسدد : يفرغ على شماله ، وربما كنت عن الفرج ، ثم يتوضأ وضوء للصلاة ، ثم يدخل يده في الإناء ، فيخلل شعره ، حتى إذا رأى أنه قد أصاب البشرة - أو أنقى البشرة - أفرغ على رأسه ثلاثاً ، فإذا فضل فضلة صَبَّها عليه » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

٢٣٦ - وعن الأسود عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ بكفيه فغسلهما ، ثم غسل مرفعه ، وأفاض عليه الماء ، فإذا أنقاهما أهوى بهما إلى حائط ، ثم يستقبل الوضوء ، ويفيض الماء على رأسه » .

٢٣٧ - وعن الشعبي قال : قالت عائشة : « لئن شئتم لأرينكم أثر يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحائط ، حيث كان يغتسل من الجنابة » .

هذا مرسل ، الشعبي لم يسمع من عائشة .

٢٣٨ - وعن ميمونة قالت : « وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غُسلًا يغتسل به من الجنابة ، فأكفأ الإناء على يده اليمنى ، فغسلها مرتين أو ثلاثاً ، ثم صب على فرجه ، فغسل فرجه بشماله ، ثم ضرب بيده الأرض ، فغسلها ، ثم تمضمض واشتتنشق وغسل وجهه ويديه ، ثم صب على رأسه وسائر جسده . ثم تنحى ناحية ، فغسل رجله ، فناولته المنديل ، فلم يأخذه ، وجعل ينفذ الماء عن جسده . فذكرت ذلك لإبراهيم ^(١) ، فقال : كانوا لا يرون بالمنديل بأساً ، ولكن كانوا يكرهون العادة » . قال مسدد : قلت لعبد الله بن داود : كانوا يكرهونه للعادة ؟ فقال : هكذا هو ، ولكن وجدته في كتابي هكذا .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وليس في حديثهم قصة إبراهيم

(١) إبراهيم : هو النخعي ، والقائل له : هو سليمان الأعمش ، كما في رواية أبي عوانة في هذا الحديث ، أخرجه أحمد في المسند ، والاسماعيلي في مستخرجه على البخاري .

٢٣٩ - وعن شعبة : « أن ابن عباس كان إذا اغتسل من الجنابة يفرغ بيده اليمنى على يده اليسرى سبع مرار ، ثم يغسل فرجه ، فتنسى مرة ، فسألتني : كم أفرغت ؟ قلت : لا أدري ، قال : لا أم لك ! وما يمنعك أن تدري ؟ ! ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يفيض على جلده الماء ، ثم يقول : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتطهر . »
شعبة هذا : هو أبو عبدالله ، ويقال : أبو يحيى ، مولى عبد الله بن عباس ، مدني ، لا يحتاج بحديثه .

٢٤٠ - وعن عبد الله بن عَصَم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كانت الصلاة خمسين ، والغسل من الجنابة سبع مرار ، وغسل البول من الثوب سبع مرار ، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلاة خمساً ، والغسل من الجنابة مرة ، وغسل البول من الثوب مرة . »

عبد الله بن عصم ، ويقال : ابن عصمة ، نصيبى ، ويقال : كوفى ، كنيته : أبو علوان ، تكلم فيه غير واحد ، والراوى عنه أيوب بن جابر أبو سليمان النخعي ، ولا يحتاج بحديثه .
٢٤١ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن تحت كل شعرة جنابة . فاغسلوا الشعر ، وأنقوا البشر . »

٢٤١ - ظاهر هذا الحديث يوجب نقض القرون والصفاء إذا أراد الاغتسال من الجنابة ، لأنه لا يكون شعره كله شعرة شعرة مغسولاً إلا بنقضها . وإليه ذهب إبراهيم النخعي . وقال عامة أهل العلم : إيصال الماء إلى أصول الشعر - وإن لم ينقض شعره - يجزيه .
والحديث ضعيف ، والشارح بن وجيه مجهول . وقد يحتاج به من يوجب الاستنشاق في الجنابة ، لما في داخل الأنف من الشعر .

واحتج بعضهم في إيجاب المضمضة بقوله « وأنقوا البشرة » وزعم أن داخل الفم من البشرة ، وهذا خلاف قول أهل اللغة . لأن البشرة عندهم هي ما ظهر من البدن فباشره البصر من الناظر إليه ، وأما داخل الأنف والفم فهو الأدمة . والعرب تقول : فلان مؤدّم مبشر ، إذا كان حسن الظاهر مخبوء الباطن . كذلك أخبرني أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى ^(١) .

[١] يعنى ثعلباً .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال أبو داود : الحارث بن وجيه : حديثه منكر ، وهو ضعيف . وقال الترمذى : حديث الحارث بن وجيه حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذلك . وذكر الدارقطنى أنه غريب من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، تفرد به مالك بن دينار ، وعنه الحارث بن وجيه . وذكر الترمذى أيضا أن الحارث تفرد به عن مالك بن دينار .

٢٤٢ - وعن على رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها ففعل به كذا وكذا من النار ، قال على : فمن ثم عادت رأسى ، فمن ثم عادت رأسى ، فمن ثم عادت رأسى ؛ وكان يحز شعره رضى الله عنه » . وأخرجه ابن ماجة . فى إسناده عطاء بن السائب ، وقد وثقه أيوب السختياني ، وأخرج له البخارى حديثا مقرونا بأبي بشر . وقال يحيى بن معين : لا يحتج بحديثه ، وتكلم فيه غيره ، وقال : كان تغير فى آخر عمره ، وقال الإمام أحمد : من سمع منه قديما فهو صحيح ، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء ، ووافقه على هذه التفرقة غير واحد .

باب الوضوء بعد الغسل [١ : ١٠٣]

٢٤٣ - عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل ويصلى الركعتين وصلاة الغداة ، ولا أراه يحدث وضوءا بعد الغسل » . وقد أخرج الترمذى والنسائى وابن ماجة عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل » . وفى حديث ابن ماجة : « بعد الغسل من الجنابة » . حسن .

باب المرأة . هل تنقض شعرها عند الغسل ؟ [١ : ١٠٤]

٢٤٤ - عن أم سلمة رضى الله عنها : « أن امرأة من المسلمين - وقال زهير ، يعنى ابن حرب -

٢٤٤ - قولها « أشد ضفر رأسى » أى قتل الشعر وإدخال بعضه فى بعض . يقال : ضفرت الشعر

٢٤٤ - وقال ابن القيم : حديث أم سلمة هذا يدل على أنه ليس على المرأة أن تنقض شعرها

أنها قالت : يارسول الله ، إني امرأة أشدُّ ضَغَرُ رأسي ، أفأنقضه للجنابة ؟ قال : إنما يكفيك أن تحبني عليه ثلاثاً - وقال زهير : تحبني عليه ثلاث حشيات من ماء ، ثم تفيض على سائر جسدك ، فإذا أنت قد طهرت .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

إذا فعلت ذلك به ، وضفرت شرك النعل ونحوه . والعقائص يقال لها الضفائر . وفي قوله صلى الله عليه وسلم « فإذا أنت قد طهرت » دليل على أنه إذا انغمس في الماء أو جمل به بدنه من غير ذلك باليد وإمرار بها عليه فقد أجزأه ، وهو قول عامة الفقهاء إلا مالكا . فإنه قال : إذا اغتسل من الجنابة فإنه لا يجزيه حتى يمرَّ يده على جسده ، وكذلك قال في الوضوء : إذا غمس يده أو رجله في الماء لم يجزئه وإن نوى الطهارة ، حتى يمر يديه على رجليه يتدلك بهما .

وفيه دليل على أن الفيضة الواحدة من الماء إذا عمت تجزيه ، وأن الغسلات الثلاث إنما هي على الاستحباب ، وليست على الوجوب .

لغسل الجنابة ، وهذا اتفاق من أهل العلم ، إلا ما يحكي عن عبد الله بن عمرو وإبراهيم النخعي أنها قالا تنقضه ، ولا يعلم لهما موافق . وقد أنكرت عائشة على عبد الله قوله ، وقالت : « يا عجباً لابن عمرو هذا ! يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن ، ولا يأمرهن أن يخلقن رؤوسهن ! ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، ما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفرافات » رواه مسلم . وأما تنقضه في غسل الحيض فالمنصوص عن أحمد أنها تنقضه فيه . قال مهنا : سألت أحمد عن المرأة تنقض شعرها من الحيض ؟ قال : نعم . قالت له : كيف تنقضه من الحيض ولا تنقضه من الجنابة ؟ فقال : حدثت أسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تنقضه » . فاختلف أصحابه في نصه هذا : فحملته طائفة منهم على الاستحباب ، وهو قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة ، وأجرت طائفة على ظاهره ، وهو قول الحسن وطاوس . وهو الصحيح ، لما احتج به أحمد من حديث عائشة « أن أسماء سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض ؟ فقال : تأخذ إحداكن ماءها وسدرها فتطهر ، فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكاً شديداً حتى تبلغ شؤون رأسها - الحديث » رواه مسلم . وهذا دليل على أنه لا يكتفي فيه بمجرد إفاضة الماء كغسل

الجنابة ، ولا سيما فان في الحديث نفسه « وسألته عن غسل الجنابة . فقال : تأخذ ماء فتطهر به فتحسن الطهور ، أو تبلغ الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى تبلغ شؤن رأسها ، ثم تفيض عليها الماء » ففرق بين غسل الحيض وغسل الجنابة في هذا الحديث . وجعل غسل الحيض أكد . ولهذا أمر فيه بالسدر المتضمن لنقضه . وفي وجوب السدر قولان ، هما وجهان لأصحاب أحمد . وفي حديث عائشة رضي الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « إذا كانت حائضاً : خذي ماءك وسدرك وامتشطي » وللبخاري : « انقضي رأسك وامتشطي » . وقد روى ابن ماجه بإسناد صحيح عن عروة عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ، وكانت حائضاً : انقضي شعرك واغتسلي » والأصل نقض الشعر لتيقن وصول الماء إلى ماتحته ، إلا أنه عفي عنه في غسل الجنابة لتكرره ووقوع المشقة الشديدة في نقضه ، بخلاف غسل الحيض ، فإنه في الشهر أو الأشهر مرة ، ولهذا أمر فيه بثلاثة أشياء لم يأمر بها في غسل الجنابة : أخذ السدر ، والفرصة الممسكة ، ونقض الشعر . ولا يلزم من كون السدر والمسك مستحباً أن يكون النقض كذلك ، فإن الأمر به لا معارض له ، فبأي شيء يدفع وجوبه ؟ فإن قيل : يدفع وجوبه بما رواه مسلم في صحيحه من حديث أم سلمة قالت : « قلت يا رسول الله ، إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأنقضه للحبيضة والجنابة ؟ قال : لا ، إنما يكفئك أن تحثي على رأسك ثلاث خثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين » وفي الصحيح عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات » وفي حديث أبي داود « أن امرأة جاءت إلى أم سلمة فسألتها النبي صلى الله عليه وسلم عن الغسل ، وقال فيه : وانغمزي قروئك عند كل حفنة » وحديث عائشة وإنكارها على عبد الله بن عمرو أمر النساء بنقضهن رؤوسهن دليل على أنه ليس بواجب . قيل : لا حجة في شيء من هذا . أما حديث أم سلمة فالصحيح فيه الإقتصار على ذكر الجنابة دون الحيض ، وليست لفظة الحيضة فيه محفوظة ، فإن هذا الحديث رواه أبو بكر بن أبي شيبة . وإسحق ابن راهويه وعمرو الناقد وابن أبي عمر ، كلهم عن ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت : « قلت : يا رسول الله ، إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ فقال : لا » ذكره مسلم عنهم . وكذلك رواه عمرو الناقد عن يزيد بن هرون عن الثوري عن أيوب بن موسى ، ورواه عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن الثوري عن أيوب ، وقال : « أفأنقضه للحبيضة والجنابة ؟ » قال مسلم : وحدثني أحمد الدارمي أخبرنا زكريا بن عدي أخبرنا يزيد يعني ابن زريع عن روح بن القاسم ، قال : حدثنا أيوب بهذا الإسناد وقال : « أفأحله وأغسله من الجنابة ؟ »

٢٤٥ - وفي رواية لأبي داود : « وانغمزى قرونك عند كل حفنة » .

٢٤٦ - وعن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت : « كانت إحداها إذا أصابتها جنابة أخذت ثلاث حفنات هكذا ، تعنى بكفيها جميعاً ، فتصب على رأسها ، وأخذت بيد واحدة ، فصبتها على هذا الشق ، والآخرى على الشق الآخر » .
وأخرجه البخاري بنحوه .

ولم يذكر الحيضة . فقد اتفق ابن عيينة وروح بن القاسم عن أيوب ، فاقترصوا على الجنابة . واختلف فيه عن الثوري : فقال يزيد بن هرون عنه كما قال ابن عيينة وروح ، وقال عبد الرزاق عنه : « أفأنقضه للحيضة والجنابة ؟ » ورواية الجماعة أولى بالصواب ، فلو أن الثوري لم يختلف عليه لترجحت رواية ابن عيينة وروح ، فكيف وقد روى عنه يزيد بن هرون مثل رواية الجماعة ؟ ومن أعطى النظر حقه علم أن هذه اللفظة ليست محفوفة في الحديث . وأما حديث عائشة : « أنها كانت تفرغ على رأسها ثلاث إفراغات » فأنما ذلك في غسل الجنابة ، كما يدل عليه سياق حديثها ، فانها وصفت غسلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما كانت تغتسل معه من الجنابة التي يشتركان فيها ، لا من الحيض ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يغتسل معها من الحيض . وهذا بين . وأما حديث أم سلمة الذي ذكره أبو داود - وفيه « وانغمزى قرونك » فأنما هو في غسل الجنابة . وعنه وقع السؤال كما هو مصرح به في الحديث . فان قيل : فحديث عائشة الذي استدلت به ليس فيه أمرها بالغسل ، إنما أمرها بالامتشاط ، ولو سلمنا أنه أمرها بالغسل فذاك غسل الإحرام لا غسل الحيض ، والمقصود منه التنظف وإزالة الوسخ ، ولهذا تؤمر به الحائض حال حدثها . ولو سلمنا أنه أمر الحائض بالنقض وجب حملها على الاستحباب ، جمعاً بين الحديثين ، وهو أولى من إلغاء أحدهما والمصير إلى الترجيح * فالجواب : أما قولكم ليس فيه أمر بالغسل ففاسد ، فانه قال : « خذي ماءك وسدرك » وهذا صريح في الغسل ، وقوله : « انقضي رأسك وامتشطي » أمر لها في غسلها بنقض رأسها ، لا أمر بمجرد النقض والامتشاط . وأما قولكم : إنه كان في غسل الإحرام فصحيح ، وقد بينا أن غسل الحيض أكد الأغسال وأمر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بما لم يأمر به في سواه من زيادة التطهر والمبالغة فيه ، فأمرها بنقضه ، وهو غير رافع لحدث الحيض ، تنبيه على وجوب نقضه إذا كان رافعاً لحدثه بطريق الأولى . وأما قولكم : إنه يحمل على الاستحباب جمعاً بين الحديثين فهذا إنما يكون عند ثبوت تلك الزيادة التي تنفي النقض للحيض ، وقد بين أنها غير ثابتة ، وأنها ليست محفوفة .

٢٤٧ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: « كنّا نغتسل وعلينا الضياد ، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مُحِلَّاتٌ ومحرمات » .
إسناده حسن .

٢٤٨ - وعن شريح بن عبيد ، قال « أفتاني جبير بن نفير عن الغسل من الجنابة : أن ثوبان حدثهم : أنهم استفتوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : أما الرجل فليغسل رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر ، وأما المرأة فلا عليها أن لا تنفضه ، لتعرف على رأسها ثلاث غرقات بكفيها » .
في إسناده محمد بن إسماعيل بن عياش وأبوهِ ، وفيهما مقال .

باب الجُنْب يغسل رأسه بالخطمي [١٠٦ : ١]

٢٤٩ - عن رجل من بني سُوءَة بن عامر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ، يجتري بذلك ، ولا يصب عليه الماء » .
رجل من بني سُوءَة : مجهول . قيل : يكتفي بالماء الذي يغسل به الخطمي ، وهو ينوي به غسل الجنابة ولا يستعمل بعده ماء آخر يخص به الغسل .

باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء [١٠٦ : ١]

٢٥٠ - عن رجل من بني سُوءَة بن عامر عن عائشة ، فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ كفاً من ماء يصب على الماء ، ثم يأخذ كفاً من ماء ، ثم يصبه عليه » .
وفيه أيضاً رجل مجهول .

٢٤٨ - قال ابن القيم : وهذا الحديث رواه أبو داود من حديث إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن جبير بن نفير عن ثوبان . وهذا إسناد شامي ، وأكثر أئمة الحديث يقول : حديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيح ، ونص عليه أحمد بن حنبل رضي الله عنه .

باب مواكلة الحائض ومجامعتها [١٠٧ : ١]

٢٥١ - عن أنس بن مالك : « أن اليهود كانت إذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت ولم يواكلوها ، ولم يشاربوها ، ولم يجامعوها في البيت ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فأنزل الله تعالى ذكره : (٢ : ٢٢٢) ويسألونك عن الحيض ^(١) ؟ قل : هو أذى ، فاعتزلوا النساء في الحيض) إلى آخر الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جامعوهن في البيوت ، واصنعوا كل شيء ، غير النكاح ، فقالت اليهود : ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه ، فجاء أسيد بن حضير وعبد بن بشر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود يقولون كذا وكذا ، أفلا ننكحهن في الحيض ؟ ! فتمعر وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى ظننا أن قد وجد عليهما ، فخرجا ، فاستقبلتهما هدية من ابن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعث في آثارهما فسقاهما ، فظننا أنه لم يجد عليهما .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٢٥١ - قوله « تمعر وجهه » معناه تغير . والأصل في التمعر : قلة النظارة وعدم إشراق اللون . ومنه المبكان الأمعر ، وهو الجذب الذي ليس فيه خصب .

وقوله « فظننا أنه لم يجد عليهما » يريد : علمنا ، فالظن الأول حسبان ، والآخر علم و يقين . والعرب تجعل الظن مرة حسباناً ومرة علماً و يقيناً ، لاتصال طرفيه بهما . فبدأ العلم ظن وآخره يقين . قال الله تعالى : (٢ : ٤٦) الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم) معناه : يوقنون .

(١) اختلف الناس في المراد بالحيض . فذهب الشافعي إلى أنه دم الحيض ، يقال : حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً ، كما يقال : سار يسير سيراً ومسيراً . وقال قوم : هو زمن الحيض ، تقديره : اعتزلوا النساء في زمان حيضهن . وقيل : هو عبارة عن الفرج ، لأنه موضع الحيض ، كما يسمى موضع البيتوة مبيتاً ، وموضع القيلولة : مقبلاً . ويكون تقديره : اعتزلوهن فلا تقربوهن في الفرج . والعرب تقول : حائض وعارك ونازك وطامس ووارش وطامث وكابر وضاحك .

٢٥٢ - وعن عائشة قالت: « كنت أتعرقُ العظم^(١) وأنا حائض ، فأعطيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فيضع فيه في الموضع الذي فيه وضعته ، وأشرب الشراب فأناوله ، فيضع فيه في الموضع الذي كنت أشرب منه » .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٥٣ - وعن عائشة قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجرى فيقرأ وأنا حائض » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه .

باب الحائض تُناول من المسجد [١٠٨ : ٩]

٢٥٤ - عن القاسم عن عائشة ، قالت: « قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ناولينى الخُمرة من المسجد ، قلت : إني حائض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن حيضتك ليست فى يدك » .

٢٥٥ - العُراق: العظم : بما عليه من اللحم ، تريد : أتى كنت أنتهسه وأخذ ما عليه من اللحم .

« الخُمرة » السجادة التى يسجد عليها المصلى . ويقال : سميت خُمرة ، لأنها تُخمر وجه المصلى عن الأرض ، أى تستره .

وقوله : « ليست حيضتك فى يدك » الحيضة — بكسر الحاء — الحال التى تلزمها الحائض من التجنب والتحيز ، كما قالوا : القعدة والجلسة ، يريدون حال القعود والجلوس . وأما « الحيضة » مفتوحة الحاء : فهى الدفعة من دفعات دم الحيض^(٢) .

« ١ » العرق : العظم عايه بنية لحم ، وهو بفتح العين وسكون الراء المهملتين وجمعه : عراق ، يضم العين . فيقال منه عرقته — مخففاً — وتعرقته واعترقته : أخذت ما عليه من اللحم بأسنانك .

« ٢ » قد رجح بعض الرواة روايتها بفتح الحاء ، لأنه إنما نفي عن يدها الدم الذى هو الحيض المستفذر ، فأما حكم الحيض وحاله فهو لازم لجلتها وأبعضها .

ورواه مسلم والترمذى والنسائى . وأخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن أبي
عن عائشة .

باب فى الحائض تقضى الصلاة [١٠٨ : ١]

٢٥٥ - عن معاذا : « أن امرأة سألت عائشة : أتقضى الحائض الصلاة ؟ فقالت :
أحرورية ^(١) أنت ؟! لقد كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا تقضى ،
ولا تؤمر بالقضاء » .

٢٥٦ - وفى رواية « فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ..

باب فى إتيان الحائض [١٠٨ : ١]

٢٥٧ - عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « فى الذى يأتى امرأته وهى حائض ؟
قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار » .

وفى الحديث : من الفقه أن للحائض أن تتناول الشئ بيدها من المسجد ، وأن من
حلف لا يدخل داراً أو مسجداً ، فإنه لا يحنث بإدخال يده أو بعض جسده فيه ، ما لم
يدخله بجميع بدنه .

٢٥٧ - قلت : قد ذهب إلى إيجاب الكفارة عليه غير واحد من العلماء ، منهم قتادة ،

(١) الحرورية : طائفة من الخوارج ، نسبوا إلى حروراء : قرية على ميلين من الكوفة . تمد
وتقصر . كان فيها أول اجتماعهم ، وكانوا أنكروا على على تحكيم أبى موسى الأشعرى فى أمر معاوية ،
وقالوا له : شككت فى أمر الله وحكمت حدودك ، وطالت خصومتهم ، ثم أصبحوا يوماً وقد خرجوا
براية وهم ثمانية آلاف ، وكان أميرهم ابن السكواء ، فبعث على إليهم عبد الله بن عباس . فناظرهم ،
فرجع منهم ألفان وبقي ستة آلاف . فخرج إليهم على ققاتهم . وكان عندهم من الشذوذ فى الدين
ما هو معروف . فلما رأته عائشة هذه المرأة تشدد فى أمر الحيض شبهتها بالحرورية وتشدهم فى
أمرهم . وقيل : إنها خالفت السنة وخرجت عن الجماعة كما خرجوا عن جماعة المسلمين . وقيل : كانوا يرون
على الحائض قضاء الصلاة وشذوا فى ذلك عن سلف الأمة . غشيت عائشة أن تكون تعتقد مذهب الحرورية
فى ذلك . فنزعت لها بالحجة التى لا يجوز خلافاً . قاله أحمد بن أقش الحارثى . من هامش أصل المنبرى .

قال أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة : قال : « دينار أو نصف دينار » وربما لم يرفعه شعبة . هذا آخر كلامه . وسيأتي التنبيه على ضعفه .

والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق ، وبه قال الشافعي قديماً ، ثم قال في الجديد : لاشئ عليه .

قلت : ولا ينكر أن يكون فيه كفارة ، لأنه وطء محظور كالوطء في رمضان . وقال أكثر العلماء : لاشئ عليه ، ويستغفر الله ، وزعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس ، ولا يصح متصلاً مرفوعاً . والزم بريّة إلا أن تقوم الحجة بشغلها . وكان ابن عباس يقول : « إن أصابها في فور الدم تصدق بدينار ، وإن كان في آخره فنصف دينار » .

وقال قتادة : دينار للحائض ، ونصف دينار إذا أصابها قبل أن تغتسل . وكان أحمد بن حنبل يقول : هو مخير بين الدينار والنصف الدينار . وروى عن الحسن أنه قال : عليه ما على من وقع على أهله في شهر رمضان .

٢٥٧ - قال ابن القيم : قول أبي داود هكذا الرواية الصحيحة يدل على تصحيحه للحديث ، وقد حكم أبو عبد الله الحاكم بصحته ، وأخرجه في مستدركه ، وصححه ابن القطان أيضاً ، فان عبد الحميد بن زيد بن الخطاب أخرجا له في الصحيحين ووثقه النسائي . وأما مقسم فاحتج به البخاري في صحيحه ، وقال فيه أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به . وأما أبو محمد بن حزم فانه أعل الحديث بمقسم وضعفه ، وهو تعليل فاسد ، وإنما علته المؤثرة وقفه . وقد رواه الطبراني من طريق الثوري عن عبد الكريم وعلى بن بزيمة وخفيف عن مقسم عن ابن عباس ، فهو لاء أربعة عن مقسم . وعبد الكريم : قال شيخنا أبو الحجاج المزني : هو ابن مالك الجزري . وقد رواه شريك عن خفيف عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « في الذي يأتي أهله حائضاً يتصدق بنصف دينار » رواه النسائي . وأعله أبو محمد بن حزم بشريك وخفيف ، قال : كلاهما ضعيف ، فسقط الاحتجاج به . وشريك هذا هو القاضي ، قال زيد بن الهيثم : سمعت يحيى بن معين يقول : شريك ثقة ، وقال أيضاً : قلت ليحيى بن معين : روى يحيى بن سعيد القطان عن شريك ؟ قال : لم يكن

٢٥٨ - وعن ابن عباس قال : « إذا أصابها في الدم فدينار ، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار » .

وهذا موقوف .

٢٥٩ - وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا وقع الرجل بأهله وهي حائض فليتصدق بنصف دينار » .

قال أبو داود : وكذا قال علي بن بذيمة عن يقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا مرسل .

٢٦٠ - وروى الأوزاعي عن يزيد بن أبي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، وهو

شريك عند يحيى بشىء ، وهو ثقة ثقة . وقال العجلي : ثقة حسن الحديث ، واحتج به أهل السنن الأربعة ، واستشهد به البخارى ، وروى له مسلم في المتابعات . وأما خفيف فقال ابن معين وابن سعد : ثقة ، وقال النسائى : صالح ، روى له أهل السنن الأربعة ، وفي رواية عن ابن معين : ليس به بأس ، وعن أحمد قال : ليس بالقوى في الحديث ، وعن علي بن المدينى : سمعت يحيى يقول : كنا نجتنب خفيفاً ، وروى عبد الملك بن حبيب أخبرنا أصبغ بن الفرج عن السبيعى عن زيد بن عبد الحميد عن أبيه « أن عمر بن الخطاب وصى ، جارية فاذا بها حائض ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدق بنصف دينار » وأعل ابن حزم هذا الحديث بعبد الملك بن حبيب وبالسبيعى ، وذكر أنه لا يدري من هو ؟ وهذا تعليل باطل ، فإن عبد الملك أحد الأئمة الأعلام ، ولم يلتفت الناس إلى قول ابن حزم فيه . وأما السبيعى فهو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعى . وقد روى إسحاق بن راهويه هذا الحديث فى مسنده عن يونس بن أبي إسحاق عن زيد بن عبد الحميد . وعيسى هذا احتج به الأئمة الستة ولم يذكر بضعف . وروى ابن حزم من طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر رجلاً أصاب سائناً بعق نسمة » وأعله بموسى بن أيوب ، وقال : هو ضعيف . وموسى بن أيوب هذا النصيبى الانطاكى ، روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازي وأحمد بن صالح العجلي ، وقال : ثقة ، وقال أبو حاتم الرازي : صدوق ، روى له أبو داود والنسائى .

ابن زيد بن الخطاب ، القرشي العدوي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمره أن يتصدق بخمسي دينار » وهذا مُعْضَل .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه مرفوعاً . وقال الترمذي : قد روى عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً . وأخرجه النسائي مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً . وقال الخطابي : وقال أكثر العلماء : لا شيء عليه ، ويستغفر الله . وزعموا أن هذا الحديث مرسل ، أو موقوف على ابن عباس ، ولا يصح متصلاً مرفوعاً . والزم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها . هذا آخر كلامه . وهذا الحديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومثله . فروى مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً ومعضلاً . وقال عبد الرحمن بن مهدي : قيل لشعبة : إنك كنت ترفعه ؟ قال : إني كنت مجنوناً فصحت . وأما الاضطراب في مثله ، فروى « بدینار أو نصف دينار » على الشك ، وروى « يتصدق بدینار ، فإن لم يجد فنصف دينار » وروى فيه التفرقة بين أن يصيبها في الدم أو في انقطاع الدم ، وروى « يتصدق بخمسي دينار » وروى « يتصدق بنصف دينار » وروى « إذا كان دماً أحمر فدينار ، وإذا كان دماً أصفر فنصف دينار » وروى « إن كان الدم عبيطاً فليتصدق بدینار ، وإن كان صفرة فنصف دينار » .

باب في الرجل يصيب منها دون الجماع [١ : ١٠٩]

٢٦١ - عن ميمونة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض ، إذا كان عليها إزار إلى أنصاف الفخذين ، أو الركبتين ، تحتجز به » . حسن . وأخرجه النسائي .

٢٦١ - قال ابن القيم : حديث ميمونة هذا يرويه الليث بن سعد عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن ندة مولاة ميمونة عن ميمونة . قال أبو محمد بن حزم : ندة مجهولة لا تعرف ، أبو داود يروي هذا الحديث من طريق الليث فقال « ندة » بفتح النون والدال ، ومعمّر يرويه يقول « ندة » بضم النون وإسكان الدال ، ويونس يقول : « ندة » بالناء المضمومة والدال المفتوحة والباء المشددة ، كلهم يرويه عن الزهري كذلك ، فسقط خبر ميمونة . ثم كلامه . ولهذا الحديث طريق آخر : رواه ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس قال :

٢٦٢ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر إحدانا إذا كانت حائضاً: أن تتزير ، ثم يضاجعها زوجها » وقال مرة: « يباشرها » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة بمعناه ، مختصراً ومطولاً .

٢٦٣ - وعن عائشة قالت: « كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نبيت في الشَّعار الواحد وأنا حائض طامث - فإن أصابه منى شيء غسل مكانه ، لم يعده ، ثم صلى فيه . وإن أصاب - تغنى ثوبه - منه شيء غسل مكانه ، لم يعده ، ثم صلى فيه » .
وأخرجه النسائى . وهو حسن .

٢٦٤ - وعن عمارة بن غراب: « أن عمة له حدثته أنها سألت عائشة: قالت: إحدانا تحيض ، وليس لها ولزوجها إلا فراش واحد؟ قالت: أخبرك بما صنع رسول الله صلى الله

سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضطجع معي وأنا حائض ، وينبى وينه ثوب » رواه مسلم في الصحيح عن ابن اسريح وهرون الأيلي ، ومحمد بن عيسى ، ثلاثهم عن ابن وهب به . وأعل أبو محمد بن حزم هذا أيضاً بعلمتين ، إحداهما: أن مخرمة لم يسمع من أبيه ، والثانية: أن يحيى بن معين قال فيه: مخرمة ضعيف ليس حديثه بشيء .
فأما تعليقه حديث ندبة بكونها مجهولة فإنها مدنية روت عن مولاتها ميمونة وروى عنها حبيب ، ولم يعلم أحد جرورها ، والراوى إذا كانت هذه حاله إنما يخشى من تفرد به بما لا يتابع عليه ، فأما إذا روى ما رواه الناس ، وكانت لروايته شواهد ومتابعات فإن أئمة الحديث يقبلون حديث مثل هذا ولا يردونه ولا يعللونه بالجهالة ، فإذا صاروا إلى معارضة ما رواه بما هو أثبت منه وأشهر علموه بمثل هذه الجهالة والتفرد . ومن تأمل كلام الأئمة رأى فيه ذلك ، فيظن أن ذلك تماقض منهم ، وهو بمحض العلم والذوق والوزن المستقيم ، فيجب التنبيه لهذه النكتة ، فكثيراً ما تمر بك في الأحاديث ويقع الغلط بسببها . وأما مخرمة بن بكير فقد قال أحمد وابن معين: إنه لم يسمع من أبيه شيئاً ، إنما يروى عن كتاب أبيه ، ولكن قال أحمد: هو ثقة ، وقال أبو حاتم الرازى: سألت إسماعيل بن أبي أويس: هذا الذي يقول مالك: حدثني الثقة ، من هو؟ قال: مخرمة بن بكير بن الأشج . وقال إسماعيل بن أبي أويس في ظهر كتاب مالك: سألت مخرمة بن بكير: ما يحدث به عن أبيه ، سمعه من أبيه؟ فحلف لى وقال: ورب هذا البيت - يعنى المسجد - سمعت من أبي ، وقال مالك: كان رجلاً صالحاً ، وقال النسائى: ليس به بأس ، وقال أحمد بن صالح: كان من ثقات المسلمين .

عليه وسلم : دخل فمضى إلى مسجده - تعنى مسجد بيته - فلم ينصرف حتى غلبتني عيني ، وأوجعه البرد ، فقال : ادنى مني ، فقلت : إني حائض ، فقال : وإن ، اكشفي عن فخذي فكشفت فخذي ، فوضع خده وصدره على فخذي ، وحنيت عليه حتى دفىء ونام .

عمارة بن غراب ، والراوى عنه : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي ، والراوى عن الأفرقي : عبد الله بن عمر بن غانم - وكلهم لا يحتج بحديثه .

٢٦٥ - وعن عائشة : أنها قالت « كنت إذا حضت نزلت عن المثل (١) على الحصير ، فلم تقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ندن منه حتى نطهر » .

٢٦٦ - وعن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً » .

٢٦٧ - وعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في فَوْح حَيْضَتِنَا أَنْ نَنْزِرَ ، ثُمَّ يَبَاشِرُنَا ، وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ ؟ » .

٢٦٧ - « فَوْحُ الْحَيْضِ » معظمه وأوله ، ومثله : فَوْعَةُ الدَّمِ ، يقال : فَاحَ ، وَفَاعَ ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ . وجاء في الحديث النهى عن السير في أول الليل حتى تذهب فوعته ، يريد إقبال ظلمته ، كما جاء النهى عن السير حتى تذهب فحمة العشاء .

٢٦٥ - قال ابن القيم : قال أبو محمد بن حزم : أما هذا الخبر فانه من طريق أبي اليمان كثير بن اليمان الرحال ، وليس بالمشهور ، عن أم ذرة وهي مجبولة ، فسقط . وما ذكره ضعيف ، فان أبا اليمان هذا ذكره البخارى في تاريخه ، فقال : سمع أم ذرة ، روى عنه أبو هاشم عمار بن هاشم وعبد العزيز الدراوردى . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يروى عن أم ذرة وعن شداد بن أبي عمرو . وكذا أم ذرة فهي مدنية ، روت عن مولاتها عائشة وعن أم سلمة ، وروى عنها محمد بن المنكدر وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص وأبو اليمان كثير بن اليمان . فالحديث غير ساقط .

(١) المثل : الفراش ، والجمع : مثل ؛ وإن شئت خففت . من هامش المنذرى .

[١٢ - مختصر السنن ج ١]

وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه بنحوه . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث إبراهيم بن يزيد النخعى عن الأسود .

باب [فى] المرأة تُستحاض ؛ ومن قال : تدع الصلاة فى عدة الأيام التى كانت تحيض [١ : ١١١]

٢٦٨ - عن أم سلمة - زوج النبي صلى الله عليه وسلم - : « أن امرأة كانت تُهرِّق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لتنظر عدة الليالى والأيام التى كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذى أصابها ، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ، فإذا خلقت ذلك فلتغتسل ، ثم لتستغفر بشوب ، ثم لتصل » .

وقولها : « أيكم يملك إربه » يروى على وجهين : أحدهما : الإرب ، مكسورة الألف ، والآخر : الأرب ، مفتوحة الألف والراء ، وكلاهما معناه : وطر النفس وحاجتها ، يقال : لفلان عندى أرب وإرب ، أى بغية وحاجة .

٢٦٨ - قلت : هذا حكم المرأة يكون لها من الشهر أيام معلومة تحيضها فى أيام الصحة قبل حدوث العلة ، ثم تستحاض ، قهرىق الدماء ، ويستمر بها السيلان . أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدع الصلاة من الشهر قدر الأيام التى كانت تحيضن قبل أن يصيبها ما أصابها ، فإذا استوفت عدد تلك الأيام اغتسلت مرة واحدة ، وصار حكمها حكم الطواهر ، فى وجوب الصلاة والصوم عليها ، وجواز الطواف إذا حجت ، وغشيان الزوج إياها ، إلا أنها إذا أرادت أن تصلى توفأت لكل صلاة تصليها ، لأن طهارتها طهارة ضرورية ، فلا يجوز أن تصلى بها صلاتى فرض ، كالتييم^(١) . ولولا أنها قد كانت تحفظ عدد أيامها التى كانت تحيضها أيام الصحة لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم : « لتنظر عدد الأيام والليالى التى كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذى أصابها » . معنى ، إذ لا يجوز أن يردّها إلى رأيها ونظرها فى أمر هى غير عارفة بكنهه .

(١) قد جعل الله التيمم مكان طهارة الماء ، وحكمه حكمها . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالتيمم لكل صلاة .

٢٦٩ - وفي رواية « فإذا خلّمت ذلك وحضرت الصلاة - فلتغتسل » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وفي إسناد هذه الرواية رجل مجهول .

قال أبو داود : سجي المرأة التي كانت استحيضت حماد بن زيد عن أيوب في هذا

الحديث ، قال : فاطمة بنت أبي حبيش .

٢٧٠ - وعن عائشة أنها قالت : « إن أم حبيبة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الدم ؟

فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : امكثي

قدر ما كانت تحبسك حيضتك ، ثم اغتسلي » .

وأخرجه مسلم والنسائي .

و « الاستنفار » أن تشد ثوباً تحتجز به ، يمسك موضع الدم لينع السيالان . وهو

مأخوذ من الثفر .

وفيه من الفقه : أن المستحاضة يجب عليها أن تستنفر ، وأن تعالج نفسها بما يسد

المسلك ويرد الدم ، من قطن ونحوه ، كما قال في حديث حمّة : « أُنعت لك الكرسف »

وقال لها : « تلجمي واستنفرى » .

وفيه دليل على أنها إذا لم تفعل ذلك كان عليها إعادة الوضوء إذا خرج منها دم .

وإنما جاء قوله صلى الله عليه وسلم : « تصلي المستحاضة وإن قطر الدم على الحصى » فيمن

قد تعالجت بالاستنفار ونحوه ، فإذا جاء بعد ذلك شيء غالب لا يرد الثفر حتى تقطر ، لم

يكن عليها إعادة الوضوء . فأما إذا لم تكن قدمت العلاج فهي غير معذورة ، وإنما أتيت

من قبل نفسها ، فلزمها الوضوء .

وهكذا حكم من به سلس البول ، يجب عليه أن يسد المجرى بقطن ونحوه ، ثم يشده

بالعصائب ، فإن لم يفعل فقطر ، أعاد الوضوء .

وفي هذا الباب حروف .

منها : أن عائشة قالت : « رأيت مِرْكَنها مَلَّانَ دماً » والمركن : شبه الجفنة الكبيرة .

ومنها قوله : « إذا أتاك قرؤك ، فلا تصلي وإذا مر قرؤك فتطهري ثم صلى ما بين القرء

٢٧١ - وعن فاطمة بنت أبي حبيش : « أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فشكت إليه الدم ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق ، فانظري إذا أتى قرؤك فلا تصلي ، فإذا مر قرؤك فتطهري ، ثم صلي ما بين القرء إلى القرء » .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده المنذر بن المغيرة ، سئل عنه أبو حاتم الرازي ؟ فقال : هو مجهول ، ليس بمشهور .

٢٧٢ - وعن عروة بن الزبير قال : حدثتني فاطمة بنت أبي حبيش : « أنها أمرت أسماء - أو أسماء حدثتني أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش - أن تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد ، ثم تعتسل » .

٢٧٣ - وعن عائشة [قالت] : « أن فاطمة بنت أبي حبيش جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : إنما ذلك عرق ، وليست بالحیضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ، ثم صلي » .

٢٧٤ - وفي رواية « فإذا ذهب قدرها فاغسلي الدم عنك وصلي » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

إلى القرء » يريد بالقرء هنا الحيض ، يقال قرء وقرء ، ويجمع على القروء . وحقيقة القرء : الوقت الذي يعود فيه الحيض أو الطهر ، ولذلك قيل للطهر قرء ، كما قيل للحيض قرء ، وذهب إلى أن الأقراء في العدة الحيض : عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وإلى أنها الأطهار : عائشة . وروى ذلك أيضاً عن زيد بن ثابت .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما ذلك عرق ، وليست بالحيضة » يريد أن ذلك علة حدثت بها من تصدع العروق ، فاتصل الدم ، وليس بدم الحيض الذي يقذفه الرحم لميقات معلوم ، فيجري مجرى سائر الأفعال والفضول التي تستغنى عنها الطبيعة فتقذفها عن البدن ، فتجد النفس راحة لمفارقة ما وتخلصها عن ثقلها وأذاها .

باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة [١ : ١١٤]

٢٧٥ - عن أبي عقيل عن بُهْيَةَ قالت : « سمعت امرأة تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها ، وأُهرِقت دماً ؟ فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آمرها فليتنظّر قدر ما كانت تحيض في كل شهر ، وحيضها مستقيم ، فليتعّدّ بقدر ذلك من الأيام ، ثم لتدع الصلاة فيهن أو بقدرهن ، ثم لتغتسل ، ثم لتستدفر بثوب ، ثم تصلي » .

أبو عقيل : - بفتح العين - هو يحيى بن المتوكل ، مديني ، لا يحنح بحديثه . وقيل : إنه لم يرو عن بُهْيَةَ إلا هو .

٢٧٦ - وعن عروة وعمرة عن عائشة : « أن أم حبيبة بنت جحش - ختنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتحت عبدالرحمن بن عوف - استحيضت سبع سنين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذه ليست بالحيضة ، ولكن هذا عرق ، فاغتسلي وصلي » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٧٧ - وعن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش : « أنها كانت تستحاض ، فقال لها

٢٧٦ - قال أبو داود : زاد الأوزاعي في هذا الحديث عن الزهري عن عروة وعمرة أن عائشة رضى الله عنها قالت : « فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي » .

قلت : وهذا خلاف الأول ، وهو حكم المرأة التي تميز دمها ، فتراه زماناً أسود نخيناً ، فذلك إقبال حيضها ، ثم تراه رقيقاً مشرقاً ، فذلك حين إدبار الحيضة ، ولا يقول لها رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القول إلا وهي تعرف إقبالها وإدبارها بعلامة تفصل بها بين الأمرين ، وبين ذلك حديثه الآخر . [يعني الحديث ٢٧٧] .

٢٧٧ - قال أبو داود : وقد روى أنس بن سيرين عن ابن عباس في المستحاضة قال : « إذا رأت الدم البحراني فلا تصلي ، وإذا رأت الطهر ، ولو ساعة ، فلتغتسل وتصلي » .

٢٧٧ - قال ابن القيم : حديث عروة عن فاطمة هذا - قال ابن القطان : منقطع ، لأنه انفرد

النبي صلى الله عليه وسلم : إذا كان دم الحيضة ، فإنه دم أسود يُعرف ، فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي ، فإنما هو عرق .
وأخرجه النسائي .

قلت : فهذا يبين لك أن الدم إذا تميز كان الحكم له ، وإن كانت لها أيام معلومة .
واعتبار الشيء بذاته وبخاص صفاته أولى من اعتباره بغيره من الأشياء الخارجة عنه .
فإذا عدت التمييز فلا اعتبار للأيام ، على معنى حديث أم سلمة .

وقول ابن عباس : « إذا رأت الدم البحراني » يريد الدم الغليظ الواسع الذي يخرج من قعر الرحم . ونسب إلى البحر ، لكثرة وسعته . والتبحر التوسع في الشيء والانبساط فيه .

به محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة ، ورواه عن محمد بن عمرو محمد بن أبي عدى مرتين : إحداهما من كتابه هكذا ، والثانية زاد فيه عائشة بين عروة وفاطمة ، وهذا متصل ، ولكن لما حدث به من كتابه منقطعاً ومن حفظه متصلاً فزاد عائشة - أورث ذلك نظراً فيه . وقد جاء في سنن أبي داود مصرحاً به أنه أخذه من عائشة لا من فاطمة . وروى أبو داود من حديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن المنذر بن المغيرة عن عروة : « أن فاطمة حدثته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم » لكن المغيرة مجهول ، قاله أبو حاتم الرازي . والحديث عند غير أبي داود معنعن ، لم يقل فيه إن فاطمة حدثته . قال : وكذلك حديث سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة حدثني فاطمة « أنها أمرت أسماء - أو أسماء حدثني أنها أمرتها فاطمة - أن تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم » فهو مشكوك فيه في سماعه من فاطمة . قال : وفي متن الحديث ما أنكر على سهيل ، وعد مما ساء حفظه فيه ، وظهر أثر تغيره عليه . وذلك لأنه أحال فيه على الأيام ، قال : « فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد » ، قال : والمعروف في قصة فاطمة الاحالة على الدم وعلى القروء تم كلامه . وهذا كله عنت ومناكدة من ابن القطان . أما قوله : إنه منقطع فليس كذلك ، فإن محمد بن أبي عدى مكانه من الحفظ والاتقان معروف لا يجهل . وقد حفظه وحدث به مرة عن عروة عن فاطمة ، ومرة عن عائشة عن فاطمة ، وقد أدرك كليهما وسمع منهما بلا ريب ، ففاطمة بنت عمه ، وعائشة خالته . فلا تقطع الذي رمى به الحديث مقطوع

٢٧٨ - وعن حَمْنَةَ بنت جحش رضى الله عنها قالت : « كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أستفتيه وأخبره ، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش ، فقلت : يا رسول الله ، إنى أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما ترى فيها ، قد منعنى الصلاة والصوم ؟ فقال : أُنَعْتَ لك الكُرْسُف ، فإنه يذهب الدم ، قالت : هو أكثر من ذلك ؟ قال : فاتخذى ثوباً ، فقالت : هو أكثر من ذلك ، إنما

٢٧٨ - قال أبو داود : روى هذا الحديث عمرو بن ثابت عن ابن عقيل . لم يجعل قوله « وهذا أعجب الأمرين إلى » كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، جعله كلام حمنة .

قلت : وهذا خلاف الحكم الأول في حديث أم سلمة ، وخلاف الحكم الثاني في حديث عائشة . وإنما هي امرأة مبتدأة ، لم يتقدم لها أيام ، ولا هي مميزة لدمها ، وقد استمر بها الدم

داره ، وقد صرح بأن فاطمة حدثته به . وقوله : إن المغيرة جهله أبو حاتم لا يضره ذلك ، فإن أبا حاتم الرازي يجهل رجالاً وهم ثقات معروفون ، وهو متشدد في الرجال . وقد وثق المغيرة جماعة وأثنوا عليه وعرفوه . وقوله : الحديث عند غير أبي داود معنعن ، فإن ذلك لا يضره ، ولا سيما على أصله في زيادة الثقة ، فقد صرح سهيل عن الزهري عن عروة قال : حدثني فاطمة ، وحمله على سهيل وأن هذا مما ساء حفظه فيه - دعوى باطلة ، وقد صحح مسلم وغيره حديث سهيل . وقوله : إنه أحال فيه على الأيام والمعروف الاحالة على القروء والدم - كلام في غاية الفساد ، فإن المعروف الذي في الصحيح إحالتها على الأيام التي كانت تحتسبها حيضها ، وهي القروء بعينها ، فأحدها يصدق الآخر . وأما إحالتها على الدم ، فهو الذي ينظر فيه ، ولم يروه أصحاب الصحيح ، وإنما رواه أبو داود والنسائي ، وسأل عنه ابن أبي حاتم أباه فضعفه ، وقال : هذا منكر ، وصححه الحاكم .

٢٧٨ - قال ابن القيم : هذا الحديث مداره على ابن عقيل ، وهو عبد الله بن محمد بن عقيل ، ثقة صدوق ، لم يتكلم فيه بجرح أصلاً . وكان الإمام أحمد وعبد الله بن الزبير الحميدى وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه ، والترمذى يصحح له ، وإنما يخشى من حفظه إذا انفرد عن الثقات أو خالفهم ، أما إذا لم يخالف الثقات ولم ينفرد بما ينكر عليه فهو حجة . وقال البخارى في هذا الحديث : هو حديث حسن ، وقال الإمام أحمد : هو حديث صحيح . وأما ابن خزيمة فإنه أعله بأن قال : لا يصح ، لأن ابن جريج لم يسمعه

أَمْجَجٌ نَجَجًا ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سأمرك بأمرين ، فأيهما فعلت أجزى عنك من الآخر ، وإن قويت عليهما ، فأنت أعلم ، قال لها : إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحيض ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله تعالى ذكره ، ثم اغتسلي ، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي ثلاثاً وعشرين ليلة ، أو أربعاً وعشرين ليلة وأيامها ، [وصومي] فإن ذلك يجزيك ، وكذلك فافعلي في كل شهر ، كما يحضن النساء وكما يطهرن ،

حتى غلبها . فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إلى العرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء ، كما حمل أمرها في تحيضها كل شهر مرة واحدة على الغالب من عاداتهن . ويدل على ذلك قوله « كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن ويطهرهن » وهذا أصل في قياس أمر النساء بعضهن على بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ وما أشبه هذا من أمورهن . ويشبه أن يكون ذلك منه صلى الله عليه وسلم على غير وجه التخيير بين الستة والسبعة ، لكن على معنى اعتبار حالها بحال من هي مثلها وفي مثل سنها من نساء أهل إقليمها ، فإن كانت عادة مثلها منهن أن تقعد ستاً قعدت ستاً ، وإن سبعة فسبعة .

من ابن عقيل ، ثم ذكر عن الإمام أحمد أنه قال : قال ابن جريج : حدثت عن ابن عقيل ، ولم يسمعه ، قال أحمد : وقد رواه ابن جريج عن النعمان بن راشد ، قال أحمد : والنعمان يعرف فيه الضعف . وقال ابن مندة : لا يصح هذا الحديث من وجه من الوجوه ، لأنه من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل . وقد أجمعوا على ترك حديثه . والجواب عن هذه العلل .

أما قوله : أن ابن جريج لم يسمعه من ابن عقيل وأن بينهما النعمان بن راشد — فجوابه أن النعمان بن راشد ثقة ، أخرج له مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، واستشهد به البخاري ، وقال : في حديثه وهم كثير ، وهو صدوق . وقال ابن أبي حاتم : أدخله البخاري في الضعفاء ، فسمعت أبي يقول : يحول اسمه منه . فقد عادت على هذا الحديث إلى النعمان بن راشد ومحمد بن بن عقيل ، وابن عقيل قد تقدم عن الترمذي أن الحميدي وإسحاق والإمام أحمد كانوا يحتجون بحديثه ، ودعوى ابن مندة الإجماع على ترك حديثه غلط ظاهر منه . ونحن نستوفي الكلام على هذا الحديث بعون الله فنقول : قال الدارقطني في العلل : يختلف عن عبد الله بن محمد بن عقيل في هذا الحديث : فرواه أبو أيوب الأفرقي عن عبد الله بن

مِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَظَهْرَهُنَّ ، وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرَ الظُّهْرَ وَتَعْجَلَ الْعَصْرَ ، فَتَغْتَسِلِينَ
وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ : الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، وَتُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتَعْجَلِينَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ
وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، فَافْعَلِي ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الْفَجْرِ فَافْعَلِي ، وَصَوِّمِي إِنْ قَدَرْتَ عَلَى ذَلِكَ ،
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَهَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرِينِ إِلَيَّ » .

وفيه وجه آخر : وذلك : أنه قد يحتمل أن تكون هذه المرأة قد ثبت لها فيما تقدم أيام
سنة أو سبعة ، إلا أنها قد نسيتهما ، فلا تدري أيتهما كانت ؟ فأمرها أن تتحرى وتجتهد ،
وتبنى أمرها على ما يتيقنه من أحد العديدين . ومن ذهب إلى هذا استدل بقوله « في علم الله »
أي فيما علم الله من أمرك ، من سنة ، أو سبعة .

وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر ، لأن ابن عقيل راويه ليس بذاك ، وصار في
المبتدأة التي لا تميز للدم معها إلى أنها تحنط وتأخذ باليقين ، فلا تترك الصلاة إلا أقل مدة
الحيض عنده ، وهي يوم وليلة ، ثم تغتسل وتصلّي سائر الشهر ، لأن الصلاة لا تسقط بالشك .
وإلى هذا مال الشافعي في أحد قوليّه .

عمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ، قال : ووهم فيه ، وخالفه عبيد الله بن عمر
وابن جريج وعمر بن ثابت وزهير بن محمد وإبراهيم بن أبي يحيى ، فرووه عن ابن عقيل
عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش . ورواه
ابن ماجه في سننه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن عقيل عن
إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمر بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش . ورواه ابن ماجه
في سننه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن عقيل عن إبراهيم بن
محمد بن طلحة عن عمر بن طلحة عن أم حبيبة . وكذلك رواه الترمذى في جامعه وقال : إن
ابن جريج قال : عمر بن طلحة ، قال : ورواه عبيد الله بن عمر الرقى وشريك ، وذكر أنهما
قالا : عمران بن طلحة . ورواه الترمذى من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل فقال :
عمران بن طلحة ، وقد تقدم في كلام الدارقطنى أن ابن جريج قال فيه : عمران بن طلحة ،
وهو الصواب ، فوقع الغلط من عمران بن طلحة إلى عمر بن طلحة ، وتعلق أبو محمد
ابن حزم في رده بأن قال : رواه : شريك ، وزهير بن محمد ، وكلاهما ضعيف عن عمرو بن

قال الخطابي : قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث . لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك . وقال أبو بكر البيهقي : تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف في الاحتجاج به . وهذا آخر كلامه . وقد أخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقال أيضاً : وسألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديث حسن . وهكذا قال أحمد بن حنبل : هو حديث حسن صحيح . وقال أبو داود :

وقوله « أنعت لك السكرسف » يريد القطن .

وقولها « أئج نجا » الشج : شدة السيالان .

وقوله « إنما هي ركضة من ركضات الشيطان » فإن أصل الركض الضرب بالرجل والإصابة بها يريد به الإضرار والإفساد ، كما تركض الدابة وتصيب برجلها . ومعناه ، والله أعلم : أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً إلى التلبيس عليها فى أمر دينها ووقت طهرها وصلاتها ، حتى أنساها ذلك ، فصار فى التقدير : كأنه ركضة نالتها من ركضاته (١) . وإضافة النسيان فى هذا إلى فعل الشيطان كهو فى قوله سبحانه : (١٢ : ٤٢) فأنساه الشيطان

ثابت ، وهو ضعيف ، قال : وعمر بن طلحة غير مخلوق ، لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر ، قال : والحارث بن أبى أسامة قد ترك حديثه ، فسقط الخبر جملة . وهذا تعلق باطل . أما شريك فقد تقدم ذكره ، وتوثيق الأئمة له . وأما زهير بن محمد فاحتج به الشيخان وباقي السقة ، وعن الإمام أحمد فيه أربع روايات : إحداها : أنه ثقة ، والثانية : مستقيم الحديث ، والثالثة : مقارب الحديث ، والرابعة : ليس به بأس ، وعن يحيى بن معين فيه ثلاث روايات : إحداها : صالح لا بأس به ، والثانية : ثقة ، والثالثة : ضعيف ، وقال عثمان الدارمى : ثقة صدوق ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال يعقوب بن شيبة : صدوق صالح الحديث ، وقال البخارى : مارواه عنه أهل الشام فانه منكر ، وما رواه عنه أهل البصرة فانه صحيح . وهذا الحديث قد رواه أبو داود والترمذى من حديث أبى عامر العقدي — عبد الملك بن عمرو — عنه ، وهو بصرى ، فيكون على قول البخارى صحيحاً . وأما

(١) الأظهر أنه صلى الله عليه وسلم أراد ما أصابها من المرض الذى خفى عليها علته واشتد أذاها به ، حتى خرجت به عن طبيعة المرأة وستة حيضها الفطرية . والله أعلم .

رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل ، فقال : « قالت حمنة هذا أعجب الأورين إلى »
لم يجعله قول النبي صلى الله عليه وسلم [جعله كلام حمنة] . قال أبو داود : كان عمرو بن
ثابت رافضياً . وذكره عن يحيى بن معين . هذا آخر كلامه . وعمرو بن ثابت - هذا - هو
أبو ثابت ، ويعرف بابن أبي المقدام ، كوفي ، لا يحتج بحديثه .

باب ما روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة [١ : ١١٧]

٢٧٩ - عن عروة وعمرة عن عائشة - زوج النبي صلى الله عليه وسلم - : « أن أم حبيبة بنت
جحش - ختنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتحت عبد الرحمن بن عوف - استحاضت
سبع سنين ، فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ؟ فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إن هذه ليست بالحیضة ، ولكن هذا عرق ، فاغتسلي وصلي . قالت عائشة :
فكانت تغتسل في مِرْكَنٍ في حجرة أختها زينب بنت جحش ، حتى تعلو حمرة الدم الماء . »

٢٨٠ - وفي رواية : « قالت عائشة : فكانت تغتسل لكل صلاة » .

وقد تقدم الكلام عليه .

ذكر ربه) وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أنساني الشيطان شيئاً من صلاتي فسيبحوا »
أو كما قال ، أي إن لبس على .

عمرو بن ثابت فلم ينفرد به عن ابن عقيل ، فقد تقدم من رواه عن ابن عقيل ، وأنهم جماعة ،
فلا يضر متابعة عمرو بن ثابت لهم . وأما قوله : عمر بن طلحة غير مخلوق ، فقد ذكرنا
أن هذا وهم ممن سماه عمر ، وإنما هو عمران بن طلحة . وقوله : الحارث بن أبي أسامة
قد ترك حديثه ، فإنما اعتمد في ذلك على كلام أبي الفتح الأزدي فيه ، ولم يلتفت إلى ذلك ،
وقد قال إبراهيم الحربي : هو ثقة ، وقال البرقاني : أمرني الدارقطني أن أخرج عنه
في الصحيح ^(١) ، وصحح له الحاكم ، وهو أحد الأئمة الحفاظ .

(١) أبو بكر البرقاني له كتاب الصحيح .

٢٨١ - وعن عائشة : « أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرها بالغسل لكل صلاة » .

في إسناده محمد بن إسحاق ، وهو مختلف في الاحتجاج بحديثه . قال أبو داود : ورواه أبو الوليد الطيالسي - ولم أسمع منه - عن سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة : « استحيضت زينب بنت جحش ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اغتسلي لكل صلاة » وساق الحديث . ورواه عبد الصمد عن سليمان بن كثير قال : « توضئي لكل صلاة » وهذا وهم من عبد الصمد والقول [فيه] قول أبي الوليد . وهذا آخر كلامه . وفي صحيح مسلم : قال الليث بن سعد : ولم يذكر ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي . وقال البيهقي : والصحيح رواية الجمهور عن الزهري ، وليس فيها الأمر بالغسل إلا مرة واحدة ، ثم كانت تغتسل عند كل صلاة من عند نفسها .

٢٨٢ - وعن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن - قال : أخبرني زينب بنت أبي سلمة :

٢٨٢ - قالت : هذا الحديث مختصر ، وليس فيه ذكر حال هذه المرأة ، ولا بيان أمرها وكيفية شأنها في استحاضتها . وليس كل امرأة مستحاضة يجب عليها الاغتسال لكل صلاة ،

٢٨١ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد رد جماعة من الحفاظ هذا ، وقالوا : زينب بنت جحش زوجة النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن مستحاضة ، وإنما المعروف أن أختها أم حبيبة وحمنة هما اللتان استحيضتا . وقال أبو القاسم السهيلي : قال شيخنا أبو عبد الله محمد بن نجاح : أم حبيبة كان اسمها زينب ففهما زينبان ، غلبت على إحداهما الكنية ، وعلى الأخرى الاسم . ووقع في الموطأ : أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، واستشكل ذلك بأنها لم تكن تحت عبد الرحمن ، وإنما كانت عنده أختها أم حبيبة . وعلى ما قال السهيلي عن ابن نجاح يرتفع الإشكال .

٢٨٢ - قال العلامة ابن القيم رحمه الله : وقد أعل ابن القطان هذا الحديث بأنه مرسل ، قال : لأن زينب ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم معدودة في التابعيات ، وإن كانت ولدت بأرض

« أن المرأة كانت تُهرِّاق الدم ، وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلي » وأخبرني أن أم بكر أخبرته أن عائشة قالت : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، في المرأة ترى ما يريها بعد الطهر : إنما هي - أو قال : إنما هو عرق - أو قال : عروق » .

وأخرج ابن ماجه حديث أم بكر فقط . قال محمد بن يحيى : يريد بعد الطهر : بعد الغسل .

وإنما هي فيمن تبتي وهي لا تميز دمها ، أو كانت لها أيام فنيستها ، فهي لا تعرف موضعها ، ولا عددها ، ولا وقت انقطاع الدم عنها من أيامها المتقدمة . فإذا كانت كذلك فإنها لا تدع شيئاً من الصلاة ، وكان عليها أن تغتسل عند كل صلاة ، لأنه قد يمكن أن يكون ذلك الوقت قد صادف زمان انقطاع دمها ، فالفعل عليها عند ذلك واجب . ومن كان هذا حالها من النساء لم يأتها زوجها في شيء من الأوقات ، لإمكان أن تكون حائضاً ، وعليها أن تصوم شهر رمضان كله مع الناس ، وتقضيه بعد ذلك ، لتحيط علماً بأن قد استوفت عدد ثلاثين يوماً في وقت كان لها أن تصوم فيه . وإن كانت حائضاً طافت طوافين بينهما خمسة عشر يوماً ، لتكون على يقين من وقوع الطواف في وقت حكمها فيه حكم الطهارة . وهذا على مذهب من رأى أكثر أيام الحيض خمسة عشر يوماً .

الحبشة ، فهي تروى عن عائشة وأمها أم سلمة ، وحديث « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد إلا على زوج » ترويه عن أمها وعن أم حبيبة وعن زينب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل ما جاء عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مما لم تذكر بينها وبينه أحداً ، لم تذكر سماعاً منه ، مثل حديثها هذا ، أو حديثها « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والخنتم » وحديثها في تغيير اسمها .

وهذا تعليل فاسد ، فانها معروفة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أمها وأم حبيبة وزينب . وقد أخرج الفسائي وابن ماجه هذا الحديث من روايتها عن أم سلمة ، والله أعلم ، وقد حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم ودخلت عليه وهو يغتسل فنضح وفي جهها ، فلم يزل ماء الشباب في وجهها حتى كبرت .

باب من قال : تجمع بين الصلاتين ، وتغتسل لهما غسلاً [١ : ١١٩]

٢٨٣ - عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « استحيضت امرأة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرت أن تعجل العصر وتؤخر الظهر ، وتغتسل لهما غسلاً ، وأن تؤخر المغرب وتعجل العشاء ، وتغتسل لهما غسلاً ، وتغتسل لصلاة الصبح غسلاً . فقلت لعبد الرحمن : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لا أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم بشيء ^(١) » .
وأخرجه النسائي .

٢٨٤ - وعنهما : « أن سهلة بنت سهيل استحيضت ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة ، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل ، وتغتسل للصبح » .
في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد اختلف في الاحتجاج به .

٢٨٤ - قلت : وهذه الأولى سواء . وحالهما حال واحدة ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى الأمر قد طال عليها وقد جهدها الاغتسال لكل صلاة رخص لها في الجمع بين الصلاتين ، لما يلحقها من مشقة [مثل مشقة] السفر .
وفيه حجة لمن رأى للتيمم أن يجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد ، لأن علمتها واحدة ، وهي الضرورة ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، وهو قول ابن المسيب ، وسفيان الثوري ، والحسن ، والزهرى . وقال مالك والشافعى وأحمد وإسحاق ويعقوب : يتيمم لكل فريضة ، ولا يجمع به بين فريضتين ، وقد روى ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس ، وبه قال النخعي ، والشعبي ، وقتادة .

« ١ » وفي بعض نسخ أبي داود « إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم » فعلى رواية حذفها معناه : أن عبد الرحمن غضب على شعبة لسؤاله وشكّه ، لأنه علم أن عبد الرحمن لا يحدثه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما تدل عليه الرواية الأخرى . و « بشيء » فيها متعلق بأحدثك .
هذا والمستحاضات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس : حمّة بنت جحش ، وأختها أم حبيبة ، وفاطمة بنت أبي حبيش الأسدية ، وسهلة بنت سهيل القرشية العامرية ، وسودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . ويقال : إن زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تستحاض كذلك . ولكن الصحيح أن أختها حمّة وأم حبيبة هما المستحاضتان .

٢٨٥ - وعن أسماء بنت عميس قالت : « قلت : يا رسول الله ، إن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت منذ كذا وكذا ، فلم تصل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سبحان الله ! [إن] هذا من الشيطان ، لتجلس في مكن ، فإذا رأيت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً ، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً . وتوضأ فيما بين ذلك » .

قال أبو داود : رواه مجاهد عن ابن عباس قال : « لما اشند عليها الغسل أمرها أن تجمع بين الصلاتين » .

باب من قال : تغتسل من طهر إلى طهر [١ : ١١٩]

٢٨٦ - عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة : « تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتصلی ، والوضوء عند كل صلاة » .

٢٨٧ - وفي رواية : « وتصوم وتصلی » .

وأخرجه الترمذی وابن ماجه : وقال الترمذی : هذا حديث قد تفرد به شريك عن أبي اليقظان . وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقلت : عدى بن ثابت عن أبيه عن جده : جد عدى : ما اسمه ؟ فلم يعرف محمد اسمه . وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين : أن اسمه : دينار ، فلم يعبا به . هذا آخر كلامه . وقد قيل : إنه جده أبو أمه : عبد الله بن يزيد الخطمي . وقال الدارقطني : ولا يصح من هذا كله شيء . وقال أبو نعيم : وقال غير يحيى : اسمه قيس الخطمي . هذا آخر كلامه . وقيل : لا يعلم من جده . وكلام الأئمة يدل على ذلك .

وشريك : هو ابن عبد الله النخعي ، قاضي الكوفة ، تكلم فيه غير واحد .

وأبو اليقظان - هذا - هو عثمان بن عمير الكوفي ، ولا يحتاج بحديثه .

٢٨٨ - وعن عروة - وقد قيل : هو عروة المزني ، وقيل : هو عروة بن الزبير - عن

٢٨٨ - ثم إن أبا داود ذكر طرق هذا الحديث ، وضعف أكثرها ، يعني الوضوء عند كل صلاة .

عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر خبرها - قال : ثم اغتسلي ، ثم توضئي لكل صلاة وصلي » .

٢٨٩ - وعن أم كلثوم عن عائشة - في المستحاضة - : « تغتسل - تعني مرة واحدة - ثم توضأ إلى أيام أقرائها » .

وذكر أبو داود : أن حديث عدى بن ثابت وعروة والذي بعده ، كلها ضعيفة لا تصح وذكر بعد هذا تعليقا حديث عمار مولى بني هاشم عن ابن عباس ، وحديث قميير - وهي امرأة مسروق - عن عائشة : « توضأ لكل صلاة » وحديث قميير عن عائشة : « تغتسل كل يوم مرة » وحديث هشام بن عروة عن أبيه : « المستحاضة تتوضأ لكل صلاة » وقال : هذه الأحاديث كلها ضعيفة ، إلا حديث قميير ، وحديث عمار مولى بني هاشم . وحديث هشام بن عروة عن أبيه . والمعروف عن ابن عباس الغسل .

باب من قال : [المستحاضة] تغتسل من ظهر إلى ظهر [١ : ١٢١]

٢٩٠ - عن سمي مولى أبي بكر : أن القعقاع وزيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب يسأله : كيف تغتسل المستحاضة ؟ قال : تغتسل من ظهر إلى ظهر ، وتوضأ لكل صلاة ، فإن غلبها الدم استنشرت بثوب .

قال : ودل على ضعف حديث حبيب بن أبي ثابت [رواية الزهري عن عروة] عن عائشة ، وذكر الحديث قالت « فكانت تغتسل لكل صلاة » .

قلت : أما قول أكثر الفقهاء فهو الوضوء لكل صلاة ، وعليه العمل في قول عامتهم . ورواية الزهري لا تدل على ضعف حديث حبيب بن أبي ثابت ، لأن الاغتسال لكل صلاة في حديث الزهري مضاف إلى فعلها ، وقد يحتمل أن يكون ذلك اختياراً منها . وأما الوضوء لكل صلاة في حديث حبيب فهو مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومضاف إليه وإلى أمره إياها بذلك . والواجب هو الذي شرعه النبي صلى الله عليه وسلم وأمر به ، دون ما فعلته وأتته من ذلك .

٢٩٠ - قال أبو داود : قال مالك : إني لأظن حديث ابن المسيب « من ظهر إلى ظهر » إنما هو

قال أبو داود : وروى عن ابن عمر وأنس بن مالك « تغتسل من ظهر إلى ظهر » وكذلك روى داود - هو ابن أبي هند - وعاصم - هو ابن سليمان - عن الشعبي عن امرأته عن قمبر عن عائشة . إلا أن داود قال « كل يوم » وفي حديث عاصم « عند الظهر » ، وهو قول سالم بن عبد الله والحسن وعطاء . وقال مالك : إني لأظن حديث ابن المسيب إنما هو « من طهر إلى طهر » ولكن الوهم دخل فيه . ورواه مسور بن عبد الملك « من طهر إلى طهر » فلقينها الناس^(١) « من ظهر إلى ظهر » قال الخطابي : ما أحسن ما قال مالك ؛ وما أشبهه بما ظنه من ذلك ، لأنه لا معنى للاغتسال من وقت صلاة الظهر إلى مثلها من الغد ، ولا أعلمه قولاً لأحد من الفقهاء ، وإنما هو « من طهر إلى طهر » وهو وقت انقطاع دم الحيض . وقد يجيء ما روى من الاغتسال « من ظهر إلى ظهر » في بعض الأحوال لبعض النساء ، وهو أن تكون المرأة قد نسيت الأيام التي كانت عادة لها ونسيت الوقت أيضاً ، إلا أنها تعلم أنها كلما انقطع دمها في أيام العادة كان وقت الظهر . فهذه يلزمها أن تغتسل عند كل ظهر ، وتتوضأ لكل صلاة ما بينها وبين الظهر من اليوم الثاني وقد يحتمل أن يكون سعيد إنما سئل عن امرأة هذه حالها ، فنقل الراوى الجواب ، ولم ينقل السؤال على التفصيل . والله تعالى أعلم .

باب من قال : تغتسل كل يوم ، ولم يقل عند الظهر [١ : ١٢١]

عن علي قال : « المستحاضة إذا انقضت حيضها اغتسلت كل يوم ، واتخذت صوفة فيها سمن أو زيت . »

باب من قال : تغتسل بين الأيام [١ : ١٢١]

سئل القاسم بن محمد عن المستحاضة ؟ قال : « تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل فتصلي ، ثم تغتسل في الأيام . »

« من طهر إلى طهر » ولكن الوهم دخل فيه ، فقلبه الناس — إلى قوله : والله أعلم^(٢) .

(١) في نسخ أبي داود « قلبها » (٢) حذفنا كلام الخطابي لأن المندرى ساقه بنصه .
(١٣ — مختصر السنن ج ١)

باب من قال : توضأ لكل صلاة [١ : ١٢١]

ذكر فيه حديث فاطمة بنت أبي حبيش في صفة الحيض . وقد تقدم .

باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث [١ : ١٢٢]

٢٩١ - عن عكرمة : « أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنتظر أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتصلى ، فإن رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلت » .
هذا مرسل .

* وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن : أنه كان لا يرى على المستحاضة وضوءاً عند كل صلاة ، إلا أن يصيبها حدث ، غير الدم ، فتوضأ . قال الخطابي : وقول ربيعة شاذ ، وليس العمل عليه . وهذا الحديث منقطع ، وعكرمة لم يسمع من أم حبيبة بنت جحش :

باب في المرأة ترى الكدرة والصفرة [بعد الطهر] [١ : ١٢٢]

٢٩٢ - عن أم عطية - وكانت بايعت النبي صلى الله عليه وسلم - قالت : « كئنا لا نعدُّ الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً » .

وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه ، وليس فيه « بعد الطهر » .

قلت : الحديث لا يشهد لما ذهب إليه ربيعة ، وذلك أن قوله « فإن رأيت شيئاً من ذلك توضأت وعلقت » يوجب عليها الوضوء مما لم تتيقن زوال تلك العلة وانقطاعها عنها ، وذلك لأنها لا تزال ترى شيئاً من ذلك أبداً ، إلا أن تنقطع عنها العلة . وقد يحتمل أن يكون قوله « فإن رأيت » بمعنى فإن علمت شيئاً من ذلك . ورؤية الدم لا تدوم أبداً . وقال أهل التفسير ، في قوله تعالى (٢ : ١٢٨) وأرنا مناسكنا) معناه : غلبنا . وقول ربيعة شاذ ، ليس عليه العمل . وهذا الحديث منقطع ، وعكرمة لم يسمع من أم حبيبة بنت جحش .

٢٩٢- قلت: اختلف الناس في الصفرة والكبدرة بعد الطهر والنقاء: فروى عن علي أنه قال:

باب المستحاضة يغشاها زوجها [١ : ١٢٢]

٢٩٣ - عن عكرمة قال : « كانت أم حبيبة تُستحاض ، فكان زوجها يغشاها » .

٢٩٤ - وعنه عن حمّة بنت جحش : « أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها » .
في سماع عكرمة من أم حبيبة وحمّة نظر . وليس فيها ما يدل على سماعه منهما .
والله أعلم .

باب ما جاء في وقت النفساء [١ : ١٢٣]

٢٩٥ - عن مُسّة - وهي الأزديّة - عن أم سلمة قالت : « كانت النفساء على عهد رسول الله

« ليس ذلك بحيض ، ولا تترك لها الصلاة ، ولتتوضأ ولتصلي » وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي .

وقال سعيد بن المسيب : إذا رأت ذلك اغتسلت وصلت . وبه قال أحمد بن حنبل .
وعن أبي حنيفة : إذا رأت بعد الحيض وبعد انقطاع الدم الصفرة أو الكدرة يوماً أو يومين ، ما لم يجاوز العشرة ، فهو من حيضها ، ولا تطهر ، حتى ترى البياض خالصاً .
واختلف قول أصحاب الشافعي في هذا . فالمشهور من مذهب أصحابه : أنها إذا رأت الصفرة أو الكدرة بعد انقطاع دم العادة ، ما لم يجاوز خمسة عشر يوماً ، فإنها حيض . وقال بعضهم : إذا رأتها في أيام العادة كان حيضاً ، ولا يعتبرها فيما جاوزها . فأما البكر إذا رأت أول ما رأت الدم صفرة أو كدرة فإنها لا تعدان في قول أكثر الفقهاء حيضاً . وهو قول عائشة وعطاء .

وقال بعض أصحاب الشافعي : حكم المبتدأة بالصفرة والكدرة حكم الحيض .

٢٩٥ - قلت : النفاس في قول أكثر الفقهاء أربعون يوماً . وقد روى ذلك عن عمر بن الخطاب

٢٩٦ - قال العلامة ابن القيم رحمه الله : وقد روى عنها [أي عن مسّة] : أبو سهل كثير بن زياد ، والحكم بن عتيبة ، ومحمد بن عبد الله العرزمي ، وزيد بن علي بن الحسين .

صلى الله عليه وسلم تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً ، أو أربعين ليلة ، وكنا نطلى على وجوهنا الورس » تعنى من الكلف .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث أبى سهل عن مسه الأزدية . وقال : قال محمد بن إسماعيل : على بن عبد الأعلى ثقة ، وأبو سهل ثقة . ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبى سهل . وقال الخطابى : حديث مسه أثنى عليه محمد بن إسماعيل قال : مسه هذه أزدية ، واسم أبى سهل : كثير بن زياد ، وهو ثقة ، وعلى بن عبد الأعلى ثقة .

٢٩٦ - وعن الأزدية - وهى مُسه - قالت : « حججت ، فدخلت على أم سلمة فقلت : يأم المؤمنين ، إن سمره بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة الحيض ! فقالت : لا يقضين ،

وابن عباس ، وأنس بن مالك . وهو قول سفيان الثورى ، وأصحاب الرأى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه . قال أبو عبيد : وعلى هذا جماعة الناس . وروى عن الشعبي وعطاء أنهما جعلا النفاس أقصاه شهرين . وإليه ذهب الشافعى . وقال به مالك فى الأول ، ثم رجع عنه . وقال : يسأل النساء عن ذلك ، ولم يجد فيه حداً .

وعن الأوزاعى : تقعد كامرأة من نساءها من غير تحديد .

فأما أقل النفاس فساعة عند الشافعى ، وكذلك قال مالك ، والأوزاعى . وإلى هذا مال محمد بن الحسن .

فأما أبو حنيفة فإنه قال : أقل النفاس خمسة وعشرون يوماً . وقال أبو يوسف : أدنى ما تقعد له النساء أحد عشر يوماً ، فإن رأت الطهر قبل ذلك ، فيكون أدناه زائداً على أكثر الحيض بيوم .

وعن الأوزاعى ، فى امرأة ولدت ولم تر دمًا ، قال : تغتسل وتصلى من وقتها .

وحديث مسه أثنى عليه محمد بن إسماعيل ، وقال : مسه هذه أزدية ، واسم أبى سهل كثير بن زياد ، وهو ثقة ، وعلى بن عبد الأعلى ثقة .

كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة ، لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس .

باب الاغتسال من الحيض [١ : ١٢٣]

٢٩٧ - عن امرأة من بنى غفار قالت : « أردفني رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقيبة رحله ، قالت : فوالله أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصبح ، فأناخ ، ونزلت عن حقيبة رحله ، فإذا بها دم مني ، وكانت أول حيضة حضتها ، قالت : فتقبضت إلى الناقة ، واستحييت ، فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بي ورأى الدم قال : مالك ؟ لعلك نفست ؟ قلت : نعم ، قال : فأصلحي من نفسك ، ثم خذي إناء من ماء فاطرحي فيه ملحاً ، ثم اغسلي ما أصاب الحقيبة من الدم ، ثم عودي لمركبك ، قالت : فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر رضح لنا من الفئ ، قالت : وكانت لا تطهر من حيضة إلا جعلت في طهورها ملحاً ، وأوصت به أن يجعل في غسلها حين ماتت .

في إسناده : محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد تقدم الاختلاف فيه .

٢٩٨ - وعن عائشة قالت : « دخلت أسماء على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت :

٢٩٧ - فيه من الفقه أنه استعمل الملح في غسل الثياب وتنقيته من الدم ، والملح مطعوم ، فعلى هذا يجوز غسل الثياب بالعسل إذا كان ثوباً من إبريسم يفسده الصابون ، وباخلل إذا أصابه الخبر ونحوه . ويجوز على هذا التذلل بالنخالة ، وغسل الأيدي بدقيق الباقلي والبطيخ ، ونحو ذلك من الأشياء التي لها قوة الجلاء .

وحدثونا عن يونس بن عبد الأعلى ، قال : دخلت الحمام بمصر ، فرأيت الشافعي يتدلك بالنخالة .

وقوله : « نفست » أي حضت ، يقال : نفست المرأة ، مفتوحة النون مكسورة الفاء ، إذا حاضت ، ونفست بضم النون : إذا أصابها النفاس .

٢٩٨ - قلت : وفي هذا الباب من حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم علم المرأة

يا رسول الله ، كيف تغتسل إحدانا إذا ظهرت من الحيض ؟ قال : تأخذ سدرها وماءها ، فتوضأ ، ثم تغسل رأسها وتدلكه ، حتى يبلغ الماء أصول شعرها ، ثم تفيض على جسدها ، ثم تأخذ فرصتها فتطهر بها ، قالت : يا رسول الله ، كيف أطهر بها ؟ قالت عائشة : فعرفت الذي يكيني عنه [رسول الله] ، فقلت لها : تتبعين آثار الدم .

وفي رواية « فرصة ممسكة » - وفي رواية « قرصة » وفي رواية « كيف أطهر بها ؟ قال : سبحان الله ! تطهري بها ، واستتر بثوب - وزاد : وسألته عن الغسل من الجنابة ؟ قال : تأخذين ماءك ، فتطهرين أحسن الطهور وأبلغه ، ثم تصبين على رأسك الماء ، ثم تدلكينه حتى يبلغ شؤون رأسك ، ثم تفيضين عليك الماء ، وقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يكن يمنعهن الحياء أن يسألن عن الدين ، و [أن] يتفقهن فيه .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه بنحوه .

باب التيمم [١ : ١٢٥]

٢٩٩ - عن عروة عن عائشة قالت : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أسيد بن خضير ، وأنا معه ، في طلب قِلادة أضلّتها عائشة ، فحضرت الصلاة ، فصلّوا بغير وضوء ، فاتوا النبي

كيف تغتسل من الحيض ، فقال لها « خذي فرصة ممسكة » الفرصة : القطعة من القطن أو الصوف تفرص ، أي تقطع ، وقد طيبت بالمسك ، أو بغيره من الطيب ، فتتبع بها المرأة أثر الدم ، ليقطع عنها رائحة الأذى . وقد تتأول أن الممسكة على معنى الإمساك دون الطيب ، يقال : مسكت الشيء وأمسكته ، يريد أنها تمسكها بيدها فتستعملها .

وقال هذا القائل : متى كان المسك عندهم بالحال التي يمتن في هذا فيتوسعوا في استعماله هذا التوسع ؟^(١)

٢٩٩ - قوله : « فصلوا بغير وضوء » حجة لقول الشافعي فيمن لا يجد ماء ولا تراباً أنه

« ١ » وقول هذا القائل : إلغاء الكلام النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد كان المسك عندهم معروفاً للتطيب .

صلى الله عليه وسلم ، قد كروا ذلك له - فأنزلت آية التيمم - زاد ابن نفيل : فقال لها أسيد :
يرحمك الله ، ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين ولك فيه فرجاً .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٣٠٠ - وعن عبید الله بن عبد الله بن عتبة عن عمار بن ياسر أنه كان يحدث : « أنهم
تمسحوا ، وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالصعيد لصلاة الفجر ، فضربوا بأ كفهم
الصعيد ، ثم مسحوا وجوههم مسحاً واحدة ، ثم عادوا فضربوا بأ كفهم الصعيد مرة
أخرى ، فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم » .

لا يترك الصلاة إذا حضر وقتها على حال . وذلك أن القوم الذين بعثهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في طلب العقد كانوا على غير ماء ، ولم يكن رخص لهم بعد في التيمم
بالتراب ، وإنما نزلت آية التيمم بعد ، فكانوا في معنى من لا يجد اليوم ماءً ولا تراباً ، ولو
كانوا ممنوعين من الصلاة - وتلك حالهم - لأنكره النبي صلى الله عليه وسلم حين أعلموه ذلك
ولنهام عنه فيما يستقبلونه ، إذ لا يجوز سكوته على باطل يراه ، ولا تأخير البيان في واجب
عن وقته . إلا أن الشافعى يرى إعادة هذه الصلاة ، إذا زالت الضرورة وكان الإمكان .

وقد احتج بعض من ذهب إلى أنه لا يصلى إذا لم يجد ماءً ولا تراباً بقول النبي
صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاةً بغير طهور » قال : وهذا لا يجد طهوراً ، فلا
صلاة عليه ، قال : « وهذا لا يسقط عنه الصلاة » ، ألا تراه يقول : « لا يقبل الله صلاة
حائض إلا بنحو » وهى إذا لم تجد ثوباً صلت عريانة ؟ فكذلك هذا إذا لم يجد طهوراً
صلى على حسب الإمكان ، وقد يؤمر الطفل بالطهارة والصلاة ، ويحج به ، ولا يصح في
الحقيقة شئ منها ، وتؤمر المستحاضة بالصلاة ، وطهرها غير صحيح .

٣٠٠ - قلت : لم يختلف أحد من أهل العلم أنه لا يلزم المتيمم أن يمسح بالتراب ما وراء
المرفقين ، وإنما جرى القوم في استيعاب اليد بالتيمم على ظاهر الاسم وعموم اللفظ ، لأن
ما بين منابت المنكب إلى أطراف الأصابع كله اسم لليد . وقد يقسم بدن الإنسان على
سبعة أرباب : اليدين ، والرجلان ، ورأسه ، وظهره ، وبطنه . ثم قد يفصل كل عضو منها

٣٠١- وفي رواية : « قام المسامون ، فضربوا بأ كفهم التراب ، ولم يقبضوا من التراب شيئاً » لم يذكر المناكب والآباط . قال ابن الليث : « إلى ما فوق المرفقين » .

وأخرجه ابن ماجه . وهو منقطع ، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر . وقد أخرجه النسائي وابن ماجه من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار موصولاً مختصراً .

٣٠٢- وعن ابن عباس عن عمار بن ياسر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس باولات الجيش ومعه عائشة ، فانقطع عقد لها من جذع ظفار ، فخبس الناس ابتغاء عقدها ذلك ، حتى أضاء الفجر ، وليس مع الناس ماء ، فتغيظ عليها أبو بكر ، وقال : حبست الناس وليس معهم ماء ، فأنزل الله تعالى ذكره على رسوله صلى الله عليه وسلم رخصة التطهر بالصعيد الطيب ، فقام المسامون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضربوا بأيديهم إلى الأرض ، ثم رفعوا أيديهم ، ولم يقبضوا من التراب شيئاً ، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب ، ومن بطون أيديهم إلى الآباط » .

وفي رواية : قال ابن شهاب : « ولا يعتبر بهذا الناس » . وفي رواية : « وذكر ضربتين » . وأخرجه النسائي ولم يذكر « ضربتين » .

قال أبو داود : وكذلك رواه ابن إسحاق ، قال فيه : عن ابن عباس ، وذكر « ضربتين » كما ذكر يونس . ورواه معمر عن الزهري « ضربتين » . وقال مالك

فيقع تحت أسماء خاصة ، كالعضد في اليد ، والذراع والسكف . واسم اليد يشتمل على هذه الأجزاء كلها . وإنما يترك العموم في الأسماء ويصار إلى الخصوص بدليل يفهم أن المراد من الاسم بعضه لا كله ، ومهما عدم دليل الخصوص كان الواجب إجراء الاسم على عمومه ، واستيفاء مقتضاه برمته .

وفي هذا الحديث حجة لمن ذهب إلى إدخال الذراع في المرفقين في التيمم . وهو قول ابن عمر ، وابنه سالم ، والحسن ، والشعبي . وإليه ذهب أبو حنيفة ، والثوري . وهو قول مالك والشافعي .

عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار . وكذلك قال أبو أويس .
 وشك فيه ابن عيينة ، قال مرة : عن عبيد الله عن أبيه ، أو عن عبيد الله عن ابن عباس .
 اضطرب فيه وفي سماعه من الزهري . ولم يذكر أحد منهم الضربتين إلا من سميت . وقال
 غيره : حديث عمار لا يخلو ، إما أن يكون عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم أولاً ، فإن
 لم يكن عن أمره فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا ، ولا حجة لأحد مع
 كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، والحق أحق أن يتبع . وإن كان عن أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو منسوخ ، وناسخه حديث عمار أيضاً . وقال الإمام الشافعي : ولا يجوز على
 عمار إذا ذكر تيممهم مع النبي صلى الله عليه وسلم عند نزول الآية « إلى المناكب » إن
 كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم : إلا أنه منسوخ عنده ، إذ روى أن النبي صلى الله

ووجه الاحتجاج له من صنيع عمار وأصحابه : أنهم رأوا إجراء الاسم على العموم ،
 فبلغوا بالتيمم إلى الآباط ، وقام دليل الإجماع في إسقاط ما وراء المرفقين فسقط ، وبقي
 مادونهما على الأصل ، لاقتضاء الاسم إياه .

ويؤيد هذا المذهب أن التيمم بدل من الطهارة بالماء ، والبديل يسد مسد الأصل
 ويحل محله ، وإدخال المرفقين في الطهارة بالماء واجب ، فليكن التيمم بالتراب كذلك .^(١)

وقد يقول من يخالف في هذا : لو كان حكم التيمم حكم الطهارة بالماء لكان التيمم على
 أربعة أعضاء .

فيقال له : إن العضوين المحذوفين لا عبرة بهما ، لأنهما إذا سقطا سقطت المقايسة
 عليهما . فأما العضوان الباقيان فالواجب أن يراعى فيهما حكم الأصول ، ويستشهد لهما
 بالقياس ، ويستوفي شرطه في أمرهما ، كركعتي السفر ، قد اعتبر فيهما حكم الأصل ، وإن كان
 الشطر الآخر ساقطاً . وذهب هؤلاء إلى حديث ابن عمر .

(١) هذا قياس في مقابلة النص ، على أن « اليد » في اللغة باطلاق هي الكف ، ولذلك
 أطلقها الله في القطع في السرقة ، وقيد غسلها في الوضوء إلى المرفقين . وأصح الأحاديث في التيمم
 حديث عمار بن ياسر : أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين ، كما قال الامام أحمد وغيره من الأئمة .

عليه وسلم أمر بالتيمم على الوجه والكفين ، أو يكون لم يرو عنه إلا تيمماً واحداً ،
فاختلفت روايته عنه ، فتكون رواية ابن الصمة التي لم تختلف أثبت . وإذا لم تختلف
فأولى أن يؤخذ بها ، لأنها أوفق لكتاب الله من الروايتين اللتين رويتا مختلفتين ، أو
يكون إنما سمعوا آية التيمم عند حضور صلاة ، فتيمموا فاحتاطوا ، وأتوا على غاية ما يقع
عليه اسم اليد ، لأن ذلك لا يضرهم ، كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء ، فلما صاروا إلى
مسألة النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم أنهم يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا . وهذا أولى
المعاني عندي برواية ابن شهاب من حديث عمار ، بما وصفت من الدلائل . وقال الخطابي :
لم يختلف أحد من أهل العلم في أنه لا يلزم المتيمم أن يمسح بالتراب ما وراء المرفقين .
وفيما قاله نظر . فقد ذكر ابن المنذر والطحاوي وغيرهما عن الزهري : أنه كان يرى التيمم
إلى الأباط .

وقد أخرج البخاري ومسلم والنسائي حديث عائشة في انقطاع العقد ، وليس فيه
كيفية التيمم .

٣٠٣ - وعن شقيق قال : « كنت جالساً بين عبد الله وأبي موسى ، فقال أبو موسى :
يا أبا عبد الرحمن ، رأييت لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً ، أما كان يتيمم ؟ قال :

وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين ، وهو قول
عطاء بن أبي رباح ، ومكحول ، وبه قال الأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق وعامة
أصحاب الحديث .

قلت : وهذا المذهب أصح في الرواية . والمذهب الأول أشبه بالأصول ، وأصح
في القياس .

واختلفوا في نفث الكفين ، أو النفث فيهما : فقال مالك : ينفضهما نفثاً خفيفاً .
وقال أصحاب الرأي : ينفضهما . وقال الشافعي : إذا عنقت الكفتان غباراً كثيراً نفث .
وقال أحمد بن حنبل : لا يضرك نفثت أو لم تنفض .

٣٠٣ - قلت : في دلالة هذا الحديث أن مذهب عمر في تأويل آية الملامسة : أن المراد بها

لا ، وإن لم يجد الماء شهراً ، فقال أبو موسى : فكيف تصنعون بهذه الآية التي في سورة المائدة (٥ : ٦) فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ؟ فقال عبد الله : لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد ! فقال له أبو موسى : وإنما كرهتم هذا لهذا ؟ قال : نعم ، فقال له أبو موسى : ألم تسمع قول عمار لعمر : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة ، فأجبت فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ، فقال : إنما كان يكفئك أن تصنع هكذا ، وضرب بيده على الأرض ، فنفضها ، ثم ضرب بشماله على يمينه ، وبيمينه على شماله على الكفين ، ثم مسح وجهه ؟ فقال له عبد الله : أفلم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟ ! . وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٣٠٤ - وعن عبد الرحمن بن أبزى قال : « كنت عند عمر ، فجاءه رجل ، فقال : إنا نكون بالمكان الشهر أو الشهرين ؟ قال عمر : أما أنا فلم أكن أصلي حتى أجد الماء ، قال : فقال عمار : يا أمير المؤمنين ، أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الإبل فأصابتنا جنابة ، فأما أنا فتمسكت ، فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ؟ فقال : إنما كان يكفئك أن تقول هكذا ، وضرب بيده إلى الأرض ، ثم نفخهما ، ثم مسح بهما وجهه وبيده إلى نصف الذراع ؟ فقال عمر : ياعمار ، اتق الله ! فقال : يا أمير المؤمنين ، إن شئت والله لم أذكره أبداً ؟ ! فقال عمر : كلا ، [والله] لنولينك من ذلك ما توليت . » وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ، مختصراً ومطولاً .

٣٠٥ - وفي رواية : « ثم ضرب إحداها على الأخرى ، ثم مسح وجهه والذراعين إلى نصف الساعد ، ولم يبلغ المرفقين ، ضربة واحدة . »

٣٠٦ - وفي رواية : شك سلمة - يعني ابن كهيل - فقال : لا أدري فيه « إلى المرفقين » يعني أو « إلى الكفين » . وقال شعبة : كان سلمة يقول : « الكفين والوجه والذراعين »

غير الجماع ، وأن اللبس باليد ونحوه ينقض الطهارة . وكذلك مذهب ابن مسعود ، ولولا أنه كذلك عندهما لم يكن لهما عذر في ترك التيمم مع ورود النص فيه .

فقال له منصور ذات يوم : أنظر ما تقول ؟ فإنه لا يذكر الذراعين غيرك .

٣٠٧ - وفي رواية « إلا أنه لم ينفخ » .

٣٠٨ - وعن عمار بن ياسر قال : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن التيمم ؟ فأمرني به واحدة للوجه والكفين » .

٣٠٩ - وفي رواية مقال : « إلى المرفقين » .

في إسناد هذه الرواية : رجل مجهول .

باب التيمم في الخضر [١ : ١٢٩]

٣١٠ - وعن عمير - مولى ابن عباس - أنه سمعه يقول : « أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري ، فقال أبو الجهم : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل ، فلقية رجل فسلم عليه ، فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام حتى أتى على جدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام » .

وأخرجه البخاري والنسائي . وأخرجه مسلم منقطعا . وهو أحد الأحاديث المنقطعة في صحيحه .

٣١١ - وعن محمد بن ثابت العبدى قال : حدثنا نافع قال : « انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس ، فقضى ابن عمر حاجته ، وكان من حديثه يومئذ أن قال : مر رجل

وذكر أبو داود في هذا الباب حديث ابن أبي [٣٠٨] من طريق قتادة . وهو أصح الأحاديث وأوضحها .

فالمعول في هذا إنما هو على تعليم النبي صلى الله عليه وسلم إياهم ، لا على فعلهم الأول واجتهادهم ، من حيث سبق إلى أوهامهم في وجوب استيعاب اليد كلها .

وحديث ابن عمر [٣١١] لا يصح . لأن محمد بن ثابت العبدى ضعيف جداً ، لا يحتج بحديثه .

على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك ، وقد خرج من غائط أو بول ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه ، حتى إذا كاد الرجل أن يتواري في السكة فضرب بيديه على الخائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ، ثم رد على الرجل السلام ، وقال : إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنني لم أكن على طهر .

قد أنكر محمد بن إسماعيل البخاري على محمد بن ثابت رفع هذا الحديث . قال البيهقي : ورفعه غير منكر . وقال الخطابي : وحديث ابن عمر لا يصح ، لأن محمد بن ثابت العبدى ضعيف جداً ، لا يحتاج بحديثه .

٣١٢ - وعن ابن عمر قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط ، فلقبه رجل عند بئر جل ، فسلم عليه . فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى أقبل على الخائط ، فوضع يده على الخائط ، ثم مسح وجهه ويديه ، ثم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجل السلام .

مرسل .

باب الجنب يتيمم [١ : ١٢٩]

٣١٣ - عن عمرو بن مجاهد عن أبي ذر رضي الله عنه قال : « اجتمعت غنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أبا ذر ، أبْدُ فيها ، فبدوت إلى الربذة ، فكانت تصيبني الجنابة ، فأمكنك الخمس والست ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :

٣١٣ - قلت : يحتاج من هذا الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين » من يرى أن للمتييم أن يجمع بتيممه بين صلوات كثيرة . وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة . ويحتجون أيضاً بقوله : « فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك »

٣١٣ - قال ابن القيم رحمه الله : وصححه الدارقطني . وفي مسند البزار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسه بشمته ، فإن ذلك خير » . وذكره ابن القطان في باب أحاديث ذكر أن أسانيداً صحاح .

أبو ذر؟ فسكت، فقال: شككتك أمك أبا ذر، لأمك الويل! فدعا لي بجارية سوداء، فجاءت بعس فيه ماء، فسترتني بثوب واستترت بالراحلة، واغتسلت، فكنيت ألقبت عني جبلاً، فقال: الصعيد الطيب وضوء المسلم، ولو إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك، فإن ذلك خير.

وفي رواية: « غنيمة من الصدقة ».

وأخرجه الترمذي والنسائي. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. و« بمجدان » بضم الباء الموحدة وسكون الجيم، وبعد الألف نون.

٣١٤ - وعن رجل من بني عامر قال: « دخلت في الإسلام، فأهمّني ديني، فأثبت أبا ذر، فقال أبو ذر: إني اجتويت المدينة، فأمر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدور وبغتم، فقال لي: اشرب من ألبانها - قال حماد: وأشك في ألبانها - فقال أبو ذر: فكنت أعزب عن الماء، ومعى أهلي، فتصيبني الجنابة، فأصلي بغير طهور، فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصف النهار، وهو في رهط من أصحابه، وهو في ظل المسجد، فقال: أبو ذر؟ فقلت: نعم، هلك يا رسول الله! قال: وما أهلكك؟ قلت: إني كنت أعزب عن الماء ومعى أهلي، فتصيبني الجنابة، فأصلي بغير طهور؟ فأمر لي رسول الله

في إيجاب انتقاض طهارة التيمم بوجود الماء، على عموم الأحوال، سواء كان في صلاة أو غيرها.

ويحتاج به من يرى إذا وجد من الماء ما لا يكفي لإكمال الطهارة أن يستعمله في بعض أعضائه، ويتيمم للباقي. وكذلك فيمن كان على بعض أعضائه جرح، فإنه يغسل ما لا ضرر عليه في غسله، ويتيمم للباقي منه. وهو قول الشافعي. ويحتاج به أصحابه أيضاً في أن لا يتيمم في مصر لصلاة فرض ولا جنازة ولا عيد، لأنه واجد الماء، فعليه أن يمسه جلده.

ومعنى قوله « ولو إلى عشر سنين » أي إن له أن يفعل التيمم مرة بعد أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء واتصلت إلى عشر سنين. وليس معناه أن التيمم دفعة واحدة يكفيه لعشر سنين.

صلى الله عليه وسلم بماء ، فجمعت به جارية سوداء بعس يتخضخض ، ما هو بلان ، فتسترت إلى بعير ، فاغتسلت ، ثم جمّت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر ، إن الصعيد الطيب طهور ، وإن لم تجد الماء إلى عشر سنين ، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك .

قال أبو داود : رواه حماد بن زيد عن أيوب ، لم يذكر «أبوالها» ، هذا ليس يصح ، وليس في أبوالها إلا حديث أنس ، تفرد به أهل البصرة . هذا آخر كلامه . وهذا الرجل الذي من بنى عامر : هو عمرو بن مجدان المتقدم في الحديث قبله ، سماه خالد الحذاء عن أبي قلابة ، وسماه سفيان الثوري عن أيوب .

باب إذا خاف الجنب البرد أيتيم ؟ [١ : ١٣٢]

٣١٥ - عن عمرو بن العاص قال : « احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك ، فتيمنت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك لابي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال ، وقلت : إني سمعت الله يقول (٤ : ٢٩) ولا تقتلوا أنفسكم ، إن الله كان بكم رحيماً) فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يقل شيئاً » .

٣١٥ - قلت : فيه من الفقه أنه جعل عدم إمكان استعمال الماء كعدم عين الماء ، وجعله بمنزلة من خاف العطش ومعه ماء ، فأبقاه لشفته ، وتيمم خوف التلف .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة : فشدّد فيه عطاء بن أبي رباح ، وقال : يغتسل وإن مات ، واحتج بقوله (٥ : ٦) وإن كنتم جنباً فاطهروا . وقال الحسن نحوه من قول عطاء . وقال مالك وسفيان : يتيمم ، وهو بمنزلة المريض . وأجازه أبو حنيفة في الحضر ، وقال أصحابه : لا يجزيه في الحضر . وقال الشافعي : إذا خاف على نفسه من شدة البرد تيمم وصلى ، وأعاد كل صلاة صلاها كذلك ، ورأى أنه من العذر النادر ، وإنما جاءت الرخصة التامة في الأعذار العامة .

٣١٦ - وفي رواية : « أن عمرو بن العاص كان على سرية - وفيه قال : فغسل مغابنه وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم صلى بهم . ولم يذكر التيمم » .

باب المجدور يتيمم [١ : ١٣٢]

٣١٧ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - رضى الله عنهما قال : « خرجنا في سفر فأصاب رجلاً معنا حجر ، فشجّه في رأسه ، ثم احتلم ، فسأل أصحابه فقال : هل تجدون لى رخصة فى التيمم ؟ قالوا : ما نجد لك رخصة ، وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك ، فقال : قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا ، إذ لم يعلموا ؟ وإنما شفاء العي السؤال ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر ، أو يعصب - شك موسى - على جرحه خرقة ، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » .

٣١٨ - قلت : فى هذا الحديث من العلم أنه عابهم بالفتوى بغير علم ، وألحق بهم الوعيد بأن دعا عليهم ، وجعلهم فى الإثم قتلة له .
وفيه من الفقه أنه أمر بالجمع بين التيمم وغسل سائر بدنه بالماء ، ولم ير أحد الأمرين كافياً دون الآخر .

٣١٩ - قال ابن القيم رحمه الله : قال أبو على بن السكن : لم يسند الزبير بن خريق غير حديثين ، أحدهما هذا ، والآخر عن أبى امامة الباهلى ، وقال لى أبو بكر بن أبى داود : حديث الزبير بن خريق أصح من حديث الأوزاعى ، وهذا أمثل ما روى فى المسح على الجبهة . وحديث الأوزاعى الذى أشار إليه أبو بكر بن أبى داود : حديث ابن أبى العشرين عنه عن عطاء بن أبى رباح قال : سمعت ابن عباس يخبر « أن رجلاً أصابه جرح فى رأسه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أصابه الاحتلام ، فأمر بالاغتسال ، فاغتسل فكسر فمات ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : قتلوه ، قتلهم الله ، أو لم يكن شفاء العي السؤال ؟ » قال عطاء : وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو غسل جسده وترك رأسه حيث أصابه الجرح ؟ » رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار عنه . قال البيهقى : وأصح ما فى هذا حديث عطاء بن أبى رباح ، يعنى حديث الأوزاعى هذا . وأما حديث

٣١٨ - وعن عبد الله بن عباس قال : « أصاب رجلاً جرح في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم احتلم ، فأمر بالاغتسال ، فاغتسل ، فمات ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قتلوه ، قتلهم الله ، ألم يكن شفاء العي السؤال ؟ ! » .
أخرجه منقطعاً . وأخرجه ابن ماجه موصولاً . وفي طريق ابن ماجه عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي ، ثم البيروني ، كاتب الأوزاعي ، وقد استشهد به البخاري ، وتكلم فيه غير واحد . وقال ابن عدى : يُغرب عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره ، وهو ممن يكتب حديثه .

باب المتيمم يجد الماء بعد ما يضيئ في الوقت [١ : ١٣٣]

٣١٩ - عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : « خرج رجلان في سفر ، فخطرت

وقال أصحاب الرأي : إن كان أقل أعضائه مجروحاً جمع بين الماء والتيمم ، وإن كان الأثر كغناه التيمم وحده . وعلى قول الشافعي : لا يجزيه في الصحيح من بدنه - قل أو كثر - إلا الغسل .

٣١٩ - قال أبو داود : ذكر أبو سعيد الخدري في هذا الحديث ليس بمحفوظ ، إنما هو عن عطاء بن يسار .

على : « انكسرت إحدى زنديه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر » فهو من رواية عمرو بن خالد ، وهو متروك ، رماه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بالكذب ، وذكر ابن عدى عن وكيع قال : كان عمرو بن خالد في جوارنا يضع الحديث ، فلما فطن له تحول إلى واسط . وقد سرقه عمر بن موسى بن وحيه ^(١) فرواه عن زينب بنت علي ، مثله ، وعمر هذا متروك منسوب إلى الوضع . وروى بإسناد آخر لا يثبت . قل البيهقي : وصح عن ابن عمر المسح على العصابة موقوفاً عليه ، وهو قول جماعة من التابعين .

[١] عمر بن موسى بن وحيه الميمني قال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشقة ، وقال ابن عدى : هو ممن يضع الحديث متباً وإسناداً .

الصلاة ، وليس معهما ماء ، فتيما صعيداً طيباً ، فصلبياً ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يُعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرا ذلك له ؟ فقال للذي لم يعد : أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك ، وقال للذي توضأ وأعاد : لك الأجر مرتين .

وذكره عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال : وذكر أبي سعيد في هذا الحديث ليس بمحفوظ ، هو مرسل . وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً .

باب في الغسل للجمعة [١ : ١٣٤]

٣٢٠ - عن أبي هريرة : « أن عمر بن الخطاب بينما هو يخطب يوم الجمعة ، إذ دخل رجل ، فقال عمر : أكتسبون عن الصلاة ؟ فقال الرجل : ما هو إلا أن سمعت النداء ، فتوضأت ،

قلت : في هذا الحديث من الفقه أن السنة تعجيل الصلاة للتييم في أول وقتها ، كهو للمتطهر بالماء .

وقد اختلف الناس في هذه المسألة . فروى عن ابن عمر ، أنه قال : يتلو ما بينه وبين آخر الوقت . وبه قال عطاء وأبو حنيفة وسفيان . وهو قول أحمد بن حنبل . وإلى نحو من ذلك ذهب مالك ، إلا أنه قال : إن كان في موضع لا يرجى فيه وجود الماء تيمم وصلى في أول وقت الصلاة . وعن الزهري : لا يتيمم حتى يخاف ذهاب الوقت .

واختلفوا في الرجل يتيمم فيصل ، ثم يجد الماء قبل خروج الوقت . فقال عطاء ، وطاوس وابن سيرين ، ومكحول ، والزهري : يعيد الصلاة ، واستحب الأوزاعي ، ولم يوجب . وقالت طائفة : لا إعادة عليه ، روى ذلك عن ابن عمر . وبه قال الشعبي . وهو مذهب مالك وسفيان ، وأصحاب الرأي ، والشافعي ، وأحمد وإسحق .

٣٢٠ - فيه دلالة على أن غسل يوم الجمعة غير واجب ، ولو كان واجباً لأشبهه أن يأمره عمر رضي الله عنه بأن ينصرف فيغتسل ، فدل سكوت عمر رضي الله عنه ومن معه من الصحابة على أن الأمر به على معنى الاستحباب ، دون الوجوب .

قال عمر : الوضوء أيضاً ؟ أو لم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا أتى أحدهم الجمعة فليغتسل ؟ .

وأخرجه البخارى ومسلم . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من حديث عبد الله بن عمر عن أبيه .

٣٢١ - وعن أبي سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٣٢٢ - وعن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « على كل محتلم رواح إلى الجمعة ، وعلى من راح الجمعة الغسل » .

وأخرجه النسائى . قال أبو داود : إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزاء من غسل الجمعة ، وإن أجنب .

وقد ذكر فى هذا الخبر من غير هذا الوجه أن الرجل الذى دخل المسجد هو عثمان بن عفان . وفى رواية أخرى : « دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وليس يجوز عليه وعلى عمر ومن بحضرته من المهاجرين والأنصار أن يجتمعوا على ترك واجب (١) .

٣٢١ - قلت : قوله « واجب » معناه وجوب الاختيار والاستحباب ، دون وجوب الفرض ، كما يقول الرجل لصاحبه : حقق على واجب ، وأنا أوجب حقق . وليس ذلك بمعنى اللزوم الذى لا يسع غيره . ويشهد لصحة هذا التأويل حديث عمر رضى الله عنه الذى تقدم ذكره .

وقد اختلف الناس فى وجوب الغسل يوم الجمعة . فكان الحسن يراه واجباً ، وقد حكى ذلك عن مالك بن أنس . وقال ابن عباس : هو غير محتوم .

(١) سبحان الله ! وهل تشديد عمر فى الإنكار عليه إلا لأنه واجب ؟ هم ظنوا أنه إذا كان واجباً كان شرطاً لصحة الصلاة ، وليس بلازم ! هو واجب فى ذاته ، كما تدل عليه الأحاديث ، وليس شرطاً ، فلم يرد ما يدل على الشرطية .

٣٢٣ - وعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اغتسل يوم الجمعة ، ولبس من أحسن ثيابه ، ومس من طيب ، إن كان عنده ، ثم أتى الجمعة ، فلم يتخط أعناق الناس ، ثم صلى ما كتب الله له ، ثم أنصت إذا خرج إمامه ، حتى يفرغ من صلاته ، كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها - قال : ويقول أبو هريرة : وزيادة ثلاثة أيام ، ويقول : إن الحسنه بعشر أمثالها » .

وذهب عامة الفقهاء إلى أنه سنة وليس بفرض . ولم تختلف الأمة في أن صلاته مجزية إذا لم يغتسل . فلما لم يكن الغسل من شرط صحتها دل على أنه استحب ، كالاغتسال للعيد وللإحرام الذي يقع الاغتسال فيه متقدماً لسببه . ولو كان واجباً لكان متأخراً عن سببه ، كالاغتسال للجنابة ، والحيض ، والنفاس ^(١) .

٣٢٣ - قلت : وقرانه بين غسل الجمعة وبين لبس أحسن ثيابه ومس للطيب يدل على أن الغسل مستحب كاللباس والطيب .

وقوله « كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها » يريد بذلك ما بين الساعة التي تُصلى فيها الجمعة إلى مثلها من الجمعة الأخرى ، لأنه لو كان المراد ما بين الجمعةين على أن يكون الطرفان - وهما يوما الجمعة - غير داخلين في العدد لكان لا يحصل من عدد الحسوب له أكثر من ستة أيام . ولو أراد ما بينهما على معنى إدخال الطرفين فيه بلغ العدد ثمانية ، فاذا ضمت إليها الثلاثة الأيام المزیدة التي ذكرها أبو هريرة صار جملتها إما أحد عشر يوماً ، على أحد الوجهين ، وإما تسعة أيام ، على الوجه الآخر . فدل أن المراد به ما قلنا ، على سبيل التفسير لليوم ، ليستقيم الأمر في تكميل عدد العشرة .

وقد اختلف الفقهاء فيمن أقر لرجل بما بين درهم إلى عشرة دراهم . فقال أبو حنيفة : يلزمه تسعة دراهم . وقال أبو يوسف ومحمد : يلزمه عشرة دراهم ، ويدخل فيه الطرفان والواسطة . وقال أبو ثور : لا يلزمه أكثر من ثمانية دراهم ، ويسقط الطرفان . وهو قول زفر . وهذا أغلب وجوه ما يذهب إليه أصحاب الشافعي .

(١) هذا قياس في مقابلة النفس . والنفس دل على الوجوب ، ولا دليل على الشرطية ، فذلك صحت الصلاة إذا توضأ للجمعة ولم يغتسل ، وقد قصر في الواجب .

وأخرجه مسلم مختصراً من حديث أبي صالح عن أبي هريرة ، وأدرج « وزيادة ثلاثة أيام » في الحديث .

٣٢٤ - وعن عمرو بن سليم الزُّرْقِي عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الغسل يوم الجمعة على كل محتلم ، ولسواك ، ويمس من الطيب ما قَدَّرَ له » . إلا أن بكيراً - يعني ابن الأشج - لم يذكر عبد الرحمن ، وقال في الطيب « ولو من طيب المرأة » .

وأخرجه مسلم والنسائي . وأخرجه البخاري من حديث عمرو بن سليم الزُّرْقِي عن أبي سعيد الخدري بنحوه .

٣٢٥ - وعن أوس بن أوس الثقفي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من غَسَلَ يوم الجمعة واغتسل ، ثم بَكَرَ وابتكر ، ومشى ولم يركب ، ودنا من الإمام فاستمع ولم يَلْغُ ، كان له بكل خطوة عمل سنة : أجر صيامها وقيامها » .

وفي رواية لأبي داود : « من غَسَلَ رأسه يوم الجمعة واغتسل » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث أوس بن أوس حديث حسن .

٣٢٥ - قوله « غَسَلَ واغتسل ، وبَكَرَ وابتكر » اختلف الناس في معناها . فمنهم من ذهب إلى أنه من الكلام المظاهر الذي يراد به التوكيد ، ولم تقع المخالفة بين المعنيين لاختلاف اللفظين . وقال : ألا تراه يقول في هذا الحديث « ومشى ولم يركب » ومعناها واحد . وإلى هنا ذهب الأثرم صاحب أحمد .

وقال بعضهم : قوله « غَسَلَ » معناه غسل الرأس خاصة ، وذلك لأن العرب لهم لِمَمٌ وشعور ، وفي غسلها مؤونة ، فأفرد ذكر غسل الرأس من أجل ذلك . وإلى هنا ذهب مكحول .

وقوله « واغتسل » معناه : غسل سائر الجسد .

٣٢٦ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب امرأته ، إن كان لها ، ولبس من صالح ثيابه ، ثم لم يتخط رقاب الناس ولم يَلْغُ عند الموعظة ، كانت كفارة لما بينهما ، ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً » .

هو من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص . وقد تقدم الخلاف فيه ^(١) .

٣٢٧ - وعن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع : من الجنابة ، ويوم الجمعة ، ومن الحجامة ، ومن غسل الميت » .

وأخرجه في الجنائز ، وقال : هذا منسوخ . وقال أيضاً : وحديث مصعب فيه خصال ، ليس العمل عليه . وروى عنه أيضاً : حديث مصعب بن شيبة ضعيف . وقال البخاري :

وزعم بعضهم أن قوله « غسل » معناه أصاب أهله قبل خروجه إلى الجمعة ، ليكون أملك لنفسه ، وأحفظ في طريقه لبصره . قال : ومن هذا قول العرب « فَحَلَّ غُسْلَةً » إذا كان كثير الضراب .

وقوله « بكر وابتكر » زعم بعضهم أن معنى « بكر » أدرك باكرة الخطبة ، وهي أولها ، ومعنى « وابتكر » قدم في الوقت . وقال ابن الأنباري : معنى « بكر » تصدق قبل خروجه . وتأول في ذلك ما روى في الحديث من قوله « باكروا بالصدقة ، فإن البلاء لا يتخطاها » .

٣٢٧ - قلت : قد يجمع النظم قرائن الألفاظ والأسماء المختلفة الأحكام ، والمعاني ترتبها وتنزلها . فأما الاغتسال من الجنابة فواجب بالاتفاق ، وأما الاغتسال للجمعة فقد قام الدليل على أنه كان يفعله ، ويأمر به استحباباً ، ومعقول أن الاغتسال من الحجامة إنما هو لإمطة الأذى ، ولما لا يؤمن أن يكون قد أصاب المحتجم رشاش من الدم ، فلاغتسال منه استظهار بالطهارة واستحباب للنظافة ^(٢) .

« ١ » تقدم في باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً . (٢) هذا الحديث مؤخر عند الخطابي .

حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك . وقال الإمام أحمد بن حنبل وعلى بن المديني : لا يصح في هذا الباب شيء . وقال محمد بن يحيى : لا أعلم في « من غسل ميتاً فليغتسل » حديثاً ثابتاً ، ولو ثبت لزمننا استعماله .

وعن علي بن حوشب قال : سألت مكحولاً عن هذا القول « غَسَّلَ واغتسل » ؟ قال : غسل رأسه وجسده . وقال سعيد - وهو ابن عبد العزيز - : غسل رأسه وغسل جسده . ٣٢٨ - وعن أبي صالح السمان عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح ، فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » .

وأما الاغتسال من غسل الميت فقد اتفق أكثر العلماء على أنه على غير الوجوب . وقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من غسل ميتاً فليغتسل » .

وروى عن ابن المسيب والزهري معنى ذلك . وقال النخعي وأحمد وإسحق : يتوضأ غاسل الميت . وروى عن ابن عمر وابن عباس أنهما قالوا : « ليس على غاسل الميت غسل » . وقال أحمد : لا يثبت في الاغتسال من غسل الميت حديث . وقال أبو داود : حديث مصعب بن شيبة ضعيف . ويشبه أن يكون من رأى الاغتسال منه إنما رأى ذلك لما لا يؤمن أن يصيب الغاسل من رشاش المغسول نضح ، وربما كانت على بدن الميت نجاسة . فأما إذا علمت سلامته منها فلا يجب الاغتسال منه . والله أعلم .

٣٢٨ - قوله « راح إلى الجمعة » معناه : قصدها وتوجه إليها مبكراً قبل الزوال . وإنما تأولناه على هذا المعنى لأنه لا يجوز أن يبقى عليه بعد الزوال من وقت الجمعة خمس ساعات . وهذا جائز في الكلام ، أن يقال : راح لمكدا ، ولأن يفعل كذا ، بمعنى أنه

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى . وأخرجه ابن ماجه والنسائى من حديث
سعيد بن المسيب عن أبى هريرة بنحوه .

باب الرخصة فى ترك غسل يوم الجمعة (١ : ١٣٨)

٣٢٩ - عن عائشة قالت : « كان الناس مُهَانِ أنفسهم ، فيروحون إلى الجمعة بهيئتهم ،
فقليل لهم : لو اغتسلتم » .

وأخرجه البخارى ومسلم بنحوه .

٣٣٠ - وعن عكرمة : « أن أناساً من أهل العراق جاؤوا فقالوا : يا ابن عباس ، أترى

قصد إيقاع فعله وقت الرواح ، كما يقال للقاصدين إلى الحج : حُجَّاج ، ولَمَّا يَحْجُوا بعدُ ،
وللخارجين إلى الغزو : غزاة ، ونحو ذلك من الكلام .

فأما حقيقة الرواح فإنما هى بعد الزوال . يقال : غدا الرجل فى حاجته ، إذا خرج
فيها صدر النهار ، وراح لها إذا كان ذلك فى عجز النهار ، أو فى الشطر الآخر منه .
وأخبرنى الحسن بن يحيى عن أبى بكر بن المنذر ، قال : كان مالك بن أنس يقول :
لا يكون الرواح إلا بعد الزوال ، وهذه الأوقات كلها فى ساعة واحدة .

قلت : كأنه قسم الساعة التى يحين فيها الرواح للجمعة أقساماً خمسة ، فسميها ساعات
على معنى التشبيه والتقريب ، كما يقول القائل : قعدت ساعة ، وتحدثت ساعة ، ونحوه .
يريد جزءاً من الزمان غير معلوم ، وهذا على سعة مجاز الكلام ، وعادة الناس فى
الاستعمال (١) .

٣٢٩ - « المهان » جمع الماهن ، وهو الخادم ، يريد : أنهم كانوا يتولون المهنة لأنفسهم فى
الزمان الأول ، حين لم يكن لهم خدم يكفونهم المهنة . والانسان إذا باشر العمل الشاق
حتى بدنه وعرق ، سيما فى البلد الحار ، فربما تكون منه الرائحة الكريهة ، فأمرؤا بالاغتسال ،
تنظيفاً للبدن وقطعاً للرائحة .

« ١ » هذا مقدم عند الخطائى .

الغسل يوم الجمعة واجباً ؟ قال : لا ، ولكنه أطهر ، وخير لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب ، وسأخبركم كيف بدء الغسل : كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ، ويعملون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف ، إنما هو عريش ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار ، وعرق الناس في ذلك الصوف ، حتى ثارت منهم رياح ، آذى بذلك بعضهم بعضاً ، فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال : أيها الناس ، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، ولئیس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه - قال ابن عباس : ثم جاء الله تعالى ذكره بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسّع مسجدهم ، وذهب بعض الذي كان يؤذى بعضهم بعضاً من العرق ^(١) .

٣٣١ - وعن الحسن عن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من توضأ فيها ونعمت ، ومن اغتسل فهو أفضل » .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حديث سمرة حديث حسن . وقال : ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً . وقال أبو عبد الرحمن النسائي : الحسن عن سمرة : كتاب ، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقبة . هذا آخر كلامه . وقد قيل : إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً ، ولا لقيه . وقيل : أنه سمع منه . ومنهم من عيّن سماعه لحديث العقبة ، كما ذكره النسائي ^(٢) .

٣٣١ - قوله « فيها » قال الأصمعي : معناه فبالسنة أخذ . وقوله « ونعمت » يريد : ونعمت الخصلة ، ونعمت الفعلة ، أو نحو ذلك . وإنما ظهرت التاء التي هي علامة التانيث لإظهار السنة أو الخصلة أو الفعلة .

(١) أنظر المسند ٢٣٨٣ وجمع الزوائد ٢ : ١٧٢ .

[٢] قال الحافظ ابن حجر : لهذا الحديث طرق ، أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة ، وله علتان : إحداهما : أنه من عننة الحسن ، والآخرى : أنه اختلف عليه فيه . وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة ، والبزار من حديث أبي سعيد ، وابن عدي من حديث جابر ، وكلها ضعيفة .

وقوله « فيها ونعمت » أى فبالرخصة أخذ ، ونعمت السنة ترك . وقيل : فبالسنة أخذ ونعمت الخصلة الوضوء . والأول أصح ، لأن الذى ترك هو السنة ، وهو الغسل .

باب الرجل يُسَلِّمُ فيؤمرُ بالغسل (١ : ١٣٩)

٣٣٢ - عن قيس بن عاصم قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أريد الإسلام ، فأمرني أن أغتسل بماء وسدر » .
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

٣٣٣ - وعن ابن جريج قال : أخبرت عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده : « أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : قد أسأمت ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ألق عنك شعر الكفر - يقول : أحلق » قال : وأخبرني « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لآخر معه : ألق عنك شعر الكفر واختن » .

وفيه البيان الواضح : أن الوضوء كاف للجمعة ، وأن الغسل لها فضيلة ، لا فريضة .
٣٣٤ - قلت : هذا عند أكثر أهل العلم على الاستحباب ، لا على الإيجاب . وقال الشافعى : إذا أسلم الكافر أحببت له أن يغتسل ، فإن لم يفعل ولم يكن جنباً أجزأه أن يتوضأ ويصلى . وكان أحمد بن حنبل وأبو ثور يوجبان الاغتسال على الكافر إذا أسلم ، قولاً بظاهر الحديث . قالوا : ولا يخلو المشرك في أيام كفره من جماع أو احتلام ، وهو لا يغتسل ، ولو اغتسل لم يصح منه ذلك ، لأن الاغتسال من الجنابة فرض من فروض الدين ، لا يجزئيه إلا بعد الإيمان ، كالصلاة والزكاة ونحوهما . وكان مالك يرى أن يغتسل الكافر إذا أسلم . واختلفوا في المشرك يتوضأ في حال شركه ثم يسلم . فقال أصحاب الرأى : له أن يصلى بالوضوء المتقدم في حال شركه ، ولكنه لو كان تيمم ثم أسلم لم يكن له أن يصلى بذلك التيمم ، حتى يستأنف التيمم في الإسلام ، إن لم يكن واجداً للماء . والفرق بين الأمرين عندهم أن التيمم مفتقر إلى النية ، ونية العبادة لا تصح من مشرك ، والطهارة بالماء غير مفتقرة إلى النية ، فإذا وجدت من المشرك صححت في الحكم ، كما توجد من المسلم سواء .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : كليب - والد عثيم - بصرى روى عن أبيه ، مرسل .
هذا آخر كلامه . وفيه أيضاً : رواية مجهول . وعثيم : بضم العين المهملة ، وبعدها ناء مثلثة ،
وياء آخر الحروف ساكنة ، وميم .

باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبسه فى حيضها [١ : ١٤٠]

٣٣٤ - عن معاذة قالت : « سألت عائشة عن الحائض يصيب ثوبها الدم ؟ قالت :
تغسله ، فإن لم يذهب أثره ، فلتغيره بشيء من صفرة ، قالت : ولقد كنت أحيض عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض جميعاً لا أغسل لى ثوباً » .

٣٣٥ - وعن مجاهد قال : قالت عائشة « ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه ، فإذا
أصابه شيء من دم بلبته بريقتها ، ثم قصعته بريقتها » .

وأخرجه البخارى . وقال يحيى بن سعيد القطان وغير واحد من الحفاظ : لم يسمع
مجاهد من عائشة . وقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحهما أحاديث من رواية مجاهد
عن عائشة .

وقال الشافعى : إذا توضأ وهو مشرك أو تيمم ثم أسلم ، كان عليه إعادة الوضوء للصلاة
بعد الإسلام ، وكذلك التيمم ، لافرق بينهما ، ولكنه لو كان جنباً فاغتسل ثم أسلم ، فإن أصحابه
قد اختلفوا فى ذلك ، فمنهم من قال : يجب عليه الاغتسال ثانياً ، كالوضوء سواء ، وهذا أشبه ،
ومنهم من فرق بينهما ، فرأى عليه أن يتوضأ على كل حال ، ولم ير عليه الاغتسال ،
فإن أسلم وقد علم أنه لم يكن أصابته جنابة قط فى حال كفره . فلا غسل عليه فى قولهم
جميعاً . وقول أحمد فى الجمع بين إيجاب الاغتسال والوضوء عليه إذا أسلم أشبه بظاهر
الحديث وأولى .

٣٣٥ - قولها « قصعته بريقتها » معناه دلكته به ، ومنه : قصع القملة ، إذا شدلتها بين أظفارها ،
فأما فصع الرطبة فهو بالفاء ، وهو أن يأخذها بين أصبعه فيغمزها أدنى غمز ، فتخرج الرطبة
خالعة قشرها .

٣٣٦ - وعن بكار بن يحيى قال : حدثتني جدتي قالت : « دخلت على أم سلمة ، فسألتها امرأة من قریش عن الصلاة في ثوب الحائض ؟ فقالت أم سلمة : قد كان يصيبنا الحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتلبث إحدانا أيام حيضتها ، ثم تطهر ، فتتظر الثوب الذي كانت تقلب فيه ، فإن أصابه دم غلسناه ، وصلينا فيه ، وإن لم يكن أصابه شيء تركناه ، ولم يمنعنا ذلك أن نصلي فيه ، وأما الممتشطة فكانت إحدانا تكون ممتشطة ، فإذا اغتسلت لم تنقض ذلك ، ولكنها تحفن على رأسها ثلاث حففات : فإذا رأت البلبل في أصول الشعر ذلكته ، ثم أفاضت على سائر جسدها » .

٣٣٧ - وعن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : « سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، أرايت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة ، كيف تصنع ؟ قال : إذا أصاب إحداكن الدم من الحيض فلتقرصه ، ثم لتنضحه بالماء ، ثم لتصل » .

٣٣٨ - وفي رواية : « حَتِيه ، ثم اقرصيه بالماء ، ثم انضحيه » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٣٣٩ - وفي رواية من حديث محمد بن إسحاق : « فإن رأت فيه دمًا فلتقرصه بشيء من ماء . ولتنضح ما لم تر ، وتصل في » .

٣٤٠ - وعن أم قيس بنت مخضن قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يكون في الثوب ؟ قال : حَكِيهِ بضمح ، واغسله بماء وسدر » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٣٣٧ - أصل القرص أن يقبض بإصبعه على الشيء ثم يغمزه غمزاً جيداً ، والنضح : الرش . وقد يكون أيضاً بمعنى الغسل والصب .

٣٤٠ - قوله « اغسله بماء » دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، لأنه إذا أمر بإزالتها بالماء فأزالها بغيره ، كان الأمر باقياً لم يمتثل ، وإذا وجب ذلك عليه في الدم بالنص كان سائر النجاسات بمثابته ، لا فرق بينهما في القياس . وإنما أمر بحكة بالضلع لينقلع المستجسد منه ، اللاصق بالثوب ، ثم تتبعه بالماء ، ليزيل الأثر .

٣٤١ - وعن عائشة قالت : « قد كان يكون لإحدانا الدرع ، فيه تحميص ، وفيه تصيبها الجنابة ، ثم ترى فيه قطرة من دم ، فتقصعه بريقها » .

٣٤٢ - وعن أبي هريرة « أن خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إنه ليس لى إلا ثوب واحد ، وأنا أحيض فيه ، فكيف أصنع ؟ قال : فإذا طهرت فاغسليه ، ثم صلى فيه . فقالت : فإن لم يخرج الدم ؟ قال : يكفئك غسل الدم ، ولا يضر ك أثره » (١) .

باب الصلاة في الثوب الذى يصيب أهله فيه [١ : ١٤٢]

٣٤٣ - عن معاوية بن أبي سفيان : « أنه سأل أخته أم حبيبة ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في الثوب الذى يجامعها فيه ؟ فقالت : نعم ، إذا لم يرفيه أذى » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

باب الصلاة في شعر النساء [١ : ١٤٢]

٣٤٤ - عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى في شعرنا ، أو لحفنا » . قال عبيد الله - وهو ابن معاذ : شك أبى .

٣٤٥ - وفي رواية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلى في ملاحفنا » .
وأخرجه أيضاً في الصلاة . وأخرجه الترمذى والنسائي . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

٣٤٤ - « الشعر » جمع الشعار ، وهو الثوب الذى يستشعره الانسان ، أى يجعله مما يلى بدنه ، والدثار ما يلبسه فوق الشعار .

(١) قال الحافظ المزي فى الأطراف : هذا الحديث فى رواية أبى سعيد بن الأعرابى ولم يذكره أبو القاسم . اهـ فليس هو فى رواية اللؤلؤى . فلذا لم يذكره المنذرى . قال الحافظ فى الفتح : وفى إسناده ضعف وله شاهد مرسل .

باب الرخصة في ذلك [١٤٢ : ١]

٣٤٦ - عن ميمونة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وعليه مِرْطٌ ، وعلى بعض أزواجه منه ، وهي حائض ، يصلي وهو عليه » .

وأخرجه ابن ماجه . وفي البخارى ومسلم نحو منه .

٣٤٧ - وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ، وأنا إلى جنبه ، وأنا حائض ، وعلى مِرْط لى ، وعليه بعضه » .

وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

باب المني يصيب الثوب [١٤٣ : ١]

٣٤٨ - عن همام بن الحرث : « أنه كان عند عائشة ، فاحتلم ، فأبصرته جارية لعائشة وهو يغسل أثر الجنابة من ثوبه ، أو يغسل ثوبه ، فأخبرت عائشة ، فقالت : لقد رأيتنى وأنا أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه مسلم والنسائى . وأخرجه الترمذى وابن ماجه بمعناه .

٣٤٩ - وعن الأسود : أن عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيصلى فيه » .

وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

٣٤٧ - « المرط » ثوب يلبسه الرجال والنساء ، يكون إزاراً ويكون رداءً ، وقد يتخذ من صوف ، ويتخذ من خز وغيره .

٣٤٩ - قلت : في هذا دليل على أن المني طاهر ، ولو كان عينه نجساً لكان لا يطهر الثوب بفركه إذا يئس ، كالعذرة إذا يئست ، لم تطهر بالفرك . ومن كان يرى فرك المني ولا يأمر بغسله . سعد بن أبي وقاص وقال ابن عباس : امسحه عنك بإذخرة ، أو خرقة ، ولا تغسله إن تمت ، إنما هو كالبراق أو الحطاط . وكذلك قال عطاء . وقال الشافعى : المني طاهر . وقال أحمد : يجزئيه أن يفركه .

٣٥٠ - وعن سليمان بن يسار قال : سمعت عائشة تقول : « إنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت : ثم أراه فيه بقعة ، أو بقعاً » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

باب بول الصبي يصيب الثوب (١ : ١٤٣)

٣٥١ - عن أم قيس بنت محض : « أنها أتت باين لها صغير ، لم يأكل الطعام ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء فنضجه ، ولم يغسله » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٣٥٢ - وعن كُبابة بنت الحرث قالت : « كان الحسين بن علي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه ، فقالت : البش ثوباً ، وأعطني إزارك حتى أغسله ، قال : إنما يغسل من بول الأنثى ، وينضح من بول الذكر » .
وأخرجه ابن ماجه .

٣٥٠ - قلت : هذا لا يخالف حديث الفرق ، وإنما هذا استحباب واستظهار بالنظافة ، كما قد يغسل الثوب من النخامة والخطأ ونحوه . والحديثان إذا أمكن استعمالهما لم يجوز أن يحملا على التناقض .

وقد ذهب إلى غسل المني من الثوب عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب . وقال مالك : غسله من الثوب أمر واجب . وإليه ذهب الثوري والأوزاعي . وقال أبو حنيفة : المني نجس ، إلا أنه قال : يجوز فرك البابس منه بلا غسل ، للأثر فيه ، ويغسل الرطب .
٣٥٢ - قلت : معنى النضح في هذا الموضع الغسل ، إلا أنه غسل بلا مَرَس ولا ذلك . وأصل النضح الصب ، ومنه قيل للبعير الذي يستقي عليه : الناضح .

فأما غسل بول الجارية فهو غسل يستقضى فيه ، فيمرس باليد ، ويعصر بعده . وقد يكون النضح بمعنى الرش أيضاً .

٣٥٣ - وعن أبي السَّمَح قال : « كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان إذا أراد أن يغتسل قال : ولّني [قفّاك] ، فأوليه قفّاي ، فأستره به ، فأتى بحسن أو حسين ، فبال على صدره ، فجئت أغسله ، فقال : يغسل من بول الجارية ، ويرش من بول الغلام .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٣٥٤ - وعن علي قال : « يغسل بول الجارية ، وينضح بول الغلام ، ما لم يطعم » .
٣٥٥ - وفي رواية عن علي بن أبي طالب : أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال ، فذكر معناه ، ولم يذكر « ما لم يطعم » زاد : قال قتادة - « هذا ما لم يطعم الطعام ، فإذا طعمها غسلاً جميعاً » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وذكر أن هشاماً الدستوائي رفعه عن قتادة ، وأن سعيد بن أبي عروبة وقفه عنه ، ولم يرفعه . وقال البخاري : سعيد بن أبي عروبة لا يرفعه ، وهشام الدستوائي يرفعه ، وهو حافظ .
وعن الحسن عن أمه : « أنها أبصرت أم سلمة تصب [الماء] على بول الغلام ما لم يطعم ، فإذا طعم غسلته ، وكانت تغسل بول الجارية » .

باب الأرض يصيبها البول (١ : ١٤٥)

٣٥٦ - عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : « أن أعرابياً دخل المسجد ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس ، فصلّى - قال ابن عبدة : ركعتين - ثم قال : اللهم ارحمني ومحمداً ،

ومن قال بظاهر هذا الحديث علي بن أبي طالب ، وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح والحسن البصري . وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق ، قالوا : ينضح بول الغلام ما لم يطعم ، ويغسل بول الجارية . وليس ذلك من أجل أن بول الغلام ليس بنجس ، ولمكنه من أجل التخفيف الذي وقع في إزالته . وقالت طائفة : يغسل بول الغلام والجارية معاً ، وإليه ذهب النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ، وكذلك قال سفيان الثوري .

٣٥٦ - قوله « لقد تحجرت واسعاً » أصل الحجر المنع ، ومنه الحجر على السفينة ، وهو منعه .

ولا ترحم معنا أحداً ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد تحجرت واسعاً ، ثم لم يلبث أن بال في ناحية المسجد ، فأسرع الناس إليه ، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : إنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين ، صبوا عليه سجلاً من ماء ، أو قال : ذنوباً من ماء .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . وأخرجه البخارى من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة . وأخرجه البخارى ومسلم من حديث أنس بن مالك بنحوه .

٣٥٧ - وعن عبد الله بن معقل بن مقرن قال : « صلى أعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة - وقال : يعني النبي صلى الله عليه وسلم - : خذوا ما بال عليه من التراب ، فآلقوه ، وأهريقوا على مكانه ماء » .

من التصرف في ماله وقبض يده عنه . يقول له : قد ضيقت من رحمة الله ما وسعته ومنعت منها ما أباحه . والسجل : الدلو الكبيرة ، وهى السجيلة أيضاً ، والدنوب : الدلو الكبيرة أيضاً .

وفى هذا دليل أن الماء إذا ورد على النجاسة على سبيل المكثرة والغلبة طهرها ، وأن غسل النجاسات طاهرة ، ما لم يبين للنجاسة فيها لون أو ريح ، ولو لم يكن ذلك الماء طاهراً لكان المصبوب منه على البول أكثر تنجيساً للمسجد من البول نفسه ، فدل ذلك على طهارته . وليس فى خبر أبى هريرة ، ولا فى خبر متصل ذكر حفرة المكان ، ولا لنقل التراب .

فأما حديث عبد الله بن معقل بن مقرن : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم : « خذوا ما بال عليه من التراب فآلقوه وأهريقوا على مكانه ماء » فإن أبا داود قد ذكره فى هذا الباب وضعفه ، وقال : هو مرسل . وابن معقل لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : وإذا أصابت الأرض نجاسة ومطرت مطراً عاماً ، كان ذلك مطهراً لها ، وكانت فى معنى صب الذنوب وأكثر .

وفى قوله « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » دليل على أن أمر الماء على التيسير والسعة فى إزالة النجاسات به . والله أعلم .

قال أبو داود : هو مرسل ، ابن معقل لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم .
و « مقرن » بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المهملة وكسرهما ، وبعدها نون .

باب في طهور الأرض إذا يديست [١٤٦ : ١]

٣٥٨ - عن حمزة بن عبد الله بن عمر قال : قال ابن عمر : « كنت أبييت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنت فتى شاباً عرباً ، وكانت الكلاب تبول ، وتقبل وتدبر في المسجد ، ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » .

باب الأذى يصيب الذيل [١٤٧ : ١]

٣٥٩ - عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : « أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إني امرأة أطيل ذيلي ، وأمشي في المكان القدر ؟ فقالت أم سلمة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يطهره ما بعده » .
وأخرجه الترمذي وابن ماجه .

٣٥٨ - قوله « كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد » يتأول على أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ، وتقبل وتدبر في المسجد عابرة ، إذ لا يجوز أن تترك الكلاب وانتياب المساجد ، حتى تمتهنه وتبول فيه . وإنما كان إقبالها وإدبارها في أوقات نادرة ، ولم يكن على المسجد أبواب فتتمنع من عبورها فيه .

وقد اختلف الناس في هذه المسألة : فروى عن أبي قلابة أنه قال : جفوف الأرض طهورها . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : الشمس تزيل النجاسة عن الأرض إذا ذهب الأثر ، وقال الشافعي وأحمد : الأرض إذا أصابتها النجاسة لا يطهرها إلا الماء .

٣٥٩ - قوله « يطهره ما بعده » كان الشافعي يقول : إنما هو فيما جرّ على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء ، فأما إذا جرّ على رطب فلا يطهر إلا بالغسل .

٣٦٠ - وعن موسى بن عبد الله بن يزيد - وهو الخطابي - عن امرأة من بنى عبد الأشهل قالت : « قلت : يا رسول الله ، إن لنا طريقاً إلى المسجد مُنتنَةً ، فكيف نفعل إذا مُطرنا ؟ قال : أليس بعدها طريقٌ هي أطيب منها ؟ قالت : قلت : بلى ، قال : فهذه بهذه » .

وأخرجه ابن ماجه . قال الخطابي : وفي إسناد الحديثين معاً مقال . لأن الأول عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن ، وهي مجهولة ، لا يعرف حالها في الثقة والعدالة . والحديث الآخر عن امرأة من بنى عبد الأشهل ، والمجهول لا تقوم به الحجة في الحديث . هذا آخر كلامه . وما قاله في الحديث الأول ظاهر ، وأما ما قاله في الحديث الثاني ففيه نظر ، فإن جهالة اسم الصحابي غير مؤثرة في صحة الحديث . والله عز وجل أعلم .

وقال أحمد بن حنبل : ليس معناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ، ولكنه يمر بالمكان فيقذره ، ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك . ليس على أنه يصيبه منه شيء .

وقال مالك : إن الأرض يطهر بعضها بعضاً إنما هو أن يطاء الأرض القبرة ثم يطاء الأرض اليابسة النظيفة ، فإن بعضها يطهر بعضاً ، فأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد ، فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل .

قلت : وهذا إجماع الأمة . وفي إسناد الحديثين مقال ، لأن الأول عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن ، وهي مجهولة لا يعرف حالها في الثقة والعدالة ، والحديث الآخر عن امرأة من بنى عبد الأشهل ، والمجهول لا تقوم به الحجة في الحديث ^(١) .

«١» أقول : دعوى الخطابي رحمه الله الاجماع - فيها تسامح كثير . وتقييد الأحاديث بمثل ما قيدوها به غير مستقيم ، وقد ضيقوا به واسعاً . ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف وأرحم ، وقوله أوضح وأبين . والله يغفر لنا ولهم .

باب الأذى يصيب النعل [١ : ١٤٨]

٣٦١ - عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى ، فإن التراب له طهور » .

٣٦٢ - وفي رواية : « إذا وطئ الأذى بخفيه فطهورهما التراب » .

٣٦٣ - وعن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - بمعناه .

الحديث الأول راويه مجهول . والثاني من حديث محمد بن عجلان ، وقد أخرج له البخاري في الشواهد ، ومسلم في المتابعات ، ولم يحتجوا به ، وقد وثقه غير واحد . وتكلم فيه غير واحد . وأما حديث عائشة فحديث حسن ، غير أنه لم يذكر لفظه . وكان الأوزاعي يذهب إلى ظاهره ، ويقول : يجزيه أن يمسح القدر في نعله أو خفه بالتراب ويصلي فيه .

باب الإعادة من النجاسة تكون في الثوب [١ : ١٤٩]

٣٦٤ - عن أم جحدر العامرية : « أنها سألت عائشة عن دم الخيض يصيب الثوب ؟ فقالت : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا شعارنا ، وقد ألقينا فوقه كساء ،

٣٦١ - قلت : كان الأوزاعي يستعمل هذا الحديث على ظاهره ، وقال : يجزئه أن يمسح القدر في نعله أو خفه بالتراب ويصلي فيه .

وذكر هذا الحديث في غير هذه الرواية عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد . وزوى مثله في جوازه عن عروة بن الزبير . وكان النخعي يمسح النعل أو الخلف يكون فيه السرقين عند باب المسجد ويصلي بالقوم .

وقال أبو ثور في الخلف والنعل : إذا مسحهما بالأرض حتى لا يجد له ريحاً ولا أثراً رجوت أن يجزئه .

وقال الشافعي : لا تطهر النجاسات إلا بالماء ، سواء كانت في ثوب أو حذاء^(١) .

« ١ » وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق بالاتباع .

فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الكساء فلبسه ، ثم خرج فصلى الغداة ، ثم جلس ، فقال رجل : يا رسول الله ، هذه لُمةٌ من دم ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليها ، فبعث بها إلى مصرورة في يد الغلام ، فقال : اغسلي هذا وأجفّيها وأرسلي بها إلي ، فدعوت بقصعتي فغسلتها ، ثم أجففتها ، فأحرتها إليه ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار وهي عليه .

باب البزاق يصيب الثوب [١ : ١٤٩]

٣٦٥ - عن أبي نضرة - وهو المنذر بن مالك بن قطعة - قال : « بزق رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه ، وحكَّ بعضه ببعض » .
هذا مرسل .

٣٦٦ - وعن أبي حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : بمثله .
وأخرجه البخاري والنسائي .

آخر كتاب الطهارة

٣٦٤ - قولها « فأحرتها » معناه رددتها إليه ، يقال : حار الشيء يحور بمعنى رجع ، ومنه قوله تعالى (٨٤ : ١٤) إنه ظن أن لن يحور) أى لا يبعث ولا يرجع إلينا في القيامة للحساب .

اول كتاب الصلاة [١٥٠ : ١]

٣٦٧ - عن طلحة بن عبيد الله قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ، ثائر الرأس ، يُسمع دوى صوته ، ولا يفقه ما يقول ، حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات في اليوم والليلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، قال : وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام شهر رمضان ، قال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، قال : وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة ، قال : فهل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، فأدبر الرجل ، وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفلح إن صدق . »

٣٦٨ - وفي رواية : « أفلح - وأبيه - إن صدق ، دخل الجنة وأبيه إن صدق . »
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٣٦٧ - قوله عند ذكر الصلاة « هل على غيرهن ؟ فقال : لا ، إلا أن تطوع » دليل على أن الوتر غير مفروض ، ولا واجب وجوب حتم ، ولو كان فرضاً لكانت الصلوات المفروضة ستاً لا خمساً . وفيه بيان أن فرض صلاة الليل منسوخ .

٣٦٨ - وقوله : « أفلح وأبيه » هذه كلمة جارية على ألسن العرب ، تستعملها كثيراً في خطابها ، تريد بها التوكيد . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلف الرجل بأبيه . فيحتمل أن يكون هذا القول منه قبل النهي . ويحتمل أن يكون جرى ذلك منه على عادة الكلام الجارى على الألسن ، وهو لا يقصد به القسم ، كغلو اليمين المعفو عنه ، قال الله تعالى : (٢ : ٢٢٥) لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم - الآية) قالت عائشة : « هو قول الرجل في كلامه : لا والله ، وبلى والله ، ونحو ذلك » ، وفيه وجه آخر : وهو أن يكون صلى الله عليه وسلم أضمر فيه اسم الله ، كأنه قال : لا ورب أبيه ، وإيمانهم عن ذلك لأنهم لم يكونوا يضمنون ذلك في أيمانهم ، وإيمانهم كان مذهبهم في ذلك مذهب التعظيم لا بآبائهم . ويحتمل أن يكون النهي إنما وقع عنه إذا

باب المواقيت [١ : ١٥٠]

٣٦٩ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَمْنِي جبريل عليه السلام عند البيت مرتين ، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس ، وكانت قدر الشراك وصلى بي العصر حين كان ظله مثله ، وصلى بي - يعنى المغرب - حين أفطر

كان ذلك منه على وجه التوقير له والتعظيم لحقه ، دون ما كان بخلافه . والعرب قد تطلق هذا اللفظ فى كلامها على ضربين : أحدهما : على وجه التعظيم ، والآخر : على سبيل التوكيد للكلام ، دون القسم . قال ابن ميادة :

أظنت سفاهاً من سفاهة رأيها لأهجوها ، لما هجتنى - محارب ؟

فلا ، وأبيها ، إننى بعشيرتى ونفسى عن ذاك المقام لراغب

وليس يجوز أن يقسم بأب من يهجو على سبيل الإعظام لحقه . وقال آخر [لعبيد الله

بن عبيد الله بن مسعود ، أحد الفقهاء السبعة] :

لعمري أبى الواشين أيام نلتقى لما لا تلاقيها من الدهر أكثر

يعدون يوماً واحداً إن لقيتها وينسون ما كانت على النأى تهجر

وقال آخر :

لعمري أبى الواشين ، لا عمر غيرهم لقد كلفتنى خطة لا أريدها

وفيه دليل على أن صلاة الجمعة فريضة ، وفيه بيان أن صلاة العيد نافلة . وكان

أبو سعيد الإصطخرى يذهب إلى أن صلاة العيد من فرض الكفاية ، وعامة أهل العلم على أنها نافلة .

٣٦٩ - قلت : قوله « وكانت قدر الشراك » ليس قدر الشراك هذا على معنى التحديد ،

ولكن الزوال لا يستبان إلا بأقل ما يرى من النوى ، وأقله فيما يقدر : هو ما بلغ قدر

الشراك أو نحوه ، وليس هذا المقدار مما يتبين به الزوال فى جميع البلدان ، إنما يتبين ذلك

فى مثل مكة ، من البلدان التى ينتقل فيها الظل ، فإذا كان أطول يوم فى السنة ، واستوت

الشمس فوق الكعبة ، لم ير لشيء من جوانبها ظل . وكل بلد يكون أقرب إلى وسط الأرض

معه - بحسب بأصابعه خمس صلوات - فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر حين تنزل الشمس ، وربما آخرها حين يشتد الحر ، ورأيت يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء ، قبل أن تدخلها الصفرة ، فينصرف الرجل من الصلاة ، فيأتي ذا الحليفة قبل غروب الشمس ، ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ، ويصلي العشاء حين يسود الأفق ، وربما آخرها حتى يجتمع الناس ، وصلى الصبح مرة بغاس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ، لم يعد إلى أن يسفر .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه بنحوه . ولم يذكر رأيه لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذه الزيادة في قصة الإسفار رواها عن آخرهم ثقات ، والزيادة من الثقة مقبولة .

واحتج بعض من قاله بأن في بعض الروايات « أنه صلى الظهر من اليوم الثاني في الوقت الذي فيه العصر من اليوم الأول » وقد نسب هذا القول محمد بن جرير الطبري إلى مالك بن أنس . وقال : لو أن مصليين صلياً ، أحدهما الظهر والآخر العصر في وقت واحد ، صحت صلاة كل واحد منهما .

قلت : ومعنى هذا الكلام معقول ، أنه إنما أراد فراغه من صلاة الظهر اليوم الثاني في الوقت الذي ابتدأ فيه صلاة العصر من اليوم الأول . وذلك أن هذا الحديث إنما سيق لبيان الأوقات وتحديد أوائلها وأواخرها ، دون بيان عدد الركعات وصفاتها وسائر أحكامها . ألا ترى أنه يقول في آخره « الوقت فيما بين هذين الوقتين » ؟ ! فلو كان الأمر على ما قدره هو لاجأ ذلك إلى الإشكال في أمر الأوقات ، واحتيج من أجل ذلك إلى أن يعلم مقدار صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، لتعلق الوقت بها ، فيزاد بقدرها في الوقت ، ويحتسب كميتها فيه . والصلاة لا تقدر بشيء معلوم لا يزيد عليه ولا ينقص منه ، لأنها قد تطول في العادة وتقص . وفي هذا بيان فساد ما ذهبوا إليه .

ومما يدل على صحة ما قلناه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ووقت الظهر ما لم يحضر العصر » وهو حديث حسن ، ذكره أبو داود في هذا الباب .

٣٧١ - وعن أبي موسى : « أن سائلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : فلم يردّ عليه شيئاً ، حتى أمر بلالاً ، فأقام الفجر حين انشق الفجر ، فصلى حين كان الرجل لا يعرف وجه صاحبه ، أو أن الرجل لا يعرف من إلى جنبه ، ثم أمر بلالاً فأقام الظهر حين زالت الشمس ، حتى قال القائل : انتصف النهار ، وهو أعلم ، ثم أمر بلالاً فأقام العصر والشمس بيضاء مرتفعة ، وأمر بلالاً فأقام المغرب حين غابت الشمس ، وأمر بلالاً فأقام العشاء حين غاب الشفق ،

واختلفوا في أول وقت العصر : فقال بظاهر حديث ابن عباس : مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق . وقال أبو حنيفة : أول وقت العصر أن يصير الظل قامتين بعد الزوال ، فمن صلى قبل ذلك لا تجزئه صلاته . وخالفه أصحابه .

واختلفوا في آخر وقت العصر ، فقال الشافعي : آخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه لمن ليس له غدر ولا به ضرورة ، على ظاهر هذا الحديث . فأما أصحاب العذر والضرورات فأخر وقتها لهم غروب الشمس قبل أن يصلي منها ركعة ، على حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها » .

وقال سفيان الثوري ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأحمد بن حنبل : أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله ، ما لم تصفر الشمس . وقال بعضهم : ما لم تتغير الشمس .

وعن الأوزاعي نحوه من ذلك . ويشبه أن يكون هؤلاء ذهبوا إلى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وقت العصر ما لم تصفر الشمس » . وأما المغرب ، فقد أجمع أهل العلم على أن أول وقتها غروب الشمس .

واختلفوا في آخر وقتها : فقال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي : لا وقت للمغرب إلا وقت واحد ، قولاً بظاهر الحديث ، حديث ابن عباس . وقال سفيان الثوري ، وأصحاب الرأي ، وأحمد ، وإسحق : وقت المغرب إلى أن يغيب الشفق .

قلت : وهذا أصح القولين ، للأخبار الثابتة ، وهي خبر أبي موسى الأشعري ، وأبي برزة الأسلمي ، وعبد الله بن عمرو .

فلما كان من الغد صلى الفجر ، وانصرف ، فقلنا : أطلعت الشمس ، فأقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبله ، وصلى العصر وقد اصفرت الشمس ، أو قال : أمسى ، وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، وصلى العشاء إلى ثلث الليل ، ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ الوقت فيما بين هذين .
وأخرجه مسلم والنسائي .

ولم يختلفوا في أن أول وقت العشاء الآخرة غيموبة الشفق ، إلا أنهم اختلفوا في الشفق ما هو ؟ فقالت طائفة : هو الحمرة ، روى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، وهو قول مكحول ، وطاوس ، وبه قال مالك ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، ومحمد ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق .

وروى عن أبي هريرة أنه قال : « الشفق البياض » وعن عمر بن عبد العزيز مثله . وإليه ذهب أبو حنيفة . وهو قول الأوزاعي .

وقد حكى عن الفراء أنه قال : « الشفق الحمرة » وأخبرني أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال : « الشفق البياض » وأنشد لأبي النجم :

حتى إذا جلاه الليل المجتلى بين سحاطي شفق مهول

يريد الصبح . وقال بعضهم : الشفق اسم للحمرة والبياض معاً ، إلا أنه إنما يطلق في أحمر ليس بقاني ، وأبيض ليس بناصع . وإنما يعلم المراد منه بالأدلة لا بنفس اللفظ . كالقرء ، الذي يقع اسمه على الطهر والحيض معاً ، وكسائر نظائره من الأسماء المشتركة .

واختلفوا في آخر وقت العشاء الآخرة : فروى عن عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة : أن آخر وقتها ثلث الليل ، وكذلك قال عمر بن عبد العزيز ، وبه قال الشافعي ، قولاً بظاهر حديث ابن عباس .

وقال الثوري ، وأصحاب الرأي ، وابن المبارك ، وإسحق بن راهويه : آخر وقت العشاء إلى نصف الليل . وحجة هؤلاء حديث عبد الله بن عمرو قال : « ووقت العشاء إلى نصف الليل » وكان الشافعي يقول به إذ هو بالعراق . وقد روى عن ابن عباس أنه قال :

٣٧٢ - وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وقت الظهر ما لم تحضر العصر ، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ، ووقت المغرب ما لم يسقط فور الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس » .
وأخرجه مسلم والنسائي .

باب وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان يصليها ؟ [١ : ١٥٥]

٣٧٣ - عن محمد بن عمرو - وهو ابن الحسن - قال : « سألنا جابرًا عن وقت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كان يصلي الظهر بالهاجرة ، والعصر والشمس حية ،

« لا يفوت وقت العشاء إلى الفجر » ، وإليه ذهب عطاء وطاووس وعكرمة .

واختلفوا في آخر وقت الفجر : فذهب الشافعي إلى ظاهر حديث ابن عباس ، وهو الإسفار ، وذلك لأصحاب الرقاهية ومن لا عذر له . وقال : من صلى ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس لم تفته الصبح ، وهذا في أصحاب العذر والضرورات .

وقال مالك ، وأحمد : من صلى ركعة من الصبح وطلعت له الشمس أضاف إليها أخرى وقد أدرك الصبح . فجعلوه مدركًا للصلاة ، على ظاهر حديث أبي هريرة . وقال أصحاب الرأي : من طلعت عليه الشمس وقد صلى ركعة من الفجر فسدت صلاته ، إلا أنهم قالوا فيمن صلى من العصر ركعة أو ركعتين فغربت الشمس قبل أن يتمها : إن صلاته تامة .

٣٧٤ - قوله « فور الشفق » هو بقية حمرة الشمس في الأفق ، وسمى فوراً لفورانه وسطوعه . وروى أيضاً « نور الشفق » وهو ثوران حمرة .

٣٧٥ - قوله « والشمس حية » يفسر على وجهين : أحدهما : أن حياتها شدة وهجها وبقاء حرها لم ينكسر منه شيء . والوجه الآخر : أن حياتها صفاء لونها لم يدخلها التغير .

والمغرب إذا غربت الشمس ، والعشاء : إذا كثر الناس عجل ، وإذا قَلُّوا آخر ، والصبح بغلس .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٣٧٤ - وعن أبي بَرْزَةَ قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر إذا زالت الشمس ، ويصلى العصر وإنَّ أحدنا ليذهب إلى أقصى المدينة ويرجع والشمس حية ، ونسيت المغرب ، وكان لا يبالي تأخير العشاء إلى ثلث الليل ، قال : ثم قال : إلى شَطْرِ الليل ، قال : وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ، وكان يصلى الصبح ويعرف أحدنا جليسه الذى كان يعرفه ، وكان يقرأ فيها الستين إلى المائة » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه ، وأخرج الترمذى طرفاً منه .

باب وقت صلاة الظهر [١ : ١٥٦]

٣٧٥ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « كنت أصلى الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ قبضة من الحصى لتبرد فى كَفِّى ، أضعها لجبهتى أسجد عليها ، لشدة الحر » .

وأخرجه النسائى .

٣٧٦ - وعن عبد الله بن مسعود قال : « كانت قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام ، وفى الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام » .

وأخرجه النسائى .

٣٧٥ - قلت : فيه من الفقه تعجيل صلاة الظهر .

وفيه أنه لا يجوز السجود إلا على الجبهة ، ولو جاز السجود على ثوب هو لا بسه ، أو الاقتصار من السجود على الأربعة دون الجبهة ، لم يكن يحتاج إلى هذا الصنيع .
وفيه أن العمل اليسير لا يقطع الصلاة .

٣٧٦ - قلت : وهذا أمر يختلف فى الأقاليم والبلدان ، ولا يستوى فى جميع المدن والأمصار ، لأن العلة فى طول الظل وقصره هو زيادة ارتفاع الشمس فى السماء وانحطاطها ، فكما كانت

٣٧٧ - وعن أبي ذر قال : « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر ، فقال : أبرد ، ثم أراد أن يؤذن ، فقال : أبرد - مرتين أو ثلاثاً - حتى رأينا قُبَيْءَ التلول ، ثم قال : إن شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي .

٣٧٨ - وعن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة - قال ابن موهَّب : بالصلاة - فإن شدة الحر من فيح جهنم » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

أعلى وإلى محاذة الرأس في مجراها أقرب كان الظل أقصر ، وكلما كانت أخفض ومن محاذة الرأس أبعد كان الظل أطول ، ولذلك ظلل الشتاء تراها أبداً أطول من ظلل الصيف في كل مكان . وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة ، وهما من الإقليم الثاني ، ويذكرون أن الظل فيهما في أول الصيف في شهر آذار ثلاثة أقدام وشيء . ويشبه أن يكون صلاته إذا اشتد الحر متأخرة عن الوقت المعهود قبله ، فيكون الظل عند ذلك خمسة أقدام .

وأما الظل في الشتاء فإنهم يذكرون أنه في تشرين الأول خمسة أقدام أو خمسة وشيء ، وفي السكانون سبعة أقدام ، أو سبعة وشيء . فقول ابن مسعود منزل على هذا التقدير في ذلك الإقليم ، دون سائر الأقاليم والبلدان التي هي خارجة عن الإقليم الثاني . والله أعلم .

٣٧٨ - معنى الإبراد في هذا الحديث انكسار شدة حر الظهيرة . وقال محمد بن كعب القرظي : « نحن نكون في السفر ، فإذا فاءت الأفياء وهبت الأرواح قالوا : أبرهت فالرواح » . قلت : ومن تأوله على بُرْدَى النهار فقد خرج عن جملة قول الأمة .

وقد اختلف العلماء في تأخير صلاة الظهر في الصيف والإبراد بها : فذهب أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه إلى تأخيرها والإبراد بها في الصيف ، وإليه ذهب أصحاب الرأي ، وقال الشافعي : تعجيلها أولى ، إلا أن يكون إمام جماعة ينتابه الناس من بُعد ، فإنه يبرد بها في الصيف عند شدة الحر ، وأما من صلاها وحده أو صلاها بجماعة بفناء بيته

٣٧٩ - وعن جابر بن سمرة : « أن بلالاً كان يؤذن الظهر إذا دَحَضَت الشمس » .
وأخرجه مسلم وابن ماجه ، وحديث مسلم أتم .

باب وقت العصر [١ : ١٥٧]

٣٨٠ - عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس
بيضاء مرتفعة حية ، ويذهب الذاهب إلى العوالي والشمس مرتفعة » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .
وعن الزهري قال : والعوالي على ميلين أو ثلاثة ، وأحسبه قال : أو أربعة .
وعن خيثمة - وهو ابن عبد الرحمن - قال حياتها : أن تجد حرها .

لا يحضره إلا من بحضرته ، فإنه يصليها في أول وقتها ، لأنه لا أذى عليهم في حرها ، ولا
يؤخر في الشتاء بحال .

وقوله عليه الصلاة والسلام « فيح جهنم » معناه سطوع حرها وانتشاره . وأصله في
كلامهم السعة والانتشار ، ومنه قولهم في الغارة : فيح فياح ^(١) ، ومكان أفيح أى واسع ،
وأرض فيحاء أى واسعة .

ومعنى الكلام يحتمل وجهين : أحدهما : أن شدة الحر في الصيف من وهج حر
جهنم في الحقيقة ، وروى « أن الله تعالى أذن لجهنم في نفسين ، نفس في الصيف ، ونفس
في الشتاء ، فأشد ما تجدونه من الحر في الصيف فهو من نفسها ، وأشد ما ترونه من البرد
في الشتاء فهو منها » .

والوجه الآخر : أن هذا الكلام إنما خرج مخرج التشبيه والتقريب ، أى كأنه نار
جهنم في الحر ، فاحذروها واجتنبوا ضررها .

٣٧٩ - قوله « دَحَضَت » معناه زالت . وأصل الدحض : الزلق ، يقال : دحضت رجله ، أى
زلت عن موضعها ، وأدحضت حجة فلان ، أى أزلتها وأبطلتها .

(١) في اللسان : « وفاحت الغارة اتسعت ... وكان يقال للغارة في الجاهلية فيح فياح ، وذلك
إذا دفعت الخيل المفيرة فاتسعت » .

٣٨١ - وعن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣٨٢ - وعن علي بن شيبان قال : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية » .

٣٨٣ - وعن علي - وهو ابن أبي طالب - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الخندق : حبسوننا عن صلاة الوسطى ، صلاة العصر ، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً » .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٣٨٤ - وعن أبي يونس مولى عائشة أنه قال : « أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً ، وقالت : إذا بلغت هذه الآية فَأَذِّنِي (٢ : ٢٣٨ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ، فلما بلغت آذنتها ، فأملت عليّ : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر ، وقوموا لله قانتين ، ثم قالت عائشة : سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٣٨٥ - وعن زيد بن ثابت قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة ، ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، فنزلت : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين » .
أخرجه البخارى في التاريخ ^(١) .

٣٨١ - قوله « قبل أن تظهر » معنى الظهور ههنا الصعود ، يقال : ظهرت على الشيء إذا علوته ، ومنه قول الله تعالى (٤٣ : ٢٣ ومعارج عليها يظهرن) .

قلت : وحجرة عائشة ضيقة الرقعة ، والشمس تقلص عنها سريعاً ، فلا يكون مصلياً العصر قبل أن تصعد الشمس عنها إلا وقد بكر بها .

(١) ورواه أحمد في المسند ج ٥ ص ١٨٣ ، وصحح ابن حزم إسناده في المحلى ، في المسئلة رقم ٥٠٥ .

٣٨٦ - وعن ابن عباس عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك ، ومن أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك » .

وأخرجه مسلم والنسائي . وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث الأعرج وغيره عن أبي هريرة .

٣٨٧ - وعن العلاء بن عبد الرحمن أنه قال : « دخلنا على أنس بن مالك بعد الظهر ، فقام يصلي العصر ، فلما فرغ من صلاته ذكرنا تعجيل الصلاة ، أو ذكرها ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تلك صلاة المنافقين ، تلك صلاة المنافقين ، تلك صلاة المنافقين ، يجلس أحدهم ، حتى إذا اصفرت الشمس فكانت بين قرني شيطان ، أو على قرني الشيطان قام فنقر أربعاً ، لا يذكر الله عز وجل فيها إلا قليلاً » .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٢٨٧ - قوله « كانت بين قرني الشيطان » اختلفوا في تأويله على وجوه ، فقال قائل : معناه مقارنة الشيطان للشمس عند دنوها للغروب ، على معنى ما روى أن الشيطان يقارنها إذا طلعت ، فإذا ارتفعت فارقتها ، فإذا استوت قارنها ، فإذا زالت فارقتها ، فإذا دنت للغروب قارنها ، فإذا غربت فارقتها . فخرمت الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة لذلك .

وقيل : معنى « قرن الشيطان » قوته ، من قولك : أنا مقرن لهذا الأمر ، أى مطبق له قوى عليه . وذلك لأن الشيطان إنما يقوى أمره في هذه الأوقات ، لأنه يسول لعبدة الشمس أن يسجدوا لها في هذه الأزمان الثلاثة ، وقيل : قرنه حزبه وأصحابه الذين يعبدون الشمس ، يقال : هؤلاء قرن ، أى نشء جاءوا بعد قرن مضى .

وقيل : إن هذا تمثيل وتشبيه ، وذلك أن تأخير الصلاة إنما هو من تسويل الشيطان لهم وتزيينه ذلك في قلوبهم ، وذوات القرون إنما تعالج الأشياء وتدفعها بقرونها ، فكأنهم لما دافعوا الصلاة وأخروها عن أوقاتها بتسويل الشيطان لهم حتى اصفرت الشمس ، صار ذلك منه بمنزلة ما تعالجه ذوات القرون بقرونها وتدفعه بأرواقها . وفيه وجه خامس قاله

٣٨٨ - وعن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » .

وأخرجه البخارى ومسلم .

باب وقت المغرب [١ : ١٦١]

٣٨٩ - عن أنس بن مالك قال : « كنا نصلى المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم نرمي ، فيرى أحدنا موضع نبله » .

وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه نحوه من حديث رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرج النسائى نحوه من رواية رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٣٩٠ - وعن سامة بن الأكواع قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى المغرب ساعة تغرب الشمس ، إذا غاب حاجبها » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه بنحوه .

٣٩١ - وعن مرثد بن عبد الله قال : « قدم علينا أبو أيوب غازياً ، وعقبته بن عامر يومئذ على مصر ، فأخبر المغرب ، فقام إليه أبو أيوب ، فقال : ما هذه الصلاة يا عقبته ؟ قال : شغلنا ، قال : أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تزال أمتى بخير - أو قال : على الفطرة - ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم ؟ » .

في إسناده : محمد بن إسحق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه ^(١) . ومرثد : بفتح

بعض أهل العلم ، وهو أن الشيطان يقابل الشمس حين طلوعها ، وينتصب دونها حتى يكون طلوعها بين قرنيه ، وهما جانباً رأسه فينقلب سجود الكفار للشمس عبادة له . وقرنا الرأس : فوداه وجانباه ، وسمى ذو القرنين بذلك أنه ضرب على جانبي رأسه ، فلقب به .

٣٨٨ - قلت : معنى « وتر » أى نقص ، أو سلب . فبقى وترأ فرداً بلا أهل ولا مال . يريد فليكن حذره من فوتها كحذره من ذهاب أهله وماله .

(١) محمد بن إسحق ثقة ، وأكثر ما زعموا فيه التدليس ، وقد صرح في هذا الإسناد بالتحديث .

الميم وسكون الراء المهملة ، وبعدها ثاء مثلثة ، ودال مهملة - هو من تابعى أهل مصر .
احتج الإمامان بحديثه . وأبو أيوب : هو خالد بن زيد الأنصاري ، مضيف رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

باب وقت عشاء الآخرة [١ : ١٦١]

٣٩٢ - عن النعمان بن بشير قال : « أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة - صلاة العشاء
الآخرة - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّيها لسقوط القمر لثالثة » .
وأخرجه الترمذى والنسائى .

٣٩٣ - وعن عبد الله بن عمر قال : « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه
وسلم لصلاة العشاء ، فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل ، أو بعده ، فلا ندرى : أشيء
شغله ، أم غير ذلك ؟ فقال حين خرج : أنتظرون هذه الصلاة ؟ لولا أن تثقل على أمتي
لصليت بهم هذه الساعة ، ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة » .
وأخرجه مسلم والنسائى .

٣٩٤ - وعن معاذ بن جبل قال : « بَقِينَا ^(١) النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العَتَمَةِ ،
فتأخر حتى ظن الظان أنه ليس بخارج ، والقائل منا يقول : صلى ، فإنا لكذلك حتى
خرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا له كما قالوا ، فقال : أَعْتَمُوا بِهِذِهِ الصَّلَاةَ ^(٢) ،
فإنكم قد فُضِّلْتُمْ بها على سائر الأمم ، ولم تصلها أمة قبلكم » .

٣٩٤ - قوله « بَقِينَا النبي صلى الله عليه وسلم » معناه : انتظرنا ، يقال : بقيت الرجل أبقيه :
إذا انتظرته . وقوله « أَعْتَمُوا بِهِذِهِ الصَّلَاةَ » يريد أخروها ، يقال فلان عاتم القرى إذا لم
يقدم العجالة لأضيافه .

(١) بفتح الباء والقاف مخففة ، بوزن رمينا . يقال : بقيت الرجل أبقيه إذا انتظرته .
(٢) « أَعْتَمُوا بِهِذِهِ الصَّلَاةَ » أى أدخلوها في العتمة ، أو ادخلوا متلبسين بها في العتمة . قالبا
للتعديّة ، أو للمصاحبة ، والجار والمجرور حال . والعتمة : ظلمة الليل .

٣٩٥ - وعن أبي سعيد الخدري قال : « صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العتمة ، فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل ، فقال : خذوا مقاعدكم ، فأخذنا مقاعدنا ، فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظراتم الصلاة . ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

باب وقت الصبح [١ : ١٦٢]

٣٩٦ - عن عمرة عن عائشة قالت : « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح ، فينصرف النساء متلفعات^(١) بمروطهن ما يعرفن من الغاس » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . وأخرجه ابن ماجه وغيره من حديث عروة عن عائشة .

وقد روى ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تسمى هذه الصلاة العتمة ، وقال : لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ، فإنهم يعتمون بحلاب الإبل » أى يؤخرونه . وكان ابن عمر إذا سمع رجلاً يقول « العتمة » صاح وغضب وقال « إنما هو العشاء » .
٣٩٦ - و « الغلس » اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل ، والغلس قريب منه ، إلا أنه دونه . و « المروط » أكسية تلبس . و « التلغع بالثوب » الاشتغال به .

وهو حجة لمن رأى التغليس بالفجر . وهو الثابت من فعل أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة رضوان الله عليهم . وبه قال مالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه .

وقال الثوري وأصحاب الرأي : الإسفار بها أفضل .

(١) اللغز : ثوب يجلل به الجسد كله ، كساء كان أو غيره . وتلغع الثوب : إذا اشتمل به حتى يجلل جميع جسده . وروى « متلفعات » بفاءين . والمروط : كساء من صوف أو قز أو صكتان ، وقيل لا يسمى المروط إلا الأخضر . وفي الصحيحين « مرط من شعر أسود » .

٣٩٧ - وعن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أصبحوا بالصباح ، فإنه أعظم لأجوركم — أو أعظم للأجر » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح .

٣٩٧ - قلت : وإلى هذا ذهب الثورى وأصحاب الرأى .

وقد احتج من رأى التغليس بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضى الله عنهما .

وقال يحيى بن آدم : لا يحتاج مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قول ، وإنما كان يقال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، ليعلم أن النبى صلى الله عليه وسلم مات وهو عليها .

واحتجوا أيضاً بخبر بشير بن أبي مسعود الأنصارى عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غلس بالصباح ، ثم أسفر مرة ، ثم لم يغد إلى الإسفار حتى قبضه الله » وهو حديث صحيح الإسناد . وقد ذكره أبو داود فى باب قبل هذا . قال : حدثنا محمد بن سلمة المرادى حدثنا ابن وهب عن أسامة بن زيد الليثى أن ابن شهاب أخبره عن عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه .

وتأولوا حديث رافع بن خديج على أنه إنما أراد بالإصباح والإسفار : أن يصليها بعد الفجر الثانى ، وجعلوا مخرج الكلام فيه على مذهب مطابقة اللفظ اللفظ ، وزعموا أنه قد يحتتمل أن أولئك القوم لما أمروا بتعجيل الصلوات جعلوا يصلونها ما بين الفجر الأول والفجر الثانى ، طلباً للأجر فى تعجيلها ، ف قيل لهم : صلوها بعد الفجر الثانى وأصبحوا ، إذا كنتم تريدون به الأجر ، فإن ذلك أعظم لأجوركم .

فإن قيل : كيف يستقيم هذا ، ومعلوم أن الصلاة إذا لم يكن لها جواز لم يكن فيها أجر ؟ قيل : أما الصلاة فلا جواز لها ، وليكن أجرهم فيما نوه ثابت ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » ألا تراه قد بطل حكمه ولم يبطل أجره ؟ !

باب المحافظة على الوقت [١ : ١٦٣]

٣٩٨ - عن عبد الله بن الصنابحي ^(١) قال : « زعم أبو محمد أن الوتر واجب ، فقال عبادة بن الصامت : كذب أبو محمد ، أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : خمس صلوات افترضهن الله عز وجل ، من أحسن وضوءهن وصلأهن لوقتهن ، وأتم ركوعهن وخشوعهن ، كان له على الله عهد أن يغفر له ، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه . »

٣٩٩ - وعن أم فروة قالت : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها . »

وقيل : إن الأمر بالإسفار إنما جاء في الليالي المقمرة ، وذلك أن الصباح لايتين فيها جيداً ، فأمرهم بزيادة التبيين ، استظهاراً باليقين في الصلاة .

٣٩٨ - قوله « كذب أبو محمد » يريد أخطأ أبو محمد ، لم يرد به تعمد الكذب الذي هو ضد الصدق ، لأن الكذب إنما يجري في الأخبار ، وأبو محمد هذا إنما أفتى فتياً ورأى رأياً فأخطأ فيما أفتى به ، وهو رجل من الأنصار له صحبة ، والكذب عليه في الأخبار غير جائز ، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها ، فتقول : كذب سمعي ، وكذب بصرى ، أي زلّ ولم يدرك ما رأى وما سمع ، ولم يحيط به ، قال الأخطل :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط مئسّ الظلام من الرباب خيلاً
ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم للرجل الذي وصف له العسل : « صدق الله وكذب بطن أخيك »

وإنما أنكر عبادة أن يكون الوتر واجباً وجوب فرض كالصلوات الخمس ، دون أن يكون واجباً في السنة ، ولذا استشهد بالصلوات الخمس المفروضات في اليوم واليلة .

(١) الصنابحي : هو عبد الرحمن بن عسيلة — بضم العين المهملة — ويقال فيه : عبد الله ، كما ذكره هنا . وهو منسوب إلى صنابح بن زاهر ، بطن من مراد . وأبو محمد هذا ، هو البدرى الأنصارى ، واسمه مسعود ، له صحبة .

وأخرجه الترمذى . وقال : حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر النعمري ، وليس بالقوى عند أهل الحديث ، واضطربوا في هذا الحديث . هذا آخر كلامه . وأم فروة هذه : هى أخت أبى بكر الصديق رضى الله عنه لأبيه ، ومن قال فيها : أم فروة الأنصارية ، فقد وهم .

٤٠٠ - وعن فضالة قال : « علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان فيما علمنى : وحافظ على الصلوات الخمس ، قال : قلت : إن هذه ساعات لى فيها أشغال ، فرنى بأمر جامع ، إذا أنا فعلته أجزأ عني . فقال : حافظ على العصرين — وما كانت من لغتنا — فقلت : وما العصران ؟ قال : صلاة قبل طلوع الشمس ، وصلاة قبل غروبها . »
فضالة هذا : هو ابن عبد الله ، ويقال : فضالة بن وهب الليثى ، ويقال الزهرانى والصحيح الليثى .

٤٠١ - وعن أبى بكر بن عمارة بن ربيعة عن أبيه قال : سأله رجل من أهل البصرة ، فقال : أخبرني ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يلج النار رجل صلى قبل طلوع الشمس وقبل أن تغرب » ، قال : أنت سمعته منه — ثلاث مرات — ؟ قال : نعم ، كل ذلك يقول : سمعته أذناى ووعاه قلبي ، فقال الرجل : وأنا سمعته يقول ذلك .
وأخرجه مسلم والنسائى .

٤٠٠ - يريد بالعصرين صلاة العصر وصلاة الصبح ، والعرب قد تحمل أحد الاسمين على الآخر ، فتجمع بينهما فى التسمية ، طلباً للتخفيف ، كقولهم : سنة العمرين ، لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، والأسودين ، يريدون التمر والماء ، والأصل فى العصرين عند العرب الليل والنهار ، قال حميد بن ثور :

ولن يلبث العصران يوم وليلة إذا طلبنا أن يُدركا ما تيمما

فيشبه أن يكون إنما قيل لهاتين الصلاتين العصران : لأنها تقعان فى طرفى العصرين ، وهما الليل والنهار .

٤٠٢ - [وعن سعيد بن المسيب : أن أبا قتادة بن ربعي أخبره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله عز وجل : إني فرضت على أمتك خمس صلوات . وعهدت عندي عهداً ، أنه من جاء يحافظ عليهن لوقتهن أدخلته الجنة ، ومن لم يحافظ عليهن فلا عهد له عندي » . قال الحافظ المزني في الأطراف : في رواية أبي سعيد بن الأعرابي ، ولم يذكره أبو القاسم .

٤٠٣ - وعن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خمس من جاء بهن مع إيمان دخل الجنة : من حافظ على الصلوات الخمس ، على وضوئهن وركوعهن وسجودهن ومواقيتهن ، وصام رمضان ، وحج البيت إن استطاع إليه سبيلاً ، وأعطى الزكاة طيبة بها نفسه ، وأدى الأمانة . قالوا : يا أبا الدرداء ، وما أداء الأمانة ؟ قال : الغسل من الجنابة » ^(١) .

باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت [١ : ١٦٤]

٤٠٤ - عن أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذر ، كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يُميتون الصلاة - أو قال يؤخرون الصلاة - ؟ قلت : يا رسول الله ، فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصلها ، فإنها لك نافلة » . وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٠٥ - وعن عمرو بن ميمون الأودي قال : « قدم علينا معاذ بن جبل اليماني ، رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا ، فلما سمعت تكبيره مع الفجر - رجل أجش الصوت - قال : فألقيت عليه محبتي ، فما فارقت حتى دفنته بالشام ميتاً ، ثم نظرت إلى أفقه الناس بعده ، فأتيت ابن مسعود ، فلم تمسه حتى مات ، فقال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم :

٤٠٥ - قوله « أجش الصوت » هو الذي في صوته جشّة ، وهي شدة الصوت وفيها غنة . و « السبحة » ما يصليه المرء نافلة من الصلوات ، ومن ذلك سبحة الضحى .

وفي الحديث من الفقه أن تعجيل الصلوات في أول أوقاتها أفضل ، وأن تأخيرها

(١) هذان الحديثان ليسا عند المنذري ولا الخطابي . وهما في سنن أبي داود بشرح عون المعبود . وفي أول كل من سندهما : قال أبو سعيد بن الأعرابي . وليس في رواية اللؤلؤي .

كيف بكم إذا أتت عليكم أمراء يصلون الصلاة لغير ميقاتها ؟ قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك يا رسول الله ؟ قال : صل الصلاة لميقاتها ، واجعل صلاتك معهم سُبحة .

حسن . وأخرج البخارى ومسلم والترمذى من حديث أبي عمرو سعد بن إياس الشيبانى عن ابن مسعود قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى العمل أفضل ؟ قال : الصلاة لوقتها » ، وفى رواية « على مواقيتها » .

ورواه محمد بن بشار بُندار ، والحسن بن مُكرم البزار عن عثمان بن عمر بن فارس ، وقال فيه : « الصلاة لأول وقتها » وقيل : إنه لم يقله غيرها . وعثمان بن عمر ، ومحمد بن بشار : اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثهما ، والحسن بن مُكرم ثقة .

٤٠٦ - وعن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنها ستكون عليكم بعدى أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها ، حتى يذهب وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها ، فقال رجل : يا رسول الله ، أصلى معهم ؟ قال : نعم ، إن شئت - وقال سفيان : إن أدركتها معهم أصلى معهم ؟ قال : نعم ، إن شئت » .
وأخرجه ابن ماجه .

٤٠٧ - وعن قبيصة بن وقاص ^(١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تكون عليكم أمراء من بعدى يؤخرون الصلاة . فهم لكم ، وهى عليهم ، فصلوا معهم ما صلوا القبلة » .

بسبب الجماعة غير جائز . وفيه أن إعادة الصلاة الواحدة مرة بعد أخرى فى اليوم الواحد إذا كان لها سبب جائزة ، وإنما جاء النهى عن أن يُصلى صلاةً واحدةً مرتين فى يوم واحد ، إذا لم يكن لها سبب .

وفيه أن فرضه هو الأولى منهما ، وأن الأخرى نافلة . وفيه أنه قد أمر بالصلاة مع أئمة الجور ، حذراً من وقوع الفرقة ، وشق عصا الأئمة .

() ذكر ابن عبد البر التمري : أن قبيصة هذا سلمى ، سكن البصرة ، روى عنه حديث واحد ، لم يحدث به غير أبى الوليد الطائسى . وذكر هذا الحديث اه من هامش المنبرى .

باب فيمن نام عن صلاة أو نسيها [١ : ١٦٦]

٤٠٨ - عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين قفل من غزوة خيبر ، فسار ليلة ، حتى إذا أدركنا الكرى عرس ، وقال بلال : اكلاً لنا الليل ، قال : فغلبت بالاً عيناه ، وهو مستند إلى راحلته ، فلم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لهم استيقاظاً ، ففرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا بلال ! فقال : أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك يا رسول الله - بأبى أنت وأمي - فاقتادوا رواحلهم شيئاً ، ثم توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمر بلالاً فأقام لهم الصلاة ، وصلى لهم الصبح ، فلما قضى الصلاة قال : من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله قال « ٢٠ : ١٤ أقم الصلاة للذكرى » . قال يونس وكان ابن شهاب يقرؤها كذلك . وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه .

٤٠٨ - « الكرى » النوم . وقوله « عرس » معناه : نزل للنوم والاستراحة . والتعريس : النزول لغير إقامة . وقوله « فرغ رسول الله » معناه : انتبه من نومه . يقال : أفرغت الرجل من نومه ففرغ ، أى أنبهته فانتبه .

وفى الحديث من الفقه : أنهم لم يصلوا فى مكانهم ذلك عندما استيقظوا حتى اقتادوا رواحلهم ، ثم توضؤوا ثم أقام بلال ، وصلى بهم .

وقد اختلف الناس فى معنى ذلك وتأويله ، فقال بعضهم : إنما فعل ذلك لترفع الشمس ، فلا تكون صلاتهم فى الوقت المنهى عن الصلاة فيه . وذلك أول ما تبرز الشمس . قالوا : والفوائت لا تقضى فى الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، وعلى هذا مذهب أصحاب الرأى . وقال مالك ، والأوزاعى ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه : تقضى الفوائت فى كل وقت ، نهى عن الصلاة فيه أو لم ينه عنها . وإنما نهى عن الصلاة فى تلك الأوقات إذا كانت تطوعاً وابتداءً من قبل الاختيار ، دون الواجبات ، فإنها تقضى الفوائت

٤٠٩ - وعن أبي هريرة في هذا الخبر قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تحولوا عن مكانكم الذي أصابتمكم فيه الغفلة ، قال : فأمر بلالاً فأذن وأقام وصلى » .
وذكر أبو داود أن مالكا وابن عيينة وغيرهما لم يذكر أحد منهم الأذان في حديث الزهري هذا ، ولم يسنده منهم أحد ، إلا الأوزاعي وأبان العطار عن معمر . هذا آخر كلامه . وقد جاء ذكر الأذان في حديث أبي قتادة الأنصاري وعمران بن حصين . وسيدكران بعد هذا .

فيها إذا ذكرت أي وقت كان . وروى معنى ذلك عن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم ، وهو قول النخعي والشعبي وحماد . وتأولوا - أو من تأول منهم - القصة في قود الرواحل وتأخير الصلاة : على أنه أراد أن يتحول عن المكان الذي أصابته الغفلة فيه والنسيان .

وقد روى هذا المعنى في هذا الحديث من طريق أبان العطار .

٤٠٩ - قلت : وذكر الأذان في هذه الرواية من طريق أبان عن معمر زيادة ، وليست في رواية يونس .

وقد اختلف أهل العلم في الفوائت : هل يؤذن لها أم لا ؟ فقال أحمد بن حنبل : يؤذن للفائت ، ويقام له ، وإليه ذهب أصحاب الرأي .

واختلف قول الشافعي في ذلك ، فأظهر أقواله أنه يقام للفوائت ولا يؤذن لها .

قلت : وروى هذا الحديث هشام عن الحسن عن عمران بن حصين فذكر فيه الأذان ، ورواه أبو قتادة الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر الأذان والإقامة . والزيادات إذا صحت مقبولة ، والعمل بها واجب .

وقد يسأل عن هذا ، فيقال : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تنام عيناى ولا ينام قلبي » فكيف ذهب عنه الوقت ولم يشعر به ؟

وقد تأوله بعض أهل العلم على أن ذلك خاص في أمر الحدث ، وذلك أن النائم قد يكون منه الحدث وهو لا يشعر به ، وليس كذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن قلبه لا ينام حتى لا يشعر بالحدث إذا كان منه .

٤١٠ - وعن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح الأنصاري قال : حدثنا أبو قتادة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر له ، فمال النبي صلى الله عليه وسلم ، وملت معه ، فقال : انظر ، فقلت : هذا راكب ، هذان راكبان ، هؤلاء ثلاثة ، حتى صرنا سبعة ، فقال : احفظوا علينا صلاتنا - يعني صلاة الفجر - فضرب على آذانهم ، فما أيقظهم إلا حر الشمس ، فقاموا ، فساروا هنيئة ، ثم نزلوا فتوضئوا وأذن بلال ، فصلوا ركعتي الفجر ، ثم صلوا الفجر ، وركبوا ، فقال بعضهم لبعض : قد فرطنا في صلاتنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنه لا تغريط في النوم ، إنما التغريط في اليقظة ، فإذا سها أحدكم عن صلاة فليصلها حين يذكرها ، ومن الغد للوقت » .

وأخرجه مسلم بنحوه أتم منه . وأخرج النسائي وابن ماجه طرفاً منه .

٤١١ - وعن خالد بن سمير قال : قدم علينا عبد الله بن رباح الأنصاري من المدينة ، وكانت الأنصار تُفَقِّهه ، فحدثنا قال : حدثني أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الأمراء - بهذه القصة - قال : فلم يوقفنا إلا الشمس طالعة ، فقمنا وهلين لصلاتنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : رويدا » .

وقد قيل : إن ذلك من أجل أنه يوحي إليه في منامه ، فلا ينبغي لقلبه أن ينام ، فأما معرفة الوقت وإثبات رؤية الشمس طالعة ، فإن ذلك إنما يكون دركه ببصر العين دون القلب ، فليس فيه مخالفة للحديث الآخر . والله أعلم .

٤١٠ - قلت : قد ذكر الأذان في هذا الحديث ، كما ترى ، وإسناده جيد ، فهو أولى . وأما هذه اللفظة ، وهي قوله « ومن الغد للوقت » فلا أعلم أحداً من الفقهاء قال بها وجوباً . ويشبه أن يكون الأمر به استحباباً ، ليحرز فضيلة الوقت في القضاء . وقوله « ضرب على آذانهم » كلمة فصيحة من كلام العرب ، معناه : أنه حجب الصوت والحس عن أن يلج آذانهم فينتبهوا ، ومن هذا قوله تعالى (١٨: ١١) فصر بنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً .

٤١١ - قوله « قمنا وهلين » يريد فرعين ، يقال : وهل الرجل ينوهل : إذا فزع لشيء .

رويداً ، حتى إذا تعالت الشمس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليركعهما ، فقام من كان يركعهما ومن لم يكن يركعهما فركعهما ، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينادى بالصلاة ، فنودي بها ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا ، فلما انصرف قال : ألا إنا نحمد الله أنا لم نكن في شيء من أمور الدنيا يشغلنا عن صلاتنا . ولكن أرواحنا كانت بيد الله عز وجل ، فأرسلها أني شاء ، فمن أدرك منكم صلاة الغداة من غدٍ صالحاً فليقض معها مثلها ^(١) .

٤١٢ - وعن ابن أبي قتادة - وهو عبد الله - عن أبي قتادة - في هذا الخبر - قال : فقال : « إن الله قبض أرواحكم حيث شاء ، وردّها حيث شاء ، قم فأذن بالصلاة ، فقاموا فتطهروا ، حتى إذا ارتفعت الشمس قام النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس » .

٤١٣ - وفي رواية : قال : « فتوضأ حين ارتفعت الشمس ، فصلى بهم » .
وأخرج البخاري والنسائي طرفاً منه .

٤١٤ - وعن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي بنحوه .

يصيبه . وقوله « تعالت الشمس » يريد استقلالها في السماء وارتفاعها ، إن كانت الرواية هكذا . وهو في سائر الروايات « تعالت » ووزنه تفاعلت من العلو .

وفي أمره صلى الله عليه وسلم إياهم بركعتي الفجر قبل الفريضة دليل على أن قوله « فليصلها إذا ذكرها » ليس على معنى تضيق الوقت فيه وحصره بزمان الذكر ، حتى لا يعوده بعينه ، ولكنه على أن يأتي بها على حسب الإمكان ، بشرط أن لا يغفلها ولا يتشاغل عنها بغيرها .

(١) أنظر الأحكام لابن حزم ج ٧ ص ١٠٨ والمجلد في المسئلتين ٢٨٦ ، ٣٤٢ .

٤١٥ - وعن أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤١٦ - وعن الحسن - وهو البصري - عن عمران بن حصين : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسير له ، فناموا عن صلاة الفجر ، فاستيقظوا بحجر الشمس ، فارتفعوا قليلاً ، حتى استقلت الشمس ، ثم أمر مؤذناً فأذن ، فصلى ركعتين قبل الفجر ، ثم أقام ، ثم صلى الفجر » .

ذكر علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما : أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين . وقد أخرج البخاري ومسلم حديث عمران بن حصين مطولاً من رواية أبي رجاء الطاردي عن عمران ، وليس فيه ذكر الأذان والإقامة .

٤١٧ - وعن عمرو بن أمية الضمري قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، فنام عن الصبح حتى طلعت الشمس ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : تنحوا عن هذا المكان ، قال : ثم أمر بلالاً فأذن ، ثم توضئوا وصلوا ركعتي الفجر ، ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة ، فصلى بهم صلاة الصبح » .

حسن .

٤١٨ - وعن ذى مخبر الحبشي^(١) - وكان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم - في هذا

٤١٥ - قوله « لا كفارة لها إلا ذلك » يريد أنه لا يلزمه في تركها غرم أو كفارة من صدقة أو نحوها ، كما يلزمه في ترك الصوم في رمضان من غير عذر : الكفارة . وكما يلزم المحرم إذا ترك شيئاً من نسكه كفارة وجبران من دم وإطعام ونحوه . وفيه : دليل على أن أحداً لا يصلي عن أحد ، كما يحج عنه ، وكما يؤدي عنه الديون ونحوها . وفيه دليل أن الصلاة لا تجبر بالمال ، كما يجبر الصوم ونحوه .

(١) قال الحافظ ابن حجر في التتريب : مخبر - بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الموحدة . وقيل : بدلها ميم - الحبشي : صحابي ، نزل الشام .

الخبر ، قال : « فتوضأ - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - وضوءاً لم يَلْتَمِ منه منه التراب ثم أمر بلالاً فأذن ، ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم فركع ركعتين ، غير عَجَلٍ ، ثم قال بلال : أقم الصلاة ، ثم صلى وهو غير عجل » .

٤١٩ - وفي رواية : حدثني ذو مِخْبَرٍ رجل من الحبشة . وفي رواية : عن ذى مخبر ابن أخى النجاشي - وفيها قال : « فأذن ، وهو غير عجل » .

٤٢٠ - وعن عبد الله بن مسعود قال : « أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية ^(١) ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يكلؤنا ؟ فقال بلال : أنا ، فناموا حتى طلعت الشمس ، فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : افعلوا كما كنتم تفعلون ، قال : ففعلنا ، قال : فكذلك فافعلوا لمن نام أو نسي » .
حسن . وأخرجه النسائي .

باب في بناء المساجد [١٠ : ١٧٠]

٤٢١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أمرت بتشيد المساجد » . قال ابن عباس : لتزخرقنها كما زخرقت اليهود والنصارى .

٤٢١ - « التشيد » رفع البناء وتطويله . وقوله « لتزخرقنها » معناه لتزيينها ، وأصل الزخرف الذهب ، يريد تمويه المساجد بالذهب ونحوه ، ومنه قولهم : زخرف الرجل كلامه ، إذا موهه وزينه بالباطل ، والمعنى : أن اليهود والنصارى إنما زخرفوا المساجد عند ما حرقوا وبدلوا وتركوا العمل بما في كتبهم ، يقول : فأنتم تصيرون إلى مثل حالهم إذا طلبتم الدنيا بالدين ، وتركتم الإخلاص في العمل ، وصار أمركم إلى المراءات بالمساجد والمباهاة بتشيدها وتزيينها .

(١) هذا يخالف ما تقدم : أن هذه النصة كانت في رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر . وجاء في الطبراني : أنها كانت في غزوة تبوك . وجمع بتعدد القصة .

٤٢٢ - وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد » .

وأخرجه التيساني وابن ماجه .

٤٢٣ - وعن عثمان بن أبي العاص : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كان طواغيتهم » .

وأخرجه ابن ماجه .

٤٢٤ - وعن نافع : أن عبد الله بن عمر أخبره : « أن المسجد كان على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم مبنياً باللبن والجريد ، وعمده - قال مجاهد^(١) : عمده - خشب النخل ، فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً ، وزاد فيه عمر ، وبناء على بنائه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باللبن والجريد ، وأعاد عمده - قال مجاهد : عمده - خشباً ، وغيره عثمان ، فزاد فيه زيادة كثيرة ، وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة ، وجعل عمده من حجارة منقوشة ، وسقفه بالساج - قال مجاهد : وسقفه الساج » .

قال أبو داود : القصة : الجص .

٤٢٥ - وعن عطية - وهو ابن سعد العوفي - عن ابن عمر رضی الله عنهما : « أن مسجد

النبي صلى الله عليه وسلم كانت سواريه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من جذوع النخل ، أعلاه مظلل بجريد النخل ، ثم إنها نخرت في خلافة أبي بكر ، فبناها بجذوع النخل وبجريد النخل ، ثم إنها نخرت في خلافة عثمان ، فبناها بالآجر ، فلم تزل ثابتة حتى الآن » .

عطية : ضعيف الحديث .

٤٢٤ - « العمدة » السواري ، يقال : عمود وعمد - بفتح العين والميم ، وضمهما و « القصة »

شيء يشبه الجص ، وليس به .

(١) هو : ابن موسى ؛ أبو علي الخوارزمي تزيل بغداد . شيخ أبي داود .

٢٦٦ - وعن أنس بن مالك قال : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، فنزل في غلوة المدينة ، في خي يقال لهم بنو عمرو بن عوف ، فأقام فيهم أربع عشرة ليلة ، ثم أرسل إلى بني النجار ، فجاؤوا متقلدين سيوفهم ، فقال أنس : فكأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته ، وأبو بكر ردفه ، وملاً بني النجار حوله ، حتى ألقى بفناء أبي أيوب ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حيث أدركته الصلاة ، ويصلي في مراتب الغم ، وإنه أمر ببناء المسجد ، فأرسل إلى بني النجار ، وقال : يا بني النجار ، ثامنوني بحائطكم هذا ، فقالوا : والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ، قال أنس : وكان فيه ما أقول لكم : كانت فيه قبور المشركين ، وكانت فيه خرب ، وكانت فيه نخل ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المشركين فنبشت ، وبالنخل فسويت ، وبالنخل فقطع ، فصفوا النخل قبلة للمسجد ، وجعلوا عضادتيه حجارة ، وجعلوا ينقلون الصخر ، وهم يرتجزون ، والنبي صلى الله عليه وسلم معهم ، ويقول :

اللهم لا خير^(١) إلا خير الآخرة فانصر الأنصار والمهاجرة .

٢٦٦ - قلت : فيه من النقه أن المقابر إذا نبشت ونقل ترابها ، ولم يبق هناك نجاسة تخلط أرضها ، فإن الصلاة فيها جائزة . وإنما نهى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في المقبرة إذا كان قد خالط ترابها صديد الموتى ودمائهم . فإذا نقلت عنها زال ذلك الاسم ، وعاد حكم الأرض إلى الطهارة^(٢) .

وفيه من العلم : أنه أباح نبش قبور الكفار عند الحاجة إليه . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم « أنه أمر أصحابه بنبش قبر أبي رغال في طريقه إلى الطائف ، وذكر لهم أنه دفن معه غصن من ذهب ، فابتدروه فأخرجوه » . وفي أمره بنبش قبور المشركين بعد ما جعل أربابها تلك البقعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أن الأرض التي يدفن فيها الميت باقية على ملك أوليائه ، وكذلك ثيابه التي يكفن فيها ، وأن النباش سارق من حرز في ملك مالك ، ولو كان موضع القبر وكفن الميت مبقى على ملك الميت حتى ينقطع ملك

(١) في نسخة بالهامش « إن الخير » .

(٢) هذا تعليل غير وجيه . فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بنقل ترابها المختلط ببقايا أجسام المشركين التي تحولت إلى تراب . والعلة الواجبة أن النهي لما تجر الصلاة من التعظيم للنفسي إلى الوثنية .

(١٧) - مختصر السنن ج (١)

٢٢٧ - وفي رواية : « كان موضع المسجد حائطاً لبني النجار ، فيه حُرث ونخل وقبور
المشركين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثامنوني به ، فقالوا : لا نبغى به ثمناً ،
فقطع النخل ، وسَوَّى الحُرث ، ونُبش قبور المشركين » وساق الحديث ، وقال : « فاغفر »
مكان « فانصر » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

باب اتخاذ المساجد في الدور [١ : ١٧٣]

٢٢٨ - عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور ،
وأن تنظف وتطيب »
وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وأخرجه الترمذي مرسلًا ، وقال : وهذا أصح من
الحديث الأول .

٢٢٩ - وعن سمرة - وهو ابن جندب الفزاري - : أنه كتب إلى بنيهِ : « أما بعد ، فإن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في دورنا ، ونصلح صنعها ،
ونظهرها » .

باب في السرج في المساجد [١ : ١٧٤]

٢٣٠ - عن ميمونة - مولاة النبي صلى الله عليه وسلم - : « أنها قالت : يارسول الله ، أفتنا

الحى عنه من جميع الوجوه لم يكن يجوز نبشها واستباحتها بغير إذن مالِكها .
وفيه دليل أن من لاحرمة لدمه في حياته فلا حرمة لعظامه بعد مماته ، وقد قال صلى الله
عليه وسلم : « كسر عظام المسلم ميتاً ككسره حياً » فكان دلالة أن عظام الكفار بخلافه .
٢٣٨ - قلت : في هذا حجة لمن رأى أن المكان لا يكون مسجداً حتى يستبَّله صاحبه ، وحتى
يصلى الناس فيه جماعة ، ولو كان الأمر يتم فيه بأن يجعله مسجداً بالتسمية فقط ، لكان
مواضع تلك المساجد في بيوتهم خارجة عن أملاكهم . فدل أنه لا يصح أن يكون مسجداً
بنفس التسمية .

وفيه وجه آخر ، وهو أن الدور يراد بها المحال التي فيها الدور .

في بيت المقدس؟ فقال: ائتوا فصلوا فيه - وكانت البلاد إذ ذاك حرباً - فإن لم تأتوه وتصلوا فيه ، فابعثوا بزيت يسرج في قناديله .

وأخرجه ابن ماجة .

باب في حصي المسجد [١ : ١٧٤]

٢٣١ - عن أبي الوليد - وهو عبدالله بن الحرث البصري ، نسيب محمد بن سيرين - قال : سألت ابن عمر عن الحصى الذي في المسجد ؟ فقال : « مُطَرْنَا ذات ليلة ، فأصبحت الأرض مُبْتَلَةً ، فجعل الرجل يأتي بالحصى في ثوبه فيسقطه تحته ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : ما أحسن هذا ! » .

وعن أبي صالح - وهو ذكوان السمان - قال : كان يقال : إن الرجل إذا أخرج الحصى من المسجد يناشده .

٢٣٢ - وعن أبي هريرة - قال أبو بدر ، وهو شجاع بن الوليد : أراه قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الحصاة تناشد الذي يخرجها من المسجد » .

باب كنس المسجد [١ : ١٧٤]

٢٣٣ - عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عُرِضَتْ عَلَى أَجُورِ أُمِّي ، حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَعُرِضَتْ عَلَى ذُنُوبِ أُمِّي ، فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَكْبَرَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ - أَوْ آيَةٍ - أُوتِيَهَا رَجُلٌ ، ثُمَّ نَسِيَهَا » . وأخرجه الترمذي ، وقال : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، قال : وإذا كرت به محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - فلم يعرفه ، واستغربه ، قال محمد : ولا أعرف للمطلب بن عبد الله سماعاً من أحد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا قوله : حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : لا نعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال عبدالله : وأتكر على بن المديني أن يكون المطلب سمع من أنس . وفي إسناده عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأردني مولاهم المكي ، وثقه يحيى بن معين ، وتكلم فيه غير واحد .

باب اعتزال النساء في المساجد عن الرجال [١٧٥ : ١]

٤٣٤ - عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو تركنا هذا الباب للنساء ؟ » . قال نافع : فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات - وقال غير عبد الوارث : قال عمر ، وهو أصح ^(١) .

٤٣٥ - وعن نافع قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه - بمعناه .
وعن نافع : أن عمر بن الخطاب كان ينهى أن يدخل من باب النساء .
نافع عن عمر : منقطع .

باب ما يقول الرجل عند دخول المسجد [١٧٥ : ١]

٤٣٦ - عن أبي حميد ، أو أبي أسيد - الأنصاري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، فإذا خرج فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك » .
وأخرجه مسلم والنسائي ، وأخرجه ابن ماجه عن أبي حميد وحده .

٤٣٧ - وعن حيوة بن شريح - وهو المصري - قال : أقيمت عقبة بن مسلم فقلت له : بلغني أنك حدثت عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان إذا دخل المسجد قال : أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديم ، من الشيطان الرجيم ؟ » - قال : أقط ؟ قلت : نعم ، قال : فإذا قال ذلك قال الشيطان : حفظ مني سائر اليوم » .

باب [ما جاء في] الصلاة عند دخول المسجد [١٧٦ : ١]

٤٣٨ - عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاء أحدكم المسجد فليصل سجدة من قبل أن يجلس » .

٤٣٨ - قلت : فيه من الفقه أنه إذا دخل المسجد كان عليه أن يصلي ركعتين تحية المسجد

(١) شيئاً هذا الحديث بهذا الاسناد مرة أخرى في ج ١ ص ٢٢٣ من عون المعبود .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٤٣٩ - وعن رجل من بنى زريق عن أبي قتادة : عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، زاد :

« ثم ليقعد بعد إن شاء ، أوليذهب لحاجته » .

رجل من بنى زريق : مجهول .

باب فضل القعود في المسجد [١ : ١٧٦]

٤٤٠ - عن الأعرج عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الملائكة

تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه ، ما لم يحدث ، أو يقوم : اللهم اغفر له ،

اللهم أرحمه » .

وأخرجه البخارى والنسائى . وأخرجه البخارى ومسلم من حديث أبي صالح عن أبي

هريرة ، أتم منه ، وسيأتي .

٤٤١ - وعنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت

الصلاة تحبسه ، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة » .

وأخرجه مسلم .

٤٤٢ - وعن أبي رافع - وهو نفع الصانع - عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : « لا يزال العبد في صلاة ما كان في مصلاه ينتظر الصلاة ، تقول الملائكة :

قبل أن يجلس ، وسواء كان ذلك في جمعة أو غيرها ، كان الإمام على المنبر أو لم يكن ، لأن

النبي صلى الله عليه وسلم عمّ ولم يخص .

وقد اختلف الناس في هذا ، فقال بظاهر الحديث الشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ،

وإليه ذهب الحسن البصرى ، ومكحول .

وقالت طائفة : إذا كان الإمام على المنبر جلس ولا يصلي ، وإليه ذهب ابن سيرين ،

وعطاء بن أبي رباح ، والنخعى ، وأصحاب الرأى ، وهو قول مالك والثورى .

اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، حتى ينصرف ، أو يُحْدِث ، فقليل : ما يحدث ؟ قال : يَفْسُو
أَوْ يَضْرِبُ ^(١) . وأخرجه مسلم .

٤٤٣ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أتى المسجد لشيء
فهو حظه » .

في إسناده عثمان بن أبي العاتكة الدمشقي ، وقد ضعفه غير واحد .

باب في كراهية إنشاد الضالة في المسجد [١ : ١٧٧]

٤٤٤ - عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سمع رجلاً
يَنشُدُّ ضالته في المسجد ، فليقل : لا أدّاه الله إليك ، فإن المساجد لم تُبَنِّ لهذا » .
وأخرجه مسلم وابن ماجه .

باب في كراهية البزاق في المسجد [١ : ١٧٧]

٤٤٥ - عن أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « التَّفُّلُ في المسجد خطيئة ،
وكفارته أن يواريه » .
وأخرجه مسلم .

٤٤٦ - وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن البزاق في المسجد خطيئة ،
وكفارتها دفنها » .
وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي .

٤٤٤ - قوله « ينشد » معناه يطلب ، يقال نشدت الضالة إذا طلبتها ، وأنشدتها إذا عرّفها .
وفي رواية أخرى « أنه قال لرجل كان ينشد ضالة في المسجد : أيها الناشد ، غيرك الواحد »
ويدخل في هذا كل أمر لم يبين له المسجد من البيع والشراء ونحو ذلك من أمور معاملات
الناس واقتضاء حقوقهم ، وقد كره بعض السلف المسئلة في المسجد ، وكان بعضهم لا يرى أن
يتصدق على السائل المتعرض في المسجد .

(١) « ضرب » من باب « الفرح » ، وفيه لغة من باب « ضرب » .

٤٤٧ - وفي رواية: « النخاعة في المسجد » .

٤٤٨ - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من دخل هذا المسجد فبرق فيه أو تنخم ، فليحفر فليدفعه ، فإن لم يفعل فليبرق في ثوبه ، ثم ليخرج به » .

٤٤٩ - وعن طارق بن عبد الله المحاربي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إذا قام الرجل إلى الصلاة ، أو إذا صلى أحكم ، فلا يبرقن أمامه ولا عن يمينه ، ولكن عن تلقاء يساره ، إن كان فارغا ، أو تحت قدمه اليسرى ، ثم ليقبل به » .

وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذی : حديث طارق حديث حسن صحيح .

٤٥٠ - وعن ابن عمر قال: « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوماً إذ رأى نخامة في قبلة المسجد ، فتغيظ على الناس ، ثم حكها ، قال: وأحسبه قال: فدعا بزعفران فطبخه به ، وقال: إن الله عز وجل قبل وجه أحدكم ، إذا صلى أحكم فلا يبصق بين يديه » .
وأخرجه البخاري ومسلم .

٤٥١ - وعن أبي سعيد الخدري: « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب العراجين ، ولا يزال في يده منها ، فدخل المسجد ، فرأى نخامة في قبلة المسجد ، فحكها ، ثم أقبل على الناس مغضباً ، فقال: أيسر أحدكم أن يبصق في وجهه؟ إن أحدكم إذا استقبل القبلة فإنه يستقبل ربه عز وجل ، والملك عن يمينه ، فلا يتقل عن يمينه ، ولا في قبلته ، وليبصق عن يساره ، أو تحت قدمه ، فإن عجل به أمر فليقل هكذا » ، ووصف لنا ابن عجلان ذلك: أن يتقل في ثوبه ، ثم يرد بعضه على بعض .

٤٥٢ - وعن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال: أتينا جابراً - يعني ابن عبد الله - وهو في مسجده ، فقال: « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدنا هذا ، وفي يده عرجون ابن طاب . فنظر ، فرأى في قبلة المسجد نخامة ، فأقبل علينا ، فحتها » .

٤٥٣ - « العرجون » عود كباسة النخل ، وسمى عرجونا لانعراجه ، وهو انعطافه . وابن

بالعرجون ، ثم قال : أيكم يحب أن يُعرض الله عنه [بوجهه] ؟ [ثم قال] : إن أحداكم إذا قام يصلي ، فإن الله عز وجل قبل وجهه ، فلا يصقن قبل وجهه ولا عن يمينه ، وليصق عن يساره تحت رجله اليسرى ، فإن عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا - ووضعه على فيه ثم دلكه ، [ثم قال] : أروني عيبراً ، فقام فتى من الحى يشتد إلى أهله ، فجاء بخُلُق في راحته ، فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعله على رأس العرجون ، ثم لطخ به على أثر النخامة . قال جابر : فمن هناك جعلتم الخلق في مساجدكم .
وأخرجه مسلم مطولاً .

٤٥٣ - وعن أبي سَهْلَةَ السَّائِبِ بنِ خَلَادٍ - من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - : « أن رجلاً أمّ قوماً ، فبصق في القبلة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ : لا يصلي لكم ، فأراد بعد ذلك أن يصلي لهم ، فمنعوه ، وأخبروه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم ، وحسبت أنه قال : إنك آذيت الله ورسوله . »

طاب : اسم لنوع من أنواع التمر ، منسوب إلى ابن طاب ، كما نسب سائر ألوان التمر ، فقيل : لون ابن حُبَيْق ، ولون كذا ، ولون كذا .

وقوله « فإن الله قبل وجهه » تأويله : أن القبلة التي أمره الله عز وجل بالتوجه إليها للصلاة قبل وجهه ، فليصنها عن النخامة . وفيه إضمار وحذف واختصار ، كقوله تعالى (٢ : ٩٣) وأشرُّوا في قلوبهم العجل (أى حب العجل) ، وكقوله تعالى (١٢ : ٨٢) وأسأل القرية (يريد أهل القرية) ، ومثله في الكلام كثير . وإنما أضيفت تلك الجهة إلى الله تعالى على سبيل التكرمة كما قيل : بيت الله ، وكعبة الله ، في نحو ذلك من الكلام ^(١) .

وفيه من الفقه أن النخامة طاهرة ، ولو لم تكن طاهرة لم يكن يأمر المصلي بأن يدلّكها بثوبه . ولا أعلم خلافاً في أن البزاق طاهر ، إلا أن أبا محمد الكداني حدثني قال : سمعت الساجي يقول : كان إبراهيم النخعي يقول : البزاق نجس .

(١) هنا تأويل . والحق أنه لا يعلم حقيقته إلا الله ، ككل ما ورد من الأسماء والصفات .

٤٥٤ - وعن عبد الله بن الشَّخِير قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فبزق تحت قدمه اليسرى » .

٤٥٥ - وفي رواية « ثم دلكه بنبعله » .
وأخرجه مسلم بنحوه .

٤٥٦ - وعن أبي سعد قال : « رأيت واثلة بن الأسقع في مسجد دمشق بصق على البواري ثم مسح برجله ، فقيل له : لم فعلت هذا ؟ قال : لأني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » .
في إسناده : فرج بن فضالة ، وهو ضعيف .

باب في المشرك يدخل المسجد [١ : ١٨١]

٤٥٧ - عن أنس بن مالك قال : « دخل رجل على جمل ، فأناخه في المسجد ، ثم عقله ، ثم قال : أيكم محمد ؟ ورسول الله صلى الله عليه وسلم متكىء بين ظهرانيهم ، فقلنا له : هذا الأبيض المتكىء ، فقال له الرجل : يا ابن عبد المطلب ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : قد أجبتك ، فقال له الرجل : يا محمد ، إني سائلك - وساق الحديث » .
وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه .

٤٥٧ - قلت : كل من استوى قاعداً على وطاء فهو متكىء . والعامة لا تعرف المتكىء إلا من مال في قعوده معتمداً على أحد شقيه .

وفي الحديث من الفقه جواز دخول المشرك المسجد إذا كانت له فيه حاجة ، مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه ، ومثل أن يحاكم إلى قاضٍ وهو في المسجد ، فإنه يجوز له دخول المسجد لإثبات حقه ، في نحو ذلك من الأمور . وفي إدخاله المسجد بحمله وعقله إياه فيه ، ثم لم يهرج أو لم يمنع منه ، حجة لقوله من زعم أن بول ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر . وقد زعم بعضهم أنه إنما قال له « قد أجبتك » ، ولم يستأنف له الجواب ، لأنه كره أن يدعو باسم جده ، وأن ينسبه إليه ، إذ كان عبد المطلب جده كافراً غير مسلم ، وأجب أن يدعو باسم النبوة والرسالة .

٤٥٨ - وعن ابن عباس قال : « بعثت بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقدم عليه ، وأناخ بغيره على باب المسجد ، ثم عقله ، ثم دخل المسجد - فذكر نحوه - قال : فقال : أيكم ابن عبد المطلب ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا ابن عبد المطلب ، قال : يا ابن عبد المطلب - وساق الحديث » .

٤٥٩ - وعن رجل من مزيّنة عن أبي هريرة قال : « اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو جالس في المسجد في أصحابه ، فقالوا : يا أبا القاسم - في رجل وامرأة زنياً مهم » . وأخرجه في الحدود والقضايا أتم من هذا . رجل من مزيّنة مجهول .

باب [في] المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة [١ : ١٨٢]

٤٦٠ - عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله بمعناه أتم منه . وأخرج البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث يزيد بن شريك التيمي عن أبي ذر فصل المسجد خاصة .

قلت : وهذا وجه ، ولكن قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم حُنين ، حين حمل على الكفار فانهزموا :

أنا النبي لا كذب * أنا ابن عبد المطلب

وقال بعض أهل العلم في هذا : إنه لم يذهب بهذا القول مذهب الانتساب إلى شرف الآباء على سبيل الافتخار بهم ، ولكنه ذكرهم بذلك رؤيا كان رآها عبد المطلب له أيام حياته ، وكانت إحدى دلائل نبوته ، وكانت القصة فيها مشهورة عندهم ، فعرفهم شأنها وأذكّرهم بها ، وخروج الأمر على الصدق فيها . والله أعلم .

٤٦٠ - قوله « جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً » فيه إجمال وإبهام . وتفصيله في حديث حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « جعلت لنا الأرض مسجداً ، وجعلت

٤٦١ - وعن أبي صالح الغفاري : « أن علياً مر ببابل ، وهو يسير ، فجاءه المؤذن يؤذنه بصلاة العصر ، فلما برز منها أمر المؤذن فأقام الصلاة ، فلما فراغ قال : إن حبيبى عليه الصلاة والسلام نهانى أن أصلى فى المقبرة ، ونهانى أن أصلى بأرض بابل ، فإنها ملعونة . »
 أبو صالح : هو سعيد بن عبد الرحمن الغفاري ، مولا هم المصرى ، قال ابن يونس : يروى عن على بن أبى طالب ، وما أظنه سمع من على ، ويروى عن أبى هريرة وهيب بن مغفل وصلة بن الحرث . وقال الخطابى : إسناد هذا الحديث فيه مقال ، ولا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة فى أرض بابل ، فقد عارضه ما هو أصح منه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » ويشبه أن يكون معناه - إن ثبت - أنه نهاه أن يتخذ أرض بابل وطناً وداراً للإقامة ، فتكون صلاته فيها إذا كانت إقامته بها . ولعل ذلك منه إنذاراً له بما أصابه من المحنة بالكوفة ، وهى أرض بابل ، ولم ينتقل أحد من الخلفاء الراشدين قبله من المدينة .

ربها لنا طهوراً » ولم يذكره أبو داود فى هذا الباب . وإسناده جيد . حدثونا به عن محمد بن محمد بن يحيى حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن أبى مالك عن ربيعى بن حراش عن حذيفة .

وقد يحتج بظاهر خبر أبى ذر من يرى التيمم جائزاً بجميع أجزاء الأرض ، من حص وبرة وزرنيخ ونحوها ، وإليه ذهب أهل العراق ، وقال الشافعى : لا يجوز التيمم إلا بالتراب ، قال : والمفسر من الحديث يقضى على الحمل .

وإنما جاء قوله : « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » على مذهب الامتنان على هذه الأمة بأن رخص لها فى الطهور بالأرض والصلاة عليها فى بقاعها ، وكانت الأمم المتقدمة لا يصلون إلا فى كنائسهم وبيعتهم ، وإنما سيق هذا الحديث لهذا المعنى . وبيان

ما يجوز أن يتطهر به منها بما لا يجوز : إنما هو فى حديث حذيفة الذى ذكرناه . (١)

(١) - ٢٦١ - هذا الحديث مؤخر عند الخطابى . وقد حذفنا شرح الخطابى لأن للتندرى ساقه بشيء .

٤٦٢ - وعن أبي سعيد - وهو الخلدري - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الأرض كلها مسجد ، إلا المقبرة والحمام » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وروى هذا الحديث مسنداً ومرسلاً . وقال الترمذي :
وهذا حديث فيه اضطراب . وذكر أن سفيان الثوري أرسله ، وقال : وكان رواية الثوري
عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح .

٤٦٢ - قلت : في هذا الحديث أيضاً اختصار ، وتفسيره في حديث أنس « وجعلت لي كل
أرض طيبة مسجداً وطهوراً » يريد بالطيبة الطاهرة ، رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن
أنس ، ولم يذكره أيضاً أبو داود ، حدثونا به عن علي بن عبد العزيز عن حجاج بن منهال
عن حماد .

واختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، فكان الشافعي يقول : إذا كانت المقبرة
مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة ، فإن صلى
رجل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته ^(١) . قال : وكذلك الحمام إذا صلى في موضع نظيف
منه ، فلا إعادة عليه .

وحكي عن الحسن البصري أنه صلى في المقابر . وعن مالك بن أنس : لا بأس بالصلاة
في المقابر . وقال أبو ثور : لا يصلى في حمام ولا مقبرة ، تعلقاً بظاهره . وكان أحمد وإسحق
يكرهان ذلك ، ورويت الكراهية فيه عن جماعة من السلف .

واحتج بعض من لم يجز الصلاة في المقبرة - وإن كانت طاهرة التربة - بقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها مقابر » قال : فدل ذلك
على أن المقبرة ليست بمحل الصلاة .

(١) النهي عن الصلاة في المقبرة لما تجر إليه من تعظيمها وإعادة الوثنية باتخاذ الأنداد والأولياء
من دون الله ، لا لأجل القبيح والصديد ونحوه . فلقد كان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم مقبرة للمشركين ، كما تقدم قريباً ، وقد نبشت وسويت . وأجزاء الموتى لا بد أن تختلط
بالتراب ، وهذا واضح لا شك فيه . ويدل له ما صار إليه أمر الناس اليوم من عبادة الموتى ،
بسبب ما أقيم على قبورهم من مساجد وقياب .

باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل [١ : ١٨٤]

٤٦٣ - عن البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الإبل ؟ فقال : لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها من الشياطين ، وسئل عن الصلاة في مرائب الغنم ؟ فقال : صلوا فيها ، فإنها بركة » .

وقد تقدم في باب الوضوء من لحوم الإبل .

٤٦٣ - اختلف الناس في هذا : فذهب إلى إباحة الصلاة في مرائب الغنم ومنعها في مبارك الإبل وأعطائها ، جماعة ، منهم مالك بن أنس ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، وأبو ثور ، وغيرهم . وكان أحمد يقول : لا بأس بالصلاة في موضع فيه أبوال الإبل ، مالم يكن معطن ، لأن النهي إنما جاء في المعطن ، ولم ير هؤلاء بالصلاة في مراح البقر بأساً .

وكان الشافعي يقول : إذا صلى الرجل في أعطان الإبل في ناحية منها ليس فيها شيء من أبوالها وأبعارها أجزاء ، وإن كنت أكره الصلاة في شيء منها اختياراً . وكذلك حكم مرائب الغنم عنده ، لأنه لا فرق في مذهبه بين شيء من الأبوال والأبعار والأرواث في أنها كلها نجسة ، واستشهد لما تأوله من ذلك بقوله « فإنها من الشياطين » يريد أنها لما فيها من النفور والشروء ربما أفسدت على المصلي صلاته ، والعرب تسمى كل ماردٍ شيطاناً ، كأنه يقول : إن المصلي إذا صلى بحضرتها كان مغرراً بصلاته ، لما لا يؤمن من نفارها وخطبها المصلي ، وهذا المعنى مأمون في الغنم ، لسكونها وضعف الحركة إذا هيجت .

وقال بعضهم : معنى الحديث : أنه كره الصلاة في السهول من الأرض ، لأن الإبل إنما تأوى إليها وتعطن إليها ، والغنم إنما تنبأ وتراح إلى الأرض الصلبة . قال : والمعنى في ذلك أن الأرض الخوارة التي يكثر ترابها ربما كانت فيها النجاسة فلا يبين موضعها ، فلا يأمن المصلي أن تكون صلاته فيها على نجاسة ، فأما العزاز الصلب من الأرض ، فإنه ضاح بارز ، لا يخفى موضع النجاسة إذا كانت فيه .

وزعم بعضهم أنه إنما أراد به المواضع التي يحط الناس رحالهم فيها إذا نزلوا المنازل في

باب متى يؤمر الغلام بالصلاة [١ : ١٨٥]

٤٦٤ - عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده - وجده هو سبرة بن معبد الجهمي - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ، وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » ^(١) .
وأخرجه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

٤٦٥ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » .

٤٦٦ - وفي رواية : « وإذا زوج أحدكم خادمه - عبده أو أجيده - فلا ينظر إلى مادون السرة وفوق الركبة » .

الأسفار ، قال : ومن عادة المسافرين أن يكون برازهم بالقرب من رحالهم ، فتوجد هذه الأماكن في الأغلب نجسة . ففيل لهم : لاتصلوا فيها وتباعدوا عنها .

٤٦٤ - قلت : قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » يدل على إغلاظ العقوبة له إذا تركها متعمداً بعد البلوغ . ونقول : إذا استحق الصبي الضرب وهو غير بالغ ، فقد عُل أن بعد البلوغ يستحق من العقوبة ما هو أشد من الضرب . وليس بعد الضرب شيء مما قاله العلماء أشد من القتل .

وقد اختلف الناس في حكم تارك الصلاة : فقال مالك والشافعي : يقتل تارك الصلاة ، وقال مكحول : يستتاب ؛ فإن تاب وإلا قتل ، وإليه ذهب حماد بن زيد ، وو كيع بن الجراح . وقال أبو حنيفة : لا يقتل ، ولكن يضرب ويحبس .
وعن الزهري أنه قال : إنما هو فاسق ، يضرب ضرباً مبرحاً ويسجن .
وقال جماعة من العلماء : تارك الصلاة حتى يخرج وقتها لغير عذر كافر ، هذا قول إبراهيم النخعي ، وأيوب ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد وإسحق .

(١) رواه أحمد في المسند برقم ١٥٤٠٣ .

وقد تقدم ذكر الاختلاف في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .
 ٤٦٧ - وعن هشام بن سعد قال : حدثني معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال : « دخلنا عليه ، فقال لامرأته : متى يصلي الصبي ؟ فقالت : كان رجل منا يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن ذلك ؟ فقال : إذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة » .

باب بدء الأذان [١ : ١٨٦]

٤٦٨ - عن أبي عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار قال : « اهتم النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة ، كيف يجمع الناس لها ؟ فقليل له : انصب راية عند حضور الصلاة ، فإذا رآوها آذن بعضهم بعضاً ، فلم يعجبه ذلك ، قال : فذكر له القنec ، يعني الشبور ، وقال زياد :

وقال أحمد : لا يكفر أحد بذنوب إلتارك الصلاة عمداً . واحتجوا بخبر جابر عن الرسول صلى الله عليه وسلم : « ليس بين العبد والكفر إلتارك الصلاة » (١) .
 وقال بعض من احتج لهذه الطائفة : إن الصلاة لا تشبه سائر العبادات ولا يقاس إليها ، لأنها لم تنزل مفتاح شرائع الأديان ، وهي دين الملائكة وخلق أجمعين ، ولم يكن لله تعالى دين قط بغير صلاة ، وليس كذلك الزكاة والصيام والحج ، فليس على الملائكة منها شيء ، والصلاة تلزمهم كما يلزمهم التوحيد ، وهي علم الإسلام الفاصل بين المسلم والكافر . في كلام أكثر من هذا . قد ذكره .

٤٦٧ - قال الشيخ « القنec » هكذا قاله ابن داسة ، وحدثناه ابن الأعرابي عن أبي داود

(١) الصلاة هي آية الصلة بين العبد وبين ربه . فمن لم يقم هذه الآية ، فليس بينه وبين الله صلة المحبة والرجاء والخوف الذي لا يكون إلا بها . ولن يكون إيمان ولا إسلام إلا على أساس المحبة والخوف والرجاء . والصلاة شرف بالوقوف بين يدي رب العالمين الرحمن الرحيم . ولا يضيع على نفسه فرصة هذا الشرف إلا كاره لرب العالمين . فتارك الصلاة كاره لرب العالمين من قلبه قطعاً وإن أقسم جهداً أيمانه أنه يحب له . فهو إما كاذب أو جاهل بحقيقة الحب وما يقتضيه . والله تعالى يقول : (٦ : ٩٢) والذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون به - يعني القرآن - وهم على صلاتهم يحافظون) ويقول (٣٠ : ٣١) وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين) وإنما خيل الناس حقيقة هذا وكابروا أنفسهم وكابروا رؤسائهم لأنهم ضلوا حقيقة الإسلام من يوم أن عموا عن هدى القرآن والرسول بما أصيبوا به من التقليد المذهبي الأعمى الذي أضلهم كما أضل كل الأمم السابقة . فكانوا هم الكافرين وهم في غرورهم وخديعتهم غارقون .

شُبُور اليهود ، فلم يعجبه ذلك ، وقال : هو من أمر اليهود ، فذكر له الناقوس ، فقال : هو من أمر النصارى ، فانصرف عبدالله بن زيد ، وهو مهمم لهمم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأرى الأذان في منامه ، قال : فعدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ، فقال : يا رسول الله ، إني لبين نائم ويقظان ، إذ أتاني آت ، فأراني الأذان ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوماً ، قال : ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : ما منعك أن تخبرني ؟ فقال : سبقني عبدالله بن زيد ، فاستحييت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال ، قم فانظر ما يأمر بك به عبدالله بن زيد فافعله ، فأذن بلال - قال أبو بشر : فأخبرني أبو عمير : أن الأنصار تزعم أن عبدالله بن زيد لولا أنه كان يومئذ مريضاً لجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذناً .

باب كيف الأذان [١ : ١٨٧]

٤٦٩ - عن عبدالله بن زيد قال : « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة ، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده ، فقلت :

مرتين ، فقال مرة « القنق » بالنون . ومرة « القبع » مفتوحة بالباء . وجاء تفسيره بالحديث أنه الشبور ، وهو البوق . وسألت عنه غير واحد من أهل اللغة فلم يثبتوه لى على واحد من الوجهين . فإن كانت الرواية في النون صحيحة فلا أراه سُمي إلا لإقناع الصوت ، وهو رفعه ، يقال : أقنع الرجل صوته ، وأقنع رأسه إذا رفعه .

وأما « القبع » بالباء فلا أحسبه سمي قبعاً إلا لأنه يقبع صاحبه ، أى يستره ، ويقال : قبع الرجل رأسه في جيبه إذا أدخله فيه . وسمعت أبا عمر يقول : هو « القنق » بالثاء المثناة ، يعنى البوق . ولم أسمع هذا الحرف من غيره .

وفى قوله « يا بلال قم فانظر ما يأمر بك به عبدالله فافعله » دليل على أن الواجب أن يكون الأذان قائماً .

٤٦٩ - قلت : روى هذا الحديث والقصه بأسانيد مختلفة ، وهذا الاسناد أحسنها . وفيه أنه ثنى الأذان وأفرد الإقامة ، وهو مذهب أكثر علماء الأمصار ، وجرى به العمل في الحرمين

يا عبد الله ، أتبيع الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ فقلت : ندعوا به إلى الصلاة ، قال :
أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت : بلى ، قال : فقال : تقول : الله أكبر ، الله أكبر ،
الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً
رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ،
حتى على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، قال : ثم استأخر عني غير بعيد ، ثم
قال : ثم تقول إذا أتمت الصلاة : الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد
أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ،
الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأخبرته بما رأيت ، فقال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت ،
فليؤذن به ، فإنه أندى صوتاً منك ، فقم مع بلال ، فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به ، قال :
فسمع ذلك عمر بن الخطاب - وهو في بيته - فخرج يجر رداءه يقول : والذي بعثك بالحق
يا رسول الله ، لقد رأيت مثل ما رأي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فله الحمد .

٤٧٠ - وفي رواية : « الله أكبر ، الله أكبر - لم يثن » . أخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

٤٧١ - وعن محمد بن عبد الملك بن أبي محذورة عن أبيه عن جده قال : قلت : « يا رسول الله ،
علمني سنة الأذان ، قال : مسح مقدم رأسي ، قال : تقول : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ،
الله أكبر - ترفع بها صوتك - ثم تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله - تخفض بها صوتك ، ثم ترفع صوتك

والحجاز ، وبلاد الشام ، واليمن ، وديار مصر ، ونواحي المغرب إلى أقصى حَجَر من بلاد
الإسلام . وهو قول الحسن البصري ، ومكحول ، والزهرى ، ومالك ، والأوزاعي ،
والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، وغيرهم ، وكذلك حكاه سعد القرظ .
وقد كان أذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته بقاء ، ثم استخلفه بلال زمان عمر
رضي الله عنه ، فكان يفرد الإقامة . ولم يزل ولد أبي محذورة ، وهم الذين يكون الأذان بمكة ،
(١) « حتى » اسم فعل بمعنى : هلم ، مبنى على السكون ، فتحت الياء لسكونها وسكون الياء قبلها .
(١٨ - مختصر السنن ج ١)

بالشهادة : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على
الفلاح ، فإن كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله
أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله .

٤٧٢ - وفي رواية : « الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، في الأولى من الصبح » .
قال أبو داود : وحديث مسدد أئين . قال فيه : قال : « وعلمني الإقامة مرتين مرتين :
الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً
رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ،
حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » .
وقال عبد الرزاق : « وإذا أقيمت فقلها مرتين : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ،
أسمعت ؟ قال : فكان أبو محذورة لا يجزئ ناصيته ولا يفرقها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم
مسيح عليها » .

٤٧٣ - وعن ابن محيريز أن أبا محذورة حدثه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه
الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة : الأذان : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ،
الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن
محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على
الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والإقامة : الله أكبر ، الله
أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن

يفردون الإقامة ، ويحكونه عن جدهم ، إلا أنه قد روى في قصة أذان أبي محذورة الذي علمه
رسول الله صلى الله عليه وسلم منصرفه من حنين « أن الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة
سبع عشرة كلمة » ، وقد رواه أبو داود في هذا الباب ، إلا أنه قد روى من غير هذا الطريق
أنه أفرد الإقامة ، غير أن التثنية عنه أشهر ، إلا أن فيه إثبات الترجيع . فيشبه أن يكون
العمل من أبي محذورة ومن ولده بعده إنما استمر على أفراد الإقامة ، إما لأن رسول الله

محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الفلاح ، حيَّ على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله .

٤٧٤ - وفي رواية : « ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين هو بنفسه ، فقال : قل : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، قال : ثم ارجع فمُدَّ من صوتك : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الفلاح ، حيَّ على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . »

٤٧٥ - وعن عبد الملك بن أبي محذورة : أنه سمع أبا محذورة يقول : « ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان حرفًا حرفًا : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الفلاح ، حيَّ على الفلاح ، وكان يقول في الفجر : الصلاة خير من النوم . »

حديث أبي محذورة أخرجه مسلم مقتصرًا منه على الأذان خاصة ، وفيه التكبير مرتين والترجيع . وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة مختصرًا ومطولاً .

٤٧٦ - وعن ابن أبي ليلى - وهو عبد الرحمن - قال : « أحييت الصلاة ثلاثة أحوال ، قال : وحدثنا أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لقد أعجبنى أن تكون صلاة المسلمين ، أو [قال] : المؤمنين واحدة ، حتى لقد هممت أن أبث رجالًا في الدور ، ينادون الناس بحين الصلاة ، وحتى هممت أن آمر رجالًا يقومون على الآطام ، ينادون المسلمين بحين

صلى الله عليه وسلم أمره بذلك بعد الأمر الأول بالتثنية ، وإما لأنه قد بلغه أنه أمر بلالًا بإفراد الإقامة ، فاتبعه . وكان أمر الأذان ينقل من حال إلى حال ، ويدخله الزيادة والنقصان ، وليس كل أمور الشرع ينقلها رجل واحد ، ولا كان وقع بيانها كلها ضربة واحدة . »

للصلاة ، حتى نَقَسُوا ، أو كادوا أن ينقسوا ، قال : بغاء رجل من الأنصار ، فقال : يا رسول الله ، إني لما رجعتُ لما رأيتُ من اهتمامك رأيتُ رجلاً كأنَّ عليه ثوبين أخضرين ، فقام على المسجد ، فأذن ، ثم قعد قعدة ، ثم قام فقال مثلها ، إلا أنه يقول : قد قامت الصلاة ، ولولا أن يقول الناس : — قال ابن المثنى : أن تقولوا — لقلت : إني كنت يقظاناً غير نائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم — وقال ابن المثنى : لقد أراك الله خيراً ، ولم يقل عمرو ^(١) لقد — فَمَرَّ بلالاً فليؤذن ، قال : فقال عمر : أما إني قد رأيت مثل الذي رأى ، ولكن لما سُبقت استحيت .

قال ^(٢) : « وحدثنا أصحابنا قال : كان الرجل إذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته ، وإنهم قاموا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة من بين قائم وراكع ، وقاعد ومصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال ابن المثنى : قال عمرو : وحدثني بها حصين ^(٣) عن ابن أبي ليلى ، حتى جاء معاذ — قال شعبة : وقد سمعتها من حصين ، فقال : لا أراه على حال — إلى قوله : « كذلك فافعلوا » — [قال أبو داود] : ثم رجعتُ إلى حديث عمرو بن مرزوق —

وقيل لأحمد — وكان يأخذ في هذا بأذان بلال : أليس أذان أبي محذورة بعد أذان بلال ، فإنما يؤخذ بالآ حديث فلا أحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أليس لما عاد إلى المدينة أقر بلالاً على أذانه ؟

(١) الحديث رواه أبو داود من رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت ابن أبي ليلى . وفي رواية ابن المثنى عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت ابن أبي ليلى .

(٢) القائل هو عبد الرحمن بن أبي ليلى .
(٣) أي هذه الرواية . وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمى الكوفى . يعنى حدثني حصين بها كما حدثني ابن أبي ليلى . يريد أن عمرو بن مرة رواها عن ابن أبي ليلى بلا واسطة . ورواها أيضاً بواسطة حصين . ويشبه أن يكون المعنى : أن عمرو بن مرة روى عن حصين عن ابن أبي ليلى من أول الحديث إلى قوله « حتى جاء معاذ » وأما باقى الحديث فرواه عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى بلا واسطة . ومحصل الكلام : أن شعبة روى هذا الحديث من طريقين : الأولى عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى ، وهو متن طويل من أول الحديث إلى آخره . والثانية : عن حصين عن ابن أبي ليلى ، وهو من أول الحديث إلى قوله « إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا » وأما عمرو بن مرة بشيخ شعبة فهو أيضاً روى الحديث من طريقين : الأولى عن ابن أبي ليلى ، والثانية عن حصين عن ابن أبي ليلى ، فرواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى نفسه أطول ، وروايته عن حصين : هي إلى قوله « حتى جاء معاذ » فهي مختصرة . قال ذلك في غاية المقصود .

قال : فجاء معاذ فأشاروا إليه - قال شعبة : وهذه سمعتها من حصين ، قال : فقال معاذ : لا أراه على حال إلا كنت عليها ، قال ، فقال : إن معاذاً قد سنَّ لكم سنة ، كذلك فافعلوا . قال : « وحدثنا أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أمرهم بصيام ثلاثة أيام ، ثم أنزل رمضان ، وكانوا قوماً لم يتعودوا الصيام ، وكان الصيام عليهم شديداً ، وكان من لم يصم أطعم مسكيناً ، فنزلت هذه الآية : (٢ : ١٨٥) فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فكانت الرخصة للمريض والمسافر ، فأمرهم بالصيام » .

قال : وحدثنا أصحابنا قال : « وكان الرجل إذا أفطر فنام قبل أن يأكل لم يأكل حتى يصبح ، قال : فجاء عمر فأراد امرأته ، فقالت : إني قد تمت ، فظن أنها تعتل ، فأتاها ، فجاء رجل من الأنصار ، فأراد الطعام ، فقالوا : حتى نُسَخِّن لك شيئاً ، فنام ، فلما أصبحوا نزلت عليه هذه الآية : (٢ : ١٨٧) أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم » .

٤٧٧ - وعن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال : « أحييت الصلاة ثلاثة أحوال ، وأحيل الصيام ثلاثة أحوال - وساق نصر ، يعني ابن المهاجر ، الحديث بطوله ، واقتصر ابن المثنى منه قصة صلاتهم نحو بيت المقدس قط ، قال : الحال الثالث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة ، فصلى - يعني نحو بيت المقدس - ثلاثة عشر شهراً ^(١) ، فأنزل الله هذه الآية (٢ : ١٤٤) قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فوجهه الله جل وعز إلى الكعبة » . وتم حديثه .

وكان سفيان الثوري وأصحاب الرأي يرون الأذان والإقامة مثنى مثنى ، على حديث عبد الله بن زيد من الوجه الذي روى فيه تثنية الإقامة . وقوله : « طاف بي رجل » يريد الطيف ، وهو الخيال الذي يُلمَّ بالنائم . يقال منه :

(١) الذي عند أحمد « سبعة عشر شهراً » وفي الصحيحين « ستة عشر شهراً » أو سبعة عشر شهراً . وفي مسلم والنسائي « ستة عشر شهراً » من غير شك ، ورجحه النووي في شرح مسلم والحافظ ابن حجر في الفتح . وضمف الحافظ رواية « ثلاثة عشر شهراً » وأشبع الكلام فيه وأطاب . اهـ من عون المعبود .

وسمى نصر - شيخ أبي داود - صاحب الرؤيا ، قال : « فحاء عبد الله بن زيد ، رجل من الأنصار » وقال فيه : « فاستقبل القبلة ، قال : الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الفلاح ، مرتين ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، ثم أمهل هنيئة ، ثم قام فقال مثلها ، إلا أنه قال : زاد بعد ما قال حتى على الفلاح : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَقِّنْهَا بلالاً ، فأذن بها بلال ، وقال في الصوم : قال : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، ويصوم يوم عاشوراء ، فأُنزل الله (٢ : ١٨٤) كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أياماً معدوداتٍ . فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ، وعلى الذين يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ (فكان من شاء أن يصوم صام ، ومن شاء أن يفطر ويطعم كل يوم مسكيناً أجزاء ذلك ، فهذا حول ، فأُنزل الله (٢ : ١٨٥) شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فثبت الصيام على من شهد الشهر ، وعلى المسافر أن يقضي ، وثبت الطعام للشيخ الكبير والعجوز اللذين لا يستطيعان الصوم ، وجاء صرمة^(١) وقد عمل يومه - وساق الحديث .

ذكر الترمذى ومحمد بن إسحق بن خزيمة : أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل . وما قالاه ظاهر جداً ، فإن ابن أبي ليلى قال : ولدت لست بقين من خلافة

« طاف يطيف » ، ومن الطواف « يطوف » ، ومن الإحاطة بالشيء « أطاف يطيف » . وفي قوله « ألقها على بلال ، فإنه أُنْدى صوتاً منك » دليل على أن من كان أرفع صوتاً كان أولى بالأذان ، لأن الأذان إعلام ، فكل من كان الإعلام بصوته أوقع ، كان به أحق وأجدر .

وقوله « ثم استأخر غير بعيد » يدل على أن المستحب أن تكون الإقامة في غير موقف الأذان .

(١) صرمة : هو ابن قيس ، كنيته أبو قيس ، له صحبة .

عمر ، فيكون مولده سنة سبع عشرة من الهجرة ، ومعاذ توفي في سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة ، وقد قيل : إن مولده لست مضين من خلافة عمر ، فيكون مولده على هذا بعد موت معاذ . ولم يسمع ابن أبي ليلى أيضاً من عبد الله بن زيد . وقول ابن أبي ليلى : « حدثنا أصحابنا » إن أراد الصحابة ، فهو قد سمع من جماعة من الصحابة ، فيكون الحديث مسنداً ، وإلا فهو مرسل .

باب في الإقامة [١ : ١٩٨]

٤٧٨ - عن أبي قلابة عن أنس قال : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » .

٤٧٩ - وفي رواية : « إلا الإقامة » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

وقوله : « أمر بلال » يريد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بذلك . وقد أخرجه النسائي في سننه مبيناً ، من حديث أبي قلابة عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة » ورجال إسناده ثقات .

٤٧٨ - قلت : قوله « أمر بلال أن يوتر الإقامة » يريد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره بذلك ، والأمر مضاف إليه دون غيره ، لأن الأمر المطلق في الشريعة لا يضاف إلا إليه .

وقد زعم بعض أهل العلم أن الأمر له بذلك أبو بكر أو عمر رضي الله عنهما ! وهذا تأويل قاسد ، لأن بلالاً لحق بالشام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخلف سعد القرظ على الأذان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤٧٩ - قوله في رواية إسماعيل عن أيوب « إلا الإقامة » يريد أنه كان يفرد ألفاظ الإقامة كلها إلا قوله « قد قامت الصلاة » فإنه كان يكرر مرتين ، وعلى هذا مذهب عامة الناس في عامة البلدان ، إلا في قول مالك ، فإنه كان يرى أن لا يقال ذلك إلا مرة واحدة ، وهكذا يروى في أذان سعد القرظ .

٤٨٠ - وعن ابن عمر قال : « إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، فإذا سمعنا الإقامة توضعنا ، ثم خرجنا إلى الصلاة » .
 (١) حسن . وأخرجه النسائي .

باب الرجل يؤذن ويقيم آخر [٢٠٠ : ١]

٤٨١ - عن عبد الله بن زيد قال : « أراد النبي صلى الله عليه وسلم في الأذان أشياء ، لم يصنع منها شيئاً ، قال : فأرى عبد الله بن زيد الأذان في المنام ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره ، فقال : ألقه على بلال ، فألقاه عليه ، فأذن بلال ، فقال عبد الله : أنا رأيته وأنا كنت أريده ، قال : فأقم أنت » .

٤٨٢ - وفي رواية : « قال : فأقام جدِّي » . (٢)

ذكر الميهقي : أن في إسناده ومتمنه اختلافاً . وقال أبو بكر الحازمي : وفي إسناده مقال .
 ٤٨٣ - وعن زياد بن الحرث الصدائي (٣) قال : « لما كان أول أذان الصبح أمرني - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - فأذنت ، فجعلت أقول : أقيم يا رسول الله ؟ فجعل ينتظر إلى ناحية المشرق ، إلى الفجر ، فيقول : لا ، حتى إذا طلع الفجر نزل ، فبرز ، ثم انصرف إلى ، وقد تلاحق أصحابه - يعني فتوضأ - فأراد بلال أن يقيم ، فقال له نبي الله صلى الله عليه وسلم : إن أخا صدائك هو أذن ، ومن أذن فهو يقيم ، قال : فأقمت » .

وقد اختلفت الروايات عنه في ذلك أيضاً . وفي هذا الباب سنة أخرى ، وهي أن المؤذن يقعد قعدة بين الأذان والإقامة . وقد ذكره أبو داود في حديث ابن أبي ليلى في قصة الصلاة وأنها أحييت ثلاثة أحوال ، قال : « وحدثنا أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لقد هممت أن أمر رجالاً يقومون على الآطام ينادون الناس بحين الصلاة » . وذكر قصة

(١) زيادة من هامش المنذري .

(٢) القائل « فأقام جدِّي » عبد الله بن محمد الراوي عن جده عبد الله بن زيد .

(٣) نسبة إلى صداء : قبيلة من اليمن .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : وحديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقى . والإفريقى فهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره ، قال أحمد : لا أكتب حديث الإفريقى ، قال : ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ، ويقول : هو مقارب الحديث . هذا آخر كلامه . والإفريقى هذا هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى ، كنيته أبو خالد ، وهو أول مولود ولد بإفريقية فى الإسلام ، وولى القضاء بها ، وكان من الصالحين ، وقد ضعفه غير واحد .

باب رفع الصوت بالأذان [٢٠١ : ١]

٤٨٤ - عن أبى يحيى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس ، وشاهد الصلاة يكتب له خمس وعشرون صلاة ، ويكفر عنه ما بينهما » .

وأخرجه النسائى وابن ماجه . وأبو يحيى هذا لم ينسب فيعرف حاله .

٤٨٥ - وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نودى بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط ، حتى لا يسمع التأذين ، فإذا قضى النداء أقبل ، حتى إذا ثوب

رؤيا عبد الله بن زيد - إلى أن قال : « رأيت رجلاً عليه ثوبان أخضران ، قدام فأذن ، ثم قعد قعدة ، ثم قام - الحديث » . الآطام : جمع الأطم . وهى كالحصن المبنى بالحجارة .

٤٨٤ - قلت « مدى الشئ » غايته . والمعنى : أنه يستكمل مغفرة الله إذا استوفى وسعه فى رفع الصوت ، فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت .

وقيل فيه وجه آخر ، وهو أنه كلام تمثيل وتشبيه ، يريد أن المكان الذى ينتهى إليه الصوت لو تقدر أن يكون ما بين أقصاه وبين مقامه الذى هو فيه ذنوب تملاً تلك المسافة لغفرها الله له .

٤٨٥ - « التثويب » هنا الإقامة ، والعامية لا تعرف التثويب إلا قول المؤذن فى صلاة الفجر « الصلاة خير من النوم » ومعنى التثويب : الإعلام بالشئ والإنذار بوقوعه ، وأصله : أن

بالصلاة أدبر ، حتى إذا قُضى التثويب أقبل ، حتى يخطر بين المرء ونفسه ، ويقول : اذكر كذا ، اذكر كذا ، لما لم يكن يذكر ، حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى ؟ » .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت [٢٠٢ : ١]

٤٨٦ - عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين » .

وأخرجه الترمذى . وقال : وسمعت أبا زرعة يقول : حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح عن عائشة . قال : وسمعت محمداً - يعنى البخارى - يقول : حديث أبي صالح عن عائشة أصح . وذكر عن علي بن المدينى أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة ، ولا حديث أبي صالح عن عائشة ، فى هذا .

يلوح الرجل لصاحبه بثوبه ، فيديره عند الأمر يرهقه ، من خوف أو عدو ، ثم كثر استعماله فى كل إعلام يجهر به صوت ، وإنما سميت الإقامة تشويهاً لأنها إعلام بإقامة الصلاة ، والأذان إعلام بوقت الصلاة .

٤٨٦ - قوله « الإمام ضامن » قال أهل اللغة : الضامن فى كلام العرب معناه الراعى ، والضمان معناه الرعاية ، قال الشاعر :

رعاك ضمانُ الله يا أم مالك * ولله أن يشفيك أغنى وأوسع

و «الإمام ضامن» بمعنى أنه يحفظ الصلاة وعدد الركعات على القوم .

وقيل معناه : ضامن الدعاء ، يعمهم به ، ولا يختص بذلك دونهم . وليس الضمان الذى يوجب الغرامة من هذا فى شيء . وقد تأوله قوم على معنى أنه يتحمل القراءة عنهم فى بعض الأحوال . وكذلك يتحمل القيام أيضاً إذا أدركه راعياً .

باب الأذان فوق المنارة [٢٠٤ : ١]

٤٨٧ - عن عروة بن الزبير عن امرأة من بنى النجار قالت : « كان يتي من أطول بيت حول المسجد ، فكان بلال يؤذن عليه الفجر ، فيأتي بسحر ، فيجلس على البيت ينظر إلى الفجر ، فإذا رآه تَمَطَّى ثم قال : اللهم إني أحمدك ، وأستعينك على قریش أن يقيموا دينك ، قالت : ثم يؤذن ، قالت : والله ما علمته كان تركها ليلة واحدة ، هذه الكلمات . »

باب المؤذن يستدير في أذانه [٢٠٤ : ١]

٤٨٨ - عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمسكة ، وهو في قبة حمراء من آدم ، فخرج بلال فأذن ، فكنت أتبع فيه ههنا وههنا ، قال : ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه حلة حمراء - برود يمانية قطري - وقال موسى : قال : رأيت بلالاً خرج إلى الأبطح فأذن . فلما بلغ : حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يميناً وشمالاً ، ولم يستدير ، ثم دخل فأخرج العنزة - وساق حديثه . » وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

باب في الدعاء بين الأذان والإقامة [٢٠٥ : ١]

٤٨٩ - عن أبي إياس - وهو معاوية بن قرة - عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يردُّ الدعاء بين الأذان والإقامة . » وأخرجه الترمذي والنسائي في اليوم والليلة . وقال الترمذي : حديث حسن . وأخرجه النسائي من حديث يزيد بن أبي مريم عن أنس ، وهو أجود من حديث معاوية بن قرة . وقد روى عن قتادة عن أنس موقوفاً .

باب ما يقول إذا سمع المؤذن [٢٠٦ : ١]

٤٩٠ - عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن . » وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٩١ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص : أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سلوا الله لي الوسيلة ، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل [الله] لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة » .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٤٩٢ - وعن عبد الله بن عمرو : « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن المؤذنين يفضلوننا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل كما يقولون ، فإذا انتهيت فسل تعطه » .
وأخرجه النسائي في اليوم والليلة .

٤٩٣ - وعن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قال حين يسمع المؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، رضي الله رباً ومحمد رسولاً وبالإسلام ديناً غفر له » .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

٤٩٤ وعن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سمع المؤذن يتشهد قال :
وأنا ، وأنا » .

٤٩٥ - وعن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قال المؤذن :
الله أكبر ، الله أكبر ، فقال أحدكم : الله أكبر ، الله أكبر ، فإذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله ،
قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فإذا قال : أشهد أن محمداً رسول الله ، قال : أشهد أن محمداً
رسول الله ، ثم قال : حي على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : حي على
الفلاح ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : الله أكبر ، الله أكبر ، قال : الله أكبر ،
الله أكبر ، ثم قال : لا إله إلا الله ، قال : لا إله إلا الله - من قلبه ، دخل الجنة » .
وأخرجه مسلم والنسائي .

باب ما يقول إذا سمع الإقامة [٢٠٨ : ١]^(١)

٤٩٦ - عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم :

(١) ترجمة الباب زيادة من سنن أبي داود ، وليست في التندري .

« أن بلالاً أخذ في الإقامة ، فلما أن قال : قد قامت الصلاة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أقامها الله وأدامها ، وقال في سائر الإقامة كنعجو حديث عمر في الأذان » .
في إسناده رجل مجهول . وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد ، وثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين .

باب الدعاء عند الأذان [٢٠٨ : ١]

٤٩٧ - عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ، إلا حلت له الشفاعة يوم القيامة » (١) .
وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٩٨ - وعن أبي كثير مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت : « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول عند أذان المغرب : اللهم هذا إقبال ليك ، وإدبار نهارك ، وأصوات دعائك ، فاغفر لي » .

وأخرجه الترمذي . وقال : هذا حديث غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه ، وحفصة بنت أبي كثير لا نعرفها ولا أباه .

باب أخذ الأجر على التأذين [٢٠٩ : ١]

٤٩٩ - عن عثمان بن أبي العاص قال : قلت - وقال موسى في موضع آخر : إن عثمان بن أبي العاص قال : « يا رسول الله : أجعلني إمام قومي ، قال : أنت إمامهم ، واقتد بأضعفهم ، واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » .

٤٩٩ - قلت : أخذ المؤذن الأجر على أذانه مكروه في مذاهب أكثر العلماء . وكان مالك بن أنس يقول : لا بأس به ، ويرخص فيه . وقال الأوزاعي : الإجارة مكروهة ، ولا بأس بالجعل . وكره ذلك أصحاب الرأي ، ومنع منه إسحق بن راهويه . وقال الحسن : أخشى

() أي غشيتته وحلت عليه ، واللام ههنا بمعنى علي . من هامش المنذري .

وأخرج مسلم الفصل الأول . وأخرجه النسائي بتمامه . وأخرج ابن ماجة الفصلين في موضعين . وأخرج الترمذى الفصل الأخير .

باب في الأذان قبل دخول الوقت [٢٠٩ : ١]

٥٠٠ - عن ابن عمر : « أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادى : ألا إن العبد نام - زاد موسى : فرجع فنادى : ألا إن العبد نام » .
قال أبو داود : وهذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة . وقال الترمذى : هذا حديث غير محفوظ . وقال علي بن المدينى : حديث حماد بن سلمة هو غير محفوظ ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة .

وعن نافع عن مؤذن لعمر يقال له مسروح : أذن قبل الصبح ، فأمره عمر ، فذكر نحوه .

أن لا تكون صلاته خالصة لله . وكرهه الشافعى ، وقال : لا يرزق الإمام المؤذن إلا من خمس الخمس ، سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه مرصد لمصالح الدين ، ولا يرزقه من غيره .
٥٠٠ - قوله « ألا إن العبد نام » يتأول على وجهين : أحدهما : أن يكون أراد به أنه غفل عن الوقت ، كما يقال : نام فلان عن حاجتى ، إذا غفل عنها ، ولم يقم بها . الوجه الآخر : أن يكون معناه أنه قد عاد لنومه إذا كان عليه بقية من الليل ، يُعلم الناس ذلك لئلا يزعموا عن نومهم وسكونهم .

ويشبه أن يكون هذا فيما تقدم من أول زمان الهجرة ، فإن الثابت عن بلال أنه كان في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بليل ، ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم مع الفجر . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم »

ومن ذهب إلى تقديم أذان الفجر قبل دخول وقته مالك ، والأوزاعي ، والشافعى وأحمد ، وإسحق . وكان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة في أن ذلك لا يجوز ، ثم رجع فقال : لا بأس أن يؤذن للفجر خاصة قبل طلوع الفجر ، اتباعاً للأثر ، وكان أبو حنيفة ومحمد لا يميزان ذلك ، قياساً على سائر الصلوات . وإليه ذهب سفيان الثورى .

قال الترمذى : وهذا لا يصح ، لأنه عن نافع عن عمر ، منقطع .
وعن نافع عن ابن عمر قال : كان لعمر مؤذن يقال له مسروح ^(١) . وذكر نحوه .
قال أبو داود : وهذا أصح من ذلك .

٥٠١ - وعن بلال : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : لا تؤذن حتى يستبين لك
الفجر هكذا - ومد يديه عرضاً » ^(٢) .

باب الأذان للأعمى ^(٣) [٢١١ : ١]

٥٠٢ - عن عائشة : « أن ابن أم مكتوم كان مؤذناً لرسول الله صلى الله عليه وسلم -
وهو أعمى » .

وأخرجه مسلم .

باب الخروج من المسجد بعد الأذان [٢١١ : ١]

٥٠٣ - عن أبي الشعثاء - وهو سليم بن أسود - قال : « كنا مع أبي هريرة في المسجد ،
فخرج رجل حين أذن المؤذن للعصر ، فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم
صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . ذكر بعضهم أن هذا موقوف . وذكر

وذهب بعض أصحاب الحديث إلى أن ذلك جائز إذا كان للمسجد مؤذنان ، كما كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما إذا لم يؤذن فيه إلا واحد ، فإنه لا يجوز أن يفعله إلا بعد
دخول الوقت . فيحتمل على هذا أنه لم يكن لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقت
الذى نهى فيه بلالاً إلا مؤذن واحد ، وهو بلال ، ثم أجازه حين أقام ابن أم مكتوم مؤذناً ،
لأن الحديث في تأذين بلال قبل الفجر ثابت من رواية ابن عمر .

٥٠٤ - قال ابن القيم رحمه الله : قال أبو داود ، في رواية ابن داسة : شداد مولى عياض
لم يدرك بلالاً . وهذا من روايته عنه .

(١) كذا في المنذرى . وفي أبي داود « مسعود » .

(٢) « قال أبو داود : شداد مولى عياض لم يدرك بلالاً » .

(٣) العنوان ثابت في بعض نسخ أبي داود ، ولم يذكره المنذرى .

أبو عمر النمرى أنه مسند عندهم ، وقال : لا يختلفون في هذا وذلك أنهما مسندان مرفوعان ، يعني هذا وقول أبي هريرة : « ومن لم يجب - يعني الدعوة - فقد عصى الله ورسوله » .

باب في المؤذن ينتظر الامام [٢١١ : ١]

٥٠٤ - عن سمالك - وهو ابن حرب - عن جابر بن سمرة قال : « كان بلال يؤذن ثم يمهل ، فإذا رأى النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج ، أقام الصلاة » .
وأخرجه مسلم بنحوه وأتم منه . وأخرجه الترمذى .

باب في التشويب [٢١١ : ١]

٥٠٥ - عن مجاهد قال : « كنت مع ابن عمر ، فتَوَبَّ رجل في الظهر ، أو العصر ، قال : أخرج بنا ، فإن هذه بدعة » ^(١) .

باب في الصلاة تقام ولم يأت الامام ينتظرونه قعوداً [٢١٢ : ١]

٥٠٦ - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٥٠٧ - وفي رواية : « وعليكم السكينة » .

٥٠٨ - وفي رواية : « حتى ترونى قد خرجت » .

٥٠٩ - وعن أبي هريرة : « أن الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه مسلم والنسائى .

(١) قال الترمذى في جامعه : قد اختلف أهل العلم في تفسير التشويب ، فقال بعضهم : التشويب أن يقول في أذان الفجر « الصلاة خير من النوم » وهو قول ابن المبارك وأحمد ، وقال إسحق في التشويب غير هذا ، قال : هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا أذن المؤذن فاستبطن القوم قال - بين الأذان والاقامة : قد قامت الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، وهذا الذى قال إسحق هو الذى كرهه أهل العلم ، وهو الذى أحدثوه بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

٥١٠ - وعن حميد - وهو الطويل - قال : « سألت ثابتاً البُنانيَّ عن الرجل يتكلم بعد ما تقام الصلاة ؟ فحدثني عن أنس قال : أقيمت الصلاة ، فعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجل ، فخبسه بعد ما أقيمت الصلاة . »
وأخرجه البخارى .

٥١١ - وعن كُهمس - وهو ابن الحسن - قال : « قنا إلى الصلاة بمنى والإمام لم يخرج ، فقعده بعضنا ، فقال لى شيخ من أهل الكوفة : ما يقعدك ؟ قلت : ابن بريدة ، قال : هذا السُّمُود ، فقال لى الشيخ : حدثني عبد الرحمن بن عَوْسَجَة عن البراء بن عازب قال : كنا نقوم فى الصفوف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم طويلاً ، قبل أن يكبر ، قال : وقال : إن الله عز وجل وملائكته يصلون على الذين يُلُون الصفوف الأول ، وما من خُطوة أحب إلى الله من خطوة يمشيها يصل بها صفاً . »
شيخ من أهل الكوفة : مجهول .

٥١٢ - وعن أنس قال : « أقيمت الصلاة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نَجَّيَ فى جانب المسجد ، فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم . »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٥١١ - قلت : « السُّمُود » يفسر على وجهين : أحدهما : أن يكون بمعنى الغفلة والذهاب عن الشيء ، يقال : رجل سامد هامد ، أى لاه غافل ، ومن هذا قول الله تعالى : (٥٣ : ٦١) وأنتم سامدون) أى لاهون ساهون ، وقد يكون السامد أيضاً الرافع رأسه ، قال أبو عبيد : ويقال منه : سَمَدٌ يَسْمَدُ ويسْمُدُ سموداً .

وروى عن على أنه خرج والناس ينتظرونه قياماً للصلاة ، فقال : ما لى أراكم سامدين ؟ وحكى عن إبراهيم النخعى أنه قال : كانوا يكرهون أن ينتظروا الامام قياماً ، ولكن قعوداً ، ويقولون : ذلك السُّمُود .

٥١٢ - قوله : « نجى » أى مناج رجلاً ، كما قالوا : نديم ، بمعنى منادم ، ووزير بمعنى موزر ، وتناجى القوم : إذا دخلوا فى حديث سرى ، وهم نجوى ، أى متناجون . (١٩ - مختصر السنن ج ١)

٥١٣ - وعن سالم أبي النضر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين تقام الصلاة في المسجد ، إذا رآهم قليلاً جلس لم يصل ، وإذا رآهم جماعة صلى » .

سالم أبو النضر : تابعي ، والحديث مرسل .

٥١٤ - وعن علي بن أبي طالب مثل ذلك .

باب التشديد في ترك الجماعة [٢١٤ : ١]

٥١٥ - عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا [قد] استحوز عليهم الشيطان ، فعليك بالجماعة ، فاعلم يا كل الذئب القاصية » . قال السائب - وهو ابن حبيش - : يعني بالجماعة : الصلاة في جماعة . وأخرجه النسائي .

٥١٦ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال ، معهم حزم من حطب ، إلى قوم لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » . وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

٥١٧ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر فتيق ، فيجمعوا حزمًا من حطب ، ثم آتي قوما يصلون في بيوتهم ، ليست بهم علة ، فأحرقها عليهم ، قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عوف ، الجمعة غني أو غيرها ؟ قال : صممت أذنائي ، إنه لم أكن سمعت أبا هريرة يأثُرُه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ماذا كر جمعة ولا غيرها » . وأخرجه مسلم والترمذي مختصراً .

وفيه من الفقه : أنه قد يجوز له تأخير الصلاة عن أول وقتها لأمر يحز به .

ويشبه أن يكون نجواه في مهم من أمر الدين لا يجوز تأخيره ، وإلا لم يكن ليؤخر الصلاة حتى ينام القوم ، لطول الانتظار له . والله أعلم .

٥١٨ - وعن عبد الله بن مسعود قال : « حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث يُنادى بهن ، فإنهن من سنن الهدى ، وإن الله عز وجل شرع لنبية عليه الصلاة والسلام سنن الهدى ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق بين النفاق ، ولقد رأيتنا وإن الرجل ليهادى بين الرجلين ، حتى يقام فى الصف ، وما منكم من أحد إلا وله مسجد فى بيته ، ولو صليتم فى بيوتكم وتركتم مساجدكم تركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » .
وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجة .

٥١٩ - وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع المنادى فلم يمنعهُ من اتباعه عذر - قالوا : وما العذر ؟ قال : خوف أو مرض - لم تقبل منه الصلاة التى صلى » .
فى إسناده أبو جناب يحيى بن أبى حية الكلبي ، وهو ضعيف . وأخرجه ابن ماجة بنحوه ، وإسناده أمثل . وفيه نظر .

٥٢٠ - وعن ابن أم مكتوم : « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول الله ، إني رجل ضرير شاسع الدار ، ولى قائد لا يلاومنى ، فهل لى رخصة أن أصلى فى بيتي ؟ قال : هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : لا أجد لك رخصة » .
وأخرجه ابن ماجة . وأخرج مسلم والنسائى من حديث أبى هريرة قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى - فذكر نحوه » .

٥١٨ - قوله : « ليهادى بين رجلين » أى يرفد من جانبيه ، ويؤخذ بعضديه ، يتمشى به إلى المسجد .

وقوله : « لكفرتم » أى يؤديكم إلى الكفر ، بأن تتركوا شيئاً شيئاً منها حتى تخرجوا من الملة .

٥٢٠ - قوله : « لا يلاومنى » هكذا يروى فى الحديث ، والصواب « لا يلايمنى » أى لا يوافقنى ولا يساعدنى ، فأما الملاومة فإنها مفاعلة من اللوم ، وليس هذا موضعه .
وفى هذا دليل على أن حضور الجماعة واجب ، ولو كان ذلك ندباً لكان أولى من يسعه التخلف عنها أهل الضرر والضعف ، ومن كان فى مثل حال ابن أم مكتوم .

٥٢١ - وعن ابن أم مكتوم أيضاً قال : « يارسول الله ، إن المدينة كثيرة الهوام والسباع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تسمع حَيَّ على الصلاة ، حَيَّ على الفلاح ؟ فحَيَّ هَلَّا » . وأخرجه النسائي ، وقال : وقد اختلف على ابن أبي ليلى في هذا الحديث ، فرواه بعضهم عنه مراسلاً .

باب في فضل صلاة الجماعة [٢١٧ : ١]

٥٢٢ - عن أبي بن كعب قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً الصبح ، فقال : أشاهد فلان ؟ قالوا : لا ، [قال : أشاهد فلان ؟ قالوا : لا] ، قال : إن هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين ، ولو تعلمون ما فيهما لأتيتنهما ولو حبواً على الركب ، وإن الصف الأول على مثل صف الملائكة ، ولو علمتم ما فضيلته لا بتدرتموه ، وإن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما أكثر فهو أحب إلى الله عز وجل » .

وكان عطاء بن أبي رباح يقول : ليس لأحد من خلق الله في الحضر والقرية رخصة إذا سمع النداء في أن يدع الصلاة . وقال الأوزاعي : لاطاعة للوالدين في ترك الجمعة والجماعات ، سمع النداء أو لم يسمع . وكان أبو ثور يوجب حضور الجماعة . واحتج هو أو غيره ممن أوجبه بأن الله سبحانه وتعالى أمر أن يُصلى جماعة في حال الخوف ، ولم يعذر في تركها ، فعقل أنها في حال الأمن أوجب .

وأكثر أصحاب الشافعي على أن الجماعة فرض على الكفاية ، لا على الأعيان . وتأولوا حديث ابن أم مكتوم على أنه لا رخصة لك إن طلبت فضيلة الجماعة ، وأنت لا تحرز أجرها مع التخلف عنها بحال .

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد يسبع وعشرين درجة » .

٥٢١ - قوله : « حَيَّ هَلَّا » كلمة حث واستعجال . قال لييد * ولقد تسمع صوتي حَيَّ هل * (١) .

(١) يجوز في « حَيَّ هل » سكون اللام ، وفتحها مع التنوين ، وبغير تنوين ، ويجوز رسمها كلمتين وكلمة واحدة : « حَيْلا » و « حَيْهل » .

وأخرجه النسائي مطولاً . وأخرجه ابن ماجة بنحوه مختصراً . قال البيهقي : أقام إسناده شعبة والثوري وإسرائيل في آخرين . وعبدالله بن أبي بصير سمعه من أبي مع أيه ، وسمعه أبو إسحق منه ومن أيه . قاله شعبة وعلى بن المديني .

٥٢٣ - وعن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام ليلة » . وأخرجه مسلم والترمذي ، ولفظ مسلم : « من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله » . فحمل بعضهم حديث مسلم على ظاهره ، وأن جماعة العتمة توازي في فضيلتها قيام نصف ليلة ، وجماعة الصبح توازي في فضيلتها قيام ليلة . واللفظ الذي أخرجه به أبو داود يفسره ، ويبين أن المراد بقوله « ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله » يعني : ومن صلى الصبح والعشاء . وطرق هذا الحديث كلها مصرحة بذلك ، وأن كل واحد منهما يقوم مقام نصف ليلة ، وأن اجتماعهما يقوم مقام ليلة .

باب [ما جاء في] فضل المشي إلى الصلاة [٢١٨ : ١]

٥٢٤ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً » . وأخرجه ابن ماجة .

٥٢٥ - وعن أبي بن كعب قال : « كان رجل لا أعلم أحداً من الناس ممن يصلي القبلة من أهل المدينة أبعد منزلاً من المسجد من ذلك الرجل ، وكان لا تخطئه صلاة في المسجد ، فقلت : لو اشتريت حميراً تركبه في الرمضاء والظلمة ؟ فقال : ما أحب أن منزلي إلى جنب المسجد ، فتمي الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن ذلك ؟ فقال : أردت يا رسول الله أن يكتب لي إقبالي إلى المسجد ورجوعي إلى أهلي إذا رجعت ، فقال : أعطاك الله ذلك كله ، أنظاك الله^(١) ما احتسبت كله أجمع » .

(١) أنظاك : أعطاك في لغة أهل اليمن . وقرئ « إنا أنطيناك الكوثر » بالنون قاله في مرقة الصعود . اهـ عون المعبود .

وأخرجه مسلم وابن ماجه بمعناه .

٥٢٦ - وعن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمية : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم ، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا يُنصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر ، وصلاة على إثر صلاة لا لغو بينهما كتاب في عليين » .

القاسم أبو عبد الرحمن فيه مقال .

٥٢٧ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمساً وعشرين درجة ، وذلك بأن أحدكم إذا توضأ فأحسن الوضوء ، وأتى المسجد لا يريد إلا الصلاة ، ولا ينهزه إلا الصلاة ، لم يخط خطوة إلا رفع له بها درجة ، وخط بها عنه خطيئة ، حتى يدخل المسجد ، فإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت الصلاة هي تحبسه ، والملائكة يصلون على أحدكم مادام في مجلسه الذي صلى فيه ، يقولون : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، اللهم تب عليه ، ما لم يؤذ فيه ، أو يحدث فيه » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه بنحوه .

٥٢٨ - وعن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلاة في جماعة تعدل خمساً وعشرين صلاة ، فإذا صلاها في قلاة فأتى ركوعها وسجودها بلغت خمسين » .

٥٢٦ - « تسبيح الضحى » يريد به صلاة الضحى ، وكل صلاة يتطوع بها فهي تسبيح وسُبحة . وقوله « لا ينصبه » معناه لا يتعبه ولا يزجه إلا ذلك ، وأصله من النَّصَب ، وهو معاناة المشقة يقال : أنصبتني هذا الأمر ، وهو أمر منصب ، ويقال : أمر ناصب ، أى ذو نصب ، كقول النابغة : * كَلِّني لِهَمِّ يا أُميمة ناصب * .

٥٢٧ - قوله « لا ينهزه » أى لا يبعثه ولا يشخصه إلا ذلك ، ومن هذا : انتهاز الفرصة ، وهو الانبعاث لها والمبادرة إليها .

« صلاة ». قال أبوداود : قال عبد الواحد بن زياد : في هذا الحديث : « صلاة الرجل في القلاة تضاعف على صلاته في الجماعة » وساق الحديث .

وأخرجه ابن ماجة مختصراً . وفي إسناده هلال بن ميمون الجهني الرملي ، كنيته أبو المغيرة ، قال يحيى بن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوى يكتب حديثه .

باب المشي إلى الصلاة في الظلمة [٢٢٠ : ١]

٥٢٩ - وعن بريدة - وهو ابن الحصيب - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وأخرجه الترمذي . وقال : هذا حديث غريب . وقال الدارقطني : تفرد به إسماعيل بن سليمان الضبي البصري الكحال ^(١) عن عبد الله بن أوس .

باب الهدى في المشي إلى الصلاة [٢٢٠ : ١]

٥٣٠ - عن أبي ثمامة الحنّاط : « أن كعب بن عُجْرة أدركه وهو يريد المسجد - أدرك أحدهما صاحبه - قال : فوجدني وأنا مُشَبَّكٌ بيدي ، فبهاني عن ذلك ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ، ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك يديه ، فإنه في صلاة » .

وأخرجه الترمذي من حديث سعيد المقبري عن رجل غير مسمى عن كعب بن عُجْرة .

٥٣١ - قلت : تشبك اليد هو إدخال الأصابع بعضها في بعض ، والاشتباك بها ، وقد يفعله بعض الناس عبثاً ، وبعضهم ليفرق أصابعه ، عندما يجده من التمدد فيها ، وربما قعد الإنسان فشبك بين أصابعه ، واحتبى بيديه ، يريد به الاستراحة ، وربما استجلب به النوم ، فيكون ذلك سبباً لا تتقاض طهره . فقل لمن تطهر وخرج متوجهاً إلى الصلاة : لا تشبك بين أصابعك ، لأن جميع ما ذكرناه من هذه الوجوه على اختلافها لا يلائم شيء منها الصلاة ، ولا يشاكل حال المصلي .

(١) قال أبو حاتم الرازي : إسماعيل بن سليمان الضبي صالح الحديث .

وأخرجه ابن ماجه من حديث المقبرى عن كعب بن عجرة ، ولم يذكر الرجل .

٥٣١ - وعن سعيد بن المسيب قال : « حضر رجلاً من الانصار الموت ، فقال : إني محدثكم حديثاً ، ما أحدثكموه إلا احتساباً ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى الصلاة لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله عز وجل له حسنة ، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حطَّ الله عز وجل عنه سيئة ، فليقرب أحدكم أو ليعبد ، فإن أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له ، فإن أتى المسجد وقد صلوا بعضاً وبقى بعض ، صلى ما أدرك ، وأتم ما بقى ، كان كذلك ، فإن أتى المسجد وقد صلوا ، فأتم الصلاة ، كان كذلك » .

باب فيمن خرج يريد الصلاة فسبق بها [٢٢١ : ١]

٥٣٢ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم راح فوجد الناس قد صلوا ، أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضها ، لا ينقص ذلك من أجرهم شيئاً » .
وأخرجه النسائي .

باب في خروج النساء إلى المسجد [٢٢٢ : ١]

٥٣٣ - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، ولكن ليخرجن وهنَّ ثَفَلَات » .

٥٣٤ - وعن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » .

٥٣٥ - « الثفل » سوء الرائحة ، يقال : امرأة ثَفَلَة ، إذا لم تطيب ، ونساء ثَفَلَات .
وقد استدلل بعض أهل العلم بعموم قوله « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » على أنه ليس للزوج منع زوجته من الحج ، لأن المسجد الحرام الذى يخرج إليه الناس للحج والطواف أشهر المساجد وأعظمها حرمة ، فلا يجوز للزوج أن يمنعها من الخروج إليه .

وأخرجه البخارى ومسلم .

٥٣٥ - وعن حبيب بن أبى ثابت عن ابن عمر^(١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيوتهم خير لهن » .

٥٣٦ - وعن مجاهد قال : قال عبد الله بن عمر : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ائذنوا للنساء إلى المساجد بالليل ، فقال ابن له : والله لا تأذن لهن ، فيتخذنه دَعَلًا ، والله لا تأذن لهن ! قال فسبّه وغضب ، وقال : أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ائذنوا لهن ، وتقول : لا تأذن لهن ؟ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى . وابن عبد الله بن عمر هذا هو بلال بن عبد الله بن عمر ، جاء مييناً فى صحيح مسلم وغيره . وقيل : هو ابنه واقد بن عبد الله بن عمر ، ذكره مسلم فى صحيحه أيضاً .

باب التشديد فى ذلك [١ : ٢٢٣]^(٢)

٥٣٧ - عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المسجد ، كما منعه نساء بنى إسرائيل » قال يحيى - يعنى ابن سعيد : فقلت لعمره : أئمنعه نساء بنى إسرائيل ؟ قالت : نعم .
وأخرجه البخارى ومسلم .

٥٣٨ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة المرأة فى بيتها أفضل من صلاتها فى حُجرتها ، وصلاتها فى حُجرتها أفضل من صلاتها فى بيتها » .
٥٣٩ - وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو تركنا هذا الباب للنساء ؟ » .
وقد تقدم .

باب السعى إلى الصلاة [١ : ٢٢٣]

٥٤٠ - عن أبى هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أقيمت

(١) نس البخارى على أن حبيب بن أبى ثابت سمع من ابن عمر وابن عباس . اه من هامش
للتندى .

(٢) الترجمة زيادة من أبى داود .

الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وأتوها تمشون وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » .

وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه .

قال أبو داود : وكذا قال الزبيدي ، وابن أبي ذئب ، وإبراهيم بن سعد ، ومعمّر ، وشعيب بن أبي حمزة عن الزهري ^(١) : « وما فاتكم فاتموا » ، وقال ابن عيينة عن الزهري وحده : « فاقضوا » ، وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وجعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة : « فاتموا » ، وابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبو قتادة ، وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كلهم [قالوا] : « فاتموا » .

٥٤٠ - قلت في قوله : « فاتموا » : دليل أن الذي أدركه المرء من صلاة إمامه هو أول صلاته ، لأن لفظ الإتمام واقع على باق من شيء قد تقدم سائره . وإلى هذا ذهب الشافعي في أن ما أدركه المسبوق من صلاة إمامه هو أول صلاته . وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب ، وفيه قال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، ومكحول ، وعطاء ، والزهري ، والأوزاعي ، وإسحق بن راهويه . وقال سفيان الثوري ، وأصحاب الرأي ، وأحمد بن حنبل : هو آخر صلاته ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، وقد روى ذلك عن مجاهد وابن سيرين . واحتجوا بما روى في هذا الحديث من قوله « وما فاتكم فاقضوا » قالوا : والقضاء لا يكون إلا للفائت . قلت : قد ذكر أبو داود في هذا الباب أن أكثر الرواة اجتمعوا على قوله « وما فاتكم فاتموا » وإنما ذكر عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا ما أدركتم واقضوا ما سبقكم » ، قال : وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة ، وكذا قال أبو رافع عن أبي هريرة .

قلت : وقد يكون القضاء بمعنى الأداء للأصل ، كقوله تعالى (٦٢ : ١٠) فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض) وكقوله : (٢ : ٢٠٠) فإذا قضيتُم مناسككم) وليس شيء من هذا قضاء لفائت . فيحتمل أن يكون قوله « وما فاتكم فاقضوا » أي أدوه في تمام ، جمعاً بين قوله « فاتموا » وبين قوله « فاقضوا » ونفيًا للاختلاف بينهما .

(١) أخرجه من حديث يونس عن الزهري . اهـ من هامش المنذرى .

٥٤١ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتوا الصلاة وعليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ما سبقكم » .

قال أبو داود : وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة : « وليقض » ، وكذا قال أبو رافع عن أبي هريرة . وأبو ذر روى عنه « فأتوا » و « اقضوا » اختلف عنه .

باب الجمع في المسجد مرتين [١ : ٢٢٤]

٥٤٢ - عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً يصلي وحده ، فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ » ^(١) .

وأخرجه الترمذي بنحوه . وقال : حديث حسن . وفيه : « فقام رجل فصلي معه » .

باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم (١ : ٢٢٥)

٥٤٣ - عن يزيد بن الأسود ^(٢) : « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو غلام شاب ، فلما صلى إذا رجلان لم يصليا في ناحية المسجد ، فدعا بهما ، فجاء بهما ترعد فرائضهما ، فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالا : قد صلينا في رحالنا ، قال : فقال : لا تفعلوا ،

٥٤٣ - قوله « ترعد فرائضهما » هي جمع الفريضة ، وهي لحة وسط الجنب عند منبض القلب ، تفترض عند الفزع ، أي ترتعد .

وفي الحديث من الفقه : أن من صلى في رحله ثم صادف جماعة يصلون كان عليه أن يصلي معهم ، أي صلاة كانت من الصلوات الخمس ، وهو مذهب الشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وبه قال الحسن ، والزهري .

وقال قوم : يعيد ، إلا المغرب والصبح ، كذلك قال النخعي . وحكي ذلك عن الأوزاعي . وكان مالك والثوري يكرهان أن يعيد صلاة المغرب . وكان أبو حنيفة لا يرى أن يعيد صلاة العصر والمغرب والفجر إذا كان قد صلاهن .

(١) لفظ الترمذي « أيكم يتجر على هذا ؟ » كأنه بصلاته معه قد حصل لنفسه تجارة ، أي مكسباً ، فيوافق قوله « يتصدق » فلا أن معناه يحصل لنفسه خيراً . اهـ من هامش المنذري .
(٢) يزيد بن الأسود : عامري من بني عامر بن صعصعة ، معدود في الكوفيين .

إذا صلى أحدكم في رحلته ، ثم أدرك الإمام ولم يصل ، فليصل معه ، فإنها له نافلة .

٥٤٤ - وفي رواية : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمثي » .

وأخرجه الترمذی والنسائي . وقال الترمذی : حديث حسن صحيح .

٥٤٥ - وعن يزيد بن عامر^(١) قال : « جئت والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ،

فجلست ، ولم أدخل معهم في الصلاة ، فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأى

يزيد جالساً ، فقال : ألم تسلم يا يزيد ؟ قال : بلى يا رسول الله . قد أسلمت . قال : فامنعك

قلت : وظاهر الحديث حجة على جماعة من منع عن شيء من الصلوات كلها . ألا تراه

يقول : « إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الإمام ولم يصل فليصل معه » ؟ ولم يستثن صلاة

دون صلاة .

وقال أبو ثور : لا يعاد الفجر والعصر ، إلا أن يكون في المسجد وتقام الصلاة ، فلا يخرج

حتى يصلها .

وقوله : « فإنها نافلة » يريد الصلاة الآخرة منهما ، والأولى فرضه . فأما نهيه صلى الله

عليه وسلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب ، فقد

تأولوه على وجهين : أحدهما : أن ذلك على معنى إنشاء الصلاة ابتداء من غير سبب ، فأما

إذا كان لها سبب ، مثل أن يصادف قوماً يصلون جماعة ، فإنه يعيدها معهم ليحجز الفضيلة .

والوجه الآخر : أنه منسوخ ، وذلك أن حديث يزيد بن جابر متأخر ، لأن في قصته

« أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع » ثم ذكر الحديث .

وفي قوله : « فإنها نافلة » دليل على أن صلاة التطوع جائزة بعد الفجر قبل طلوع

الشمس ، إذا كان لها سبب .

وفيه دليل على أن صلاته منفرداً مجزية مع القدرة على صلاة الجماعة ، وإن كان ترك

الجماعة مكروهاً .

(١) يزيد : سوائي ، شهد حينئذ . وذهب بعضهم إلى أن يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر

رجل واحد .

أن تدخل مع الناس في صلاتهم؟ قال: إني كنت قد صليت في منزلي! وأنا أحسب أن قد صليت، فقال: إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم وإن كنت قد صليت، تكن لك نافلة، وهذه مكتوبة.

٥٤٦ - وعن رجل من بني أسد بن خزيمة: «أنه سأل أبا أيوب الأنصاري، فقال: يصلي أحدنا في منزله الصلاة، ثم يأتي المسجد وتقام الصلاة، فأصلي معهم، فأجد في نفسي من ذلك شيئاً؟ فقال أبو أيوب: سألنا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: فذلك له سهم جمع».

فيه رجل مجهول.

باب إذا صلى ثم أدرك جماعة يعيد [١: ٢٢٦]

٥٤٧ - عن سليمان بن يسار - يعني مولى ميمونة - قال: «أتيت ابن عمر على البلاط، وهم يصلون، فقلت: ألا تصلي معهم؟ قال: قد صليت، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين».

وأخرجه النسائي. وفي إسناده عمرو بن شعيب، وقد تقدم الكلام عليه. وهو محمول على صلاة الاختيار، دون ماله سبب، كالرجل يصلي ثم يدرك جماعة، فيصلّي معهم، وقد كان صلى، ليدرك فضيلة الجماعة، جمعاً بين الأحاديث.

٥٤٦ - قوله «سهم جمع» يريد أنه سهم من الخير، جمع له فيه حظان. وفيه وجه آخر، قال الأخفش: «سهم جمع» يريد سهم الجيش، وسهم الجيش هو السهم من الغنيمة. قال: والجمع ههنا الجيش. واستدل بقوله تعالى: (٤١: ٨) يوم التقى الجمعان) وبقوله: (٤٥: ٥٤) سيهزم الجمع) وبقوله (٢٦: ٦١) فلما ترأوا الجمعان).

٥٤٧ - قلت: هذه صلاة الإيثار والاختيار، دون ما كان لها سبب، كالرجل يدرك الجماعة وهم يصلون، فيصلّي معهم، ليدرك فضيلة الجماعة، توفيقاً بين الأخبار، ورفعاً للاختلاف بينها.

باب جماع الامامة وفضلها [٢٢٦ : ١]

٥٤٨ - عن عتبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أمَّ الناس فأصاب الوقت فله ولهم ، ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم » وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي المديني ، كنيته أبو حرملة ، وقد ضعفه غير واحد ، وأخرج له مسلم . وأخرج البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم » .

باب كراهية التدافع على الامامة [٢٢٧ : ١]

٥٤٩ - عن سلامة بنت الحر - أخت خراشة بن الحر الفزاري - قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن من أشراط الساعة أن يتدافع أهل المسجد ، لا يجلبون إماماً يصلون بهم » . وأخرجه ابن ماجه .

باب من أحق بالامامة [٢٢٧ : ١]

٥٥٠ - عن أبي مسعود البدرى ^(١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم قراءة ، فإن كانوا في القراءة سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سناً ، ولا يؤم الرجل في بيته ولا في سلطانه ، ولا يجلس علي تكريمته إلا بإذنه » . قال إسماعيل - وهو ابن رجاء - تكريمته : فراشه .

٥٥٠ - قلت : هذه الرواية مخرجة من طريق شعبة ، على ما ذكره أبو داود . والصحيح من هذا رواية سفيان عن إسماعيل بن رجاء ، حدثناه أحمد بن إبراهيم بن مالك حدثنا بشر بن موسى حدثنا الحميد بن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) اسمه : عتبة بن عمرو ، وقيل له « البدرى » لنزوله بيدر ، دون حضور الموقعة المشهورة ، وقيل : لحضورها ، والاول أكثر .

٥٥١ - وفي رواية : « فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة

سواء فأقدمهم هجرة » ولم يقل : « فأقدمهم قراءة » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

عليه وسلم قال : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ،

فإن كانوا سواء فأقدمهم هجرة ، وإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنة » .

قلت : وهذا هو الصحيح المستقيم في الترتيب ، وذلك أنه جعل صلى الله عليه وسلم ملاك أمر الإمامة القراءة ، وجعلها مقدمة على سائر الخصال المذكورة معها . والمعنى في ذلك أنهم كانوا قوماً أميين لا يقرؤون ، فمن تعلم منهم شيئاً من القرآن كان أحق بالإمامة ممن لم يتعلم ، لأنه لأصالة إلا بقراءة ، وإذا كانت القراءة من ضرورة الصلاة وكانت ركناً من أركانها صارت مقدمة في الترتيب على الأشياء الخارجة عنها . ثم تلا القراءة بالسنة ، وهي الفقه ومعرفة أحكام الصلاة ، وما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وبينه من أمرها ، فإن الإمام إذا كان جاهلاً بأحكام الصلاة وبما يعرض فيها من سهو ويقع من زيادة ونقصان أفسدها أو أخرجها ، فكان العالم بها والفقيه فيها مقدماً على من لم يجمع علمها ولم يعرف أحكامها . ومعرفة السنة وإن كانت مؤخرة في الذكر وكانت القراءة مبدوءاً بذكرها ، فإن الفقيه العالم بالسنة إذا كان يقرأ من القرآن ما يجوز به الصلاة أحق بالإمامة من الماهر بالقراءة إذا كان متخلفاً عن درجته في علم الفقه ومعرفة السنة .

وإنما قدم القارىء في الذكر لأن عامة الصحابة ، إذا اعتبرت أحوالهم ، وجدت أقرأهم أفقههم ، وقال ابن مسعود : كان أحدنا إذا حفظ سورة من القرآن لم يخرج عنها إلى غيرها حتى يُحكم علمها ، أو يعرف حلالها وحرامها ، أو كما قال ، فأما غيرهم ممن تأخر بهم الزمان ، فإن أكثرهم يقرؤون القرآن ولا يفقهون ، فقرأوهم كثير ، والفقهاء منهم قليل .

وأما قوله « فإن استووا في السنة فأقدمهم هجرة » فإن الهجرة قد انقطعت اليوم ، إلا أن فضيلتها موروثية ، فمن كان من أولاد المهاجرين ، أو كان في آباءه وأسلافه من له قدم أو سابقة في الإسلام ، أو كان أبوه أقدم إسلاماً ، فهو مقدم على من لا يعدل آباءه سابقة ، أو كانوا

قريبى العهد بالإسلام^(١) . فإذا كانوا متساوين فى هذه الخلال الثلاث ، فأكبرهم سنّاً مقدم على من هو أصغر سنّاً منه ، لفضيلة السن ، ولأنه إذا تقدم أصحابه فى السن فقد تقدمهم فى الإسلام ، فصار بمنزلة من تقدمت هجرته ، وعلى هذا الترتيب يوجد أقاويل أكثر العلماء فى هذا الباب . قال عطاء بن أبى رباح : يؤمهم أئمتهم ، فإن كانوا فى الفقه سواء فأقروهم ، فإن كانوا فى الفقه والقراءة سواء فأسنهم . وقال مالك : يتقدم القوم أعلمهم ، ففيل له : أقروهم ؟ قال : قد يقرأ من لا يرضى . وقال الأوزاعى : يؤمهم أئمتهم .

وقال الشافعى : إذا لم تجتمع القراءة والفقه والسن فى واحد قدموا أئمتهم إذا كان يقرأ من القرآن ما يكتفى به فى الصلاة ، وإن قدموا أقرأهم إذا كان يعلم من الفقه ما يلزمه فى الصلاة فحسن . وقال أبو ثور : يؤمهم أئمتهم إذا كان يقرأ القرآن ، وإن لم يقرأه كله . وكان سفيان وأحمد بن حنبل وإسحق يقدمون القراء ، قولاً بظاهر الحديث .

وأما قوله « ولا يؤم الرجل فى بيته » فعنه : أن صاحب البيت أولى بالإمامة فى بيته إذا كان من القراءة والعلم بمحل يمكنه أن يقيم الصلاة . وقد روى مالك بن الحويرث عن النبى صلى الله عليه وسلم : « من زار قوماً فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » .

وقوله : « ولا فى سلطانه » فهذا فى الجمعات والأعياد ، لتعلق هذه الأمور بالسلطين . فأما فى الصلوات المكتوبات فأعلمهم أولاهم بالإمامة ، فإن جمع السلطان هذه الفضائل كلها فهو أولاهم بالإمامة فى كل صلاة .

وكان أحمد بن حنبل يرى الصلاة خلف أئمة الجور ، ولا يراها خلف أهل البدع . وقد يتأول أيضاً قوله : « ولا فى سلطانه » على معنى ما يتسلط عليه الرجل من ملكة فى بيته ، أو يكون إمام مسجده فى قومه وقبيلته .

و « تكرمته » فراشه وسريزه وما يعد لإكرامه من وطاء ونحوه .

(١) إن الهجرة لله ورسوله مزية ذاتية لا تورث . ولا تزال الهجرة مفتحة الأبواب إلى الآن لمن أراد أن يفر بدينه إلى الله وكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من فتن التقليد والشرك والفسوق والعصيان التى عمت بها البلوى فى معظم البلدان التى تدعى باسم الإسلام . وللإمام ابن القيم كلام فى الهجرة فى الرسالة التبوكية حقق فيه أنها هجر ما يكرهه الله إلى ما يحبه . فيقدم أقدمهم فى هذا وأئمتهم عليه ، ويدل لذلك « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » الحديث « والعبد دائم الحركة حساً ومعنى . فهو أبداً منتقل من حال إلى حال . ومن بيته إلى بيته . فالؤمن يجعل كل ذلك فى طاعة الله ورسوله .

٥٥٢ - وعن عمرو بن سلمة قال : « كنا بحاضر ، يمر بنا الناس إذا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانوا إذا رجعوا مروا بنا ، فأخبرونا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا ، وكنت غلاماً حافظاً ، فحفظت من ذلك قرآناً كثيراً . فانطلق أبي وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في نفر من قومه ، فعلمهم الصلاة . وقال : يؤمكم أقرؤكم . فكنت أقرأهم ، لما كنت أحفظ . فقدموني ، فكنت أوهمهم ، وعليّ بردة لى صغيرة صفراء . فكنت إذا سجدت تكشفت عني ، فقالت امرأة من النساء : واروا عنا عورة قارئكم ، فاشترؤا لى قميصاً عثمانياً . فما فرحت بشيء بعد الإسلام فرحى به ، فكنت أوهمهم وأنا ابن سبع سنين ، أو ثمان سنين . »

٥٥٣ - وفي رواية « فكنت أوهمهم في بردة موصلة ، فيها فتق . فكنت إذا سجدت خرجت أستى . »

٥٥٤ - وفي رواية : عن عمرو بن سلمة عن أبيه : « أنهم وفدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أرادوا أن ينصرفوا قالوا : يا رسول الله ، من يؤمنا ؟ قال : أكثركم جمعاً للقرآن ، أو أخذاً للقرآن . فلم يكن أحد من القوم جمع ما جمعت . قال : فقدموني ، وأنا غلام ، وعليّ شملة لى . قال : فما شهدت جمعاً من جرم^(١) إلا كنت إمامهم ، وكنت أصلى على جنازهم إلى يومى هذا . »

٥٥٣ - قوله . « كنا بحاضر » الحاضر : القوم النزول على ما يقيمون به ولا يرحلون عنه . ومعنى الحاضر : المحضور ، فاعل بمعنى مفعول .

وقد اختلف الناس في إمامة الصبي غير البالغ ، إذا عقل الصلاة . فمن أجاز ذلك الحسن وإسحق بن راهويه .

وقال الشافعى : يؤم الصبي غير المحتلم إذا عقل الصلاة إلا في الجمعة .

(١) جرم هذا — بفتح الجيم وسكون الراء المهملة وبعدها ميم — هو جرم بن ربان ، من قضاة . وربان — بفتح الراء المهملة وتشديد الباء الموحدة وفتحها وبعدها ألف نون — وفي بحيلة : جرم . وفي عاملة : جرم أيضاً . وفي طيء : جرم أيضاً .

٥٥٥ - وفي رواية عن عمرو بن سلمة ، قال : « لما وفد قومي إلى النبي صلى الله عليه وسلم » ولم يقل : « عن أبيه » .

وأخرجه البخاري بنحوه . وفيه « وأنا ابن ست ، أو سبع سنين » وليس فيه عن أبيه . وأخرجه النسائي .

٥٥٦ - وعن ابن عمر : « أنه لما قدم المهاجرون الأولون نزلوا العُصبة ^(١) ، قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة ^(٢) ، وكان أكثرهم قرآناً » .

٥٥٧ - وفي رواية « وفيهم عمر بن الخطاب وأبو سلمة بن عبد الأسد » . وأخرجه البخاري . وليس فيه ذكر عمر وأبي سلمة .

٥٥٨ - وعن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ولصاحب له : إذا حضرت الصلاة فأذنا ، ثم أقيما ، ثم ليؤمكما أكبركما » .

٥٥٩ - وفي رواية قال : « وكنا يومئذ متقاربين في العلم » .

٥٦٠ - وفي رواية : « قلت لأبي قلابة : فأين القرآن ؟ قال : إنهما كانا متقاربين » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه ، مختصراً ومطولاً .

٥٦١ - وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لِيُؤْذَنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ وَلِيُؤْمَّكُمْ قُرَاؤُكُمْ » .

وكره الصلاة خلف الغلام قبل أن يحتلم عطاء ، والشعبي ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وإليه ذهب أصحاب الرأي . وكان أحمد بن حنبل يضعف أمر عمرو بن سلمة . وقال مرة : دعه ليس بشيء بَيِّن . وقال الزهري : إذا اضطروا إليه أمهم .

(١) موضع بقاء . ويروى : المعصب . وضبطه بعضهم بفتح العين والصاد .

(٢) كنيته : أبو عبد الله . كان من فضلاء الموالي ، ومن خيار الصحابة وكبارهم . كان من أهل فارس ، من إصطخر . وقيل : إنه من العجم من سبي كرمان . فكان يعد من قریش ، لتبني أبي حذيفة له . ويعد في العجم لأصله . ويعد في المهاجرين لهجرته . ويعد في الأنصار لأن معتقته أنصارية . ويعد في القراء . وقيل : عد في المهاجرين لتبني أبي حذيفة له . قتل يوم البصرة شهيداً هو وأبو حذيفة ، فوجد رأس سالم عند رجل أبي حذيفة ، ورأس أبي حذيفة عند رجل سالم . رضي الله عنهما . من هامس المنذري .

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده الحسين بن عيسى الحنفى الكوفى . وقد تكلم فيه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان . وذكر الدارقطنى أن الحسين بن عيسى تفرد بهذا الحديث عن الحكم بن أبان .

باب إمامة النساء [٢٣٠ : ١]

٥٦٢ - عن أم ورقة بنت نوفل : « أن النبى صلى الله عليه وسلم لما غزا بدرًا قالت : قلت له : يا رسول الله ، أئذن لى فى الغزو معك ، أمّرض مرضاكم ، لعل الله عز وجل يرزقنى شهادة . قال : قرّى فى بيتك ، فإن الله عز وجل يرزقك الشهادة . قال : فكانت تسمى الشهيذة . قال : وكانت قد قرأت القرآن . فاستأذنت النبى صلى الله عليه وسلم أن تتخذ فى دارها مؤذنًا ، فأذن لها . قال : وكانت دبّرت غلامًا لها وجارية . فقاما إليها بالليل ، فعمّاهما بقטיפه لها حتى ماتت ، وذهبا . فأصبح عمر ، فقام فى الناس ، فقال : من عنده من هذين علم ، أو من رآهما فليجئ بهما . فأمر بهما فصلبا . فكانا أول مصلوب بالمدينة . »

٥٦٣ - وفى رواية : قال : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها فى بيتها . وجعل لها مؤذنًا يؤذن لها . وأمرها أن تؤمّ أهل دارها . »

قال عبد الرحمن - يعنى ابن خلاد الانصارى - : فأنا رأيت مؤذنًا شيخًا كبيرًا . فى إسناده الوليد بن عبد الله بن جميع الزهرى الكوفى^(١) . وفيه مقال . وقد أخرج له مسلم .

باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون [٢٣١ : ١]

٥٦٤ - عن عبد الله بن عمرو : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : ثلاثة

قلت : وفى جواز صلاة عمرو بن سلمة لقومه دليل على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل ، لأن صلاة الصبي نافلة .

٥٦٤ - قلت : يشبه أن يكون هذا الوعيد فى الرجل ليس من أهل الإمامة ، فيقتحم فيها

(١) فى عون المعبود : وقال ابن القطان فى كتابه : الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن خلاد لا يعرف حالهما . قلت : ذكرهما ابن حبان فى الثقات . وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه : أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : « تؤم المرأة النساء ، تقوم وسطهن » .

لا يقبل الله منهم صلاة : من تقدم قوماً وهم له كارهون . ورجل أتى الصلاة دِباراً -
والدبار : أن يأتيها بعد أن تقوته - ورجل اعتبَدَ مُحَرَّرَهُ .

وأخرجه ابن ماجة . وفي إسناده عبدالرحمن بن زياد، وهو ابن أنعم الإفريقي، وهو ضعيف.

باب إمامة البر والفاجر [٢٣١ : ١]

٥٦٥ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم ، برّاً كان أو فاجراً ، وإن عمل الكبائر » ^(١) .

باب إمامة الأعمى [٢٣٢ : ١]

٥٦٦ - عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم ، يؤم الناس وهو أعمى » .

باب إمامة الزائر [٢٣٢ : ١]

٥٦٧ - عن أبي عطية - وهو العقيلي ، مولاهم - قال : « كان مالك بن حويرث يأتينا إلى مُصلانا هذا ، فأقيمت الصلاة ، فقلنا له : تقدم فَصَلِّ . فقال لنا : قدموا رجلاً منكم يصلي بكم ، وسأحدثكم لم لا أصلي بكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من زار قوماً فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » .

ويتغلب عليها ، حتى يكره الناس إمامته . فأما إن كان مستحقاً للإمامة فاللوم على من كرهه دونه . وشكى رجل إلى علي بن أبي طالب ، وكان يصلي بقوم وهم له كارهون ؟ فقال : « إنك لخروط » يريد إنك متعسف في فعلك ، ولم يزد على ذلك . وقوله : « وأتى الصلاة دِباراً » فهو أن يكون قد اتخذ عادة ، حتى يكون حضوره الصلاة بعد فراغ الناس وانصرافهم عنها . واعتباد المحرر يكون من وجهين : أحدهما : أن يعتقه ثم يكتم عتقه أو ينكره ، وهو شر الأمرين . والوجه الآخر : أن يستخدمه كرهاً بعد العتق .

(١) غير موجود في مختصر المنذرى . وهو في أبي داود .

وأخرجه الترمذى : وقال : هذا حديث حسن . وأخرجه النسائى مختصراً . وسئل أبو حاتم الرازى عن أبى عطية هذا ؟ فقال لا يعرف ، ولا يسمّى .

باب الامام يقوم مكاناً أرفع من مكان القوم [٢٣٢ : ١]

٥٦٨ - عن همام - وهو ابن الحرث النخعى الكوفى : « أن حذيفة أمّ الناس فى المدائن على دكان ، فأخذ أبو مسعود بقميصه ، فحبذه . فلما فرغ من صلاته ، قال : ألم تعلم أنهم كانوا يُنهبون عن ذلك ؟ قال : بلى . فذكرت حين مددتنى » .

٥٦٩ - وعن عدى بن ثابت الأنصارى قال : حدثني رجل : « أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدائن ، فأقيمت الصلاة ، فتقدم عمار ، وقام على دُكان يصلى ، والناس أسفل منه . فتقدم حذيفة ، فأخذ على يديه . فاتبعه عمار حتى أنزله حذيفة . فلما فرغ عمار من صلاته ، قال له حذيفة : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا أمّ الرجل القوم فلا يقيم فى مكان أرفع من مقامهم ، أو نحو ذلك ؟ قال عمار : لذلك اتبعتك حين أخذت على يدى » .
فى إسناده رجل مجهول .

باب إمامة من صلى بقوم وقد صلى تلك الصلاة [٢٣٣ : ١]

٥٧٠ - عن عبيد الله بن مقسم عن جابر بن عبد الله : « أن معاذ بن جبل كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ، ثم يأتى قومه فيصلّى بهم تلك الصلاة » .

٥٧٠ - قلت : فيه من الفقه جواز صلاة المفترض خلف المتنفل ، لأن صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هى الفريضة ، وإذا كان قد صلى فرضه كانت صلاته بقومه نافذة له .
وفيه دليل على جواز إعادة صلاة فى يوم مرتين ، إذا كان الإعادة سبب من الأسباب التى تعاد لها الصلوات .

واختلف الناس فى جواز صلاة المفترض خلف المتنفل . فقال مالك : إذا اختلفت نية الإمام والمأموم فى شئ من الصلاة لم يعتد المأموم بما صلى معه واستأنف ، وكذلك قال

٥٧١ - وعن عمرو بن دينار : سمع جابر بن عبد الله يقول : « إن معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يرجع فيؤم قومه » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

باب الامام يصلي من قعود [٢٣٣ : ١]

٥٧٢ - عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع فجحش شقه الأيمن ^(١) ، فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد . فصلينا وراءه قعوداً . فلما انصرف قال : إنما جعل الامام ليؤتم به . فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً . وإذا ركع فاركعوا

الزهرى وربيعة . وقال أصحاب الرأي : إن كان الإمام متطوعاً لم يجزىء من خلفه الفريضة ، وإن كان الإمام مفترضاً وكان من خلفه متطوعاً ، كانت صلاتهم جائزة . وجوزوا صلاة المقيم خلف المسافر . وفرض المسافر عندهم ركعتان .
وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل : صلاة المفترض خلف المتنفل جائزة . وهو قول عطاء وطاوس .

وقد زعم بعض من لم يرد ذلك جائزاً أن صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نافلة ، وبقومه فريضة . وهذا فاسد . إذ لا يجوز على معاذ أن يدرك الفرض - وهو أفضل العمل - مع أفضل الخلق ، فيتركه ويضيع حظه منه ، ويقنع من ذلك بالنفل الذي لا طائل فيه . ويدل على فساد هذا التأويل قول الراوي : « كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء : » والعشاء هي صلاة الفريضة . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إذ أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » فلم يكن معاذ يترك المكتوبة بعد أن شهدا وقد أقيمت ، وقد أثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفقه ، فقال : « أفقهكم معاذ » .

٥٧٢ - قلت : وذكر أبو داود هذا الحديث من رواية جابر ، وأبي هريرة ، وعائشة . ولم يذكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر ما صلاها بالناس وهو قاعد ، والناس خلفه قيام ، وهذا آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم .

(١) الجحش : مثل الخدش . وقيل فوقه . وقد يكون ما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك السقوط مع الخدش رض في الأعضاء وتوجع . فذلك منعه القيام للصلاة .

وإذا رفع فارفعوا . وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد . وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٥٧٣ - وعن أبي سفيان ^(١) عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : « ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة ، فصرعه على جذم نخلة ، فانفكت قدمه ، فأتيناه نعوذه ، فوجدناه فى مشربة لعائشة يسبح جالساً . قال : قمنا خلفه ، فسكت عنا . ثم أتيناه مرة أخرى نعوذه ، فصلى المكتوبة جالساً ، قمنا خلفه . فأشار إلينا ، فقمنا . قال : فلما قضى الصلاة قال : إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً . وإذا صلى الإمام قائماً فصلوا قياماً . ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعضاً منها » .

ومن عادة أبى داود فيما أنشأ من أبواب هذا الكتاب أن يذكر الحديث فى بابه ، ويذكر الذى يعارضه فى باب آخر على إثره ، ولم أجده فى شىء من النسخ ، فلست أدري كيف أغفل ذكر هذه القصة ، وهى من أمهات السنن ؟ وإليه ذهب أكثر الفقهاء . ونحن نذكره لتحصل فائدته ، وتحفظ على الكتاب رسمه وعادته :

حدثنا محمد بن الحسن بن سعيد الزعفرانى حدثنا يحيى بن أبى طالب حدثنا على بن عاصم أخبرنى يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبى مليكة عن عائشة قالت : « ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاثنين ، فلما ناداه بلال بصلاة الغداة ، قال : قولوا له : فليقل لأبى بكر فليصل بالناس . قال : فرجع إلى أبى بكر فقال له : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تصلى بالناس ، فتقدم أبو بكر فصلى بالناس . وكان أبو بكر إذا صلى لا يرفع رأسه ولا يلتفت ، فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم خفّة ، فخرج يهادى بين رجلين : أسامة ورجل آخر . فلما رآه الناس تفرجت الصفوف لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعلم أبو بكر أنه لا يتقدم ذلك المتقدم أحد . فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقامه فى مقامه ، وجعله

(١) هو طلحة بن نافع القرشى ، مكى ، سكن واسط . احتج به مسلم واستشهد به البخارى .

وأخرجه ابن ماجة مختصراً .

٥٧٤ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا كبر فكبروا ، ولا تكبروا حتى يكبر . وإذا ركع فاركعوا ، ولا تركعوا حتى يركع ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد - قال مسلم : [شيخ أبي داود] ولك الحمد . وإذا سجد فاسجدوا ، ولا تسجدوا حتى يسجد . وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون » .

قال أبو داود : « اللهم ربنا لك الحمد » أفهمني بعض أصحابنا عن سليمان [بن حرب شيخه] .

٥٧٥ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به - بهذا الخبر - زاد : وإذا قرأ فأنصتوا » .

عن يمينه . وقعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر بالناس ، فجعل أبو بكر يكبر بتكبيره ، وجعل الناس يكبرون بتكبير أبي بكر » .

قلت : وفي إقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر عن يمينه ، وهو مقام المأموم ، وفي تكبيره بالناس وتكبير أبي بكر بتكبيره - بيان واضح أن الإمام في هذه الصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد صلى قاعداً ، والناس من خلفه قيام ، وهي آخر صلاة صلاها بالناس . فدل أن حديث أنس وجابر منسوخ . ويزيد ما قلناه وضوحاً : ما رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : « لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم - وذكر الحديث - قالت : فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس على يسار أبي بكر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالساً ، وأبو بكر قائماً يقتدي به ، والناس يقتدون بأبي بكر » . حدثونا به عن يحيى بن محمد بن يحيى حدثنا مسدد حدثنا أبو معاوية . والقياس يشهد لهذا القول . لأن الإمام لا يسقط عن القوم شيئاً من أركان الصلاة مع القدرة عليه . ألا ترى أنه لا يحيل الركوع والسجود إلى الإيماء ؟ فكذلك لا يحيل القيام إلى القعود . وإلى هذا ذهب سفيان الثوري ، وأصحاب الرأي ، والشافعي وأبو ثور . وقال مالك : لا ينبغي لأحد أن يؤم بالناس قاعداً . وذهب أحمد بن حنبل وإسحق بن

وأخرجه النسائي وابن ماجه . قال أبو داود : وهذه الزيادة « وإذا قرأ فأنصتوا » ليست بمحفوظة . الوهم عندنا من أبي خالد . هذا آخر كلامه . وفيما قاله نظر : فان أبا خالد هذا هو سليمان بن حيان الأحمر ، وهو من الثقات ، الذين احتج البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحهما ، ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة ، بل قد تابعه عليها أبو سعد محمد بن سعد الأنصاري الأشعري المدني ، نزيل بغداد ، وقد سمع من ابن عجلان ، وهو ثقة ، وثقه يحيى بن معين ، ومحمد بن عبد الله المخزومي ، وأبو عبد الرحمن النسائي . وقد خرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الأحمر ، ومن حديث محمد بن سعد هذا . وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعري ، من حديث جرير بن عبد الحميد عن سليمان التيمي عن قتادة . وقال الدارقطني : هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن قتادة ، وخالفه الحفاظ فلم يذكروها . قال : وإجماعهم على مخالفته يدل على وهمه . هذا آخر كلامه . ولم يؤثر عند مسلم تفرد سليمان بذلك ، لثقلته وحفظه ، وصححه هذه الزيادة . قال أبو إسحق - صاحب مسلم : قال أبو بكر ابن أخت أبي النصر في هذا الحديث : أي طعن فيه ؟ فقال مسلم : تريد أحفظ من سليمان ؟ فقال له أبو بكر : فحديث أبي هريرة هو صحيح ؟ يعني : « وإذا قرأ فأنصتوا » ، فقال : هو عندي صحيح . فقال : لم لم تضعه ههنا ؟ قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ههنا ما اجتمعوا عليه . فقد صح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ، ومن حديث أبي هريرة .

٥٧٦ - وعن عائشة أنها قالت : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته ، وهو جالس .

راهويه ونفر من أهل الحديث إلى خبر أنس ، وأن الإمام إذا صلى قاعداً صلى من خلفه قعوداً ^(١) .

وزعم بعض أهل الحديث أن الروايات اختلفت في هذا : فروى الأسود عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إماماً » وروى سفيان عنها : « أن الإمام أبو بكر » فلم يجز أن يُترك له حديث أنس وجابر . ويشبه أن يكون أبو داود إنما ترك ذكره لأجل هذه العلة .

(١) وهذا هو الصحيح . وكتبه أحمد شاكر .

فصلى وراءه قوم قياماً . فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا . وإذا رفع فارفعوا . وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً » .
وأخرجه البخارى ومسلم .

٥٧٧ - وعن أبي الزبير عن جابر قال : « اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم ، فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يكبر لسمع الناس تكبيره » ثم ساق الحديث .

وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجة مطولاً . وفيه : « فرآنا قياماً ، فأشار إلينا فقمنا » .

٥٧٨ . وعن حصين ، من ولد سعد بن معاذ ، عن أسيد بن حضير : « أنه كان يؤمهم ، قال : فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود . فقال : يا رسول الله ، إن إمامنا مريض ؟ فقال : إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً » .

قال أبوداود : وهذا الحديث ليس بمتصل . ومأقوله ظاهر ، فإن حصيناً - هذا - إنما يروى عن التابعين ، لا تحفظ له رواية عن الصحابة ، سيما أسيد بن حضير ، فإنه قديم الوفاة ، توفي سنة عشرين ، وقيل سنة إحدى وعشرين .

باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان ؟ [٢٣٥ : ١]

٥٧٩ - عن ثابت - وهو البنانى - عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على أم حرام ، فأتوه بسمن وتمر . فقال : ردوا هذا في وعائه ، وهذا في سقائه ، فإني صائم . ثم قام ، فصلى بنا ركعتين تطوعاً . فقامت أم سليم وأم حرام خلفنا . قال ثابت : ولا أعلمه إلا قال : أقامني عن يمينه ، على بساط » .

وفى الحديث من الفقه : أنه تجوز الصلاة بإمامين ، أحدهما بعد الآخر ، من غير حدث يحدث بالإمام الأول .

وفيه دليل على جواز تقدم بعض صلاة المأموم صلاة الإمام .

وقوله : « نجحش شقه » معناه : أنه انسجج جلده ، والنجحش كالخدش ، أو أكثر من ذلك .

٥٨٠ - وعن موسى بن أنس عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمه وامرأة منهم ، فجعله عن يمينه ، والمرأة خلف ذلك » .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٥٨١ - وعن عطاء - وهو ابن أبي رباح - عن ابن عباس قال : « بث في بيت خالتي ميمونة . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ، فأطلق القرية ، فتوضأ ، ثم أوكى القرية ، ثم قام إلى الصلاة . فقممت ، فتوضأت كما توضأ . ثم جئت ، فقممت عن يساره ، فأخذني يمينه ، فأدارني من ورائه . فأقامني عن يمينه . فصليت معه » .
وأخرجه مسلم .

٥٨٢ - وفي رواية من حديث سعيد بن جبيرة عنه : « فأخذ برأسي ، أو بدوائتي ، فأقامني عن يمينه » .

وقد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث كريب عن ابن عباس ، وسيأتي إن شاء الله تعالى . وقد أخذ من حديث ابن عباس هذا ما يقارب عشرين حكماً .

باب ، إذا كانوا ثلاثة ، كيف يقومون ؟ [١ : ٢٣٦]

٥٨٣ - عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : « أن جدته مكية دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته ، فأكل منه - زاد فيه إبراهيم بن طهمان وغيره : فأكل منه ، وأكلت معه - ثم قال : قوموا فلاصلي لكم . قال أنس : فقممت

٥٨١ - قلت : فيه أنواع من الفقه ، منها : جواز الصلاة بالجماعة في النوافل . ومنها : أن الاثنين جماعة . ومنها : أن المأموم يقوم عن يمين الإمام إذا كانا اثنين . ومنها : جواز العمل اليسير في الصلاة . ومنها : جواز الائتمام بصلاة من لم ينو الإمامة فيها .

٥٨٣ - قلت : فيه من الفقه جواز صلاة الجماعة في التطوع . وفيه جواز صلاة المنفرد خلف الصف ، لأن المرأة قامت وحدها من وراءهما ^(١) .

(١) هذا خاص بالنساء ، وأما الرجال فلا .

إلى حصير لناقد أسود من طول ما لبس ، فنصحته بماء ، فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصفت أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من ورائنا . فصلى لنا ركعتين ، ثم انصرف . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى . واليتيم : هو ضُميرة بن أبى ضُميرة ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، له ولأبيه حبة ، وعدادهما فى أهل المدينة . وقال أبو عمر النمرى : قوله « جدته مليكة » مالك يقوله . والضُمير الذى فى « جدته » : هو عائذ على إسحق ، وهى جدة إسحق ، أم أبيه عبد الله بن أبى طلحة ، وهى أم سليم بنت ملحان . زوج أبى طلحة الأنصارى ، وهى أم أنس بن مالك . وقال غيره : الضُمير يعود على أنس بن مالك . وهو القائل « أن جدته » وهى جدة أنس بن مالك ، أم أمه ، واسمها مليكة بنت مالك بن عدي . ويؤيد ما قاله أبو عمر أن فى بعض طرق هذا الحديث « أن أم سليم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيها » أخرجه النسائى من حديث يحيى بن سعيد عن إسحق بن عبد الله .

٥٨٤ - وعن الأسود - وهو ابن يزيد النخعى - قال : « استأذن علقمة والأسود على عبدالله ، وقد كنّا أطلنا القعود على بابهِ . فخرجت الجارية فاستأذنت لهما ، فأذن لهما ، ثم قام فصلى بيني وبينه . ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل . » وأخرجه النسائى . وفى إسناده هرون بن عنترة ، وقد تكلم فيه بعضهم . وقال أبو عمر

وفيه دليل على أن إمامة المرأة للرجال غير جائزة ، لأنها لما زحمت عن مساواتهم فى مقام الصف كانت من أن تتقدمهم أبعد .

وفيه دليل على وجوب ترتيب مواقف المأمومين ، وأن الأفضل يتقدم على من دونه فى الفضل . وكذلك قال صلى الله عليه وسلم : « ليلنى ذوو الأحلام والنهى » . وعلى هذا القياس : إذا صلى على جماعة من الموتى ، فيهم رجال ونساء وصبيان وخنثى . فإن الأفضل منهم يكون الإمام ، فيكون الرجل أقربهم منه ، ثم الصبي ، ثم الخنثى ، ثم المرأة . فإن دفنوا فى قبر واحد ، كان أفضلهم أقربهم إلى القبلة ، ثم يليه الذى هو أفضل ، وتكون المرأة آخرهم ، إلا أنه يكون بينها وبين الرجل حجاب من لبن ونحوه .

النمى : وهذا الحديث لا يصح رفعه ، والصحيح فيه عندهم التوقيف على ابن مسعود : « أنه كذلك صلى بعلمة والأسود » . وهذا الذى أشار إليه أبو عمر قد أخرجه مسلم فى صحيحه : « أن ابن مسعود صلى بعلمة والأسود » وهو موقوف . وقال بعضهم : حديث ابن مسعود منسوخ ، لأنه إنما تعلم هذه الصلاة من النبى صلى الله عليه وسلم وهو بمكة ، وفيها التطبيق وأحكام آخر ، هى الآن متروكة ، وهذا الحكم من جعلها ، فلما قدم النبى صلى الله عليه وسلم تركه .

باب الامام ينحرف بعد التسليم [٢٣٧ : ١]

٥٨٥ - وعن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان إذا انصرف انحرف » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح .

٥٨٦ - وعن البراء بن عازب قال : « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أحببنا أن نكون عن يمينه ، فيقبل علينا بوجهه ، صلى الله عليه وسلم » .
وأخرجه النسائى وابن ماجه . وفى حديث أبى داود والنسائى : عن عبيد بن البراء عن أبيه . وفى حديث ابن ماجه عن ابن البراء عن أبيه ، ولم يسمه .

باب الامام يتطوع فى مكانه [٢٣٧ : ١]

٥٨٧ - عن عطاء الخراسانى عن المغيرة بن شعبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلى الإمام فى الموضع الذى صلى فيه حتى يتحول » .

وأخرجه ابن ماجه . وقال أبو داود : عطاء الخراسانى لم يدرك المغيرة بن شعبة . وما قاله ظاهر ، فإن عطاء الخراسانى ولد فى السنة التى مات فيها المغيرة بن شعبة ، وهى سنة خمسين من الهجرة على المشهور ، أو يكون ولد قبل وفاته بسنة على القول الآخر .

باب الامام يحدث بعد ما يرفع رأسه [٢٣٨ : ١]

٥٨٨ - عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قضى الإمام الصلاة

٥٨٨ - قلت هذا الحديث ضعيف ، وقد تكلم الناس فى بعض نقلته ، وقد عارضته الأحاديث

وقعد ، فأحدث قبل أن يتكلم ، فقد تمت صلاته ومن كان خلفه ممن أتم الصلاة .
وأخرجه الترمذى . وقال : هذا حديث ليس إسناده بالقوى . وقد اضطربوا فى إسناده .
وقال أيضاً : وعبد الرحمن بن زياد : هو الإفريقى ، وقد ضعفه بعض أهل الحديث ، منهم
يحيى بن سعيد القطان ، وأحمد بن حنبل . وقال الخطابى : هذا حديث ضعيف ، وقد تكلم
الناس فى بعض نقلته .

٥٨٩ - وعن على قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ،
وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا الحديث أصح شيء فى هذا الباب
وأحسن . وقال أبو نعيم الأصبهاني : مشهور ، لا يعرف إلا من حديث عبد الله بن محمد بن
عقيل بهذا اللفظ من حديث على . هذا آخر كلامه . وعبد الله بن محمد بن عقيل قد احتج
بعضهم بحديثه ، وتكلم فيه بعضهم .

التي فيها إيجاب التشهد والتسليم . ولا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهره . لأن أصحاب
الرأى لا يرون أن صلاته قد تمت بنفس القعود حتى يكون ذلك بقدر التشهد ، على ما رويوا
عن ابن مسعود ، ثم لم يقودوا قولهم فى ذلك ، لأنهم قالوا : إذا طلعت عليه الشمس أو كان
متيمماً ، فرأى الماء ، وقد قعد مقدار التشهد قبل أن يسلم ، فقد فسدت صلاته . وقالوا فيمن
قهقه بعد الجلوس قدر التشهد أن ذلك لا يفسد صلاته ويتوضأ ، ومن مذهبه أن القهقهة
لا تنقض الوضوء ، إلا أن تكون فى صلاة . والأمر فى اختلاف هذه الأقاويل ومخالفتها
الحديث بين .

٥٨٩ - قلت : فى هذا الحديث بيان أن التسليم ركن للصلاة ، كما أن التكبير ركن لها ، وأن
التحليل منها إنما يكون بالتسليم ، دون الحدث والكلام ، لأنه قد عرفه بالألف واللام ،
وعينه كما عين الطهور وعرفه ، فكان ذلك منصرفاً إلى ما جاءت به الشريعة من الطهارة
المعروفة ، والتعريف بالألف واللام مع الإضافة يوجب التخصيص ، كقولك : فلان مبيتة
المساجد ، تريد أنه لا مبيت له يأوى إليه غيرها . وفيه دليل أن افتتاح الصلاة لا يكون
إلا بالتكبير دون غيره من الأذكار .

باب مايؤمر المأموم من اتباع الامام [٢٣٩ : ١]

٥٩٠ - عن معاوية بن أبي سفيان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبادروني بركوع ولا بسجود . فإنه مها أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت ، إني قد بدّنت » .

وأخرجه ابن ماجة .

٥٩١ - وعن أبي إسحق وهو السبيعي ^(١) - قال : سمعت عبد الله بن يزيد الخطمي ^(٢) يخطب الناس قال : حدثنا البراء - وهو غير كذوب ^(٣) : « أنهم كانوا إذا رفعوا رؤوسهم من الركوع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قاموا قياماً . فإذا رأوه قد سجد سجدوا » .

٥٩٠ - قوله « تدركوني إذا رفعت » يريد أنه لا يضركم رفع رأسى وقد بقى عليكم شىء منه إذا أدركتموني قائماً قبل أن أسجد . وكان صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع يدعو بكلام فيه طول .

وقوله « إني قد بدّنت » يروى على وجهين . أحدهما : « بدّنت » بتشديد الدال ، ومعناه كبر السن ، يقال : بدّن الرجل تبديناً ، إذا أسن . والآخر « بدّنت » مضمومة الدال غير مشددة ، ومعناه : زيادة الجسم واحتمال اللحم . وروى عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما طعن فى السن احتمل بدنه اللحم » وكل واحد من كبر السن واحتمال اللحم يُثقل البدن ويثبّط عن الحركة .

(١) هو عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي ، من أعيان التابعين . والسبيعي : بطن من همدان .
(٢) روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرج البخارى حديثه فى صحيحه . وهو أيضاً خطمي كوفى ، وكان أميراً بها . وخطمة : هو عبد الله بن جشم بن مالك بن الأوس . قيل له : خطمة ، لأنه ضرب رجلاً بسيفه على خطمه ، فسمى خطمة . من هامش المنذرى .

(٣) قال يحيى بن معين : قائل هذا أبو إسحق فى عبد الله بن يزيد ، لا فى البراء . لأن مثل البراء لا يحتاج أن يزكى ويقال فيه مثل هذا . وقال القاضى أبو الوليد الوقشى : والظاهر أنه فى البراء . وقال غيره : هذا لا وضم فيه على الصحابي ، ولم يرد التعديل ، وإنما أراد الراوى به قوة الحديث وتوثيقه ، إذ رواه عن البراء وهو متهم . ومثله قول أبي مسلم الخولاني : حدثنا الحبيب الأمين عوف بن مالك . وتنزيه ابن معين البراء - لصحبته - عن التعديل ولم ينزه عنه عبد الله بن يزيد - لا وجه له . فان عبد الله بن يزيد أيضاً معدود فى الصحابة . من هامش المنذرى .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى بنحوه .

٥٩٢ - وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يحنو أحد منا ظهره حتى يرى النبي صلى الله عليه وسلم يضع » .
وأخرجه مسلم . يقال : حنيت ظهري ، وحنيت العود : عطفته . وحنوت : لغة .

٥٩٣ - وعن مُحارب بن دثار قال : سمعت عبد الله بن يزيد يقول على المنبر : حدثني البراء : « أنهم كانوا يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإذا ركع ركعوا . وإذا قال : سمع الله لمن حمده لم نزل قياماً حتى يرونه قد وضع جبهته بالأرض ، ثم يتبعونه ، صلى الله عليه وسلم » .
وأخرجه مسلم .

باب التشديد فيمن يرفع قبل الامام أو يضع قبله [١ : ٢٤٠]

٥٩٤ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما يخشى - أو ألا يخشى - أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجد أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو صورته صورة حمار ؟ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه .

باب فيمن ينصرف قبل الامام [١ : ٢٤٠]

٥٩٥ - عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم حَضَّهم على الصلاة ، ونهاهم أن ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة » .

٥٩٤ - قلت . واختلف الناس فيمن فعل ذلك . فروى عن ابن عمر أنه قال : « لا صلاة لمن فعل ذلك » . وأما عامة أهل العلم فإنهم قالوا : قد أساء ، وصلاته مجزية ، غير أن أكثرهم يأمرونه بأن يعود إلى السجود . وقال بعضهم : يمكث في سجوده بعد أن يرفع الإمام رأسه بقدر ما كان ترك منه .

باب جماع أبواب ما يصلي فيه [٢٤٠ : ١]

٥٩٦ - عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سئل عن الصلاة في ثوب واحد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أَوْ لِكُلِّكُمْ ثوبان ؟ ! » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

٥٩٧ - وعن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على منكبيه منه شيء » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٥٩٨ - وعن عكرمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلى أحدكم في ثوب فليخالف بطرفيه على عاتقيه » .
وأخرجه البخاري .

٥٩٩ - وعن عمر بن أبي سلمة قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ، مُتَحَفِّفًا ، مُخَالَفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى مَنْكَبَيْهِ » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٦٠٠ - وعن قيس بن طلح عن أبيه قال : « قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل فقال : يا نبي الله ، ماترى في الصلاة في الثوب الواحد ؟ قال : فأطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٥٩٦ - قوله « أَوْ لِكُلِّكُمْ ثوبان » لفظه لفظ استفهام ، ومعناه الإخبار عما كان يعمله من حالهم من العُدْم وضيق الثياب ، يقول : فإذا كنتم بهذه الصفة وليس لكل واحد منكم ثوبان ، والصلاة واجبة عليكم ، فاعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة .

٥٩٧ - يريد أنه لا يَتَزَرَّبه في وسطه ، وَيَشُدُّ طرفيه على حقويه ، ولكن يتزر به ويرفع طرفيه ، فيخالف بينهما ، ويشده على عاتقه ، فيكون بمنزلة الإزار والرداء .

وهذا إذا كان الثوب واسعاً ، فإذا كان ضيقاً شَدَّه على حقويه ، وقد جاء ذلك في حديث جابر الذي ذكره في الباب الذي يلي هذا الباب .

عليه سلم إزاره ، طارَقَ له رداءه ، فاشتمل بهما . ثم قام فصلى بنا نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم . فلما أن قضى الصلاة قال : « أو كلّمكم يجد ثوبين ؟ ! » .
قيس بن طلح لا يحتج به .

باب الرجل يعقد الثوب في قفاه ثم يصلي [٢٤١ : ١]

٦٠١ - عن سهل بن سعد قال : « لقد رأيت الرجل عاقدي أزرهم في أعناقهم من ضيق الأزر ، خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ، كأمثال الصبيان . فقال قائل : يامعشر النساء ، لا ترفعن رؤوسكن حتى يرفع الرجال » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

باب الرجل يصلي في ثوب بعضه على غيره [٢٤١ : ١]

٦٠٢ - عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب بعضه على » .

باب الرجل يصلي في قميص واحد [٢٤٢ : ١]

٦٠٣ - عن سَكَمَةَ بن الأَكْوَع قال : « قلت : يا رسول الله ، إني رجل أصيد ، فأصلي في القميص الواحد ؟ قال : نعم ، وأزرُّره ، ولو بشوكة » .
وأخرجه النسائي .

٦٠٤ - وعن عبد الرحمن بن أبي بكر - وهو المَلِيكِي - قال : « أمّا جابر بن عبد الله في قميص ليس عليه رداء . فلما انصرف قال : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في قميص » .

الملكي : لا يحتج بحديثه . وهو منسوب إلى جده أبي مُليكة زهير بن عبد الله بن جُدعان القرشي التيمي .

باب إذا كان الثوب ضيقاً يتر به [٢٤٢ : ١]

٦٠٥ - عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال : « أتينا جابراً - يعني ابن عبد الله ،

٦٠٥ - « ذباب الثوب » أهذابه . وسميت ذباباً لتذبذبها . وقوله : « تواقصت عليها » .

قال : سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ، فقام يصلي ، وكانت على بردة ، ذهبت أخالف بين طرفيها ، فلم تبلغ لي ، وكانت لها ذباب : فنكستها ، ثم خالفت بين طرفيها ، ثم تواقصت عليها ، لا تسقط ، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ بيدي ، فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، فجاء ابن صخر حتى قام عن يساره ، فأخذنا بيديه جميعاً ، حتى أقامنا خلفه . قال : وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقني وأنا لا أشعر ، ثم فطنت له ، فأشار إلي أن أتزر بها ، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : يا جابر ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : إذا كان واسعاً خالف بين طرفيه . وإذا كان ضيقاً فاشدده على حَقْوِكَ .

وأخرجه مسلم في أثناء الحديث الطويل آخر الكتاب . وابن صخر - هذا - هو أبو عبد الله جبار بن صخر الأنصاري السلمي ، شهد بدرًا والعقبة . جاء مييناً في صحيح مسلم .

[باب الاسبال في الصلاة] [٢٤٣ : ١]

٦٠٦ - عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره في حل ولا حرام » ^(١) .

وأخرجه النسائي مختصراً ، وقال أبو داود : روى هذا جماعة عن عاصم موقوفاً عن ابن مسعود . وعاصم هذا هو أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري ، وهو ممن اتفق الشيخان على الاحتجاج بحديثه .

باب من قال يتزر به إذا كان ضيقاً [٢٤٢ : ١]

٦٠٧ - عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أو قال قال عمر : « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما . فإن لم يكن له إلا ثوب فليتزر به ، ولا يشتمل اشتمال اليهود » .

معناه أنه ثنى عنقه ليمسك الثوب به ، كأنه يحكي خلفة الأوقص من الناس .

٦٠٧ - قلت : اشتمال اليهود المنهى عنه : هو أن يجلل بدنه الثوب ، ويسبله من غير أن يشيل

(١) ورواه الطيالسي في مسنده برقم ٣٥١ .

٦٠٨ - وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي في لحاف لا يتوشح به ، والآخر أن يصلي في سراويل وليس عليه رداء » .
في إسناده : أبو تميلة يحيى بن واضح الأنصاري المروزي . وأبو المنيب عبيد الله بن عبد الله العتكي المروزي ، وفيهما مقال .

٦٠٩ - وعن أبي هريرة قال : « بينما رجل يصلي مُسْبِلًا إزاره إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذهب فتوضأ . فذهب فتوضأ ، ثم جاء ، ثم قال : اذهب فتوضأ ، فذهب فتوضأ [ثم جاء] . فقال له رجل : يا رسول الله ، مالك أمرته أن يتوضأ ؟ قال : إنه كان يصلي وهو مسبل إزاره . وإن الله جل ذكره لا يقبل صلاة رجل مسبل إزاره » ^(١) .
في إسناده أبو جعفر ، وهو رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه .

باب ، في كم تصلي المرأة ؟ [٢٤٤ : ١]

٦١٠ - عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه : « أنها سألت أم سلمة : ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب ؟ فقالت : تصلي في الخمار والدِّرع السابغ الذي يُغَيَّب ظهور قدميها » .
٦١١ - وعن محمد بن زيد عن أم سلمة : « أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أتصلي المرأة في درع وخمار ، ليس عليها إزار ؟ قال : إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » .

طرفه ، فأما اشتغال الصماء الذي جاء في الحديث ، فهو أن يحلل بدنه الثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه الأيسر ، هكذا يفسر في الحديث .

٦١١ - قلت : واختلف الناس فيما يجب على المرأة الحرة أن تغطي من بدنها إذا صلت . فقال الأوزاعي والشافعي : تغطي جميع بدنها ، إلا وجهها وكفيها ، وروى ذلك عن ابن عباس وعطاء . وقال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام : كل شيء من المرأة عورة ، حتى ظفرها . وقال أحمد : المرأة تصلي ، ولا يرى منها شيء ، ولا ظفرها . وقال مالك بن أنس : إذا صلت المرأة وقد انكشف شعرها أو صدور قدميها تعيد ما دامت في الوقت . وقال أصحاب

(١) سيأتي بهذا الإسناد (٤ : ١٠٠) من عون المعبود .

في إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وفيه مقال . وقال أبو داود : روى هذا الحديث مالك بن أنس ، وبكر بن مضر ، وحفص بن غياث ، وإسماعيل بن جعفر ، وابن أبي ذئب ، وابن إسحق - عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة . لم يذكر أحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم ، قصرُوا به على أم سلمة .

باب المرأة تصلي بغير خمار [٢٤٤ : ١]

٦١٢ - عن صفية بنت الحرث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقبل الله عز وجل صلاة حائض إلا بخمار » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن . وقال أبو داود : رواه سعيد - يعني ابن أبي عروبة - عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) .

الرأى في المرأة تصلي وربع شعرها أو ثلثه مكشوف ، أو ربع فخذها أو ثلثه مكشوف ، أو ربع بطنها أو ثلثه مكشوف : فإن صلاتها تنتقض ، وإن انكشف أقل من ذلك لم تنتقض ، وبينهم اختلاف في تحديده ، ومنهم من قال بالنصف ، ولا أعلم لشيء مما ذهبوا إليه في التحديد أصلاً يعتمد .

وفي الخبر دليل على صحة قول من لم يجز صلاتها إذا انكشف من بدنيتها شيء . ألا تراه يقول : « إذا كان سابغاً يغطي ظهور قدميها » ؟ فجعل من شرط جواز صلاتها أن لا يظهر من أعضائها شيء .

٦١٢ - قلت : يريد بالحائض المرأة التي قد بلغت سنّ الحيض . ولم يرد به المرأة التي هي في أيام حيضها ، فإن الحائض لا تصلي بوجه .

٦١٢ - قال ابن القيم : وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، ولفظه « لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت إلا بخمار » ورجال إسناده محتج بهم في الصحيحين ، إلا صفية بنت الحرث ، وقد ذكرها ابن حبان في الثقات .

(١) رواية ابن أبي عروبة رواها الحاكم في المستدرك (١ : ٢٥١) وليست هذه علة للحديث ، بل هو صحيح . أنظر المحلى في المسئلة رقم ٤٩ .

٦١٣ - وعن محمد - وهو ابن سيرين - : « أن عائشة نزلت على صفية ، أم طلحة الطلحات ، فرأت بنات لها . فقالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل وفي حُجرتي جارية . فألقى لي حَقْوَه ، وقال : شُقِّيهِ بشقتين ، فأعطى هذه نصفاً ، والفتاة التي عند أم سلمة نصفاً . فإني لا أراها إلا قد حاضت ، أولاً أراها إلا قد حاضت » .
قال أبو حاتم الرازي : لم يسمع ابن سيرين من عائشة شيئاً .

باب السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ^(١) [٢٤٥ : ١]

٦١٤ - عن عطاء - وهو ابن أبي رباح - عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ » .
وأخرجه الترمذى مقتصرأ على الفصل الأول . وقال : لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عِيسَى بن سفيان . هذا آخر كلامه . وقد أخرجه أبو داود مرفوعاً من حديث سليمان الأحول عن عطاء . وأشار إلى حديث عِيسَى . وأخرج ابن ماجه الفصل الثاني من حديث الحسن بن ذكوان عن عطاء مرفوعاً أيضاً .
وعسل - بكسر العين وسكون السين المهملتين - وهو ابن سفيان التميمي اليربوعي البصري ، كنيته أبو قرة ، ضعيف الحديث .

٦١٤ - السدل : إرسال الثوب حتى يصيب الأرض . وقد رخص بعض العلماء في السدل في الصلاة . روى ذلك عن عطاء ، ومكحول ، والزهرى ، والحسن ، وابن سيرين ، قال مالك : لا بأس به . ويشبه أن يكونوا إنما فرقوا بين إجازة السدل في الصلاة وبينه في غير الصلاة ، لأن المصلي ثابت في مكانه لا يمشى في الثوب الذي عليه ، فأما غير المصلي فإنه يمشى فيه ويسدله ، وذلك من الخيلاء المنهى عنه . وكان سفيان الثوري يكره السدل في الصلاة ، وكان الشافعى يكرهه في الصلاة وفي غير الصلاة .

وقوله : « وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ » فإن من عادة العرب التلثم بالعمائم على الأفواه ، فهوا عن ذلك في الصلاة ، إلا أن يعرض للمصلي التأثؤب ، فيغطى فاه عند ذلك ، للحديث الذي جاء فيه .

(١) هذا الباب عند الخطابي قبل باب في كم تصلي المرأة .

وعن ابن جريح قال : أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلاً . [قال أبو داود : وهذا يضاف ذلك الحديث] .

باب الصلاة في شعر النساء [٢٤٥ : ١]

٦١٥ - عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في شعرنا ، أو لحفنا » قال عبد الله - وهو ابن معاذ - شك أني .
وقد تقدم هذا الحديث . أخرجه الترمذي والنسائي .

باب الرجل يصلي عاقصاً شعره [٢٤٦ : ١]

٦١٦ - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه : « أنه رأى أبا رافع - مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم - مَرَّ بحسن بن علي ، وهو يصلي قائماً ، وقد غَرَزَ ضَفْرَهُ في قفاه . فحلبها أبو رافع ، فالتفت حسن إليه مُغَضَباً . فقال أبو رافع : أقبل على صلاتك ، ولا تغضب ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ذلك كِفْلُ الشيطان ، يعني مَقْعَدُ الشيطان ، يعني مَغْرَزَ ضَفْرَهُ » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن .

٦١٧ - وعن كريب : أن عبد الله بن عباس : « رأى عبد الله بن الحرث يصلي ، ورأسه معقوص من ورائه . فقام وراءه ، فجعل يحمله ، وأقر له الآخر . فلما انصرف أقبل إلى ابن

٦١٦ - يريد بالضر المصفور من شعره . وأصل الضفر : القتل ، والصفائر هي العقائض المصفورة .

وأما الكفل : فأصله أن يجمع الكساء على سنام البعير ثم يركب . قال الشاعر :

وراكب على البعير مكتفل
يُخْفِي على آثارها وينتعل

وانما أمره بإرسال الشعر ليسقط على الموضع الذي يصلي فيه صاحبه من الأرض فيسجد معه . وقد روى : « أمرت أن أسجد على سبعة آراب ، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً » .

عباس ، فقال : مالك ورأسى ؟ قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنما
مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف .
وأخرجه النسائي .

باب الصلاة في النعل [٢٤٦ : ١]

٦١٨ - عن عبد الله بن السائب قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الفتح ،
ووضع نعليه عن يساره .
وأخرجه النسائي .

٦١٩ - وعن عبد الله بن السائب قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح
بمكة ، فاستفتح سورة المؤمنين ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون ، أو ذكر موسى وعيسى -
ابن عباد يشك^(١) - أو اختلفوا - أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة ، فحذف ، فركع .
وعبد الله بن السائب حاضر لذلك » .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه بنحوه . وأخرجه البخاري تعليقا .

٦٢٠ - وعن أبي سعيد الخدري قال : « بينما النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذ خلع
نعليه ، فوضعهما عن يساره ، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم . فلما قضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاته قال : ما حملكم على إلقاء نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك فألقينا
نعالنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيها

٦٢٠ - قلت : فيه من الفقه أن من صلى وفي ثوبه نجاسة لم يعلم بها فإن صلاته مجزية
ولا إعادة عليه .

وفيه أن الاتساء برسول الله صلى الله عليه وسلم في أفعاله واجب ، كهو في أقواله ،
وهو أهم لما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم خلع نعليه خلعوا نعالهم .

(١) ابن عباد : هو محمد بن عباد بن جعفر الخزومي المكي - راويه عن ابن سفيان وعبد الله
بن المسيب العابد بن عمرو .

قذراً . وقال : إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر ، فإن رأى في نعليه قذراً أو أذى ، فليمسحه ، وليُصلِّ فيهما .

٦٢١ - وفي رواية مرسلّة قال : « فيهما خبث » قال في الموضعين « خبث » .

٦٢٢ - وعن يَعْلَى بن شداد بن أوس عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خالفوا اليهود ، فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » .

٦٢٣ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافياً ومنتعلاً » .
وأخرجه ابن ماجه .

باب المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما ؟ [٢٤٨ : ١]

٦٢٤ - عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ، ولا عن يساره ، فتكون عن يمين غيره ، إلا أن لا يكون عن يساره أحد ، وليضعهما بين رجليه » .

في إسناد عبد الرحمن بن قيس ، ويشبه أن يكون الزعفراني البصري ، كنيته أبو معاوية ، ولا يحتج به .

٦٢٤ - قلت : فيه باب من الأدب ، وهو أن يصان ميامن الإنسان عن كل شيء يكون محلاً للأذى .

وفيه من الأدب أن المصلي إذا صلى وحده خلع نعله وضعها عن يساره . وأما إذا كان مع غيره في الصف وكان عن يمينه وعن يساره أناس فإنه يضعها بين رجليه .
وفيه أن يسير العمل لا يقطع الصلاة .

وفيه دليل على أنه إن خلع نعله فتركها من ورائه أو عن يمينه أو متباعدة عنه من بين يديه ، فتعقل بها إنسان فتلف ، إما بأن خرَّ على وجهه ، أو تردَّى في بئر بقربه : أن عليه الضمان ، وهذا كواضع الحجر في غير ملسكه ، وناصب السكين ونحوه ، لافرق بينهما . والله أعلم .

٦٢٥ - وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحداً . ليجعلها بين رجله ، أو ليصل فيهما » .

باب الصلاة على الخُمرة [٢٤٨ : ١]

٦٢٦ - عن ميمونة بنت الحارث قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وأنا حذاءه ، وأنا حائض . وربما أصابني ثوبه إذا سجد ، وكان يصلي على الخُمرة » . وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه بمعناه .

باب الصلاة على الحصير [٢٤٨ : ١]

٦٢٧ - عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال : « قال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، إني رجل ضخم - وكان ضخماً - لا أستطيع أن أصلي معك ، وصنع له طعاماً ، ودعاه إلى بيته - فصل حتى أراك كيف تصلي ؟ فاقتردى بك . فنضحوا له طرف حصير لهم . فقام فصلى ركعتين » . قال فلان بن الجارود ^(١) لأنس بن مالك : « أكان يصلي الضحى ؟ قال : لم أره صلى إلا يومئذ » .

٦٢٦ - قلت : « الخُمرة » سجادة تعمل من سَعَف النخل ، وتُرْمَل بالخيط . وسميت خُمرة : لأنها تخمر وجه الأرض ، أي تستره .

وفيه من الفقه جواز الصلاة على الحصير والبُسْط ونحوها . وكان بعض السلف يكره أن يصلى إلا على جديد الأرض . وكان بعضهم يحيز الصلاة على كل شيء يعمل من نبات الأرض .

فأما ما يتخذ من أصواف الحيوان وشعورها فإنه كان يكرهه .

(١) وفي رواية للبخاري : فقال رجل من آل الجارود . قال الحافظ في الفتح : وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصري . وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من رواية شعبة وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء ، كلاهما عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك . وأخرجه ابن ماجه وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس . اهـ من عون المعبود .

وأخرجه البخارى .

٦٢٨ - وعن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور أم سليم ،

فدركه الصلاة أحياناً ، فيصلى على بساط لنا ، وهو حصير ، ننضجه بالماء » .

٦٢٩ - وعن أبي عون عن أبيه عن المغيرة بن شعبه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يصلى على الحصير والفرو المذبوغة » .

أبو عون : هو محمد بن عبيد الله الثقفي . وعبيد الله بن سعيد الثقفي ، قال أبو حاتم

الرازي : هو مجهول .

باب الرجل يسجد على ثوبه [٢٤٩ : ١]

٦٣٠ - عن أنس بن مالك قال : « كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة

الحر . فإذا لم يستطع أحدنا أن يُمكّن وجهه من الأرض بسط ثوبه ، فسجد عليه » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

تفريع ابواب الصفوف [٢٤٩ : ١]

باب تسوية الصفوف

٦٣١ - عن جابر بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا تصفون كما تصف

الملائكة عند ربهم ؟ قلنا : وكيف تصف الملائكة عند ربهم ؟ قال : يُتِمُّون الصفوف

المقدمة ، ويتراصون في الصف » .

وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

٦٣٠ - وقد اختلف الناس في هذا . فذهب عامة الفقهاء إلى جوازه : مالك ، والأوزاعي ،

وأصحاب الرأى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه .

وقال الشافعى : لا يجزئ ذلك ، كما لا يجزئ السجود على كور العمامة . ويشبه أن

يكون تأويل حديث أنس عنده أن ينسط ثوباً هو غير لابس .

٦٣٢ وعن أبي القاسم الجدلي قال : سمعت النعمان بن بشير يقول : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس بوجهه ، فقال : أقيموا صفوفكم - ثلاثاً - والله لَتُقِيمَنَّ صفوفكم أو لَيُخَالِفَنَّ الله بين قلوبكم . قال : فرأيت الرجل يُلزِقُ منكبه بمنكب صاحبه ، وركبته بركبة صاحبه ، وكعبه بكعبه » .

أبو القاسم الجدلي - هذا - اسمه الحسن بن الحرث ، وقد سمع من النعمان بن بشير ، يُعَدُّ في الكوفيين .

٦٣٣ - وعن سِمَاك بن حَرْب عن النعمان بن بشير قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يُسَوِّينَا في الصفوف ، كما يُقَوِّمُ الْقِدْحُ ، حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وَقَفَّهْنَا أَقْبَلَ ذات يوم بوجهه ، إذا رجل مُنْتَبِذٌ بصدرة ، فقال : لَتُسَوَِّنَّ صفوفكم أو لَيُخَالِفَنَّ الله بين وجوهكم » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير : الفصل الأخير منه .

٦٣٤ - وعن البراء بن عازب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية ، يمسح صدورنا ومناكبنا ، ويقول : لا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ . وكان يقول : إن الله عز وجل وملائكته يصلُّون على الصفوف الأولى » .
وأخرجه النسائي .

٦٣٥ - وعن النعمان بن بشير قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسَوِّى صفوفنا إذا قمنا للصلاة . فإذا استوينا كَبَّرَ » .
وهو طرف من الحديث المتقدم .

٦٣٦ - وعن كثير بن مُرَّة عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقيموا الصفوف ، وحاذوا بين المناكب ، وسُدُّوا الْخَلَلَ ، وَلِينُوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ ، وَلَا تَذَرُوا قُرُجَاتِ الشَّيْطَانِ . ومن وصل صفًّا وصله الله . ومن قطع صفًّا قطعه الله » .

٣٣٣ - « الْقِدْحُ » خشب السهم إذا بُرِيَ وأصلح ، قبل أن يركب فيه النصل والريش .

وفي رواية : عن أبي شجرة - وهو كثير بن مرة - لم يذكر ابن عمر . فيكون مرسلًا .
[قال أبوداود : ومعنى « وَلِيْنُوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ » إذا جاء رجل إلى الصف فذهب
يدخل فيه فينبغي أن يلين له كل رجل منكبه حتى يدخل في الصف] ^(١) .
وأخرجه النسائي مختصراً متصلاً .

٣٦٧ - وعن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رُصُّوا صفوفكم ،
وقاربوا بينها ، وحاذوا بالأعناق . فوالذي نفسي بيده ، إني لأرى الشيطان يدخل من خلل
الصف كأنها الحذف » .
وأخرجه النسائي مختصراً .

٦٣٨ - وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سَوُّوا صفوفكم ،
فإن تسوية الصف من تمام الصلاة » .

٦٣٩ - وفي رواية : « من حسن الصلاة » .
وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

٦٤٠ - وعن محمد بن مسلم بن السائب - صاحب المقصورة - قال : « صليت إلى جنب أنس
بن مالك يوماً ، فقال : هل تدري لم صنع هذا العود ؟ فقلت : لا والله . قال : كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع عليه يده ، فيقول : استووا ، واعتدلوا صفوفكم » ^(٢) .
٦٤١ - وفي رواية : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة أخذ
بيمينه ، ثم التفت ، فقال : اعتدلوا ، سوا صفوفكم ، ثم أخذه بيساره ، فقال : اعتدلوا ،
سوا صفوفكم » .

٦٣٧ - قوله : « رصوا صفوفكم » معناه : ضموا بعضها إلى بعض ، وقاربوا بينها . ومنه رَصُّ
البناء قال تعالى (٦١ : ٤) كأنهم بنيان مرصوص) .
« والحذف » غم سود صغار ، ويقال : إنها أكثر ماتكون باليمن .

(١) هذه الزيادة لم يذكرها المنذري .

(٢) رواه أحمد في المسند ١٢٧٠٤ .

٦٤٢ - وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أتموا الصف المقدم ، ثم الذي يليه ، فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر » .

وأخرجه النسائي .

٦٤٣ - وعن عطاء - وهو ابن أبي رباح - عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خياركم أئنيكم مناكب في الصلاة » .

باب الصفوف بين السواري [٢٥٢ : ١]

٦٤٤ - عن عبد الحميد بن محمود قال : « صليت مع أنس بن مالك يوم الجمعة ، فدفعنا إلى السواري ، فتقدمنا وتأخرنا . فقال أنس : كنا نتق هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حديث حسن .

باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف ، وكراهية التأخر [٢٥٢ : ١]

٦٤٥ - عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليلني منكم أولو الأحلام والنهي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٦٤٦ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود - عن النبي صلى الله عليه وسلم - مثله - وزاد : « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم . وإياكم وهيئات الأسواق » .

٦٤٣ - قلت : معنى لين المنكب لزوم السكينة في الصلاة والطأنينة فيها ، لا يلتفت ولا يُحَاك بمنكبه منكب صاحبه . وقد يكون فيه وجه آخر ، وهو أن لا يمتنع على من يريد الدخول بين الصفوف ، لئلا يخلل أو يضيق المكان ، بل يمكنه من ذلك ، ولا يدفعه بمنكبه ، لتراص الصفوف ، وتتكاثر الجموع .

٦٤٦ - قلت : إنما أمر صلى الله عليه وسلم أن يليه ذوو الأحلام والنهي ليعقلوا عنه صلاته ،

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن غريب . وقال الدارقطنى :
تفرد به خالد بن مهران الخدّاء عن أبى معشر زياد بن كليب .
٦٤٧ وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله وملائكته يصلون
على ميامن الصفوف » .

وأخرجه ابن ماجه .

باب مقام الصبيان من الصف [٢٥٣ : ١]

٦٤٨ - عن عبد الرحمن بن عَمِّ قال : قال أبو مالك الأشعرى : « ألا أحدثكم بصلاة النبي
صلى الله عليه وسلم ؟ قال : فأقام الصلاة ، فصف الرجال ، وصف الغلمان خلفهم ، ثم صلى
بهم - فذكر صلاته ، ثم قال : هكذا صلاة ، قال عبد الأعلى - وهو ابن عبد الأعلى
السامى - لا أحسبه إلا قال : أمتى » .

باب صف النساء والتأخر عن الصف الأول [٢٥٣ : ١]

٦٤٩ - عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير صفوف الرجال
أولها ، وشرها آخرها . وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها » .
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٦٥٠ - وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال قوم يتأخرون
عن الصف الأول حتى يؤخّرهم الله فى النار » .

٦٥١ - وعن أبى سعيد الخدرى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فى أصحابه

ولكى يخلفوه فى الإمامة ، إن حدث به حدث فى صلاته ، وليرجع إلى قولهم إن أصابه سهو
أو عرض فى صلاته عارض ، فى نحو ذلك من الأمور .

و « هيشات الأسواق » ما يكون فيها من الجلبة وارتفاع الأصوات ، وما يحدث فيها
من الفتن . وأصله من الهوش ، وهو الاختلاط . يقال : تهاوش القوم ، إذا اختلطوا ودخل
بعضهم فى بعض . وبينهم تهاوش ، أى اختلاط واختلاف .

تأخراً ، فقال لهم : تقدموا ، فائتموا بي ، وليأتكم بكم من بعدكم . ولا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

باب مقام الامام في الصف [٢٥٤ : ١]

٦٥٢ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وَسِطُوا الْإِمَامَ ، وَسُدُّوا الْخَلَلَ » .

باب الرجل يصلي وحده خلف الصف [٢٥٤ : ١]

٦٥٣ - عن وابصة - وهو ابن مَعْبَدِ الْأَسَدِيِّ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى

٦٥٣ - واختلف أهل العلم فيمن صلى خلف الصف وحده . فقالت طائفة : صلاته فاسدة ، على ظاهر الحديث . هذا قول النخعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه .

٦٥٣ - قال ابن القيم : وقد روى الإمام أحمد ، وابن حبان في صحيحه ، من حديث علي بن شيبان — وكان أحد الوفد الذين وفدوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني حنيفة — قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته نظر إلى رجل خلف الصف وحده ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هكذا صليت ؟ قال : نعم ، قال : فأعد صلاتك ، فإنه لا صلاة لفرد خلف الصف وحده » . هذا لفظ ابن حبان . ولفظ أحمد عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف ، فوقف حتى انصرف الرجل ، فقال له : استقبل صلاتك ، فإنه لا صلاة لفرد خلف الصف » . وحديث وابصة أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والإمام أحمد . وفي لفظ لأحمد فيه : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل صلى خلف الصف وحده ؟ فقال : يعيد الصلاة » . وقد أعل الشافعي حديث وابصة ، فقال : قد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض المحدثين يدخل بين هلال بن يساف ووابصة رجلاً . ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة ، سمعه منه . وسمعت بعض أهل العلم منهم كان يوهنه بما وصفت . وأعله غيره بأن هلال بن يساف تفرد به عن وابصة . والعتان جميعاً ضعيفتان :

رجلاً يصلي خلف الصف وحده ، فأمره أن يعيد - قال سليمان [بن حرب شيخ أبي داود] - الصلاة .

وحكوا عن أحمد ، أو عن بعض أصحابه : أنه إذا افتتح صلاته منفرداً خلف الإمام فلم يلحق به أحد من القوم ، حتى رفع رأسه من الركوع ، فإنه لا صلاة له ، ومن تلاحق به بعد ذلك ، فصلاتهم كلهم فاسدة ، وإن كانوا مائة أو أكثر .

فأما الأولى : فإن هلال بن يساف رواه عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وعن زياد بن أبي الجعد عن وابصة . ذكر ذلك ابن حبان في صحيحه . وقال : سمع هذا الخبر هلال بن يساف من عمرو بن راشد ، وسمعه من زياد بن أبي الجعد ، كلاهما عن وابصة . قال : هما طريقان جميعاً محفوظان ، فإدخال زياد وعمرو بن راشد بين هلال ووابصة لا يوهن الحديث شيئاً .
وأما العلة الثانية : فباطلة . وقد أشار ابن حبان إلى بطلانها فقال : ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هلال بن يساف تفرد بهذا الخبر ، ثم ساق من حديث عبيد بن أبي الجعد عن أبيه زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فذكره . فالحديث محفوظ . قال الشافعي : ولو ثبت حديث وابصة لحديثنا أولى أن يؤخذ به ، لأن معه القياس وقول العامة . يريد حديث أبي بكرة « لما ركع وحده دون الصف ومشى حتى دخل في الصف » قال : فإن قال قائل : وما القياس وقول العامة ؟ قيل : أرأيت صلاة الرجل منفرداً أتجزئ عنه ؟ فإن قال : نعم ، قلت : وصلاة الإمام أمام الصف وهو في صلاة جماعة ؟ فإن قال : نعم ، قيل : فهل يعدو المنفرد خلف الصف أن يكون كالإمام المنفرد أمامه ، أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفرداً ؟ فإن قيل : فهكذا سنة موقف الإمام والمنفرد . قيل : فسنة موقفهما تدل على أنه ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة . فإن قل بالحديث فيه . قيل : فالحديث ما ذكرنا . فإن قيل : فاذا كر الحديث . قيل : أخبرنا مالك - ثم ذكر حديث أنس ^(١) في صلاة المرأة وحدها خلف الصف . وليس في شيء من

(١) هو حديث أنس « أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام صنعته ، فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلاصل لكم . قال أنس : فقممت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضجته بالماء . فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا ، فصلى بسا ركعتين . ثم انصرف » قال الشافعي : فأنس يحكي أن امرأة صلت منفردة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا فرق في هذا بين امرأة ورجل . فإذا أجزأت المرأة صلاتها مع الإمام متفردة أجزأ الرجل صلاته مع الإمام منفرداً ، كما تجزئ صلاتها .
أقول : وقياس المرأة على الرجل في هذا ، قياس مع الفارق . فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أبا بكرة أن يعود لمثل ما فعل ؛ وأمر من صلى خلف الصف بالاعادة ، فيكون قياساً في مقابل النص . والله أعلم .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث وابصة حديث حسن .

باب الرجل يركع دون الصف [١ : ٢٥٤]

٦٥٤ - عن الحسن - وهو البصرى - أن أبا بكر حدث : « أنه دخل المسجد ونبي الله صلى الله عليه وسلم راكع . قال : فركعت دون الصف . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تعد » (١) .

وقال مالك ، والأوزاعى ، والشافعى : صلاة المنفرد خلف الإمام جائزة ، وهو قول أصحاب رأى . وتأولوا أمره إياه بالإعادة على معنى الاستحباب دون الإيجاب .
٦٥٤ - قلت فيه دلالة على أن صلاة المنفرد خلف الصفوف جائزة . لأن جزءاً من الصلاة إذا جاز على حال الأفراد جاز سائر أجزائها .

هذا ما يعارض حديث وابصة وعلى بن شيبان (٢) . أما حديث أبي بكر فإتما فيه « أنه ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل فى الصف » والاعتبار إنما هو بادرارك الركوع مع الإمام فى

(١) قال الحافظ فى الفتح : أى إلى ما صنعت من السعى الشديد ، ثم الركوع دون الصف ، ثم المشى دون الصف ، وقد ورد ما يقتضى ذلك صريحاً فى طرق حديثه . وقد ضبطناه فى جميع الروايات بفتح التاء وضم العين - من العود . وحكى بعض شراح المصاييح أنه روى بضم أوله وكسر العين ، من الإعادة . ويرجح الروايات المشهورة ما تقدم من الزيادة فى آخره عند الطبرانى « صل ما أدركت واقض ما سبقك » .

(٢) على بن شيبان الحنفى اليمامى صحابى روى عنه بخ دق . وحديثه رواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبى شيبة . قال شارحه : وفى الزوائد : إسناده صحيح ورجاله ثقات .
وقال أحمد محمد شاكر فى تعليقه على المحلى (ج ٤ ص ٥٤) بعد أن ذكر أسانيد حديث وابصة من طريق هلال عن عمرو بن راشد عند أحمد وأبى داود الطيالسى والترمذى والطحاوى ، ومن طريق هلال عن زياد بن أبى الجعد عن وابصة عن أحمد : وقد ظن بعض المحدثين أن هذا اختلاف على هلال يضعف به الخبر ، وهو ظن خطأ ، بل هو انتقال من ثقة إلى ثقة ، فيقوى به الحديث ، كما قال ابن حزم ، ثم قال : ويتلخص مما قلناه : أن هلالاً سمع الحديث من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبى الجعد - كلاهما عن وابصة ، وأنه حدثه به زياد عن وابصة ووابصة يسمع . فكأنه سمعه منه اه . وقال ابن حزم : وقد شغب بعض من أجاز صلاة المنفرد خلف الصف بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنس واليتم خلفه والمرأة خلفهما . وهذا لاحجة فيه ، لأن هذا حكم النساء خلف الرجال . وإلا فعليهن من إقامة الصفوف إذا كثرن ما على الرجال لعموم الأمر بذلك . ولا يجوز أن يترك حديث مصلى المرأة المذكورة لحديث وابصة ، ولا حديث وابصة لحديث مصلى المرأة . فليس من ترك هذا لهذا بأولى ممن ترك ما أخذ هذا وأخذ بما ترك . وكل ذلك لا يجوز . وقد طول ابن حزم الكلام على هذا فأرجع إليه .

وأخرجه البخارى والنسائى .

٦٥٥ - وعنه : « أن أبا بكره جاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم راكع ، فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته . قال : أيُّكم الذى ركع دون الصف ، ثم مشى إلى الصف ؟ فقال أبو بكره : أنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تعد . »

[أبواب السترة]

باب ما يستر المصلى [٢٥٥ : ١]

٦٥٦ - عن طلحة بن عبيد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل ^(١) فلا يضرك من مر بين يديك . »

وقوله : « ولا تعد » إرشاد له فى المستقبل إلى ما هو أفضل ، ولو لم يكن مجزياً لأمره بالإعادة . ويدل على مثل ذلك حديث أنس فى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيت المرأة وقيامها منفردة . وأحكام الرجال والنساء فى هذا واحدة . وهذا يدل على أن أمره بالإعادة فى حديث وابصة ليس على الإيجاب ، لسكن على الاستحباب . وكان الزهرى والأوزاعى يقولان فى الرجل يركع دون الصف : إن كان قريباً من الصفوف أجزأه ، وإن كان بعيداً لم يجزئه .

الصف ، وليس فى حديثه أنه لم يجامعه فى الركوع فى الصف . فلا حجة فيه مرجوحة . وأما موقف الإمام والمرأة ، فالسنة تقدم هذا وتأخر المرأة ، والسنة للمأموم الوقوف فى الصف ، إما استحباباً وإما وجوباً . فكيف يقاس أحدهما على الآخر ؟ ولو خالفت المرأة موقفها بطلت صلاتها فى أحد القولين ، وكره لها ذلك من غير بطلان فى القول الآخر . ولو وقف الرجل فذا كما تقف المرأة ، بطلت صلاته فى قول ، وكرهت فى آخر . فأين أحدهما من الآخر ؟

(١) قال النووى « المؤخرة » بضم الميم وكسر الحاء المعجمة وهزة ساكنة . ويقال : بفتح الحاء مع فتح الهزة وتشديد الحاء . ومع إسكان الهزة وتخفيف الحاء . ويقال : آخرة ، بهزة ممدودة وكسر الحاء . فهذه أربع لغات . وهى العود فى آخر الرحل يستند إليه الراكب من كور البعير قدر عظم الذراع .

وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه .

وعن عطاء - وهو ابن أبي رباح - قال : « آخرة الرّجل : ذراع فما فوقه » .

٦٥٧ - وعن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة ، فتوضع بين يديه ، فيصلى إليها والناس وراءه . وكان يفعل ذلك في السفر . فمن ثم اتخذها الأمراء » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٦٥٨ - وعن عَوْن بن أبي جُحَيْفَةَ عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالبطحاء ، وبين يديه عَنَزَةٌ ، الظهر ركعتين ، والعصر ركعتين ، يَمُرُّ خَلْفَ الْعَنَزَةِ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ » .
وأخرجه البخارى ومسلم .

باب الخطّ إذا لم يجد عصاً [٢٥٥ : ١]

٦٥٩ - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فليجعل تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا . فإن لم يجد فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ، ثم لا يضره ما مر أمامه » .

وأخرجه ابن ماجه . قال سفيان - وهو ابن عيينة - لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ، ولم يجرى إلا من هذا الوجه . وكان إسماعيل بن أمية إذا حدث بهذا الحديث يقول : عندكم شيء تشدونه به ؟ وقد أشار الشافعى إلى ضعفه . وقال أبو بكر اليمهقي : ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى . قال أبو داود : سمعت أحمد - يعنى ابن حنبل - سئل عن وصف الخط غير مرة ؟ فقال : هكذا عرضاً - مثل الهلال - قال أبو داود : وسمعت مُسَدِّدًا قال : قال ابن داود : الخط بالطول .

وعن سفيان بن عيينة قال : « رأيت شريكاً صلى بنا في جنازة العصر ، فوضع قلنسوته بين يديه - يعنى في فريضة حضرت » .

باب الصلاة إلى الراحلة [٢٥٦ : ١]

٦٦٠ - وعن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى إلى بعيره » .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها ، أين يجعلها منه ؟ [٢٥٦ : ١]

٦٦١ - عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن ، أو الأيسر ولا يصمد له صمداً » .

في إسناده أبو عبيدة الوليد بن كامل البجلي الشامي ، وفيه مقال .

باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام [٢٥٧ : ١]

٦٦٢ - عن عبد الله بن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لاتصلوا خلف النائم ولا المتحدث » .

وأخرجه ابن ماجه . في إسناده : رجل مجهول . وقال الخطابي : هذا الحديث لا يصح

٦٦١ - قلت : « الصمد » القصد ، يريد أن لا يجعله تلقاء وجهه . والصمد هو السيد الذي يصمد إليه في الحوائج ، أى يقصد فيها ويعتمد لها .

٦٦٢ - قلت : هذا حديث لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم لضعف سنده . وعبد الله بن يعقوب لم يُسمَّ من حدّثه عن محمد بن كعب ، وإنما رواه عن محمد بن كعب رجلان كلاهما ضعيفان : تمام بن بزيع ، وعيسى بن ميمون . وقد تكلم فيهما يحيى بن معين

٦٦١ - قال ابن القيم رحمه الله : حديث ضباعة قال ابن القطان : فيه ثلاثة مجاهيل : الوليد بن كامل عن المهلب بن حجر عن ضباعة بنت المقداد عن أبيها . قال عبد الحق : ليس إسناده بقوى . ورواه النسائي من حديث بقة عن الوليد بن كامل : حدثنا المهلب بن حجر البهراني عن ضبيعة بنت المقدم بن معد يكرب عن أبيها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلى أحدكم إلى عمود أو سارية أو شيء ، فلا يجعله نصب عينيه ، وليجعل على حاجبه الأيسر » فهذا أمر . وحديث أبي داود فعل . فقد اختلف على الوليد بن كامل ، كما ترى ، فعلى بن عياش رواه فعلا ، وبقيّة رواه قولاً . وابن أبي حاتم ذكر المهلب بن حجر أنه يروى عن ضباعة بنت المقدم بن معد يكرب . وهذا غير ما في الإسنادين ، فإن فيهما ضباعة بنت المقداد ، أو ضبيعة بنت المقدم . والله أعلم .

عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لضعف سنده . وبسط القول فيه . والطريق التي خرج بها ابن ماجة ، فيها أبو المقدام هشام بن زياد البصرى ، ولا يحتج بحديثه .

باب الدُّنُو من السترة [٢٥٧ : ١]

٦٦٢ - عن سهل بن أبي حثمة - يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم - قال : « إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدنو منها ^(١) . لا يقطع الشيطان عليه صلاته » . وأخرجه النسائي . وقال أبو داود : واختلف في إسناده ^(٢) .

والبخارى . ورواه أيضاً عبد الكريم أبو أمية عن مجاهد عن ابن عباس . وعبد الكريم متروك الحديث ، قال أحمد : ضربنا عليه ، فاضربوا عليه ، قال يحيى بن معين : ليس بثقة ولا يحمل عنه . وعبد الكريم هذا أبو أمية البصرى ، وليس بالجزرى . وعبد الكريم الجزرى أيضاً ليس في الحديث بذلك ، إلا أن البصرى تالف جداً .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه صلى وعائشة نائمة معترضة بينه وبين القبلة » . وأما الصلاة إلى المتحدثين فقد كرهها الشافعى وأحمد ، وذلك من أجل أن كلامهم يشغل المصلي عن صلاته . وكان عمر لا يصلي خلف رجل يتكلم إلا يوم الجمعة .

٦٦٣ - قال عطاء : أدنى ما يكفيك أن يكون بينك وبين السترة ثلاثة أذرع ، وبه قال الشافعى ، وعن أحمد نحو هذا . وأخبرنى الحسن بن يحيى بن صالح أخبرنا ابن المنذر : أن مالك بن أنس كان يصلي يوماً متبائناً عن السترة ، فمر به رجل ، وهو لا يعرفه ، فقال : أيها المصلي ، ادن من سترتك ، فجعل يتقدم وهو يقرأ (٤ : ١١٣) وعلمك ما لم تكن تعلم ، ولكن فضل الله عليك عظيماً) .

٦٦٣ - قال ابن القيم رحمه الله : قلت : رجال إسناده رجال مسلم ، والاختلاف الذى أشار إليه أبو داود : هو أنه روى مرفوعاً ، وموقوفاً ، ومسنداً ، ومتصلاً .

(١) كذا في مخطوطة المنذرى في هذا الموضع وفي الحديث الآتى ٦٦٦ . - وهى مصححة بدقة فائقة ، ولعلها مكتوبة في عصر المؤلف - بإثبات الواو في « يدنو » وفي أبي داود بغيرها على المشهور من قواعد النحو .

(٢) قال أبو داود : ورواه واقد بن محمد عن صفوان عن محمد بن سهل عن أبيه ، أو عن محمد بن سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال بعضهم : عن نافع بن جبير عن سهل بن سعد .

٦٦٤ - وعن سهل - وهو ابن سعد الساعدي - قال : « كان بين مقام النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة ممرٌ عَنَزَ » .

وأخرجه البخاري ومسلم . وفيه « ممر الشاة » .

باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه [٢٥٨ : ١]

٦٦٥ - عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه . وليدرأه ما استطاع . فإن أبي فليقاتله . فإنما هو شيطان » .
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٦٦٦ - وفي رواية : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدنو منها » .

٦٦٧ - وعن أبي عبيد^(١) - حاجب سليمان - قال : « رأيت عطاء بن يزيد الليثي قائماً يصلي فذهبت أمر بين يديه ، فردني . ثم قال : حدثني أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من استطاع منكم أن لا يحول بينه وبين قبلته أحد فليفعل » .

٦٦٥ - قوله « وليدرأه » معناه يدفعه ويمنعه عن المرور بين يديه ، والدرء المدافعة . وهذا في أول الأمر ، لا يزيد على الدرء والدفع ، فإن أبي ولج فليقاتله ، أي يعالجه ويعنف في دفعه عن المرور بين يديه .

وقوله « فإنما هو شيطان » معناه أن الشيطان يحمله على ذلك ، وأنه من فعل الشيطان وتسويله . وقد روى في هذا الحديث من طريق ابن عمر « فليقاتله ، فإن معه القرين » يريد الشيطان .

قلت : وهذا إذا كان المصلي يصلي إلى سترة . فإن لم تكن سترة يصلي إليها وأراد المار أن يمر بين يديه ، فليس له درؤه ولا دفعه . ويدل على ذلك حديثه الآخر^(٢) .

(١) أبو عبيد : اسمه حي ، ويقال : حوى ، حاجب سليمان بن عبد الملك ومولاه . من هامش المنذري .

(٢) يريد الحديث الآتي ٦٦٨ .

٦٦٨ - وعن حميد - يعني ابن هلال - قال : قال أبو صالح : « أحدثك عما رأيت من أبي سعيد ، وسمعت منه : دخل أبو سعيد على مروان ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره ، فإن أبي فليقاتله ، فإنما هو شيطان » .
وأخرجه البخاري ومسلم بمعناه أتم منه .

باب ما يُنهى عنه من المرور بين يدي المصلي [٢٥٨ : ١]

٦٦٩ - عن بُسر بن سعيد : « أن زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهم يسأله : ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي ؟ فقال أبو جهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » .

قال أبو النضر : لا أدري : قال : « أربعين يوماً أو شهراً ، أو سنة » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٦٦٨ - وفي هذا دلالة على أن العمل القليل لا يقطع الصلاة ، ما لم يتناول .

٦٦٨ - قال ابن القيم رحمه الله : قال ابن حبان وغيره : التحريم المذكور في الحديث إنما هو إذا صلى الرجل إلى سترة . فأما إذا لم يصل إلى سترة فلا يحرم المرور بين يديه . واحتج أبو حاتم [يعني ابن حبان] على ذلك بما رواه في صحيحه عن المطلب بن أبي وداعة قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم — حين فرغ من طوافه — أتى حاشية المطاف ، فصلى ركعتين ، وليس بينه وبين الطوافين أحد » قال أبو حاتم [بن حبان] : في هذا الخبر دليل على إباحة مرور المرء بين يدي المصلي إذا صلى إلى غير سترة . وفيه دليل واضح على أن التغليظ الذي روى في المار بين يدي المصلي إنما أريد بذلك إذا كان المصلي يصلي إلى سترة ، دون الذي يصلي إلى غير سترة يستتر بها . قال أبو حاتم [بن حبان] : ذكر البيان بأن هذه الصلاة لم تكن بين الطوافين وبين النبي صلى الله عليه وسلم سترة — ثم ساق من حديث المطلب قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والرجال والنساء يمرون بين يديه ، ما بينهم وبينه سترة » .

[تفريع ابواب ما يقطع الصلاة وما لا يقطعها]

باب ما يقطع الصلاة [٢٥٨ : ١]

٦٧٠ - عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر - قال حفص ، وهو ابن عمر قال - :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقطع صلاة الرجل - قالاً ، يعني عبد السلام بن مطهر ،
ومحمد بن كثير - عن سليمان ، وهو ابن المغيرة - قال : قال أبو ذر : « يقطع صلاة الرجل ، إذا لم يكن
بين يديه قيد آخره الرُّحْلُ : الحمار ، والكلب الأسود ، والمرأة . فقلت : ما بال الأسود من الأحمر
من الأصفر من الأبيض ؟ فقال : يا ابن أخي ، سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما
سألتني ؟ فقال : الكلب الأسود شيطان . »

وأخرجه مسلم ^(١) والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه مختصراً ومطولاً .

٦٧١ - وعن ابن عباس - رفعه شعبة - قال : « يقطع الصلاة : المرأة الحائض ، والكلب . »
قال أبو داود : وقفه سعيد وهشام وهام عن قتادة على ابن عباس . وأخرجه النسائي
وابن ماجه . وفي حديث ابن ماجه : « الكلب الأسود » .

٦٧٠ - قوله : « قيد آخره الرُّحْلُ » أى قدرها فى الطول . يقال : قيد شبر ، وقيس شبر .
وقدروا آخره الرُّحْلُ ذراعاً .

وقد اختلف الناس فيما يقطع الصلاة من الحيوان . فقالت طائفة بظاهر هذا الخبر .
روى ذلك عن ابن عمر ، وأنس ، والحسن البصرى . وقالت طائفة : يقطع الصلاة الكلب
الأسود ، والمرأة الحائض ، روى ذلك عن ابن عباس ، وعطاء بن أبى رباح . وقالت طائفة :
لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود ، روى ذلك عن عائشة ، وهو قول أحمد وإسحق .
وقال أحمد : وفى قلبى من المرأة والحمار شيء . وقالت طائفة : لا يقطع الصلاة شيء ، روى
هذا القول عن علي ، وعثمان . وكذلك قال ابن المسيب ، وعبيدة ، والشعبي ، وعروة بن
الزبير . وإليه ذهب مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، وأصحاب الرأي . وبه قال الشافعى .

(١) ليس فى مسلم ذكر « الأبيض » .

٦٧٢ - وعن عكرمة عن ابن عباس قال : أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا صلى أحدكم إلى غير سُرّة ، فإنه يقطع صلاته الحمار ، والخنزير ، واليهودى ، والمجوسى ، والمرأة . ويجزى عنه - إذا مروا بين يديه - على قذفة بحجر » .

قال أبو داود : فى نفسى من هذا الحديث شىء ، كنت إذا كر به إبراهيم وغيره ، فلم أر أحداً جاء به عن هشام^(١) ولا يعرفه ، ولم أر أحداً يحدث به عن هشام ، وأحسب الوهم من ابن أبى سَمِينَة ، والمنكر فيه ذكر المجوس ، وفيه : « على قذفة بحجر » وذكر الخنزير ، وفيه نكارة . قال أبو داود : ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل^(٢) . وأحسبه وهم ، لأنه كان يحدثنا من حفظه .

٦٧٣ - وعن مولى ليزيد بن زمرّان عن يزيد بن نمران قال : « رأيت رجلاً بنبوك مقعداً ، فقال : مررت بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنا على حمار ، وهو يصلى ، فقال : اللهم اقطع أثره ، فما مشيت عليها بعد » .

٦٧٤ - وفى رواية : « فقال : قطع صلاتنا ، قطع الله أثره » .
مولى يزيد مجهول .

وزعم من لا يرى الصلاة يقطعها شىء أن حديث أبى ذر معارض بن خبر أبى سعيد ، وبخبر ابن عباس ، وبخبر عائشة ، وقد ذكرها أبو داود على أثر هذا الباب [فذكرها الخطابى ، وهى : ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٧] .

٦٧٥ - قال ابن القيم : وقال ابن القطان : علته شك الراوى فى رفعه ، فإنه قال عن ابن عباس قال « أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فهذا رأى لا خبر ، ولم يحزم ابن عباس برفعه فى الأصل وأثبتته ابن أبى سَمِينَة ، أحد الثقات^(٣) . وقد جاء هذا الخبر موقوفاً على ابن عباس بإسناد جيد ، بذكر « أربعة » فقط . قال البزار : حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة قال « قلت لجابر بن زيد : ما يقطع الصلاة ؟ قال : قال ابن عباس : الكلب الأسود ، والمرأة ، والحائض . قلت : قد كان يذكر الرابع ؟ قال : ما هو ؟ قلت : الحمار ، قال : رويدك ، الحمار ؟ قلت : كان يذكر رابعاً ؟ قال : ما هو ؟ قال : العلج الكافر . قال : إن استطعت أن لا يمر بين يديك كافر ولا مسلم فافعل » تم كلامه .

(١) هشام هو الدستوائى .

(٢، ٣) هو محمد بن إسماعيل البصرى - ابن أبى سَمِينَة - شيخ أبى داود .

٦٧٥ - وعن سعيد بن غزوان عن أبيه : « أنه نزل بقبوك - وهو حاج - فإذا برجل مقعد فسأله عن أمره . فقال : سأحدثك حديثاً ، فلا تحدث به ما سمعت أني حي : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بقبوك إلى نخلة . فقال : هذه قبلتنا ، ثم صلى إليها ، فأقبلت ، وأنا غلام أسعى ، حتى مررت بنيه وبينها . فقال : قطع صلاتنا ، قطع الله أثره . فما قت عليها إلى يومى هذا » .

باب سترة الامام سترة لمن خلفه [١ : ٢٦٠]

٦٧٦ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية أذاخر^(١) فحضرت الصلاة ، يعني ، فصلى إلى جذر ، فاتخذة قبلةً ، ونحن خلفه . فجاءت بهيمة تمر بين يديه . فما زال يدارئها حتى لصق بطنه بالجذر ، ومرت من ورائه » . أو كما قال مسدد .

٦٧٧ - وعن يحيى بن الجزار عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى ، فذهب جدى يمر بين يديه . فجعل يتقيّه » .

٦٧٦ - « البهمة » ولد الشاة أول ما يولد ، يقال ذلك للذكر والأنثى سواء .

وقوله « يدارئها » هو من الدرء مهموز ، أى يدافعها ، وليس من المداراة التي تجرى مجرى الملاينة . هذا غير مهموز وذلك مهموز .

٦٧٥ - قال ابن القيم : حديث ابن غزوان هذا قال عبد الحق : إسناده ضعيف ، قال ابن القطان : سعيد مجهول . فأما أبوه غزوان : فإنه لا يعرف مذكوراً ، وأما ابنه فقد ذكر وترجم في مظان ذكره بما يذكر به المجهولون . وظن عبد الحق أن غزوان هذا صحابي ، وليس كذلك ، فإنه نقص في إسناده .

(١) الثنية : اسم لكل فج في جبل يخرجك إلى فضاء . وقيل : لا تسمى ثنية حتى تكون مسلوكة . و « أذاخر » بفتح الهمزة وبعدها ذال معجمة مفتوحة وخاء معجمة مكسورة وراء همزة : موضع بين مكة والمدينة ، وكانها مسماة بالاذخر .

باب من قال : المرأة لا تقطع الصلاة [٢٦٠ : ١]

٦٧٨ - عن سعد بن إبراهيم - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن عروة عن عائشة قالت : « كنت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة - قال شعبة : وأحسبها قالت - وأنا حائض » .

وذكر أبو داود : أن جماعة رَوَوْه عن عروة ، وجماعة رَوَوْه عن عائشة ، لم يذكروا « وأنا حائض » .

٦٧٩ - وعن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلاته من الليل وهي معترضة بينه وبين القبلة ، راقدة علي الفراش الذي يرقد عليه ، حتى إذا أراد أن يُوتر أيقظها فأوترت » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي . وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه من حديث الزهري عن عروة .

٦٨٠ - وعن القاسم - وهو ابن محمد بن أبي بكر - عن عائشة قالت : « بئسما عدلتُمونا بالحمار والكلب ! لقد رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا معترضة بين يديه ، فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي ، فضممتها إليّ ، ثم يسجد » .
وأخرجه البخاري والنسائي .

٦٨١ - وعن أبي النضر سالم بن أبي أمية عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت : « كنت أكون نائمة ورجلاي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يصلي من الليل ، فإذا أراد أن يسجد ضرب رجلي ، فقبضتها ، فسجد » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بنحوه أتم منه .

٦٧٨ - قلت : زعم أصحاب أحمد بن حنبل أن حديث أبي ذر قد عارضه حديث عائشة في المرأة ، وحديث ابن عباس في الحمار ، وأما حديث الفضل بن عباس ففي إسناده مقال . ثم إنه لم يذكر فيه نعت الكلب ، وقد يجوز أن يكون هذا الكلب ليس بأسود ، فبقي خبر أبي ذر في الكلب الأسود لا معارض له . فالقول به واجب ، لثبوته ، وصحة إسناده .

٦٨٢ - وعن محمد بن عمرو - وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي - عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت : « كنت أنام وأنا معترضة في قبلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيصلّي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أمامه ، فإذا أراد أن يُوتر - زاد عثمان وهو ابن أبي شيبة - غمزني ، ثم اتفقا ، يعني عثمان والقعني - فقال تَنَحَّيْ » .

باب من قال : الحمار لا يقطع الصلاة [١ : ٢٦١]

٦٨٣ - عن ابن عباس أنه قال : « أقبلتُ راكبياً على أتان - وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام - ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى ، فمررت بين يدي بعض الصف ، فنزلت ، فأرسلت الأتان ترتع ، ودخلت في الصف . فلم ينكر ذلك أحد » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . ولفظ النسائي وابن ماجه « بعرفة » . وأخرج مسلم اللفظين . والمشهور : أن هذه القصة كانت في حجة الوداع .
وقد ذكر مسلم حديث معمر عن الزهري ، وفيه : « وقال : في حجة الوداع ، أو يوم الفتح » فلعليها كانت مرتين . والله أعلم .

٦٨٤ - وعن أبي الصَّهْبَاء قال « تذاكرنا ما يقطع الصلاة عند ابن عباس . فقال : جئت أنا وغلّام من بني عبد المطلب على حمار ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، فنزل ونزلت ، وتركنا الحمار أمام الصف ، فما بالاه ، وجاءت جاريتان من بني عبد المطلب ، فدخلتا بين الصف . فما بالي ذلك » ^(١) .

٦٨٥ - وفي رواية : قال : « فجاءت جاريتان من بني عبد المطلب ، اقتلتا ، فأخذها » قال عثمان - يعني ابن أبي شيبة : « فَمَرَّعَ بينهما » وقال داود - يعني ابن مخراق - « فنزع إحداهما من الأخرى ، فما بالي ذلك » ^(٢) .

وأخرجه النسائي بنحوه . وأبو الصَّهْبَاء : هو البكري . وقيل : مولى عبد الله بن عباس ، واسمه صهيب . وقيل : إنه بصرى . وسئل عنه أبو زُرْعَةَ الرازي ؟ فقال : مديني ثقة .

(١) أنظر المسند رقم ٢٦٥٣ .

(٢) أنظر المسند رقم ٢٠٩٥ ، ٢٢٥٨ ، ٢٢٩٥ .

باب من قال : الكلب لا يقطع الصلاة [٢٦٢ : ١]

٦٨٦ - عن الفضل بن عباس قال : «أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن في بادية لنا ومعه عباس ، فصلى في صحراء ، ليس بين يديه سترة ، وحمارة لنا وكلبة يعيثان^(١) بين يديه . فما بالي ذلك » .

وأخرجه النسائي بنحوه^(٢) . وذكر بعضهم : أن في إسناده مقالاً ، وقال : إنه لم يذكر فيه نعت الكلب ، وقد يجوز أن يكون الكلب ليس بأسود .

باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء [٢٦٢ : ١]

٦٨٧ - عن أبي الوداك - وهو جبر بن نوف - عن أبي سعيد - وهو الخدرى - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقطع الصلاة شيء ، وأدروا ما استطعتم ، فإنما هو شيطان » .

٦٨٨ - وفي رواية عن أبي الوداك قال : « مرّ شاب من قریش بين يدي أبي سعيد الخدرى - وهو يصلى - فدفعه ، ثم عاد ، فدفعه - ثلاث مرات - فلما انصرف قال : إن الصلاة لا يقطعها شيء ، ولكن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أدروا ما استطعتم ، فإنه شيطان » .

قال أبو داود : إذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم نُظِرَ ما عمل به أصحابه من بعده ، هذا آخر كلامه . وفي إسناده : مجالد - وهو ابن سعيد بن عمير الهمداني السكوني ، وقد تكلم فيه فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم حديثاً مقروناً بجماعة من أصحاب الشعبي . والوداك : بفتح الواو وتشديد الدال المهملة ، وبعد الألف كاف . وجبر : بفتح الجيم ، وسكون الباء الموحدة ، وبعدها راء مهملة . ونوف : بفتح النون وسكون الواو وبعدها فاء .

٦٨٧ - قلت : وقد يحتمل أن يُتَأَوَّلَ حديث أبي ذر على أن هذه الأشخاص إذا مرت بين يدي المصلي قطعته عن الذكر ، وشغلت قلبه عن مراعاة الصلاة . فذلك معنى قطعها للصلاة ، دون إبطالها من أصلها ، حتى يكون فيها وجوب الإعادة .

(١) في أبي داود « تعيثان » بياء موحدة ، من العبث وهو اللعب . وفي نسخة بهامش المنذرى « يعيثان » بياءين مثنيتين من تحت . : والعبث : الفساد ، والتعيث : طلب الشيء باليد من غير أن يبصره .

(٢) النسائي ١ : ١٢٣ ومعاني الآثار للطحاوى ١ : ٢٦٦ .

تفريع استفتاح الصلاة

باب رفع اليدين في الصلاة [٢٦٢ : ١]

٦٨٩ - عن سالم عن أبيه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه ، حتى تحاذي منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، وقال سفيان : [يعني ابن عيينة] مرة : « وإذا رفع رأسه » وأكثر ما كان يقول : « وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، ولا يرفع بين السجدين » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ،

٦٨٩ - ذكر الخطابي حديث ابن عمر ٦٩٠ وأشار إلى حديث وائل ٦٩١

وذكر حديث مالك بن الحويرث : ٧١٤

وذكر حديث علي بن أبي طالب : ٧١٣

وذكر حديث أبي حميد الساعدي : ٦٩٨

ثم ذكر علي إثر هذه الأحاديث حديث ابن مسعود : ٧١٧

وروى حديث البراء بن عازب : ٧٢٠ - ثم قال الخطابي رحمه الله :

قلت : والاختلاف في هذه الأحاديث من وجهين : أحدهما : في منتهى ما يرفع إليه اليد من المنكبين والأذنين . فذهب الشافعي وأحمد وإسحق إلى رفعهما إلى المنكبين ، على حديث ابن عمر وأبي حميد الساعدي . وهو مذهب مالك بن أنس . وذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي إلى رفعهما إلى الأذنين ، على حديث البراء . وحكي لنا عن أبي ثور أنه قال : كان الشافعي يجمع بين الحديثين المختلفين ، وكان يقول : إنما اختلف الحديث في هذا من أجل الزيادة ، وذلك أنه كان إذا رفع يديه حاذي بظهر كفه المنكبين ، وبأطراف أنامله الأذنين ، واسم اليدي جمعهما ، فروى هذا قوم ، وروى هذا آخرون ، من غير تفصيل ، ولا خلاف بين الحديثين .

٦٩٠ - وعن سالم عن عبد الله بن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حَذْو مَنْكِبَيْهِ ، ثم كبر وهما كذلك ، فيركع ، ثم إذا أراد أن يرفع صُلبه رفعهما حتى يكونا حَذْو مَنْكِبَيْهِ ، ثم قال : سمع الله لمن حمده . ولا يرفع يديه في السجود . ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع ، حتى تنقضي صلاته » .

٦٩١ - وعن عبد الجبار بن وائل بن حُجْر قال : « كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي ، فحدثني وائل بن علقمة ^(١) عن [أبي] وائل بن حجر ، قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان إذا كبر رفع يديه ، قال : ثم التَّحَفَ ، ثم أخذ شماله بيمينه ، وأدخل يديه في ثوبه . قال : فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ، ثم رفعهما . وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ، ثم سجد ووضع وجهه بين كَفْيَيْهِ . وإذا رفع رأسه من السجود أيضاً رفع يديه ، حتى فرغ من صلاته . قال محمد : - وهو ابن جُحادة - فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن ، فقال : هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَعَلَهُ مَنْ فَعَلَهُ ، وتركه من تركه » .

والوجه الآخر من الاختلاف فيها رفع اليدين عند الركوع وبعد رفع الرأس منه ، وعند القيام من التشهد الأول . فذهب أكثر العلماء إلى أن الأيدي ترفع عند الركوع وعند رفع الرأس منه ، وهو قول أبي بكر الصديق ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وأبي سعيد الخدري ، وابن عباس ، وأنس ، وابن الزبير ، وإليه ذهب الحسن البصري ، وابن سيرين ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والقاسم بن محمد ، وسالم ، وقتادة ، ومكحول . وبه قال الأوزاعي ، ومالك في آخر أمره ، والشافعي وأحمد وإسحق . وذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي إلى حديث ابن مسعود ، وهو قول ابن أبي ليلى . وقد روى ذلك عن الشعبي والنخعي .

قلت : والأحاديث الصحيحة التي جاءت بإثبات رفع اليدين عند الركوع وبعد رفع الرأس منه أولى من حديث ابن مسعود . والإثبات أولى من النفي . وقد يجوز أن يذهب ذلك على ابن مسعود ، كما قد ذهب عليه الأخذ بالركبة في

(١) صوابه « علقمة بن وائل » . واظر التهذيب ١١ : ١١٠ والمحلى في المسئلة ٤٤٢ .

قال أبو داود : روى هذا الحديث همام [يعنى ابن يحيى] عن ابن جحادة ، لم يذكر الرفع مع الرفع من السجود . هذا آخر كلامه . وقد أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ، ومولى لهم عن أبيه وائل بن حجر بنحوه ، وليس فيه ذكر الرفع مع الرفع من السجود .

٦٩٢ - وعن عبد الجبار بن وائل قال : حدثنى أهل بيتى عن أبي أنه حدثهم : « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير » .

٦٩٣ - وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه « أنه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة رفع يديه ، حتى كانتا بحيال منكبيه ، وحاذى يابهاميه أذنيه ، ثم كبر » . عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه ، وأهل بيته مجهولون .

٦٩٤ - وعن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : « قلت : لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلى ؟ قال : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستقبل القبلة ، فكبر فرفع يديه ، حتى حاذتا أذنيه . ثم أخذ شماله يمينه . فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك . ثم وضع يديه على ركبتيه . فلما رفع رأسه من الركوع رفعهما مثل ذلك .

الركوع . وكان يطبق بيديه ، على الأمر الأول ، وخالفه الصحابة كلهم فى ذلك . وقد اختلف الناس فى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الكعبة ^(١) فأثبتها بلال ونفاها أسامة . فأخذ الناس بقول بلال ، وحملوا قول أسامة على أنه سها عنه ولم يحفظه . وحديث البراء لم يقل أحد فيه : « ثم لا يعود » غير شريك .

قال أبو داود : وقد رواه هشيم وخالد وابن إدريس عن يزيد بن أبى زياد ، ولم يذكر فيه : « ثم لا يعود » وذكر عن سفيان بن عيينة أن يزيد حدثهم به قبل خروجه إلى الكوفة فلم يذكر فيه « ثم لا يعود » فلما انصرف زاد فيه « لا يعود » فحمل ذلك منه على الغلط والنسيان .

(١) يعنى حين دخل الكعبة عام الفتح لتطهيرها وإزالة ما كان فيها من أوثان الجاهلية وصورها . (٣ — مختصر السنن ج ١)

فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من بين يديه ، ثم جلس فافترش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ، وحدَّ مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ، وقبض ثنتين ، وحلَّق حلقة . ورأيته يقول هكذا - وحلَّق بشر [بن المفضل] الإيهام والوسطى ، وأشار بالسبابة .

٦٩٥ - وفي رواية : « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ، والرُّسْع والساعد » وقال فيه « ثم جئت بعد ذلك في زمنٍ فيه بردٌ شديد ، فرأيت الناس عليهم جُلُ الثياب ، تحَرَّكُ أيديهم تحت الثياب » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٦٩٦ - وعن عاصم عن أبيه عن وائل بن حجر قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة رفع يديه حيال أذنيه . قال : ثم أتيتهم ، فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم ، وعليهم بزائس وأكسية » .
وأخرجه الفسائي .

وأما ما روى في حديث أبي حميد الساعدي من رفع اليدين عند النهوض من التشهد ، فهو حديث صحيح . وقد شهد له بذلك عشرة من الصحابة ، منهم أبو قتادة الأنصاري ، وقد قال به جماعة من أهل الحديث . ولم يذكره الشافعي ، والقول به لازم على أصله في قبول الزيادات .

٦٩٥ - قال ابن القيم : فيه وضع اليمنى على اليسرى في القيام . وفي الباب حديث سهل بن سعد الساعدي ، قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة » قال أبو حازم : لا أعلمه إلا ينمى ذلك . رواه مالك في موطئه عن أبي حازم بن دينار عنه ، وبوب عليه ، فقال : وضع اليدين إحداها على الأخرى في الصلاة . وقال في الباب عن عبد الكريم بن أبي المخارق أنه قال « من كلام النبوة : إذا لم تستح فافعل ماشئت ، ووضع اليدين إحداها على الأخرى في الصلاة ، تضع اليمنى على اليسرى ، وتعجيل الفطر والاستيناء ^(١) - يعني التأتى بالسجود » قال أبو عمر « تضع اليمنى على اليسرى » من كلام مالك . وهذه الترجمة والدليل والتفسير : صريح في أن مذهبه . وضع اليمنى على اليسرى . وقد روى أبو حاتم

(١) الاستيناء : من التأتى ، بتسهيل الهجزة .

باب افتتاح الصلاة [٢٦٥ : ١]

٦٩٧ - عن علقمة بن وائل عن وائل بن حجر قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في الشتاء ، فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم في ثيابهم في الصلاة » .

٦٩٨ - وعن محمد بن عمرو بن عطاء قال : « سمعت أبا حميد الساعدي ، في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منهم أبو قتادة ، قال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالوا : فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ، ولا أقدمنا له صحبة . قال : بلى . قالوا : فأعرض . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه ، حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم كبر حتى يَقَرَّ كل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر ، فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ، ثم

وأما ما روى في حديث علي رضي الله عنه : « أنه كان يرفع يديه عند القيام من السجدين » فليست أعلم أحداً من الفقهاء ذهب إليه ، وإن صح الحديث فالقول به واجب . وقد ذكر أبو داود في هذا الباب حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسرده على وجهه ، وفيه سنن لا يستغنى عن ذكرها وألفاظ يحتاج إلى تفسيرها فنذكره .

٦٩٨ - قلت : قوله « لا ينصب رأسه » هكذا جاء في هذه الرواية . ونصب الرأس معروف ورواه ابن المبارك عن فليح بن سليمان عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس عن أبي حميد ،

ابن حبان في صحيحه من حديث ابن وهب : أخبرنا عمرو بن الحارث أنه سمع عطاء بن أبي رباح يحدث عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنا معشر الأنبياء أمرنا أن نؤخر سحورنا ، ونعجل فطرنا ، وأن نمسك بأيماننا على شمائلنا في صلاتنا » .

٦٩٨ - قال ابن القيم : حديث أبي حميد هذا : حديث صحيح ، متلق بالقبول ، لا علة له . وقد أعله قوم بما برأه الله وأئمة الحديث منه . ونحن نذكر ما عللوه به ، ثم نبين فساد تعليلهم وبطلانه بعون الله .

يعتدل ، فلا يَصُبُّ رأسه ، ولا يُقْنَع ، ثم يرفع رأسه ، فيقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه ، حتى يحاذي منكبيه معتدلاً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يهوي إلى الأرض ، فيجافي يديه عن جنبه ، ثم يرفع رأسه ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها ، ويفتح أصابع رجله إذا سجد ، ثم يسجد ، ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع ، ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه . ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك ، ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه ، حتى يحاذي بهما منكبيه ، كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يصنع ذلك في بقية صلاته ، حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم : آخر رجله اليسرى ، وقعد مُتَوَرِّكاً على شقه الأيسر ، قالوا : صدقت ، هكذا كان يصلي صلى الله عليه وسلم .
وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجة مختصراً ومطولاً .

فقال فيه : « كان لا يُصَبِّي رأسه ولا يُقْنَعُهُ » يقال : صَبَّى الرجل رأسه يصبه إذا خفضه جداً ، وقد فسرتة في غريب الحديث .

وقوله : « لا يقنعه » معناه لا يرفعه ، والإقناع رفع الرأس . ويقال : أيضاً لمن خفض رأسه : قد أقنع رأسه ، والحرف من الأضداد . قال الله تعالى : (١٤ : ٤٣) مُطِيعِينَ مُقْنَعِي رُءُوسِهِمْ) .

وقوله : « يفتح أصابع رجله » أي يلينها حتى تنثني ، فيوجهها نحو القبلة . والفتح لين واسترسال في جناح الطائر .

قال ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام : هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو — وهو صدوق ، وثقه يحيى بن سعيد ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين . وأخرج له مسلم . وضعفه يحيى بن سعيد في رواية عنه . وكان الثوري يجد عليه من أجل القدر . فيجب التثبت فيما روى من قوله « فيهم أبو قتادة » ، فإن أبا قتادة توفي في زمن علي ، وصلى عليه علي . وهو ممن قاتل معه ، وسن محمد بن عمرو مقصرة عن إدراك ذلك . قال : وقيل في وفاة أبي قتادة غير ذلك : أنه توفي سنة أربع وخمسين ، وليس بصحيح ، بل الصحيح : ما ذكرناه . وقيل في سنة أربعين ، ذكر هذا التعليل أبو جعفر الطحاوي . قال الطحاوي : والذي زاده محمد بن عمرو غير معروف ولا متصل ، لأن في حديثه أنه حضر أبا حميد وأبا قتادة ، ووفاته

٦٩٩ - وفي رواية لأبي داود : « فإذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه ، وفرّج بين أصابعه ، ثم هصر ظهره ، غير مُقنّع راسه ولا صافح بخده . وقال : فإذا قعد في الركعتين قعد على بطن قدمه اليسرى ونصب اليمنى . فإذا كان في الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض وأخرج قدميه من ناحية واحدة » .

وفي إسنادها عبد الله بن لهيعة ، وفيه مقال .

٧٠٠ - وفي رواية : « فإذا سجد وضع يديه غير مُفترش ولا قابضهما ، واستقبل بأطراف أصابعه القبلة » .

٧٠١ - وفي رواية : « ثم رفع رأسه - يعني من الركوع - فقال : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه ، ثم قال : الله أكبر ، فسجد ، فانتصب على كفيه وركبتيه وصدور قدميه ، وهو ساجد ، ثم كبر فجلس ، فتورك ، ونصب قدمه الأخرى ، ثم كبر فسجد ، ثم كبر فقام ، ولم يتورك - وفيه - : ثم جلس بعد الركعتين ، حتى إذا هو أراد أن ينهض للقيام قام بتكبيرة ، ثم ركع الركعتين الأخيرين » .

٧٠٢ - وفي رواية : « ثم ركع فوضع يديه على ركبتيه ، كأنه قابض عليها ، ووتر يديه ، فتجافى عن جنبيه ، ووضع كفيه جذو منكبيه . قال : ثم سجد ، فأمكن أنفه وجهته ، ونحى

وقوله : « هصر ظهره » معناه ثنى ظهره وخفضه ، وأصل الهصر : أن يأخذ بطرف الشيء ثم يجذبه إليه ، كالغصن من الشجرة ونحوه ، فيهصر ، أى ينكسر من غير بينونة .

وقوله : « ولا صافح بخده » أى غير مبرز صفحة خده مائلاً في أحد الشقين .

وفيه من السنة أن المصلى أربعاً يقعد في التشهد الأول على بطن قدمه اليسرى ، ويقعد في الرابعة متوركاً ، وهو أن يقعد على وركه ويفضى به إلى الأرض ، ولا يقعد على رجله كما يقعد في التشهد الأول ، وإليه ذهب الشافعى وأحمد بن حنبل واسحق . وكان مالك يذهب

أبى قتادة قبل ذلك بدهر طويل ، لأنه قتل مع على وصلى عليه على . فأين سن محمد بن عمرو من هذا ؟ قال الطحاوى : وعبد الحميد بن جعفر ضعيف . قال ابن القطان : ويزيد هذا المعنى تأكيداً أن عطاء بن خالد روى هذا الحديث فقال : حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء حدثنا

يديه عن جنبه ، ووضع كفيه حذو منكبيه ، ثم رفع رأسه حتى رجع كل عظم في موضعه ، حتى فرغ . ثم جلس ، فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى ، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى ، وأشار بإصبعه » .

٧٠٣ - وفي رواية : « وإذا سجد قرّج بين فخذه ، غير حامل بطنه على شيء من فخذه » .

٧٠٤ - وعن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم - في هذا الحديث قال : « فلما سجد وقعتا ركبته إلى الأرض قبل أن تقعا كفاه . فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجافى عن إبطيه » .
عبد الجبار لم يسمع من أبيه .

إلى أن القعود في التشهد الأول والآخر يجب أن يكون على وركه ، ولا يقعد على بطن قدمه في القعدة الأولى ، وكذلك يقعد بين السجدين . وكان سفيان الثوري يرى القعود على قدمه في القعدتين جميعاً ، وهو قول أصحاب الرأي .

رجل « أنه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً » فذكر نحو حديث أبي عاصم وعطاف بن خالد مدني ليس بدون عبد الحميد بن جعفر (١) وإن كان البخاري حكى أن مالكا لم يحمده ، قال : وذلك لا يضره ، لأن ذلك غير مفسر من مالك بأمر يجب لأجله ترك روايته . قال : وقد اعترض الطبراني على مالك في ذلك بما ذكرناه من عدم تفسير الجرح بأمر آخر لا يراه صواباً ، وهو أن قال : وحتى لو كان مالك قد فسر ، لم يجب أن يترك بتجريحه رواية عطاف ، حتى يكون معه مجرح آخر ، قال ابن القطان : وإثما لم يره صواباً لوجهين : أحدهما : أن هذا المذهب

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ص ٨٣) : وأعله الطحاوى بأن محمد بن عمرو لم يدرك أبا قتادة . قال : ويزيد ذلك بياناً أن عطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو قال : حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوساً . قال ابن حبان : سمع هذا الحديث محمد بن عمرو من أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه . قال الطريقان محفوظان . قلت : السياق يأبى ذلك كل الإباء . والتحقيق عندى أن محمد بن عمرو الذي رواه عطاف بن خالد عنه : هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، وهو لم يلق أبا قتادة ولا قارب ذلك ، إنما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين . وأما محمد بن عمرو الذي رواه محمد بن عبد الحميد بن جعفر عنه : فهو محمد بن عمرو بن عطاء ، تابعي كبير . جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره ، وأخرج الحديث من طريقه . وللحديث طرق عن أبي حميد ، سمى في بعضها من العشرة : محمد بن مسلمة ، وأبو أسيد ، وسهل بن سعد . وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد عن أبيه . ورواها ابن خزيمة من طريقه أيضاً .

٧٠٥ - وعن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم - بمثل هذا .
وفي حديث أحدهما ، وأكبر علمي أنه حديث محمد بن جحادة : « وإذا نهض نهض
على ركبتيه ، واعتمد على فخذه » .

كليب والد عاصم - هو كليب بن شهاب الجريري الكوفي ، روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم مرسلًا ، ولم يدركه .

٧٠٦ - وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع
إبهاميه في الصلاة إلى شحمة أذنيه » .
وأخرجه النسائي . وقد ذكرنا أنه لم يسمع من أبيه .

وفيه أيضاً أنه قعد قعدة بعد ما رفع رأسه من السجدة الثانية قبل القيام . وقد روى
ذلك أيضاً في حديث مالك بن الحويرث . وبه قال الشافعي . وقال الثوري ومالك ، وأصحاب
الرأي ، وأحمد ، وإسحق : لا يقعدوها . ورووا عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا ينهضون
على صدور أقدامهم .

ليس بصحيح ، بل إذا جرح واحد بما هو جرحه قبل . فإنه يقل منه حال سيئة تسقط بها العدالة
ولا يحتاج في النقل إلى تعدد الرواة . والوجه الثاني : أن ابن مهدي أيضاً لم يرض عطاءً لكن
لم يفسر بماذا لم يرضه ، فلو قبلنا قوله فيه قلدها في رأي ، لا في رواية . وغير مالك وابن مهدي
يوثقه . قال أبو طالب ، عن أحمد : هو من أهل المدينة ثقة صحيح الحديث . روى نحو مائة
حديث . وقال ابن معين : صالح الحديث ، ليس به بأس . وقد قال ابن معين : من قلت :
ليس به بأس ، فهو عندي ثقة . وقال أبو زرعة : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : ليس بذلك .
قال ابن القطان ولعله أحسن حالا من عبد الحميد بن جعفر ، وهو قد بين أن بين محمد بن
عمر وبين أولئك الصحابة رجلا . قال : ولو كان هذا عندنا محتاجاً إليه في هذا الحديث للقضاء
بانقطاعه ، لكتبته في المدرك الذي قد فرغت منه ، ولكنه غير محتاج إليه ، للمقرر من تاريخ
وفاة أبي قتادة وتقاصر سن محمد بن عمرو عن إدراك حياته رجلا . فإنما جاءت رواية عطاء
عاضدة لما قد صح وفرغ منه . قال : وقد رواه عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو
فقال فيه : عن عياش أو عباس بن سهل الساعدي : « أنه كان في مجلس فيه أبو قتادة ، وأبو هريرة ،

وأبو أسيد ، وأبو حميد » ولم يذكر فيه من الفرق بين الجلوسين ما ذكره عبد الحميد بن جعفر . ذكره أبو داود . وقد رواه البخاري في صحيحه : حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث سمع يزيد بن أبي حبيب وزيد بن محمد سمعا محمد بن عمرو بن حنبل سمع محمد بن عمرو بن عطاء « أنه كان جالسا في نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو حميد الساعدي : أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأيته إذا كبر - فذكر الحديث (١) . وهذا لا ذكر فيه لأبي قتادة ، ولكن ليس فيه ذكر لسامعه من أبي حميد ، وإن كان ذلك ظاهره . هذا آخر كلامه .

وهو مع طوله مداره على ثلاثة فصول : (أحدها) تضعيف عبد الحميد بن جعفر ، و (الثاني) تضعيف محمد بن عمرو بن عطاء ، و (الثالث) انقطاع الحديث بين محمد بن عمرو وبين الصحابة الذين رواه عنهم . والجواب عن هذه الفصول :

(أما الأول) فعبد الحميد بن جعفر قد وثقه يحيى بن معين في جميع الروايات عنه ، ووثقه الإمام أحمد أيضاً ، واحتج به مسلم في صحيحه ، ولم يحفظ عن أحد من أئمة الجرح والتعديل تضعيفه بما يوجب سقوط روايته . فتضعيفه بذلك مردود على قائله ، وحتى لو ثبت عن أحد منهم إطلاق الضعف عليه لم يقدح ذلك في روايته ، ما لم يبين سبب ضعفه ، وحينئذ ينظر فيه ، هل هو قاذح أم لا ؟ وهذا إنما يحتاج إليه عند الاختلاف في توثيق الرجل وتضعيفه . وأما إذا اتفق أئمة الحديث على تضعيف رجل لم يحتاج إلى ذكر سبب ضعفه ، هذا أولى ما يقال في مسألة التضعيف المطلق .

وأما الفصل الثاني : وهو تضعيف محمد بن عمرو بن عطاء - ففي غاية الفساد ، فإنه من كبار التابعين المشهورين بالصدق والأمانة والثقة . وقد وثقه أئمة الحديث كأحمد ، ويحيى بن سعيد ، ويحيى بن معين وغيرهم . واتفق أصحاب الصحيح على الاحتجاج به . وتضعيف يحيى بن سعيد له - إن صح عنه - فهو رواية ، المشهور عنه خلافها ، وحتى لو ثبت على تضعيفه فأقام عليه ولم يبين سببه لم يلتفت إليه مع توثيق غيره من الأئمة له ، ولو كان كل رجل ضعفه رجل سقط حديثه لذهب عامة الأحاديث الصحيحة من أيدينا . فقل رجل من الثقات إلا وقد تكلم فيه آخر .

(١) هكذا هنا . وفي البخاري في باب الجلوس في التشهد : حدثنا يحيى بن بكير قال : حدثنا الليث عن خالد عن سعيد عن محمد بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء . وحدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ويحيى بن محمد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء « أنه كان جالسا - الحديث » ثم قال البخاري : وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب يزويد بن محمد بن حنبل ، وابن حنبل عن ابن عطاء .

وأما قوله : كان سفيان يحمل عليه ، فإنما كان ذلك من جهة رأيه لا من جهة روايته . وقد روى جماعة من الأئمة المحتج بروايتهم بالقدر ، كابن أبي عروبة ، وابن أبي ذئب ، وغيرها . وبالأرجاء ، كطلق بن حبيب وغيره ، وهذا أشهر من أن يذكر نظائره . وأئمة الحديث لا يردون حديث الثقة بمثل ذلك .

وأما الفصل الثالث - وهو انقطاع الحديث - فغير صحيح ، وهو مبني على ثلاث مقدمات :

(إحداهما) أن وفاة أبي قتادة كانت في خلافة علي .

(والثانية) أن محمد بن عمرو لم يدرك خلافة علي .

(والثالثة) أنه لم يثبت سماعه من أبي حميد ، بل بينهما رجل .

(فأما المقام الأول) وهو وفاة أبي قتادة : فقال البيهقي : أجمع أهل التواريخ على أن أبا قتادة الحارث ربعي - بقي إلى سنة أربع وخمسين ، وقيل بعدها . ثم روى من طريق يعقوب بن سفيان قال : قال ابن بكير : قال الليث : مات أبو قتادة - الحرث بن ربعي بن النعمان الأنصاري - سنة أربع وخمسين ، قال : وكذلك قاله الترمذي فيما أنبأنا أبو عبد الله الحافظ عن أبي حامد المقرئ عنه ؛ وكذلك ذكره أبو عبد الله بن مندة الحافظ في كتابه معرفة الصحابة . وكذلك ذكره الواقدي عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة : أن أبا قتادة مات بالمدينة سنة خمس وخمسين ، وهو ابن سبعين سنة . قال والذي يدل على هذا أن أبا سلمة بن عبد الرحمن ، وعبد الله بن أبي قتادة ، وعمرو بن سليم الزرقى ، وعبد الله بن رباح الأنصاري . روي عن أبي قتادة ، وإنما حملوا العلم بعد أيام علي . فلم يثبت لهم عن أحد ممن توفي في أيام علي سماع . وروينا عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل « أن معاوية بن أبي سفيان لما قدم المدينة تلقته الأنصار ، وتخلف أبو قتادة . ثم دخل عليه بعد ، وجرى بينهما ماجرى » . ومعلوم أن معاوية إنما قدمها حاجاً قدمته الأولى في خلافته سنة أربع وأربعين . وفي تاريخ البخاري بإسناده عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك : « أن مروان بن الحكم أرسل إلى أبي قتادة وهو على المدينة : أن اغد معي حتى ترى مواقف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . فانطلق مع مروان حتى قضى حاجته » ومروان إنما ولي المدينة في أيام معاوية ثم نزع عنها سنة ثمان وأربعين ، واستعمل عليها سعيد بن العاص . ثم نزع سعيد بن العاص سنة أربع وخمسين وأمر عليها مروان . قال النسائي في سننه : حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح قال : سمعت نافعاً يزعم : « أن ابن عمر صلى على سبع جنازات جميعاً . فجعل الرجال يلون الإمام ، والنساء يلين القبلة . فصفهن صفاً واحداً ، ووضعت جنازة أم كلثوم - ابنة علي ، امرأة عمر بن الخطاب - وابن لها يقال له زيد ، وضعا جميعاً ، والإمام

يومئذ سعيد بن العاص ، وفي الناس ابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد ، وأبو قتادة . فوضع الغلام مما يلي الامام . فقال رجل : فأنكرت ذلك ، فنظرت إلى ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وأبي قتادة ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : هي السنة .

فتأمل سند هذا الحديث وصحته وشهادة نافع بشهود أبي قتادة هذه الجنازة ، والأمير يومئذ سعيد بن العاص . وإنما كانت إمرته في خلافة معاوية ، سنة ثمان وأربعين إلى سنة أربع وخمسين ، كما قدمناه . وهذا مما لا يشك فيه عوام أهل النقل وخاصتهم .

فإن قيل : فما تصنعون بما رواه موسى بن عبد الله بن يزيد : « أن علياً صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعاً . وكان بدريا » ؟ وبما رواه الشعبي قال : « صلى على أبي قتادة وكبر عليه ستاً » ؟ .

قلنا : لا تجوز معارضة الأحاديث الصحيحة المعلومة الصحة بروايات التاريخ المنقطعة المغلوطة . وقد خطأ الأئمة رواية موسى هذه ومن تابعه . وقالوا هي غلط . قاله البيهقي وغيره . ويدل على أنها غلط وجوه :

أحدها : ما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة المصرحة بتأخير وفاته وبقاء مدته بعدموت على . الثاني : أنه قال : كان بدريا ، وأبو قتادة لا يعرف أنه شهد بدراً . وقد ذكر عروة بن الزبير والزهري ، وموسى بن عقبة ، ومحمد بن إسحاق وغيرهم أسامى من شهد بدراً من الصحابة ، وليس في شيء منها ذكر أبي قتادة . فكيف يجوز رد الروايات الصحيحة التي لا مطعن فيها بمثل هذه الرواية الشاذة ، التي قد علم خطأها يقيناً ؟ إما في قوله : « وصلى عليه على » وإما في قوله : « وكان بدريا » .

وأما رواية الشعبي فنقطعة أيضاً ، غير ثابتة ، ولعل بعض الرواة غلط من تسمية قتادة بن النعمان أو غيره إلى أبي قتادة ، فإن قتادة بن النعمان بدري ، وهو قديم الموت . وأما المقام الثاني : وهو أن محمد بن عمرو لم يدرك خلافة علي ، فقد تبين أن أبا قتادة تأخر عن خلافة علي .

وأما المقام الثالث : وهو أن محمد بن عمرو لم يثبت سماعه من أبي حميد بل بينهما رجل - فباطل أيضاً . قال الترمذي في جامعه : حدثنا محمد بن بشار والحسن بن علي الخلال وسلمة بن شبيب وغير واحد قالوا حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد بن جعفر حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال : « سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم أبو قتادة بن ربعي - فذكره » وقال سعيد بن منصور في سننه . حدثنا هشيم حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء القرشي قال : « رأيت أبا حميد الساعدي مع عشرة رهط من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : ألا أحدثكم » فذكره . وقال البخاري في

التاريخ الكبير : محمد بن عمرو بن عطاء بن عياش بن علقمة العامري القرشي المدني ، سمع
أبا حميد الساعدي ، وأبا قتادة ، وابن عباس ، روي عنه عبد الحميد بن جعفر ، وموسى بن عقبة ،
ومحمد بن عمرو بن حلحلة ، والزهرى ، وأبو حميد . توفي قبل الستين في خلافة معاوية .
وأبو قتادة توفي بعد الخمسين ، كما ذكرنا ، فكيف ننكر لقاء محمد لهما ، وسماعه منهما ؟
ثم ولو سلمنا أن أبا قتادة توفي في خلافة علي ، فمن أين يمتنع أن يكون محمد بن عمرو في
ذلك الوقت رجلاً ؟ ولو امتنع أن يكون رجلاً لتقاصر سنه عن ذلك لم يمتنع أن يكون
صبياً ميمراً . وقد شاهد هذه القصة في صغره ، ثم أداها بعد بلوغه . وذلك لا يقدح في
روايته وتحمله اتفاقاً . وهو أسوة أمثاله في ذلك .
فرد الأحاديث الصحيحة بمثل هذه الحيلالات الفاسدة مما يرغب عن مثله أئمة العلم .
والله الموفق .

وأما إدخال من أدخل بين محمد بن عمرو بن عطاء وبين أبي حميد الساعدي
رجلاً - فإن ذلك لا يضر الحديث شيئاً . فإن الذي فعل ذلك رجلان : عطف بن خالد ،
وعيسى بن عبد الله . فأما عطف فلم يرض أصحاب الصحيح إخراج حديثه ، ولا هو ممن
يعارض به الثقات الأثبات . قال مالك : ليس هو من جمال المحامل . وقد تابع عبد الحميد
بن جعفر على روايته محمد بن عمرو بن حلحلة ، كلاهما قال : عن محمد بن عمرو بن
عطاء عن أبي حميد . ولا يقاوم عطف بن خالد بهذين ، حتى تقدم روايته على روايتهما .
وقوله : « لم يصرح محمد بن عمرو بن حلحلة في حديثه بسماع ابن عطاء من أبي
حميد » فكلام بارد ، فإنه قد قال : « سنع محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالساً في نفر
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكروا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال
أبو حميد » ، وقد قال : رأيت أبا حميد ، ومرة : سمعت أبا حميد . فما هذا التكلف البارد ،
والتعنت الباطل في انقطاع ما وصله الله ؟
وأما حديث عيسى بن عبد الله ، فقال البيهقي : اختلف في اسمه ، فقيل : عيسى بن عبد الله ،
وقيل : عيسى بن عبد الرحمن ، وقيل : عبد الله بن عيسى . ثم اختلف عليه في ذلك ،
فروى عن الحسن بن الحر عن عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عياش ، أو عباس
ابن سهل عن أبي حميد . وروى عن عتبة بن أبي حكيم عن عبد الله بن عيسى عن العباس بن
سهل عن أبي حميد ، ليس فيه محمد بن عطاء . وروينا حديث أبي حميد عن فليح بن
سليمان عن عباس بن سهل عن أبي حميد . وبين فيه عبد الله بن المبارك عن فليح سماع عيسى
من عباس ، مع سماع فليح من عباس . فذكر محمد بن عمرو بينهما وهم . آخر كلامه . وهذا
والله أعلم من تخليط عيسى أو من دونه . فإن حديث عباس هذا لا ذكر فيه لمحمد بن عمرو ،
ولا رواه محمد بن عمرو عنه .

ونحن نذكر حديثه . قال الترمذی : حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا
فليح بن سليمان حدثنا عباس بن سهل قال : « اجتمع أبو حميد ، وأبو أسيد ، وسهل بن سعد ،
ومحمد بن مسلمة . فذكروا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع
فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ، ووتر يديه فتحاهما عن جنبيه » وقال : حسن صحيح .
وقال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الملك بن عمرو أخبرنا فليح حدثنا عباس بن
سهل قال : « اجتمع أبو حميد وأبو أسيد » فذكره أطول من حديث الترمذی . قال أبو داود :
ورواه عتبة بن أبي حكيم عن عبد الله بن عيسى عن العباس بن سهل . قال : ورواه ابن المبارك :
أخبرنا فليح قال : سمعت عباس بن سهل يحدث ، فلم أحفظه ، فحدثني عيسى بن عبد الله أنه سمعه
من عباس بن سهل قال : « حضرت أبا حميد » . فهذا هو المحفوظ من رواية عباس ، لا ذكر فيه
لمحمد بن عمرو بوجه . ورواه أبو داود من حديث أبي خيثمة حدثنا الحسن بن الحر حدثنا عيسى
بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء - أحد بني مالك - عن عباس ، أو عياش بن سهل
الساعدي : « أنه كان في مجلس فيه أبوه ، وفي المجلس أبو هريرة ، وأبو حميد ، وأبو أسيد -
بهذا الخبر » يزيد وينقص . فهذا الذي غر من قال : إن محمد بن عمرو ولم يسمعه من أبي حميد
وهذا - والله أعلم - من تخليط عيسى ، أو من دونه ، لأن محمداً قد صرح بأن أبا حميد حدثه
به وسمعه منه ، ورواه حين حدثه به ، فكيف يدخل بينه وبينه عباس بن سهل ؟ وإنما وقع
هذا لما رواه محمد بن عمرو عن أبي حميد ، ورواه العباس بن سهل عن أبي حميد ، خلط
بعض الرواة وقال : عن محمد بن عمرو عن العباس . وكان ينبغي أن يقول : وعن العباس
بالواو ، ويدل على هذا : أن عيسى بن عبد الله قد سمعه من عباس كما في رواية ابن المبارك . فكيف
يشافه به عباس بن سهل ، ثم يرويه عن محمد بن عمرو عنه ؟ فهذا كله بين أن محمد بن
عمرو وعباس بن سهل اشتركا في روايته عن أبي حميد .

فصح الحديث بمحمد الله . وظهر أن هذه العبارة التي روى بها مما تدل على قوته وحفظه ، وأن
رواية عباس بن سهل شاهدة ومصدقة لرواية محمد بن عمرو ، وهكذا الحق يصدق بعضه
بعضاً . وقد رواه الشافعي من حديث إسحق بن عبد الله عن عباس بن سهل عن أبي حميد
ومن معه من الصحابة . ورواه فليح بن سليمان عن عباس عن أبي حميد . وهذا لا ذكر فيه
لمحمد بن عمرو ، وهو إسناد متصل تقوم به الحجة ، فلا ينبغي الإعراض عن هذا والاستغفال
بحديث عبد الحميد بن جعفر ، والتعلق عليه بالباطل .

ثم لو نزلنا عن هذا كله وضربنا عنه صفحاً إلى التسليم أن محمد بن عمرو لم يدرك أبا قتادة ،
فغايتة أن يكون الوهم قد وقع في تسمية أبي قتادة وحده ، دون غيره ممن معه . وهذا لا يجوز
بمجرده تركه حديثه والقبح فيه عند أحد من الأئمة . ولو كان كل من غلط ونسى واشتبه عليه

٧٠٧ - وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي هريرة أنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه ، وإذا ركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك ، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك » .
 ٧٠٨ - وعن ميمون المكي : « أنه رأى عبد الله بن الزبير - وصلى بهم - يشير بكفيه حين يقوم ، وحين يركع ، وحين يسجد ، وحين ينهض للقيام ، فيقوم فيشير بيديه . فانطلقت إلى ابن عباس فقلت : إني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحداً يصليها ؟ فوصفت له هذه الإشارة ، فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير » ^(١) .

في إسناده عبد الله بن لهيعة ، وفيه مقال .

٧٠٩ - وعن النضر بن كثير - يعني السعدي - قال : « صلى إلى جنبي عبد الله بن طاوس في مسجد الخيف ^(٢) فكان إذا سجد السجدة الأولى ، رفع رأسه منها ، رفع يديه تلقاء

اسم رجل بأخري سقط حديثه لذهبت الأحاديث ورواتها من أيدي الناس ، فيه غلط في تسميته أبا قتادة ، أفيلزم من ذلك أن يكون ذكر باقي الصحابة غلطاً ، ويقدر في قوله : سمعت أبا حميد ورأيت أبا حميد ، أو أن أبا حميد قال ؟

وأيضاً فإن هذه اللفظة لم يتفق عليها الرواة ، وهي قوله « فيهم أبو قتادة » فإن محمد بن عمرو بن حلحلة رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء ولم يذكر فيهم أبا قتادة ، ومن طريقه رواه البخاري ، ولم يذكرها . وأما عبد الحميد بن جعفر فرواه عنه هشيم ولم يذكرها . ورواه عنه أبو عاصم الضحاك بن مخلد ويحيى بن سعيد ، فذكرها عنه ، وأظن عبد الحميد بن جعفر تفرد بها .

ومما يبين أنها ليست بوهم : أن محمد بن مسلمة قد كان في أولئك الرهط ، ووفاته سنة ثلاث وأربعين . فإذا لم تتقاصر سن محمد بن عمرو عن لقائه ، فكيف تتقاصر عن لقاء أبي قتادة . ووفاته إما بعد الحسين عند الأكثرين . أو قيل الأربعين عند بعضهم ؟ والله الموفق للصواب .

٧٠٧ - وقال ابن القيم رحمه الله : وهذا الحديث على شرط مسلم . رواه جماعة عن الزهري عن أبي بكر .

(١) رواه أحمد في المسند ٢٣٠٨ عن قتيبة بن سعيد .

(٢) الخيف : ما ارتفع عن مجرى السيل وانحدر عن غلظه . ومسجد منى يسمى مسجد الخيف ، لأنه في سفح جبلها .

وجهه ، فأنكرت ذلك ، فقلت لو هيب بن خالد . فقال له وهيب : تصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه ؟ قال ابن طاوس : رأيت أبي يصنعه ، وقال أبي : رأيت ابن عباس يصنعه ، ولا أعلم إلا أنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنعه .

وأخرجه النسائي . النضر بن كثير ، أبو سهل السعدي البصري : ضعيف الحديث . وقال الحافظ أبو أحمد النيسابوري : هذا حديث منكر من حديث ابن طاوس .

٧١٠ - وعن عبيد الله - وهو العمري - عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا قال سمع الله لمن حمده ، وإذا قام من الركعتين رفع يديه . ويرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه البخاري ، وقال : رواه حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال أبو داود : الصحيح قول ابن عمر ، ليس بمرفوع . وقال : ورواه الثقي عن عبيد الله ، وأوقفه على ابن عمر ، وقال فيه : « وإذا قام من الركعتين يرفعهما إلى نديه » وهذا الصحيح . قال أبو داود : رواه الليث بن سعد ، ومالك ، وأيوب ، وابن جريج موقوفاً . وأسند حماد بن سلمة وحده عن أيوب ، لم يذكر أيوب ومالك الرفع إذا قام من السجدين . وذكر الليث في حديثه : قال ابن جريج فيه : قلت لنافع : أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن ؟ قال : لا ، سواء . قلت : أشر لي . فأشار إلى الشديين ، أو أسفل من ذلك . هذا آخر كلامه . وقد أخرجه البخاري وأبو داود من حديث عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي - وهو ممن اتفقا على الاحتجاج بحديثه - عن عبيد الله مرفوعاً . ورفع حماد بن سلمة عن أيوب . وقد ذكر الزيادة الليث بن سعد في حديثه . وفي ذلك كفاية .

٧١١ - وعن مالك عن نافع : « أن عبد الله بن عمر كان إذا ابتداء الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك » .

قال أبو داود : لم يذكر « رفعهما دون ذلك » أحد غير مالك فيما أعلم .

باب [من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الثنتين] ^(١) [٢٧١ : ١]

٧١٢ - عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه » .

(١) ما بين المربعين : زيادة في بعض نسخ أبي داود .

٧١٣ - وعن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع . ويصنعه إذا رفع من الركوع . ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد . وإذا قام من السجدة رفع يديه كذلك وكبر » (١) .
وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

٧١٤ - وعن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، حتى يبلغ بهما فروع أذنيه » .
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه . وقد أخرج البخاري ومسلم نحوه من حديث أبي قلابة عن مالك بن الحويرث .

٩١٥ - وعن بشير بن نهيك قال : قال أبو هريرة : « لو كنت قدام النبي صلى الله عليه وسلم لرأيت إبطيه - زاد ابن معاذ [عبيد الله بن معاذ] قال : يقول لاحق [أبو مجلز] : ألا ترى أنه في الصلاة لا يستطيع أن يكون قدام رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ - وزاد موسى [بن مروان الرقي ، شيخ أبي داود] يعني إذا كبر رفع يديه » .
وأخرجه النسائي .

٧١٦ - وعن علقمة قال : قال عبد الله : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فكبر ورفع يديه ، فلما ركع طَبَّقَ بين يديه بين ركبتيه . قال : فبلغ ذلك سعداً ، فقال : صدق أخى ، قد كُنَّا نفعل هذا ، ثم أمرنا [بهذا] - يعني - الإمساك على الركبتين » .
وأخرجه النسائي .

باب من لم يذكر الرفع عند الركوع [٢٧٢ : ١]

٧١٧ - عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال : قال عبد الله بن مسعود : « ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : فصل ، فلم يرفع يديه إلا مرة » .

٧١٨ - وفي رواية : قال : « فرفع يديه في أول مرة » .

(١) المسند ٧١٧ .

٧١٩ - وفي رواية : « مرة واحدة » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن . وقد حُكي عن عبد الله بن المبارك أنه قال : لا يثبت هذا الحديث . وقال غيره : لم يسمع عبد الرحمن من علقمة . وقد يكون خفى هذا على ابن مسعود ، كما خفي عليه نسخ التطبيق ، ويكون ذلك كان في الابتداء قبل أن يُشرع رفع اليدين في الركوع ، ثم صار التطبيق منسوخاً ، وصار الأمر في السنة إلى رفع اليدين عند الركوع ورفع الرأس منه .

٧٢٠ - وعن البراء - وهو ابن عازب - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ، ثم لا يعود » .

٧١٩ - قال ابن القيم رحمه الله : وقال سفيان بن عبد الملك : سمعت ابن المبارك يقول : لم يثبت حديث ابن مسعود « أنه رفع يديه في أول تكبيرة » . وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل : سألت أبي عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا خطأ ، يقال : وهم فيه الثورى . وروى هذا الحديث جماعة عن عاصم ، فقالوا كلهم : « إن النبي صلى الله عليه وسلم افتتح فرفع يديه ثم ركع فطبق » ولم يقل أحد ما روى الثورى .

وقال الحاكم : خبر ابن مسعود مختصر ، وعاصم بن كليب لم يخرج حديثه في الصحيح ، وليس كما قال . فقد احتج به مسلم ، إلا أنه ليس في الحفظ كابن شهاب وأمثاله . وأما إنكار سماع عبد الرحمن من علقمة ، فليس بشيء ، فقد سمع منه وهو ثقة ، وأدخل على عائشة وهو صبي . ولكن معارضة سالم عن أبيه بعاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود لا تقبل . وقال الأثرم : قال أبو عبد الله : كان وكيع يقول في الحديث - يعنى - وربما طرح ، يعنى ذكر نفس الحديث ثم قال أحمد عن عاصم بن كليب : سمعته منه ، يعنى من وكيع غير مرة ، فيه « ثم لم يعد » فقال لى أبو عبد الرحمن الوكيعى : كان وكيع يقول فيه ، يعنى : « ثم لم يعد » وتبسم أحمد . وقال أبو حاتم البستي في كتاب الصلاة له : هذا الحديث له علة توهنه ، لأن وكيعاً اختصره من حديث طويل ، ولفظة « ثم لم يعد » إنما كان وكيع يقولها في آخر الخبر من قبله وقبلها ، « يعنى » ، وربما أسقطت « يعنى » وحكى البخارى تضعيفه عن يحيى بن آدم وأحمد بن حنبل وتابعهما عليه . وضعفه الدارمى والدارقطنى والبيهقى . وهذا الحديث روى بأربعة ألفاظ . أحدها قوله : « فرفع يديه في أول مرة ثم لم يعد » والثانية : « فلم يرفع يديه إلا مرة » والثالثة : « فرفع يديه في أول مرة » لم يذكر سواها . والرابعة : « فرفع يديه مرة واحدة » والإدراج ممكن في قوله « ثم لم يعد » . وأما باقيها فلما أن يكون قد روي بالمعنى ، وإما أن يكون صحيحاً .

في إسناده يزيد بن أبي زياد ، أبو عبد الله الهاشمي ، مولا هم الكوفي ، ولا يحتاج بحديثه ، وقال الدارقطني : إنما لقن يزيد في آخر عمره « ثم لم يعد » فتلقنه ، وكان قد اختلط . وقال البخاري : وكذلك روى الحفاظ الذين سمعوا من يزيد قديماً ، منهم الثوري ، وشعبة ، وزهير ، ليس فيه : « ثم لا يعود » ^(١) . وقال أبو داود : روى هذا الحديث هشيم ، وخالد ، وابن إدريس ، عن يزيد ، لم يذكر « ثم لا يعود » ^(٢) .

(١) قال ابن القيم رحمه الله : وقال عثمان الدارمي : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث ؟ فقال : لا يصح هذا الحديث . وقال يحيى بن محمد الذهلي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : هذا حديث واه .

(٢) قال ابن القيم : ورواه الشافعي عن ابن عيينة عن يزيد ، ولنظفه : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه » ، قال ابن عيينة : ثم قدمت الكوفة فلقيت يزيد ، فسمعت حديث بهذا ، وزاد فيه « ثم لا يعود » فظنت أنهم قد لقنوه . قال الشافعي : ذهب سفيان إلى تغليب يزيد . وقال الامام أحمد : هذا حديث واه . وقال ابن عبد البر : تفرد به يزيد بن أبي زياد ، ورواه شعبة والثوري . وابن عيينة ، وهشيم ، وخالد بن عبد الله ، لم يذكر أحدهم « ثم لا يعود » . وقال يحيى بن معين : يزيد بن أبي زياد ضعيف الحديث . وقال ابن عدي : ليس بذلك . وقال الحميدي الكبير : قلنا للمحتج بهذا : إنما رواه يزيد ، ويزيد يزيد . وقال أحمد في رواية عنه : لا يصح عنه هذا الحديث . وقال الدارمي : ومما يحقق قول سفيان أنهم لقنوه هذه الكلمة : أن الثوري وزهير بن معاوية وهشيم وغيرهم من أهل العلم لم يحيئوا بها ، إنما جاء بها من سمع منه بأخرة . قال البيهقي : وقد رواه إبراهيم بن بشار عن سفيان : حدثنا يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع » قال سفيان : فلما قدمت الكوفة سمعته يقول : « يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، ثم لا يعود » ، وظننت أنهم لقنوه .

فهذه ثلاثة أوجه عن يزيد ، فلو قدر أنه من الحفاظ الأثبات — وقد اختلف حديثه — لوجب تركه ، والرجوع إلى الأحاديث النابتة التي لم تختلف ، مثل حديث الزهري عن سالم عن أبيه ونحوها . فعارضتها بمثل هذا الحديث الواهي المضطرب المختلف في غاية البطلان . قال الحاكم : وإبراهيم بن بشار ثقة مأمون . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أحمد : يأتي عن سفيان بالطامات ، حتى كأنه ليس بسفيان .

(٢٤ مختصر السنن — ج ١)

٧٢١ - وعن البراء بن عازب قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين افتتح الصلاة ، ثم لم يرفعهما حتى انصرف » .

في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ضعيف . وقال أبو داود : هذا الحديث ليس بصحيح .

٧٢٢ - وعن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً » .

وأخرجه الترمذى والنسائى .

باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة [٢٧٤ : ١]

٧٢٣ - عن زرعة بن عبد الرحمن قال : سمعت ابن الزبير يقول : « صَفَّ القدمين ووضع اليد على اليد من السنة » .

٧٢٤ - وعن ابن مسعود : « أنه كان يصلى ، فوضع يده اليسرى على اليمنى ، فراه النبي صلى الله عليه وسلم ، فوضع يده اليمنى على اليسرى » .
وأخرجه النسائى وابن ماجه .

باب ما يُستفتح به الصلاة من الدعاء [٢٧٧ : ١]

٧٢٥ - عن علي بن أبي طالب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كَبَّرَ ، ثم قال : وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا [مسلمًا] وما أنا من المشركين ، إنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا أول المسلمين . اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي وأنا عبدك ، ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعًا ، لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني »

٧٢٥ - قال ابن القيم : واختلف في وقت هذا الدعاء الذي في آخر الصلاة : ففي سنن أبي داود كما ذكره هنا ، قال « وإذا سلم » ، قال : وفي صحيح مسلم روايتان ، إحداهما : « ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : اللهم اغفر لي » إلى آخره ، والرواية الثانية : « قل : وإذا سلم قال : اللهم اغفر لي » كما ذكره أبو داود ،

لأحسن الأخلاق ، لا يهدى لأحسبها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرف سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك ، والخير كله في يديك [والشر ليس إليك] ، أنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك ، وإذا ركع قال : اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري ونخي وعظامي وعصبي . وإذا رفع قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ملء السموات والأرض و [ملء] ما بينهما و ملء ما شئت من شيء بعد . وإذا سجد قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوّره فأحسن صورته ، وشق سمعه وبصره ، وتبارك الله أحسن الخالقين . وإذا سلم من الصلاة قال : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت » (١) .

٣٢٥- قوله : « والشر ليس إليك » سئل الخليل عن تفسيره ، فقال : معناه الشر ليس مما يتقرب به إليك . وقال غيره : هذا كقول القائل : فلان إلى بني تميم ، إذا كان عداده فيهم ، أو صغوه معهم . وكما يقول الرجل لصاحبه : أنا بك وإليك ، يريد أن التجاء واتماء إليه ، أو نحو هذا من الكلام (٢) .

وفي هذا الحديث شيء آخر ، وهو أن مسلماً أدخله في باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ، وظاهر هذا أن هذا الافتتاح كان في قيام الليل ، وقال الترمذي وابن حبان في صحيحه في هذا الحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ثم قال : الحديث » ، وروى النسائي من حديث محمد بن المنكدر عن جابر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة كبر ثم قال : إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا أول المسلمين » وذكر دعاء بعده . قال النسائي : هذا حديث حمصي ، رجع إلى المدينة ثم إلى مكة .

(١) هو في المسند ٧٢٩ .

(٢) والأظهر - والله أعلم - أن يكون المعنى أن الله سبحانه كل صفاته وأفعاله وتدبيره ونعمه وعطاءه جميل وخير للخلق في أصله . فأنه لا يعطى إلا الحسن الجميل ، ولا ينعم إلا بالخير الجميل . والناس هم الذين يلقبون ذلك قبيحاً أو شراً بكفرهم بنعم الله وآياته وحكته ورحمته . قال تعالى (٣١ : ٢٦) يدرك الخير وقال (١٤ : ٢٨) ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً ، وأحلوا قومهم دار البوار .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسبائى مطولاً ، وأخرجه ابن ماجه مختصراً . وحكى أبو داود عن شعيب بن أبي حمزة قال : قال لى ابن المنكدر وابن أبي فروة وغيرهما من فقهاء أهل المدينة : « فاذا قلت أنت ذاك ، فقل : وأنا من المسلمين » . يعنى قوله : « وأنا أول المسلمين » .

٧٢٦ - وعن أنس بن مالك : « أن رجلاً جاء إلى الصلاة - وقد حَفَزَه النفس - فقال : الله أكبر ، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : أيُّكم المتكلم بالكلمات ؟ فإنه لم يقل بأساً ، فقال الرجل : أنا يا رسول الله ، جئت وقد حَفَزَتِ النفس قتلها ، فقال : لقد رأيتُ اثني عشر ملكاً يَتَنَدَّرُونَهَا ، أيُّهم يرفعها » . وأخرجه مسلم والنسائي .

٧٢٧ - وفي رواية لأبي داود : « وإذا جاء أحدكم فليمشِ نحو ما كان يمشى ، فليصل ما أدركه ، وليَقْضِ ما سَبَقَه » .

٧٢٨ - وعن ابن جبير بن مطعم عن أبيه : « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة - قال عمر [بن مُرَّة] : لا أدري أيُّ صلاة هي ؟ - فقال : الله أكبر كثيراً ، الله أكبر كثيراً ، الله أكبر كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بُكْرَةً وأصيلاً - ثلاثاً - أعوذ بالله من الشيطان ، من نَفَخِهِ ونَفَثِهِ وهَمَزِهِ - قال : نفثه : الشعر ، ونفخه : الكبَر ، وهَمَزُهُ : المَوْتَةُ » (١)

٧٢٩ - وفي رواية عن نافع بن جبير عن أبيه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول - في التطوع .

وأخرجه ابن ماجه . وقد ذكر في روايتنا ههنا عن نافع بن جبير عن أبيه . وذكره الحافظ أبو القاسم في الإشراف ، في ترجمة محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه .

٧٢٦ - قوله : « حَفَزَه النفس » يريد أنه قد جهده النفس من شدة السعى إلى الصلاة . وأصل الحفز : الدفع العنيف .

(١) المَوْتَةُ - بضم الميم وسكون الواو - الجنون . والهمز في اللثة : العصر ، يقال : همزت الشيء في كفى : عصرته .

٧٣٠ - وعن عاصم بن حميد^(١) قال : « سألت عائشة بأي شيء كان يفتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم قيام الليل ؟ فقالت : لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك ، كان إذا قام كبر عشراً ، وحمد الله عشراً ، وسبح عشراً ، وهلل عشراً ، واستغفر عشراً ، وقال : اللهم اغفر لي ، واهدني ، وارزقني ، وعافني . ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة » . وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٧٣١ - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « سألت عائشة بأي شيء كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته إذا قام من الليل ؟ قالت : كان إذا قام من الليل كان يفتتح صلاته : اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . قال أبو داود : قال مالك : لا بأس بالدعاء في الصلاة في أوله وأوسطه وفي آخره ، في الفريضة وغيرها .

٧٣٢ - وعن رفاعه بن رافع الزُرقي - أبو معاذ - قال : « كنا يوماً نصلي وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم : ربنا ولك الحمد ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من المتكلم [بها] آنفاً ؟ قال الرجل : أنا يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول^(٢) » . وأخرجه البخاري والنسائي .

٧٣٣ - وعن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل يقول : اللهم لك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ، ولك الحمد ، أنت قيّام السموات والأرض ، ولك الحمد ، أنت رب السموات والأرض ومن فيهن ، أنت الحق ، وقولك الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق . والجنة حق

(١) عاصم هذا : سكوني شامي ، قال الدار قطني : ثقة ، وهو صاحب معاذ بن جبل .

(٢) بهامش المنذري : وكان هذا الحديث عند بعض أهل العلم أنه في التطوع .

والتأرق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لى ما قدمت وأخرت ، وأسررت وأعلنت ، أنت إلهى ، لا إله إلا أنت « (١) .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وأخرجه البخارى ومسلم من رواية سليمان الأحول عن طاوس .

٧٣٤ - وفى رواية : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى التهجذ يقول - بعد ما يقول : الله أكبر - ثم ذكر معناه » .

٧٣٥ - وعن معاذ بن رفاعه بن رافع عن أبيه قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعطس رفاعه ، فقلت : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، مباركاً عليه ، كما يحب ربنا ويرضى . فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف ، فقال : من المتكلم فى الصلاة ؟ - ثم ذكر نحو حديث مالك ، وأتم منه « (٢) .
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن .

٧٣٦ - وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال : « عطس شاب من الأنصار خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو فى الصلاة ، فقال : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه حتى يرضى ربنا ، وبعد ما يرضى من أمر الدنيا والآخرة . فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من القائل الكلمة ؟ قال : فسكت الشاب ، ثم قال : من القائل الكلمة ؟ فإنه لم يقل بأساً ، فقال : يا رسول الله ، أنا قلتها ، لم أرد بها إلا خيراً . قال : ماتناهت دون عرش الرحمن جل ذكره » .

فى إسناده عاصم بن عبد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وشريك بن عبد الله القاضى ، وفيهما مقال .

باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك [١ : ٢٨١]

٧٣٧ - عن أبى سعيد الخدرى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل

(١) رواه أحمد فى المسند ٣٧١٠ .

(٢) بهامش المتنرى : وكان هذا الحديث عند بعض أهل العلم أنه فى التطوع

كبر، ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ،
ثم يقول : لا إله إلا الله - ثلاثاً - ثم يقول : الله أكبر كبيراً - ثلاثاً - أعوذ بالله السميع
العليم من الشيطان الرجيم ، من همزه ، ونفخه ، ونفثه . ثم يقرأ .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال أبو داود : وهذا الحديث يقولون هو عن
علي بن علي عن الحسن مرسلاً ، الوهم من جعفر [بن سليمان الضبعي] . وقال الترمذى :
وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب . وقال أيضاً : وقد تَكَلَّمَ في إسناد
حديث أبي سعيد ، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي . وقال أحمد : لا يصح هذا
الحديث .

قال شيخنا الحافظ العلامة أبو محمد المنذرى : وعلى هذا - هو علي بن علي بن نجاد بن
رفاعة الرفاعي البصرى ^(١) ، كنيته أبو إسماعيل ، وقد وثقه غير واحد ، وتكلم فيه غير واحد .
٧٣٨ - وعن أبي الجوزاء عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ،
ولا إله غيرك » .

قال أبو داود : وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب ، لم يروه إلا طلق

٧٣٨ - قوله : « وبحمدك » ودخول الواو فيه - أخبرني ابن خلاد قال : سألت الزجاج عن ذلك؟
فقال : معناه : سبحانك اللهم ، وبحمدك سبحتك ، ومعنى الجد : العظمة ههنا .

وقد اختلف العلماء فيما يستفتح به الصلاة من الذكر بعد التكبير . فذهب الشافعي إلى
ما رواه عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه ، وذهب سفيان وأصحاب الرأي إلى
حديث عائشة هذا ، وبه قال أحمد وإسحق .

وكان مالك لا يقول شيئاً من ذلك ، إنما يكبر ويقرأ : « الحمد لله رب العالمين » . وقد
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنواع من الذكر في استفتاح الصلاة ، وقد روى أبو داود
بعضها وترك بعضها ، وهو من الاختلاف المباح ، فبأيها استفتح الصلاة كان جائزاً . وإن
استعمل رجل مذهب مالك ، ولم يقل شيئاً أجزأته صلاته ، وكرهناه له .

(١) نجاد : بفتح النون والجيم مخففة .

بن غنّام . وقد روى قصة الصلاة عن بُذيل جماعة ، لم يذكروا شيئاً من هذا . يعني دعاء الاستفتاح . وقال الدارقطني : قال أبو داود : لم يروه عن عبد السلام غير طلق بن غنّام . وليس هذا الحديث بالقوى . هذا آخر كلامه . وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث جارية بن أبي الرجال عن امرأة عن عائشة . وحارثة . هذا - لا يحتاج بحديثه .

وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث عبدة - وهو ابن أبي لبابة - : « أن عمر بن الخطاب كان يحبر بهؤلاء الكلمات ، يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » . وهو موقوف على عمر ، وعبدة لا تعرف له سماعاً من عمر ، وإنما سمع من عبد الله بن عمر ، ويقال : رأى ابن عمر رؤية . وقد روي هذا الكلام عن عمر بن الخطاب مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الدارقطني : المحفوظ عن عمر ، من قوله ، وذكر من رواه موقوفاً . وقال : وهو الصواب .

باب السكّنة عند الاستفتاح [٢٨٢ : ١]

٧٣٩ - عن يونس - وهو ابن عبد الأعلى - عن الحسن - وهو البصري - قال : قال سمرة : « حفظت سكتين في الصلاة : سكتة إذا كبر الإمام ، حتى يقرأ ، وسكتة إذا فرغ من فاتحة الكتاب ، وسورة عند الركوع . قال : فأنكر ذلك عليه عمران بن حصين . قال : فكتبوا في ذلك إلى المدينة إلى أبي ، فصدق سمرة » .

وأخرجه ابن ماجه . وقد اختلف في سماع الحسن من سمرة .

٧٣٩ - قلت : إنما كان يسكتان ليقرا من خلفه فيهما ، فلا ينازعوه القراءة إذا قرأ^(١) . وإليه ذهب الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل .

وقال مالك بن أنس ، وأصحاب الرأي : السكّنة مكروهة .

(١) الظاهر - والله أعلم - أن السكوت كان خفيفاً ، لأجل الخشوع والتدبر لمعانى ما قرأ ، واستدكار ما سيقراً بعد الفاتحة . وهي سكتة تشبه السكّنة قبل الركوع . أما السكّنة بعد تكبيرة الاجرام فكانت أطول - حتى سأل عنها أبو هريرة - وكانت لدعاء الاستفتاح . وقد حقق العلامة ابن القيم في زاد المعاد معنى ذلك . والله الموفق .

٧٤٠ - وعن أشعث - وهو ابن عبد الملك الحُمُراني - عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يسكت سكنتين : إذا استفتح ، وإذا فرغ من القراءة كلها - فذكر معنى يونس » .

٧٤١ - وعن قتادة عن الحسن : « أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرا ، فحدث سمرة بن جندب : أنه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنتين : سكتة إذا كبر ، وسكتة إذا فرغ من قراءة (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) حفظ ذلك سمرة ، وأنكر عليه عمران بن حصين ، فكتبنا في ذلك إلى أبي بن كعب ، فكان في كتابه إليهما ، أو في رده عليهما - : إن سمرة قد حفظ » .

٧٤٢ - وعن قتادة عن الحسن عن سمرة قال : « سكنتان حفظهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال فيه : قال سعيد : قلنا لقتادة : ما هاتان السكتتان ؟ قال : إذا دخل في صلاته وإذا فرغ من القراءة ، ثم قال بعد : وإذا قال : غير المغضوب عليهم ولا الضالين » . وأخرجه الترمذي وابن ماجه بنحوه . وقال الترمذي : حديث سمرة حديث حسن .

٧٤٣ - وعن أبي زرعة - وهو ابن عمرو بن جرير البجلي - عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة يسكت^(١) بين التكبير والقراءة . فقلت له : بأبي أنت وأمي ، أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ، أخبرني ما تقول ؟ قال : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم أنقني من خطاياي كالثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالماء والبرد » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

باب [من لم يرَ] الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم [١ : ٢٨٤]

٧٤٤ - عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر ، وعثمان ، كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » .

٧٤٤ - قلت : قد محتج بهذا الحديث من لا يرى أن التسمية من فاتحة الكتاب ، وليس المعنى

(١) وفي أبي داود « سكت » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث شعبة عن قتادة . وأخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث أبى عوانة عن قتادة ، بنحوه .

٧٤٥- وعن أبى الجوزاء عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين ، وكان إذا ركع لم يُشْخِص رأسه ولم يُصَوِّبه ، ولكن بين ذلك ، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائماً وكان إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوى قاعداً ، وكان يقول فى كل ركعتين التحيات ، وكان إذا جلس يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ، وكان ينهى عن عقب الشيطان ^(١) وعن فرشة السبع ، وكان يختم الصلاة بالتسليم . »
وأخرجه مسلم وابن ماجه بنحوه .

كما توهمه ، وإنما وجهه ترك الجهر بالتسمية ، بدليل ما روى ثابت البناني عن أنس أنه قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلف أبى بكر وعمر وعثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم . »

٧٤٥- قولها : « كان يفتتح القراءة بالحمد لله رب العالمين » وقد يحتمل أن يكون أرادت به تعيين القراءة ، فذكرت اسم السورة ، وعزقتها بما تُعرف به عند الناس من غير حذف آية التسمية ، كما يقال : قرأت البقرة ، وقرأت آل عمران ، يراد به السورة التي يذكر فيها البقرة وآل عمران :

(١) وفى رواية لمسلم « عن عقبة الشيطان » وقال النووى : بضم العين . وفى الرواية الأخرى « عقب » بفتح العين وكسر القاف . هذا هو الصحيح المشهور فيه . وحكى القاضى عياض : عن بعضهم بضم العين . وضعفه . اهـ ثم قال النووى : الصواب الذى لا معدل عنه أن الالقاء نوعان ، أحدهما : أن يلصق أليته بالأرض وينصب ساقيه ويدع يديه على الأرض ، كاقعاء الكلب . هكذا مره أبو عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وآخرون من أهل اللغة . وهذا النوع هو المكروه الذى ورد فيه النهى . والنوع الثانى : أن يجعل أليته على عقبه بين السجدين . وهذا هو مراد ابن عباس بقوله « سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم » اهـ والنووى يشير إلى ما روى مسلم عن طاوس : « قلنا لابن عباس فى الالقاء على القدمين ؟ فقال : هى السنة . اقلنا : إنا لنراه جفاء بالرجل . فقال ابن عباس : بل هى سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم . » وقد بسط النووى القول فى الالقاء والمذاهب فيه . وسيأتى قول ابن عباس فى الالقاء بعد أبواب .

٧٤٦ - وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزلت علي آية فأنزلت سورة ، فقراً : (بسم الله الرحمن الرحيم . إنا أعطيناك الكوثر) حتى ختمها . قال : هل تدرون ما الكوثر ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : فإنه نهر وعدني ربي عز وجل في الجنة . وأخرجه مسلم والنسائي .

٧٤٧ - وعن عائشة رضي الله عنها - وذكر [عروة] الإفك - قالت : « جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكشف عن وجهه ، وقال : أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم : (إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم) الآية » .

قال أبو داود : هذا حديث منكر . قد روى هذا الحديث جماعة عن الزهري ، لم يذكر هذا الكلام على هذا الشرح : وأخاف أن يكون أمر الاستعاذة منه كلام حميد . هذا آخر كلامه . وحميد - هذا - هو أبو صفوان حميد بن قيس المكي الأعرج ، احتج به الشيخان .

وقولها : « لم يصوبه » أي لم يخفضه .

و « عقب الشيطان » هو أن يقعي ، فيقعد على عقبيه في الصلاة ، لا يفتش رجله ولا يتورك . وأحسب أني سمعت في عقب الشيطان معنى غير هذا ، فسرره بعض العلماء ، لم يحضرنى ذكره .

و « فرشة السبع » أن يفتش يديه وذراعيه في السجود ، يدهما على الأرض كالسبع ، وإنما السنة أن يضع كفيه على الأرض ويقل ذراعيه ، ويجافي برفقيه عن جنبه .

٧٤٧ - قال ابن القيم : قال ابن القطان : حميد بن قيس أحد الثقات ، وإنما علته أنه من رواية قطن بن نسير^(١) عن جعفر بن سليمان عن حميد ، وقطن - وإن كان روى عنه مسلم - فكان أبوزرعة يحمل عليه ويقول : روى عن جعفر بن سليمان عن أنس أحاديث مما أنكر عليه ، وجعفر أيضاً مختلف فيه ، فليس ينبغي أن يحمل على حميد ، وهو ثقة بلا خلاف ، في شيء جاء به عنه من يختلف فيه .

(١) قطن بن نسير - بضم النون مصغراً - القبري - بضم المعجمة وفتح الموحدة ، أبو عباد البصري ، روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي ، كما في الخلاصة .

[باب من جهر بها ^(١)] [٢٨٧ : ١]

٧٤٨- وعن يزيد الفارسي قال : سمعت ابن عباس قال : « قلت لعثمان بن عفان : ما حاكم أن عمدتم إلى براءة ، وهي من المثني ، وإلى الأنفال ، وهي من المثاني ، فجعلتموها في السبع الطول ، ولم تكتبوا بينهما سطر : بسم الله الرحمن الرحيم ؟ قال عثمان : كان النبي صلى الله عليه وسلم مما تنزل عليه الآيات ، فيدعو بعض من كان يكتب له ، ويقول له : ضع هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ، وتنزل عليه الآية والآيتان ، فيقول مثل ذلك ، وكانت الأنفال من أول ما نزل عليه بالمدينة ، وكانت براءة [من] آخر ما نزل من القرآن ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فظننت أنها منها ، فمن هناك وضعتُهما في السبع الطول ، ولم أكتب بينهما سطرًا : بسم الله الرحمن الرحيم . . »

٧٤٩- وفي رواية : « فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يُبين لنا أنها منها . »
وأخرجه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث عوف ^(٢)
عن يزيد الفارسي عن ابن عباس ، ويزيد الفارسي قد روى عن ابن عباس غير حديث ، ويقال : هو يزيد بن هرمز . وهذا الذي حكاه الترمذي هو الذي قاله عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ، وذكر غيرهما أنهما اثنان ، وأن الفارسي غير ابن هرمز ، وأن ابن هرمز ثقة ، والفارسي لا بأس به ^(٣)

وقال أبو داود : قال الشعبي ، وأبو مالك ، وقتادة ، وثابت بن عمار : « إن النبي

وفي قولها : « كان يفتح الصلاة بالتكبير ويختمها بالتسليم » دليل على أنهما ركنان من أركان الصلاة ، لا تجزئ إلا بهما ، لأن قولها « كان يفتح الصلاة بالتكبير ويختمها بالتسليم » إخبار عن أمر معهود مستدام ، وقال صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

(١) العنوان زيادة من أبي داود .

(٢) هو عوف بن أبي جميلة الأعرابي .

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند ٣٩٩ ، ٤٦٩ وهو حديث ضعيف جداً ، وقد بين أحمد محمد شاكر وجه ضعفه بياناً شافياً في شرحه على المسند .

صلى الله عليه وسلم لم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم حتى نزلت سورة النمل - هذا معناه .
وهذا مرسل .

٧٥٠ - وعن ابن عباس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم » .

باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث^(١) [٢٨٩ : ١]

٧٥١ - عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي ، فأتجوّز ، كراهية أن أشقّ على أمّه » .

وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه . وأخرجه البخارى ومسلم من حديث قتادة عن أنس بن مالك .

٧٥٢ - وعن عمار بن ياسر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلواته ، تسعها ، ثمنها ، سبعة ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثمنها ، نصفها » .
وأخرجه النسائى .

باب تخفيف الصلاة [٢٩٠ : ١]

٧٥٣ - عن عمرو - وهو ابن دينار - سمعه من جابر ، قال : « كان معاذ يصلي مع النبي

٧٥١ - فيه دليل على أن الإمام وهو راعٍ إذا أحسّ برجل يريد الصلاة معه كان له أن ينتظره راعياً ، ليدرك فضيلة الركعة في الجماعة ، لأنه إذا كان له أن يحذف من طول الصلاة لحاجة الإنسان في بعض أمور الدنيا ، كان له أن يزيد فيها لعبادة الله ، بل هو أحق بذلك وأولى .

وقد كرهه بعض العلماء ، وشدد فيه بعضهم ، وقال : أخاف أن يكون شركاً ، وهو

قول محمد بن الحسن .

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي ، فأتجوّز ، كراهية أن أشقّ على أمّه » .

والصلاة فيها ركعة واحدة .

(١) هذا الباب متأخر عند الخطائى .

صلى الله عليه وسلم ، ثم يرجع فيؤمنا - قال مرة : ثم يرجع فيصلّي بقمومه - فأخّر النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الصلاة - وقال مرة : العشاء - فصلّي معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم جاء يوم قمومه ، فقرأ البقرة ، فاعتزل رجل من القوم ^(١) فصلّي ، فقيل : نافقت ، يا فلان ؟ فقال : ما نافقت ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن معاذاً يصلي معك ثم يرجع فيؤمنا يا رسول الله ، إنما نحن أصحاب نواضح ، ونعمل بأيدينا ، وإنه جاء يؤمنا فقرأ بسورة البقرة ، فقال : يا معاذ ، أفثان أنت ؟ أفثان أنت ؟ اقرأ بكذا ، اقرأ بكذا - قال أبو الزبير : سبّح اسم ربك الأعلى ، والليل إذا يغشى ، فذكرنا لعمرو ، فقال : أراه قد ذكره .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بنحوه .

٧٥٤ - وعن حزم بن أبي كعب ^(٢) : « أنه أتى معاذ بن جبل ، وهو يصلي بقوم صلاة

٧٥٣ - « النواضح » الإبل التي يستقي عليها .

« والفتان » هو الذي يفتن الناس عن دينهم ويصرفهم عنه ، وأصل الفتنة :

الامتحان ، يقال : فتنت الفضة في النار ، إذا امتحنها فأحميتها بالنار لتعرف جودتها .

وفي الحديث من النقه جواز صلاة المفترض خلف المتنفل .

وفيه أن المأموم إذا حَزَّ به أمر يزججه عن إتمام الصلاة مع الإمام ، كان له أن يخرج من إمامته ويتم لنفسه . وقد تأوله بعض الناس على خلاف ظاهره ، وزعم أن صلاته كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نافلة . وليس هذا عندنا كما توهمه ، وذلك أن العشاء اسم للفريضة دون النافلة ، ثم لا يجوز على معاذ ، مع فقهِه ، أن يترك فضيلة الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فعل نفسه ، هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ، وكيف يجوز عليه أن يترك المكتوبة ، وقد أقيمت ، إلى النافلة التي لم تكتب عليه ، ولم يخاطب بها ؟

(١) قيل : هو حزم بن أبي كعب . وقيل : حرام بن ملحان . وقيل : حازم . وقيل : سليم .

(٢) في نسخة المنذري والسنن هما مش غون المعبود « حزم بن أبي بن كعب » وهو خطأ صوبناه من كتب الرجال .

المغرب - في هذا الخبر - قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا معاذ ، لا تكن فتاناً ، فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة والمسافر .

٧٥٥ - وعن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم لرجل ^(١) : كيف تقول في الصلاة ؟ قال : أتشهد وأقول : اللهم إني أسألك الجنة ، وأعوذ بك من النار ، أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حَوْلَهَا دندن . »

وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي صالح عن أبي هريرة .

٧٥٦ - وعن عبيد الله بن مقسم عن جابر - ذكر قصة معاذ - قال : وقال ، يعني النبي صلى الله عليه وسلم : « كيف تصنع يا ابن أخي إذا صليت ؟ قال : أقرأ بفاتحة الكتاب ، وأسأل الله الجنة ، وأعوذ به من النار ، وإني لا أدري دندنتك ولا دندنة معاذ ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إني ومعاذ حَوْلَ هَاتَيْنِ - أو نحو هذا . »

٧٥٧ - وعن الأعرج عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم بالناس فليُخَفِّفْ ، فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير ، وإذا صلى لنفسه فليطوّل ماشاء . » وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

٧٥٨ - وعن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فإن فيهم السقيم والشيخ الكبير وذو الحاجة . »

باب القراءة في الظهر [٢٩٣ : ١]

٧٥٩ - عن عطاء بن أبي رباح أن أبا هريرة قال : « في كل صلاة يُقرأ ، فما سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعناكم ، وما أخفى علينا أخفينا عليكم . » وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٧٦٠ - وعن أبي قتادة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ، فيقرأ في الظهر

٧٥٦ - « الدندنة » قراءة مبهمه غير مفهومة . والهيئمة مثلها أو نحوها .

(١) ذكر أبو بكر الخطيب : أن هذا الرجل هو سليم الأنصاري السلمي . من هامش المنذري

والعصر، في الركعتين الأوليين بفتح الكتاب وسورتين، ويُسْمَعُنا الآية أحياناً، وكان يطوّل في الركعة الأولى من الظهر، ويقصر في الثانية، وكذلك في الصباح .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة .

٧٦١ - وفي رواية : « وفي الآخرين بفتح الكتاب » .

٧٦٢ - وفي رواية قال : « وكان يطوّل في الركعة الأولى مالا يطول في الثانية، وهكذا في صلاة العصر، وهكذا في صلاة الغداة » .

٧٦٣ - وفي رواية قال : « فظننا أنه يريد بذلك أن يُدرك الناس الركعة الأولى » .

٧٦٤ - وعن أبي معمر - وهو عبدالله بن سَخْبَرَةَ - الأزدِي الكوفي، قال: قلنا خُتِّبَ :
« هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : نعم ، قلنا : بِمَ كنتم تعرفون ذلك ؟ قال : باضطراب لحيته صلى الله عليه وسلم » .
وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجة .

٧٦٥ - وعن رجل عن عبد الله بن أبي أوفى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يُسمع وقع قدم » .

باب تخفيف الآخرين [٢٩٥ : ١]

٧٦٦ - عن جابر بن سمرة قال : « قال عمر لسعد : قد شكك الناس في كل شيء ، حتى في الصلاة ، قال : أما أنا فأمدُّ في الأوليين ، وأحذف في الآخرين ، ولا ألو ما اقتديت [به] من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : ذاك الظنُّ بك » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٧٦٧ - وعن أبي سعيد الخدري قال : « حَزَرْنَا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر، فحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ثلاثين آية : قدر آسم تنزيل - السجدة ، وحزرنّا قيامه في الآخرين على النصف من ذلك ، وحزرنّا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الآخرين من الظهر ، وحزرنّا قيامه في الآخرين من العصر على النصف من ذلك » .

وأخرجه مسلم والنسائي .

باب أقدر القراءة في صلاة الظهر والعصر [٢٩٦: ١]

٧٦٨ - عن جابر بن سمرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء والطارق ، والسماء ذات البروج ، ونحوهما من السور » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن .

٧٦٩ - وعنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دحضت الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو من الليل إذا يغشى ، والعصر كذلك ، والصلوات إلا الصبح ، فإنه كان يطيلها » .
وأخرجه مسلم مختصراً . وأخرجه النسائى .

٧٧٠ - وعن أبي مجلز عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاة الظهر ، ثم قام فركع ، فرأينا أنه قرأ تنزيل ، السجدة » .

٧٧١ - وعن عبد الله بن عبيد الله - وهو ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمى المدنى - قال : « دخلت على ابن عباس ، فى شباب من بنى هاشم ، فقلنا لشاب منا : سئل ابن عباس : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الظهر والعصر ؟ فقال : لا ، لا ، فقليل له : لعله كان يقرأ فى نفسه ؟ فقال : خمشاً ، هذه شر من الأولى ، كان عبداً مأموراً ، بلغ ما أرسل به ، وما اختصنا دون الناس بشيء ، إلا بثلاث خصال : أمرنا أن نُسبغ الوضوء ، وأن لا نأكل الصدقة ، وأن لا نُنزى الحمار على الفرس » (١) .

وأخرجه النسائى .

٧٧١ - قوله « خمشاً » دعاء عليه بأن يخمش وجهه أو جلده ، كما يقال : جَدَعاً له ، وَصَلْباً ، وطعنًا ، ونحو ذلك من الدعاء بالسوء .

قلت : وهذا وهم من ابن عباس ، قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ فى الظهر والعصر ، من طرق كثيرة ، منها حديث أبى قتادة ، ومنها حديث خباب : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الظهر والعصر ، فقليل له : ثم كنتم تعرفون ؟ قال : بآصطرب الحية » .

(١) رواه أحمد فى المسند ٢٣٨ . وانظر أيضاً المسند ١٨٨٧ ، ١٩٧٧ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٨٥ .

٧٧٢ - وعن عكرمة عن ابن عباس قال : « لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر ، أم لا ؟ » ^(١) .

باب قدر القراءة في المغرب [٢٩٧ : ١]

٧٧٣ - عن ابن عباس - وهو عبد الله - : « أن أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ (والمرسلات عرفاً) فقالت : يا بُنَيَّ ، لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٧٧٤ - وعن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

٧٧٥ - وعن مروان بن الحكم قال : قال لي زيد بن ثابت : « مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطول الطولين ؟ قال : قلت : ما طول الطولين ؟ قال الأعراف [والآخر الأنعام] ^(٢) ، وسألت أنا ابن أبي مليكة ؟ فقال لي ، من قبل نفسه : المائدة والأعراف » .

وأخرجه البخاري مختصراً . وأخرجه النسائي .

٧٧٥ - قلت : أصحاب الحديث يقولون : « بطولي الطولين » وهو غلط ، والطول : الجبل ، وليس هذا بموضعه ، هو طول الطولين ، يريد أطول السورتين ، و « طولى » وزنه « فعلى » تأنيث أطول ، و « الطولين » تثنية الطولى ، ويقال : إنه أراد سورة الأعراف ، وهذا يدل على أن للمغرب وقتين ، كسائر الصلوات .

وقد وردت فيه أخبار أكثرها صحيح : حديث عبد الله بن عمرو ، وحديث بريدة ، وحديث أبي موسى ، وقد تقدم الكلام فيها في موضعها .

(١) المسند ٢٢٤٦ ، ٢٣٣٢ .

(٢) بين النسائي في رواية له أن التفسير من قول عروة . ولفظه : « قال : قلت يا أبا عبد الله » وهي كنية عروة . وفي رواية البيهقي : « قال : قلت لعروة ، ففاعل « وقال » الأولى هو ابن أبي مليكة ، وفاعل « قال » الثانية هو عروة ، والقائل « سألت أنا » هو ابن جريج . وهذه الكلمة ليست في رواية ابن حزم في المحلى ، في المسئلة ٤٤٥ ، إذ روى الحديث من طريق أبي داود .

باب من رأى التخفيف فيها [٢٩٨ : ١]

٧٧٦ - عن هشام بن عروة : « أن أباه كان يقرأ في صلاة المغرب بنحو ما تقرأون ،
(والغاديات) ونحوها من السور » .

٧٧٧ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال : « ما من المِفْصَلِ سورة ، صغيرة
ولا كبيرة ، إلا قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم الناس بها في الصلاة المكتوبة » .

٧٧٨ - وعن أبي عثمان النهدي ^(١) : « أنه صلى خلف ابن مسعود المغرب ، فقرأ
بقول هو الله أحد » .

باب الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين [٢٩٩ : ١]

٧٧٩ - عن معاذ بن عبد الله الجهني : « أن رجلاً من جُهينة أخبره أنه سمع النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ في الصبح (إذا زلزلت الأرض) في الركعتين كلتيهما ، فلا أدري أنسى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قرأ ذلك عمداً ؟ » .

باب القراءة في الفجر [٣٠٠ : ١]

٧٨٠ - عن أصبغ مولى عمرو بن حريث عن عمرو بن حريث قال : « كَأَنِّي أَسْمَعُ صَوْتَ
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الغداة : (فلا أقسم بالْجَوَارِ الْكُنَّسِ) » .
وأخرجه ابن ماجه . وأخرجه مسلم من حديث الوليد بن سريع مولى عمرو بن حريث
عن عمرو بن حريث ، بنحوه أتم منه .

باب من ترك القراءة في صلاته [٣٠٠ : ١]

٧٨١ - عن أبي سعيد - وهو الخدرى - قال : « أُمِرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تيسر » .
٧٨٢ - وعن أبي هريرة قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَخْرِجْ فَنَادِ فِي
الْمَدِينَةِ : إِنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ ، وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فَمَا زَادَ » .

(١) هو عبد الرحمن بن ملء - بكسر الميم ، ويقال بضمها وفتحها أيضاً - ويقال : بكسرهما
والهمز ، وهو بصرى أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يهاجر ولم يره ، و « نهدي » بفتح
النون وسكون الهاء وبعدها دال مهملة : بطن من قضاة ، اه من هامش المنذرى . و « هل »
بتشديد اللام دون همزة ، فما ذكر بهامش المنذرى خطأ .

٧٨٣ - وعنه قال : « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي : إنه لصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، فما زاد » .

٧٨٤ - وعن أبي السائب مولى هشام بن زهرة قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ، فهي خداج فهي خداج ، غير تمام . قال : فقلت : يا أبا هريرة ، إني أكون أحياناً وراء الإمام ؟ قال : فغمز ذراعي وقال : اقرأ بها يافارسي في نفسك ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قال الله عز وجل : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرؤوا ، يقول العبد : (الحمد لله رب العالمين) فيقول الله عز وجل : حمدي عبدي ، يقول : (الرحمن الرحيم) يقول الله عز وجل : أثني على عبدي : يقول العبد ، (مالك يوم الدين) يقول الله : مجدي عبدي ، [وهذه الآية بيني وبين عبدي] (١) ، يقول العبد : (إياك نعبد وإياك نستعين) ، فهذه بيني وبين

٧٨٤ - قوله : « فهي خداج » معناه ناقصة نقص فساد و بطلان ، تقول العرب : أخذت الناقة ، إذا ألفت ولدها وهو دم ، لم يستتب خلقه ، فهي مُخْدَج ، والخداج اسم مبني منه . وقوله : « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » فإنه يريد بالصلاة القراءة ، يدل على ذلك قوله عند التفسير له والتفصيل المراد منه : « إذا قال العبد (الحمد لله رب العالمين) يقول الله : حمدي عبدي - إلى آخر السورة » وقد تسمى القراءة صلاة لوقوعها في الصلاة ، وكونها جزءاً من أجزائها ، كقوله تعالى (١٧ : ١١٠) ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) ، قيل معناه القراءة ، وقال : (١٧ : ٧٨) وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً) أراد صلاة الفجر ، فسمى الصلاة مرة قرآناً ، والقرآن مرة صلاة ، لانتظام أحدهما الآخر ، يدل على صحة ما قلناه قوله : « بيني وبين عبدي نصفين » ، والصلاة خالصة لله لا شريك فيها لأحد ، فعقل أن المراد به القراءة .

وحقيقة هذه القسمة منصرفة إلى المعنى لا إلى متلو اللفظ . وذلك أن السورة من جهة المعنى نصفها ثناء ، ونصفها مسئلة ودعاء ، وقسم الثناء ينقسم إلى قوله : (إياك نعبد) ، وهو

(١) هذه الجملة ليست في المتن .

عبدى ، ولعبدى ماسأل ، يقول العبد : (إهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ، فيؤلاء لعبدى ولعبدى ماسأل .
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٧٨٥- وعن عبادة بن الصامت ، يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « لا صلاة لمن

تمام الشطر الأول من السورة ، وبقى الآية وهو قوله (وإياك نستعين) من قسم الدعاء والمسئلة ، ولذلك قال : « وهذه الآية بينى وبين عبدى » ، ولو كان المراد به قسم الألفاظ والحروف لكان النصف الآخر يزيد على الأول زيادة بينة ، فيرتفع معنى التعديل والتنصيف ، وإما هو قسمة المعانى ، كما ذكرته لك . وهذا كما يقال : نصف السنة إقامة ونصفها سفر ، يريد به انقسام أيام السنة مدة للسفر ومدة للإقامة ، لا على سبيل التعديل والتسوية بينهما حتى يكونا سواء لا يزيد أحدهما على الآخر ، وقيل لشرح : كيف أصبحت ؟ قال : أصبحت ونصف الناس على غضاب ، يريد أن الناس محكوم له ومحكوم عليه ، فالمحكوم عليه غضبان على لاستخراج الحق منه ، وإكراهى إياه عليه ، وكقول الشاعر :
إذا مت كان الناس نصفين شامت بموتى ، ومئن بالذى كنت أفعل

وقد يستدل بهذا الحديث من لا يرى التسمية آية من فاتحة الكتاب ، وقالوا : لو كانت آية منها لذكرت ، كما ذكر سائر الآى ، فلما بدى بالحمد لله دل أنه أول آية منها ، وأن لاحظ للتسمية فيها .

وقد اختلف الناس فى ذلك . فقال قوم : هى آية من فاتحة الكتاب ، وهو قول ابن عباس ، وأبى هريرة ، وسعيد بن جبیر ، وعطاء ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وأبى عبيد .

وقال آخرون : ليست التسمية من فاتحة الكتاب ، روى ذلك عن عبد الله بن المغفل ، وإليه ذهب أصحاب الرأي ، وهو قول مالك ، والأوزاعى .

٧٨٥- قالت : هذا عموم لا يجوز تخصيصه إلا بدليل^(١) .

(١) والدليل عموم قوله تعالى (٧ : ٢٠٤) وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) وأن المصلى مع الامام قارئ باستماعه وإنصاته وتدبره لما يسمع من الامام . وقد حقق شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فى فتوى طويلة : أن الصواب فى هذه المسألة ، وأعدل الأقوال فيها : قول من قال : لا يقرأ إلا إذا لم يسمع من الامام ، وكتبه محمد حامد الفقى

لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً - قال سفيان ، وهو ابن عيينة : لمن يصلي وحده .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وليس فى حديث بعضهم
« فصاعداً » .

٧٨٦ - وعنه قال : « كُنَّا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فى صلاة الفجر ، فقرأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَثَقُلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ ، فلما فرغ قال : لعلمكم تَقْرَؤُونَ خَلْفَ
إِمَامِكُمْ ؟ قلنا : نعم ، هَذَا ، يا رسول الله ، قال : لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ
لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا » .
وأخرجه الترمذى ، وقال : حديث حسن .

٧٨٧ - وعن نافع بن محمود بن الربيع الأنصارى ، قال نافع : « أَبْطَأُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ
صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَأَقَامَ أَبُو نَعِيمٍ الْمُؤَذِّنُ الصَّلَاةَ ، فَصَلَّى أَبُو نَعِيمٍ بِالنَّاسِ ، وَأَقْبَلَ عِبَادَةَ وَأَنَا مَعَهُ ،
حَتَّى صَفَّقْنَا خَلْفَ أَبِي نَعِيمٍ ، وَأَبُو نَعِيمٍ يُجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ ، فَجَعَلَ عِبَادَةَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، فَلَمَّا
انْصَرَفَ قُلْتُ لِعِبَادَةَ : سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَأَبُو نَعِيمٍ يُجْهَرُ ؟ قَالَ : أَجَلْ ، صَلَّى بِنَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضَ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يُجْهَرُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ ، فَالْتَبَسْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ ،

٧٨٦ - قلت : هذا الحديث نص بأن قراءة فاتحة الكتاب واجبة على من صلى خلف الإمام ،
سواء جهر الامام بالقراءة أو خافت بها . وإسناده جيد لا طعن فيه .
والهذه : سرد القراءة ومداركتها فى سرعة واستعجال ، وقيل : أراد بالهذه الجهر بالقراءة ،
وكانوا يلبسون عليه قراءته بالجهر ، وقد روى ذلك فى حديث عبادة هذا من غير هذا الطريق .
وقوله : « لَا تَفْعَلُوا » يحتتمل أن يكون المراد به الهذ من القراءة ، وهو الجهر بها .
ويحتتمل أن يكون أراد بالنهى ما زاد من القراءة على فاتحة الكتاب .

٧٨٦ - قال ابن القيم : وأعل هذا الحديث بأن ابن إسحق رواه عن مكحول ، وهو مدلس ،
لم يصرح بسماعه من مكحول ، وإنما عنعه ، والمدلس إذا عنعن لم يحتج بحديثه ، وكذلك رواه
أبو داود . قال البيهقى : وقد رواه إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحق ، فذكر سماعه فيه من
مكحول ، فصار الحديث بذلك موصولاً صحيحاً . وقد رواه البخارى فى كتاب القراءة خلف
الإمام ، وقال : هو صحيح ، ووثق ابن إسحق وأثنى عليه واحتج بحديثه فيه ، ثم رواه من
غير حديث ابن إسحق أيضاً ، وقال : هو صحيح .

فلما انصرف أقبل علينا بوجهه ، فقال : هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة ؟ فقال بعضهم : إنا نصنع ذلك ، قال : فلا ، وأنا أقول : مالي ينافرني القرآن ، فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت ، إلا بأم القرآن .
وأخرجه النسائي .

٧٨٨ - وعن مكحول عن عبادة نحوه - قالوا : فكان مكحول يقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفتحة الكتاب في كل ركعة سرّاً . قال مكحول : اقرأ فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفتحة الكتاب وسكت سرّاً ، فإن لم يسكت اقرأ بها قبله ومعه وبعده ، لا تتركها على كل حال .

هذا منقطع . مكحول لم يدرك عبادة بن الصامت .

باب من رأى القراءة إذا لم يجهر [٣٠٥ : ١]

٧٨٩ - عن ابن أبي كريمة الليثي عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ، فقال : هل قرأ معي أحد منكم آناً ؟ فقال رجل : نعم يا رسول الله ، قال : إني أقول : مالي أنزع القرآن ؟ قال : فانتهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة من الصلوات ، حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وابن أبي كريمة الليثي اسمه عمار ، ويقال : عمرو بن أبي كريمة . وذكر عن الترمذي أن اسمه عامر . وقيل عمار ، وقيل يزيد ، وقيل عباد ، وأن كنيته أبو الوليد .

٧٩٠ - وفي رواية لأبي داود : عن الزهري قال : سمعت ابن أبي كريمة يحدث سعيد بن المسيب ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة نظن أنها

٧٩٠ - قلت : قوله « فانتهي الناس عن القراءة » من كلام الزهري ، لا من كلام أبي هريرة ،

٧٨٩ - قال ابن القيم : وقد أعل البيهقي هذا الحديث بابن أبي كريمة ، وقال : تفرد به ، وهو مجهول ،

الصباح - بمعناه إلى قوله - : « مالى أنازع القرآن ؟ » وفيها - قال معمر ، عن الزهري - قال
أبو هريرة : « فأنتهى الناس » .
قال أبو داود : سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال : قوله « فأنتهى الناس » : من
كلام الزهري .

قال أبو داود : وسمعت محمد بن يحيى يقول : « فأنتهى الناس » من كلام الزهري ، وكذلك
حكاه عن الأوزاعي .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مالى أنازع القرآن » معناه : أداخل في القراءة وأغالب
عليها . وقد تكون المنازعة بمعنى المشاركة والمناوأة ، ومنه منازعة الناس في الندام .

ولم يكن عند الزهري من معرفته أكثر من أن رآه يحدث سعيد بن المسيب . واختلفوا في
اسمه ، ف قيل : عمار . وقيل عمار ، قاله البخاري .

وقوله : « فأنتهى الناس عن القراءة » من قول الزهري ، قاله محمد بن يحيى الذهلي
صاحب الزهريات (١) ، والبخاري ، وأبو داود . واستدلوا على ذلك برواية الأوزاعي ، حين مره
من الحديث ، وجعله من قول الزهري ، قال : وكيف يكون ذلك من قول أبي هريرة ، وهو
يأمر بالقراءة خلف الإمام ، فيما جهر فيه وفيما خافت ؟ وقال غيره : هذا التعليل ضعيف ،
فإن ابن أكيمة من التابعين ، وقد حدث بهذا الحديث ، ولم ينكره عليه أعلم الناس بأبي هريرة ،
وهو سعيد بن المسيب ، ولا يعلم أحد قدح فيه ، ولا جرحه بما يوجب ترك حديثه . ومثل هذا
أقل درجات حديثه أن يكون حسناً ، كما قال الترمذي .

وقوله : « فأنتهى الناس » وإن كان الزهري قاله ، فقد رواه معمر عن الزهري - قول
أبي هريرة . وأي تناف بين الأمرين ؟ بل كلاهما صواب ، قاله أبو هريرة ، كما قال معمر ،
وقاله الزهري ، كما قاله هؤلاء ، وقاله معمر أيضاً ، كما قال أبو داود . فلو كان قول الزهري له
غلة في قول أبي هريرة لكان قول معمر له غلة في قول الزهري ، وأن جعل ذلك
كلام معمر .

وقوله : « كيف يصح ذلك عن أبي هريرة ، وهو يأمر بالقراءة خلف الإمام ؟ » فالحفظ
عن أبي هريرة أنه قال : « اقرأ بها في نفسك » ، وهذا مطلق ليس فيه بيان أن يقرأ بها حال
الجهر ، ولعله قال له يقرأ بها في السر والسكيات ، ولو كان عاماً فهذا رأى له . خالفه فيه

(١) كذا بالأصل ، ولعلها « الذهليات » .

٧٩١ - وعن عمران بن حصين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، فجاء رجل

غيره من الصحابة ، والأخذ بروايته أولى . وقد روى الدارقطني والبيهقي من حديث زيد بن واقد عن حرام بن حكيم ومكحول ، عن نافع بن محمود : « أنه سمع عبادة بن الصامت يقرأ بأمر القرآن ، وأبو نعيم يحجر بالقراءة ، فقلت : رأيتك صنعت في صلاتك شيئاً ؟ قال : وماذا ؟ قلت : سمعتك تقرأ بأمر القرآن وأبو نعيم يحجر بالقراءة ؟ قال : نعم ، صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوات التي يحجر فيها بالقراءة ، فلما انصرف قال : هل منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة ؟ قلنا : نعم يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا أقول : مالي أنازع القرآن ؟ لا يقرآن أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة ، إلا بأمر القرآن » ، قال الدارقطني : إسناده حسن ورجاله ثقات . قال البيهقي : وزيد بن واقد ثقة ، ومكحول سمع هذا الحديث من محمود بن الربيع ، ومن ابنه نافع بن محمود ، ونافع بن محمود وأبوه محمود بن الربيع سمعا من عبادة بن الصامت . وروى البيهقي من طريق سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعلمكم تقرؤون والإمام يقرأ ؟ قالوا : إنا لنفعل ، قل : فلاتفعلوا ، إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب » ، رواه جماعة عن سفيان . قال : وهذا إسناده صحيح ، وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقة ، فترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر ، إذا لم يعارضه ما هو أصح منه ، ولكن لهذا الحديث علة ، وهي أن أيوب خالف فيه خالداً ، ورواه عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وهو كذلك في تاريخ البخاري عن مؤمل عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث جابر يرفعه : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » فله علتان : إحداها : أن شعبة والثوري وابن عيينة وأبا عوانة وجماعة من الحفاظ رووه عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل ، والعلة الثانية : أنه لا يصح رفعه ، وإنما المعروف وقفه ، قال الحاكم : سمعت سلمة بن محمد يقول : سألت أبا موسى الرازي الحافظ عن الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ؟ فقال : لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ، إنما اعتمد مشايخنا فيه على الروايات عن علي وابن مسعود والصحابة ، قال الحاكم : أعجبتني هذا لما سمعته ، فإن أبا موسى أحفظ من رأينا من أصحاب الرأي تحت أديم السماء ، وقد رفعه جابر الجعفي ، وليث بن أبي سليم ، عن أبي الزبير عن جابر ، وتابعهما من هو أضعف منهما أو مثلهما .

فقراً خلفه بسبح اسم ربك الأعلى ، فلما فرغ قال : أيُّكم قرأ ؟ قالوا : رجل ، قال : قد عرفت أن بعضكم خالجنها .

٧٩٢ - وعنه : « أن نبى الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر ، فلما انقفل قال : أيُّكم قرأ بسبح اسم ربك الأعلى ؟ فقال رجل : أنا ، فقال : علمت أن بعضكم خالجنها . وأخرجه مسلم والنسائي .

٧٩١ - قوله : « خالجنها » أى جاذبنها ، والخلج : الجذب ، وهذا وقوله « نازعنيها » سواء . وإنما أنكر عليه محاذاته في قراءة السورة ، حتى تداخلت القراءتان وتجادبتا . وأما قراءة فاتحة الكتاب فإنه مأمور بها في كل حال ، إن أمكنه أن يقرأ في السكتين فعل ، وإلا قرأ معه لا محالة .

وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة : فروى عن جماعة من الصحابة أنهم أوجبوا القراءة خلف الإمام . وروى عن آخرين أنهم كانوا لا يقرؤون .

وافترق الفقهاء فيها على ثلاثة أقاويل : فكان مكحول ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور يقولون : لا بد من أن يقرأ خلف الإمام ، فيما يجهر به وفيما لا يجهر . وقال الزهري ، ومالك ، وابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق : يقرأ فيما أسر الإمام فيه ، ولا يقرأ فيما جهر به .

وقال سفيان الثوري ، وأصحاب الرأي : لا يقرأ أحد خلف الإمام ، جهر الإمام أو أسر ، واحتجوا بحديث رواه عبد الله بن شداد مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ^(١) .

(١) لا حجة لهم في هذا الحديث لأنه حديث مرسل ، والمرسل ضعيف لا يعارض الحديث المتصل الصحيح ، ولأن الإمام لا تكون له قراءة بالنسبة إلى المأموم إلا إذا سمع المأموم قراءته . فأما إذا لم يسمع شيئاً من قراءة الإمام فلا تكون له قراءة . فلا بد أن يقرأ . هذا مع تواتر الأحاديث بالالتزام بالقراءة في الصلاة ، وأن الصلاة لا يصلح فيها السكوت في محل تكون فيه القراءة ، ومن عجيب أمر أصحاب الرأي : أن يأمر المأموم بقراءة الاستفتاح ، وبالتسبيح في الركوع والسجود ، وبالتشهد ويمنعونه من قراءة القرآن ، زاعمين أن الإمام يحملها عنه . فلم لا يحمل كذلك التكبير والتسبيح وغيرهما ؟ هذا من عجائب التقليد ، والله يهدينا سواء السبيل .

باب ما يجزىء الأُمى والأعجمى من القراءة [١ : ٣٠٧]

٧٩٣ - عن جابر بن عبد الله قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن نقرأ القرآن ، وفيينا الأعرجى والعجمى ، فقال : اقروا ، فكلُّ حسن ، وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقام القدح ، يتعجلونه ولا يتأجلونه » (١)

٧٩٤ - وعن سهل بن سعد الساعدي قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ونحن نقترى ، فقال : الحمد لله ، كتاب الله واحد ، وفيكم الأحمر ، وفيكم الأبيض ، وفيكم الأسود ، اقرووه قبل أن يقرأ أقوام يقيمونه كما يُقوم السهم ، يتعجل أجره ولا يتأجله . »

٧٩٥ - وعن إبراهيم السكسكى عن عبد الله بن أبي أوفى قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً ، فعلمني ما يجزئني منه ، فقال : قل : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، قال : يا رسول الله ، هذا الله عز وجل ، فما لي ؟ قال : قل : اللهم ارحمني ، وارزقني ، وعافني ، واهدني ، فلما قام قال : هكذا بيده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمّا هذا فقد ملأ يده من الخير . »

وأخرجه النسائي ، وقال : إبراهيم السكسكى ليس بذلك القوى . وقال يحيى بن سعيد القطان : كان شعبة يضعف إبراهيم السكسكى . وذكر ابن عدي أن مدار هذا الحديث على إبراهيم السكسكى . وقد احتج البخاري في صحيحه بإبراهيم السكسكى .

٧٩٥ - قلت : الأصل أن الصلاة لا تجزىء إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، ومعقول أن وجوب قراءة فاتحة الكتاب إنما هو على من

٧٩٥ - قال ابن القيم : وصحح الدارقطني هذا الحديث .

(١) وقد جاءوا . وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم المحترفون القرآن بالمآثم والمخاف ، فيأكلون به .

٧٩٦ - وعن الحسن - وهو البصري - عن جابر بن عبد الله قال : « كنا نصلي التطوع ندعو قياماً وقعوداً ، ونسبح ركوعاً وسجوداً » .

٧٩٧ - وفي رواية : مثله ، لم يذكر التطوع ، قال : كان الحسن يقرأ في الظهر والعصر ، إماماً أو خلف إمام ، بفاتحة الكتاب ، ويسبح ويكبر ويهمل ، قدر (ق) ، والذاريات . ذكر علي بن المديني وغيره : أن الحسن البصري لم يسمع من جابر بن عبد الله ^(١) .

باب تمام التكبير [٣٠٩ : ١]

٧٩٨ - عن مطرف - وهو ابن عبد الله بن الشخير - قال : « صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب ، فكان إذا سجد كبر ، وإذا ركع كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر ، فلما انصرفنا أخذ عمران بيدي ، وقال : لقد صلى هذا قبل - أو قال : لقد صلى بنا هذا قبل - صلاة محمد صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بنحوه .

٧٩٩ - وعن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة : « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها ، يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول :

أحسنها ، دون من لا يحسنها ، فإذا كان المصلي لا يحسنها وكان يحسن شيئاً من القرآن غيرها كان عليه أن يقرأ منه قدر سبع آيات ، لأن أولى الذكر - بعد فاتحة الكتاب - ما كان مثلاً لها من القرآن . فإن كان رجل ليس في وسعه أن يتعلم شيئاً من القرآن ، لعجز في طبعه ، أو سوء حفظه ، أو عجمة لسان ، أو آفة تعرض له ، كان أولى الذكر بعد القرآن ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم ، من التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير .

وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل الذكر بعد كلام الله عز وجل : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » .

(١) قال في عون المعبود : وأيضاً هو معارض بحديث حبيب بن الشهيد « لا صلاة إلا بقراءة » رواه مسلم مرفوعاً من رواية أبي أسامة عنه . وبحديث عباد بن الصامت « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . وقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة » عام يشمل التطوع والفريضة .

سمع الله لمن حمده ، ثم يقول : ربنا ولك الحمد ، قبل أن يسجد ، ثم يقول : الله أكبر ، حين يهوى ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في اثنتين ، فيفعل ذلك في كل ركعة ، حتى يفرغ من الصلاة ، ثم يقول حين ينصرف : والذي نفسي بيده ، إني لأقربكم شبيهاً بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن كانت هذه لصلاة ، حتى فارق الدنيا .

وأخرجه البخاري والنسائي . وأخرجه البخاري ومسلم بنحوه من حديث الزهري عن أنس سلمة وحده . ومن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن وحده .

٨٠٠ - وعن ابن عبد الرحمن بن أنزى عن أبيه : « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان لا يُتم التكبير » .

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أنزى عن أبيه ، وحكي عن أبي داود الطيالسي أنه قال : هذا عندنا باطل ^(١) .

باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه [١ : ٣١٠]

٨٠١ - عن وائل بن حجر قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرف أحداً رواه غير شريك . وذكر أن هماماً رواه عن عاصم مرسل ، لم يذكر فيه

٨٠١ - قلت : واختلف الناس في هذا : فذهب أكثر العلماء إلى وضع الركبتين قبل اليدين . وهذا أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل وفي رأى العين .

وقال مالك : يضع يديه قبل ركبتيه ، وكذلك قال الأوزاعي . وأظهما ذهباً إلى الحديث الآخر ، وقد رواه أبو داود في هذا الباب .

٨٠١ - قال ابن القيم : وقد صححه ابن خزيمة وأبو حاتم بن حبان والحاكم .

(١) أنظر التاريخ الكبير للبخاري ج ١ ق ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

وائل بن حجر . وقال النسائي : لم يقل هذا عن شريك غير يزيد بن هرون . وقال الدارقطني :
تفرد به يزيد عن شريك ، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك ، وشريك ليس
بالقوى فيما ينفرد به . وقال أبو بكر البيهقي : هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي ،
وإنما تابعه همام مرسلًا ، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين رحمهم الله . هذا
آخر كلامه . وشريك - هذا - هو ابن عبد الله النخعي القاضي ، وفيه مقال . وقد أخرج
له مسلم في المتابعة .

٨٠٢ - وعن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه
وسلم - فذكر حديث الصلاة - قال : فلما سجد وقعتا ركبتاه إلى الأرض قبل أن يقعا
كفاه - قال همام : وحدثنا بشقيق قال حدثني عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم بمثل هذا ، وفي حديث أحدهما - وأكبر علمي أنه في حديث محمد بن جحادة - :
وإذا نهض نهض على ركبتيه ، واعتمد على فخذه » .

عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه . وكليب بن شهاب - والد عاصم - حديثه عن النبي
صلى الله عليه وسلم مرسل ، فإنه لم يدر كه .

٨٠٣ - وعن محمد بن عبد الله بن حسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع
يديه قبل ركبتيه » .

٨٠٤ - وفي رواية : « يعتمد أحدكم في صلاته : يبرك كما يبرك الجمل » .
وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حديث غريب ، لا نعرفه من حديث

٨٠٣ - قلت حديث وائل بن حجر أثبت من هذا . وزعم بعض العلماء أن هذا منسوخ ،
وروى فيه خبراً عن سلمة بن كهيل عن مصعب بن سعد قال : « كنا نضع اليدين قبل
الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين » .

٨٠٢ - قال ابن القيم : قاله جماعة ، ومسلم أخرج له من روايته عن أخيه علقمة عن أبيه وائل .
٨٠٣ - قال ابن القيم : قال الترمذي : وقد روى من حديث عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه
عن أبي هريرة .

أبي الزناد إلا من هذا الوجه . وذكر البخاري أن محمد بن عبد الله بن حسن لا يتابع عليه ، ولا أدرى سمع من أبي الزناد أم لا ؟ وقال الخطابي : حديث وائل بن حجر أثبت من هذا . وزعم بعض العلماء أن هذا منسوخ . وقال الدارقطني : تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي عن أبي الزناد . وفيما قاله الدارقطني نظر . فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله بن حسن . وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثه . وقال أبو بكر بن أبي داود السجستاني : وهذه سنة تفرد بها أهل المدينة ، ولهم فيها إسنادان . هذا أحدهما ، والآخر : عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) . وهذا قول أصحاب الحديث : وضع اليدين قبل الركبتين . قال الدارقطني : وهذا تفرد به الدراوردي عن عبيد الله بن عمر ، يعني حديث ابن عمر هذا . وقال في موضع آخر : تفرد به أصبغ بن الفرّج عن عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله . هذا آخر كلامه . وحديث ابن عمر هذا أخرجه الدارقطني في سننه بإسناد حسن . وأصبغ بن الفرّج حدث عنه البخاري في صحيحه محتجا به ، وحدث الترمذي والنسائي عن رجل عنه . وعبد العزيز الدراوردي احتج مسلم بحديثه في صحيحه ، وأخرج البخاري حديثه في صحيحه مقرونا بعبد العزيز بن أبي حازم ^(٢) .

(١) قل ابن القيم : كان يضع يديه قبل ركبتيه .

(٢) قال ابن القيم : قل ابن المنذر : وقد زعم بعض أصحابنا أن وضع اليدين قبل الركبتين منسوخ ، وقال هذا القائل : وحدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل ، حدثنا أبي عن أبيه عن سلمة عن مصعب بن سعد عن سعد قال : « كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين » تم كلامه . وهذا الحديث هو في الصحيحين عن مصعب بن سعد قال : « صليت إلى جنب أبي ، فجعلت يدي بين ركبتي ، فهاني عن ذلك ، فعدت ، فقال : لا تصنع هذا ، فإننا كنا نفعله فهينا عن ذلك ، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب » ، فهذا هو المعروف عن سعد ، أن المنسوخ هو قصة التطبيق ووضع الأيدي على الركب ، ولعل بعض الرواة غلط فيه من وضع اليدين على الركبتين إلى وضع اليدين قبل الركبتين . قال ابن المنذر : وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب ، فمن رأى أن يضع ركبتيه قبل يديه : عمر بن الخطاب ، وبه قال النخعي ، ومسلم بن يسار ^(١) ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وأبو حنيفة وأصحابه ، وأهل الكوفة . وقالت طائفة : يضع يديه قبل ركبتيه ، قاله مالك . وقال الأوزاعي :

(١) مسلم بن يسار : تابعي معروف ، توفي بأفريقية زمن هشام بن عبد الملك . وله ترجمة في التهذيب .

باب النهوض في الفرد [٣١٢ : ١]

٨٠٥ - عن أبي قلابة قال : « جاءنا أبو سليمان ، مالك بن الحويرث ، إلى مسجدنا فقال : والله إني لأصلي بكم ، وما أريد الصلاة ، ولكني أريد أن أريكم كيف رأيت رسول الله

أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبهم ، وروى عن ابن عمر فيه حديث . أما حديث سعد ففي إسناده مقال ، ولو كان محفوظاً لدل على النسخ ، غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث بنسخ التطبيق . وقد روى الدارقطني من حديث حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم انحط بالتكبير ، فسبقت ركبته يديه » ، وروى البيهقي من حديث إبراهيم بن موسى عن محمد بن فضل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه ، ولا يبرك بروك الجمل » ، قال البيهقي : وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن فضيل ، إلا أن عبد الله بن سعيد المقبري ضعيف ، قلت : قال أحمد والبخاري : متروك .

وهذا الحديث الذي أشار إليه الترمذي ، هو خلاف حديث الأعرج عنه . وقد روى ابن خزيمة في صحيحه من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن مصعب بن سعد عن أبيه قال : « كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين » ، وهذا الحديث مداره على يحيى بن سلمة بن كهيل ، وقد قال النسائي : ليس بثقة ، وقال البخاري : في أحاديثه مناكير . قال البيهقي : المحفوظ عن مصعب بن سعد عن أبيه نسخ التطبيق ، وإسناده هذه الرواية ضعيف ، وكذلك قال الحازمي وغيره .

والراجح البداء بالركبتين ، لوجوه :

أحدها : أن حديث وائل بن حجر لم يختلف عليه ، وحديث أبي هريرة قد اختلف فيه ، كما ذكرنا .

الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التشبه بالجمل في بروكه ، والجمل إذا برك إنما يبدأ بيديه قبل ركبته . وهذا موافق لنهيه صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالحيوانات في الصلاة ، فنهى عن التشبه بالغراب في النقر ، والتفات كالتفات الثعلب ، واقتراش كاقتراش السبع ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، ورفع الأيدي في السلام كأذنان الخيل ، وبروك كبروك البعير .

الثالث : حديث أنس من رواية حفص بن غياث عن عاصم الأحول عنه ، ولم يختلف .

الرابع : أنه ثابت عن عمر بن الخطاب . وأما حديث عبد الله ابنه فالمرفوع منه ضعيف ، وأما الموقوف فقال البيهقي : المشهور عنه « إذا سجد أحدكم فليضع يديه ، فإذا رفع فليرفعهما ، فإن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه » فهذا هو الصحيح عنه .

صلى الله عليه وسلم يصلى . قال : فقعد فى الركعة الأولى ، حتى رفع رأسه من السجدة الآخرة . قلت لأبي قلابة : كيف صلى ؟ قال : مثل صلاة شيخنا هذا ، يعنى عمرو بن سَلَمَة إمامهم . وذكر أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة فى الركعة الأولى قعد ، ثم قام . وأخرجه البخارى والنسائى . وسَلَمَة : بفتح السين المهملة وكسر اللام .

٨٠٦ - وعنه قال : « جاءنا أبو سليمان ، مالك بن الحويرث ، إلى مسجدنا . فقال : والله إني لأصلى ، وما أريد الصلاة ، ولكنى أريد أن أرىكم كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ، قال : فقعد فى الركعة الأولى ، حين رفع رأسه من السجدة الآخرة » .

٨٠٧ - وعنه عن مالك بن الحويرث : « أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم إذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً » . وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

باب الإقعاء بين السجدين [٣١٣ : ١]

٨٠٨ - عن طاوس قال : « قلنا لابن عباس - فى الإقعاء على القدمين فى السجود ؟ فقال : هي السنة . قال : قلنا : إنا لنراه جفاء بالرجل . فقال ابن عباس : هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم » . وأخرجه مسلم والترمذى ^(١) .

٨٠٨ - قلت : أكثر الأحاديث على النهى عن الإقعاء فى الصلاة ، وروى أنه عُبِّية الشيطان . وقد ثبت من حديث وائل بن حجر وحديث أبي حميد : « أن النبى صلى الله عليه وسلم قعد بين السجدين مفترشاً قدمه اليسرى » .

ورويت الكراهة فى الإقعاء عن جماعة من الصحابة . وكرهه النخعى ، ومالك والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، وهو قول أصحاب رأى وعامة أهل العلم . وتفسير الإقعاء : أن يضع أليتيه على عقبيه ، ويقعد مُستوفزاً غير مطمئن إلى الأرض . وكذلك إقعاء الكلاب والسيباع ، إنما هو أن تقعد على ماخيرها ، وتنصب أخذاها .

(١) ورواه أحمد فى المسند ٢٨٥٥ .

باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع [٣١٤ : ١]

٨٠٩ - عن عبد الله بن أبي أوفى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع يقول : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد . »
وأخرجه مسلم وابن ماجه .

٨١٠ - وعن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ، حين يقول سمع الله لمن حمده : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السماء - قال مؤمل : ملء السموات - وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت - زاد محمود : ولا معطى لما منعت ، ثم اتفقوا - ولا ينفع ذا الجَد منك الجد . »

٨١١ - وفي رواية : « ربنا ولك الحمد . »

وأخرجه مسلم والنسائي .

٨١٢ - وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد . فإنه من وافق قوله قول الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه . »

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

قال أحمد بن حنبل : وأهل مكة يستعملون الإقعاء ، وقال طاوس : رأيت العبادلة يفعلون ذلك : ابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وروى عن ابن عمر : أنه قال لبيته : « لا تقتدوا بي في الإقعاء ، فإنما فعلت هذا حين كبرت » ويشبهه أن يكون حديث ابن عباس منسوخاً ، والعمل على الأحاديث الثابتة في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٨١٢ - قلت : في هذا دلالة على أن الملائكة يقولون مع المصلي هذا القول ، ويستغفرون ويحضرونه بالدعاء والذكر .

وعن عامر - وهو الشعبي - قال : « لا يقول القوم خلف الإمام : سمع الله لمن حمده ، ولكن يقولون : ربنا لك الحمد » .

باب الدعاء بين السجدين [٣١٦ : ١]

٨١٣ - عن ابن عباس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي ، وارحمي ، وعافني ، واهدني ، وارزقني » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث غريب . وقال : وروى بعضهم هذا الحديث عن كامل أبي العلاء ، مرسلًا . هذا آخر كلامه . وكامل هو أبو العلاء ويقال : أبو عبد الله ، كامل بن العلاء التميمي ، السعدي الكوفي ، وثقه يحيى بن معين ، وتكلم فيه غيره .

باب رفع النساء - إذا كنَّ مع الإمام - رؤوسهن من السجدة [٣١٦ : ١]

٨١٤ - عن مولى لأسماء ابنة أبي بكر عن أسماء ابنة أبي بكر رضي الله عنهما قالت : سمعت

واختلف الناس فيما يقوله المأموم ، إذا رفع رأسه من الركوع . فقالت طائفة : يقتصر على « ربنا لك الحمد » وهو الذي جاء به الحديث ، لا يزيد عليه . وهو قول الشعبي ، وإليه ذهب مالك وأحمد بن حنبل . وقال أحمد : إلى هذا انتهى أمر النبي صلى الله عليه وسلم .

وقالت طائفة : يقول : « سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد » يجمع بينهما . هذا قول ابن سيرين وعطاء ، وإليه ذهب الشافعي ، وهو مذهب أبي يوسف ومحمد . قلت : وهذه الزيادة ، وإن لم تكن مذكورة في الحديث نصًا ، فإنها مأمور بها بالإمام ، وقد جاء : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » فكان هذا في جميع أقواله وأفعاله ، والإمام يجمع بينهما ، وكذلك المأموم . وإنما كان القصد بما جاء في هذا الحديث مداركة الدعاء ، والمقارنة بين القولين ، ليستوجب بها دعاء الإمام ، وهو قوله « سمع الله لمن حمده » ليس ببيان كيفية الدعاء ، والأمر باستيفاء جميع ما يقال في ذلك المقام ، إذ قد وقعت الغنية بالبيان المتقدم فيه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من كان منكناً يُؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم ، كراهية أن يرين من عورات الرجال » .
مولى أسماء مجحول .

باب طول القيام من الركوع ، وبين السجدين [٣١٧ : ١]

٨١٥ - عن البراء : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان سجوده وركوعه ، وما بين السجدين : قريباً من السواء » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

٨١٦ - وعن أنس بن مالك قال : « ماصليت خلف رجل أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال : سمع الله لمن حمده قام حتى نقول : قد أوهم ، ثم يكبر ويسجد ، وكان يقعد بين السجدين حتى نقول : قد أوهم » .
٨١٧ - وعن البراء بن عازب قال : « رَمَقْتُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم - وقال أبو كامل : رسول الله صلى الله عليه وسلم - في الصلاة ، فوجدت قيامه كر كعته وسجدة ، واعتداله في الركعة كسجدة ، وجلسته بين السجدين وسجدة ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء » .

قال أبو داود : قال مسدد : « فركعته واعتداله بين الركعتين ، فسجدة فجلسته بين السجدين ، فجلسته بين التسليم والانصراف : قريباً من السواء » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .
٨١٨ - وفي رواية : « ما خلا القيام والقعود » ^(١) .

باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود [٣١٨ : ١]

٨١٩ - عن أبي مسعود البدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تُجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » .
وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١) هذه الرواية لم نجدها في نسخ أبي داود .

٨٢٠ + وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد ، فدخل رجل فصلى ، ثم جاء ، فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ، وقال : ارجع فصل ، فإنك لم تصل ، فرجع الرجل فصلى كما كان صلى ، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعليك السلام ، ثم قال : ارجع فصل ، فإنك لم تصل ، حتى فعل ذلك ثلاث مرار ، فقال الرجل : والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا ، فعلمني ، قال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها . »

٨٢٠ - قلت : قوله : « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ظاهره الإطلاق والتخير ، والمراد منه فاتحة الكتاب لمن أحسنها ، لا يجزئها غيرها ، بدليل قوله : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » . وهذا في الإطلاق كقوله تعالى : (٢ : ١٩٦) فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ثم كان أقل ما يجزئ من الهدى معيناً معلوم المقدار ، ببيان السنة ، وهو الشاة .

وفي قوله : « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » دليل على أن عليه أن يقرأ في كل ركعة كما كان عليه أن يركع ويسجد في كل ركعة .

وقال أصحاب الرأي : إن شاء أن يقرأ في الركعتين الآخرين قرأ ، وإن شاء أن يسبح سبح ، وإن لم يقرأ فيهما شيئاً أجزأه ، ورووا فيه عن علي بن أبي طالب أنه قال : « يقرأ في الأولين ، ويسبح في الآخرين » من طريق الحارث عنه .

قلت : وقد تكلم في الحارث قديماً ، ومن طعن فيه الشعبي ، ورماه بالكذب ، وتركه أصحاب الصحيح . ولو صح ذلك عن علي رضي الله عنه لم يكن حجة ، لأن جماعة من الصحابة قد خالفوه في ذلك ، منهم أبو بكر ، وعمر ، وابن مسعود ، وعائشة وغيرهم ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى ما اتبع .

بل قد ثبت عن علي رضي الله عنه من طريق عبيد الله بن أبي رافع « أنه كان يأمر أن يقرأ في الأولين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب » .

٨٢١ - وفي رواية : « فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، وما انتقصت من هذا فإنما انتقصته من صلاتك ، وقال فيه : إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى بنحوه . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه من حديث سعيد المقبرى عن أبى هريرة .

٨٢٢ - وعن على بن يحيى بن خلاد عن عمه : « أن رجلاً دخل المسجد - فذكر نحوه - قال فيه : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء - يعنى - مواضعه ثم يكبر ويحمد الله عز وجل ويثنى عليه ، ويقرأ بما شاء من القرآن ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، حتى يستوى قائماً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع رأسه ، حتى يستوى قاعداً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه فيكبر ، فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته » .

المحفوظ فى هذا : على بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع ، كاسياتى

٨٢٣ - وعن على بن يحيى بن خلاد عن عمه رفاعه بن رافع - بمعناه ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ، ثم يكبر الله عز وجل ويحمده

حدثنا محمد بن المكي حدثنا الصايغ حدثنا سعيد بن منصور حدثنا عبد الرحمن بن زياد حدثنا شعبة عن سفيان بن حسين سمعت الزهري يحدث عن ابن أبى رافع عن أبيه عن علي رضى الله عنه بذلك .

وفيه دليل على أن صلاة من لم يُقيم صلبه فى الركوع والسجود غير مجزية . وفى قوله « إذا قمت إلى الصلاة فكبر » دليل على أن غير التكبير لا يصح به افتتاح الصلاة ، لأنه إذا افتتحها بغيره كان الأمر بالتكبير قائماً لم يمتثل .

٨٢٣ - قلت : فيه من الفقه أن ترتيب الوضوء وتقديم ما قدمه الله فى الذكر منه واجب .

ثم يقرأ من القرآن ما أذن له فيه وتيسر - فذكر نحوه حديث حماد - قال : ثم يكبر فيسجد فيمكن وجهه - قال همام [بن يحيى] : وربما قال : جهته - من الأرض ، حتى تطمئن مفاصله وتسترخى ، ثم يكبر ، فيستوى قاعداً على مقعده ، ويقيم صلبه - فوصف الصلاة هكذا ، أربع ركعات حتى فرغ - لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه . وحديث ابن ماجه مختصر . وقال الترمذى : حديث حسن .

٨٢٤ - وعن علي بن يحيى بن خلاد عن رفاع بن رافع - بهذه القصة - قال : « إذا قمت فتوجهت إلى القبلة فكبر ، ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ ، وإذا ركعت فضع راحتك على ركبتيك وامد ظهرك ، وقال : إذا سجدت فيمكن لسجودك ، فإذا رفعت فاقعد على فخذك اليسرى » .

٨٢٥ - وعن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع عن أبيه عن عمه رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم - بهذه القصة - قال : « إذا أنت قمت في صلاتك فكبر الله عز وجل ، ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن ، وقال فيه : فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن واقترش فخذك اليسرى ، ثم تشهد ، ثم إذا قمت فمثل ذلك ، حتى تفرغ من صلاتك » .

٨٢٦ - وعن يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى عن أبيه عن جده عن رفاع بن رافع : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقص هذا الحديث - قال فيه : فتوضأ كما أمرك الله ، ثم تشهد فأقم ، ثم كبر ، فإن كان معك قرآن فقرأ به ، وإلا فاحمد الله عز وجل وكبره وهللّه ، وقال فيه : وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك » .

وذلك معنى قوله « حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله » ثم عطف عليه بحرف الفاء الذى يقتضى التعقيب من غير تراخ .

وفيه دليل على أن السجود لا يجزىء على غير الجهة ، وأن من سجد على كور العمامة ولم يسجد معها على شيء من جهته ، لم تجزئه صلاته .

٨٢٧- وعن عبد الرحمن بن شبل قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقرة الغراب واقتراش السبع ، وأن يوطن الرجل المكان في المسجد كما يوطن البعير » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٨٢٨- وعن سالم البراد قال : « أتينا عتبة بن عمرو الأنصاري ، أبا مسعود ، فقلنا له : حدثنا عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقام بين أيدينا في المسجد ، فكبر ، فلما ركع وضع يديه على ركبتيه ، وجعل أصابعه أسفل من ذلك ، وجافى بين مرفقيه حتى استقر كل شيء منه ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، فقام حتى استقر كل شيء منه ، ثم كبر وسجد ووضع كفيه على الأرض ، ثم جافى بين مرفقيه حتى استقر كل شيء منه ، ثم رفع رأسه فجلس حتى استقر كل شيء منه ، ففعل مثل ذلك أيضاً ، ثم صلى أربع ركعات مثل هذه الركعة ، فصلى صلاته ، ثم قال : هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي » .
وأخرجه النسائي .

٨٢٧- قوله « نقرة الغراب » هي أن لا يتمكن الرجل من السجود فيضع جبهته على الأرض حتى يطمئن ساجداً ، وإنما هو أن يمس بأنفه أو جبهته الأرض ، كنقرة الطائر ثم يرفعه .
« واقتراش السبع » أن يمد ذراعيه على الأرض لا يرفعهما ولا يجافى مرفقيه عن جنبيه .
وأما إيطان البعير ففيه وجهان :

أحدهما : أن يألف الرجل مكاناً معلوماً من المسجد لا يصلي إلا فيه ، كالبعير ، لا يأوى من عطنه إلا إلى مبارك دمث ، قد أوطنه واتخذة مناخاً لا يترك إلا فيه .
والوجه الآخر : أن يترك على ركبتيه قبل يديه إذا أراد السجود ، برك البعير على المكان الذي أوطنه ، وأن لا يهوى في سجوده ، فيثني ركبتيه ، حتى يضعهما الأرض على سكون ومهل .

قال ابن القيم :

فصل

في سياق صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيان اتفاق الأحاديث فيها ،
وغلط من ظن أن التخفيف الوارد فيها هو التخفيف الذي اعتاده سراق الصلاة ،
والنقارون لها :

ففي الصحيحين عن البراء بن عازب قل : « رمقت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم ،
فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته
ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء » لفظ مسلم . وفي صحيح مسلم أيضاً عن شعبة عن
الحكم قال : « غلب على الكوفة رجل - قد سماه - زمن ابن الأشعث ، فأمر أبا عبيدة بن عبد الله
أن يصلي بالناس ، فكان يصلي ، فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول : اللهم ربنا
لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع
لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجدم منك الجد » قل الحكم : فذكرت ذلك
لعبد الرحمن بن أبي ليلى فقال : سمعت البراء بن عازب يقول : « كانت صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وركوعه وإذا رفع رأسه من الركوع وسجوده وما بين السجدين قريباً من
السواء » . وروى البخاري هذا الحديث وقال فيه : « ما خلا القيام والقعود ، قريباً من السواء » ،
ولا شك أن قيام القراءة وقعود التشهد يزيدان في الطول على بقية الأركان . ولما كان
صلى الله عليه وسلم يوجب القيام ويستوفي بقية الأركان صارت صلاته قريباً من السواء . فكل
واحدة من الروايتين تصدق الأخرى . والبراء تارة قرب ولم يحدد ، فلم يذكر القيام والقعود ،
وتارة استثنى وحدد ، فاحتاج إلى ذكر القيام والقعود . وقد غلط بعضهم حيث فهم من استثناء
القيام والقعود أنه استثنى القيام من الركوع والقعود بين السجدين ، فإنه كان يخفضهما فلم
يكونا قريباً من بقية الأركان ، فإنهما ركنان قصيران . وهذا من سوء الفهم ، فإن سياق
الحديث يبطله ، فإنه قد ذكر هذين الركنين بأعيانهما ، فكيف يذكرهما مع بقية الأركان .
ويخبر عنهما بأنهما مساويان لها ، ثم يستثنيهما منها ؟ وهل هذا إلا بمنزلة قول القائل : قام زيد
وعمر و بكر و خالد إلا زيدا وعمرآ ؟

وقد ثبت تطويل هذين الركنين عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث
صريحة صريحة :

أحدها : هذا ، وقد استبدل البراء بن عازب على إصابة أبي عبيدة في تطويله ركن الاعتدال من الركوع بقوله : « كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وركوعه وإذا رفع رأسه وسجوده وما بين السجدين قريباً من السواء » . ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف هذين الركنين لأنكر البراء صلاة أبي عبيدة ، ولم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتضمن تصويبه .

ومنها : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة : أخبرنا ثابت عن أنس قال : « ما صليت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام ، كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة ، وكانت صلاة أبي بكر متقاربة ، فلما كان عمر مد في صلاة الفجر . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده ، قام حتى تقول : قد أوهم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى تقول : قد أوهم » . رواه مسلم بهذا اللفظ . ورواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة : أخبرنا ثابت وحميد عن أنس قال : « ما صليت خلف رجل أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده ، قام حتى تقول قد أوهم ، ثم يكبر ، ثم يسجد ، وكان يقعد بين السجدين حتى تقول قد أوهم » . فجمع أنس رضي الله عنه في هذا الحديث الصحيح بين الإخبار عن إيجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة وإتمامها ، وأن من إتمامها إطالة الاعتدالين جداً ، كما أخبر به . وقد أخبر أنه ما رأى أوجز صلاة منها ولا أتم ، فيشبه والله أعلم أن يكون الإيجاز عاد إلى القيام ، والإتمام إلى الركوع والسجود وركني الاعتدال . فهذا تصوير الصلاة تامة موجزة ، فيصدق قوله « ما رأيت أوجز منها ولا أتم » ويطابق هذا حديث البراء المتقدم . وأحاديث أنس كلها تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل الركوع والسجود والاعتدالين ، زيادة على ما يفعله أكثر الأئمة ويعتادونه ، وروايات الصحيحين تدل على ذلك . ففي الصحيحين عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال : « إني لا آلو أن أصلي بكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا . قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً ، حتى يقول القائل قد نسي ، وإذا رفع رأسه في السجدة مكث ، حتى يقول القائل قد نسي » . وفي لفظ : « وإذا رفع رأسه بين السجدين » . وفي رواية للبخاري من حديث شعبة عن ثابت « كان أنس ينعت لنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان يصلي ، وإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى تقول قد نسي » وهذا يبين أن إطالة ركني الاعتدالين مما ضيع من عهد ثابت ، ولهذا قال : « فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تفعلونه » وهذا - والله أعلم - مما أنكره أنس مما أحدث الناس في الصلاة حيث قال : « ما أعلم شيئاً مما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل : ولا الصلاة ؟ قال : أوليس قد أحدثتم

فيهما أحدثتم؟» فقول ثابت أنهم لم يكونوا يفعلون كفعل أنس، وقول أنس «إنكم قد أحدثتم فيها»
 يبين ذلك أن تقصير هذين الركنين هو ما أحدث فيها، ومما يدل على أن السنة إطا لهما «أن النبي
 صلى الله عليه وسلم، كان يصلي بالليل، فقرأ البقرة والنساء وآل عمران، وركع نحواً من قيامه،
 ورفع نحواً من ركوعه، وسجد نحواً من قيامه، وجلس نحواً من سجوده» متفق عليه. وفي
 صحيح مسلم عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال:
 اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد، أهل
 الثناء والمجد، لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» وفي صحيح
 مسلم عن أبي سعيد قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال:
 اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء
 والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع
 ذا الجد منك الجد» وفي صحيح مسلم نحوه من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وزاد بعد قوله
 «وملء ما شئت من شيء بعد: اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد، اللهم طهرني من الذنوب
 والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ». فهذه الأذكار والدعوات ونحوها - والله أعلم - من
 التي كان يقولها في حديث أنس «أنه كان يمكث بعد الركوع حتى يقولوا قد أؤهم» لأنه ليس محل
 سكوت، فجاء الذكر مفسراً في هذه الأحاديث. وروى النسائي وأبو داود عن سعيد بن جبير
 قال: سمعت أنس بن مالك يقول «ما صليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتي، يعني عمر بن عبد العزيز، قال:
 فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات، وفي سجوده عشر تسبيحات» وإسناده ثقات. وفي صحيح
 مسلم عن أبي قزعة قال: «أتيت أبا سعيد الخدري وهو مكثور عليه، فلما تفرق الناس عنه
 قلت: إني لا أسألك عما يسألك هؤلاء عنه، أسألك عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟
 فقال: مالك في ذلك من خير، فأعادها عليه، فقال: كانت صلاة الظهر تقام، فينطلق أحدنا
 إلى البقيع، فيقضى حاجته، ثم يأتي أهله فيتوضأ، ثم يرجع إلى المسجد، ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الركعة الأولى» وفي رواية «مما يطولها». وفي هذا ما يدل على أن أبا سعيد
 رأى أن صلاة الناس في زمانه أتقص مما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلها. ولهذا قال
 للسائل «مالك في ذلك من خير». وفي الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر
 بالستين إلى المائة» ومن المتيقن أنه صلى الله عليه وسلم لم تكن قراءته في الصلاة هذا (١)، بل
 ترتيلاً، بتدبر وتأن. وروى النسائي بإسناد صحيح عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ
 في المغرب بسورة الأعراف، فقرأ في ركعتين» وأصله في الصحيح «أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) الهذ: سرعة القراءة.

قرأ في المغرب بطولى الطويلين» يريد الأعراف، كما جاء مفسراً في رواية النسائي. وفي الصحيحين عن جبير بن مطعم «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور» وفي الصحيحين عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث «أنها سمعته وهو يقرأ والمرسلات عريفاً، فقالت: يا بني لقد ذكرتني بقراءة هذه السورة، إنها لآخر ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب». وهذا يدل على أن هذا الفعل غير منسوخ، لأنه كان في آخر حياته صلى الله عليه وسلم. وقد روى الامام أحمد عن أبي هريرة قال «شكى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم، فقال: استعينوا بالركب» قال ابن عجلان: هو أن يضع مرقبيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعياء. وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل السجود بحيث يحتاج الصحابة إلى الاعتماد على ركبهم، وهذا لا يكون مع قصر السجود. وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز فيها، مخافة أن أشق على أمه»: وأما ما رواه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن سمرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد، وكانت صلاته بعد تخفيفاً»: فالمراد به -والله أعلم- أن صلاته كانت بعد الفجر تخفيفاً، يعني أنه كان يطيل قراءة الفجر، ويخفف قراءة بقية الصلوات لوجهين:

أحدهما: أن مسلماً روى في صحيحه عن سماك بن حرب قال: «سألت جابر بن سمرة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: كان يخفف الصلاة ولا يصلي صلاة هؤلاء، قال: وأنبأني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ونحوها» فجمع بين وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف وأنه كان يقرأ في الفجر بقاف.

الثاني: أن سائر الصحابة اتفقوا على أن هذه كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي ما زال يصليها، ولم يذكر أحد أنه نقص في آخر أمره من الصلاة، وقد أخبرت أم الفضل عن قراءته في المغرب بالمرسلات في آخر الأمر، وأجمع الفقهاء أن السنة في صلاة الفجر أن يقرأ بطوال المفصل.

وأما قوله «ولا يصلي صلاة هؤلاء» فيحتمل أمرين: أحدهما: أنه لم يكن يخفف كحذفهم، بل يتم الصلاة. والثاني: أنه لم يكن يطيل القراءة إطالتهم. وفي مسند أحمد وسنن النسائي عن عبد الله بن عمر قال: «إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأمرنا بالتخفيف، وإن كان ليؤمنا بالصافات» وهذا يدل على أن النبي أمر به هو الذي فعله، فإنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يصلوا مثل صلاته، ولهذا صلى على المنبر وقال: «إنما فعلت هذا لتأتموا بي وتعلموا صلاتي» وقال مالك بن الحويرث وصاحبه «صلوا كما رأيتموني أصلي» وذلك أنه ما من فعل في الغالب إلا ويسمى خفيفاً بالنسبة إلى ما هو أطول منه،

وطويلاً بالنسبة إلى ما هو أخف منه ، فلا يمكن تحديد التخفيف للمأمور به في الصلاة باللغة ولا بالعرف ، لأنه ليس له عادة في العرف كالقبض والحزر والاحياء والاصطياد ، حتى يرجع فيه إليه ، بل هو من العبادات التي يرجع في صفاتها ومقاديرها إلى الشارع ، كما يرجع إليه في أصلها ، ولو جاز الرجوع فيه إلى العرف لاختلفت الصلاة الشرعية اختلافاً متبايناً لا ينضبط ، ولكان لكل أهل عصر ومصر ، بل لأهل الدرب والسكة ، وكل محل لكل طائفة غرض وعرف وإرادة في مقدار الصلاة ، يخالف عرف غيرهم ، وهذا يفضي إلى تغيير الشريعة ، وجعل السنة تابعة لأهواء الناس ، فلا يرجع في التخفيف للمأمور به إلا إلى فعله صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يصلي وراءه الضعيف والكبير وذو الحاجة ، وقد أمرنا بالتخفيف لأجلهم ، فالذي كان يفعله هو التخفيف ، إذ من المحال أن يأمر بأمر ويعمله بعملة ثم يفعل خلافه مع وجود تلك العلة ، إلا أن يكون منسوخاً . وفي صحيح مسلم عن عمار بن ياسر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه ، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة ، وإن من البيان سحراً » . فجعل طول الصلاة علامة على فقه الرجل ، وأمر بإطالتها ، وهذا الأمر إما أن يكون عاماً في جميع الصلوات ، وإما أن يكون المراد به صلاة الجمعة ، فإن كان عاماً فظاهر ، وإن كان خاصاً بالجمعة مع كون الجمع فيها يكون عظيماً وفيه الضعيف والكبير وذو الحاجة ، وتفعل في شدة الحر ، ويتقدمها خطبتان ، ومع هذا فقد أمر بإطالتها ، فما الظن بالفجر ونحوها ، التي تفعل وقت البرد والراحة مع قلة الجمع . وقد روى النسائي في سننه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر بالروم » وفي سنن أبي داود عن جابر بن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دحضت الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو من الليل إذا يغشى ، والعصر كذلك ، والصلوات كلها كذلك إلا الصبح فإنه كان يطيلها » وقد روى الامام أحمد والنسائي بإسناد على شرط مسلم عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال : « ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان ، قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ، ويخفف الأخيرين ، ويخفف العصر ، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ، ويقرأ في العشاء بوسط المفصل ، ويقرأ في الصبح بطوال المفصل » . وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جلسه ، وكان يقرأ في الركعتين أو إحداها ما بين الستين إلى المائة » لفظ البخاري . وهذا يدل على أمرين : شدة التغليس بها ، وإطالتها .

فإن قيل : ما ذكرتموه من الأحاديث معارض بما يدل على نقضه ، وأن السنة هي التخفيف ، فروى أبو داود في سننه من حديث ابن وهب أخبرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء أن شهيل بن أبي أمامة حدثه « أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة في زمن عمر بن

عبد العزيز ، وهو أمير المدينة ، فإذا هو يصلي صلاة خفيفة كأنها صلاة مسافر ، أو قريباً منها ، فلما سلم قال : يرحمك الله ، أرأيت هذه الصلاة المكتوبة ، أم شيء تنفله ؟ قال : إنها للمكتوبة ، وإنها لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يقول : لا تشددوا على أنفسكم فيشدد عليكم ، فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد عليهم ، فبلك بقاياهم في الصوامع والديار ، رهبانية ابتدعوها ، ما كتبناها عليهم » وسهل بن أبي أمامة وثقه يحيى بن معين وغيره ، وروى له مسلم . وفي الصحيحين عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجز الصلاة ويكملها » وفي الصحيحين أيضاً عنه قال : « ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » زاد البخاري : « وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف ، مخافة أن تفتن أمه » . وفي سنن أبي داود عن رجل من جهينة « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، يقرأ في الصبح (إذا زلزلت) في الركعتين كليهما ، فلا أدرى أنسي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أم عمداً فعل ذلك » وفي صحيح مسلم عن جابر بن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى ، وفي العصر نحو ذلك » وفي سنن ابن ماجه عن ابن عمر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب : (قل يا أيها الكافرون) ، (قل هو الله أحد) » وفي سنن ابن ماجه عن عمرو بن حريث قال « كأنني أسمع صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الغداة ، (فلا أقسم بالحنس الجوار الكنس) » . وفي سنن أبي داود عن جابر بن سمرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر : بالسماء ذات البروج ، والسماء والطارق ، وشبههما » وفي صحيح مسلم عنه أيضاً قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر : بالليل إذا يغشى ، وفي العصر نحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك » وفي الصحيحين عن البراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قرأ في العشاء بالتين والزيتون ، في السفر » وفي بعض السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه قرأ في الصبح بالمعوذتين » وفي الصحيحين عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ : أفتان أنت يا معاذ ؟ هلا صليت بسم ربك الأعلى ، والشمس وضحاها ، والليل إذا يغشى ؟ » وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير ، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء » ورواه ابن ماجه من حديث عثمان بن أبي العاص . وفي صحيح مسلم عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع بكاء الصبي مع أمه وهو في الصلاة فيقرأ بالسورة الخفيفة أو بالسورة القصيرة » .

فالجواب : أنه لا تعارض بحمد الله بين هذه الأحاديث ، بل هي أحاديث يصدق بعضها بعضاً ، وأن ما وصفه أنس من تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم صلاته هو مقرون بوصفه إياها بالتام ، كما تقدم ، وهو الذي وصف تطويله ركعي الاعتدال ، حتى كانوا يقولون : قد أوهم ،

ووصف صلاة عمر بن عبد العزيز بأنها تشبه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أنهم قدروها بعشر تسبيحات ، والتخفيف الذي أشار إليه أنس ، هو تخفيف القيام مع تطويل الركوع والسجود ، كما جاء مصرحاً به فيما رواه النسائي عن قتبية عن العطاء بن خالد عن زيد بن أسلم قال : « دخلنا على أنس بن مالك فقال : صليتم ؟ قلنا : نعم ، قال : يا جارية ، هلمي لنا وضوءاً . ما صليت وراء إمام أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من إمامكم هذا ، قال زيد : وكان عمر بن عبد العزيز يتم الركوع والسجود ، ويخفف القيام والقعود » وهذا حديث صحيح ، فإن العطاء بن خالد المخزومي وثقه ابن معين ، وقال أحمد : ثقة صحيح الحديث . وقد جاء هذا صريحاً في حديث عمران بن حصين ، لما صلى خلف علي بالبصرة قال : « لقد ذكرني هذا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم معتدلة ، كان يخفف القيام والقعود ، ويطيل الركوع والسجود » وقد تقدم قول أنس : « كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة » وحديث البراء بن عازب « أن قيامه صلى الله عليه وسلم وركوعه وسجوده كان قريباً من السواء » .

فهذه الأحاديث كلها تدل على معنى واحد ، وهو أنه كان يطيل الركوع والسجود ويخفف القيام . وهذا بخلاف ما كان يفعله بعض الأمراء الذين أنكروا الصحابة صلاتهم من إطالة القيام على ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله غالباً ، وتخفيف الركوع والسجود والاعتدالين . ولهذا أنكروا ثابت عليهم تخفيف الاعتدالين ، وقال « كان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه » وحديث ابن أبي العمياء إنما فيه « أن صلاة أنس كانت خفيفة » وأنس فقد وصف خفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنها أشبه شيء بصلاة عمر بن عبد العزيز مع تطويل الركوع والسجود والاعتدالين ، وأحاديثه لا تتناقض ، والتخفيف أمر نسبي إضافي ، فعشر تسبيحات وعشرون آية ، أخف من مائة تسبيحة ومائتي آية ، فأى معارضة في هذا لما تقدم من الأحاديث الصحيحة الصريحة ؟

وأما تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عند بكاء الصبي ، فلا يعارض ما ثبت عنه من صفة صلاته ، بل قد قال في الحديث نفسه « إني أدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها ، فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز » . فهذا تخفيف لعارض ، وهو من السنة ، كما يخفف صلاة السفر وصلاة الخوف . وكل ما ثبت عنه من التخفيف فهو لعارض ، كما ثبت عنه « أنه قرأ في السفر في العشاء بالتين والزيتون » وكذلك قراءته في الصبح بالمعوذتين ، فإنه كان في السفر . ولذلك رفع الله تعالى الجناح عن الأمة في قصر الصلاة في السفر والخوف . والقصر قصران : قصر الأركان ، وقصر العدد ، فإن اجتمع السفر والخوف ، اجتمع القصران ، وإن انفرد السفر وحده شرع قصر العدد ، وإن انفرد الخوف وحده ، شرع قصر الأركان . وبهذا يعلم سر تقييد القصر

المطلق في القرآن بالخوف والسفر ، فإن القصر المطلق الذي يتناول القصيرين إنما يشرع عند الخوف والسفر . فإن انفرد أحدهما بقي مطلق القصر ، إما في العدد ، وإما في القدر . ولو قدر أنه صلى الله عليه وسلم خفف الصلاة لا لعذر ، كان في ذلك بيان الجواز ، وأن الاختصار على ذلك للعذر ونحوه يكفي في أداء الواجب . فأما أن يكون هو السنة وغيره مكروه ، مع أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم في أغلب أوقاته ، خاشئ وكلا . ولهذا رواته عنه أكثر من رواية التخفيف ، والذين رووا التخفيف رووه أيضاً . فلا تضرب سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض ، بل يستعمل كل منها في موضعه . وتخفيفه إما لبيان الجواز ، وتطويله لبيان الأفضل ، وقد يكون تخفيفه لبيان الأفضل إذا عرض ما يقتضي التخفيف ، فيكون التخفيف في موضعه أفضل ، والتطويل في موضعه أفضل ، ففي الحالين ما خرج عن الأفضل . وهذا اللائق بحاله صلى الله عليه وسلم ، وجزاء عنا أفضل ما جزى نبيا عن أمته . وهو اللائق بمن اقتدى به ، واثم به صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث معاذ فهو الذي فتن النصارى وسراق الصلاة ، لعدم علمهم بالقصة وسياقها . فإن معاذاً صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ، ثم ذهب إلى بني عمرو بن عوف بقاء ، فقرأ بهم سورة البقرة . هكذا جاء في الصحيحين من حديث جابر : « أنه استفتح بهم بسورة البقرة ، فانفرد بعض القوم وصلى وحده ، فقل : نافق فلان ! فقال : والله ما نافقت ، ولأتين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتاه فأخبره ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ : أفتان أنت يا معاذ ؟ هلاصليت بسبح اسم ربك الأعلى ، والشمس ونجهاها ، والليل إذا يغشى ؟ » . وهكذا تقول : إنه يستحب أن يصلي العشاء بهذه السور وأمثالها . فأى متعلق في هذا للنصارى وسراق الصلاة ؟ ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخر العشاء الآخرة ، وبعد ما بين بني عمرو بن عوف وبين المسجد ، ثم طول سورة البقرة ، فهذا الذي أنكره النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو موضع الإنكار ، وعليه يحمل الحديث الآخر « يا أيها الناس ، إن منكم منفرين » . ومعلوم أن الناس لم يكونوا ينفرون من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا ممن يصلي بقدر صلاته ، وإنما ينفرون ممن يزيد في الطول على صلاته ، فهذا الذي ينفر .

وأما إن قدر نفور كثير ممن لا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، وكثير من الباطولية الذين يعتادون النقر ، كصلاة المنافقين ، وليس لهم في الصلاة ذوق ولا لهم فيها راحة ، بل يصلونها أحدهم استراحة منها لا بها ، فهو لا لاعتادة بنفورهم ، فإن أحدهم يقف بين يدي المخلوق معظم اليوم ، ويسعى في خدمته أعظم السعى ، فلا يشكو طول ذلك ولا يتبرم به ، فإذا وقف بين يدي ربه في خدمته جزءاً يسيراً من الزمان ، وهو أقل القليل بالنسبة إلى وقوفه في خدمة المخلوق ، استثقل ذلك الوقوف ، واستطال وشكا منه ، وكأنه واقف على الحجر يتلوى ويتقل . ومن كانت

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل صلاة لا يتمها صاحبها

تتم من تطوعه » [٣٢٢ : ١]

٨٢٩- عن أنس بن حكيم الضبي قال : « خاف من زياد - أو ابن زياد - فأتى المدينة ، فلقى أبا هريرة قال : فنسبني فانتسبت له . فقال : يافتي ، ألا أحدثك حديثاً ؟ قال : قلت : بلى رحمك الله - قال يونس : وأحسبه ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال : إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ، قال : يقول ربنا عز وجل للملائكة - وهو أعلم - : انظروا في صلاة عبدي ، أتمها أم نقصها ؟ فإن كانت تامة كتبت له تامة . وإن كان انتقص منها شيئاً قال : انظروا ، هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال : أتموا لعبدي فريضته من تطوعه ، ثم تؤخذ الأعمال على ذاك » .
وأخرجه ابن ماجه .

٨٣٠- وعن تميم الداري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بهذا المعنى ، قال : « ثم الزكاة مثل ذلك ، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك » .
وأخرجه ابن ماجه .

باب تفریع

أبواب الركوع والسجود ووضع اليدين على الركبتين [٣٢٣ : ١]

٨٣١- عن مُصعب بن سعد قال : « صليت إلى جنب أبي ، فجعلت يدي بين ركبتَيَّ ،

هذه كراهته لخدمة ربه والوقوف بين يديه ، فالله تعالى أكره لهذه الخدمة منه ، وبالله المستعان (١) .

(١) يقول أبو الطاهر : إن حقيقة الصلاة هي توثيق صلة المحبة والصدق في الإيمان بالله . فهي في الحقيقة : صلة الحب بحبيبه ، فعلى قدر هذا الحب تكون الصلاة والمحافظة عليها والخشوع والاختبات فيها ، والتنعيم بمناجاة الحبيب لا يقدر قدره إلا من عرفه . وفي الحديث « إن العبد إذا قام يصلي فأنما يناجي ربه فلينظر أحدكم من يناجي » . والله الموفق .

(٢٧ مختصر السنن - ج ١)

فنهاني عن ذلك، فعدت، فقال: لا تصنع هذا، فإننا كنا نفعله فنهينا عن ذلك، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب».

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٨٣٢ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال: «إذا ركع أحدكم فليقرش ذراعيه على خذيه، وليطبق بين كفيه، فكأنني أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم». وأخرجه مسلم والنسائي.

باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده [١ : ٣٢٤]

٨٣٣ - عن عتبة بن عامر قال: «لما نزلت (٥٦ : ٧٤) فسبح باسم ربك العظيم» قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اجعلوها في ركوعكم، فلما نزلت (٨٧ : ١) سبح اسم ربك الأعلى قال: اجعلوها في سجودكم - وزاد في رواية قال - : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم وبحمده، ثلاثاً، وإذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى وبحمده، ثلاثاً». قال أبو داود: وهذه الزيادة تخاف أن لا تكون محفوظة. وأخرجه ابن ماجه ولم يذكر الزيادة.

٨٣٤ - وعن حذيفة: «أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، فكان يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى، وما مرَّ بآية رحمة إلا وقف عندها فسأل، ولا بآية عذاب إلا وقف عندها فتعوذ».

٨٣٣ - قلت: في هذا دلالة على وجوب التسبيح في الركوع والسجود، لأنه قد اجتمع في ذلك أمر الله وبيان الرسول صلى الله عليه وسلم، وترتيبه في موضعه من الصلاة، فتركة غير جائز.

وإلى إيجابه ذهب إسحق، ومذهب أحمد قريب منه، وروى عن الحسن البصري نحوه منه، فأما عامة الفقهاء: مالك، وأصحاب الرأي، والشافعي، فإنهم لم يروا تركه مفسداً للصلاة.

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه مختصراً ومطولاً .

٨٣٥ - وعن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده وركوعه : سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ » .

وأخرجه مسلم والنسائى .

٨٣٦ - وعن عوف بن مالك الأشجعى قال : « قمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة ، فقام فقرأ سورة البقرة ، لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل ، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف فتعوذ ، قال : ثم ركع بقدر قيامه ، يقول في ركوعه : سبحان ذى الجبروت والمملكوت والكبرياء والعظمة ، ثم سجد بقدر قيامه ، ثم قال في سجوده مثل ذلك ، ثم قام ، فقرأ آل عمران ، ثم قرأ سورة سورة » .

وأخرجه الترمذى والنسائى .

٨٣٧ - وعن أبى حمزة مولى الأنصار ، عن رجل من بنى عبس عن حذيفة « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ، فكان يقول : الله أكبر - ثلاثاً - ذو المملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة ، ثم استفتح فقرأ البقرة ، ثم ركع ، فكان ركوعه نحواً من قيامه ، وكان يقول في ركوعه : سبحان ربى العظيم ، [سبحان ربى العظيم] ^(١) ثم رفع رأسه من الركوع ، فكان قيامه نحواً من قيامه ، يقول : لربى الحمد ، ثم يسجد ، فكان سجوده نحواً من قيامه ، فكان يقول في سجوده : سبحان ربى الأعلى ، ثم رفع رأسه من السجود ، وكان يقعد فيما بين السجدين نحواً من سجوده ، وكان يقول : رب اغفر لى ، رب اغفر لى . فصلّى أربع ركعات ، فقرأ فيهن البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، أو الأنعام — شك شعبة » .

وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : أبو حمزة اسمه طلحة بن زيد . وقال النسائى : أبو حمزة - عندنا - طلحة بن يزيد . وهذا الرجل يشبه أن يكون صلة . هذا آخر كلامه . وطلحة بن يزيد أبو حمزة الأنصارى ، مولاهم الكوفى : احتج به البخارى فى صحيحه . وصلة بن زفر العبسى الكوفى كنيته : أبو بكر ، ويقال : أبو العلاء . احتج به البخارى ومسلم .

(١) الزيادة من أبى داود .

باب الدعاء في الركوع والسجود [٣٢٦ : ١]

٨٣٨ - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء » .
وأخرجه مسلم والنسائي .

٨٣٩ - وعن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة ، والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : يا أيها الناس ، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، يراها المسلم أو ترى له ، وإني مُهيّيت أن أقرأ راکعاً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا الرب فيه ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فقمن أن يستجاب لكم » ^(١) .
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٨٤٠ - وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُكثّر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي ، يتأول القرآن » ^(٢) .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

٨٤١ - وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقول في سجوده : اللهم اغفر لي ذنبي كله ، دقه وجله ، وأوله وآخره - زاد ابن السرح ^(٣) : علانيته وسره » .
وأخرجه مسلم .

٨٣٩ - قلت : نهيه عن القراءة راکعاً أو ساجداً يشد قول إسحق ومذهبه في إيجاب الذكر في الركوع والسجود ، وذلك أنه إنما أخلى موضعهما من القراءة ليكون محلاً للذكر والدعاء .
وقوله « قمن » بمعنى جدير وحرى أن يستجاب لكم .
٨٤٠ - قلت : قولها « يتأول القرآن » تريد قوله (فسبح بحمد ربك واستغفره . إنه كان تواباً) .

(١) رواه أحمد في المسند ١٩٠٠ .

(٢) يتأول القرآن : جملة وقعت حالا عن الضمير في « يقول » أي يقول متأولاً للقرآن ، أي مبيناً ما هو المطلوب بقوله تعالى (فسبح بحمد ربك واستغفره) آتياً بمقتضاه .

(٣) هو أبو الطاهر : أحمد بن عمرو بن السرح . و « دق » بكسر الدال المهملة ، أي صغير ودقيق . و « جل » بكسر الجيم ، أي جليل وكبير .

٨٤٢ - وعن عائشة قالت : « فقدتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، فلمست المسجد ، فإذا هو ساجد ، وقدماه منصوبتان ، وهو يقول : أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » .

وأخرجه مسلم وابن ماجه .

باب الدعاء في الصلاة [٣٢٨ : ١]

٨٤٣ - عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والمات ، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم ، فقال قائل : ما أكثر ما تستعيز من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٨٤٤ - وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال : « صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في صلاة تطوع ، فسمعتة يقول : أعوذ بالله من النار ، ويل لأهل النار » .

وأخرجه ابن ماجه . وأبو ليلى : له صحبة ، ولقبه الأيسر ، واختلف في اسمه . فقيل : يسار ، وقيل : داود ، وقيل : أوس ، وقيل : بلال ، وقيل : بلال أخوه . وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ضعيف الحديث .

٨٤٥ - وعن أبي هريرة قال : « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة وقنا معه ،

٨٤٢ - قلت : في هذا الكلام معنى لطيف ، وهو أنه قد استعاذ بالله وسأله أن يحيره برضاه من سخطه ، وبمعافاته من عقوبته . والرضا والسخط ضدان متقابلان ، وكذلك المعافاة والمؤاخذة بالعقوبة ، فلما صار إلى ذكر مالا ضد له ، وهو الله سبحانه ، استعاذ به منه لاغير . ومعنى ذلك : الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه . وقوله « لا أحصى ثناء عليك » أي لا أطيقه ولا أبلغه . وفيه إضافة الخير والشر معاً إليه سبحانه .

قال أعرابي في الصلاة : اللهم ارحمني ومحمداً ، ولا ترحم معنا أحداً ! فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي : لقد تَحَجَّرتَ واسعاً ، يريد رحمة الله عز وجل .
وأخرجه البخاري والنسائي .

٨٤٦ - وعن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ (سبح اسم ربك الأعلى) قال : سبحان ربي الأعلى » .
وقد روى موقوفاً .

٨٤٧ - وعن موسى بن أبي عائشة قال : « كان رجل يصلي فوق بيته ، وكان إذا قرأ (٧٥ : ٤٠) أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحيي الموتى ؟) قال : سبحانك فيلبي ، فسأله عن ذلك ؟ فقال : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قال أبو داود : قال أحمد : يُعجبني في الفريضة أن يدعوا بما في القرآن .

باب مقدار الركوع والسجود [١ : ٣٣٠]

٨٤٨ - عن السَّعْدِي عن أبيه ، أو عن عمه قال : « رَمَقْتُ النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته ، فكان يتمكن في ركوعه وسجوده قَدْرَ ما يقول : سبحان الله - ثلاثاً - » .
السَّعْدِي مجهول .

٨٤٩ - وعن عَوْن بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا ركع أحدكم فليقل - ثلاث مرات : سبحان ربي العظيم ، وذلك أدناه ، وإذا سجد فليقل : سبحان ربي الأعلى - ثلاثاً - وذلك أدناه » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال أبو داود : هذا مرسل ، عون لم يدرك عبد الله .

٨٤٨ - قال ابن القيم : قال ابن القطان : السَّعْدِي وأبوه وعمه ما منهم من يعرف ، وقد ذكره ابن السكن في كتاب الصحابة في الباب الذي ذكر فيه رجالاً لا يعرفون .

وذكره البخاري في تاريخه الكبير ، وقال : مرسل . وقال الترمذي : ليس إسناده بم متصل ،
عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود .

قال شيخنا الحافظ العلامة أبو محمد المنذري : وعون - هذا - هو أبو عبد الله ، عون بن
عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي ، انفرد مسلم بإخراج حديثه .

٨٥٠ - وعن إسماعيل بن أمية قال : « سمعت أعرابياً يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قرأ منكم باليتين والزيتون ، فانتفى إلى آخرها (أليس
الله بأحكم الحاكمين ؟) فليقل : وأنا على ذلك من الشاهدين ، ومن قرأ : (لا أقسم بيوم
القيامة) ، فانتفى إلى (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ؟) فليقل : بلى ، ومن قرأ
(والمرسلات) فبلغ (فبأي حديث بعده يؤمنون ؟) فليقل : آمنا بالله ، قال إسماعيل :
فذهبت أعيد على الرجل الأعرابي ، وأنظر لعله ؟ ! فقال : يا ابن أخي ، أتظن
أنى لم أحفظه ؟ لقد حججت ستين حجة ، ما منها حجة إلا وأنا أعرف البعير الذى
حججت عليه » .

وأخرجه النسائي وقال : إنما يروى بهذا الاسناد عن الأعرابي ، ولا يسمى ^(١)

٨٥١ - وعن أنس بن مالك قال : « ماضيت وراء أحد ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتى - يعنى عمر بن عبد العزيز - قال :
فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات ، وفي سجوده عشر تسبيحات » .

وأخرجه النسائي .

باب الرجل يدرك الإمام ساجداً ، كيف يصنع ؟ [١ : ٣٣١]

٨٥٢ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جئتم إلى الصلاة ،

(١) قال في عون المعبود : والحديث ضعيف لأن فيه مجهولاً . قال الترمذي ، بعد ما رواه مختصراً
إنما يروى بهذا الاسناد عن هذا الأعرابي عن أبي هريرة ولا يسمى . اهـ وقال في فتح الودود :
هذا الأعرابي لا يعرف ، في الاسناد جهالة ، ومع ذلك فالمتن لا يناسب الباب . قلت : الظاهر أن
هذا الحديث داخل في الباب الذى قبله وتأخر من تصرف النساخ . والله أعلم .

ونحن سجدوا ، فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة ^(١) .

باب أعضاء السجود [١ : ٣٣٧]

٨٥٣ - عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمرت - قال حماد [بن زيد] :
أمر نبيكم أن يسجد على سبعة ، ولا يكف شعراً ولا ثوباً » .

٨٥٤ - وفي روايه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت - وربما قال : أمر نبيكم -
أن يسجد على سبعة آراب ^(٢) » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٨٥٥ - وعن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا
سجد العبد سجد معه سبعة آراب : وجهه ، وكفاه ، وركبته ، وقدماه » ^(٣) .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٨٥٦ - وعن ابن عمر - رفعه - قال : « إن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه . وإذا وضع
أحدهم وجهه فليضع يديه ، وإذا رفعه فليرفعهما » .
وأخرجه النسائى .

(١) يقول أبو الطاهر لفظ « الركعة » واضح في أن المراد الركعة المكونة من القراءة والقيام والركوع والسجود . وقد حملها بعضهم على الركوع ، ورتب على ذلك أن مدرك الامام في الركوع يعتد به ركعة ، وليس لهم دليل في هذا الحديث . قال في عون المعبود : واعلم أن الجمهور من الأئمة ذهب إلى أن من أدرك الامام راكعاً دخل معه واعتد بتلك الركعة ، وإن لم يدرك شيئاً من القراءة . وذهب جماعة إلى أن من أدرك الامام راكعاً لم تحسب له ركعة ، وهو قول أبى هريرة وحكاها البخارى في القراءة خلف الامام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الامام . واختاره ابن خزيمة والضبعي وغيرهما من محدثي الشافعية . وقواه تقي الدين السبكي من المتأخرين ، ورجحه المقبلي قال : وقد بحث هذه المسألة وأخطتها في جميع بحثي فقهاً وحديثاً ، فلم أحصل على غير ما ذكرت ، يعنى من عدم الاعتداد بادراك الركوع فقط وجعله ركعة - ثم ساق أدلة الجمهور ورددها ، محققاً أن الحق عدم الاعتداد بادراك الركوع فقط . وهذا هو الصحيح الذى لا شك فيه عند من تجرد من العصبية المذهبية التقليدية . وفهم النصوص على وجهها . والله الموفق .

(٢) الآراب : الأعضاء ، واحدها : إرب .

(٣) رواه أحمد في المسند ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ .

باب السجود على الأنف والجبهة [٣٣٨ : ١]

٨٥٧ - عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رُؤي على جبهته وعلى أرنبته أثر طين ، من صلاة صلاها بالناس » ^(١) .
وأخرجه البخاري ومسلم بنحوه أتم منه .

باب صفة السجود [٣٣٨ : ١]

٨٥٨ - عن أبي إسحق - وهو السبيعي - قال : « وصف لنا البراء بن عازب ، فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجزه وقال : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد » .
وأخرجه النسائي .

٨٥٩ - وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اعتدلوا في السجود ، ولا يفترش أحدكم ذراعيه اقتراش الكلب » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه

٨٦٠ - وعن ميمونة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى بين يديه ، حتى لو أن بهيمة أرادت أن تمر تحت يديه مرت » .
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٨٦١ - وعن ابن عباس قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم من خلفه ، فرأيت بياض إبطيه ، وهو مُجَنَّحٌ ، قد فرج يديه » ^(٢) .

٨٦٢ - وعن الحسن - وهو البصري - قال : حدثنا أحمربن جَزء - صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبه حتى نأوى له » .

٨٦١ - قوله « مجنح » يريد أنه قد رفع مؤخره ومال قليلاً . هكذا يفسر .

٨٦٢ - قوله « نأوى له » معناه حتى ترق له . يقال : أويت للرجل آوى له ، إذا أصابه شيء فرثت له .

(١) سيأتي برقم ٨٧٤ .

(٢) رواه أحمد في المسند ٢٤٠٥ . وانظر معناه فيه مراراً ٢٠٧٣ ، ٢٦٦٢ ، ٢٧٥٣ ، ٢٧٨٢ ، ٢٩٠٩ ، ٢٩١٠ ، ٢٩٣٥ .

وأخرجه ابن ماجه . وقيل : إنه لم يرو عنه غير الحسن ، ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا ، وكنيته أبو جزي^(١) .

٨٦٣ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سجد أحدكم فلا يفتش يديه افتراش الكلب ، وليضمّ خذيه » .

باب الرخصة في ذلك [للضرورة] [١ : ٣٤٠]

٨٦٤ - عن أبي هريرة قال : « اشتكى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا ، فقال : استعينوا بالرُّكْب » .
وأخرجه الترمذی ، وذكر أنه لا يعرفه من هذه الطريق إلا من هذا الوجه ، وذكر أنه روى من غير هذا الوجه مرسلًا . وكأنه أصح .

باب التخصر والإقعاء [١ : ٣٤٠]

٨٦٥ - عن زياد بن ضبيح الحنفي قال : « صليت إلى جنب ابن عمر ، فوضعت يدي على خصرتي ، فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة^(٢) ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه » .

وأخرجه النسائي .

باب البكاء في الصلاة [١ : ٣٤٠]

٨٦٦ - عن مطرّف - وهو ابن عبد الله بن الشخير - عن أبيه ، قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وفي صدره أزيز كأزيز الرحا من البكاء » .

٨٦٦ - قلت : « أزيز الرحا » صوتها وجرجرتها . وفيه من الفقه : أن البكاء في الصلاة لا يفسدها .

(١) في هامش المنذرى : في « جزء » ثلاث لغات : بفتح الجيم وآخره همزة ، وبكسر الجيم وسكون الزاي ، وفتح الجيم وكسر الزاي وبالياء .
(٢) أى شبه الصلب ، لأن المصلوب يمد بأعلى الجذع . وهيئة الصلب في الصلاة أن يضع يديه على خصرته ، ويجافى بين عضديه في القيام .

وأخرجه الترمذى والنسائى (١).

باب كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة (١ : ٣٤١)

٨٦٧ - عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم صلى ركعتين لا يسهو فيهما ، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه » .

٨٦٨ - وعن عتبة بن عامر الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ، ويصلي ركعتين ، يُقبِلُ بقلبه ووجهه عليهما إلا وجبت له الجنة » . وقد تقدم في الطهارة مطولاً (٢).

باب الفتح على الامام في الصلاة [١ : ٣٤١]

٨٦٩ - عن يحيى الكاهلي عن المُسَوَّر بن يزيد المالكي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال يحيى : وربما قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة ، فترك شيئاً لم يقرأه ، فقال له رجل : يا رسول الله ، آية كذا وكذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هَلَا أَذْكَرُ تنبيهاً ؟ قال سليمان [بن عبد الرحمن الدمشقي] في حديثه : قال : كنت أراها نسخت » (٣).

يحيى : هو ابن كثير الكاهلي الأسدي الكوفي ، سئل عنه أبو حاتم الرازي ؟ فقال : شيخ . والمسور - بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو وفتحها - هو الأسدي المالكي ، قال أبو بكر الخطيب : يروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد . هذا آخر كلامه . والمالكي - هذا - نسبة إلى بطن من بني أسد بن خزيمة . وفي الرواة : المالكي ، نسبة إلى قبائل عدة . والمالكي ، إلى الجد . والمالكي ، إلى المذهب . والمالكي ، إلى القرية

(١) رواه النسائى بلفظ « وفي صدره أزين كآزير الرجل » وهو بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم - القدر يطبخ فيها .

(٢) مضي برقم ١٦١ .

(٣) أنظر طبقات ابن سعد ٦ : ٣٢ - ٣٣ والمحلى لابن حزم في المسئلة ٣٧٩ .

المشهورة على الفرات . يقال لها : المالكية . وذكره ابن أبي حاتم ، وأبو عمر النعمري ، وغيرهما في باب من اسمه مسور - بكسر الميم وسكون السين - والذي قيده الحفاظ فيه : ما ذكرناه .
 ٨٧٠ - وعن عبد الله بن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة ، فقرأ فيها ، فلبس عليه ، فلما انصرف قال لأبي : أصليت معنا ؟ قال : نعم ، قال : فما منعك ؟ » .

باب النهي عن التلقين [١ : ٣٤٢]

٨٧١ - عن أبي إسحق عن الحرث عن علمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا علي ، لا تفتح على الإمام في الصلاة » .

قال أبو داود : أبو إسحق لم يسمع من الحرث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها . هذا آخر كلامه . وأبو إسحق : هو عمرو بن عبد الله السبيعي ، أحد ثقات التابعين . والحرث هو أبو زهير الحرث بن عبد الله ، ويقال : ابن عبيد الهمداني الخارفي الكوفي الأعور ، قال

٨٧٠ - قلت : معقول أنه إنما أراد به ما منعك أن تفتح على ، إذ رأيتني قد لبس على ؟ وفيه دليل على جواز تلقين الامام .

٨٧١ - قلت : إسناده حديث أبي جيد ، وحديث علي هذا راويه الحارث ، وفيه مقال ، وقال أبو داود : أبو إسحق سمع من الحارث أربعة أحاديث ، ليس هذا منها . وقد روى عن علي رضي الله عنه نفسه أنه قال : « إذا استطعتم الإمام فاطعموه » من طريق أبي عبد الرحمن السلمي ، يريد أنه إذا تعايا في القراءة فلقنوه .

واختلف الناس في هذه المسئلة : فروى عن عثمان بن عفان وابن عمر رضي الله عنهما أنها كانا لا يريان به بأساً ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وابن سيرين ، ومالك والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق . وروى عن ابن مسعود الكراهة في ذلك ، وكرهه الشعبي ، وكان سفيان الثوري يكرهه . وقال أبو حنيفة : إذا استفتح الإمام ففتح عليه ، فإن هذا كلام في الصلاة .

غير واحد من الأئمة : إنه كذاب . وقال الخطابي : إسناده حديث أبي جند ، وحديث علي هذا ، راويه الحرث ، وفيه مقال .

باب الالتفات في الصلاة [٣٤٢ : ١]

٨٧٢ - عن أبي الأحوص عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال الله عز وجل مُقبلاً على العبد وهو في صلاته ، ما لم يلتفت ، فإذا التفت انصرف عنه » . وأخرجه النسائي . وأبو الأحوص - هذا - لا يعرف له اسم ، وهو مولى بني ليث ، وقيل : مولى بني غفار ، ولم يرو عنه غير الزهري ، قال يحيى بن معين : ليس هو بشيء ، وقال أبو أحمد الكرايسي : ليس بالمتين عندهم .

٨٧٣ - وعن عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفات الرجل في الصلاة ؟ فقال : هو اختلاسٌ يختلسه الشيطان من صلاة العبد » . وأخرجه البخاري والنسائي .

باب السجود على الأنف [٣٤٢ : ١]

٨٧٤ - عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رُؤى على جبهته وعلى أرنبته أثر طين من صلاة صلاها بالناس » . وقد تقدم في السجود على الجبهة ^(١) .

باب النظر في الصلاة (٣٤٣ : ١)

٨٧٥ - عن جابر بن سمرة - قال عثمان - وهو ابن أبي شيبة - قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ، فرأى فيه ناساً يصلون ، رافعي أبصارهم ^(٢) إلى السماء - ثم انفقا - فقال : كَيْتَمَتَيْنِ رجال يشخصون أبصارهم إلى السماء - قال مسدد : في الصلاة - أو لا ترجع إليهم أبصارهم » .

وأخرجه مسلم والنسائي ، وأخرج ابن ماجه طرفاً منه .

(١) مضي برقم ٨٥٧ .

(٢) في أبي داود ، ونسخة بهامش المنذري « رافعي أيديهم » .

٨٧٦ - وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم في صلاتهم ؟ فاشتدّ قوله في ذلك ، فقال : لِيَنْتَهِنَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » .

وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه .

٨٧٧ - وعن عائشة قالت : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خميصة لها أعلام ، فقال : شغلتنى أعلام هذه ، اذهبوا بها إلى أبى جهم ، وأنتوني بأنبيجانيته » .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٨٧٨ - وفي رواية لأبى داود قال : « وأخذ كُرْدِيًّا كان لأبى جهم ، فقبل : يارسول الله ، الخميصة كانت خيراً من الكُرْدِي » .

باب الرخصة في ذلك [١ : ٣٤٤]

٨٧٩ - عن سهل بن الحنظلية قال : « ثَوَّبَ بالصلاة ، يعني صلاة الصبح ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وهو يلتفت إلى الشعب » .
قال أبو داود : وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل يحرس ، وهو سهل بن الربيع ، وقيل : سهل بن عمرو ، والحنظلية : أمه ، وقيل : أم جده ، وقيل : عُرف بذلك لأن أم أبيه عمرو من بني حنظلة ، من تميم .

٨٧٧ - الخميصة : كساء مُرَبَّعٌ من صوف . والأنبيجانية : أراها منسوبة ^(١) . وهى إلى الغلط لا علم لها .

وفي الحديث دلالة على أنه إذا استثبت خطأ مكتوباً وهو فى الصلاة ، لم تفسد صلاته . وذلك لأنه يشغله علم الخميصة عن صلاته ، حتى يتأمله بالنظر اليه .

(١) فى الكلام هنا نقص واضح . وعبارة النهاية : « منسوب إلى منبج ، المدينة المعروفة ، وهى مكسورة الباء ، ففتحت فى النسب ، وأبدلت الميم همزة . وقيل إنها منسوبة إلى موضع اسمه أنبيجان . وهو أشبه ، لأن الأول فيه تعسف » .

باب العمل في الصلاة [١ : ٣٤٤]

٨٨٠ - عن أبي قتادة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ، وهو حامل أمامة بنت زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٨٨١ - وعنه قال : « بينا نحن في المسجد جلوس خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل أمامة بنت أبي العاص بن الربيع ، وأمها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

٨٨٠ - قلت : يشبه أن يكون هذا الصنيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن قصد وتعمد له في الصلاة ، فلعل الصبية لطول ما ألقته واعتادته من ملابسته في غير الصلاة ، كانت تتعلق به حتى تلبسه وهو في الصلاة ، فلا يدفعها عن نفسه ، ولا يبعدها ، فإذا أراد أن يسجد وهي على عاتقه وضعها ، بأن يحطها أو يرسلها إلى الأرض ، حتى يفرغ من سجوده ، فإذا أراد القيام - وقد عادت الصبية إلى مثل الحالة الأولى - لم يدافعها ولم يمنعها ، حتى إذا قام بقيت محمولة معه . هذا عندي وجه الحديث . ولا يكاد يتوهم عليه أنه كان يتعمد لحملها ووضعها وإمسائها في الصلاة تارةً بعد أخرى ^(١) ، لأن العمل في ذلك قد يكثر فيتكرر ، والمصلي يشتغل بذلك عن صلاته ، ثم ليس في شيء من ذلك أكثر من قضائها وطراً من لعب لا طائل له ولا فائدة فيه . وإذا كان عكس الخميصة يشغله عن صلاته حتى يستبدل بها الأنجانية ، فكيف لا يشغل عنها بما هذا صفته من الأمر ؟! وفي ذلك بيان ما تأولناه . والله أعلم .

وفي الحديث دلالة على أن لمس ذوات المحارم لا ينقض الطهارة ، وذلك أنها لا تلبسه هذه للملاسة إلا وقد تمسه ببعض أعضائها ^(٢) .

وفيه دليل على أن ثياب الأطفال وأبدانهم على الطهارة ما لم يعلم بها نجاسة . وفيه أن العمل اليسير لا يبطل الصلاة ، وفيه أن الرجل إذا صلى وفي كفه متاع . أو على رقبته كارة ونحوها ، فإن صلاته مجزية .

(١) في هذا تكلف ظاهر . يدفعه صريح الحديث .

(٢) وأين الدليل على أن لمس غير المحارم ينقض الوضوء ؟!

وهي صبية يحملها على عاتقه ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي على عاتقه ، يضعها إذا ركع ، ويعيدها إذا قام ، حتى قضى صلاته ، يفعل ذلك بها .

٨٨٢ - وعنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي للناس ، وأمامه بنت أبي العاص على عنقه ، فإذا سجد وضعها » .

قال أبو داود : لم يسمع مخرومة - يعني ابن بكير - من أبيه إلا حديثاً واحداً .

٨٨٣ - وعنه قال : « بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة في الظهر ، أو العصر ، وقد دعاه بلال للصلاة ، إذ خرج إلينا وأمامه بنت أبي العاص ، بنت بنته ، على عنقه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصلاه ، وقفنا خلفه ، وهي في مكانها الذي هي فيه . قال : فكبر فكبرنا ، قال : حتى إذا أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركع أخذها فوضعها ، ثم ركع وسجد ، حتى إذا فرغ من سجوده ، ثم قام أخذها فردّها في مكانها ، فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها ذلك في كل ركعة ، حتى فرغ من صلاته » .

في إسناده : محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد أثبتني عليه غير واحد ، وتكلم فيه غير واحد .

٨٨٤ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتلوا الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

٨٨٥ - وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال أحمد بن حنبل - :

٨٨٤ - قلت : فيه دلالة على جواز العمل بالسير في الصلاة ، وأن موالاته الفعل مرتين في حال واحدة لا تفسد الصلاة . وذلك أن قتل الحية غالباً إنما يكون بالضربة والضربتين . فإذا تتابع العمل وصار في حذ الكثرة بطلت الصلاة .

وفي معنى الحية والعقرب كل ضرار مباح القتل ، كالزناير والنشبان^(١) ونحوهما ، ورخص عامة أهل العلم في قتل الأسودين في الصلاة ، إلا إبراهيم النخعي . والسنة أولى ما اتبع .

(١) كذا في الأصل ، ولا معنى له ، وهو تحريف لانعرف وجهه .

يصلي والباب عليه مُغْلَقٌ ، فَجِئْتُ فَاسْتَفْتَحْتُ - قال أحمد : - فَمَشَى فَفَتَحَ لِي ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُصَلَّاهُ - وَذَكَرَ أَنَّ الْبَابَ كَانَ فِي الْقِبْلَةِ » .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَفِي حَدِيثِ النَّسَائِيِّ « يَصْلِي تَطَوُّعًا » وَكَذَا تَرْجَمَ عَلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ .

باب رد السلام في الصلاة [٣٤٧ : ١]

٨٨٦ - عَنْ عُلُقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ - قَالَ : « كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَأَلْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْنَا ، وَقَالَ : إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلٌ » .
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٨٨٧ - وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « كُنَّا نُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ ، وَنَأْمُرُ بِحَاجَتِنَا . فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَصْلِي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيَّ السَّلَامَ ، فَأَخَذَنِي مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ ^(١) فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ قَالَ : إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ . وَإِنْ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَحْدَثَ [مِنْ أَمْرِهِ] ^(٢) : أَنْ لَا تَكَلِّمُوا فِي الصَّلَاةِ فَرْدَ عَلِيٍّ ، السَّلَامَ » .
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ^(٣) .

٨٨٧ - قَوْلُهُ : « مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ » مَعْنَاهُ الْحَزَنُ وَالْكَآبَةُ ، يَرِيدُ أَنَّهُ قَدْ عَاوَدَهُ قَدِيمُ الْأَحْزَانِ وَاتَّصَلَ بِحَدِيثِهَا .

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَصْلِيِّ يَسْلَمُ عَلَيْهِ ، فَارْخَصَتْ طَائِفَةٌ فِي الرَّدِّ ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَقَتَادَةُ ، وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّهُ كَانَ إِذَا

(١) الرِّوَايَةُ بضم الدال ، وَأَصْلُ « حَدَّثَ » بِالْفَتْحِ ، وَأَمَّا تَضَمُّ هُنَا لِلْإِزْدَوَاجِ .

(٢) كَلِمَةُ « مِنْ أَمْرِهِ » فِي الْمُنْذَرِيِّ وَبَعْضُ نَسَخِ أَبِي دَاوُدَ . وَرَوَاهُ ابْنُ حُزَمٍ فِي الْحُلِيِّ فِي الْمُسْتَلَثَةِ

٣٧٨ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ بِحَذْفِهَا .

(٣) النَّسَائِيُّ ١ : ١٨١ بَلَفَظَ « فَأَخَذَنِي مَا قَرَّبَ وَمَا بَعْدَ » .

(٢٨) - مختصر البلدان ج (١)

٨٨٨ - وعن نابل صاحب القباد عن ابن عمر عن صهيب أنه قال : « مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه ، فردَّ إشارةً ، قال : ولا أعلمه إلا قال : إشارةً يا صبيحه » ،

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : وحديث صهيب حسن ، لا نعرفه إلا من حديث الليث عن بكير . وقال النسائى : نابل ، ليس بالمشهور . هذا آخر كلامه . ونابل : أوله نون ، وبعد الألف باء بواحدة ، وآخره لام ، هو صاحب العباء ، ويقال : صاحب الشمال ، سمع من ابن عمر وأبي هريرة ، روى عنه بكير بن عبد الله بن الأشج وصالح بن عبيد .

٨٨٩ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : « أرسلني نبي الله صلى الله عليه وسلم إلى بنى المصطلق ، فأتيته وهو يصلي على بعيره ، فكلمته ، فقال لى بيده هكذا ، ثم كلمته ، فقال لى بيده هكذا ، وأنا أسمعه يقرأ ، ويومئ برأسه ، قال : فلما فرغ قال : ما فعلت فى الذى أرسلتك ؟ فانه لم يمنعنى أن أكلمك إلا أنى كنت أصلي » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٨٩٠ - وعن عبد الله بن عمر قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء يصلي فيه ، قال : فجاءته الأنصار فسلموا عليه ، وهو يصلي . قال : فقلت لبلال : كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يردُّ عليهم ، حين كانوا يسلمون عليه ، وهو يصلي ؟ قال : يقول هكذا - وبسط جعفر بن عون كفه وجعل بطنه أسفل ، وجعل ظهره إلى فوق » .

سلم عليه وهو فى الصلاة ، رده حتى يسمع » وروى عن جابر نحو من ذلك . وقال أكثر الفقهاء : لا يرد السلام ، وروى عن ابن عمر أنه قال : « يرد إشارة » ، وقال عطاء ، والنخعى ، وسفيان الثورى : إذا انصرف من الصلاة رد السلام . وقال أبو حنيفة : لا يرد السلام ولا يشير .

قلت : رد السلام فى الصلاة قولاً ونطقاً محظور ، وردّه بعد الخروج من الصلاة سنة ، وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على ابن مسعود بعد الفراغ من صلاته السلام ، والإشارة حسنة ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشار فى الصلاة ، وقد رواه أبو داود فى هذا الباب .

٨٩١ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا غرار في صلاة ولا تسليم ^(١) » قال أحمد - وهو ابن حنبل : يعني فيما أرى : أن لا تسلم ولا يسلم عليك ، ويُغرر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شك ^(٢) . قال أبو داود : رواه ابن فضيل على لفظ ابن مهدي ولم يرفعه ^(٣) .

٨٩٢ - وعن أبي حازم عن أبي هريرة - قال أراه رفعه - قال : « لا غرار في تسليم ولا صلاة » .

باب تسميت العاطس في الصلاة [١ : ٣٤٩]

٨٩٣ - عن معاوية بن الحكم السلمي قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

٨٩١ - قلت : أصل الغرار : نقصان لبن الناقة ، يقال : غارت الناقة غراراً ، فهي مغار ، إذا نقص لبنها ، فمعني قوله « لا غرار » أي لا نقصان في التسليم . ومعناه : أن ترد كما يسلم عليك وافيًا ، لا نقص فيه ، مثل أن يقال : السلام عليكم ورحمة الله ، فيقول : عليكم السلام ورحمة الله ، ولا يقتصر على أن يقول : عليكم ، أو وعليكم ، حسب ، ولا ترد التحية كما سمعتها من صاحبك ، فتبخسه حقه من جواب الكلمة .

وأما الغرار في الصلاة : فهو على وجهين : أحدهما : أن لا يُتِمَّ ركوعه وسجوده ، والآخر : أن يشك ، هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ؟ فيأخذ بالأكثر ، ويترك اليقين ، وينصرف بالشك ، وقد جاءت السنة في رواية أبي سعيد الخدري : أنه « يطرح الشك ويدين اليقين » ، ويصلي ركعة رابعة ، حتى يعلم أنه قد أكملها أربعاً .

٨٩٣ - قلت : في هذا الحديث من الفقه : أن الكلام ناسياً في الصلاة لا يفسد الصلاة ،

(١) الحديث في المسند ج ٢ ص ٤٦١ طبعة الحلبي ، والحاكم ١ : ٢٦٠ والبيهقي ٢ : ٢٦١-٢٦٠

(٢) في عون المعبود ، والحاصل : أن عبد الرحمن بن مهدي ، ومعاوية بن هشام ، ومحمد بن فضيل بن غزوان ، كلهم رووا عن سفيان الثوري . أما ابن مهدي فجعله من رواية الثوري مرفوعاً من غير شك . وأما معاوية فرواه عن الثوري مع الشك . وأما ابن فضيل بن غزوان فرواه عن الثوري ، لم يجعله مرفوعاً . بل موقوفاً على أبي هريرة .

فعطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ! فقلت : واثكل^(١) أميآه ! ماشأ نكم تنظرون إلى ؟ قال : فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فعلمت^(٢) أنهم يصمّتون . فلما رأيتهم يسكتوني ، لكتني سكتة ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بأبي وأمي - ماضر بني ، ولا كهرني ، ولا سبني ، ثم قال : إن هذه الصلاة لا يحل فيها شيء

وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه أحكام الصلاة وتحريم الكلام فيها ، ثم لم يأمره بإعادة الصلاة التي صلاها معه ، وقد كان تكلم بما تكلم به ، ولا فرق بين من تكلم جاهلاً بتحريم الكلام عليه ، وبين من تكلم ناسياً لصلاته ، في أن كل واحد منهما قد تكلم ، والكلام مباح له عند نفسه .

وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة : فمن قال يبيني على صلاته إذا تكلم ناسياً أو جاهلاً : الشعبي ، والأوزاعي ، ومالك ، والشافعي . وقال النخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، وأصحاب الرأي : إذا تكلم ناسياً استقبل الصلاة . وفرق أصحاب الرأي بين أن يتكلم ناسياً وبين أن يسلم ناسياً ، فلم يوجبوا عليه الإعادة في السلام ، كما أوجبوها عليه في الكلام . وقال الأوزاعي : من تكلم في صلاته عامداً بشيء يريد به إصلاح صلاته لم تبطل صلاته ، وقال في رجل صلى العصر ، فجهر بالقرآن ، فقال رجل من ورائه : إنها العصر - لم تبطل صلاته .

وفي الحديث دليل على أن المصلي إذا عطس فشمته رجل فإنه لا يجيبه . واختلفوا إذا عطس وهو في الصلاة ، هل يحمد الله ؟ فقالت طائفة : يحمد الله ، روى عن ابن عمر أنه قال : « العاطس في الصلاة يجهر بالحمد » ، وكذلك قال النخعي ، وأحمد بن حنبل ، وهو مذهب الشافعي ، إلا أنه يستحب أن يكون ذلك في نفسه . وقوله : « ما كهرني » معناه : ما انتهرني ولا أغاظ لي ، وقيل : الكهر استقبالك الإنسان بالعبوس ، وقرأ بعض الصحابة (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَكْهَر) وقوله في الطيرة « ذلك شيء في نفوسهم فلا يضرهم » يريد أن ذلك شيء يوجد في

(١) في أبي داود « فعرفت »

من كلام الناس هذا ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : يا رسول الله ، إننا قومٌ حديثُ عهدٍ بجاهليةٍ ، وقد جاءنا الله بالإسلام ، ومنّا رجالٌ يأتون السُّكَّانَ ؟ قال : فلا تأتهم ، قال : قلت : ومنّا رجالٌ يتطَيَّرون ، قال : ذاك شيءٌ يحدونه في صدورهم ، فلا يصدّهم ، قال : قلت : ومنّا رجالٌ يخطؤون ؟ قال : كان نبيٌ من الأنبياء يخط ، فمن وافق خطّه فذاك ، قال : قلت : جارية لي ، كانت ترعى غنماتي قبلَ أحدٍ والجوانيّة ، إذ اطلعتُ عليها اطلاعةً ، فإذا الذئب قد ذهب بشاة منها ، وأنا من بني آدم ، آسفٌ كما يأسفون ، لكنني صككتها صكّةً ، فعظم ذلك عليّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : أفلا اعتقها ؟ قال : اتيتي بها ، فجئت بها ، فقال : أين الله ؟ قالت : في السماء ، قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله ، قال : اعتقها ، فإنها مؤمنة .
وأخرجه مسلم والنسائي .

النفوس البشرية ، وما يعترى الإنسان من قبل الظنون والأوهام ، من غير أن يكون له تأثير من جهة الطباع ، أو يكون فيه ضرر ، كما كان يزعمه أهل الجاهلية .
وقوله : « ومنّا رجالٌ يخطون » فإن الخط عند العرب - فيما فسره ابن الأعرابي - أن يأتي الرجل العرّاف ، وبين يديه غلام ، فيأمره بأن يخطّ في الرمل خطوطاً كثيرة وهو يقول : ابني عيان ، أسرع البیان ، ثم يأمره أن يحو منها اثنين اثنين ، ثم ينظر إلى آخر ما يبقى من تلك الخطوط ، فإن كان الباقي منها زوجاً ، فهو دليل الفلج والظفر ، وإن كان فرداً فهو دليل الخيبة واليأس .

وقوله : « فمن وافق خطّه فذاك » يشبه أن يكون أراد به الزجر عنه ، وترك التعاطي له ، إذ كانوا لا يصادفون معنى خط ذلك النبي ، لأن خطه كان علماً لنبوته ، وقد انقطعت نبوته ، فذهبت معالمها .

وقوله : « آسفٌ كما يأسفون » معناه أغضب كما يغضبون ، ومن هذا قوله سبحانه :
(٤٣ : ٥٥) فلما آسفونا انتقمنا منهم .

وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اعتقها فإنها مؤمنة » ولم يكن ظهر له من إيمانها

٨٩٤ - وعنه قال : « لما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم علمتُ أموراً من أمور الإسلام ، فكان فيما علمتُ أن قيل لى : إذا عطست فاحمد الله ، وإذا عطس العاطس فحمد الله ، فقل : يرحمك الله ، قال : فيينا أنا قائم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة إذ عطس رجل ، فحمد الله ، فقلت : يرحمك الله ، رافعاً بها صوتى ، فرماني الناس بأبصارهم ، حتى احتملنى ذلك ، فقلت : مالكم تنظرون إلىَّ بأعينٍ شُرُرٍ؟ قال : فسبحوا ، فلما قضى النبى صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : من المتكلم ؟ قيل : هذا الأعرابى ، فدعانى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لى : إنما الصلاة لقراءة القرآن وذكرا لله ، فإذا كنت فيها فليكن ذلك شأنك ، فما رأيت معلماً قط أرفق من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

باب التأمين وراء الإمام [١ : ٣٥١]

٨٩٥ - عن وائل بن حجر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا قرأ (ولا الضالين) قال : آمين ، ورفع بها صوته » .

أكثر من قوله حين سأها : « أين الله ؟ فقالت : فى السماء » وسأها : « من أنا ؟ فقالت : رسول الله » ، فإن هذا السؤال عن أمانة الإيمان وسمة أهله ، وليس بسؤال عن أصل الإيمان وصفة حقيقته ، ولو أن كافراً يريد الانتقال من الكفر إلى دين الإسلام فوصف من الإيمان هذا القدر الذى تكلمت به الجارية لم يصير به مسلماً ، حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتبرأ من دينه الذى كان يعتقد ، وإنما هذا كرجل وامرأة يوجدان فى بيت ، فيقال للرجل : من هذه منك ؟ فيقول : زوجتى ، وتصدقها المرأة ، فإننا نصدقهما فى قولهما ، ولا نكشف عن أمرهما ، ولا نطالبهما بشرايط عقد الزوجية ، حتى إذا جاآنا وهما أجنبيان يريدان ابتداء عقد النكاح بينهما فإننا نطالبهما حينئذ بشرايط عقد

٨٩٥ - قال ابن القيم : حديثه وائل بن حجر رواه شعبة وسفيان ، فأما سفيان فقال « ورفع بها صوته » . وأما شعبة فقال « خفض بها صوته » ذكره الترمذى . قال البخارى : حديث سفيان أصح ، وأخطأ شعبة فى قوله : « خفض بها صوته » . وفى هذا الحديث أمور أربعة : أحدها : اختلاف

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن .

٨٩٦ - وعنه : « أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجهر بآمين ، وسلم عن يمينه ، وعن شماله ، حتى رأيتُ بياض خَدّه » .

٨٩٧ - وعن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال : آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول » .
وأخرجه ابن ماجه .

٨٩٨ - وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قال الإمام (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فقولوا : آمين ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » .
وأخرجه البخارى والنسائى .

الزوجية ، من إحضار الولى والشهود وتسمية المهر ، كذلك الكافر إذا عرض عليه الإسلام لم يقتصر منه على أن يقول : إني مسلم ، حتى يصف الإيمان بكامله وشرائطه ، وإذا جاءنا من نجمل حاله بالكفر والإيمان ، فقال : إني مسلم قبلناه ، وكذلك إذا رأينا عليه أماراة المسلمين من هيئة وشارة ونحوها ، حكمنا باسلامه إلى أن يظهر لنا منه خلاف ذلك .
٨٩٨ - قلت : قد احتج به من ذهب إلى أنه لا يجهر بآمين ، وقال : ألا ترى أنه جعل وقت فراغ الإمام من قوله : « ولا الضالين » وقتاً لتأمين القوم ؟ فلو كان الإمام يقوله جهراً لاستغنى بسماع قوله عن التحين له مراعاة وقته .

شعبة وسفيان في « رفع ، وخفض » . الثانى : اختلافها في حجر ، فشعبة يقول حجر أبو العنيس ، والثورى يقول : حجر بن عنيس ، وصب البخارى وأبو زرعة قول الثورى . الثالث : أنه لا يعرف حال حجر . الرابع : أن الثورى وشعبة اختلفا ، فجعله الثورى من رواية حجر عن وائل بن حجر ، وشعبة جعله من رواية حجر عن علقمة بن وائل عن وائل ، والدارقطنى ذكر رواية الثورى وصححها ، ولم يره منقطعاً بزيادة شعبة علقمة بن وائل في الوسط ، وفيه نظر ، ولهذا العلة لم يصححه الترمذى . والله أعلم .

٨٩٧ - قال ابن القيم : وروى الحاكم حديث أبي هريرة في المستدرک بلفظ آخر ، من حديث الزهرى عن أبي سلمة وسعيد عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من أم القرآن رفع صوته وقال : آمين » ، قال الحاكم : هذا حديث حسن صحيح .

٨٩٩ - وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا آمَنَ الامام فأمَّنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه . قال ابن شهاب : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : آمين » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٩٠٠ - وعن أبي عثمان ، وهو النهدي ، عن بلال ، وهو ابن رباح ، أنه قال : « يارسول الله ، لا تسبني بآمين » .

وروى عن أبي عثمان قال : قال بلال للنبي صلى الله عليه وسلم « مرسلًا » .

٩٠١ - وعن أبي مَصْبُحٍ المُقْرَئِيَّ قال : « كنا نجلس إلى أبي زُهَيْرِ الثَّمِيرِيِّ ، وكان من الصحابة ، فيتحدث أحسن الحديث ، فإذا دعا الرجل منا بدعاء قال : اختمه بآمين ، فإن

قلت : وهذا قد كان يجوز أن يستدل به لو لم يكن ذلك مذكوراً في حديث وائل بن حجر الذي تقدم ذكره ، وإذا كان كذلك لم يكن فيما استدلوا به طائل .

وقد يكون معناه الأمر به والحض عليه إذا نسيه الإمام ، يقول : لا تغفلوه إذا أغفله الإمام ، ولا تتركوه إن نسيه ، وأمنوا لأنفسكم لتحرزوا به الأجر .

قلت : وقوله : « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » معناه : قولوا مع الإمام حتى يقع تأمينكم وتأمينه معاً .

فأما قوله : « إذا آمن الإمام فأمَّنوا » فإنه لا يخالفه ، ولا يدل على أنهم يؤخرونه عن وقت تأمينه ، وإنما هو كقول القائل : إذا رحل الأمير فارحلوا ، يريد إذا أخذ الأمير في الرحيل فتهيئوا للارتحال ، ليكون رحيلكم مع رحيله ، وبيان هذا في الحديث الآخر : « إن الإمام يقول آمين ، والملائكة تقول آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » فأحب أن يجتمع التأمينان في وقت واحد ، رجاء المغفرة .

٨٩٩ - قلت : فيه دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين ، ولولا جهره به لم يكن لمن يتحرى متابعته في التأمين على سبيل المداركة طريق إلى معرفته ، فدل أنه كان يجهر به جهرًا يسمعه من وراءه . وقد روى وائل بن حجر [ثم ذكر الخطابي

الحديث رقم ٨٩٥]

٩٠٠ قلت : يشبه أن يكون معناه أن بلالاً كان يقرأ بفاتحة الكتاب في السكته الأولى

آمين مثل الطابع على الصحيفة ، قال أبو زهير : أخبركم عن ذلك : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة نمشي ^(١) ، فأتينا على رجل قد ألح في المسئلة ، فوقف النبي صلى الله عليه وسلم يسمع منه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أوجب إن ختم ، فقال رجل من القوم : بأي شيء يختم ؟ فقال : بآمين ، فإنه إن ختم بآمين فقد أوجب ، فانصرف الرجل الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتى الرجل ، فقال : اختم يا فلان بآمين ، وأبشر .

قال أبو داود : المقراني : قبيل من حمير ، وهكذا ذكره غيره ، وذكر أبو سعد المروزي أن هذه النسبة إلى مقرى : قرية بدمشق ، والأول أشهر ، ويقال : بضم الميم وفتحها ، وصوب بعضهم الفتح . وأبو زهير النيرى ، قيل : اسمه فلان بن شرحبيل ، وقال أبو حاتم الرازى : إنه غير معروف بكنيته ، فكيف يعرف اسمه ؟ وذكر له أبو عمر النمرى هذا الحديث ، وقال : ليس إسناده بالقائم . ومصبح : بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الباء الواحدة وتشديدها وبعدها حاء مهملة .

باب التصفيق في الصلاة ^(٢) [١ : ٣٥٤]

٩٠٢ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

من السكتتين ، فر بما بقى عليه الشيء منها ، وقد فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من قراءة فاتحة الكتاب ، فاستمهل بلال فى التأمين مقدار ما يتم فيه بقية السورة ، حتى يصادف تأمينه تأمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فينال بركته معه . والله أعلم .

وقد تأوله بعض أهل العلم على أن بلالاً كان يقيم فى الموضع الذى يؤذن فيه وراء الصفوف ، فإذا قال : « قد قامت الصلاة » كبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فر بما سبقه ببعض ما يقرؤه ، فاستمهل بلال قدر ما يلحق القراءة والتأمين ^(٣) .

(١) كلمة « نمشي » ليست فى أبى داود .

(٢) هذا الباب مؤخر عند الخطابى .

(٣) هذا مؤخر عند الخطابى .

٩٠٣ - وعن سهل بن سعد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ، ليصلح بينهم ، وحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر ، فقال : أتصلي بالناس فأقيم ؟ قال : نعم ، فصلى أبو بكر ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والناس في الصلاة ، فتخلص ، حتى وقف في الصف ، فصفق الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة ، فلما أكثر الناس التصفيق ، التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن امكث مكانك ، فرفع أبو بكر يديه ، فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ، ثم استأخر أبو بكر ، حتى استوى في الصف ، وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى ، فلما انصرف قال : يا أبا بكر ، ما منعك أن تثبت إذ أمرتك ؟ قال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالي رأيكم أكثرتم من التصفيح ؟ من نابه شيء في صلاته فليسبح ، فإنه إذا سبح التفت إليه ، وإنما التصفيح للنساء . »

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٩٠٣ - قلت : في هذا الحديث أنواع من الفقه :

منها : تعجيل الصلاة في أول وقتها ، ألا ترى أنهم لما حانت الصلاة ورسول الله غائب لم يؤخروها انتظاراً له ؟ .

ومنها : أن الالتفات في الصلاة لا يبطلها ما لم يتحول المصلي عن القبلة بجميع بدنه .

ومنها : أنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة لما صفقوا بأيديهم .

وفيه : أن التصفيق سنة النساء في الصلاة ، وهو معنى التصفيح المذكور في آخر

الحديث ، وهو أن يضرب بظهور أصابع اليمنى صفح الكف من اليسرى .

ومنها : أن تقدم المصلي عن مصلاه وتأخره عن مقامه لحاجة تعرض له ، غير مفسد صلاته ، ما لم يطل ذلك .

ومنها : إباحة رفع اليدين في الصلاة ، والحمد لله والثناء عليه في أضعاف القيام

٩٠٤ - وعنه قال: « كان قتال بين بني عمرو بن عوف : فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فاتاهم ليصلح بينهم بعد الظهر ، فقال لبلال : إن حضرت صلاة العصر ولم آتِك ، فمر أبا بكر فليصل بالناس . فلما حضرت العصر أذن بلال ، ثم أقام ، ثم أمر أبا بكر ، فتقدم - قال في آخره - : إذا نابكم شيء في الصلاة فليصبح الرجال ، وليصفتح النساء » .
قال أيوب قوله : « التصفيح للنساء » تضرب بإصبعين من يمينها على كفها اليسرى .

باب الإشارة في الصلاة [٣٥٦ : ١]

٩٠٥ - عن أنس بن مالك : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة » .
٩٠٦ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « التسبيح للرجال ، يعني في الصلاة ، والتصفيق للنساء ، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها ، يعني الصلاة » .

قال أبو داود : هذا الحديث وهم .

باب مسح الحصى في الصلاة [٣٥٦ : ١]

٩٠٧ - عن أبي الأحوص - شيخ من أهل المدينة - أنه سمع أبا ذر يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة ، فإن الرحمة تواجهه ، فلا يمسخ الحصى » .

عندما يحدث للمرء من نعمة الله ، ويتجدد له من صنع .

وفيه : جواز الصلاة بإمامين ، أحدهما بعد الآخر .

ومنها : جواز الائتمام بصلاة من لم يلحق أول الصلاة .

وفيه : أن سنة الرجال عندما ينوبهم شيء في الصلاة التسبيح .

وفيه : أن المأموم إذا سبح يريد بذلك إعلام الإمام لم يكن ذلك مفسداً لصلاته .

٩٠٧ - قلت : يريد بمسح الحصى تسويته ، حتى يسجد عليه ، وكان كثير من العلماء يكرهون ذلك ، وكان مالك بن أنس لا يرى به بأساً ، ويسوى الحصى في صلاته غير مرة .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقد تقدم أن أبا الاحوص هذا لا يعرف اسمه .
وقد تكلم فيه يحيى بن معين وغيره .

٩٠٨ - وعن مُعْتِيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَمْسَحْ وَأَنْتَ تَصَلِي ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فاعِلًا فواحدةً ، تسوية الخصى » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

باب الرجل يصلى مختصراً [٣٥٧ : ١]

٩٠٩ - عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاختصار فى الصلاة » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى بنحوه .

قال أبوداود : يعنى يضع يده على خاصرته . هذا آخر كلامه . وللعلماء فيه تأويلات أخرى .

باب الرجل يعتمد فى الصلاة على عصا [٣٥٧ : ١]

٩١٠ - عن هلال بن يساف قال : « قدمت الرقة ، فقال لى بعض أصحابى : هل لك فى

رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : قلت : غنيمة ، فدفعنا إلى وابصة ، قلت الصاحبى : نبدأ فننظر إلى دله ، فإذا عليه قلنسوة لاطئة ذات أذنين وبرنس خزي أغبر ، وإذا هو معتمد على عصا فى صلاته ، فقلنا - بعد أن سلمنا - فقال : حدثتني أم قيس بنت مخصن : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أسنّ وحمل اللحم اتخذ عموداً فى مصلاه يعتمد عليه » (١) .

٩٠٩ - قال أبو داود : هو أن يضع يده على خاصرته فى الصلاة ، ويقال : إن ذلك من فعل اليهود . وقد روى فى بعض الأخبار : أن إبليس أهبط إلى الأرض كذلك ، وهو شكل من أشكال أهل المصائب ، يضعون أيديهم على الخواصر إذا قاموا فى المآتم . وقيل : هو أن يمسك بيده مخضرة ، أى عصاً يتوكأ عليها .

(١) البيهقى ٢ : ٢٨٨ والمجلى فى المسئلة ٤٠٦ .

باب النهي عن الكلام في الصلاة [٣٥٨ : ١]

٩١١ - عن زيد بن أرقم قال : « كان أحدنا يكلم الرجل إلى جنبه في الصلاة ، فنزلت (وقوموا لله قانتين) فامرنا بالسكوت ، ونهينا عن الكلام » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

باب في صلاة القاعد [٣٥٨ : ١]

٩١٢ - عن عبد الله بن عمرو قال : حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « صلاة الرجل قاعدا نصف الصلاة ، فَأَتَيْتُهُ فوجدته يصلي جالسا ، فوضعت يدي على رأسي ، فقال : مالك يا عبد الله بن عمرو ؟ قلت : حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ : صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة ، وَأَنْتَ تَصَلِّي قاعداً ؟ قال : أَجَلْ ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ » .
وأخرجه مسلم والنسائي .

٩١٣ - وعن عمران بن حصين : « أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قاعداً ؟ فقال : صَلَاتُهُ قَائِماً أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ قاعداً ، وَصَلَاتُهُ قاعداً عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ قَائِماً . وَصَلَاتُهُ نَائِماً عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ قاعداً » .
وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٩١٤ - قوله : « صَلَاتُهُ قاعداً عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ قَائِماً ، وَصَلَاتُهُ نَائِماً عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ قاعداً » : إِنَّمَا هُوَ فِي التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ ، لِأَنَّ الْفَرَضَ لَا جَوَازَ لَهُ قاعداً وَالْمُصَلِّي يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جَوَازٌ لَمْ يَكُنْ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَجْرِ ثَبَاتٌ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَصَلَاتُهُ نَائِماً عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ قاعداً » فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنِّي سَمِعْتُهُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَلَا أَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ نَائِماً ، كَمَا رَخَّصُوا فِيهَا قاعداً . فَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الرُّوَاةِ ، أَدْرَجُهُ فِي الْحَدِيثِ ، وَقَاسَهُ عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ ، أَوْ اعْتَبَرَهُ بِصَلَاةِ الْمَرِيضِ نَائِماً إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقَعُودِ - فَإِنَّ التَّطَوُّعَ مُضْطَجِعاً لِلْقَادِرِ عَلَى الْقَعُودِ جَائِزٌ ، كَمَا يُجُوزُ أَيْضاً

٩١٤ - وعنه قال : « كان بي الناصور ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » .

وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه .

٩١٥ - وعن عائشة قالت : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في شيء من صلاة الليل جالساً قط ، حتى دخل في السج ، فكان يجلس فيقرأ ، حتى إذا بقي أربعين أو ثلاثين آية قام ، فقرأها ثم سجد » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٩١٦ - وعنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى جالساً ، فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام ، فقرأها وهو قائم ، ثم ركع ، ثم سجد ، ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٩١٧ - وعنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ليلاً طويلاً قائماً ، وليلاً طويلاً قاعداً ، فإذا صلى قائماً ركع قائماً . وإذا صلى قاعداً ركع قاعداً » .

وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

٩١٨ - وعن عبد الله بن شقيق قال : سألت عائشة : « أكان رسول الله صلى الله عليه

للمسافر إذا تطوع على راحلته ، فأما من جهة القياس فلا يجوز له أن يصلى مضطجعا كما يجوز له أن يصلى قاعداً ، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة ، وليس الاضطجاع في شيء من أشكال الصلاة .

٩١٤ - قلت : وهذا في الفريضة دون النافلة ، أقام له القعود مقام القيام عند العجز عنه ، وأقام صلاته نائماً عند العجز عن القعود مقام القعود .

واختلفوا فيه إذا صلى نائماً ، أي واقعاً بالأرض ، كيف يصلى : فقال أصحاب الرأى : يصلى مستلقياً ورجله إلى القبلة ، وقال الشافعى : يصلى على جنبه ، متوجهاً إلى القبلة على ما جاء في الحديث .

وسلم يقرأ السورة في ركعة ؟ قالت : المفصل ، قال : قلت : فكان يصلي قاعداً ؟ قالت :
حين حطمه البأس ^(١) .

باب كيف الجلوس في التشهد [١ : ٣٦١]

٩١٩ - عن وائل بن حجر قال : قلت : « لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي ؟ قال : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستقبل القبلة ، فكبر ، ورفع يديه حتى حاذتا بأذنيه ، ثم أخذ شماله بيمينه ، فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك ، قال : ثم جلس ، فاقرش رجله اليسرى ، ووضع يده اليسرى على فخذ اليسرى ، وحدَّ مرفقه اليمنى على فخذ اليمنى ، وقبض ثنتين ، وحلَّق حلقةً ، ورأيته يقول - هكذا - وحلق بشر الإبهام والوسطى ، وأشار بالسبابة » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٩٢٠ - [وعن عبد الله بن عمر ، قال : « سنة الصلاة : أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى » .

٩٢١ - وعنه أيضا قال : « من سنة الصلاة أن تُضع رجلك اليسرى ، وتنصب اليمنى » .

٩١٩ - قلت : في هذا الحديث إثبات الإشارة بالسبابة ، وكان بعض أهل المدينة لا يرى التحليق ، وقال : يقبض أصابعه الثلاث ويشير بالسبابة ، وكان بعضهم يرى أن يحلق ، فيضع أُملة الوسطى بين عقدي الإبهام . وإنما السنة أن يحلق برؤوس الأنامل من الإبهام والوسطى ، حتى يكون كالحلقة المستديرة ، لا يفضل من جوانبها شيء .

(١) كذا وقع «البأس» بالباء الموحدة ، وله وجه . والمشهور فيه «الناس» بالنون ، والرواية الأخرى تفسره : قوله « وسألتهما : أكان يصلي قاعداً ؟ قالت : بعد ما حطمتوه » يقال : حطم فلانا أهله . إذا كبر فيهم ، كأنهم بما حملوه من أثقالهم صيروهم شيخاً محطوماً . من هاشم للنندري .
قول هكذا في النندري ، والذي في أبي داود « الناس » بالنون .

٩٢٢ - وعن يحيى بن سعيد : « أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد - فذكر الحديث (١) » .

٩٢٣ - وعن إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - قال (٢) : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة اقترب رجله اليسرى حتى اسودَّ ظهر قدمه (٣) » .

باب من ذكر التورك في الرابعة [١ : ٣٦٣]

٩٢٤ - عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - منهم أبو قتادة - قال أبو حميد : « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا : فاعرض - فذكر الحديث - قال : ويفتح (٤) أصابع رجله إذا سجد ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع ويثني رجله اليسرى ، فيقعدها عليها ، ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك - فذكر الحديث - [قال] حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم آخر رجله اليسرى ، وقعد متوركاً على شِقِّه الأيسر ، زاد أحمد - يعني ابن حنبل - قالوا : صدقت ، هكذا كان يصلي » .

وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه .

٩٢٥ - وفي رواية : « فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ، فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ، وجلس على مقعده » .

٩٢٦ - وفي رواية : « ونصب اليمنى ، فإذا كانت الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض ، وأخرج قدميه من ناحية واحدة » .

(١) في الموطأ : مالك عن يحيى بن سعيد « أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد ، فنصب رجله اليمنى ، وثني رجله اليسرى ، وجلس على وركه الأيسر ، ولم يجلس على قدمه . ثم قال : أراني هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك » .

(٢) قال في عون المعبود : وأورد المزي هذه الرواية في الأطراف في كتاب المراسيل من رواية أبي داود ، وأشار إلى أن هذا الحديث ذكر في ترجمة إبراهيم وفي ترجمة عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

(٣) في عون المعبود أن هذه : الأربعة - التي بين المربعين ٢٠ - ٢٩٣ - ليست في رواية اللؤلؤي ، ولذا لم يذكرها المنذري في مختصره ، ولم توجد في عامة النسخ ، وإنما وجدت في نسخة واحدة صحيحة ، وذكرها المزي في الأطراف .

(٤) بالحاء المعجمة ، قال ابن الأثير : « أي نصبها ونمزم موضع المفاصل منها وثناها إلى باطن الرجل وأصل الفتح اللين » .

٩٢٧ - وفي رواية قال : « فسجد ، فانتصب على كفيّه وركبتيه وصدور قدميه ، وهو جالس ، فتورّك ، ونصب قدمه الأخرى ، ثم كبر فسجد ، ثم كبر فقام ولم يتورّك ، ثم عاد فركع الركعة الأخرى ، فكبر كذلك ، ثم جلس بعد الركعتين ، حتى إذا هو أراد أن ينهض للقيام قام بتكبير ، ثم ركع الركعتين الأخيرين ، فلما سلم سلم عن يمينه وعن شماله » .

باب التشهد [١ : ٣٦٥]

٩٢٨ - عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال : « كنّا إذا جلسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا : السلام على الله قبل عباده ، السلام على فلان وفلان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام ، ولكن إذا جلس أحدكم فليقل : التّحيّات لله والصلوات والطّيبات ، السلام عليك أيّها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فإنكم إذا قلتم ذلك أصاب كلّ عبد صالح في السماء والأرض ، أو بين السماء والأرض ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه ، فيدعوه » .

٩٢٨ - قلت قوله : « [فليقل] التّحيّات لله » فيه إيجاب التشهد ، لأن الأمر على الوجوب ، وفي قوله عند الفراغ من التشهد : « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه » دليل على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست بواجبة في الصلاة ، ولو كانت واجبة لم يخل مكانها منها ، ويخيره بين ما شاء من الأذكار والأدعية ^(١) ، فلما وكل الأمر في ذلك إلى ما يعجبه منها بطل التعيين ، وعلى هذا قول جماعة الفقهاء ، إلا الشافعي ، فإنه قال : الصلاة على النبي في التشهد الأخير واجبة ، فإن لم يصل عليه بطلت صلاته ، وقد قال إسحق بن راهويه نحواً من ذلك أيضاً ، ولا أعلم للشافعي في هذا قدوة ، وأصحابه يحتجون في ذلك بحديث كعب بن عجرة . وقد رواه أبو داود [٩٣٧] .

(١) الأدلة على وجوب الصلاة عليه بعد التشهد ثابتة في الأحاديث الصحاح ، وسيأتي بعضها ٩٣٧ - ٩٤٢ وانظر المنتقى ١٠٠٩ - ١٥١٣ ، فيحمل ما هنا على الاختصار ، والحق ما ذهب إليه الشافعي من وجوبها .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجة . وأخرجه الترمذى من حديث الأسود بن يزيد عن ابن مسعود .

٩٢٩ - وعن أبى الأحوص عن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « كُنَّا لَا نَدْرِي مَا نَقُولُ إِذَا جَلَسْنَا فِي الصَّلَاةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ عَلِمَ - فَذَكَرَ نَحْوَهُ » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة ، وقال الترمذى : صحيح .

٩٣٠ - وعن أبى وائل عن عبد الله - بمثله - قال : « وَكَانَ يَعْلَمُنَا كَلِمَاتٍ ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْلَمُنَاهُنَّ كَمَا يَعْلَمُنَا التَّشَهُدُ ^(١) : اللَّهُمَّ أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا ، وَأَصْلَحْ ذَاتَ بَيْنِنَا ، وَاهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ وَنَجِّنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا ، وَتُبْ عَلَيْنَا ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ ، مُثْنِينَ بِهَا ، قَابِلِينَهَا ، وَأَتِمِّمَهَا عَلَيْنَا » .

٩٣١ - وعن علقمة : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَخَذَ بِيَدِهِ : « وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَعَلَّمَهُ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ - فَذَكَرَ مِثْلَ دَعَاءِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ - يَعْنِي الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ - : إِذَا قُلْتَ هَذَا ، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا ، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ » .

وأخرجه النسائى مختصراً ، وقال أبو بكر الخطيب : قوله « فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ ، فَقَدْ

٩٣١ - قلت : قد اختلفوا في هذا الكلام ، هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من قول ابن مسعود ؟ فإن صح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففيه دلالة على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد غير واجبة .

وقوله : « فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ » يريد معظم الصلاة ، من القراءة والذكر والخفض والرفع ، وإتمامها عليه بالخروج منها بالسalam ، فكفى عن التسليم بالقيام ، إذ كان القيام إنما يقع عقب السلام ، ولا يجوز أن يقوم بغير تسليم ، لأنه يبطل صلاته ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » .

(١) رواه الحاكم في المستدرک ١ : ٢٦٥ من طريق شيخ أبى داود ، وفيه « كَمَا يَعْلَمُنَا التَّشَهُدُ » .

تمت صلاتك» وما بعده ، إلى آخر الحديث : ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو قول ابن مسعود ، أدرج في الحديث ، وقد بينه شبابة بن سوار في روايته عن زهير بن معاوية ، وفصل كلام ابن مسعود من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر مفصلاً مبيناً . وقال الخطابي : قد اختلفوا في هذا الكلام ، هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من قول ابن مسعود ؟ فإن صح مره فوعماً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففيه دلالة على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد غير واجبة ، وقوله : « قد قضيت صلاتك » يريد معظم الصلاة ، من القرآن والذكر والخفض والرفع ، وإنما بقي عليه الخروج منها بالسلام ، فكفى عن التسليم بالقيام ، إذ كان القيام إنما يقع عقبه ، ولا يجوز أن يقوم بغير تسليم ، لأنه تبطل صلاته ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » .

٩٣٢ - وعن مجاهد عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في التشهد : « التحيات لله ، الصلوات الطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » - قال : قال ابن عمر : زدت فيها : وبركاته - السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله - قال ابن عمر : زدت فيها : وحده لا شريك له - وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

٩٣٣ - وعن حطان بن عبد الله الرقاشي قال : « صلى بنا أبو موسى الأشعري ، فلما جلس في آخر صلاته ، قال رجل من القوم : أقرت الصلاة بالبر والزكاة ؟ فلما انفصل أبو موسى أقبل على القوم ، فقال : أيكم القائل كلمة كذا وكذا ؟ قال : فأرم القوم ، قال : أيكم القائل كلمة كذا وكذا ؟ فأرم القوم ، قال : فلعلك يا حيطان قلتها ؟ قال : ما قلتها ، ولقد

٩٣٣ - قوله : « فأرم القوم » يريد أنهم سكتوا مطرقين ، يقال : أرم فلان حتى مابه نطق ، ومنه قول الشاعر :

* يَرِدْنَ وَاللَّيْلُ مُرَّمٌ طَائِرُهُ *

وقوله : « رهبت أن تبسكني بها » أي تجبني بها ، أو تبكتني ، أو تحوذك من الكلام ، قال الأصمعي : يقال : بكعت الرجل بكعاً ، إذا استقبلته بما يكره .

وأخبرني أحمد بن إبراهيم بن مالك عن محمد بن حاتم المظفرى قال : قال سليمان بن معبد :

رَهَبْتُ أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا ، قَالَ : فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : أَنَا قُلْتُهَا ، وَمَا أُرَدْتُ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَنَا فَعَلَمْنَا ، وَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَنَا ، وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا ، فَقَالَ : إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ، ثُمَّ لِيُؤْمِكُمْ أَحَدُكُمْ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا قَرَأَ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) ، فَقُولُوا آمِينَ ، يُجِبْكُمْ اللَّهُ ، وَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَتِلْكَ بِتِلْكَ . وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَتِلْكَ بِتِلْكَ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ

قُلْتُ لِلْأَصْمَعِيِّ : مَا قَوْلُ النَّاسِ : الْحَقُّ مَغْضُوبٌ ؟ فَقَالَ : يَا بَنِي ، وَهَلْ يَسْأَلُ عَنْ مِثْلِ هَذَا إِلَّا رَازِمٌ ؟ قُلْ مَا بَكَعَ أَحَدٌ بِالْحَقِّ إِلَّا اغْرَزَ نَزَمَ لَهُ .

وقوله : « فَتِلْكَ بِتِلْكَ » فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُرَدُّدًا إِلَى قَوْلِهِ : « وَإِذَا قَرَأَ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » فَقُولُوا آمِينَ يُجِبْكُمْ اللَّهُ » يَرِيدُ أَنْ كَلِمَةَ « آمِينَ » يَسْتَجَابُ بِهَا الدُّعَاءُ الَّتِي تَضُمُّنَتِ السُّورَةُ أَوِ الْآيَةُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَتِلْكَ الدُّعَاةُ مُضْمِنَةٌ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ ، أَوْ مُعَلِّقَةٌ بِهَا ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ .
والوجه الآخر : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْطُوفًا عَلَى مَا يَلِيهِ مِنَ الْكَلَامِ : « وَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا » يَرِيدُ أَنْ صَلَاتِكُمْ مُتَعَلِّقَةٌ بِصَلَاةِ إِمَامِكُمْ ، فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّمَعُوا بِهِ ، وَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ، فَتِلْكَ إِنَّمَا تَصَحَّحَ وَتَثَبَّتْ بِتِلْكَ ، وَكَذَلِكَ الْفَصْلُ الْآخِرُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ - إِلَى أَنْ قَالَ - فَتِلْكَ بِتِلْكَ » يَرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ الِاسْتِجَابَةَ مُقَرُونَةٌ بِتِلْكَ الدُّعَاةِ وَمَوْصُولَةٌ بِهَا ^(١) .

(١) فِي الْوَجْهَيْنِ تَكَفُّفٌ شَدِيدٌ ، بَلْ هُمَا بَعِيدَانِ عَنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ . وَالصَّحِيحُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَهُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَهُمْ ، فَتَأْخُرُهُمْ عَنْهُ فِي الرُّفْعِ عَوِضٌ عَنْ تَأْخُرِهِمْ عَنْهُ فِي الْإِنْخِفَافِ ، فَتَكُونُ مَدَّةُ رُكُوعِهِ وَمَدَّةُ رُكُوعِ مَنْ خَلْفَهُ مُتَسَاوِيَةً ، إِذْ يَرْكَعُ قَبْلَهُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَهُمْ ، فَتَأْخُرُهُمْ عَنْهُ فِي الرُّفْعِ مَتَابِلٌ لِمَقْدَمِهِ عَلَيْهِمْ فِي الرُّكُوعِ ، « فَتِلْكَ بِتِلْكَ » . وَكَذَلِكَ فِي السَّجْدَةِ .

فليكن من أول قول أحدكم أن يقول : التحيات الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
٩٣٤ - وفي رواية : « فإذا قرأ فأنصتوا - وقال في التشهد ، بعد أشهد أن لا إله إلا الله - زاد : وحده لا شريك له » .

قال أبو داود : قوله : « وأنصتوا » ليس بمحفوظ ، لم يحىء به إلا سليمان التيمي في هذا الحديث .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجة . وقد تقدم الكلام على قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » في باب الإمام يصلي من قعود في الجزء الرابع .

٩٣٥ - وعن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس أنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن ، وكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

٩٣٦ - وعن خبيب بن سليمان بن سمرة [عن أبيه سليمان بن سمرة] عن سمرة بن جندب قال : « أما بعد ، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في وسط الصلاة ، أوحين

وقوله : « سمع الله لمن حمده » معناه استجاب الله دعاء من حمده ، وهذا من الإمام للمأموم ، وإشارة إلى قوله : « ربنا لك الحمد » فانتظمت الدعوتان إحداها بالأخرى ، فكان ذلك بيان قوله : « فتلك بتلك » ومعنى قوله : « يسمع الله لكم » أي يستجيب لكم . ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أعوذ بك من قول لا يسمع » أي لا يستجاب .

٩٣٥ - وذهب مالك إلى تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات لله » .

أَنْقَضَانَهَا ، فَأَبْدُوا قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَقُولُوا : التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ وَالصَّلَوَاتُ ، وَالْمَلِكُ اللَّهُ ، ثُمَّ سَلِمُوا
عَنِ الْيَمِينِ ، ثُمَّ سَلِمُوا عَلَى قَارِبِكُمْ وَعَلَى أَنْفُسِكُمْ .

باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد [١ : ٣٧٠]

٩٣٧- عن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ : « قُلْنَا ، أَوْ قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، أَمَرْتَنَا أَنْ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ
وَأَنْ نَسَلِّمَ عَلَيْكَ ، فَأَمَّا السَّلَامُ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ ، فَكَيْفَ نَصَلِّيُ عَلَيْكَ ؟ قَالَ : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ
عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ^(١) ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى
إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .

قلت : وأصحها إسناداً وأشهرها رجالاً تشهد ابن مسعود . وإنما ذهب الشافعي إلى
تشهد ابن عباس للزيادة التي فيه ، وهي قوله : « المباركات » ولموافقة القرآن وهو قوله :
(٢٤ : ٦١) فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً (ثم إن إسناده أيضاً جيد
ورجاله مرضيون .

٩٣٧- قالوا [أي الشافعي وابن راهويه ومن قال بوجوب الصلاة على النبي في الصلاة] : فقوله :
« أَمَرْتَنَا أَنْ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ » يدل على وجوبه ، لأن أمره لازم وطاعته واجبة ، وقوله : « قُولُوا
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ » أمر ثان يجب إتياءه ، ولا يجوز تركه ، قالوا : وقد أمر الله بالصلاة عليه فقال
(٣٣ : ٥٦) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (فكان ذلك منصرفاً إلى
الصلاة ، لأنه إن صرف إلى غيرها كان ندباً ، وإن صرف إليها كان فرضاً ، إذ لا خلاف
أن الصلاة عليه غير واجبة في غير الصلاة ، فدل على وجوبها في الصلاة . والله أعلم .
واختلفوا في التشهد ، هل هو واجب أم لا ؟ فروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) الصلاة من الله على نبيه : الصلة والمنحة والعطية الكريمة . والعبد حين يحجز عن مجازاة
الرسول صلى الله عليه وسلم على ما جاء به من الهدى وسعادة الدنيا والآخرة ، يسأل الله أن يتولى
هو مكافأته وجزاءه بما هو له أهل . صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً

- ٩٣٨ - وفي رواية : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم » .
- ٩٣٩ - وفي رواية : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » .
- وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .
- ٩٤٠ - وعن أبى حميد الساعدى : « أنهم قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلى عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجة .

٩٤١ - وعن أبى مسعود الأنصارى أنه قال : « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مجلس سعد بن عبادة ، فقال له بشير بن سعد : أمرنا الله عز وجل أن نصلى عليك يا رسول الله ، فكيف نصلى عليك ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تقولوا : - فذكر معنى حديث كعب بن عجرة - زاد فى آخره : فى العالمين ، إنك حميد مجيد » .

أنه قال : « من لم يتشهد فلا صلاة له » ، وبه قال الحسن البصرى ، وإليه ذهب الشافعى ، ومذهب مالك قريب منه .

وقال الزهري ، وقتادة وحماد : إن ترك التشهد حتى انصرف مضت صلاته .

وقال أصحاب الرأى : التشهد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مستحب ، غير واجب ، والقعود قدر التشهد واجب .

واختلفوا فيما يتشهد به ، فذهب سفيان الثورى وأصحاب الرأى وأحمد بن حنبل إلى تشهد ابن مسعود الذى رويناه فى هذا الباب .

وذهب الشافعى إلى تشهد ابن عباس . وقد رواه أبوداود . [ثم ذكر الخطابى الحديث]

٩٣٥ ، وقد مضى مع شرحه .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٩٤٢ - وفى رواية « اللهم صل على محمد النبي الأمى ، وعلى آل محمد » .

٩٤٣ - وعن المُجَمَّر - وهو نعيم بن عبد الله - عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من سرّه أن يكتال بالمكيال الأوفى ، إذا صلى علينا أهل البيت ، فليقل : اللهم صل على محمد النبي ، وأزواجه أمهات المؤمنين ، وذريته ، وأهل بيته ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » .

[باب ما يقول بعد التشهد ^(١)] [٣٧٣ : ١]

٩٤٤ - عن محمد بن أبى عائشة أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليتعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والمات ، ومن شرّ المسيح الدجال » .
وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

٩٤٥ - وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يقول بعد التشهد : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والمات » .

٩٤٦ - وعن مِخْجَن بن الأدرع قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ، فإذا هو برجل قد قضى صلاته ، وهو يتشهد ، وهو يقول : اللهم إني أسألك ، يا الله الأحد الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، أن تغفر لى ذنوبى ، إنك أنت الغفور الرحيم ، قال : فقال : قد غفر له ، قد غفر له ، ثلاثاً » .
وأخرجه النسائى .

[باب إخفاء التشهد] [٣٧٤ : ١]

٩٤٧ - عن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « من السنة أن يخفى التشهد » ^(٢)

(١) زيادة من السنن .

(٢) ورواه الحاكم فى المستدرک وقال : صحيح على شرط الشيخين . من عون للعبود .

وأخرجه الترمذى . وقال : حديث حسن غريب .

باب الإشارة في التشهد [٣٧٤ : ١]

٩٤٨ - عن علي بن عبد الرحمن المعاوى قال : « رآنى عبد الله بن عمر ، وأنا أعبث بالحصى في الصلاة ، فلما انصرف نهانى ، وقال : اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ، فقلت : وكيف كان يصنع ؟ قال : إذا جلس في الصلاة وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى » .

وأخرجه مسلم والنسائى .

٩٤٩ - وعن عبد الله بن الزبير قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه اليمنى وساقه ، وفرش قدمه اليمنى ، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، وأشار بإصبعه ، وأرانا عبد الواحد ، وأشار بالسبابة » .

وأخرجه مسلم .

٩٥٠ - وعنه أنه ذكر : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يشير بإصبعه إذا دعا ، ولا يحترّكها » .

٩٥١ - وفي رواية : « أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم يدعو كذلك ، ويتحامل النبى صلى الله عليه وسلم بيده اليسرى على فخذه اليسرى » .

٩٥٢ - وفي رواية قال : « لا يُجَاوِزُ بَصْرَهُ إِشَارَتَهُ » .
وأخرجه النسائى .

٩٥٣ - وعن مالك بن نمير الخزاعى ^(١) عن أبيه قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم

(١) ويقال : الأزدي ، سكن البصرة ، كنيته : أبو مالك ، بابنه . وقال أبو القاسم البغوى : ولا أعلم روى نمير حديثاً مستنداً غير هذا . اهـ هامش المتنوى .

واضعاً ذراعه اليمنى على فخذة اليمنى ، رافعاً إصبعه السبابة ، قد حناها شيئاً .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

باب كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة [٣٧٦ : ١]

٩٥٤ - عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال أحمد بن حنبل : أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يديه ، وقال ابن شبة : نهى أن يعتمد الرجل على يده في الصلاة ، وقال ابن رافع : نهى أن يصلي الرجل وهو معتمد على يده ، وقال ابن عبد الملك ^(١) : نهى أن يعتمد الرجل على يديه ، إذا نهض في الصلاة » .

٩٥٥ - وعن إسماعيل بن أمية قال : « سألت نافعاً عن الرجل يصلي وهو مُشَبَّكٌ يديه ؟ قال : قال ابن عمر : تلك صلاة المغضوب عليهم » .

٩٥٦ - وعن ابن عمر : « أنه رأى رجلاً يتكلم على يده اليسرى ، وهو قاعد في الصلاة - وقال هرون بن زيد : ساقط على شقه الأيسر ، ثم اتفقا - فقال له : لا تجلس هكذا ، فإن هكذا يجلس الذين يعذبون » .

باب في تخفيف القعود [٣٧٧ : ١]

٩٥٧ - عن أبي عبيدة - وهو ابن عبد الله بن مسعود - عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف ، قال : قلنا : حتى يقوم ؟ قال : حتى يقوم » .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . هذا آخر كلامه . وأبو عبيدة - هذا - اسمه عامر ، ويقال : اسمه كنيته ، وقد احتج البخاري ومسلم بحديثه في صحيحهما ، غير أنه لم يسمع من أبيه ، كما قاله

٩٥٧ - « الرضف » الحجارة المحماة ، واحداً رضة ، ومنه المثل : خذ من الرضة ما عليها .

(١) ابن شبة : هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن ثابت الخزاعي المروزي . وابن رافع : هو أبو عبد الله محمد بن رافع النيسابوري . وابن عبد الملك : هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي الغزالي - ثلاثهم من شيوخ أبي داود .

الترمذى وغيره . وقال عمرو بن مرة : سألت أبا عبيدة ، هل تذكر من عبد الله شيئاً ؟ قال : ما أذكر شيئاً .

باب في السلام [٣٧٨ : ١]

٩٥٨ - عن عبد الله - وهو ابن مسعود - « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله ، حتى يرى بياض خَدَّه : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » . وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح .

٩٥-٩ - وعن علقمة بن وائل عن أبيه ^(١) قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله » .

٩٦٠ - وعن عبيد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة قال : « كنا إذا صلينا خلف

رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم أحدنا أشار بيده من عن يمينه ومن عن يساره ، فلما صلى قال : ما بال أحدكم يرمي ^(٢) بيده كأنها أذنان خيل شمس ، إنما يكفي أحدكم - أو ألا يكفي أحدكم - أن يقول هكذا - وأشار بإصبعه - يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله » .

٩٦١ - وفي رواية : « أما يكفي أحدكم - أو أحدكم - أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ، ومن عن شماله » .

وأخرجه مسلم والنسائى .

٩٦٢ - وعن تميم الطائى عن جابر بن سمرة قال : « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، والناس رافعو أيديهم ، قال زهير [بن معاوية] : أراه قال : فى الصلاة ، فقال : مالى أراكم رافعى أيديكم ، كأنها أذنان خيل شمس ! . اسكنوا فى الصلاة » .

وأخرجه مسلم والنسائى .

(١) هو أبو هنيذة ، وائل بن حجر السكندى الحضرمى ، كان قتيلاً من أقبال حضرموت ، وكان أبوه من ملوكهم .

(٢) فى نسخة عند أبى داود « يومى »

باب الرد على الإمام [٣٨٢ : ١]

٩٦٣ - عن الحسن - وهو البصرى - عن سمرة - وهو ابن جندب - قال : « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم : أن نردَّ على الإمام ، وأن نتحابَّ ، وأن يُسلمَ بعضنا على بعض » . وأخرجه ابن ماجه مختصراً . وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة .
٩٦٤ - وعن أبي معبد عن ابن عباس قال : « كان يُعلم انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير » ^(١) .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٩٦٥ - وعنه : « أن رفع الصوت بالذكر ، حين ينصرف الناس من المكتوبة ، كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن ابن عباس قال : كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك ، وأسمعه » .
وأخرجه البخارى ومسلم .

باب حذف السلام [٣٨٣ : ١]

٩٦٦ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حذف السلام سنة » .
وأخرجه الترمذى ^(٢) وقال : هذا حديث حسن صحيح . هذا آخر كلامه . وفي إسناده قرّة بن عبد الرحمن بن حيّويل المصرى . قال الإمام أحمد بن حنبل : قرّة بن عبد الرحمن صاحب الزهرى : منكر الحديث جداً .

باب إذا أحدث في صلاته [٣٨٤ : ١]

٩٦٧ - عن علي بن طلحة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف فليتوضأ ، وليعدَّ صلاته » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن . وقد تقدم في الطهارة ^(٣) .

(١) رواه أحمد في المسند ١٩٣٣ .

(٢) بهامش المنذرى : الترمذى إنما أخرجه موقوفاً على أبي هريرة .

(٣) ص ١٤٦ .

باب في الرجل يتطوع في المسكان الذي صلى فيه المكتوبة [٣٨٤ : ١]

٩٦٨ - عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيْعِزُّ أَحَدُكُمْ - قال عن عبد الوارث : أن يتقدم أو يتأخر ، أو عن يمينه أو عن شماله - زاد في حديث حماد : في الصلاة - يعني في السبحة » .

وأخرجه ابن ماجة . وسئل أبو حاتم الرازي عن إبراهيم بن إسماعيل هذا ؟ فقال : مجهول .
٩٦٩ - وعن الأزرق بن قيس قال : « صلى بنا إمام لنا ، يُكْنَى أَبَا رَمْثَةَ ^(٢) فقال : صليت هذه الصلاة ، أو مثل هذه الصلاة ، مع النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : وكان أبو بكر وعمر يقومان في الصفِّ المقدم عن يمينه . وكان رجلاً قد شهد التكبيرة الأولى من الصلاة ، فصلى نبي الله صلى الله عليه وسلم ، ثم سلم عن يمينه وعن يساره ، حتى رأينا بياض خَدَّيْهِ ، ثم انفتل كأنفتال أبي رمثة - يعني نفسه - فقام الرجل الذي أدرك معه التكبيرة الأولى من الصلاة يشفع ، فوثب إليه عمر ، فأخذ بمنكبيه ، فمزَّه ، ثم قال : اجلس ، فإنه لم يهلك أهل الكتاب إلا أنهم لم يكن بين صلواتهم فصلٌ ، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره ، فقال : أصاب الله بك يا ابن الخطاب » .

في إسناده أشعث بن شعبة ، والمنهال بن خليفة ، وفيهما مقال .

باب السهو في السجدين [٣٨٥ : ١]

٩٧٠ - عن محمد - وهو ابن سيرين - عن أبي هريرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي : الظهر ، أو العصر - قال : فصلينا بنا ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد ، فوضع يديه عليها ، إحداها على الأخرى ، يُعرِّف في وجهه

٩٧٠ - قلت : « سرعان الناس » مفتوحة السين والراء ، وهم الذين ينفتلون بسرعة ، ويقال لهم أيضاً : سِرِّعان ، بكسر السين والراء ، وهو جمع سريع ، كقولهم : رَعِيلٌ ، ورَعْلان ، وأما قولهم : سرعان ما فعلت ، فالراء منه ساكنة .

(١) أبو رمثة : بكسر الراء المهملة وسكون الميم ، اسمه رفاعة بن يثرب التيمي ، وقيل - غير ذلك - تيم الرباب ، وقيل : التيمي الكوفي اه من هامش المنذرى .

الغضب، ثم خرج سرعان الناس، وهم يقولون: قَصُرَتِ الصلاة، قَصُرَتِ الصلاة. وفي الناس أبو بكر وعمر، فهاباه أن يكلماه، فقام رجل، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسميه ذا الدين، فقال: يا رسول الله أنسيت أم قَصُرَتِ الصلاة؟ قال لم أنس ولم تقصر الصلاة، فقال: بل نسيت يا رسول الله، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على القوم، فقال: أَصَدَقَ ذو الدين؟ فأومؤا: أي نعم، فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مقامه، فصلى الركعتين الباقيتين، ثم سلم، ثم كبر، وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع وكبر، ثم كبر، وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع وكبر، قال: فقيل لحمد: سلم في السهو؟ فقال: لم أحفظه من أبي هريرة، ولكن نُبِئتُ أن عمران بن حصين قال: ثم سلم. وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وفي الحديث دليل على أن من قال: لم أفعل كذا، وكان قد فعله ناسياً أنه غير كاذب. وفيه من الفقه: أن من تكلم ناسياً في صلاته لم تفسد صلاته، وكذلك من تكلم غير عالم بأنه في الصلاة، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عنده أنه قد أكمل صلاته، فتكلم على أنه خارج من الصلاة.

وأما ذو الدين ومراجعته النبي صلى الله عليه وسلم فأمره متأول على هذا المعنى أيضاً، لأن الزمان كان زمان نسخ وتبديل، وزيادة في الصلاة ونقصان، فجرى منه الكلام في حال قد يتوهم فيها أنه خارج عن الصلاة، لإمكان وقوع النسخ ومجيء التصريح بعد الإتمام. وقد دفع قوم هذا الحديث، وزعموا أنه منسوخ، وأنه إنما كان هذا قبل تحريم الكلام في الصلاة، ولولا ذلك لم يكن أبو بكر وعمر وسائر الصحابة - وقد علموا أن الصلاة لم تقصر - ليتكلموا وقد بقي عليهم من الصلاة شيء.

قال الشيخ: أما النسخ فلا موضع له ههنا، لأن نسخ الكلام كان بمكة، وحدث هذا الأمر إنما كان بالمدينة، لأن راويه أبو هريرة، وهو متأخر الإسلام، وقد رواه عمران بن حصين وهجرته متأخرة.

فأما كلام أبي بكر وعمر ومن معهما، ففي رواية حماد عن زيد عن أيوب - وهو الذي رواه أبو داود - أنهم أومؤا أي نعم، فدل ذلك على أن رواية من روى أنهم قالوا «نعم» إنما

وفي رواية : قال : « فقال الناس : نعم - وقال : ثم رفع أبوداود ، ولم يقل وكبر ، ولم يذكر « فأومئوا » إلا حماد بن زيد . »

وفي رواية قال : « قلت فالتشهد ؟ قال : لم أسمع في التشهد ، وأحبُّ إلى أن يتشهد »
وفي رواية : « كبر ، ثم كبر وسجد » .

٩٧١- وعن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وعبيد الله بن عبيد الله عن أبي هريرة - بهذه
القصة - قال : « ولم يسجد سجدي السهو ، حتى يَقْنَهُ الله ذلك » .

٩٧٢- وعن أبي بكر بن سليمان بن أبي حُثْمَةَ أنه بلغه : « أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم - بهذا الخبر - قال : ولم يسجد السجدين اللتين يُسجَدان إذا شك ، حتى يَقْأَهُ
الناس » .

هو على الحجاز والتوسع في الكلام ، كما يقول الرجل : قلت بيدي ، وقلت برأسي ، كقول الشاعر :
* قالت له العينان سمعاً وطاعة *

ولو صح أنهم قالوه بالسنتهم لم يكن ذلك جائزاً ، لأنه لم ينسخ من الكلام ما كان
جواباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لقوله تعالى : (٨ : ٢٤) استجبوا لله وللرسول إذا
دعاكم لما يُحْيِيكُمْ) ، وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب وهو يصلي ، فدعاه
فلم يجبه ، ثم اعتذر إليه وقال له : « كنت في الصلاة ، فقال : ألم تسمع الله يقول
(استجبوا لله وللرسول) » ، فدل على أن الكلام في الصلاة إذا كان استجابة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم غير منسوخ .

ومن قال إن الكلام ناسياً في الصلاة لا يقطع الصلاة : مالك ، والأوزاعي ، والشافعي .
وقد روى ذلك عن ابن عباس ، وابن الزبير ، وكذلك قال عطاء .

وقال النخعي ، وحماد ، وأصحاب الرأي : الكلام في الصلاة ناسياً يقطع الصلاة ، كالعمل سواء .
وفي الحديث دليل على أنه إذا سها في صلاة واحدة مرات أجزاء جميعها سجدة ،
وذلك أنه صلى الله عليه وسلم سها فلم يصل ركعتين ، وتكلم ناسياً ، ثم اقتصر على
سجدة ، وهو قول عامة الفقهاء .

وحكي عن الأوزاعي والماجشون صاحب مالك أنهما قالاً : يلزمه لكل سهو سجدة .

وأخرجه النسائي ، وهو مرسل ، أبو بكر - هذا - تابعي .

٩٧٣ - وعن سعد - وهو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، فسلم في الركعتين ، فقليل له : نُقصت الصلاة ؟ فصلي ركعتين ، ثم سجد سجدتين » .

وأخرجه البخاري والنسائي . وقال النسائي : لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث :

« ثم سجد سجدتين » غير سعد .

٩٧٤ - وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف من الركعتين من صلاة مكتوبة ، فقال له رجل : أقصرت الصلاة يا رسول الله ، أم نسيت ؟ قال : كل ذلك لم أفعل ، فقال الناس : قد فعلت ذلك يا رسول الله ، فركع ركعتين آخرين ، ثم انصرف ، ولم يسجد سجدتي السهو » .

٩٧٥ - قال أبو داود : رواه داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى أبي أحمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة ، قال : « ثم سجد سجدتين ، وهو جالس بعد التسليم » . حديث أبي سفيان هذا الذي علقه أبو داود : أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن داود بن الحصين . وأبو سفيان - هذا - احتج البخاري ومسلم بحديثه ، واسمه : قُزَمان ، وقيل : وهب ، وقيل : عطاء . ويقال فيه : مولى أبي أحمد ، ومولى ابن أبي أحمد .

٩٧٦ - وعن ضمضم بن جَوْس الهَفَّانِي قال : حدثني أبو هريرة بهذا الخبر قال : « ثم سجد سجدتي السهو بعد ما سلم » .

وأخرجه النسائي .

٩٧٧ - وعن ابن عمر قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسلم في الركعتين - فذكر نحو حديث ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال : ثم سلم ، ثم سجد سجدتي السهو » . وأخرجه ابن ماجه .

٩٧٨ - وعن عمران بن حصين قال : « سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر ، ثم دخل - قال : عن مسامة : الحَجَر ، فقام إليه رجل يقال له الخِرْبَاق ، كان

طويل اليدين ، فقال : أقصرت الصلاة يا رسول الله ؟ فخرج مُغَضَّباً يُجْرُ رِداءه ، فقال :
أصدق ؟ قالوا : نعم ، فصلّى تلك الركعة ، ثم سلم ، ثم سجد سجديها ، ثم سلم .
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

باب إذا صلى خمساً [١ : ٣٩٠]

٩٧٩ - عَنْ عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر
خمساً ، فقليل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وماذا ؟ قال : صليت خمساً ، فسجد سجديتين
بعدهما سلم . »

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .
٩٨٠ - وعنه قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال إبراهيم النخعي : فلا أدري
زاد أم نقص ؟ - فها سلم ، قيل له : يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : وماذا ؟

٩٧٩ - قلت : اختلف أهل العلم في هذا الباب ، فقال بظاهر هذا الحديث جماعة ، منهم
علقمة ، والحسن ، وعطاء ، والنخعي ، والزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد
بن حنبل ، وإسحق بن راهويه . وقال سفيان الثوري : إن كان لم يجلس في الرابعة أحب
إلى أن يعيد .

وقال أبو حنيفة : إن كان لم يقعد في الرابعة قدر التشهد وسجد في الخامسة فصلاته
فاسدة ، وعليه أن يستقبل الصلاة . وإن كان قد قعد في الرابعة قدر التشهد فقد تمت له الظهر
والخامسة تطوع ، وعليه أن يضيف إليها ركعة ، ثم يتشهد ويسلم ، ويسجد سجدي السهو
وتمت صلاته .

قلت : متابعة السنة أولى . وإسناد هذا الحديث إسناد لا مزيد عليه في الجودة من إسناد
أهل الكوفة . وقال بعض من صار إلى ظاهر الحديث : لا يخلو من أن يكون النبي صلى الله
عليه وسلم قعد في الرابعة أو لم يكن قعد ، فإن كان قعد فيها فإنه لم يضيف إليها السادسة .
وإن كان لم يقعد في الرابعة فإنه لم يستأنف الصلاة ، ولكن احتسب بها وسجد سجديتين
للسهو ، فعلى الوجهين جميعاً يدخل الفساد على أهل الكوفة فيما قالوه . والله أعلم
(٣٠ - مختصر السنن ج ١)

قالوا: صليت كذا وكذا، فتى رجله واستقبل القبلة فسجد بهم سجدتين، ثم سلم، فلما انفتل أقبل علينا بوجهه، فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني. وقال: إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم ليسجد سجدتين». وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

٩٨١ - وعنه قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسا، فلما انفتل توشوش القوم بينهم، فقال: ما شأنكم؟ قالوا يا رسول الله، هل زيد في الصلاة؟ قال: لا، قالوا: فإنك صليت خمسا، فانفتل، فسجد سجدتين، ثم سلم، ثم قال: إنما أنا بشر، أنسى كما تنسون». وأخرجه مسلم.

٩٨٢ - وعن معاوية بن حديج: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما: فسلم وقد بقيت من الصلاة ركعة، فأدركه رجل، فقال: نسيت من الصلاة ركعة، فرجع فدخل المسجد، وأمر بلالا فأقام الصلاة، فصلى للناس ركعة، فأخبرت بذلك الناس، فقالوا لى: تعرف الرجل؟ قلت: لا، إلا أن أراه، فمررت به، فقلت: هذا هو، فقالوا: هذا طلحة بن عبيد الله». وأخرجه النسائي^(١).

وأخرجه النسائي^(١). وقال أبو سعيد بن يونس: هذا أصح، حديث معاوية بن حديج.

باب إذا شك في الثنتين والثلاث [١ : ٣٩١]

من قال: يلقي الشك

٩٨٣ - عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا شك أحدكم في صلاة فليلق الشك وليتم على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان، وإن كانت ناقصة كانت الركعة الرابعة تامة لصلاته، وكانت السجدتان مرغعتي الشيطان». وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه.

٩٨٤ - وعن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم سمي سجدتي السهو المرغعتين».

(١) هو في النسائي ١ : ١٠٨ . رواه أحمد في المسند ٦ : ٤٠١ طبعة الحلبي .

٩٨٥ - وعن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شك أحدكم في صلاته ، فلا يدري كم صلى : ثلاثاً أو أربعاً ؟ فليصل ركعة وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ، فإن كانت الركعة التي صلى خامسةً شفعها بهاتين ، وإن كانت رابعةً فالسجدتان ترغيم للشيطان » .

هذا مرسل .

٩٨٦ - وعن زيد بن أسلم - بإسناد مالك - قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شك أحدكم ، في صلاته فإن استيقن أن قد صلى ثلاثاً فليقم ، فليتم ركعةً بسجودها ، ثم يجلس فيتشهد ، فإذا فرغ فلم يبق إلا أن يسلم فليسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم - ثم ذكر معنى مالك » .

وهذا أيضاً مرسل . قال أبو داود : وكذلك رواه ابن وهب عن مالك ، وحفص بن ميسرة وداود بن قيس وهشام بن سعد ، إلا أن هشاماً بلغ به أبا سعيد الخدري .

باب من قال يُتمُّ على أكبر ظنه [١ : ٣٩٤]

٩٨٧ - عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث وأربع ، وأكبر ظنك على أربع ، تشهدت ثم سجدت سجدتين ، وأنت جالس قبل أن تسلم ، ثم تشهدت أيضاً ، ثم تسلم » .
وأخرجه النسائي . وقد تقدم أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . قال أبو داود : رواه عبد الواحد عن خُصيف ولم يرفعه ، ووافق عبد الواحد أيضاً سفيان وشريك وإسرائيل ، واختلفوا في الكلام في متن الحديث ، ولم يسندوه .

٩٨٨ - وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فلم يدر : زاد أم نقص ؟ فليسجد سجدتين وهو قاعد ، فإذا أتاه الشيطان ، فقال : إنك قد أحدثت ، فليقل : كذبت ، إلا ما وجد ريحاً بأنفه ، أو صوتاً بأذنه » .
وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن .

٩٨٩ - وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه ، حتى لا يدري كم صلى ؟ فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين وهو جالس » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .
 ٩٩٠ - وفي رواية : « وهو جالس قبل التسليم » .

٩٩١ - وفي رواية : قال : « فليسجد سجدتين قبل أن يسلم ، ثم ليسلم » .

باب من قال : بعد التسليم [٣٩٧ : ١]

٩٩٢ - عن مصعب بن شيبة عن عتبة بن محمد بن الحرث عن عبد الله بن جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم » .

وأخرجه النسائي ، وقال : مصعب منكر الحديث ، وعتبة ليس بمعروف . وقيل : عتبة . هذا آخر كلامه . ومصعب بن شيبة قد احتج به مسلم بن الحجاج في صحيحه ، وقال يحيى بن معين : مصعب بن شيبة ثقة . وقال الإمام أحمد بن حنبل : مصعب بن شيبة راوى أحاديث مناكير . وقال أبو حاتم الرازي : لا يحمده ، وليس بالقوى . وقال الدارقطني : ليس بالقوى ولا بالحافظ ^(١) .

باب من قام من ثنتين ولم يتشهد [٣٩٧ : ١]

٩٩٣ - عن عبد الله بن جحينة أنه قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته وانتظرنا التسليم كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٩٩٤ - وفي رواية : « وكان منا المتشهد في قيامه » .

قال أبو داود : وكذلك سجدهما ابن الزبير ، قام من ثنتين قبل التسليم . وهو قول الزهري .

باب من نسي أن يتشهد وهو جالس [٣٩٨ : ١]

٩٩٥ - عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قام الإمام في الركعتين ، فإن ذكر قبل أن يستوى قائماً فليجلس ، فإن استوى قائماً . فلا يجلس ، ويسجد سجدتي السهو » .

(١) الحديث رواه أحمد في المسند ١٧٤٧ ، ١٨٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٦١ . وقد بينت في شرحي عليه صحة الحديث ، وخطأ من ضعفه . أحمد محمد شاكر

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده جابر الجعفي ، ولا يحتج بحديثه ^(١) .
٩٩٦ - وعن زياد بن علاقة قال : « صلى بنا المغيرة بن شعبة ، فمهمض في الركعتين ، قلنا : سبحان الله ، قال : سبحان الله ، ومضى ، فلما أتم صلاته وسلم سجد سجدة السهو ، فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت » .
 وأخرجه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . هذا آخر كلامه . وفي إسناده المسعودي ، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، استشهد به البخاري . وتكلم فيه غير واحد . وأخرجه الترمذي من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة بن شعبة . وحكى عن الإمام أحمد أنه قال : لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى . وقد تكلم فيه غيره . وقد أشار أبو داود إلى حديث ابن أبي ليلى وقال : ورواه أبو عميس عن ثابت بن عبيد قال : « صلى بنا المغيرة بن شعبة » مثل حديث زياد بن علاقة . قال أبو داود : أبو عميس أخو المسعودي . وفعل سعد بن أبي وقاص مثل ما فعل المغيرة ، وعمران بن حصين ، والضحاك بن قيس ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وابن عباس أفتى بذلك ، وعمر بن عبد العزيز . قال أبو داود : وهذا فيمن قام من اثنين ، سجدوا بعد

٩٨٠، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٩٣ - قلت : روى أبو داود في أبواب السهو عدة أحاديث ، في أكثر أسانيدھا مقال ، والصحيح منها والمعتمد عند أهل العلم : هذه الأحاديث الخمسة التي ذكرناها .

فأما حديث أبي هريرة [٩٨٥] فهو حديث مجمل ليس فيه أكثر من أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر بسجدة في الصلاة ، وليس في بيان ما يصنعه من شيء سوى ذلك ولا فيه بيان موضع السجدة من الصلاة . وحصل الأمر على حديث ابن مسعود وأبي سعيد الخدري ، وحديث ذى الدين وابن خزيمة وعنها تشعبت مذاهب الفقهاء وعليها بنيت .

(١) قال أبو داود : وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث اه وفي عون المعبود : هو أحد معظي الشيعة ، يؤمن برجعة على . قال الثوري : كان ورعاً في الحديث ، وقال شعبة : صدوقاً إذا قال : حدثنا وسمعت . وقال أيوب : كذاب . وقال أبو حنيفة : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي . وقال ابن عدى : عامة ما قد فوه به أنه كان يقول : إن علياً يرجع إلى الدنيا . وليس له في النسائي وأبي داود سوى حديث واحد في سجود السهو . وقال زائدة : كان رافضياً يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

ماسلموا ، هذا آخر كلامه . وحديث أبي عيسى أجود شيء في هذا . فإن أبا العميس عتبة بن عبد الله ثقة ، احتج به الشيخان في صحيحهما ، وثابت بن عبيد ثقة ، احتج به مسلم .
٩٩٧ - وعن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لكل سهو سجدة بعد ما يسلم » .
وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده إسماعيل بن عياش ، وفيه مقال . وقال أبو بكر الأثرم : لا يثبت حديث ابن جعفر ، ولا حديث ثوبان .

باب سجدة السهو ، فيهما تشهد وتسليم [٤٠١ : ١]

٩٩٨ - عن عمران بن حصين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها ، فسجد سجدة ، ثم تشهد ثم سلم » .
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن غريب .

فأما حديث ابن مسعود [٩٨٠] - وهو أنه يتحرى في صلاته ويسجد سجدة بعد السلام - فهو مذهب أصحاب الرأى ، ومعنى التحرى عندهم : غالب الظن وأكبر الرأى ، كأنه شك في الرابعة من الظهر ، هل صلاها أم لا ؟ فإن كان أكبر رأيه أنه لم يصلها أضاف إليها أخرى وسجد سجدة بعد السلام . وإن كان أكبر رأيه أنه في الرابعة أتمها ، ولم يضيف إليها ركعة ، وسجد سجدة السهو بعد السلام . وهذا إذا كان يعتريه الشك في الصلاة مرة بعد أخرى ، فإن كان ذلك أول ما سها فإن عليه أن يستأنف الصلاة عندهم .

وأما حديث ابن جهمية وذى اليمين فإن مالكا اعتبرهما جميعاً ، وبني مذهبه عليهما في الوهم إذا وقع في الصلاة . فإن كان من زيادة زادها في صلب الصلاة سجد السجدة بعد السلام ، لأن في خبر ذى اليمين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم عن ثنتين » وهو زيادة في الصلاة ، وإن كان من نقصان سجدتها قبل السلام ، لأن في حديث ابن جهمية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام عن ثنتين ، ولم يتشهد » وهذا نقصان في الصلاة .

وذهب أحمد بن حنبل إلى أن كل حديث منها يتأمل صفته ، ويستعمل في موضعه ، ولا يحمل على الخلاف فكان يقول : ترك الشك على وجهين : أحدهما : إلى اليقين ، والآخر : إلى التحرى ، فمن رجع إلى اليقين فهو أن يلقى الشك ، ويسجد سجدة السهو قبل

باب انصراف النساء قبل الرجال من الصلاة [٤٠٢ : ١]

٩٩٩ - عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم مكث قليلاً ، وكانوا يرون أن ذلك كيما ينفذ النساء قبل الرجال » .
وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه .

السلام ، على حديث أبي سعيد الخدري ، وإذا رجع إلى التحري وهو - أ كبر الوهم -
سجد سجدة السهو بعد التسليم ، على حديث ابن مسعود .

فأما مذهب الشافعي : فعلى الجمع بين الأخبار ، ورد الجمل منها إلى المفسر ، والتفسير
إنما جاء في حديث أبي سعيد الخدري ، وهو قوله : « فَلْيُلْطَقِ الشُّكُّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ »
وقوله : « إِذَا لَمْ يَدْرَ : أَثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا ، فَلْيَصِلْ رَكْعَةً وَسَجِدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ
السلام » وقوله : « فَإِنْ كَانَتْ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّاهَا خَامِسَةً شَفَعَهَا بِهَاتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً
فَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ » .

وهذه فصول في الزيادات حفظها أبو سعيد الخدري دون غيره من الصحابة ، وقبول
الزيادات واجب ، فكان المصير إلى حديثه أولى .

ومعنى التحري المذكور في حديث ابن مسعود عند أصحاب الشافعي : هو البناء على
اليقين ، على ما جاء تفسيره في حديث أبي سعيد الخدري .

وحقيقة التحري : هو طلب أخرى الأمرين وأولاهما بالصواب . وأحراهما ما جاء في
حديث الخدري من البناء على اليقين ، لما كان فيه من كمال الصلاة والاحتياط لها ، ومما يدل
على أن التحري قد يكون بمعنى اليقين قوله تعالى : (٧٢ : ١٤) فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا .

وأما حديث ذي اليمين وسجوده فيها بعد السلام ، فإن ذلك محمول في مذهبهم على
السهو ، لأن تلك الصلاة قد نسبت إلى السهو ، فخرى حكم آخرها على مشاكلة حكم ما قد
تقدم منها ، وقد زعم بعضهم أنه منسوخ بخبر أبي سعيد .

وقد روى عن الزهري أنه قال : « كُلُّ فَعْلٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِلَّا أَنْ
تَقْدِمَ السَّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ » .

باب كيف الانصراف من الصلاة؟ [١: ٤٠٢]

١٠٠٠ - عن قبيصة بن هُلب - رجل من طَيِّء - عن أبيه : « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان ينصرف عن شِقِّيهِ » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث هُلب حديث حسن .

١٠٠١ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « لا يجعل أحدكم نصيباً للشيطان من صلاته : أن لا ينصرف إلا عن يمينه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما ينصرف عن شماله ، قال عماره - وهو ابن عمير : - أتيت المدينة بعد ، فرأيت منازل النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره » .

وقد ضعف حديث أبي سعيد الخدرى قوم زعموا أن مالكا أرسله عن عطاء بن يسار ، ولم يذكر فيه أباسعيد الخدرى ، وهذا مما لا يقدح فى صحته ، ومعلوم عن مالك أنه يرسل الأحاديث ، وهى عنده مسندة ، وذلك معروف من عادته . وقد رواه أبو داود من طريق ابن عجلان عن زيد بن أسلم ، وذكر أن هشام بن سعد أسنده ، فبلغ به أباسعيد . وقد أسنده أيضاً سليمان بن بلال : حدثناه حمزة بن الحارث ومحمد بن زيرك قالوا حدثنا عباس الدورى قال حدثنا موسى بن داود حدثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدركم صلى : أثلاثاً أم أربعاً ، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم ليسجد سجدتين ، وهو جالس قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً كان شفعاً ، وإن كان صلى تمام الأربع كانت ترغياً للشيطان » .

قال الشيخ : ورواه ابن عباس أيضاً : حدثونا به عن محمد بن إسماعيل الصايغ قال : حدثنا ابن قعنب حدثنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شك أحدكم فى صلاته ، فلم يدرك أثلاثاً صلى أم أربعاً ، فليقيم فليصل ركعة ، ثم يسجد سجدتين ، وهو جالس قبل السلام ، فإن كانت الركعة التى صلاها خامسة شفعها بهاتين ، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ، وابن ماجه ، وليس فيه قول عمارة . وقد أخرج مسلم فى صحيحه ، والنسائى فى سننه ، من حديث إسماعيل بن عبد الرحمن السدى قال : سألت أنساً : كيف أنصرف إذا صليت : عن يميني ، أو عن يساري ؟ فقال : أما أنا فأكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه . وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يكثر هذه مدة ، ويكثر هذه مدة . والله عز وجل أعلم .

باب صلاة الرجل التطوع فى بيته [٤٠٢ : ١]

١٠٠٢ - عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا فى بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبوراً » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

١٠٠٣ - وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة المرء فى بيته أفضل من صلاته فى مسجدى هذا ، إلا المكتوبة » (١) .

وأخرجه الترمذى والنسائى بنحوه . وقال الترمذى : حديث حسن .

باب من صلى لغير القبلة ثم علم [٤٠٣ : ١]

١٠٠٤ - عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون نحو بيت المقدس ،

قلت : وفى هذا الحديث بيان فساد قول من ذهب فىمن صلى خمسين إلى أنه يضيف إليها سادسة ، إن كان قد قعد فى الرابعة .

واعتلوا بأن النافلة لا تكون ركعة ، وقد نص فيه من طريق ابن عجلان على أن تلك الركعة تكون نافلة ، ثم لم يأمره بإضافة أخرى إليها .

١٠٠٤ - قلت : فيه من العلم أن ماضى من صلاتهم كانت جائزاً ، ولولا جوازه لم يحز البناء عليه .

(١) سيأتى بأسناد آخر مطولاً فى ١ : ٥٤٢ من عون المعبود .

فلما نزلت هذه الآية (٢ : ١٤٤) فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فَرَّ رجل من بنى سَلَمَةَ ، فناداهم ، وهم ركوع في صلاة الفجر نحو بيت المقدس ، ألا إن القبلة قد حولت إلى الكعبة ، مرتين : قال : فقالوا كما هم : ركوع إلى الكعبة .

وأخرجه مسلم والنسائي .

وفيه دليل على أن كل شيء له أصل صحيح في التعبد ثم طرأ عليه الفساد قبل أن يعلم صاحبه به ، فإن الماضي منه صحيح ، وذلك مثل أن يجد المصلي بثوبه نجاسة لم يكن علمها حتى صلى ركعة ، فإنه إذا رأى النجاسة ألقاها عن نفسه وبنى على ماضى من صلاته . وكذلك هذا في المعاملات ، فلو وكل رجل جالاً فباع الوكيل واشتري ثم عزله بعد أيام ، فإن عقودها التي عقدها قبل بلوغ الخبر إليه صحيحة . وفيه دليل على وجوب قبول أخبار الآحاد . والله أعلم .

وكان الفراغ من طبعه بتوفيق الله تعالى - وله الحمد والمنة - في غرة رجب الحرام سنة ١٣٦٧ من هجرة صفوة خلق الله وخاتم رسله محمد عبد الله ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً ويتلوه الجزء الثانى إن شاء الله تعالى . وأوله ﴿ أبواب تفريع الجمعة ﴾ والله الموفق والعين على الاتمام .